عُقُودُ الزَّبَرْجَدِ
في إعْرَاب الحَديث النَّبَوي

لِجَلَال الدِّين السَّيُوطي
(ت ٩١١ هـ)

الجُزْء الثَّاني

حَقَّقَه وَقَدَّم لَه
دكتور سَلمَان القضَاة

دَار الجيل
بيروت

[٥٥٠] **حديث «خيرُ نساءٍ ركبْنَ الإبلَ صالحُ نساءِ قريش أَحْنَاهُ على ولدٍ في صِغَر، وأرعاه على بَعْلٍ ذاتِ يد»**(١).

قال ابن جِنّي في الخصائص: من باب الحمل على المعنى قولهم: هو أحسن الصبيان وأجمله، أفرد الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك: هو أحسن فتى في الناس. قال ذو الرمّة:

وَمَـيَّةُ أحـسـنُ الـثَّـقَـلَيْنِ وَجْـهـاً وَسَـالِـفَـةً وَأَحْـسَـنُـهُ قَذَالاَ(٢)

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه.

وقال الكرماني: القياس أن يقال: أحناهنّ، لكن العرب قبل لا يتكلمون في مثله إلا فرداً، ولعله باعتبار المذكور أو باعتبار لفظ النساء.

---

(١) مسند أحمد ٢/٢٧٥، ٣١٩، ٣٩٣، ٤٤٩، ٥٠٢، ٤/١٠١ وهو في بعض هذه المواضع بلفظ فيه اختلاف، وانظر فتح الباري ـ كتاب الأنبياء ٦/٤٧٢ حديث رقم ٥٠٨٢، وكتاب النكاح ٩/١٢٥ حديث رقم ٥٠٨٢. وهو غير موجود في ب، ج.

(٢) قائله ذو الرمّة في ديوانه ٧٥٠، وشرح المفصل ٦/٩٦، والخصائص ٢/٤١٩، والخزانة ٤/١٠٨، والكامل ٢/٤٨، واللسان (ثقل) ٣/٩٣، وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١/٥٩، والدرر ١/٣٤. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢١٣٧.

وقال البيضاوي: ذكّر الضمير على تأويل أحنى هذا الصنف، أو مَنْ تركب الإبل أو يتزوج أو نحوها.

وقال الطيبي: فإن قلت: أي فرق بين قول أحناهُ وأحناهنّ، قلت: الأول دلّ على الجنسية، وهو من يعرف كل أحد من العرف مَنْ هم، فالقصد الأول فيه المعنى، والذات تابعة، كأنه قيل فيه: هذا الجنس الذين فاقوا الناس في الشرف هذا الجيل، ولذلك عدل عن ذكر العرب إلى الصفة المميزة من قوله: (ركبن الإبل) لزيادة الاختصاص، ولو قيل أحناهنّ كانت الذات مقصودة، والمعنى تابعاً لها، فلم يكن بذلك.

وقال الزركشي: اعلم أن الأفصح في جمع التكسير إن كان جمع كثرة أن يكون للواحدة المؤنثة نحو، الجذوع تنكسر، وإن كان جمع قلة أن يكون الضمير للجماعة المؤنثة نحو: الأجذاع ينكسرون قال تعالى: ﴿**مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ**﴾[1] لمّا أعاد الضمير إلى «اثنا عشر»، وقال تعالى: ﴿**فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ**﴾[2].

لما عاد إلى الأربعة. ودون ذلك في الفصاحة أن يكون مفرداً مذكراً نحو: هذا أحسن الفتيان وأجمله، ومنه هذا الحديث. انتهى.

وفي التعليق على كتاب سيبويه، للإمام جعفر بن الزبير، قال الفارسي: إن إيقاع ضمير الواحد ضمير الجمع يقاس فصيحاً إذا كان الاسم المجموع واقعاً موقع مفرد كقولهم: هو أجمل الفتيان وأحسنه، وأكرم بني أبيه وأنبله، إذ الفتيان وبنو في موضع فتى وابن، لأن العرب تقول: هو أجمل فتى وأكرم ابن، وظاهر كلامه أنه حيث وجد هذا كان، وحيث يعدم ذلك كان رديئاً. ونقده عليه السهيلي بأن قال: ذلك لا يطرّد، ألا ترى أنه ورد في الخبر المجمع عليه عنه عليه السلام: (خير نساء ركبن الإبل

---

(١) سورة التوبة ٣٦ وفيها: (إن الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم)

(٢) سورة التوبة ٣٦.

صوالح قريش أحناه على ولد وأرعاه على زوج في ذات يد) والنساء هنا ليس في موضع مفرد، فلو روعي ذلك كما قال لقال: أحناها وأرعاها، إذ مفرد ذلك امرأة، وهو مؤنث، والاستشهاد بالحديث ضعيف لأن الرواة يروون بالمعنى.

وقال الأستاذ أبو علي الفارسي، لا يلزمه هذا لأنه إنما قال: إنّ ذلك فصيح حيث يكون الجمع المضمر له إضمار الواحد في موضع مفرد، حيث يفقد ذلك فصيحاً، فلا يلزمه أن يطرّد ذلك في كل موضع. انتهى.

[٥٥١] حديث «فَرَضَ صدقةَ رمضانَ نِصْفَ صاعٍ من بُرٍّ أو صاعٌ من شعيرٍ أو صاعٌ من تمرٍ»(١).

قال أبو البقاء(٢): كذا في هذه الرواية: أو صاع بالرفع، والجيد النصب عطفاً على نصف، ونصف منصوب بفرض، وفي نصبه وجهان: أحدهما، أن يروى (نصف صاع) بالرفع وهو الأوجه إذا رفعتَ صاعاً. والثاني: أن ينصب نصفاً ويكون التقدير: أو قال صاع، فيحمل (فرض) على معنى القول، ويحكى بها الجملة بعدها، ويجوز أن يكـون التقدير على الشك من الراوي، كأن الراوي قال: أو قال رسول الله ﷺ (صاع) على الشك(٣).

[٥٥٢] حديث «خيرُ يومٍ تَحْتَجِمُونَ فِيهِ سبعَ عشرةَ وتسع عشرة وإحدى وعشرين»(٤).

---

(١) مسند أحمد ١/٣٥١، وفيه: (.. أن رسول الله ﷺ فرض صدقة رمضان نصف صاع من بر أو صاعـاً من شعير أو صاعاً من تمر..) ولا أشكال في هذه الرواية كما ترى، لأن صاعاً الثانية والثالثة جاءت هنا بالنصب. والحديث غير موجود في ب، ج.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١١٤.

(٣) سقطت كلمة (على) من النسخة أ، والتصحيح من كتاب العكبري إعراب الحديث النبوي: ١٤.

(٤) مسند أحمد ١/٣٥٤، وانظر الجامع الصغير ٢/١٧، والترمذي ٤/٣٩١.

قال أبـو البقـاء[1]: (خير) أصلهـا أفعـل، وهي تضاف إلى ما هي بعض له، وتقديره: خير أيام، فالواحد هنا في معنى الجمع، وقوله: (سبع عشرة) وما بعده جعله مؤنثاً، والظاهر يعطى أن يكون مذكّراً، لأنه خبر عن (يوم) والوجه في تأنيثه أنه حمله على الليل لأن التاريخ به يقع، واليوم تبع له، ولهذا قال: (إحدى) على معنى الليلة. وفيه وجـه ثان، وهـو أنه يريد باليوم الوقت ليلاً أو نهاراً، كما يقال: يوم بدر، ويوم الجمـل، ويوم الفجار، ثـم أنّث على أصل التاريخ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾[2]، ومنه قول الشاعر:

يا حبّـذا العَـرَصَـاتُ يو ماً في ليالٍ مُقْـمِـرَاتِ[3]

واليوم لا يكون في الليالي إلا إذا أردت به الوقت. وفيه وجه ثالث: وهو أنه يكون أراد به يوم سبـع عشـرة ويوم تسع عشرة فحذف المضاف، ومثله حديث (مَنْ صامَ رمضانَ وأتبعهُ بستٍّ مِنْ شوال)[4] أي: بأيام ليال، وأما قوله: (وإحدى وعشرين) ففي هذه الرواية (عشرين) بالنصب، والجيّد أن يكون مرفوعاً.

[٥٥٣] حديث «أحبُّ الدِّينِ إلى اللّهِ الحنيفية السّمحةُ»[5]:

قال الكـرمـاني: أحب: بمعنى المحبوب لا بمعنى المحب، فإن قلت: لا مطابقة بين المبتدأ والخبر لأن المبتدأ مذكر والخبر مؤنث، قلت: المِلّة الحنيفية كأنها غلبت عليها الإسمية حتى صارت علماً، أو أن أَفْعَلَ التفضيل المضاف لقصد الزيادة على من أضيف إليه يجوز فيه الإفراد والمطابقة.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١١٤، ١١٥. وهو غير موجود في ب، ج.

(٢) سورة الأنفال ١٦.

(٣) الشاهد في إعراب الحديث النبوي ١١٥. ولم ينسبه لأحد.

(٤) الجامع الصغير ٢/٣٠١، وفيه: وأتبعه ستاً.

(٥) مسند أحمد ١/٢٣٦ برواية: (.. أي الأديان أحب إلى الله قال: الحنيفية السمحة)، وانظر فتح الباري ـ كتاب الإيمان ١/٩٣. وهو غير موجود في ب، ج.

[٥٥٤] حديث «لمّا نزلت: «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ» صَعِدَ على الصَّفا فنادى: يا بني عبد مناف لبطون قريش»[١].

قال الطيبي: اللام فيه بيان كما في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[٢]كأنه قيل: لمن قيل لبطون قريش.

وقوله: (أرأيتكم) أي أخبروني: الضمير المتصّل المرفوع من الخطاب التام والضمير الثاني لا محلّ له من الإعراب، وهو كالبيان للأول، لأن الأول بمنزلة الجنس الشائع للمخاطبين، فيستوي فيه التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، فإذا أريد بيانه بأحد هذه الأنواع بيّن فيه، فأتى في الحديث بعلامة الجمع بياناً للمراد.

وقوله: (ما جَرَّبْنَا كَذِباً) ضمّن (جرّب) معنى (ألفى) فعدّى بعلى، أي ما ألفينا عليك قولاً مجربين لك تكذب فيه أم لا.

[٥٥٥] حديث «أنّ النبيَّ ﷺ صلّى بالمدينةِ سبعاً وثمانياً الظهرَ والعصرَ والمغربَ والعشاءَ»[٣].

قال الكرماني: فإن قلت بم انتصب الظهر وما بعده؟ قلت: إمّا بدل أو بيان أو نصب على الاختصاص أو على نزع الخافض، أي للظهر.

---

(١) فتح الباري - التفسير ٥٠١/٨ حديث رقم ٤٧٧٠، ٧٣٧/٨ حديث رقم ٤٩٧١، ومسلم الإيمان ١٩٣/١ - ١٩٤ حديث رقم ٣٥٥، وفيه: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت (وأنذر عشيرتك الأقربين) صعد النبي ﷺ على الصفا فجعل ينادي: يا بني فهر، يا بني عديّ لبطون قريش، حتى اجتمعوا، فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش فقال: أريتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مُصَدِّقِيَّ؟ قالوا: نعم، ما جربنا عليك إلاّ صدقاً. . . . الخ). وهو غير موجود في ب، ج.

(٢) سورة البقرة ٢٣٣.

(٣) مسند أحمد ٢٢٣/١، ٣٤٦، ٣٥٤ بلفظ فيه اختلاف، ومسلم - صلاة المسافرين ٤٩١/١ حديث رقم ٥٦، وأبو داود - السفر ٦/٢ حديث رقم ١٢١٤. والحديث غير موجود في ب، ج.

وقوله: (فقال أيوب لعلّه في ليلة مطيرة، قال: عسى)، قال الكرماني: فإن قلت: ما اسم (عسى) وخبره؟ قلت: محذوفان، تقديره: عسى ذلك يكون في الليلة المطيرة.

[٥٥٦] حديث «أَنْ يمنَح أحدُكم أخاهُ خيرٌ له مِنْ أَنْ يأخذَ عليهِ خَرْجاً معلوماً»(١).

قال الزركشي: يروى بكسر (أنْ) وفتحها.

[٥٥٧] حديث **«أَنَّهُ ﷺ قَالَ لمُسيلمةَ: لو سألتَني هذه القطعة ما أعطيتُكَها ولنْ تَعْدُ أمرَ اللهِ فِيكَ»**(٢).

قال الكرماني: القياس (لن تعدو)، والجزم بـ(لن) لغة خَطَّأها الكسائي. وقال الزركشي: هو بنصب (تعدو) وكلام السفاقسي يقتضي أن الرواية بالجزم على لغة من يجزم بلن.

مسند عبدالله بن عَتِيك الأنصاري رضي الله عنه(٣)

[٥٥٨] حديث **«مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُجَاهداً في سبيلِ اللَّهِ فَخَرَّ عَنْ دَابَّتِهِ فماتَ، أَوْ ماتَ حتفَ أنفِهِ فقد وَقَعَ أجرُهُ على اللهِ. واللهِ إِنَّها لكلمةٌ ما سمعْتُها مِنْ أحدٍ من العربِ قبلَ رسولِ اللهِ ﷺ»**(٤).

---

(١) المسند ١/٢٣٤، ٢٨١، ٣١٣، ٣٤٩، وفتح الباري ـ الحرث والمزارعة ٥/١٤ حديث رقم ٢٣٣٠، ومسلم ـ البيوع ٣/١١٨٤ رقم ١٢١، وأبو داود ـ البيوع ٣/٢٥٧ رقم ٣٣٨٩، وابن ماجه ـ الدهون ٢/٨٢٣، والنسائي ـ النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع ٧/٣٦. وهو غير موجود في ب، ج.

(٢) فتح الباري ـ المناقب ٦/٦٢٦-٦٢٧ رقم ٣٦٢٠، وكتاب التوحيد ١٣/٤٤٢ رقم ٧٤٦١، وهو غير موجود في ب، ج.

(٣) عبدالله بن عَتِيكِ بن قيسِ بن الأسود الخَزْرَجي الأنصاري، صحابي، من القادة شهد أحداً وما بعدها، واستشهد يوم اليمامة، في خلافة أبي بكر، وقيل: بعدها، توفي سنة، ١٢هـ ـ ٦٣٣م، انظر: أمتاع الأسماع ١/١٨٦ ـ ١٨٧، والإصابة: ترجمة ٤٨٠٧.

(٤) مسند أحمد ٤/٣٦.

مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنه[1]

[٥٥٩] حديث «**صلاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى**»[2].

[٥٦٠] حديث «**يُصَلّي أحدُكم مثْنَى مَثْنَى**»[3].

[٥٦١] حديث «**كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل مَثْنَى مَثْنَى**»[4].

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته: الأعداد التي تجتمع في الذكر قسمان: قسم يؤتى به ويصح أن يضم بعضه إلى بعض، ولذلك يؤتى به نحو قوله تعالى: ﴿**فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ وسَبْعَةٍ إِذا رَجَعْتُمْ**﴾[5]، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ**﴾[6] وكذلك ﴿**وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ**﴾[7] بدليل ﴿**فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**﴾[8]

وقال الشاعر:

تَجَمَّعْنَ مِنْ ستٍ ثلاثاً وأربعاً ... وواحدةً حتى تممْنَ ثَمَانِيَا[9]

---

(١) عبدالله بن عمر بن الخطاب العدويّ أبو عبد الرحمن، صحابي، من أعز بيوتات قريش في الجاهلية، كان جريئاً جهيراً. شهد فتح مكة، ومولده ووفاته فيها، كف بصره في أواخر حياته، وهو آخر من توفي من الصحابة بمكة سنة ٧٣هـ ـ ٦٩٢م الأعلام ٤/٢٤٦، وأسد الغابة ٣٠٨٠، وتهذيب التهذيب ٤/٣٢٨.

(٢) مسند أحمد ٢/٣٠ بلفظه، ٢/٣١، ٤٠، ٤٤، ٤٩، وانظر: فتح الباري ـ تهجد ٣/٢٠ حديث رقم ١١٣٧، ومسلم ـ صلاة المسافرين ـ ١/٥١٦ حديث رقم ١٤٧، وهو ليس في ب،ج.

(٣) مسند أحمد ٢/٥٤، ٩. وهو ليس في ب،ج.

(٤) مسند أحمد ٢/٤٥ برواية: (كان يصلي بالليل مثنى مثنى) فتح الباري ـ الوتر ١٤، والترمذي ٢/٣٢٤ ـ ٣٢٥. وهو ليس في ب،ج.

(٥) سورة البقرة ١٩٦.

(٦) سورة البقرة: ١٩٦.

(٧) سورة الأعراف: ١٤٢.

(٨) سورة الأعراف: ١٤٢.

(٩) قائله: عروة بن حزام في الخزانة ٢/٣١، وانظر معجم الشواهد العربية ٤٢٣.

وقسم يؤتى به للتقسيم لا ليضم بعضه إلى بعض، وإنما هو موضوع لمعنى الانفراد، ولاختصاص وصفه بحال دون حال، وذلك أحاد وموحد إلى رباع ومربع، فيقال: ادخلوا آحاد آحاد، ومثنى مثنى، أي واحداً واحداً، أو اثنين اثنين.

قال أبو طاهر حمزة، ولذلك لا يجيء اللفظ منه منفرداً غير مقترن، فلا يقال ادخلوا الآحاد، ولا اقعدوا مثنى، حتى يمتنع بغيره لتكراره في حالة، قال النبي ﷺ: (صلاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى) أي ثنتين ثنتين، وكذلك قوله تعالى: **﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾**[1]، المراد بها الانفراد لا الاجتماع، وذلك بحسب من يريد من العدة ما شاء. وكذلك قوله تعالى: **﴿أولي أجنحةٍ مثنى وثُلاثَ ورُبَاعَ﴾**[2]، أي منهم جماعة ذوو جناحين، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو أربعة أربعة. انتهى.

وقال الطيبي: قوله: مَثْنَى مَثْنَى، أتى بالثاني تأكيداً، لأن الأول مكرر معنى، ولذلك امتنع عن الصرف.

قال في «الكشاف»: وإنّما لم ينصرف لتكرار العدل فيها، قال الزجاج: أحدهما أنه معدول عن اثنين اثنين، والثاني أنه عدل في حال التكرار.

وزعم سيبويه أن عدم الصرف للعدل والصفة. انتهى.

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في «التعليقة»: مَثْنَى: غير منصرف لأنه معدول وصفة، أما عدله فهو معدول عن لفظ العدد مكرراً، قال الجوهري: إذا قلت: جاءت الخيل مثنى مثنى، فالمعنى اثنين اثنين، أي جاءوا مزدوجين.

وقال المهدوي في تفسيره في قوله تعالى: **﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾**[3].

---

(١) سورة النساء ٣.

(٢) سورة فاطر ١.

(٣) سورة فاطر١.

فإن قيل تكريرهم لهذا المعنى للعدول يشعر بأنه معدول عن غير مكرر، كما جاء في الخبر: (صلاة الليل مثنى مثنى) فالجواب أن تكرير مثنى للمبالغة في التوكيد، فكأنه قيل صلاة الليل اثنتان اثنتان اثنتان اثنتان فكرر أربع مرات لأن مثنى بمنزلة اثنين مرتين، وهذا التكرير بمنزلة ضربت زيداً زيداً، فإذا كررت اثنين اثنين فالتكرير معنوي، لقصدك اثنين بعد اثنين، ولو كان لفظياً كان سقوطه وثبوته واحداً، ولا شبهة في أن المعنى يتفاوت بخلاف مثنى الثاني في الخبر، وجاز تكرير مثنى وإن قبح تكرير (اثنان) أربع مرات لأن مثنى أقصر، لأنه مفرد، وإن كان للمبالغة فلا ينفي ما ذكرنا من أنه معدول عن المكرر.

وقال أبو علي في «الإغفال»: لا يوهمنا قول النحويين أنه معدول عن اثنين اثنين أنهم يريدون بمثنى العدل عنهما، إنما ذلك تفسير اللفظ المعدول عنها كما يوهمون، أي يعتبرون قولهم هو خير رجل في الناس، وهما خير اثنين في الناس، أن المعنى هما خير اثنين إذا كان الناس اثنين، وخير الناس إذا كان الناس رجلاً رجلاً، فكذلك يريد بقولهم: (مثنى) المعدول عن اثنين اثنين، أنه مراد به اثنين لا على اللفظين جميعاً، وإنما المعدول عنه لا يكون إلا اسماً مفرداً كالمعدول، ألا ترى أن جميع المعدولات أسماء مفردة كما أن المعدول عنها كذلك؟.

قال الشيخ بهاء الدين: لقد بيّن الشيخ أبو علي كلّ البيان هنا. لأن العدل نوع من الاشتقاق، فلا يكون من كلميتن. وأما عبشمي وعبقسي[1] فمن القلّة بحيث لا ننظر إليه، وإن اشتقّ بعض أهل اللغة من كلمتين فليس تحقيقاً عند أهل النظر. وأمّا الوصف فهذا المعدول لزم الوصفية، إذ لا يقال: جاءني ثلاث، إنما يقال: جاءني رجال ثلاث، وإنما امتنعوا من أن يجروه غير صفة لأنه معدول عن مكرر، وكما لا يجوز جاءني ثلاثة ثلاثة لأنه لا يكون إلا تابعاً لمثنى فكذلك ثلاث، فلما لم يقع إلّا تابعاً، وصفاً أو غير وصف، كقولك خرج القوم مثنى، فكذلك قال النحاة إنه صفة، واعتدّ فيه بالوصفية فصارت سبباً، فهذا هو القول المنصور في منع صرف (مثنى) وبابه.

---

(١) عبشمي من عبد شمس، وعبقسي من عبد القيس.

وقيل إنه عدل في اللفظ والمعنى، فكأنّ فيه عدلين: أما عدل اللفظ فذكر في القول الأول، وأما عدل المعنى فتغير المدة المحصورة بلفظ الاثنين إلى أكثر من ذلك.

ومنهم من قال إنه عدله وقع من غير جهة العدل، لأن باب العدل المعارف وهذه نكرات. وقيل إنه معدول وجمع لأنه معدول وجمع لأنه بالعدل صار أكثر من المدة الأولى.

وقال الزَّجَّاج: فيه عِلتان: العدل، وأنه عدل عن تأنيث.

وقال أهل الكوفة: مثنى لامتناعه من الألف واللام، وليست بشيء، لأن من النكرات ما لا يدخله لام التعريف كأين، انتهى.

[٥٦٢] حديث: «إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَنْ تُسَلَّطَ..»[١].

قال البيضاوي: (إن يكن هو) الضمير للرجال، وهو خبر كان، واسمه مستكنّ فيه، وكان حقّه أن يكنّه فوضع المرفوع المنفصل موضع المنصوب المتصل، عكس قوله (لولاه).

ويحتمل أن يكون (هو) تأكيد للمستكن، والخبر محذوف على تقدير: إنْ يكن هو هذا. قال الطيبي: ويجوز أن يقدر: إن يكن هو الرجال، وهو ضمير فصل، أو هو مبتدأ، والرجال خبر كان، أو هو مبتدأ وخبره محذوف، والجملة خبر كان.

[٥٦٣] حديث: «الدَّجَّالُ إنْ يخرجْ مِنْ غضبةٍ يَغْضَبُها»[٢].

قال الطيبي: قيل (يغضبها) في موضع الجر صفة (غضبة)، والضمير في موضع النصب، أي أنه يغضب فيخرج بسبب غضبةٍ.

---

(١) مسند أحمد ١٤٨/٢ بلفظه، والحديث طويل يحكي قصة النبي ﷺ مع ابن صياد، وفيه: (فقال عمر بن الخطاب: ذرني يا رسول الله أضرب عنقه، فقال له رسول الله ﷺ: إن يكن هو فلن تسلط عليه، وإنْ لم يكن فلا خير لك في قتله). وانظر فتح الباري ١٧١/٦ رقم ٣٠٥٥، ومسلم ٢٢٤٤/٤ رقم ٩٥.

(٢) مسند أحمد ٢٨٣/٦ برواية: (إنما يخرج الدَّجال من غضبة يغضبها). وانظر مسلم ـ الفتن ٢٢٤٦/٤ رقم ٩٨.

[٥٦٤] حديث: «**بابُ أُمَّتي الذي يدخلونَ مِنْهُ الجنةَ عرضُه مسيرةُ الراكبِ المُجَوِّدِ ثلاثاً**»[١].

قال الطيبي: (المجوّد) يحتمل أن يكون صفة الراكب، والمعنى: الذي يجود ركض الفرس؛ وأن يكون المضاف إليه والإضافة لفظية أي: الفرس الذي يجود في عدوه[٢].

[٥٦٥] حديث: «**الّذِي تَفُوتُهُ صلاةُ العَصْرِ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ**»[٣].

قال النَّووي: روي بنصب الاثنين[٤] ورفعهما، والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور.

وقال ابن الأثير في «النهاية»: يروى بنصب الأهل ورفعه، فمن نصب جعله مفعولاً ثانياً لـ(وتر) وأضمر فيها مفعول ما لم يسمّ فاعله عائداً إلى (الذي)، ومن رفع لم يضمر، وأقام الأهل مقام ما لم يسمّ فاعله، لأنهم المصابون المأخوذون، فمن ردّ النصب إلى الرجل نصبهما، ومن ردّه إلى الأهل والمال رفعهما.

قال الشيخ أكمل الدين بعد ذكر ذلك: قيل ويجوز أن يكون النصب على التمييز أي: وُتِر من حيث الأهل نحو: غُبِن رأيه، وألم نفسه، وعليه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[٥] نصبه على وجه. وقال بعضهم: إنه منصوب على نزع الخافض: أي: وُتِر في أهله وماله، فلما حذف الخافض انتصب.

---

(١) الترمذي ـ صفة الجنة ٤/ ٦٨٤ حديث رقم ٢٥٤٨، وهو برواية: (.. مسيرة الراكب الجواد).

(٢) لعلّه يعني نصب (المجوّد) باسم الفاعل (الراكب). والتقدير عندئذ: مسيرة الراكب الفرس المجوّد.

(٣) مسند أحمد ٢/ ٨، ١٣، ٢٧، ٤٨، ٥٤، ٦٤، ٧٥، ٧٦، ١٠٢، وصحيح البخاري: مواقيت الصلاة ١/ ١٣٨ (طبعة تركيا)، ومسلم ـ المساجد ومواضع الصلاة ١/ ٤٣٥، حديث رقم ٢٠٠، ٢٠١، وأبو داود ـ الصلاة ١/ ١١٣ حديث رقم ٤١٤، والترمذي ـ مواقيت الصلاة ١/ ٣٣١ رقم ١٧٥، والنسائي ـ الصلاة ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥، وابن ماجه ـ الصلاة ١/ ١١ ـ ١٢ رقم ٢١.

(٤) يقصد بالاثنين (ماله وأهله).

(٥) سورة البقرة ١٣٠.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: إن رفعت فعلى البدل من الضمير في (وُتِر) فتلخص أن في الرفع وجهين، وفي النصب ثلاثة أوجه.

[٥٦٦] حديث: «**مَثَلُ المنافقِ مَثَلُ الشاةِ العائرةِ بَيْنَ الغَنَمَيْنِ**»[١].

قال الزَّمَخْشَرِي في «المفصّل»[٢]: قد يثنّى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين، أنشد أبو زيد:

لَنا إِبلَانِ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمُ[٣]

وفي الحديث: (مَثَل المنافقِ كالشاةِ العائرة بَيْنَ الغَنَمين) وأنشد أبو عبيدة:

لأصبحَ الحيّ أوباداً ولم يَجِدُوا ... عِنْدَ التّفرُّقِ في الهَيْجا جِمَالَيْنِ[٤]

قال الأندلسي في «شرحه»: تثنية الجمع ليس بقياس، وقد يعرض في بعض المعاني ما يحوج إلى تثنية الجمع كما في الحديث، لا يمكن التمييز بمجرد الجمع، فيستحب عند ذلك تثنية الجمع.

[٥٦٧] حديث: «**يَا أهلَ الجنَّةِ خلودٌ لا موت**»[٥].

---

(١) مسند أحمد ٢/٣٢، ٤٧، ٦٧، ٨٢، ٨٨، ١٠٢، ولفظه في ٢/٤٧.

(٢) شرح المفصل ٤/١٥٣، وشاهد أبي زيد برواية، لنا إبلان.

(٣) شرح المفصل ٤/١٥٤ برواية: هما إبلان، وينسبه الصاغاني لشعبة بن قمير.

(٤) قائله عمرو بن العداء الكلبي في اللسان (وبد) ٤/٤٥٦، والخزانة ٣/٣٨٧، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٧١، والمخصص ١٧/١٠٥، وشرح المفصل ٤/١٥٤.

(٥) مسند أحمد ٢/١١٨ بلفظه، وفتح الباري ـ الرقاق ١١/٤٠٦ حديث رقم ٦٥٤٤، ٦٥٤٥، ومسلم ـ صفة الجنّة ٤/٦٩١ حديث رقم ٤٠، والترمذي ـ صفة الجنة ـ ٤/٦٩١ حديث رقم ٢٥٥٧، والدارمي ـ الرقاق ٢/٣٣٦ حديث رقم ٢٨١٤.

قال أبو البقاء[1]: في هذه الرواية (خلود) بالرفع، وجاء في موضع آخر بالنصب على تقدير: اخلدوا خلوداً، والرفع على تقدير لكم خلود، أو هذا خلود، و(لا موت) يجوز فيه الفتح على معنى لا موت عندكم أو لكم، والرفع على أنه معطوف على خلود، أو على تقدير: غير موت.

[٥٦٨] حديث: «**بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادة أن لا إله إلاّ الله**»[2].

قال الزركشي: شهادة بالجر على البدل من خمس، ويجوز الرفع، أي: أحدهما شهادة.

وقال ابن حجر: يجوز الرفع على حذف الخبر، والتقدير: منها شهادة، أو على حذف المبتدأ والتقدير: أحدها.

وقال الكرماني: (شهادة) وما عطف عليه مجرور بأنه بدل من خمس بدل الكلّ من الكلّ، أو مرفوع بأنه مبتدأ محذوف وهي هي، و(أنْ) في (أن لا إله إلاّ الله).

و(خمس) في بعض الروايات بالتاء، فتقديره: خمسة أشياء أو أركان أو أصول، وفي بعضها بدون التاء، فتقديره: خمس دعائم أو قواعد أو خصال، وههنا دقيقة جليلة نطلعك عليها وهو أن أسماء العدد إنما يكون تذكيرها بالتاء وتأنيثها بسقوط التاء إذا كان المميز مذكوراً، أما إذا لم يذكر فيجوز فيها الأمران، صرح بها النحاة، وذكرها النوويّ في «شرح مسلم» في حديث (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتّاً مِنْ شَوَّال)[3]، ففي هذا الحديث يجوز من جهة النحو التاء وعدمها.

---

(١) إعراب الحديث النبوي ١١٧.

(٢) مسند أحمد ٢/٢٦، ٩٣، ١٢٠، ١٤٣، وفتح الباري ـ الإيمان ١/٤٩ حديث رقم ٨، ومسلم ـ الإيمان ١/٤٥، حديث رقم ١٩، والترمذي ـ الإيمان ٥/٥ حديث رقم ٢٦٠٩، والنسائي ـ الإيمان ٨/١٠٧ـ١٠٨.

(٣) المسند ٢/٢٣٢.

و(إقام)[1] **أصله (إقْوام) حذف الواو فصار (إقام)، وقد يعوض التاء فيقال: إقامة، أو** الإضافة نحو: إقام الصلاة. و(الإيتاء) يتعدى إلى مفعولين، أو إيتاء الزكاة مستحقها فحذف أحد المفعولين.

[٥٦٩] حديث: «**إنْ شِئْتَ حَبَّسْتَ أَصْلَهَا**»[2].

قال أبو البقاء[3]: الجيد بالتشديد، وكذا يقال في الوقت، وأما التخفيف فمعناه: منعت وضيقت.

[٥٧٠] حديث: «**وَكَانَ تَمْرُهُمْ دُونَ**»[4].

قال أبو البقاء[5]: كذا وقع في هذه الرواية، ويحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون أضمر في (كان) الشأن، والجملة مفسّرة له في موضع نصب، والثاني أن يكون بفتح النون وأراد: دون غيره في الجودة، فحذف المضاف إليه وأبقى حكم الإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ**﴾[6]، وكذا في الحديث، المراد: وكان تمرهم دون ذلك.

[٥٧١] حديث: «**مَثَلُكم ومَثَل اليهودِ والنصارى كرجلٍ استعمل عُمّالاً فقال: مَنْ يعمل لي من صلاةِ الصبح إلى نصف النّهارِ على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراطٍ قيراطٍ؟ فَعَمِلَتِ النّصارَى، ثم قال: مَنْ يعمل لي من صلاةِ العصرِ إلى مغربِ الشّمسِ على قيراطين قيراطين؟**

---

(١) جزء من الحديث نفسه، وفيه: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إلـه إلاّ الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج وصوم رمضان).

(٢) مسند أحمد ٢/ ٥٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١١٧، ١١٨.

(٤) مسند أحمد ٢/ ٢١ برواية: (وكان تمرهم دوناً) ولا إشكال فيه.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١١٨.

(٦) سورة الجن ١١.

ألا فأنتم الذين يعملون من صلاةِ العصر إلى مغربِ الشّمس»[1].

قال ابن مالـك[2]: تضمّن هذا الحـديث استعمال (مِنْ) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، **وهـو ممّـا خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله: وهو ممنوع** لمخالفة النقل الصحيح والاستعمال الفصيح[3].

ومن شواهد صحة هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿**لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أوَّلِ يَوم أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ، فِيهِ رِجالٌ**﴾[4].

فبهذا استشهد الأخفش على أن (مِنْ) تستعمل لابتداء غاية الزمان.

ومن شواهد هذا الاستعمال أيضاً قوله ﷺ: (أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس سنة منها..)[5].

وقول عائشة: (جلسَ رسولُ اللهِ ﷺ ولَمْ يَجْلِسْ عندي مِنْ يوم قِيلَ فِيَّ مَا قِيلَ)[6].

وقول أنس: (فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئذٍ)[7].

---

(١) أخرجه البخاري في: ٦٠ ـ كتاب الأنبياء ٦/٤٩٥، ٥٠ ـ باب ما ذكر عن بني إسرائيل، وقريب منه مسند أحمد ٢/١١١، ١٢١، ١٢٩.

(٢) شواهد التوضيح ١٢٩ ـ ١٣٢، ولم يورد السيوطي كلّ كلامه.

(٣) نَقْل السيوطي عن ابن مالك هنا ليس مطابقاً، انظر شواهد التوضيح ١٣٠.

(٤) سورة التوبة ١٠٨.

(٥) أخرجه البخاري في: ٣ـ كتاب العلم، ٤١ ـ باب السمر في العلم.

(٦) أخرجه البخاري في: ٥٢ ـ كتاب الشهادات، ١٥ ـ باب تعديل النساء بعضهنّ بعضاً.

(٧) أخرجه البخاري في: ٧٠ ـ كتاب الأطعمة، ٣٨ ـ باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئاً.

وقول بعض الصحابة: (فَمُطِرْنَا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ)[1]، ومن شواهده الشعرية قول النابغة:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ   إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[2]

ومثله:

وكلُّ حسامٍ أَخْلَصَتْهُ قُيُونُهُ   تُخُيِّرْنَ مِنْ أَيَّامِ عَادٍ وَجُرْهُمِ[3]

[٥٧٢] حديث: «إِنَّما مَثَلُكم واليهودِ والنَّصارى كرجلٍ استعملَ عُمَّالاً»[4].

قال ابن مالك[5]: تضمّن هذا الحديث العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلّا يونس وقطرب والأخفش. والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نثراً ونظماً.

ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿.. وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[6]، فجرّ (المسجد) بالعطف على الهاء المجرور بالباء.

وقراءة حمزة: ﴿واتّقوا الله الّذي تساءلون به والأرحامِ﴾[7] بالخفض، قال: ولو روى

---

(١) أخرجه البخاري في: ١٥ ـ كتاب الاستسقاء، ١٠ ـ باب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر.

(٢) للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٠، وشرح التصريح ٢/٨، والعيني ٣/٢٧٠، وشواهد التوضيح ١٣١، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢/١١٩، والأشموني ٢/٢١١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢٨٤.

(٣) مجهول القائل، انظر شواهد التوضيح ١٣٢.

(٤) أخرجه البخاري في: ٣٧ ـ كتاب الإجارة، ٩ ـ باب الإجارة إلى صلاة العصر.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ٥٣ ـ ٥٧.

(٦) سورة البقرة ٢١٧.

(٧) سورة النساء ١، بنصب (والأرحام).

(واليهودُ) بالرفع لجاز على تقدير: ومثل اليهود، ثم يحذف المضاف، **ويعطى المضاف إليه** إعرابه.

قوله: (ما لنا أكثر عملاً وأقلّ عطاءً): قال الزركشي: بنصب (أكثر) و(أقلّ) على الحال، كقوله تعالى: ﴿**فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ**﴾[1]. وقال الكرماني: بالرفع والنصب.

[٥٧٣] حديث: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رجلٍ آتاه الله مالاً**...»[2].

قال أبو البقاء[3]: يجوز الجرّ في رجل على أن يكون بدلاً من (اثنتين) أي خصلة رجلين، والنصب بإضمار (أعني) والرفع على تقدير: إحداهما خصلة رجل، لا بد من تقدير الخصلة لأن (اثنتين) هما خصلتان.

[٥٧٤] حديث: «**يكونُ في أمّتي خَسْفٌ ومَسْخٌ وقَذْفٌ في أهلِ القدر**»[4].

قال الطيبي: قوله: (في أهل القدر) بدل البعض من قوله: (في أمتي) بإعادة العامل وانتصابه على الحال، والعامل فعل محذوف دلّ عليه قرينة الحال، أي أعرفها.

[٥٧٥] حديث: «**أبْعَثها قِياماً مقيّدةً سُنَّةَ محمدٍ ﷺ**»[5].

قال البيضاوي: (قياماً) مصدر بمعنى قائمة، وانتصابه على الحال، أي انحرها، و(سُنَّةَ) منصوب بعامل مضمر على أنه مفعول به، والتقدير: فاعلاً متّبعاً سنّة. وقال: أو مصدر دلّ على فعله مضمون الجملة السابقة.

---

(١) سورة المدثر ٤٩.

(٢) مسند أحمد ٢/٩، ٣٦، ١٥٢، وانظر فتح الباري ١/١٦٥ حديث رقم ٧٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١١٨.

(٤) مسند أحمد ٢/١٦٣، والترمذي ـ الفتن ٢١، ٣٨، وأبو داود ـ ملاحم ١٠

(٥) مسند أحمد ٢/٣، ٦، ٨، ١٣٩، وفتح الباري ـ الحج ٣/٥٥٣ حديث رقم ١٧١٣، ومسلم ـ الحج ٢/٩٥٦ حديث رقم ٣٥٨، ونص الحديث (كنت مع ابن عمر بمنى، فمر برجل وهو ينحر بَدَنَة وهي باركة فقال: ابعثها قياماً مقيدةً سنة محمد ﷺ).

وقال التوربشتي: لا يصحّ أن يجعل في (قياماً) ابعثها لأن البعث إنّما يكون قبل القيام، واجتماع الأمرين في حالة واحدة غير ممكن.

قال الطيبي: يحتمل أن يكون حالاً مقدرة، فيجوز تأخيره عن العامل.

وقال الكرماني: أو يضمّن (ابعثها) معنى أقمها.

وقال الزركشي: (سنة) نصب على الاختصاص.

[٥٧٦] حديث: «**مَنْ ماتَ وعليهِ صيامُ شهرٍ فَلْيُطْعِمْ عنه مكانَ كلِّ يومٍ مِسْكِيناً**»[١].

قال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»: كذا في رواية الترمذي بالنصب وكان وجهه إقامة الصرف مقام المفعول كما يقام الجار والمجرور مكانه. وقد قرىء: ﴿لِيَجزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٢].

وفي رواية ابن ماجة (مسكين) بالرفع على الصواب. انتهى.

[٥٧٧] حديث: «**إنَّ رسول الله ﷺ مَرَّ على رجلٍ مِنَ الأنصارِ وهو يعظُ أَخَاهُ في الحياءِ...**»[٣] ولمسلم: «**مرّ برجل...**»[٤].

قال الحافظ ابن حجر: (مرّ) بمعنى اجتاز، يعدّى بعلى وبالباء.

[٥٧٨] حديث: «**إِنَّهُ سُئِلَ عَنِ الماءِ وَمَا يَنُوبُهُ مِنَ السِّبَاعِ**»[٥].

---

(١) الترمذي ـ باب ما جاء في الكفارة ٣/٩٦ حديث رقم ٧١٨، وابن ماجه ـ الصيام ١/٥٥٨ حديث رقم ١٧٥٧.

(٢) سورة الجاثية ١٤.

(٣) فتح الباري ـ الإيمان ١/٧٤ حديث رقم ٢٤.

(٤) مسلم ـ الإيمان ١/٦٣ حديث رقم ٥٩ ـ وانظر مسند أحمد ٢/١٤٧.

(٥) مسند أحمد ٢/١٢، ٢٧ بلفظ قريب، وأبو داود ـ الطهارة ١/١٧ رقم ٦٣ بلفظه، والترمذي ـ الطهارة ١/٩٧ رقم ٦٧، والنسائي ـ الطهارة ١/٤٦، وابن ماجه ـ الطهارة ١/١٧٢ رقم ٥١٧، والدارمي ـ الطهارة ١/١٥٢ رقم ٧٣٨.

قال الطيبي: (وما ينوبه) مجرور عطف على (الماء) على سبيل البيان نحو: أعجبني زيد وكرمه.

[٥٧٩] حديث: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ...»[١].

قال الكرماني: أي أقاتل، وحذف الجار من (أَنْ) كثير سائغ مطّرد.

[٥٨٠] حديث: «اللّهمّ ارحمِ المحلّقين، قالوا: والمقصّرين يا رسولَ الله...»[٢].

قال الكرماني: فإن قلت علام عطف (والمقصرين) وشرط العطف أن يكون المعطوفان في كلام متكلم واحد؟ قلت: تقديره: قل وارحم المقصرين أيضاً، ويسمّى مثله بالعطف التلقيني كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾[٣].

[٥٨١] حديث: «يَا مَعْشَرَ النِّساءِ تَصَدَّقْنَ فإنّي رأيتُكنَّ أكثرَ أهلِ النّارِ»[٤].

قال النووي: هو بنصب (أكثر) إمّا على أن هذه الرؤية تتعدى إلى مفعولين، وإمّا على الحال على مذهب ابن السرّاج وأبي علي الفارسي وغيرهما ممّن قال إنّ أَفْعَلَ لا يتصرفُ بالإضافة.

---

(١) مسند أحمد ٤/٨، وفتح الباري ـ الإيمان ١/٧٥ رقم ٢٥، ومسلم ـ الإيمان ١/٥١-٥٣ رقم ٣٢-٣٦، والحديث: عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...)

(٢) مسند أحمد ٢/١٦، ٣٤، ١٤١، ١٥١، وفتح الباري ـ الحج ٣/٥٦١ رقم ١٧٢٧، ومسلم ـ الحج ٢/٩٤٥ رقم ٣١٧، وأبو داود ـ المناسك ٢/٢٠٢ رقم ١٩٧٩، والترمذي ـ الحج ٣/٢٥٦ رقم ٩١٣، وابن ماجه ـ المناسك ٢/١٠١٢، رقم ٣٤٤.

(٣) سورة البقرة ١٢٤.

(٤) مسند أحمد ٢/٦٧، وفتح الباري ـ الحيض ١/٤٠٥ رقم ٣٠٤، ومسلم ـ الإيمان ١/٨٦ حديث رقم ١٣٢، والترمذي ـ الإيمان ٥/١٠ رقم ٢٦١٣، وابن ماجه ـ الفتن ٢/١٣٢٦ حديث رقم ٤٠٠٣.

وقيل: هو بدل من الكاف في (رأيتكنّ).

وأما قولها: وَمَا لَنَا أكثر من أهلِ النّارِ؟ فمنصوب إمّا على الحكاية وإمّا على الحال. انتهى.

وقال السبتي في «شرح التسهيل»: لم يقع أَفْعَلَ التفضيل حالاً إلا فيما سمع كقراءة امرأة لرسول الله ﷺ: وما لنا أكثر أهل النار.

[٥٨٢] حديث: **«إنَّ أَبرَّ البرِ أنْ يَصِلَ الرَّجُلُ أهلَ وُدِّ أَبِيهِ»**(١).

قال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: (أبرّ البرّ) من قبيل جلّ جلاله وجد جده، بجعل الجدّ جاداً، وإسناد الفعل إليه، وجعل الجلال جليلاً، وإسناد الفعل إليه، فيجعل البرّ بارّاً، ويبتني منه أفعل التفضيل، وكذا كلّ ما كان من هذا القبيل، مثل: إن أفضل الفضل، وأفجر الفجور.

[٥٨٣] حديث: **«كلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى العَجْزِ والكَيْس»**(٢).

قال التُّورِبشتِي - واستحسنه الطيبي -: يروى (العجز والكيس) بالرفع فيهما عطفاً على (كلّ)، وبالخفض عطفاً على (شيء). والأوجه أن يكون (حتّى) في الكسر حرف خفض بمعنى إلى. ومعنى الحديث يقتضي الغاية، لأنه أراد بذلك أنّ أكساب العباد وأفعالهم كلها بتقدير خالقهم حتى الكَيْس الذي يوصل صاحبه إلى البغية، والعجز الذي يتأخر به عن درك البغية.

[٥٨٤] حديث: **«خَصْلَتَانِ مُعَلَّقَتَانِ فِي أَعْنَاقِ المُؤَذِّنِين للمسلمينَ صلاتُهم وصيامُهم»**(٣).

---

(١) مسند أحمد ٢/٨٨، ٩١، ٩٧، ١١١، ومسلم - الصلة ٤/١٩٧٩ رقم ١١، ١٢، وأبو داود - الأدب ٤/٣٣٧ حديث رقم ٥١٤٣.

(٢) مسند أحمد ٢/١١٠، ومسلم - القدر ٤/٢٠٤٥ رقم ١٨، والموطأ - القدر ٨٩٩٢، حديث رقم٤.

(٣) ابن ماجه - الأذان - باب السنة في الأذان ١/٢٣٦ حديث رقم ٧١٢.

قال الطيبي: (معلقتان) صفة لـ(خصلتان) و(للمسلمين) خبر للمبتدأ الموصوف، و(صلاتهم وصيامهم) بيان للخصلتين أو بدل منه.

[٥٨٥] حديث: «مَا مِنْ أيامٍ أعظمُ عندَ اللهِ وَلاَ أحبُّ فِيهنَّ العمل مِنْ هـٰذِهِ الأيامَ العَشْرِ»[١].

[٥٨٦] وحديث: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أحبُّ إلى اللهِ فيها الصوم مِنْ أيامِ العَشْرِ»[٢].

قال ابن مالـك في «شرح الكافية»: لا يرفع أفعل التفضيل في اللغة المشهورة اسماً ظاهراً، لأنّ شبهه باسم الفاعل ضعيف من قبل أنه في التنكير لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، بخلاف اسم الفاعل والصفة المشبهة به، فإن أدّى ترك رفعه الظاهر إلى فصل المبتدأ بين أفعل والمفضل عليه يخلص من ذلك بجعل فاعل أفعل بشرط كونه سبباً كالصوم بالنسبة إلى الأيام في قوله عليه السلام: (ما من أيام أحبّ إلى الله فيها من الصوم في أيام العشر..). وإنما اشترط كون الظاهر سبباً لأن ذلك يجعله صالحاً للقيام مقام المضمر، فإنّ الاستغناء بالظاهر البيّن عن المضمر كثير، ولأن كونه سبباً على الوجه المستعمل يجعل أفعل التفضيل واقعاً موقع الفعل، وذلك أن قولك: ما من أحد أحسن في عينه الكحل من زيد، يقوم مقامه: ما من أحد يحسن في عينه الكحل كزيد، فيرتفع ارتفاع الظاهر بأفعل هذا لوقوعه موقع فعل بمنزلة إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللام ذلك المعنى لأن وصل الألف واللام به أوجب تقديره بفعل.

وقال الأندلسي في «شرح المفصّل»: الأصل في الحديث: ما من أيام أحب إلى الله فيهـا الصوم منه إليه في عشر ذي الحجّة، فحذف الضمير في (منه) العائد إلى الصوم، واكتفى بذكر الصوم، وأوقع (مِنْ) على عشر ذي الحجة، وهي في الأصل واقعة على ضمير الصوم.

---

(١) مسند أحمد ٢/١٣١ ـ ١٣٢، ١٦١، ٧٥، والترمذي ـ الصوم ٣/ ١٣٠ حديث رقم ٧٥٧، وابن ماجه ـ الصيام ١/ ٥٥٠ حديث رقم ١٧٢٧، ١٧٢٨، وأبو داود ـ الصيام ١/ ٣٢٥ حديث رقم ٢٤٣٨.

(٢) انظر الهامش السابق.

[٥٨٧] حديث: «فِيمَا سَقَتِ السَّماءُ والعُيُون والبَعْل العُشْر»[١].

سئل محمد بن السِّيد البطليوسي عن هذا الحديث فأجاب بما نصّه: رأيتك أعزّك الله قد رفعت (البعل) وضبطه ضبط تصحيح، ولست أشك في أن أصلك وقع فيه (البعل) مرفوعاً. فأدخل عليك الاستعمال في الحديث، وأحوجك إلى السؤال عن إعرابه، واستدعاء ما قاله اللغويون في تفسير (البعل). وهذه رواية لا أعرفها، ولا سمعت بها قبل كتابك، وإنّما الرواية: (والبعلِ) بالخفض عطفاً على (ما) من قوله: (في ما سقت السماء) هكذا رواه الناس وفسّره المفسرون. فإن كان وقع في كتابك مرفوعاً فأصلحه، فإنه غلط من ناسخ الكتاب، وغفلة من القارىء وليس برواية.

ويدلك على أنه مخفوض رواية من روى: وفي ما سقت السماء والعيون أو كان عَثَرِيّاً العُشْر، فذكر العَثَرِيّ مكان البعل، وهما بمعنى واحد. كذا قال أبو حنيفة في «النبات»، وغيره من المحدثين واللغويين[٢]، لا أحفظ في ذلك خلافاً.

قال أبو حنيفة في «كتاب النبات»: إذا لم يشرب الحبّ ماء غير ماء السماء من الأمطار فهو العِذْي ـ الذال ساكنة ـ وهو أيضاً العَثَرِيّ ـ الياء شديدة مجراة ـ والبعل مثله، عن الأحمر، وأنشد لعبدالله بن رواحة:

هنالكَ لا أُبالي نخلَ سَقْيٍ ولا بَعْلٍ وإنْ عَظُمَ الإِتاءُ[٣]

---

(١) مسند أحمد ٣/٣٤١ بلفظ قريب، وفتح الباري ـ الزكاة ٣/٣٤٧ حديث رقم ١٤٨٣، ومسلم ـ الزكاة ٢/٦٧٥ بمعناه، وأبو داود ـ الزكاة ٢/١٠٨ رقم ١٥٩٧، والترمذي ـ الزكاة ٣/٣١-٣٢ رقم ٦٣٩-٦٤٠، وابن ماجه ـ الزكاة ١/٥٨٠-٥٨١ حديث ١٨١٦ وما بعده، والنسائي ـ الزكاة ١/٤١ والموطأ ـ الزكاة ١/٢٧٠ حديث رقم ٣٣ بلفظه.

(٢) في النسخة أ: واللغويون، وهو خطأ من الناسخ فيما يبدو.

(٣) انظر لسان العرب (بعل) ١٣/٦٠ وفيه:

هنالك لا أبالي نخل بعل ولا أسقي وإن عظم الإتاء

وقال غير أبي حنيفة: البعل ما شرب بعروقه من الأرض من غير سقي أو غيره. وهذا أشبه بالحديث من قول أبي حنيفة، لأنه سمّى ما تسقيه السماء بعلاً وفرّق بينهما. فهذا ما حضرني من الجواب عمّا سألت عنه.

قال ابن السِّيد: فاعترض هذا السائل في هذا الجواب. فقال: وقفت أعزّك الله على ما ذكـرت في أمر البعل، وظهر لي شيء أورده عليك لا على جهة التعنيت والاعتراض، حاشاك الله من ذلك، وتلك سجيّة لم تعرف من خلقي مع من دون الأُلَفَاءِ فكيف مع الجملة من المشنيوخاء، وذلك خرجه البخاري، وأنت تعلم أن مثل هذا لا يلزم مني؛ لأنّا إن فعلنا ذلك تناقضت ألفاظ الحديث، وتناقُضْ كلام أهل اللغة أولى من تناقضها، والدليل على ما أقوله ما روي عن عمرو بن هرمز عن محمد بن عبد الرحمن أن في كتاب النبي ﷺ وكتاب عمر في الصدقة (. . ما كان عَثَرِيّاً يسقيه السماء والأنهار وما كان يسقى من بعل ففيه العشر) فجاء لفظ الحديث كما ترى في (العَثَري) وفصل بينه وبين البعل في الصفة لا في الحكم.

وهذا هو الوجه لا محالة لأن لفظ حديث الموطأ يدل عليه قوله ﷺ: (في ما سقتِ السماءُ والعَيُون والبعْل العشر) فكونهما نوعين أولى إن شاء الله.

وروى ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال: (ما كان بعلاً أو سقي بالعين أو كان عَثَرِيّاً يسقى بالمطر ففيه العُشْر) وهذا كالأول، فلا وجه مع هذا لكلام أبي حنيفـة في جعله الألفـاظ الثـلاثة بمعنى واحد، أعني: البعل والعِذْي والعَثَرِيّ، لأن التفسير ـ على علمك ـ إذا ورد في الحديث، فلا معنى للاشتغال بغيره إلّا أن يجيء الخَلَف بزيادة.

وقلت بعقب ذلك ـ أعزك الله ـ أنك لا تحفظ في ذلك خلافاً، فهذا الذي حملني على ما ذكرته متعدّياً ذلك الفضل في أن تقذف عليه قناع الستر فإني خجل من هذا.

وأما بيت الأنصاريّ[1] فإن أبا حنيفة استشهد به على لفظ السّقي، وذكره أبو عبيدة في

(١) يشير إلى بيت عبدالله بن رواحة الأنصاري، وقد سبق ذكره.

الشرح، ولم يبيّن المعنى الذي احتج به من أجله، غير أنه يظهر عند الفاضل أنه جعله للفظ البعل فقط.

وهذا البيت ـ أعزّك الله ـ لا أفهم إعرابه، لأني قلت: إن البعل الشجر بعينه، فلم جاء به مجروراً وحقّه أن يقول: ولا بعلاً، عطفاً على (نَخْلَ سَقْيٍ) ووزن البيت قائم، وإنْ قلت إنّ التقدير: لا أبالي بنخل السقي ولا بنخل البعل، فأقول حينئذ إنّ البعل ههنا البقعة التي يغذي نباتها وشجرها بما فيها من الرطوبة، وإليه أشار القاضي.

وفي «المنتقى»: وقد كان هذا المعنى في نفسي مذ زمان، وما رأيت قوله إلّا مذ أول من أمس، وأقول ما قاله صاحب «كتاب العين»: إن البعل الأرض التي لا يصيبها المطر إلّا مرّة في العام، فأوجب أنّ البعل اسم واقع على الأرض كما يقع على الشجر، فإن لم يجز لي هذا ولا هذا، فبيّن لي ما يظهر إليك في هذا كلّه. وأسألك بما أرعاه من ذمامك أن حملت هذا منّي إلا على وجهه، وما خاطبتني به من مدرجة فأجعلها على كتابك تحت ختمك لئلا يقرأها غيري.

وقال في «التلقين»: فإن كان شربه سيحاً أو بعلاً أو من ماء السماء فلا يتوجّه ههنا أن يقال إنَّ البعل هو الشجر بعنيه، وأبو محمد هذا من أهل اللسان، ولولا أني أخاف أن أكثر عليك لجلبت لك من ألفاظ الحديث ما وقع في السنن للدارقطني وغيره، ولكن لا وجه لهذا، وأحبّ منك أن تبيّن لي ما أراد سلامة بن جندل بقوله:

إِذَا مَا عَلَوْنَـا ظَهْـرَ بَعْـلٍ عَرِيضَـةٍ تَخَـالُ عَلَيْهَـا قَيْضَ بَيْضٍ مُفَـلَّقِ[1]

قال ابن السيد: فراجعته بما هذه نسخته:

وأتاني كتابك الخطير مضمّناً من جميل برّك وجزيل شكرك ما أدريه ولا أمتري فيه، وقد

---

(١) ديوانه: ص ١٦٢، وانظر اللسان (بعل) ١٣/ ٦٠، قال ابن منظور بعد ذكر البيت: أنثها على معنى الأرض. وهذه رواية مقاييس اللغة.

علم الله أني أراك من صفوة الإخوان، ونخبة الخلّان، ووقفت على المدرج طيّه، فرأيتك قد قصدت ما لم أقصده وسبق إليك ظنك ما لم أرده، فإني لم أرد بقولي (إني لا أحفظ خلافاً في ذلك) إني لا أحفظ خلافاً في البَعْل والعَثَرِيّ، وكيف أريد ذلك وقد قلت لك: إنّ غير أبي حنيفة فرّق بين البعْل والعَثَري، وإن قوله: من فرق بينهما أشبه بالحديث من قول أبي حنيفة، وإنما أردت عنه، ولم أتعرض لجميع كلام اللغويين في لفظ البعْل، ولو أردت ذلك لأوردت عليك ما ذكرت في كتابك وما لم تذكره، ولكني لمّا رأيتك قد رفعت (البعْل) في الحديث، وصممت عليه، وسألتني عن إعرابه، إنّما أشكل عليك إعرابه من أجل اعتقادك برفع (البعل) فقلت لك: إني لا أحفظ خلافاً في خفضه. ولو صحّ عندي أنه روي مرفوعاً لم يتعذّر عليّ توجيه رفعه، ولكنّ القرآن والحديث لا يسوغ لمؤمن أن يتأولهما على ما يجوز في اللغة إذا لم ترد باللفظ رواية من أئمتنا من أهل السنّة، فإذا صحّت الرواية بشيء طلب له حينئذ التأويل.

وقد تأملت الأحاديث التي ضمنتها كتابك فلم أرك حكيت عن أحد أنه روى (البعْل) مرفوعاً، بل الأحاديث المشددة التي ذكرتها تدلّ على الخفض.

ولقد أوهمني كلامك أن القاضي رواه مرفوعاً، فطلبت كتابه «المنتقى»، فوجدته قد فسّر الحديث بما يقتضي الخفض كما فعل أبو عمر بن عبد البر وغيره، وليس فيما ذكرته شيء يوجب رفع (البعل) إلا ما ذكرته عن صاحب «كتاب العين». وما حكيته من كلام عبد الوهاب فذلك ما لا يلتفت إليه، لأن عبد الوهاب لم ينصّ على أن (البعل) روي في الحديث مرفوعاً، وهذه هي النكتة التي كنّا نريد أن تجدها مرويّة، فإن كنت قد وجدت الرفع مروياً عن بعض الأئمة المعوّل عليهم فاجعله رواية غريبة، وإن كنت ليس عندك في ذلك منّى أكثر من أنك وجدته مرفوعاً في كتابك، وتريد أن تخرج له وجهاً بتتبع كلام اللغويين، فأنت ترى ما في ذلك. وإن كنت رويته مرفوعاً عن بعض الفقهاء المغفلين الذين لا يفرقون بين المرفوع والمخفوض، فليس يجب أيضاً أن تلتفت إليه ما لم تجد في ذلك نصّاً لإمام مشهور قد سمعته وتكلّمه في رفعه.

وأما بيت سلامة بن جندل فالرواية فيه ليست على ما ذكرت، وإنّما وقع في شعر سلامة:

إِذَا مَا عَلَوْنَا ظَهْرَ نَشْزٍ كَأَنَّمَا عَلَى الهَامِ مِنَّا قَيْضُ بَيْضٍ مُفَلَّقِ[1]

وهكذا أنشده ابن النحاس في كتاب المفضليات والأصمعيات.

ورواه بعضهم: ظهر نعل عريضة بالنون. والنعل الأرض التي حرّت حجارتها، وبذلك فسّر الحديث: (إِذَا ابْتَلَّتِ النِّعَالُ فَصَلُّوا فِي الرِّحَالِ)[2].

وأنشد قول امرىء القيس:

كَأَنَّهُمْ حَرْشَفٌ مَبْثُوث بالجوِّ إِذْ تبرقُ النِّعَالُ[3]

[٥٨٨] حديث المواقيت «**هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عليهنَّ مِنْ غير أَهْلِهِنَّ**»[4].

قال ابن مالك: الضمير الأول والضمير الثالث والضمير الرابع عائدة على المواقيت، فلا إشكال فيهنّ، لأن كل ضمير عائد على جمع ما لا يعقل، فالتعبير عنه في الرفع والاتّصال بنحو[5]: فعلت وفعلن، وفي الرفع والانفصال بنحو هي وهنّ، وفي النصب والجرّ بنحو، عرفتها وعرفتهنّ، إلا أن فعلن وهنّ وعرفتهنّ[6]: أولى بالعدد القليل، وفعلت، وهي، وعرفتها: أولى بالعدد الكثير.

---

(١) قائله سلامة بن جندل في ديوانه ١٦٢.

(٢) البخاري ـ صلاة ٢٤، والترمذي ـ مواقيت ـ ١٧٦.

(٣) ديوانه (دار المعارف) ١٩٣، وانظر اللسان (نعل) ١٤/١٩٢ برواية: (بالحرّ) بدلاً من (بالجوّ)، ورواية المحظوظ مطابقة لما في ديوانه.

(٤) فتح الباري ـ الحج ٣/٣٨٤ حديث رقم ١٥٢٤، ١٥٢٦، ١٥٢٩، ومسلم ـ الحج ٢/٨٣٨ـ٨٣٩ حديث ١١، ١٢٣.

(٥) في أ: نحو، والتصحيح من ب، ج والأصل.

(٦) الجملة السابقة ساقطة من أ، والتصحيح من ب، ج والأصل.

فلذلك يقال: الأجذاع انكسرن، وهنّ منكسرات، وعرفتهنّ لأنّ الأجذاع جمع قلّة.

ويقال: الجذوع انكسرت، وهي منكسرة، وعرفتها، لأنّ الجذوع جمع كثرة. هذا على الأفصح والعكس جائز.

وبالأفصح جاء قوله: (هنّ لهنّ ولمن أتى عليهن من غير أهلهنّ). ولو جاء بغير الأفصح لكـان: هي ولمن أتى عليهـا من غير أهلها. وبالأفصح أيضاً جاء القرآن، أعني قوله تعالى: ﴿**مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذٰلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فيهنَّ أَنْفُسَكُمْ**﴾[1]، فقيل (مِنْها) في ضمير اثني عشر، و(فيهنّ) في ضمير أربعة.

وأما الضمير من قوله (لهنّ) فكان حقّه أن يكون هاء وميماً[2]، فيقال: هنّ لهم، لأن المراد أهل المواقيت، واللائق بهم ضمير الجمع المذكر، ولكنه أنّث باعتبار الفِرَق والزُّمَر والجماعات.

وسبب العدول عن الظاهر تحصيل التشاكل للمجاورين، كما قيل في بعض الأدعية المأثورة: (اللهمّ ربّ السموات وما أظللن، وربّ الأرضين وما أقللن، وربّ الشياطين وما أضللن).

والـلائق بضمير الشياطين أن يكون واواً، فجعل نوناً قصداً للمشاركة. والخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير.

ومنه: (لا دريتَ ولا تليتَ)[3]و(أخذه ما قَدُم وما حَدُث)[4]، والأصل: تَلَوْتَ وَحَدَثَ، ونظائر ذلك كثير. انتهى.

---

(١) سورة التوبة ٣٦.

(٢) في أ: لها وفيها، وهو تصحيف، والتصحيح من ب، ج، والأصل.

(٣) أخرجه البخاري في ٢٣ ـ كتاب الجنائز، ٦٧ باب الميت يسمع خفق النعال.

(٤) مسند أحمد ٤/٤٠٤، ٢٩٦، ٥.

وسئل الشيخ جمال الدين بن هشام عن هذا الحديث فقال: الجواب من وجهين: أحدهما: أن الأصل هنّ لهم، وإنما عدل عن ضمير المذكرين إلى ضمير المؤنثات لقصد التناسب. والثاني: أنه على حذف مضاف أي: هنّ لأهلهنّ، أي هذه المواقيت لأهل هذه البلدان[1]، يدل على ذلك قوله: ولمن أتى عليهنّ من غير أهلهن. فصرح بالأهل ثانياً، ونظيره في حذف المضاف ـ وهو لفظ (أهل) ـ ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[2].

[٥٨٩] حديث «نَهَى رسولُ الله ﷺ أنْ يقيم الرجل من مقعده ويجلس فيه»[3].

قال الكرماني: (ويجلس فيه) عطفاً على (يقيم)، وكلّ واحد منهما منهيّ عنه، ولو صحّ الرواية بالرفع لكان الكل المجموع منهيّاً.

قوله: (قلت لنافع الجمعةَ): قال الزركشي: نَصْب إسقاط الخافض، أي في الجمعة.

قوله: (الجمعةُ وغيرُهَا): قال الكرماني: مرفوعان، أي متساويان في النهي، أو منهيّ الإقامة فيهما منصوبان أي: في يوم الجمعة وفي غيرها.

[٥٩٠] حديث: «إنَّ اللهَ لا يعذِّبُ بدمعٍ ولا بِحُزْنِ القلْبِ، ولكنْ يُعَذِّبُ بهذا ـ وأشَارَ إلى لِسَانِهِ ـ أَوْ يَرْحَمُ»[4].

قال ابن بطّال: يحتمل معنيين: أو يرحم إن لم ينفّذ الوعيد فيه، أو يرحم من قال خيراً واستسلم لقضاء ربه.

---

(١) في أ: هذا البلد، والتصحيح من ب، ج.

(٢) سورة يوسف ٨٢.

(٣) صحيح البخاري ـ الجمعة ـ باب ٢٠ لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه وهو في المسند بلفظ قريب ٢/٢٢. ونصه في البخاري:
(نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه. قلت لنافع: الجمعة قال: الجمعة وغيرها). ورواية البخاري بنصب (الجمعة) في الموضعين ونصب (غيرها).

(٤) فتح الباري ـ الجنائز ٣/١٧٥ حديث رقم ١٣٠٤. ومسلم ـ الجنائز ٢/٦٣٦ حديث رقم ١٢.

قال الكرماني : وإن صحّ الرواية بالنصب يكون (أو) بمعنى (إلى أنْ) يعني : يعذب إلى أن يرحمه الله ، لأن المؤمن لا بد أن يدخل الجنة آخراً.

[٥٩١] حديث «اجْعَلُوا آخِرَ صَلاتِكُمْ بِاللَّيلِ وِتْراً»(١).

قال الكرماني : (آخر) يحتمل أن يكون مفعولاً به، وأن يكون مفعولاً فيه، لأن الجَعْل يتعدى إلى مفعولين وإلى مفعول.

[٥٩٢] حديث «قول الملك في النوم لعبد الله بن عمر: لَنْ تُرَعْ لَنْ تُرَعْ»(٢).

قال ابن مالك(٣): (لن) يجب انتصاب الفعل بعدها، وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم، والوجه فيه أن يكون سكّن عين (تراع) للوقف، ثم شبهه بسكون الجزم فحذف الألف قبله كما يحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

ومِنْ حذْف الساكن لسكون ما بعده وقفاً قول الراجز:

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهْ ... يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّةِ المُغِلَّهْ(٤)

ويجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بـ(لن)، وهي لغة حكاها الكسائي. انتهى.

---

(١) المسند ٢/٢٠، ١٠٢، ١٤٣، والبخاري - الوتر ٢/٣١.

(٢) المسند ٢/١٤٦ بلفظ (لن تراع) ولا إشكال فيه، وفتح الباري - التعبير ١٢/٤١٩ حديث رقم ٧٠٣٠، وفضائل الصحابة - ٧/٨٩ حديث رقم ٣٧٣٨، ومسلم - فضائل الصحابة ٤/١٩٢٨ حديث رقم ١٤٠. والحديث في موضعين من البخاري برواية (لم ترع) وفي موضعين برواية (لن تراع). وهو في مسلم برواية (لم ترع)، ولا أدرى من أين جاءت رواية المخطوط.

(٣) شواهد التوضيح ١٥٨ - ١٦٠.

(٤) الشاهد في حاشية الجمهرة ١/١١٥ لحسان أو حنظلة بن مصبح، وفي السمط ٣١، والكامل ١/٣٣، ٢٩٠ وعن أبي حاتم أنهما أي البيتين من صنعة قطرب. وبلا نسبة في الخزانة ٤/٣٤١، ومعجم ما استعجم ٧٨٥، واللسان (حرد) ٤/١٢١، ومعاني القرآن٣/١٧٦، وأمالي ابن الشجري ٢/١٦، ومجاز القرآن ٢/٢٦٦.

[٥٩٣] حديث «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»[1].

قال الطيبي: (أَوْ) فيه يجوز أن تكون للتخيير والإباحة، والأحسن أن تكون بمعنى (بَلْ) شبه الناسك السالك أولاً بالغريب، ثم ترقى وأضرب عنه بقوله: (أو عابر سبيل) لأن الغريب قد يسكن في بلاد الغربة ويقيم فيها بخلاف ابن السبيل.

[٥٩٤] حديث «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هٰؤلاءِ المعذّبينَ إلاّ أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ فإِنْ لَمْ تكونوا باكينَ فلا تَدْخُلُوا عليهم لا يصيبُكم ما أصابهم»[2].

قال الزركشي: كذا برفع (يصيبُكم) والوجه الجزم، لكنه يخرّج على لغة.

[٥٩٥] حديث «مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوه»[3].

قال الطيبي: جعل المظهري متعلق (استعاذ) محذوفاً، و(با للّه) حالاً، أي من استعاذ بكم متوسّلاً بالله. ويمكن أن يكون (بالله) صلة (استعاذ)، والمعنى: بالله من استعاذ[4] فلا تتعرضوا له، بل أعيذوه وادفعوا عنه الشرّ، فوضع (أعيذوه) موضعه مبالغة.

وقوله: (فإن لم تجدوا ما تكافئوه) سقطت النون من غير جازم ولا ناصب.

[٥٩٦] حديث «إنّما بقاؤكم فِيمن سَلَفَ قَبْلَكم مِنَ الأمم كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ العصْر إلى غُرُوبِ الشّمْسِ»[5].

---

(١) المسند ٢/٢٤، ٤١، ٢٣٢، وفتح الباري ـ الرقاق ٨/١١٠.

(٢) المسند ـ ٢/٩، ١١٧، ٧١، ٧٤، ٩١، ٩٦، ١١٣، وفتح الباري ـ كتاب الصلاة ١/٥٣٠ حديث رقم ٤٣٣.

(٣) المسند ٢/٦٨، وأبو داود ـ الزكاة ٢/١٢٨ حديث رقم ١٦٧٢، والنسائي ـ الزكاة ٥/٨٢، باب من سأل بالله عز جل. ونصه في المسند: (من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن أتى عليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه).

(٤) في ب، ج: من استعاذ بالله.

(٥) صحيح البخاري ـ كتاب مواقيت الصلاة ـ باب ١٧ من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب

قال الكرماني: فإن قلت: القياس أن يقال: وغروب الشمس، بالواو، لأن (بَيْنَ) يقتضي دخوله على متعدد، قلت: المراد من الصلاة وقت الصلاة، وله أجزاء، فكأنه قال: بين أجزاء وقت صلاة العصر.

[٥٩٧] حديث «إِنَّ بِلَالاً يُنَادِي بِلَيْلٍ»(١).

قال الكرماني: الباء للظرفية، أي: في ليل.

[٥٩٨] حديث «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ»(٢).

قال الطيبي: أي قدامه.

[٥٩٩] حديث «لا يَتَحَرَّى أَحَدُكم فيصلّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا»(٣).

قال الزركشي: قول (لا يَتَحَرّى) قال السهيلي: هو على الخبر، ويجوز الخبر عن مستقر الشريعة، أي لا يكون في الشريعة.

وقوله (فيصلي) بالرفع والنصب، أما النصب فلمخالفة الثاني الأول، كما تقول لمن يأتيك ولا يحدثك، لا تأتينا فتحدثنا، لأن النّفي واقع على الثاني دون الأول، وأما الرفع فعلى نفيها جميعاً، وهو مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ﴾(٤).

١٣٩/٢ (طبعة تركيا).

(١) المسند ٦٢/٢، ٦٤، ٧٣، ١٠٧. وفتح الباري ـ الصوم ١٣٦/٤ حديث رقم ١٩١٨، ١٩١٩، ومسلم ـ الصوم ٧٦٨/٢ حديث رقم ٣٦، ٣٧، ٣٨، والموطأ ـ الصلاة ٧٤/٢ رقم ١٤، ١٥.

(٢) المسند ٧٠/٢، وأبو داود ـ كتاب الأقضية ـ باب فيمن يُعِين على خصومة من غير أَنْ يعلم أمرها ٣٠٥/٣ رقم ٣٥٩٧.

(٣) صحيح البخاري ـ كتاب المواقيت ـ باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ١٤٥/١، بلفظ مختلف. وهو في المسند ١٣/٢، ١٩، ٣٣.

(٤) سورة طه ٦١.

وقال ابن خروف: يجوز في (فيصلي) ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، أي: لا يتحرى ولا يصلي، والرفع على القطع، أي لا يتحرى وهو يصلي، والنصب على جواب النهي أي: لا يكن قصد فصلاة، والمعنى: لا يتحرى مصلياً.

وقال الكرماني: قوله (فيصلي) بالنصب، وهو نحو (ما تأتينا فتحدثنا) في أن يراد به نفي التحري والصلاة كليهما، وأن يراد نفي الصلاة.

قال الطيبي: (لا يتحرى) هو نفي بمعنى النهي، و(يصلي) منصوب بأنه جواب ويجوز أن يتعلق بالفعل المنهي، فالفعل المنهي معلل في الأول، والفعل المعلل منهي في الثاني، والمعنى على الثاني: لا يتحرى أحدكم فِعْلاً يكون سبباً لوقوع الصلاة في زمان الكراهة، وعلى الأول كأنه قيل: لا يتحرى، فقيل: لِمَ تنهانا عنه؟ فأجيب: خيفةَ أَنْ تصلّوا أوان الكراهة.

[٦٠٠] حديث «إِذَا وُضِعَ عشاءُ أَحدِكم وأقيمتِ الصَّلاةُ فَابْدَأوا بالعشاءِ، ولا يَعْجَلْ حتّى يفرغَ مِنْه»(١).

قال الطيبي: فإن قلت (الأحد) إذا كان في سياق النفي يستوي فيه الواحد والجمع، وفي الحديث في سياق الإثبات، فكيف وجه الأمر إليه تارة بالجمع وأخرى بالإفراد؟ قلت: جمع نظراً إلى لفظ (كُمْ) وأفرد نظراً إلى لفظ (الأحد) والمعنى: إذا وضع عشاء أحدكم فابدءوا أنتم العشاء، ولا يعجل هو حتى يفرغ معكم منه.

[٦٠١] حديث «لَا يَقْبَلُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهُورٍ»(٢).

قال الحافظ ابن حجر في «شرح الترمذي»: في بعض الروايات الصحيحة (من غير

---

(١) المسند ٢/ ٢٠، وفتح الباري ـ الأطعمة ٩/ ٥٨٤ رقم ٥٤٦٣، ٥٤٦٥. ومسلم ـ المساجد ومواضع الصلاة ١/ ٣٩٢ رقم ٦٤-٦٦. وأبو داود ـ الأطعمة ٣/ ٣٤٥ رقم ٣٧٥٧.

(٢) المسند ٢/ ٧٣، وفتح الباري ـ الوضوء ١/ ٢٣٤ حديث رقم ١٣٥ بمعناه، ومسلم ـ الطهارة ١/ ٢٠٤ رقم ١، والنسائي ـ الطهارة ١/ ٨٧-٨٨ باب فرض الوضوء.

طهور) فيحتمل أن يكون فيه (من) التبيين، نظير التي في الجملة الأخرى وهي قوله: (ولا صدقة من غلول).

ويحتمل أن يكون (من) فيه مرادفة الباء كما قال يونس بن حبيب النحوي في قوله تعالى: ﴿مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[1]. وممّا يؤكد هذا ههنا صحة الروايتين معاً تارة بالباء وتارة بمِنْ، والقصة واحدة، فدلّ على الترادف. انتهى.

[٦٠٢] حديث «رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ رَكِبَ راحلتَه ثُمَّ يُهِلُّ حين تستوي به راحلته، وروي حتّى تستوي به راحلته»[2].

قال ابن مالك[3]: هذا الموضع صالح لحين وحتى، أما صلاحيته لحين فظاهرة، وأمّا صلاحيته لحتى فعلى أن يكون قَصَدَ حكاية الحال، فأتى بحتّى مرفوعاً بعدها الفعل، كقراءة نافع: (وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ)[4]، وكقولة بعض العرب[5]: مرض فلان حتّى لا يرجونه، على تقدير: مرض فإذا هو لا يرجى.

وكذا تقدير الحديث: ثم يهلّ فإذا هي مستوية راحلته، والمعنى أن إهلاله مقارن لاستواء راحلته به، كما أن انتفاء رجاء المريض مقارن للحال التي انتهى إليها.

ولو نصب (يستوي) لم يجز، لأنه يستلزم أن يكون التقدير: ثم يهلّ إلى أن تستوي به راحلته، وهو خلاف المقصود، إلا أن يريد: يهلّ بلا قطع حتى تستوي راحلته، فيقطع قطع استراحة مردفاً بإهلال مستأنف. فذلك جائز.

---

(١) سورة الشورى ٤٥ وفيها (ينظرون من طرف خفيّ).

(٢) فتح الباري ـ الحج ٣/٣٧٩ حديث ١٥١٤، ١٥١٥، والنسائي ـ مناسك الحج ـ باب العمل في الإهلال ٥/١٦٣.

(٣) شواهد التوضيح ٧٢ ـ ٧٣.

(٤) سورة البقرة ٢١٤ وفيها: (وزلزلوا حتى يقولَ الرسول)، بنصب يقول. ورفعه قراءة نافع.

(٥) في ب، ج وشواهد التوضيح: وكقول العرب.

[٦٠٣] حديث «إن ابن عبدالله بن عمر قال لأبيه: أَقِمْ فَإِنّي لا إِيمَنُها أَنْ سَتَصُدَّ عَنِ البَيْتِ. . .»[1].

قال ابن مالك: يجوز كسر حرف المضارعة إذا كان الماضي على فعل ولم يكن حرف المضارعة ياء نحو (تعلم)، وللياء من الكسر ما لغيرها إن كانت الفاء واواً أو كان ماضيه (أبى) نحو ييجل وييبى. وعلى هذه اللغة جاء (لا إيمنها).

والضمير في (إيمنها) عائد على الجماعة التي قصدت الحج، فإن مشاهدتها تغني عن ذكرها.

وفي (ستصدّ) أيضاً ضمير مرفوع عائد على الجماعة، ولا يجوز أن يكون الضمير من (إيمنها) ضمير القصّة، لأن عامل ضمير الشأن والقصة لا يكون إلّا ابتداء أو بعض نواسخه و(إيمن) مغاير لذلك.

[٦٠٤] حديث «الوترُ ركعةٌ مِنْ آخرِ الليلِ»[2].

قال الطيبي: (من آخر الليل) خبر موصوف، أي ركعة منشأة من آخر الليل، أي آخر وقتها آخر الليل.

[٦٠٥] حديث «سُبْحَانَ اللهِ هِيَ صلاةُ المَلاَئِكَةِ»[3].

قال الطيبي: (هي) ضمير فَصْل وعِمَاد.

[٦٠٦] حديث «إنّ أحدَكم إذا ماتَ عُرِضَ عليه مقعدُه بالغداة والعشيّ، إنْ كان من أهل

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج ـ باب من اشترى الهَدْيَ من الطريق ٢/٢٠٦. وانظر المسند ٢/٤.

(٢) المسند ٢/٣٣، ٤٣، ٥١، ٨٣، ١٠٠، ١٥٤، ومسلم ـ مسافرين ١/٥١٨ حديث ١٥٣، ١٥٤، والنسائي ـ قيام الليل ٣/٢٣٢ باب كم الوتر.

(٣) لم نعثر عليه.

الجنة فَمِنْ أهلِ الجنّة، وإنْ كان من أهلِ النّارِ فَمِنْ أهلِ النّارِ»[1].

قال التوربشتي: التقدير: إنْ كان من أهل الجنة فمقعد من مقاعد أهل الجنّة يعرض عليه.

وقوله: (حتى يبعثك الله إليه) الضمير[2] يرجع إلى المقعد، ويجوز أن يعود إلى الله.

وقال الطيبي: يجوز أن يكون المعنى: إنْ كان من أهلها فيبشّر بما لا يكتنه كنهه، لأن هذا المنزل طليعة تباشير السعادة الكبرى والشقاة العظمى، لأن الشرط والجزاء إذا اتّحدا أدلُّ على الفخامة كقولهم: من أدرك الضمان فقد أدرك، أي فقد أدرك المرعى. الضمان موضع كثير العشب.

والضمير في (يبعثك الله إليه) إمّا أن يرجع إلى المقعد، فالمعنى: هذا مقعدك حتى تبعث إلى مثله[3] من الجنّة والنار كقوله تعالى: ﴿هٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾[4] أي مثل الذي. أو يرجع إلى الله أي: هذا الآن مقعدك إلى يوم القيامة أي المحشر، فترى عند ذلك كرامة أو إهانة[5] تنسى عنده هذا المقعد. قال «صاحب الكشاف»: في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾[6] أي أنك مذموم مدعوّ عليك باللعنة إلى يوم الدين، فإذا جاءذلك اليوم عذّبت[7] بما تنسى اللّعن معه.

---

(١) المسند ٢/١٦، ١١٣، وفتح الباري ـ الجنائز ـ باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي ٢٤٣/٣. ومسلم ـ الجنة وصفة نعيمها ٤/٢١٩٩ حديث ٦٥، والنسائي ـ الجنائز باب وضع الجريدة على القبر ٤/١٠٦ ـ ١٠٧، والموطأ ـ الجنائز ١/٢٣٩ حديث رقم ٤٧.

(٢) يقصد الضمير في (إليه).

(٣) في ب، ج، هذا مقعدك تستقر فيه حتى تبعث إلى مثله.

(٤) سورة البقرة ٢٥.

(٥) في ب، ج: كرامة أو هواناً.

(٦) سورة ص ٧٨.

(٧) كلمة (عذبت) سقطت من أ.

[٦٠٧] حديث «مَنْ كَانَ فِي حاجةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ»[1].

قال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: يُحتاج فيه إلى بيان معنى كان، لأنه يأتي لتقرير الاسم على صفة الخبر في الزمان الماضي إمّا دائماً كقوله تعالى: ﴿وكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾[2] أو منقطعاً نحو: كان زيد قائماً.

ويأتي بمعنى المصدر أي بمعنى صار كقوله تعالى: ﴿وكَانَ مِنَ الكَافِرِينَ﴾[3]، ويأتي فيه ضمير الشأن نحو: كان زيد منطلق، أي: كان الشأن زيد منطلق. وتأتي زائدة كقولك: إنّ من أفضلهم كان زيداً، وتأتي تامة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[4].

وإذا عرف هذا فلا شك أنّ (كان) في الحديث لا يصحّ أن تكون زائدة، ولا أن يكون فيه ضمير الشأن، ولا أن تكون بمعنى (صار)، فبقي أن تكون إمّا تامّة، وإمّا لتقرير الاسم على صفة الخبر، والثاني لايصح على تقدير الدوام، إذ ليس معناه أنّ من كان[5] في الزمن الماضي في حاجة أخيه دائماً لا ينقطع كان الله في حاجته، ولا على تقدير الانقطاع، إذ ليس معناه: من كان في حاجة أخيه في الزمان الماضي، وانقطع عن ذلك كان كذا. فتعيّن أن تكون تامّة، أي من وجد في حاجة أخيه.

لكن (كان) التامة تقتضي جواز السكوت على اسمه وهنا لو سكتّ على قوله (من كان) لا يصحّ، ولو صحّ فيه لم يصحّ: وجد الله في حاجته.

والذي يظهر أن (كان) الأولى المراد بها السعي، لأن السعي في الحاجة تقتضي الكون فيها ظرفية مجازية، وبالعكس فيكون ذكر اللازم وإرادة الملزوم، وهو كناية.

---

(١) فتح الباري ـ الأحراه ١٢/٣٢٣ حديث رقم ٦٩٥١. ومسلم ـ البر والصلة ٤/١٩٩٦، رقم ٥٨، وأبو داود ـ الأدب ٤/٢٧٣ رقم ٤٨٩٢ والترمذي ـ الحدود ٤/٣٤ـ٣٥ رقم ١٤٢٦.

(٢) سورة الأحزاب ٤٠.

(٣) سورة صٓ ٧٤ وفيها (إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الكَافِرِينَ).

(٤) سورة البقرة ٢٨٠.

(٥) في ب، ج: أن كلّ من كان.

و(كان) الثانية بمعنى قضى، أي: من سعى في حاجة أخيه قضى الله حاجته، وذكر بلفظ (كان) بطريق المشاكلة. انتهى.

[٦٠٨] حديث «إنَّ النبيَّ ﷺ أقطعَ الزُّبير بن العوام حَضْرَ فَرَسِهِ»[1].

قال الرضي: قد يقام المصدر المضاف إليه مقام المضاف الذي هو مكانٌ نحو: مشيت غلوة سهم، ورمية نشابة، أي مسافة غلوة سهم.

قال: ومنه الحديث: (أقطع النبي ﷺ الزبير حَضْرَ فَرَسِهِ).

[٦٠٩] حديث «كانَ النبيُّ ﷺ لا يصلّي بعدَ الجُمُعةِ حتّى ينصرفَ فيصلي ركعتين في بيته»[2].

قال الطيبي: قوله: (فيصلي) عطف من حيث الجملة لا التشريك ـ على (ينصرف) أي: لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف، فإذا انصرف يصلي ركعتين. ولا يستقيم أن يكون منصوباً عطفاً عليه، لما يلزم منه أن يصلي بعد الركعتين الصلاة. ونظيره في العطف قوله تعالى: ﴿تقاتِلونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[3] على تقدير: أو هم يسلمون.

قال ابن الحاجب: الرفع على الاشتراك بين (يسلمون) و(تقاتلونهم) على معنى التشريك بينهما في عامل واحد، أو على الابتداء بجملة معربة إعراب نفسها غير مشترك بينهما وبين ما قبلها في عامل واحد.

[٦١٠] حديث «إن العبد إذا نصح لسيده . . .»[4].

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الإمارة ٣/١٧٧ حديث رقم ٣٠٧٢.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ـ باب ٣٩ الصلاة بعد الجمعة وقبلها ١/٢٢٥ (طبعة تركيا)، ومسلم ـ كتاب الجمعة ٢/٦٠٠ حديث رقم ٧١.

(٣) سورة الفتح ١٦.

(٤) المسند ٢/٢٠، ١٠٢، ١٤٢. وفتح الباري ـ كتاب العتق ٥/١٧٧ حديث رقم ٢٥٥٠ وفيه: (إذا نصح العبد لسيده وأحسن عبادة ربه له الأجر مرتين).

قال الطيبي: يقال نصحته ونصحت له، واللام مزيدة للمبالغة.

[٦١١] حديث «اللهمَّ متِّعْنا بأسماعِنا وأبصارِنا وقوَّتِنا ما أحييتنا واجْعَلْه الوارثَ منّا»[١].

قال ابن فلاح في «المغني»: يحتمل عود الضمير ثلاثة أوجه: أحدها: يعود إلى مصدر (متعنا)[٢]، أي واجعل التمتع بهذه الأعضاء في استعمالها في طاعتك. والثاني: يعود إلى الأسماع والأبصار[٣]. ووحد الضمير باعتبار المذكور بدليل رواية: (واجعل ذلك الوارث منا) والمعنى على هذا: متعنا بها[٤] في حياتنا، واجعل ثوابها الوارث أي الباقي لنا بعد الموت لبقاء الوارث. الثالث: أنه يعود إلى مصدر الجعل، و(منّا) المفعول الثاني، والمعنى: اجعل الوارث منا الذي يقتدي بنا في استعمال هذه الجوارح في طاعتك من نسلنا[٥]. وفيه إشارة إلى طلب الذرية الصالحة، وهذا أقوى من الوجه الثاني، لأن فيه مجازين: أحدهما عود الضمير الواحد[٦] على الجمع، والثاني: جعلها وارثة بالتأويل. انتهى.

[٦١٢] حديث «أَرَأَيْتَكُم لَيْلَتَكُم هذه فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مائةِ سنةٍ مِنْهَا لاَ يَبْقَى مِمَّن هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»[٧].

قال الكرماني: (أرأيتكم) بهمزة الاستفهام، وفتح الراء والخطاب[٨]، والرؤية بمعنى الإبصار، و(كم) حرف لا محلّ له من الإعراب. و(ليلتكم) مفعول به، واسم إنّ ضمير الشأن.

وقال أبو حيان في «البحر»: في قوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم﴾[٩]، قال الفراء: للعرب في

---

(١) أخرجه الترمذي ـ الدعوات ـ ٥٢٨/٤ حديث رقم ٣٥٠٢.

(٢) في ب، ج، يعود الضمير إلى مصدر (متعنا).

(٣) في ب، ج: الاستمتاع والإبصار.

(٤) في ب، ج: أمتعنا.

(٥) في ج: من ملتنا.

(٦) يقصد: ضمير المفرد.

(٧) المسند: ٨٨/٢، ١٢١، ١٣١، وفتح الباري: العلم ٢١١/١ حديث رقم ١١٦، وأبو داود: ملاحم ١٢٥/٤ رقم ٤٣٤٨.

(٨) يقصد تاء الخطاب.

(٩) سورة الأنعام ٤٠.

(أرأيت) لغتان ومعنيان: أحدهما أن تسأل الرجل: أرأيت زيداً، أي بعينك، فهذه مهموزة، وثانيهما أن تقول: (أرأيت) وأنت تقول: أخبرني ،فههنا تترك الهمزة إن شئت، وهو أكثر كلام العرب، يومىء[1] إلى ترك الهمزة (إن شئت)[2] للفرق بين المعنيين. انتهى.

وإذا كانت بمعنى أخبرني جاز أن تختلف التاء مفتوحة كحالة الواحد المذكر[3]، ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل، وما لحقها حرف خطاب يدل على اختلاف المخاطب[4]. ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء[5]، وأن أداة الخطاب اللاحقة[6] في موضع المفعول الأول، ومذهب الفراء أن التاء حرف خطاب كهي في أنت، وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استعيرت ضمائر النصب للرفع[7]، وكون (أرأيت) و(أرأيتك) بمعنى أخبرني هو تفسير معنى لا تفسير إعراب، نصّ عليه سيبويه وغيره من أئمة العربية لأن أخبرني يتعدى بعن كقوله: أخبرني عن زيد، و(أرأيت) يتعدى لمعفول صريح وإلى جملة استفهامية هي في موضع المفعول الثاني كقولك: أرأيت زيداً ما صنع؟ انتهى.

وقال ابن الشجري في «أماليه»: ورد عليّ سؤال من الموصل عن العلة الموجبة لفتح التاء في (أرأيتكم) وهو لجماعة، والجواب: أما فتح التاء في (أرأيتكم) وأخواته فقد علمت أنك إذا قلت: رأيت يا رجل. فتحت التاء[8]، وإذا قلت: رأيت يا فلانة. كسرت التاء، وإذا خاطبت اثنين أو اثنتين أو جماعة ذكوراً أو إناثاً ضممتها فقلت: رأيتما ورأيتم. ورأيتنّ. فقد ثبت واستقر أن التذكير أصل التأنيث وأن التوحيد أصل التثنية والجمع[9]. فلما خصوا[10]

---

(1) في أ (يرمي). (2) سقط من ب، ج. (3) ب، ج (للواحد المذكور).

(4) سقط من ب،ج قوله: (وما لحقها حرف خطاب يدل على اختلاف المخاطب).

(5) سقط من ب، ج قوله: (ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء).

(6) ب، ج: (الملاصقة).

(7) في هذا الموضع تقديم وتأخير في ب، ج.

(8) سقط من ب، ج قوله رأيت يا رجل، فتحت التاء.

(9) ورد في ب، ج: أن التذكير أصل للتأنيث دون التوحيد أصل للتثنية والجمع.

(10) ب، ج (خصّ).

الـواحـد المذكر المخاطب بفتح التاء ثم جردوا التاء من الخطاب وانفردت به الكاف في (أرأيتك) وأخواته ألزموا التاء الحركة الأصلية ـ وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد أصلاً للاثنين والجماعة، وكون المذكر أصلاً للمؤنث. انتهى.

[٦١٣] حديث «أَرَانِي أتسوَّك بِسِوَاكٍ»[1].

قال الطيبي: (أتسوَّك) ثالث مفاعيل، (أراني)[2] بحذف أن ورفع الفعل كقوله: أَلَا أَيُّهذا اللائمي أحضر الوغى[3] والمفعول الأول ضمير المرفوع المستتر في الفعل، والثاني المنصوب البارز، وقد تقرر جواز أن يكون الفاعل والمفعول في باب علمت واحداً، و(في المنام) ظرف، أي: رأيت نفسي في المنام متسوكاً.

[٦١٤] حديث «كَانَ المسلمونَ حِينَ قَدِمُوا المدينةَ يجتمعونَ فَيتحَيَّنُونَ الصلاةَ لَيْسَ يُنَادَى لَهَا»[4].

قال ابن مالك[5]: فيه شاهد على استعمال (ليس) حرفاً لا اسم لها ولا خبر، أشار إلى ذلك سيبويه، وحمل عليه قول بعض العرب: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع وأجاز في قولهم: ليس خلق الله، حرفية ليس وفعليتها على أن يكون اسمها ضمير الشأن، والجملة بعدها خبر، وأن جوّز الوجهان في (ليس ينادى) فغير ممتنع.

---

(١) فتح الباري: كتاب الوضوء: ١/٣٥٦ حديث ٢٤٦، ومسلم: كتاب الرؤيا ٤/١٧٧٩. حديث ١٩، ومسلم: كتاب الزهد ٤/٢٢٩٨ حديث ٧٠.

(٢) ب، ج (أدى).

(٣) قائله طرفة بن العبد في ديوانه ٢٧، وعجزه: وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي، وانظر سيبويه ١/٤٥٢، والخزانة ١/٥٧، والمقتضب ٨٥٩٢، والإنصاف ٢٩٦، والشاهد والجملة التي تليه ساقطان من ب، ج.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأذان باب رقم (١) بدي الأذان ١/١٥٠ وفتح الباري جزء ٢، ومسلم: الصلاة: ١/١٨٥ حديث (١) والترمذي: الصلاة ١/٣٦٢-٣٦٣ حديث ١٩٠. والنسائي: ٢/٢ باب بدء الأذان.

(٥) شواهد التوضيح ١٤١.

[٦١٥] حديث «مُهَلّ أهلِ المدينةِ»[١].

قال أبـو البقـاء[٢]: هو بضم الميم لا غير ـ وهـو مصـدر بمعنى الاهلال، كالمدخل والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج.

[٦١٦] حديث «لا تدخلوا على هؤلاءِ المعذَّبين إلا أن تكونوا باكين، أن يصيبكم مثل ما أصابهم»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: (أَنْ) مفتوحة وهي الناصبة للفعل المضارع وموضعها نصب على المفعول له أي مخافة أن يصيبكم.

وقال قوم: تقديره لئلا يصيبكم.

قلت: صرح في رواية بقوله: إني أخشى أَنْ يصيبكم.

وقال الطيبي: المعنى لا تدخلوا مساكنهم في حال من الأحوال إلا في حال كونكم باكين.

[٦١٧] حديث «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ ثَلاَثُونَ دَجَّالاً كَذَّاباً»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: كذا وقع في هذه الرواية (ثلاثون) بالرفع والوجه (ثلاثين) بالنصب لأن **(إنّ)** قد وليهـا الـظرف ـ فيكون الظرف خبرها و(ثلاثون) اسمها. قال تعالى: **﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً﴾**[٧] ووجّه أن يكون اسم (إنّ) محذوفاً وهو ضمير الشأن. أي «إِنَّهُ» ويكون الجملة في

---

(١) المسند ٢/٣، ٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي ص ١١٦.

(٣) المسند ٢/٩، ١١٧، ٧٢، ٧٤، ٩١، ٩٦، ١١٣، وفتح الباري: الصلاة ١/٥٣٠ حديث ٤٣٣ ومسلم الزهد: ٤/٢٢٨٥ حديث ٣٨.

(٤) إعراب الحديث النبوي ص١١٦.

(٥) المسند ٢/١٠٤ رأس الصفحة، ٢/١١٧ ـ ١١٨.

(٦) إعراب الحديث النبوي ص ١١٧.

(٧) سورة المزمل آية ١٢.

موضع رفع خبر (إنّ). ونظير ذلك حديث (إنّ لكل نبي حواريّ) بالرفع أي: إنَّهُ[1] لكل نبي.

[٦١٨] حديث «**إِنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ عَيْنِ اليُمْنَى**»[2].

قال الكرماني: أي: عين الجهةِ اليمنى.

[٦١٩] حديث «**هنَّ مِنَ الشَّجرةِ شجرة لا يسقط ورقُها وإنّها مثل المؤمن فحدثوني ما هي**»[3].

قال الكرماني: (ما) مبتدأ و(هي) خبر والجملة قائمة مقام المفعولين للتحدث[4].

[٦٢٠] حديث «**اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ**»[5].

قال الزركشي: (مِنْ) للتبعيض.

وقال الكرماني: أي بعض صلاتكم وهو مفعول الجَعْل، وهو متعدٍّ إلى واحد كقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾[6]، وقال بعضهم ورد الحديث في النافلة، لأنها إذا كانت في البيت كان أبعد من الرياء. و(من) زائدة كأنه قال: اجعلوا صلاتكم النافلة في بيوتكم.

وقال الطيبي: (مِنْ) في (صلاتكم) تبعيضية، وهو مفعول أول لاجعلوا والثاني (في

---

(١) في أ: إن وفي ب، ج وإعراب الحديث: (إنه لكل نبي) وهو الصحيح.

(٢) المسند ٢/٢٢، ٣٩، ٨٣ وفتح الباري: الأنبياء ٦/٤٧٧ حديث ٣٤٤٠ ومسلم: إيمان ١/١٥٦ حديث ٢٧٥.

(٣) المسند ٢/٦١، ١٢٣ وفتح الباري: العلم ١/٤، ٥، ٥٠، ومسلم: المنافقين حديث ٦٣، ٦٤.

(٤) ب، ج (لفعل التحديث). والمعنى واحد.

(٥) المسند ٢/٦٦، وفتح الباري: تهجد ٣/٦٢ حديث ١١٨٧، ومسلم: صلاة المسافرين ١/٥٣٨ حديث ٢٠٨، والموطأ: قصر الصلاة في السفر ١/١٦٨ حديث ٧٣، وأبو داود: الصلاة: ١/٢٧٣ حديث ١٠٤٣.

(٦) سورة الأنعام ١.

بيوتكم)، أي اجعلوا بعض صلاتكم التي هي النوافل مؤداة في بيوتكم فقدم الثاني للاهتمام بشأن البيوت، إذ من حقها أنْ يُجْعَلَ لها نصيب من الطاعات.

[٦٢١] حديث «لَبَّيْكَ إِنَّ الحَمْدَ لَكَ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: الكسر أجود، لأنه يحصل منه عموم استحقاق الحمد لله سبحانه سواء لبّى أم لم يلبِّ. ويجوز الفتح على تقدير: (لبيك) لأن الحمد لك ـ وهذا ضعيف لوجهين، أحدهما: أنَّ تعليل التلبية بالحمد غير مناسب لخصوصها. والثاني: أنه يصير الحمد مقصوراً على التلبية. انتهى.

وقال الخطابي: الاختيار في «إنّ» الكسرة لأنه أعم وأوسع.

وقال ثعلب: من كسر فقد عمّ، ومن فتح فقد خصّ.

وقال الكرماني: أي معنى الكسر، إن الحمد والنعمة لك على كل حال، ومعنى الفتح لبيك لهذا السبب.

قوله (والنعمة) المشهور فيه النصب، وجوّز القاضي فيه الرفع على الابتداء والخبر محذوف.

قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت خبر (إنّ) محذوفاً تقديره: إنّ الحمد لك والنعمة مستقرة لك.

قال الكرماني: وحاصله أن النعمة، والشكر على النعمة كليهما لله تعالى. وكذا يجوز في «الملك» أيضاً وجهان.

[٦٢٢] حديث «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ»[٣].

---

(١) المسند ٢/٧٩، ٣، وفتح الباري ـ الحج ٣/٤٠٨ حديث ١٥٤٩.

(٢) إعراب الحديث ١١٦.

(٣) المسند ٢، ٣ ـ ٤٧ ـ ١٣١، وفتح الباري ـ العلم ١/٢٢٦ حديث ١٢٨، ومسلم، الحج

قال القاضي عياض: معنى (لبيّك) إجابة لك بعد إجابة. وقيل: لزوماً لطاعتك وطوعاً بعد لزوم، و(سعديك) أي: إسعاداً لك بعد إسعاد. وقيل: لبيك مداومة لك على طاعتك (وسعديك) أي: مساعدة أوليائك عليها.

وقال سيبويه: معناه: قرباً منك ومتابعة لك، ومن ألبّ فلان على كذا، إذا داوم عليه ولم يفارقه، وأسعد فلان فلاناً على أمره وساعده، قال: وإذا استعمل في حق الله تعالى فمعناه لا أنأى عنك في شيء تأمرني به وأنا متابع أمرك وإرادتك.

وقال غيره: (لبيك) لفظ مثنى عند سيبويه ومن تبعه.

وقال يونس: هو اسم مفرد، وألفه إنما انقلبت بالضمير كـ(لدى) و(على)، وَرُدَّ بأنها قُلبت ياءً مع المظهر، وعن الفراء: هو منصوب على المصدر وأصله: لَبّاً لك، فثنى على التأكيد. أي: إلْبَاباً بعد إلْبَابٍ ـ وهذه التثنية ليست حقيقية ـ بل هي للتكثير والمبالغة ومعناها: إجابة بعد إجابة لازمة.

قال الأنباري: ومثله (حنانيك) أي: تحنيناً بعد تَحْنِين وقيل: (لبيك) اتجاهي ومقصدي إليك، مأخوذ من قولهم: داري تلبّ دارك أي: اتجاهها. وقيل معناه محبين لك. مأخوذ من قولهم: امرأة لبة، أي محبة ـ وقيل: إخلاصي لك ـ من قولهم: حب لباب. أي خالص، وقيل: أنا مقيم على طاعتك ـ من قولهم: لبّ الرجل بالمكان، إذا أقام به، وقيل: قرباً منك ـ من الإلباب وهو القرب ـ وقيل: خاضعاً.

وقال أبو حيان في «الارتشاف»: ذهب سيبويه والجمهور إلى أن (لبيك) تثنية (لبّ) كما أن (حنانيك) تثنية (حنان). وذهب يونس إلى أنه اسم مفرد، قلبت ألفه بالإضافة إلى المضمر. كما في عليك. ولم يسمع لباً وسمع لب، ونصبه نصب المصدر كأنه قال: إجابة.

٢/ ٨٤١ حديث ١٩، والموطأ ـ الحج ١/ ٣٣١ حديث ٢٨، وأبو داود ـ مناسك ٤/ ١٦٢ حديث ١٨١٢، والترمذي ـ الحج ٣/ ١٨٨ حديث ٨٢٦، والنسائي مناسك ٥/ ١٦٠، ١٦١، وابن ماجه ـ مناسك ٢/ ٩٧٤ حديث ٢٩١٨.

وزعم ابن مالك إلى أنه اسم فعل[1] وهو فاسد لإضافته، ويضاف إلى الظاهر نحو: لبى زيد، سعدى زيد، وإلى ضمير الغائب، قالوا: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة. والناصب في لبيك من غير لفظه، أي: أجب إجابتك. وكأنه من ألب بالمكان، إذا أقام به. وأما (سعديك) فلا يستعمل وحده بل تابعاً للبيك، ويجوز استعمال (حنانيك) وحده، والتقدير: سعد إسعاداً لأمرك. وأما (حنانيك) فالتقدير: تحنن حنانيك، أي تحنن بعد. والناصب في هذين من لفظهما، بخلاف (لبيك). والجمهور على أن هذه تثنية يراد بها التكثير، ومزاولة الفعل لا شفع الواحد. وذهب بعض النحاة إلى أنها تثنية تشفع الواحد. والكاف في (لبيك) و(سعديك) و(حنانيك) الواقع موقع الفعل.

وقال الرضي: أصل (لبيك) ألبّ لك إِلْبابين، أي: أقيم لخدمتك وامتثال أمرك، ولا أبرح عن مكاني، كالمقيم في الموضع، والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[2]، والمعنى إلْباباً كثيراً متتالياً، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وحذف زوائده، ورد إلى الثلاثي، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه، كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية، فيتفرغ الإسماع[3] حتى تمتثله. ويجوز أن يكون من لبّ بالمكان، بمعنى ألب، فلا يكون محذوف الزوائد. وأما قولهم: لبى يلبي، فهو مشتق من (لبيك) لأن معنى لبى: قال: لبيك ـ كما أن معنى سبّح، قال: سبحان الله، وسلّم وبَسْمَل، قال: سلام عليك، وبسم الله. و(سعديك) مثل (لبيك) أي: أسعدك، أي: أعينك إسعادين ـ إلا أن أسعد يتعدى بنفسه بخلاف ألبّ.

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل»[4]: وأما (لبيك) و(سعديك) فهما مثنيان ولا يفرد منهما شيء، ولا يستعملان إلا مضافين لما فيهما من إرادة معنى التكثير، فكل ما تضمن لفظ التثنية ما ليس له في الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة لينبىء عن ذلك المعنى فلبيك

---

(١) سقط من ب، ج من قوله (ونصبه نصب المصدر) إلى هذا الموضع.

(٢) سورة الملك ٤.

(٣) في ب، ج (فيتفرغ الأسماع المأمور به....).

(٤) انظر شرح المفصل ١/١١٨ ـ ١١٩.

مأخـوذ من قولهم: ألب بالمكـان إذا أقام به، وألب على كذا، إذا أقام عليه ولم يفارقه. و(سعديك) مأخوذ من المساعدة والمتابعة، فإذا قال الإنسان: لبيك. فكأنه قال: دواماً على طاعتك، وإقامةً عليها مرة بعد مرة، وكذلك (سعديك) أي: مساعدة بعد مساعدة، ومتابعة بعد متابعة، فهما اثنان مثنيان[1]، وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفـظه، بل من معناه، كأنك قلت في (لبيك): داومت وأقمت، وفي (سعديك): تابعت وطاوعت وليس من قبيل: سقياً لك، ورعياً، وأسعد سعديك، إذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبها، إذ كانت غير متصرفة، ولا هي مصادر معروفة، كسقياً ورعياً، فأما قولهم: لبى يلبي، فهو فعل مشتق من لفظ (لبيك)، كما قالوا: سبحل وحمدل، من سبحان الله والحمد لله. وذهب يونس إلى أن (لبيك) اسم مفرد غير مثنى، وأن الياء فيه كالياء التي في (عليك) و(لديك)، وأصله لَبَّبَ، ووزنه فَعْلَلَ، ولا يكون فعّلا، لقلة فعّل في الكلام، وكثرة فعلل، فقلبت الباء التي هي لام لبب ياء هرباً[2] من التضعيف فصار (لبّي)، ثم أبدلت الياء ألفـاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (لبا). ثم أضيفت إلى الكاف في (لبيك) فقلبت الألف ياء كما في لدى وإلى إذا وصلتهما بالضمير فقلت إليك ولديك.

[٦٢٣] حديث «البَيِّعَانِ بِالخيارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أو يختارا»[3].

قال الطيبي: الظاهر أن (أو) في قوله (أو يختارا) مثلها في قولك: لألزمنّك أو تعطيني حقي، أي: إلا أن يختارا.

[٦٢٤] حديث «البيِّعانِ بالخيارِ ما لم يتفرّقا أو يقول أحدُهما للآخرِ اخْتَرْ»[4].

---

(١) في ب، ج (فهما اسمان مبنيان).

(٢) في أ ضربا، والتصويب من ب، ج.

(٣) المسند ٢، ٤، ٩، ٥٢، ٥٤، ٧٣، وفتح الباري - بيوع ١١٦٣/٣ حديث ٤٤، والموطأ - بيوع ٦٧١/٢ حديث ٧٩، والنسائي - بيوع ٣٠٩/٤ حديث ٢٠٧٩، ومسلم - بيوع ٢٤٤/٧، وأبو داود - بيوع ٢٧٣/٣ حديث ٣٤٥٦، والترمـذي - بيوع ٥٤٧/٣ حديث ١٢٤٥، وابن ماجه - بيوع ٧٣٦/٢ حديث ٢١٨٢.

(٤) انظر تخريج الحديث السابق ورواياته.

قال الحافظ ابن حجر: كذا في جميع الطرق باثبات الواو في (تقول)، وفي إثباتها نظر، لأنه مجزوم عطفاً على قوله: (ما لم يتفرقا) فلعل الضمة: أشبعت كما أشبعت الياء في قراءة من قرأ (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ)[1] ويحتمل أن يكون بمعنى: إلّا أن، فيقرأ حينئذ بنصب اللام وبه جزم النووي وغيره.

[٦٢٥] حديث «مَنْ ضَرَبَ غُلَاماً لَهُ، حَدّاً لَمْ يَأْتِهِ»[2].

قال الطيبي: (لم يأته) صفة (حدّاً) والضمير المنصوب راجع إليه أي: لم يأت مُوجِبَهُ، فحذف المضاف.

[٦٢٦] حديث «أكثرُ ما كانَ النبيُّ ﷺ ـ يحلفُ لا ومُقَلِّبِ القلوب»[3].

قال الطيبي: (أكثر) مبتدأ و(ما) مصدرية والوقت مقدر، و(كان) تامة، و(يحلف) حال سدّ مسدّ الخبر. وقوله (لا ومقلب القلوب) معمول لقوله: (يحلف) بهذا القول، ولا نفي للكلام السابق، (ومقلب القلوب) إنشاء قسم. ونظيره قولك: أخطب ما يكون الأمير قائماً.

[٦٢٧] حديث «مَنْ كَانَ قاضياً فَقَضَى بالعدلِ فَبِالْحَرِيّ أنْ يتقلبَ كَفَافاً»[4].

قال الطيبي: قوله (فقضى) عطف على الشرط، وقوله (فبالحريّ) جوابه. و(حريّ) إن كان اسم فاعل فهو مبتدأ خبره (أن يتقلب) والياء زائدة نحو: بحسبك درهم، أي: الخليق والجدير، كونه يتقلب منه كفافاً هذا إن جعلته اسم فاعل أي (حريّ)[5]، وإن جعلته مصدراً

---

(١) سورة يوسف ٩٠.

(٢) المسند ٢/٤٥، ومسلم ـ أيمان حديث ٣٠.

(٣) المسند ٢، ٢٥، ٢٦، ٦٧، ٦٨، ١٢٧، وفتح الباري ـ الأيمان والنذور ١١/٥٢٣، الحديث ٦٦٢٨، والموطأ ـ النذور والأيمان ٢/٤٨٠ حديث ١٥، والترمذي ـ النذور ٤/١١٣ حديث ١٥٤٠، والنسائي ـ أول باب في كتاب الأيمان ٧/٢ والدارمي ـ كتاب الأحكام ٣/٦١٢ الحديث ١٣٢٢.

(٤) الترمذي ـ كتاب الأحكام ٣/٦١٢ الحديث ١٣٢٢.

(٥) سقط من ب، ج قوله: (هذا إن جعلته إسم فاعل أي: (حريّ).

فهو خبر والمبتدأ ما بعده، والباء تتعلق بمحذوف كونه متقلباً ثابتاً بالاستحقاق.

[٦٢٨] حديث «فرض رسولُ اللهِ ﷺ صدقةَ الفِطْرِ صاعاً مِنْ تَمْرٍ»[١].

قال الكرماني: (صاعاً) بالنصب على أنه خبر كان محذوفاً أو مذكوراً على سبيل الحكاية مما في لفظ الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر: انتصب (صاعاً) على التمييز أو أنه مفعول ثان.

[٦٢٩] حديث «إليسَ حسبُكمَ سنةَ رسول الله ﷺ - إنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الحجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ»[٢].

قال القاضي عياض: ضبطناه بالنصب على الاختصاص، أو على إضمار فعل، أي: تمسكوا أو شِبْهه، وخبر (حسبكم) في قوله (طاف بالبيت). ويصح الرفع على خبر حسبكم أو الفاعل، بمعنى الفعل فيه، ويكون ما بعدها تفسيراً للسنّة.

وقال السهيلي: من نصب فالكلام أمر بعد أمر - كأنه قال: إكتفوا إلزموا سُنّة نبيّكم كما قال:

يَا أيُّها المائحُ دَلْوِي دُونَكَا[٣]

---

(١) المسند ٢/١٠٢، ١٣٧، وفتح الباري - كتاب الزكاة ٣/٣٦٧ حديث ١٥٠٣، ومسلم - الزكاة ٢/٦٧٧ حديث ٤٠١٣، وأبو داود - الزكاة ٢/١١٢ حديث ٦١١. والنسائي الزكاة ٥/٤٧، وابن ماجه ١/٥٨٤ - كتاب الزكاة حديث ١٨٢٥، والدارمي - زكاة الفطر ٢/٣٢٩ حديث ١٦٦٨، والموطأ - الزكاة ١/٢٨٤ حديث ٥٢.

(٢) فتح الباري - كتاب المحصر ٤/٨ حديث ١٨١٠، وسنن النسائي - كتاب الحج ٥/١٦٩.

(٣) الشاهد لجارية من بني مازن: شرح شذور الذهب ٤٠٧، وأسرار العربية ١٦٥، وشرح المفصل ١/١١٧، واللسان (ميح) ٣/٤٤٧، والإنصاف ١٢٦، والمغرب ١/١٣٧، والأشباه والنظائر ١/٢٦١ - والأشموني ٣/٢٠٦، وشرح التصريح ٢/٢٠٠، والهمع ٢/١٠٥، والدرر ٢/١٣٨، والخزانة ٣/١٥، والمرتجل ٣١٢، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٣٥٢٠.

فدلوي منصوب عندهم بإضمار فعل الأمر - و«دونك» أمر آخر.

[٦٣٠] حديث «لا تَلْبسُوا القُمُصَ ولا العَمَائِمَ ولا السَّراويلاتِ ولا البَرَانِسَ ولا الخِفَافَ إلَّا أَحَدٌ لا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الخُفَّيْنِ»[1].

قال ابن المنير: فيه استعمال (أحد) في الإثبات وقد خصوه بضرورة الشعر. قال: والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الإثبات إلا إن كان يعقب[2]. النفي.

[٦٣١] حديث «كُنْتَ أنتَ تَجِيءُ بِهِ»[3].

قال الطيبي: الأنسب أن يكون (أنت) مبتدأ، و(تجيء) خبره، والجملة خبر كان، وقدم الفاعل المعنوي للتخصيص أي: أنت تجيء به لا غيرك.

[٦٣٢] حديث «لَا يَنْقُشْ أحدٌ عَلَى نقشِ خَاتِمِي»[4].

قال الطيبي: قوله (نقش خاتمي) يجوز أن يكون حالاً من الفاعل، لأنه نكرة في سياق النفي، وصفة مصدر محذوف - أي: نقشاً كائناً على نقش خاتمي، أو مماثلاً به، أو نقشاً مقيساً على نقش خاتمي.

---

(١) المسند ٢/٩، ٣٢، ٣٤، ٥٤، ٦٣، ٦٥، ٧٧، ١١٩، وفتح الباري - الحج ٣/٤٠١ حديث ١٥٤٢، ومسلم - الحج ٢/٨٣٤ حديث ١، والترمذي - الحج ٣/١٩٤ الحديث ٨٣٣، والنسائي - الحج ٥/١٣١، وابن ماجه - مناسك ٢/٩٧٧ حديث ٢٩٢٩، والدارمي - الحج ١/٣٦٣ الحديث ٩٨٠٥، والموطأ - الحج ١/٣٢٤ - ٣٢٥ حديث ٨.

(٢) في ب، ج (يعقب نفي).

(٣) ذكر المؤلف أن الحديث في سنن أبي داود.

(٤) معناه في فتح الباري - لباس ١٠/٣٢٤ حديث ٥٨٧٤ و٥٨٧٧، ومسلم - لباس ٣/١٦٥٦ حديث ٥٥، والنسائي - الزينة باب موضع الفص ٨/١٩٤، وابن ماجه - لباس ٢/١٢١ حديث ٣٦٣٩.

[٦٣٣] حديث «**الْأَضْحَى يَوْمَانِ بَعْدَ يَوْمِ الْأَضْحَى**»[(١)].

قال الطيبي: الأضحى هذا جمع أَضْحاة كأَرْطَاة وأرطى أي: الأضاحي بعد يوم الأضحى يومان.

[٦٣٤] حديث «**مَنْ أَعْتَقَ شِرْكاً لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُه كُلِّه**»[(٢)].

قال الزركشي: بالجر تأكيداً للضمير المضاف أي: عتق العبدِ كلِّه. قوله: فأُعطي شركاؤه حصصهم، قال الزركشي[(٣)]: أُعطي مبني للمفعول. وشركاؤه: مرفوع نائب عن الفاعل، هذا هو المشهور في الرواية، ومنهم من بنى أعطى للفاعل ونصب (شركاؤه) على المفعولية.

قوله: إلا فقد عَتَقَ منه، قال الزركشي: بفتح العين والتاء ولا يبنى للمفعول إلا بهمزة التعدية، فيقال: أعتق، وهي رواية هنا.

[٦٣٥] حديث «**ما حقّ امرىء مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيّته مكتوبة عنده**»[(٣)].

قال الطيبي والكرماني: (ما) نافية، و(له شيء) صفة و(يوصي فيه) صفة لشيء، و(يبيت ليلتين) صفة ثالثة، والمستثنى خبر.

---

(١) الموطأ ـ كتاب الضحايا ـ باب الضحية عما في بطن المرأة وذكر أيام الأضحى ٢/٤٨٧ حديث ١٢.

(٢) المسند ٢/٥٣، ١٤٢، وفتح الباري ـ عتق ٥/١٥١ حديث ٢٥٢٤، ٢٥٢٥ ومسلم أيمان ٣/١٢٨٦ حديث ٤٨، وأبو داود ـ العتق ٤/٢٥ حديث، ٣٩٤٣.

(٣) المسند ٢/٤، ١٠، ٣٤، ٥٠، ٥٧، ٨٠، ١١٣، وفتح الباري ـ الوصايا ٥/٣٥٥ حديث ٢٧٣٨، ومسلم ـ الوصية ٣/١٢٤٩ حديث ١، ٢، ٣، وأبو داود ـ وصايا ٣/١١٢ حديث ٢٨٦٢، والترمذي ـ وصايا ٤/٤٣٢ حديث ٢١١٨، والنسائي ـ وصايا ٦/٢٣٧ الحديث صفحة ٢٣٩، والدارمي ـ وصايا ٢/٢٩٠ حديث ٣١٧٩، والموطأ ـ الوصية ٢/٧٦١ حديث ١، وابن ماجه ٢/٩١٠ حديث ٢٦٩٩.

وقال الزركشي: (يبيت) كأنه على حذف «أنْ» كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ ويجوز أن لا يحذف، ويكون (يبيت) صفة لمسلم. ومفعول (يبيت) محذوفاً أي: مريضاً.

[٦٣٦] حديث «بَيْنَمَا أَنَا أَطُوفُ بِالكَعْبَةِ فإذَا رجلٌ آدَمُ سَبْط الشّعرِ» .

قال ابن مالك[٣]: الفاء في قوله (فإذا) زائدة كالأولى من قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[٤] وكالفاء التي قبل ثُمّ في قول زهير:

فَثُمَّ إِذَا أصبحتُ أَصْبَحْتُ غَادِياً[٥]

قوله (يهراق رأسه ماء) يأتي فيه ما في حديث أم سلمة، كانت تهراق الدماء وسيجيء في مسندها.

قوله: (فَإِذَا رَجُلٌ أحمرُ أعورُ عَيْنِهِ اليُمْنى ـ كأنها عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ).

قال الزركشي:هو بجر (عينه اليمنى) على الإضافة ـ و(طافية) خبر كان. ورواه الأصيلي برفع (عينه اليمنى) فقال: عينه كأنها كذا، ويجوز رفعه على البدل من الضّمير في أعور الراجع إلى الموصوف، وهو بدل البعض من الكل.

---

(١) سورة الروم ٢٤.

(٢) المسند ٢/١٢٢، ٢٢، ٣٩، ٨٣، وفتح الباري ـ تعبير ١٢٣٣/٤١٧ حديث ٧٠٢٦، ومسلم ـ أيمان ١/١٥٦ حديث ٢٧٥، ٢٧٧.

(٣) شواهد التوضيح ١٩٤.

(٤) سورة يونس ٥٨.

(٥) هو لزهير كما جاء في الدرر ٢/١٧٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص٢٨٤، وقد أنكر السيوطي في شرحه لشواهد المغني نسبة هذا الشاهد لزهير، وانظر الخزانة ٣/٥٨٨ وصدر البيت (أراني إذا ما بِتُّ بتّ على هوى) وانظر همع الهوامع ٥/٢٣٥.

قال السهيلي: ولا يجوز أن يرتفع بالصفة، كما ترفع الصفة المشبهة بالفاعل، لأن أعور لا يكون إلا نعتاً لمذكّر، ويجوز أن تكون عينه مرتفعة بالابتداء وما بعدها الخبر.

وقوله (كأنها عنبة طافية)، عنبة: بالنصب على اسم كأن، والخبر فيها مقدر محذوف، وإنما يجوز في إنّ وكأن أَنْ تحذف الخبر إذا أوقعتها على النكرات، فإذا أوقعتها على المعرفة لم يجز الحذف وأنشد سيبويه:

إنَّ مَحَلاًّ وإنَّ مُرْتَحَلاَ[1]

أي: إنّ لنا محلاً، فكأنه قال في الحديث: كأن في وجهه، ولم يجز الحذف مع المعرفة إلا نادراً بقرينة حال كقوله عليه السلام للمهاجرين: أتوفّون ذلك، يعني للأنصار. قالوا: نعم، قال فإن ذلك، أي: فإنَّ ذلك يُشْكَرُ لكم.

ومن رواه (عنبةٌ طافيةٌ) بالرفع فهو جائز ولكن بتخفيف النون من كأنّ، ويروى (أعور عينه اليمنى) بخفض العين، فهو من باب قولهم حسن وجهه، بإضافة الصفة إلى الوجه مع إضافة الوجه إلى الضمير، وهو بعيد في القياس، لأنه جمع بين طرفي نقيض - نقل الضمير إلى الصفة مع بقائه في اللفظ مضافاً إلى الوجه. وإنما الأصل أن يكون الوجه مرفوعاً مع الهاء، أو منصوباً أو مخفوضاً مع نقل الضمير إلى الصفة، وقد منعها الزجاجي، وزعم أن جميع الناس خالفوا فيها سيبويه، وسيبويه لم يجزها قياساً، وإنما أخبر أنها جاءت في الشعر وأنشد:-

---

(1) الشاهد للأعشى في ديوانه س٢٣٣، وسيبويه والشنتمري ١/٢٨٤، والمقتضب ٤/١٣٠، والخزانة ٤/٣٨١، والمقرب ١/١٠٩، والدرر ١/١١٣، والمحتسب ١/٣٤٩، وشرح المفصل ٨/٨٤، والمفصل ص١٧، والسيوطي ٨٤، والخصائص ٢/٣٧٣، والسيرافي ٣/٨، والأصول ١/١٨٧، والشعر والشعراء ١/٦٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٢١٥٢ والبيت هو:-

إنّ محلاًّ وإنّ مُرْتَحَلاَ وإنّ في السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلاَ

كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا[1].

واعترف سيبويه برداءة هذا الوجه، وقد وجدناه في غير الشعر، ذكره أبو علي القالي - وهو ثقة - (في صفة)[2] النبي ﷺ: شثن الكفين طويل أصابعه، وقال: هكذا رويته بالخفض. وذكر الهروي وغيره في حديث أم زرع: صغر ردائها وملء كسائها.

وقوله: طائفة بالهمزة ودونها، فمن همزها جعلها من طفا يطفو، إذا علا ولم يرسب، وأبدلوا الواو ياء في فَاعِلَةٍ منه لوقوعها بعد الكسرة، كما أبدلت في «لاغية» ونحوه، انتهى ما أورده الزركشي.

[٦٣٧] حديث «**أنّ رجلاً قال: يا رسول الله: أَيُّ اللّيلِ أَجْوَبُه**»[3].

قال في النهاية: (أجوب) أي أسرع إجابة، كما يقال: أطوع من الطاعة، وقياس هذا أن يكون من جاب، لا من أجاب، لأن ما زاد على الفعل الثلاثي لا يبنى منه أَفْعَل من كذا، إلا في أحرف جاءت شاذة.

وقال الزمخشري في «الفائق»: كأنه في التقدير من؛ جابت الدعوة، بوزن فعلت بالضم، كطالت، أي: صارت مستجابة، كقولهم: في فقير وشديد كأنهما من فَقُر وشَدُدَ. وليس ذلك بمستعمل، ويجوز أن يكون من جِبْت الأرضَ إذا قطعتها بالسير، على معنى. أمضى دعوة وأنفذ إلى مظانّ التقبل[4] والإجابة.

---

(١) الشاهد للشماخ في ديوانه ٨٦، وسيبويه ١/١٩٩، والعيني ٣/٥٨٧، وابن يعيش ٦/٨٦ والهمع ٢/٩٩، والخزانه ٢/١٩٢، والأشموني ٣/١١، والدرر ٢/١٣٢، والأصول بلا نسبة ٢/٧٢٩. والشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة وهي (جونتا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف. وذلك رديء.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ، والتصويب من ب، ج.

(٣) المسند ٤/٣٨٧، ٣٢١.

(٤) في ب، ج (الفضل).

[٦٣٨] حديث «فَمَا خَفِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ شَأْنِهِ فَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْكُم أَنَّ ربَكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ»[١].

قال الكرماني: (ما) شرطية، أي: إنْ خفي عليكم بعض شأنه، فلا يخفى عليكم أن ربكم ليس بأعور[٢]. والثاني بدل من الأول. أي: لا يخفى عليكم أنه ليس مما يخفى، أنه ليس بأعور. أو استئناف.

[٦٣٩] حديث «نَهَى النبيُّ ﷺ أنْ يبيعَ بعضُكم على بيعِ بعضٍ، ولا يخطب الرجلُ على خِطْبَةِ أَخِيهِ»[٣].

قال الكرماني: و(لا يخطب) بالنصب، و(لا) زائدة، وبالرفع نفياً، وبالكسر نهياً بتقدير: قال، مقدّراً عطفاً على نهي أي: نهى وقال لا يخطب.

[٦٤٠] حديث «نَهَى عَنِ الإقْرَانِ»[٤].

قال القاضي عياض: كذا في أكثر الروايات، وصوابه القِران، لأن فعله ثلاثي.

[٦٤١] حديث «الوقتُ الأولُ مِنَ الصلاةِ رضوانُ اللهِ»[٥].

قال الطيبي: (الوقت) مبتدأ و(من الصلاة) بيان للوقت و(رضوان الله) خبر، إما بحذف

---

(١) المسند ٢/١٣٥، ٣٧، ١٣١، ٢٧، ١٤٩، وفتح الباري ـ فته ١٣/٩٠، ٩١، ١٣/ ٣٨٩، ومسلم ـ فتن ٤/٢٢٤٤ حديث ٩٥، ١٠١، وأبو داود ـ ملاحم ٤/١١٦ حديث ٤٣١٦.

(٢) سقط من ب، ج من بداية الحديث إلى هذا الموضع.

(٣) المسند ٢/١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، وفتح الباري ـ نكاح ٩/١٨٩ حديث ٥١٤٢، ومسلم ـ بيوع ٣/١١٥٤ حديث ٨، وأبو داود ٢/٢٢٨ حديث ٢٠٨١، والترمذي ـ نكاح ٣/٤٤٠ حديث ٢٠٨١، والنسائي ـ بيوع ٧/٢٥٨ وابن ماجه ـ نكاح ١/٦٠٠ حديث ١٨٧٨، والدارمي ـ نكاح ٢/٥٩، ٦٠ باب النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه حديث ٢١٨١، ٢١٨٢. والموطأ ـ نكاح ٢/٥٢٣ حديث ٢٢١.

(٤) المسند ٢/٤٤، وفتح الباري ـ أطعمة ٩/٥٦٩ حديث ٥٤٤٦.

(٥) الترمذي ـ الصلاة ١/٣٢١ حديث ١٧٢.

المضاف، أي: الوقت الأول سبب رضوان الله، أو على المبالغة، وأن الوقت الأول عين رضى الله، كقولك: رجلٌ صَوْم، ورجلٌ عَدْل.

[٦٤٢]حديث «مَنِ اقْتَنَى كَلْباً لَيْسَ بِكَلْبِ مَاشِيَةٍ أو ضَارِيَةٍ»[(١)].

قال الكرماني: فإن قلت: حق اللفظ أن يقال: ضارٍ، مثل قاضٍ، بدون التأنيث، وبدون التحتية. قلت: (ضارية) صفة للجماعة الصائدين أصحاب الكلاب المعتادة للصيد، فسمّوا ضارية استعارة ـ أو من باب التناسب للفظ ماشية، نحو: لا دريت ولا تليت، ونحو: بالغدايا والعشايا.

قال: ورواية (إلا كلب ضاري)[(٢)]، إلاّ بمعنى غير، صفة لكلب، لتعذر الاستثناء، ويجوز أن ينزل النكرة منزلة المعرفة، فيكون استثناء. فإن قلت: القياس «كلباً ضارياً»، قلت: هو من إضافة الموصوف إلى صفة البيان، نحو: شجر الأراك، وقيل: لفظ (ضار) صفة للرجل الصائد، أي: إلاّ كلب الرجل المعتاد للصيد، فإ قلت: حقه حذف الياء منه، قلت: إثبات الياء في المنقوص لغة. انتهى.

وقال عِيَاض والنووي: روي (ضاري) بالياء، و(ضارٍ) بحذفها، و(ضارياً) بالألف بعد الياء منصوباً، فأما الأخير فهو ظاهر الإعراب، وأما الأولان: فهما مجروران عطفاً على ماشية، ويكون من إضافة الموصوف إلى صفته كماءِ الباردِ، ويكون ثبوت الياء في (ضاري) على اللغة القليلة في إثباتها في المنقوص من غير ألف ولام، والمشهور حذفها، أي: كلب تعود بالصيد، وقيل: إن (ضارٍ) هنا صفة للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتادة فسماه (ضارياً) استعارة[(٣)].

---

(١) المسند ٢/ ٦٠، وفتح الباري ـ ذبائح ٩/٦٠٨ حديث ٥٤٨٠، ومسلم ٣/١٢٠٢ حديث ٥١، ٥٤، ٥٠، ٥٣.

(٢) كذا في الأصل وإحدى روايات الحديث.

(٣) كذا في ب، ج.

وقوله: نقص من عمله كل يوم قيرطان، وفي رواية: قيراطين، قال الكرماني: (نقص) جاء لازماً ومتعدياً باعتبار اشتقاقه من النقصان والنقص.

[٦٤٣] حديث «اجْتَنِبُوا المُوبِقَاتِ: الشِّرْكُ باللَّهِ»(١).

قال الزركشي: يجوز نصب (الشرك) ورفعه، وكذا ما بعده، فالرفع على خبر مبتدأ مضمر، أي: هي أو منها، والنصب على البدل.

[٦٤٤] حديث «أَيُّمَا امْرِىءٍ قَالَ لأَخِيهِ كَافِرٌ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»(٢).

قال النَّووي: ضبطنا قوله (كافر) بالرفع والتنوين على أنه خبر مبتدأ محذوف.

وقال القُرْطُبي: صواب تقييده (كافر) بالتنوين على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت كافر، أو هو كافر، وربما قيده بعضهم (كافر) بغير التنوين، فجعله منادى مفرداً، محذوف النداء، وهو خطأ، لأن حرف النداء لا يحذف مع النكرات، ولا مع المبهمات، إلا فيما جرى مجرى المثل، نحو قولهم: (أَطْرِقْ كَرَا) و(اقعدْ مجنونُ) وفي حديث موسى (ثَوْبِي حَجَرُ). وهو قليل.

قال: والهاء في «بها» راجع إلى التكفيرة الواحدة - أي: هي أقل ما يدل عليها لفظ كافر، ويحتمل أن يعود إلى الكلمة.

[٦٤٥] حديث «أَنَّهُ قَالَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ »(٣).

---

(١) فتح الباري ٣٩٣/٥ - وصايا - ٢٣٢/١٠، بلفظه، ومسلم - إيمان ٩٢/١ حديث ١٤٥، وأبو داود - وصايا ١١٥/٢ حديث ٢٨٧٤، والنسائي - وصايا باب اجتناب أكل مال اليتيم ٢٥٧/٦.

(٢) المسند ١٨/٢، ٤٤، ٤٧، ٦٠، ١١٢، ١١٣، ١٤٢، وفتح الباري - أدب ٥١٤/١٠ حديث ٦١٠٥، ومسلم - الإيمان ٧٩/١ حديث ١١١، والترمذي - إيمان ٢٢/٥ حديث ٢٦٣٧، والموطأ - الكلام ٩٨٤/٢ حديث ١.

(٣) البخاري - علم ٤٣، حدود ٩، ومسلم - إيمان ١١٨، ١٢٠، أضاحي ٣٦، وابن ماجه - فتن ٥٠٢ والمسند ٧٣٠/١، ٨٥/٢، ٨٠٣، ٢٣١٣، ٣٧١، ٣٦/٤، ٣٣٩، ٣٥٨.

قال النَّووي: المعروف في الرواية فتح الحاء.

وقال الهَرَوِي وغيره من أهل اللغة: المسموع من العرب في واحدة الحجّ (حِجَّة) بكسر الحاء، قالوا: والقياس فتحها لكونها اسماً للمرة الواحدة وليست عبارة عن الهيئة حتى تكسر، قالوا: فيجوز الكسر بالسماع، والفتح بالقياس.

قوله: وَيْحَكُم أَوْ وَيْلَكُم، قال القاضي عياض: هما كلمتان، استعملتهما العرب بمعنى التعجب والتوجع.

قال سيبويه: (وَيْل) كلمة لمن وقع في هلكة، ووَيح ترحّم، وحكي عنه فيها زجر لمن أشرف على الهلكة.

وقال غيره: ولا يراد بها الدعاء بإيقاع الهلكة، ولكن الترحم والتعجب.

[٦٤٦] حديث «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهْرٍ كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ»[١].

قال الشيخ ولي الدين العراقي: أي: مع طهر، فـ(على) معناها هنا المصاحبة كقوله تعالى ﴿وآتى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾[٢].

[٦٤٧] حديث «مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأوائِهَا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ القِيَامَةِ»[٣].

قال القاضي عياض: ذكر بعض شيوخنا أن (أو) هنا للشك من الراوي، والأَظْهَرُ عندنا أنّها ليست للشك، لأنه جماعة من الصحابة رووه هكذا. ويبعد اتفاق جميعهم أو رواتهم

---

(١) أبو داود ـ طهارة ١/١٦ حديث ٦٢، والترمذي ـ طهارة ١/٨٧ حديث ٥٩، وابن ماجه ـ طهارة ١/١٧٠ ـ ١٧١ حديث ٥١٢.

(٢) سورة البقرة ١٧٧.

(٣) المسند ٢/١١٣، ١١٩، ١٣٣، ١٥٥، ٢٨٨، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٩٧، ومسلم ٢/٩٩٢ حديث ٥٤٩، والترمذي ـ مناقب ٥/٧١٩ ـ ٧٢٠، ٧٢٢، حديث ٣٩١٨، ٣٩٢٤، والموطأ ـ كتاب الجامع ٢/٨٨٥ ـ ٨٨٦ حديث ٣.

على الشك، وتطابقهم عليه، بل إما أن يكون للتقسيم، أي: لبعضهم شهيداً، ولبعضهم شفيعاً، أو تكون بمعنى الواو.

[٦٤٨] حديث «مَنِ استطاع أَنْ يَموتَ بالمدينةِ فَلْيَمُتْ بِهَا»(١).

قال الطيبي: هذا أمر بالموت بها، وليس ذلك من استطاعته، بل هو إلى الله تعالى، ولكنه أمر بلزومها، والإقامة بها، بحيث لا يفارقها فيكون ذلك سبباً لأن يموت فيها، فأطلق المسبب وأراد السبب.

كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾(٢).

[٦٤٩] حديث «الغَارِ»(٣).

قال الطيبي: قوله (صالحة) صفة أخرى لـ(أعمالاً).

قوله (أرعى عليهم) ضمّن (أرعى) معنى الإنفاق، وعدّاه بعلى أي: أُنفق عليهم راعياً الغنيمات، وكذا ضمن (رحت) معنى رددت، أي: إذا رددت الماشية من المرعى إلى موضع بيتها، و (بدأت) جواب (إذا)، و (أسقيهما) إما حال أو استئناف بيان للعلة.

وقوله (حتى يرون)، بإثبات النون، فيكون حكاية الحال الماضية، كقولك: شربت الإبل حتى نحى بطنه، وفي بعضها بإسقاطه، وقوله (أنه كانت)، الضمير للشأن والمذكور في التفسير مؤنث وهذا يدل على جواز ذلك.

قوله: (كأشد ما يحب الرجال النساء). يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف، و(ما)

---

(١) المسند ٢/٧٤، ١٠٤، والترمذي ـ المناقب ٥/٧١٩ حديث ٣٩١٧، وابن ماجه ـ مناسك ٢/١٠٣٩ حديث ٣١١٣.

(٢) سورة البقرة ١٣٢.

(٣) مسلم ـ كتاب الذكر والدعاء والتوبة. والاستغفار، باب قصة أصحاب الغار ثلاثة والتوسل بصالح الأعمال ٤/٢٠٩٩ ـ ٢١٠٠ حديث ١٠٠، وفتح الباري ـ ١٠/٤٠٤ حديث ٥٩٧٤، وهو حديث طويل.

مصدرية، أي: أحبها حبّاً مثل أشد حب الرجال النساء. أو حالاً، أي: أحبها مشابهاً حبي أشد حب الرجال النساء. ونظيره قوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾[1].

قوله: (اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْت). الفاء في (فإِنْ) عطف على مقدر، أي: اللهم فعلت ذلك فإن كنت تعلم أني. ويجوز أن يكون (اللّهم) مقحمة والمعطوف عليه لتأكيد الابتهال والتضرع إلى الله تعالى، فلا يقدر معطوف عليه، وهو الوجه.

قولـه: ذلـك البقر[2]، (ذلك) إشارة إلى البقر باعتبار السواد للري، كما يقال: ذلك الشخص فعل كذا، قال النابغة:

نُبِّئْتُ نُعْمَى عَلَى الهِجْرَانِ عَاتِبَةً ... سَقْياً وَرَعْياً لِذَاكَ العَاتِبِ الزَّارِي[3]

وأنت الضمير الراجع إلى البقر باعتبار جمعية الجنس.

[٦٥٠] حديث «إِذَا مَشَتْ أُمَّتِي المُطَيْطَاء»[4].

قال الزَّمَخْشَرِي: هي من المصغّرات التي لم يستعمل لها مكبّر، نحو: كعيب وكميت وكالمغيطاء.

[٦٥١] حديث «الأَيْدِي ثَلاَثٌ: فَيَدُ اللهِ هِيَ العُلْيَا، ويَدُ المُعْطِي التي تليها، وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى»[5].

استدلّ به ابن الأنباري على جواز تثنية المختلفي المعنى وجمعه.

---

(١) سورة النساء ٧٧.

(٢) في ب، ج (ذلك النضر).

(٣) الشاهد للنابغة في ديوانه (دار المعارف) ٢٠٢ برواية: (أنبئت نعماً).

(٤) الترمذي ـ الفتن ٤/٥٢٦ ـ ٥٢٧ حديث ٢٢٦١.

(٥) المسند ٣/٤٧٣، ١/٤٤٦.

مسند عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه[1]

[٦٥٢] حديث «إِنَّهُمْ كَانُوا عِبَاداً يَعْبُدُوني»[2].

قال أبو البقاء[3]: كذا وقع في هذه الرواية بنون واحدة والأصل يعبدونني. إذْ لا سبب لحذف النون، ويحتمل وجهين، أحدهما: أن تشدد النون فتكون كقوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونِّي في اللهِ﴾[4] فتدغم النون في النون، والثاني أن تكون النون خفيفة فيكون قد حذف إحدى النونين.

ومثله حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - (إِنِّي لِي قرابةٌ أَصِلُهُمْ وَيَقْطَعُوني)[5]، وحديث عقبة (فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لاَ يَقْرُونَا)[6] الأصل يقروننا، حذفت نون الرفع لتوالي نونين. وحديث عائشة (هَلْ أَصْبَحَ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ تُطْعِمُونِيه) والأصل: تطعمونينه، ويجوز في هذا وجه[7] ثالث وهو أن يكون مجزوماً على جواب الاستفهام، كقولك: أين بيتك أزرك. انتهى.

وقال ابن مالك في توضيحه[8]: حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت

---

(١) وهـو من قريش. صحابي. من النّساك من أهل مكة، كان كاتباً، كثيرَ العبادة، وكان يشهد الحروب والغزوات ويضرب بسيفين، وحمل راية أبيه يوم اليرموك، وشهد صفِّين مع معاوية - ولما ولي يزيد امتنع عبدالله من بيعته. عَمِيَ في أواخر حياته واختلفوا في مكان وفاته، تو في سنة ٦٥هـ، ٦٨٤م - الأعلام ٤/٢٥٠، أسد الغابة ٣٠٩٠، ابن خياط ٥٨/١، المعارف ٢٨٦، تهذيب التهذيب ٣٣٧/٥، وإعراب الحديث ٢٢٠.

(٢) المسند ١٦٨/٢.

(٣) إعراب الحديث ١١٩.

(٤) سورة الأنعام ٨٠.

(٥) المسند ٢/٣٠٠، ٤١٢، ٤٨٤، ومسلم - بر ٢٢.

(٦) في ب، ج: (لا تقرونا) والصحيح ما أثبتناه. والحديث في البخاري - مظالم ٤٦.

(٧) في أ: (وصف)، والتصويب من ب، جـ.

(٨) شواهد التوضيح ١٧٠ - ١٧١.

في الكلام الفصيح نثره ونظمه، فمن ثبوته في النثر، قوله في حديث عقبة (لَا يَقْرُونَا)، وقول ابن عباس ومن معه في الركعتين بعد العصر (بَلَغَنا أَنَّكِ تُصَلِّيهما) وقول مسروق لعائشة: «تأذني له»، يعني حسان. والأصل لا يقروننا، وتصلينهما، وتأذنين له، وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النـائب على المنـوب عنه، وذلك أن النون نائب عن الضمة، والضمة قد حذفت لمجـرد التخفيف. كقراءة أبي عمرو بتسكين[1]: (مَا يُشْعِرْكُمْ)[2].. و(يَأْمُرْكُم)[3] و(يَنْصُرْكُم)[4]. وكقراءة غيره: (وَبُعُولَتْهُنَّ)[5] و(رُسُلْنَا لَدَيْهِمْ)[6] بتسكين التاء واللام.

فلو لم تعامل بما عوملت الضمة من الحذف لمجرد التخفيف لكان في ذلك تفضيل للنائب على المنوب عنه. ومن حذفها لمجرد التخفيف قراءة يحيى[7] بن الحارث الذِّمَاري: (قَـالُـوا سَاحِرَانِ تظاهرا)[8] والأصل: قالوا أنتما ساحران تتظاهران، فحذف المبتدأ ونون الرفع، وأدغم التاء في الظاء. ومنه حديث «لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» وقول وفد عبد القيس: «فَأَصْبَحُوا يُعَلِّمُونَا كِتَابَ اللهِ».

[٦٥٣] حديث «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الأَبَدَ»[9].

قال القاضي عياض: يحتمل أن يكون ذلك على وجه الدعاء، ويحتمل أن يكون (لا)

---

(١) في شواهد التوضيح قوله: (بتسكين راء).

(٢) سورة الأنعام ١٠٩.

(٣) سورة البقرة ٦٧.

(٤) سورة آل عمران ١٦٠.

(٥) سورة البقرة ٢٢٨.

(٦) الزخرف ٨٠.

(٧) كذا في ب، ج وشواهد التوضيح (يحى) وفي أ (الحي) وهو تصحيف.

(٨) سورة القصص ٤٨.

(٩) فتح الباري ـ صوم ٤/٢٢١ حديث ١٩٧٧، ومسلم ـ صيام ٢/٨١٥ حديث ١٨٧، والنسائي ٤/٢٠٥ ـ ٢٠٦، وابن ماجة ـ الصيام ١/٥٤٤ حديث ١٧٠٦.

هنا بمعنى لم، كما قال: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[1].

[٦٥٤] حديث «أُمِرْتُ بِيَوْمِ الأَضْحَى عِيداً جَعَلَهُ اللهُ لِهٰذِهِ الأُمَّةِ»[2].

قال الطيبي: (عيداً) منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده أي، جعله عيداً.

[٦٥٥] حديث «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ»[3].

قال ابن مالك في «شرح الكافية»: ظاهره أنّ فيه شذوذاً، إذْ كان حقه لكونه من باب أفعل المبني للفاعل، أن يقال فيه: أشدّ بياضاً، فإن حُمِل على الشذوذ كان نظير قولهم: هو أسود من حنك الغراب، ونظيره قول الراجز:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ ... أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ[4]

وجائز أن يكون أبيض مبنيّاً من قولهم: باض الشيءُ الشيءَ بيوضاً إذا فاقه في البياض. فالمعنى على هذا أن غلبة ذلك لغيره من الأشياء المبيضة أكثر من غلبة بعضها على بعض. وأبيض بهذا الاعتبار أبلغ من أشد بياضاً، ويجوز أن يكون (مِنْ) المذكورة بعد أبيض متعلقة بمحذوف دلّ عليه أبيض المذكور والتقدير: ماؤه أبيض أصفى، أو أخلص من اللبن، وإلى هذين التأويلين أشرت بقولي في الكافية.

---

(١) سورة القيامة ٣١.

(٢) المسند ٢/ ١٦٩، وأبو داود ـ أضاحي ٣/٩٣ ـ ٩٤ حديث ٢٧٨٩. والنسائي ـ صحايا باب من لم يجد الأضحية ٧/٢١٢ ـ ٢١٣.

(٣) فتح الباري ـ الرقاق ١١/ ٤٦٣ حديث ٦٥٧٩، ومعناه في الترمذي ـ ٥/ ٤٤٩ حديث ٣٣٥٩ وما بعده، ومعناه في ابن ماجه ـ زهد ٢/ ١٤٣٨، ٤٣٠١ وما بعده.

(٤) البيتان برواية: (يا ليتني مثلك في البياض) لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٦، والخزانة ٣/ ٤٨١ ـ ٤٨٢، وقال: «قال ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل: البيت الشاهد من رجز لرؤبة. ولم أره في ديوانه». وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ٦٢، والضرورة للقزاز ٣٤، والتمام ٩٥، وأمالي المرتضى ١/ ٩٢، ٢/ ٣١٧، وشرح المفصل ٦/ ٩٣، ٧/ ١٤٧، واللسان (بيض) ٣/ ٣٩١، والإنصاف ٨٧، ومعجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٣٦٤٦.

وشَــذَّ نَحْــوَ قَولِــهِــمْ أبــيضُ مِنْ ... كذا وشِــبْــهُــهُ بتــأويلٍ قَمِــنْ

انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: لا يجوز بناء أَفْعَل من الألوان، لأنّ فعلها على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: أبيض وأحمر، وقال الكوفيون: يجوز في البياض والسواد، لأنهما أصلا الألوان وقد جاء في الشعر في قوله:

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إباضِ[1]

وقوله:

فأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[2]

وهـذا ضعيف. أمّـا جعل البياض والسواد أصلين - فدعوى لا دليل عليها، ولو سلم ذلك، فلا يلزم منه جواز ذلك فيهم، وأمّا ما جاء في الشعر فمؤول إما بأنّ معنى (من) فيها الصفة، ولا يراد بأفعل فيه المبالغة. وكان بعض المتأخرين يقول: إن (أبيض) هنا هي الصفة التي يوصف بها في قولك: ثوب أبيض. انتهى.

وقـد ورد في كثير من طرق الحـديث بلفظ: (ماؤه أشد بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل). وبهذا يعرف أن الأول من تصرف الرواة.

---

(١) الشاهد السابق نفسه.

(٢) وقع عجز هذا البيت - حيث الشاهد - في ثلاثة أبيات بروايات مختلفة، أحدهما (إذا الرجال شتوْا واشتد كاهلهم).. وعلى أي حال فالبيت في إحدى رواياته ينسب لطرفة بن العبد وهو في ملحق ديوانه ١٥٠ واللسان (أبيض) ٨/٣٩١، ٣٩٣، وهو بلا نسبة في المقرب ١/٧٣، والإنصاف ٧٨، وشرح المفصل ٦/٩٣، ومعجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٥٤٦.

[٦٥٦] حديث «أَتَى رجلٌ رسولَ اللهِ ﷺ فقال: أَقْرِنِي، قال: اقْرَأْ ثلاثاً مِنْ ذاتِ (آلر). الحديث»[١].

قال أبو البقاء[٢]: كذا وقع في هذه الرواية، والأصل (أقرئني) بهمزة بعد الراء. والهمزة الأولى مفتوحة لأن ماضيه (أقرأ)، من حذف الهمزة الأخيرة فقد خفف الهمزة من (أقرأ) فصيرها ألفاً، فصارت مثل أعطى ثم حذفها في الأمر، وقد حكاها أبو زيد.

[٦٥٧] حديث «قَالُوا: يا رسولَ اللهِ ما نقدرُ على شَيْءٍ لا نَفَقَةٍ ولا دَابَّةٍ ولا مَتَاعٍ»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: (نفقة) وما بعده بالجر بدلاً من (شَيْءٍ) ولو جاء منصوباً جاز على تقدير: لا نجد.

[٦٥٨] حديث «إِنِّي أَعْطَيْتُ أُمِّي حَدِيقَةً حَيَاتَهَا»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: أي: مدّة حياتها، فحذف الظرف، ونصب (حياتها) نصب الظرف.

[٦٥٩] حديث «تَعْلُوهُمْ نَارُ الأَنْيَارِ»[٧].

قال أبو البقاء[٨]: كذا وقع في هذه الرواية، ويريد بذلك جمع (نار)، وألف نار مبدلة من واو كقولك: (تنوّرت بالنار)، ومنه النور والأنوار. وتجمع النار على نيران، وأصل الياء واو، أبدلت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، مثل: ريح ورياح، والأشبه أنه حمل الأنيار على

---

(١) المسند ٢/١٦٩، في ب، ج (ذات الراء).

(٢) إعراب الحديث ١٢٠.

(٣) المسند ٢/١٦٩، ومسلم ـ زهد ٤/٢٢٨٥ حديث ٣٧.

(٤) إعراب الحديث ١٢٠.

(٥) المسند ٢/١٨٥، وابن ماجه ـ صدقة ٢/٨٨٠ الحديث ٢٣٩٥.

(٦) إعراب الحديث ١٢١.

(٧) المسند ٢/١٧٩، والترمذي ـ قيامة ٤/٦٥٥ حديث ٢٤٩٢.

(٨) إعراب الحديث ١٢١.

النيران حيث شاركتها في الجمع كما قال بعض أهل اللغة في جمع ريح أرياح لمّا رآهم قالوا: رياح، حكى ذلك ابن جني في بعض كتبه. انتهى.

وقال ابن الأثير في «النهاية»: هكذا يروى، ولم أجده مشروحاً، فإن صحت الرواية، فيحتمل أن يكون معناه: نار النيران، جمع النار على أنيار، وأصلها أنوار، لأنها من الواوي، كما جاء في ريح وعيد، أرياح وأعياد، وهما من الواوي.

وقال البيضاوي: وإضافة النار إليها للمبالغة، كأن هذه النار لإفراط إحراقها، وشدة حرّها، تفعل بسائر النيران ما تفعل النار بغيرها.

[٦٦٠] حديث «وإنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقّاً»(١).

(الزَّوْر) في الأصل مصدر وضع موضع الاسم هو الزائر، كصوم ونوم بمعنى صائم ونائم. وقد يكون اسم جمع كزائر، كركب وراكب، وصحب وصاحب. وبه جزم الكرماني.

قوله: (وإنّ من حسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام) قال الكرماني: (من) تبعيضية، ويحتمل أن تكون زائدة، على مذهب الكوفية، وروي بإسقاطها.

قوله: (وما كان صيام نبيّ الله داود؟ قال: نصف الدهر).

قال الزركشي: بالنصب على الأفصح، وفي الرواية الأخرى: (وإنّ بحسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام).

قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: تزاد الباء في المبتدأ في موضع واحد، وهو قولهم: بحسبك أن تفعل الخير، ومعناه: حسبك فعل الخير، والجار والمجرور في موضع رفع بالابتداء.

قال: ولا نعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف، واختار شيخنا

---

(١) فتح الباري ـ صوم ٤/٢١٧ حديث ١٩٧٤، ٤/٢١٧ ـ ٢١٨ حديث ١٩٧٥ ومسلم ـ صوم ٢/٨١٣ حديث ١٨٢.

العلامة الكافيجي[1]: أن هذا من زيادة الباء في الخبر، وهو الأوجه، لأن أن وصلتها أعرف فهي أولى بالابتدائية. والمسألة مبسوطة في «حاشية المغني». وفي (ذي القد) لابن جني[2].

قال أبو علي: قولهم: بحسبك أن تفعل كذا، ليس من قولهم: حسبك يتم الناس، وإنما هي التي في قولك: فإن حسبك الله، والدليل عليه ظهور خبرها، وتلك التي في قولهم: حسبك يتم الناس، هي التي قال أبو عمرو فيها: إنها مبنية مع إضافتها إلى الكاف. والوجه الثالث أن تكون صفة في قولهم: مررت برجل[3] حسبك من رجل.

وقال السَّخَاوي في «شرح المفصل»: تأتي حَسْب على وجوه، كقولك: حسبك درهمان، فهو مرفوع بالابتداء، والدرهمان: فاعل، ولا خبر له لأن حسب بمعنى الأمر قولهم: حسبك يتم الناس، بجزم الجواب. قال أبو عمر: الضمة في حسبك ضمة بناء. قال أبو عمرو فيها: إنها مبنية مع إضافتها إلى الكاف. والوجه الثالث: أن تكون صفة في قولهم: مررت برجل حسبك من رجل[4]. وقال السخاوي: الضمة في حسبك ضمة بناء وقالوا: الكاف في موضع الخفض، وهي في المعنى مفعول، ولم تمنع الإضافة البناء، كما لم تمنعه في: ضربت أيُّهم قام[5].

وقال المازني: (حسبك) مبتدأ و(درهمان) خبره، وخالفه النحاة في ذلك. ومن وجوهها: مررت برجل حسبك من رجل. فهي في هذا نكرة، ولا اعتداد بإضافتها، ولذلك وصف بها النكرة. ولا معنى للأمر فيها، لأن الصفة لا تكون أمراً، ومنها قولهم: إن ظلمتني فإنّ حسبي الله، فهي في هذا الوجه معرفة، فاسم الله خبر إنّ، وليست بأمر لأنّ إنّ لا تدخل على ذلك.

---

(١) في ب، ج محي الدين الكافيجي.

(٢) كتاب (ذي القد) ورد ذكره في الخزانة ٢ / ١٢٩، وجاء في هامشها: جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي، وهو في أ، ب، ج (ذا القد).

(٣) في ب، ج (بالرجل).

(٤) في أ تكرير وقد سقط من ب، ج.

(٥) في ب، ج قوله: (كما تمنعه من قولك: «ضربت أيهم قام»).

[٦٦١] حديث «لَمَّا كُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلى عَهْدِ رسولِ اللهِ ﷺ نُودِيَ أن الصلاة جامعة»(١).

قال الكرماني: بتخفيف (أن) فهي مفسّرة، وبتشديدها فيكون خبر (أنّ) محذوفاً على رواية من نصب (جامعة) نحو: حاضرة. ومن رفع (جامعة) فهي الخبر.

وقال بعض الفقهاء: جاز فيه رفع الكلمتين على الابتداء، والخبر فهي الخبر، ونصبهما (الصلاة) على الإغراء، و(جامعة) على الحال، ورفع الأول ونصب الثاني وبالعكس.

وقال الحافظ ابن حجر، (الصلاة) بالنصب على الإغراء و(جامعة) بالنصب على الحال. أي: احضروا الصلاة في حال كونها جامعة، أي: جماعة. وقيل برفعهما على أن (الصلاة) مبتدأ. و(جامعة) خبره. ومعناه: ذات جماعة وقيل (جامعة) صفة، والخبر محذوف تقديره: فاحضروها.

[٦٦٢] حديث «كَفَى إِثْماً أَنْ تَحْبِسَ عَمَّنْ تَمْلِكُ قُوتَهُ»(٢).

قال النووي: (قوته) مفعول تحبس.

قلت: هو من باب التنازع، وأعمل الأول، وترك الإضمار في الثاني.

وقال المظهري: (أن تحبس) مبتدأ و(كفى) خبره مقدّماً عليه مثل: بئس رجلاً زيد، أو خبر مبتدأ محذوف و(إثماً) تمييز.

[٦٦٣] حديث «أَحَيٌّ وَالِدَاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفِيهِمَا جَاهِدْ»(٣).

---

(١) المسند ٢/١٧٥، ١٨٨، ١٩٨، ٢٢٠، وصحيح البخاري ـ كتاب الكسوف: باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف باب رقم ٢٣/٢٥. وفتح الباري الجزء ٢، ومسلم ـ كسوف ٢/٦٢٧ حديث ٢٠، وأبو داود ١/٣٠٥ ـ ٣٠٦ حديث ١١٧٧، والنسائي ـ الكسوف: باب الأمر بالنداء لصلاة الكسوف ٣/١٢٧.

(٢) مسلم ـ الزكاة ٢/٦٩٢ حديث ٤٠.

(٣) المسند ٢، ١٧٢، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٧، وفتح الباري ـ الجهاد ٦/١٤٠ حديث ٣٠٠٤، ومسلم ـ البر والصلة والآداب ٤/١٩٧٥ حديث ٥، وأبو داود ـ جهاد ٣/١٧ حديث ٢٥٢٩، والنسائي ـ جهاد ٦/١٠.

قال الكرماني: الجار والمجرور متعلق بمقدر وهو جاهد، والمذكور مفسر له، لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها، والتقدير: إن كان لك أبوان فجاهد فيهما، ومعناه: خصصهما بالجهاد. وقال الطيبي: (فيهما) متعلق بالأمر، قدم الاختصاص، والفاء الأولى جزاء شرط محذوف، والثانية جزائية لتضمن الكلام معنى الشرط، أي: إذا كان الأمر على ما قلت فاختص المجاهدة بهما، فحذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول المفيد الاختصاص ضمناً. وقوله (فجاهد) جيء به مشاكلة.

[٦٦٤] حديث «**لتأتينَّ عَلَى أُمَّتِي كَمَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسرائيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ**»[١].

قال الطيبي: عدى (تأتينّ) بِعَلَى لمعنى الغلبة المؤدية إلى الهلاك. وقال المظهري: (حَذْو النَّعْل) منصوب على المصدر. وفاعل (لتأتينّ) مقدّر يدل عليه سياق الكلام. والكاف منصوب على المصدر.

وقال الأشرفي: الكاف هو الفاعل، والمعنى: لتأتينّ عليهم مثل ما أتى على بني إسرائيل.

وقوله: لكان. قال الطيبي: اللام فيه جواب (إِنْ) على تأويل (لو) كما أنّ لَوْ تأتي بمعنى إنْ و(حتّى) هي الداخلة على الجملة الشرطية.

[٦٦٥] حديث «**أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلـهَ إلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ**»[٢].

قال الشُّلُوبِين[٣]: هذا مما فيه الخبر نفس المبتدأ في المعنى، فلم تحتج الجملة إلى ضمير.

وقال ابن مالك في «شرح التسهيل»: من الإخبار عن مفرد بجملة اتّحدت به معنى قوله ﷺ: أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله.

---

(١) الترمذي ـ الإيمان ٢٦/٥ حديث ٢٦٤١.

(٢) الموطأ ـ الحج ٤٢٢/١ ـ ٤٢٣ حديث ٢٤٦.

(٣) في ب، ج (الشلوسي).

[٦٦٦] حديث «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»[١].

قال القرطبي: (دُونَ) في أصلها ظرف مكان، بمعنى أسفل وتحت، وهو نقيض فوق، وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لأجل السببية وهو مجاز وتوسع.

وقال الطيبي: (دُونَ) هـٰهنا بمعنى قُدّام كقول الشاعر:-

تُرِيكَ القَذَى دُونَهَا وَهِيَ دُونَهُ[٢]

[٦٦٧] حديث «إِنَّ امْرأَتَيْنِ أَتَتَا رَسولَ اللهِ ﷺ، وَفِي أَيْدِيهِمَا سِوَارَانِ»[٣].

قال الطيبي: كان من الظاهر أن يقال أسورة لجمعه اليد والمعنى: إنه في يد كلّ منهما سواران[٤].

قال والضمير في قوله (فَأَدّيَا زَكَاتَهُ). بمعنى اسم الإشارة كما في قوله تعالى: ﴿لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذٰلِكَ﴾[٥] وقول الشاعر:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ   كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ[٦]

---

(١) المسند ٢/٦٣، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٧، وفتح الباري - مظالم ٥/١٢٣ حديث ٢٤٨٠، ومسلم - الإيمان ١/١٢٤ - ١٢٥ حديث ٢٢٦، أبو داود - السنة ٤/٢٤٦ حديث ٤٧٧٢، والترمذي - ديات ٤/٢٨ - ٢٩ حديث ١٤١٩. والنسائي - تحريم الدم ٧/١١٤، وابن ماجة - حدود ٢/٨٦١ حديث ٢٥٨٠.

(٢) لم نعثر على قائله.

(٣) المسند ٢/١٧٨، ٢٠٤، ٢٠٨، والترمذي - زكاة ٣/٢٩ - ٣٠ حديث ٦٣٧، والنسائي زكاة ٥/٣٨، ومعناه أبو داود - زكاة ٢/٩٥ حديث ١٥٦٣.

(٤) في ب، ج قوله (إنّ في كل منهما سوارين).

(٥) سورة البقرة ٦٨.

(٦) البيتان لرؤبة في ديوانه ١٠٤، والسيوطي ٣٢٣، والخزانة ١/٤٢، والمحتسب ٢/١٥٤ واللسان (ولع) ١٠/١٩٣، (بهق) ١١/٣١١، والأساس (ولع)، والبحر المحيط ١/٢٥١، ٤/٢٨٥، ٥/٦٤، ومجاز القرآن ١/٤٣، ٢/١٢٣، معجم، شواهد النحو الشعرية الشاهد ٣٥٠٥.

[٦٦٨] حديث «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ»[1].

قال الطيبي: الإضافة فيه: يجوز أن تكون بمعنى اللام، أي: دعاء خصّ بذلك اليوم.

وقوله: (خير ما قلت)، بمعنى: خير ما دعوت، بيان له، فالدعاء له قوله: لا إلـهَ إلا الله... الخ. ويجوز أن تكون الإضافة بمعنى في، فعلى هذا يعمّ الدعاء بأي شيء دعا، فيكون قوله: وخير مما قلت. عطفاً على قوله خير الدعاء، لا على البيان، بل يجري على المغايرة والعموم.

[٦٦٩] حديث «لَا يَتَوارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى»[2].

قال الطيبي: (شتّى) حال من فاعل يتوارث، أي مختلفين ويجوز أن يكون صفة للملتين، أي ملتين متفرقتين[3].

[٦٧٠] حديث «قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللهِ إنَّ لِي ذَوِي أَرْحَامٍ، أَصِلُ وَيَقْطَعونَ، وَأَغْفِرُ وَيَظْلِمُونَ، وأُحْسِنُ وَيُسِيئُونَ، أَفَأُكافِؤُهُم؟ قَالَ لَا، إِذَنْ تتْرَكُونَ جَمِيعاً»[4].

[٦٧١] حديث «إِنَّ رجُلاً سأَلَ رسولَ اللهِ ﷺ: أَيُّ الإسلامِ خَيْرٌ؟ قال: تُطْعِمِ الطعامَ، وتقرأ السّلام على مَنْ عرفتَ ومَنْ لَمْ تَعْرِفْ»[5].

---

(١) الموطأ ـ كتاب الحج ١/٤٢٢ ـ ٤٢٣ حديث ٢٤٦، وكتاب القرآن ١/٢١٤ ـ ١٢٥ حديث ٣٢.

(٢) المسند ٢/١٨٧، ١٩٥، وأبو داود ـ فرائض ٣/١٢٥ ـ ١٢٦ حديث ٢٩١١، والترمذي ـ فرائض ٤/٤٢٤ حديث ٢١٠٨، وابن ماجه ـ فرائض ٢/٩١٢ حديث ٢٧٣١، والدارمي ـ فرائض ٢/٢٦٧.

(٣) في ب: (مفترقتين)، وفي ج: (متفرقتين) والتصويب منها.

(٤) المسند ٢/١٨١، ٢٠٨، وقد ذكره السيوطي ولم يعربه.

(٥) المسند ٢/١٦٩، وفتح الباري ـ إيمان ١/٥٥ حديث ١٢، ومسلم ـ إيمان ـ ٦٥ حديث ٦٣، وأبو داود ـ الأدب ٤/٣٥٠ حديث ٥١٩٤، والنسائي ـ الإيمان ٨/١٠٧، وابن ماجه ـ الأطعمة ٢/١٠٨٣ حديث ٣٢٥٣.

قال ابن حجر: فإن قيل (الإسلام) مفرد: وشرط (أيّ) أَنْ تدخل على متعدّد، أُجيب: بأن فيه حذفاً[1]. والتقدير: أي خصال الإسلام.

قال: و(تطعم) في تقدير المصدر أي: أن تطعم. ومثله: (تَسْمَعَ بالمعيدي خيرٌ مِنْ أَنْ تراه).

وتقرأ بلفظ مضارع القراءة بمعنى تقوله.

قال أبو حاتم السمعاني: تقول: اقرأ عليه السلام. ولا تقول: اقرأه السلام، إلا في لغة سوء، فإذا كان مكتوباً قلت: أقرئه السلام، أي: اجعله يقرؤه.

[٦٧٢] حديث «أنّ رجلاً سألَ رسولَ اللهِ ﷺ - عَنِ أَفْضَلِ الأعْمَالِ، فَقَال: الصّلاة، قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ الصّلاة»[2].

قلت: أراد (ثمّ ما).

قال ابن يعيش: الألف يكره الوقف عليها لخفائها، فيبدل منها الهاء لتقاد بها في المخرج، وأنشد:

قَدْ أَقْبَلَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ
مِنْ هٰهُنا وَمِنْ هُنَهْ[3]

---

(١) في ب، ج (بأن فيه حرفاً).

(٢) المسند ١٧٢/٢، وهذا الحديث جاء في ب، ج بعد الحديث رقم ٦٧٧، ومثله الأحاديث التي تليه إلى رقم ٦٧٧.

(٣) البيتان بلا نسبة في شرح شواهد الشافية ٤٧٩، وسر الصناعة ١٨٢/١، والمفصل ٢٠٤، والأشموني ٣٣٤/٤، والمنصف ١٥٦/٢، والمحتسب ٢٢٧٧/١ واللسان (ما) ٣٦١/٢٠ (هنا) ٣٧٤/٢٠، والمقرب ٣٢/٢، والدرر ٥٢/١، ٢١٤/٢، والهمع ٧٨/١، ١٥٧/٢ ومعجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٣٧٢٢.

[٦٧٣] حديث «أَلَا إِنَّ دِيَةَ الخَطَأ شِبْهَ العَمْدِ مَا كَانَ بِالسَّوْطِ والعَصَا مِائَةٌ مِنَ الإِبِلِ»[١].

قال الطيبي: فيه وجوه من الإعراب، أحدهما: أن يكون (شبه العمد) صفة (الخطأ) وهو معرفة، وجاز لأن (شبه العمد) وقع بين الضدين، وثانيها: أن يراد (بالخطأ) الجنس فهو بمنزلة النكرة، و(ما) على التقديرين: إما موصولة أو موصوفة، بدلاً أو بياناً. وثالثها: أن يكون (شبه العمد) بدلاً من (الخطأ) و(ما كان) بدلاً من البدل، وعلى هذا يجوز أن يكون التابع والمتبوع معرفتين أو نكرتين أو مختلفين.

وقوله (مائة) خبر إنّ.

[٦٧٤] حديث «مَنْ نَظَرَ إِلى أَخِيهِ نَظْرَةً تُخِيفُهُ، أَخَافَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»[٢].

قال الطيبي: قوله (تخيفه) يجوز أن يكون حالاً من فاعل (نظر)، وأن يكون صفة للمصدر على حذف الراجع أي: بها.

[٦٧٥] حديث «مَا أُبَالِي مَا أَتَيْتُ إِنْ أَنَا شَرِبْتُ تِرْيَاقاً... الحديث»[٣].

قال الطيبي: (ما) الأولى نافية، والثانية موصولة، والراجع محذوف، والموصول مع الصلة مفعول (أبالي)، و(إنْ أنا شربت) شرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم.

[٦٧٦] حديث «إِنَّهُ لموصوفٌ في التّوراةِ ببعضِ صِفَتِهِ فِي القُرْآنِ، يا أَيُّها النبيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً»[٤].

قال الطيبي: (شاهداً) حال مقدرة من الكاف أو من الفاعل، أي: مقدراً أو مقدرين شهادتك على من بُعِثْت إليهم.

---

(١) المسند ٢/١٦٤ ـ ١٦٦، وأبو داود ـ الديات ٤/١٨٥ حديث ٤٥٤٧، والنسائي ـ قسامة ٨/٤٠.

(٢) رواه الطبراني. انظر الجامع الصغير ٢/١٨٢.

(٣) المسند ٢/١٢٧، ٢٢٣، وأبو داود ـ طب ٤/٦ حديث ٣٨٦٩.

(٤) المسند ٢/١٧٤، وفتح الباري ـ البيوع ٤/٣٤٢ حديث ٢١٢٥.

قوله: (سميتك المتوكل ليس بفظّ)، (ليس بفظ): إما صفة أو حال، إما من المتوكل أو من الكاف في (سميتك)][1] أو من الفاعل، فعلى فيه التفات. قوله: (ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إلـه إلّا الله)، (بأن يقولوا) متعلق بقوله (يقيم).

[٦٧٧] حديث «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً»[2].

قال الكرماني: (أربع) مبتدأ، بتقدير: أربع خصال، أو: خصال[3] أربع، وإلا فهو نكرة صرفة، والشرطية خبره، ويحتمل أن يكون صفة[4].

(وإذا ائتمن خان . . .) الخ خبره بتقدير: أربع كذا هي الخيانة عند الائتمان. ونحوه.

[٦٧٨] حديث «إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعاً»[5].

قال الطيبي والكرماني: هو مفعول مطلق عن معنى يقبض، نحو: رجع القهقرى، و(ينتزعه) صفة مبيّنة للنوع ومعناه: أنّ الله لا يقبض العلم من بين الناس على سبيل أن يرفعه من بينهم إلى السماء، أو يمحوه من صدورهم بل يقبضه بقبض أرواح العلماء.

وقوله: (حتّى إذا لم يبق عالماً). (حتّى): ابتدائية، دخلت على الجملة. و(إذا) ظرفية والعامل فيها اتّخذ. ويجوز أن تكون شرطية. فإن قلت: (إذا) للاستقبال ولم يقلب المضارع ماضياً، فكيف يجتمعان؟[6] قلت: (لم) جعل البقاء ماضياً، و(إذا) جعل نفي البقاء

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ، والتصويب من ب، ج.

(٢) فتح الباري ـ إيمان ١/٨٩ حديث ٣٤، ومسلم ـ إيمان ١/٧٨ حديث ١٠٦، وأبو داود ـ سنة ٤/٢٢١ حديث ٤٦٨٨.

(٣) مثبتة في ب، ج وساقطة من أ.

(٤) في ب، ج (صفته).

(٥) المسند ٢/١٦٢، ١٩٠، وفتح الباري ـ علم ١/١٩٤ حديث ١٠٠، ومسلم ـ علم ٤/٢٠٥٨ حديث ١٣، والترمذي ـ علم ٥/٣١ حديث ٢٦٥٢، وابن ماجه ـ مقدمه ٢/٢٠ والدارمي ـ المقدمة ٢/٦٨ حديث ٢٤٥.

(٦) في أ (يجتمعا) من غير نون، والتصويب من ب، ج.

مستقبلاً. أو يقال: تعارضا وتساقطا. فيبقَى على أصله وهو المضارع. أو تعاد لا فيفيد الاستقرار. انتهى.

وقال الشيخ أكمل الدين: (انتزاعاً)، منصوب على أنه مفعول مطلق تقدم على فعله وهو (ينتزعه)، و(ينتزعه) حال من الضمير في (يقبض) كذا قيل. وقيل: هو في معنى المفعول حالاً من المفعول. و(ينتزعه) جواب عما يقال: ممن ينتزع العلم؟ ونجوز أن يكون (انتزاعاً) مفعول (يقبض) من غير لفظة وينتزعه في محل صفته.

[٦٧٩] حديث «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ واضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ سِنِينَ»[١].

قال الطيبي: (مُرُوا) أصله أؤمروا حذفت همزته تخفيفاً فلما حذف فاء الفعل لم يحتج إلى همزة الوصل لتحريك الميم.

[٦٨٠] حديث «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ فَكُلُوهُ هَنِيئاً»[٢].

قال أبو حيان في «النهر»: انتصاب (هنيئاً) على أنه نعت لمصدر محذوف. أي: فكلوه أكلاً هنيئاً. أو على أنه حال من ضمير المفعول، هكذا أعربه[٣] الزمخشري وغيره. وهو قول مخالف لأئمة العربية لأنه عند سيبويه وغيره منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. فعلى ما قاله أئمة العربية يكون (هنيئاً) من جملة أخرى غير قوله (فكلوه) ولا تعلُّق له به من حيث الإعراب، بل من حيث المعنى. انتهى.

وقال ابن الشجري[٤] في «أماليه»: يقال: هناه الطعام يهنيه ولقد هَنُؤ. والمصدر: الهنؤ

---

(١) المسند ٢/ ١٨٠، ١٨٧، وأبو داود ـ صلاة ١/ ١٣٣ حديث ٤٩٥، ومعناه في الترمذي ـ صلاة ٢/ ٢٥٩ حديث ٤٠٧.

(٢) المسند ٢/ ١٧٩، والترمذي ـ أحكام ٣/ ٦٣٩ حديث ١٣٥٨، وابن ماجه ـ تجارات ٢/ ٧٦٨ ـ ٧٦٩ حديث ٢٢٩٠.

(٣) في ب، ج (أخذ به).

(٤) في ب، ج (النحوي).

فهو هَنِيءٌ. وهنيء اسم الفاعل من هَنُؤ، كظريف من ظَرُفَ. ويحتمل أن يجعل معدولاً عن هانيء من قولك: هنأ يهنيء فهو هانيء هنيئاً حال وقعت موقع الفعل بدلاً من اللفظ كما وقع المصدر في قولهم: سَقْياً له ورَعْياً بدلاً من اللفظ بسقاه الله ورعاه، فلا يجوز ظهور الفعل معه، لأنه قائم مقامه، فصار عوضاً منه، [وهذا عند أبي علي حال. وأما الأول فهو كما عدل رحيم وعليم عن راحم وعالم][1] فقوله: (هنيئاً) لا تعلق له بأشرب من قولهم: اشرب هنيئاً، لأنه وقع موقع ليهنك أو هناك أو هنؤ. التقدير: ليهنك شربك، أو هناك شربك، أو هنؤ شربك.

قال: ويدل على كونه بدلاً من الفعل كما قبلهما على الموضع الواحد كقوله:ـ

«أَظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنَأْ لَهُ الظَّفَرُ»[2]

فهذا بمنزلة: فهنيئاً له الظفر. وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً﴾[3] حيث أُجري بلفظ الإفراد على الجمع، فقال: (هنيئاً)، ولم يقل: هنيئين، فأفرد بعد لفظ الجمع، لأن (هنيئاً) ناب عن الفعل فصار بدلاً من اللفظ به، والفعل لا يجمع، فكذلك ما ناب عنه، قال: وإذا ثبت أنّ (هنيئاً) بدلاً من هنؤ أو هناك أو ليهنأك، لم يكن حالاً من المضمر في (اشرب)، كما أن الفعل الذي هو بدل عنه لا يكون كذلك.

قال: ووجه كون (هنيئاً) بدلاً من الفعل من جهة القياس أن الحال مشبهة للظرف من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أن الظرف مفعول فيه، فمن حيث وقعت الظروف في الأمر العام، وغيره بدلاً من الفعل في قولهم: إليك ووراءك وعليك زيداً، ودونك عَمْراً.

وقال أبو حيان في «الارتشاف»: قال سيبويه: هنيئاً مريئاً، صفتان نصبوهما نصب

---

(١) سقط من ب، ج ما بين المعقوفتين.

(٢) الشاهد للأخطل في ديوانه ١٦٧، وابن السيرافي ١٢٦، وسيبويه والشنتمري ١/ ١٦٠، واللسان (هنأ) ١/ ١٨٠، والمخصص ١٢.

(٣) سورة الطورة ١٩، وسورة الحاقة ٢٤، وسورة المرسلات ٤٣.

المصادر المدعو بهما بالفعل غير المستعمل إظهاره للدلالة في الكلام عليه، كأنهم قالوا: ثبت ذلك هنيئاً، أو هناه هنيئاً. ففي تقدير «ثبت»، يكون حالاً مبنية، وفي تقدير: هنأة. حال مؤكدة وأجاز أبو البقاء العكبري أن يكونا مصدرين جاءا على وزن فعيل: كالمهيل والنكير، ومريئاً تابع لهنيء. وزعم بعضهم أن مريئاً يستعمل وحده غير تابع لهنيء وذهب الفارسي إلى أن (مريئاً) انتصب انتصاب (هنيئاً). التقدير عنده: ثبت مريئاً. انتهى.

[٦٨١] حديث «إِذَا مَاتَ الرّجلُ بغيرِ مَوْلِدِه قِيسَ لَهُ مِنْ مَوْلِدِهِ إِلَى مُنْقَطَعِ أَثَرِهِ فِي الجَنَّةِ»[١].

قال الطيبي: (في الجنة) متعلق بـ(قيس).

[٦٨٢] حديث «مَنْ وَلِيَ يَتِيماً لَهُ مَالَهُ فَلْيَتَّجِرْ فِيهِ»[٢].

قال الطيبي: الأصل (فليتّجرْ به) كقولك: كتبته بالقلم، لأنه عدّة للتجارة ومستقرّها كقوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[٣] أي: أوقع الصلاح فيهم.

[٦٨٣] حديث «الوَسِيلَة»[٤].

قوله: (وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنا هُوَ).

قال الطيبي: قيل هو خبر «كان» وضع بدل إيّاه إقامة للضمير[٥] المرفوع المنفصل مقام المنصوب المنفصل. ويحتمل أن لا يكون (أنا) للتأكيد، بل يكون مبتدأ و(هو) خبره، والجملة خبر (أكون). ويكون أن يقال: أن هذا الضمير وضع موضع اسم الإشارة، أي: أكون ذلك العبد كما في قول رؤبة:

---

(١) النسائي ـ الجنائز ٤/٨، وابن ماجه ٤/١٦.

(٢) الترمذي ـ الزكاة ٣/٣٢. حديث ٦٤١، ولم يرد في موضعه في ب، ج.

(٣) سورة الأحقاف ١٥.

(٤) الترمذي ـ مناقب ٥/٥٨٦ ـ ٥٨٧ حديث ٣٦١٤ و٣٦١٢، والنسائي ـ الأذان باب الصلاة على النبي ـ ﷺ ـ بعد الأذان ٢/٢٥.

(٥) لفظ (للضمير) من ب، ج.

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ[1]

قيل له: إن أردت الخطوط فقل: كأنها، وإن أردت السواد والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردت كأنّ ذلك. انتهى.

[٦٨٤] حديث «اللّهمَّ اشْفِ عَبْدَكَ يَنْكَأْ لَكَ عَدُوّاً»[2].

قال الطيبي: (ينكأ) مجزوم على أنه جواب الأمر. ويجوز الرفع على تقدير: اشف عبدك فإنه ينكأ.

وقوله: ويمشي لك إلى صلاة، قيل: يجوز أن يكون مجزوماً بالحذف، لأنه نحو قراءة من قرأ (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ)[3] بإثبات الياء.

[٦٨٥] حديث «أنّه ﷺ تَلَا قولَ اللهِ في إبراهيمَ: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ﴾[4] الآية، وقال عيسى: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾[5]»[6].

قال القاضي عياض: قال بعضهم: قوله: «قال» هو اسم للقول لا فعل، يقال: قال قولاً، وقال قيلاً، كأنه قال: وتلا قول عيسى.

وقال القرطبي: هو مصدر معطوف على قوله: وتلا قول الله فكأنه قال: وتلا قول عيسى.

[٦٨٦] حديث «إنَّ المُقسِطِينَ عندَ اللهِ عَلَى مَنَابرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمٰنِ ـ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ ـ الّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوْا»[7].

---

(١) سبق ذكرهما، انظر فهرس الشواهد.

(٢) المسند ٢/١٧٢، وأبو داود ـ جنائز ٣/١٨٧ حديث ٣١٠٧.

(٣) سورة يوسف ٩٠.

(٤) سورة إبراهيم ٣٦.

(٥) سورة المائدة ١١٨.

(٦) مسلم ـ الإيمان ١/١٩١ حديث ٣٤٦.

(٧) المسند ٢/١٦٠، ومسلم ـ إمارة ٣/١٤٥٧ حديث ١٨، والنسائي ـ آداب القضاة: فضل الحاكم العادل في حكمه ٨/٢٢١.

قال الطيبي: قوله: (عند الله) خبر (إنّ)، أي: إنّ المقسطين مقرّبون عند الله. و(على منابر) يجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وحالاً من الضمير المستقر في الظرف. و(من نور) صفة منـابـر، صفة مخصصة لبيان الحقيقة، و(عن يمين الرحمن) صفة أخرى لمنابر مثبتة[1]، ويجوز أن يكون حالاً بعد حال على التداخل.

وقـوله: (الذين يعدلون)، يحتمل وجوهاً من الإعراب: أن يكون خبراً لإنَّ، ويكون قوله: (وكلتا يديه يمين) معترضة[2] بين اسم إنّ وخبره، صيانة لجلال الله[3] وعظمته عمّا لا يليق به. وأن يكون صفة للمقسطين على تأويل ذوات لها إقساط[4]. وأن يكون بدلاً، أو نصباً على المدح أو رفعاً عليه. وأن يكون استئنافاً كأنه قيل: مَنْ هؤلاء؟ فقيل: هم الذين يعدلون.

وقال الشيخ أكمل الدين: قوله: (على منابر) خبر (إنّ). و(عند الله) يجوز أن يكون متعلقاً بالمقسطين، أي: المقسطين عند الله يستقرون[5] على منابر من نور، ويجوز أن يكون متعلقاً بقوله (على منابر)، أي: على منابر جعلت عند الله عنديّة مكانية، لا عندية مكان، وقوله: (عن يمين الرحمن) يجوز أن يكون حالاً من الضمير المستكن في جعلت المقدر في (عند الله) أو البارز في جعلوا المقدر في (على منابر)[6] وقوله: (الذين يعدلون) خبر بعد خبر لإنّ، ويجوز أن يكون صفة للمقسطين، إما صفة كاشفة وإما صفة مادحة. انتهى.

وقال المظهري: قوله (وما وَلُوا). بفتح الواو وضم اللام المخففة أصله: (وَلِيُوا). على وزن (عَلِمُوا)، نقلت ضمة الياء إلى اللام وحذفت لالتقاء الساكنين.

[٦٨٧] حديث «إِنَّ أَوَّلَ الآيَـاتِ خُرُوجاً طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجُ الدَّابَّةِ عَلَى

---

(١) زاد في ب، ج (للرتبة والمنزلة).

(٢) في أ (مقبوضة)، والتصويب من ب، ج.

(٣) (صيانة لجلال الله) ساقطة من أ، والتصويب من ب، ج.

(٤) في ب، ج (الأقساط).

(٥) في أ (يستقون)، والتصويب من ب، ج.

(٦) في ب، ج (وقوله: وكلتا يديه يمين، جملة معترضة بين الموصوف والصفة).

الناسِ ضُحىً، وأَيُّهما مَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا فَالأُخْرَى عَلَى أَثَرِها قَرِيباً»[1].

قال الشيخ أكمل الدين: (ما) في قوله (ما كانت) موصولة اي: التي كانت. و(ضحى) نصب على الظرف بإعراب تقديري، و(قريباً) نصب على التمييز عن النسبة في الإضافة تشبيهاً بفعيل بمعنى مفعول أو لأن تأنيث الأخرى غير حقيقي، وفيه نظر لأن الإسناد إلى ضميره فلا فرق إذن بينه وبين الحقيقي. انتهى.

[٦٨٨] حديث «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيةً وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إسرائيلَ ولا حَرَجَ»[2].

قال الزركشي في تخريج «أحاديث الرافعي»: (لو) في قوله (ولو آية). للتقليل مسارعة في تبليغ ما يقع للراوي.

وقال القاضي أبو الفرج النَّهْرَوَاني في «كتاب الجليس»: قوله: (ولا حرج) يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون خبراً، يعني لفظاً ومعنى، والثاني: أن يكون معناه النهي: أي: ولا تتحرجوا.

قال: ونصب (الحرج) في هذا الموضع هو الواجب لأن القصد نفي الجنس، ولو نَوَّنَ لكان له وجه كقوله:

مَــنْ صَــدَّ عَــنْ نِيرَانِــهَــا فَأَنَــا ابْــنُ قَيْــسٍ لاَ بَــرَاحُ[3]

---

(١) مسلم ـ فتن ٤/٢٢٦٠ حديث ١١٨، وأبو داود ـ فتن ٤/١١٤ حديث ٤٣١٠.

(٢) المسند ٢/١٥٩، ٢٠٢، ٢١٤، وفتح الباري ـ أحاديث الأنبياء ٦/٤٩٦ حديث ٣٤٦١، والترمذي ـ العلم ٥/٤٠ حديث ٢٦٦٩، والدارمي ـ المقدمة باب البلاغ عن الرسول ﷺ وتعليم السنن ١/١١١ حديث ٥٤٨.

(٣) الشاهد لسعد بن مالك القيسي في سيبويه والشنتمري ١/٢٨، ٣٥٤، والأصول ١/٥٥، والسيرافي ٣/٦٢، والمؤتلف والمختلف ١٩٩ وأمالي ابن الشجري ١/٢٨٢، وشرح التصريح ١/١٩٩، والسيوطي ١٩٨، والمرزوقي ٥٠٦، والخزانة ١/٢٢٣، و٢/٩٠، والعيني ٢/١٥٠، وهو بلا نسبة في الأشموني ١/٢٥٤، والمفصل ١٨، واللامات ١٠٧، والمقتضب ٤/٣٦٠ والإنصاف ٢٠٥ وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٤٧٧.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «أماليه»: قال بعض العلماء الواو في قوله: (ولا حرج) لكماله[1]، ومعناه: حدثوا ما لم يكن حرج، أي: كذب. وقال بعضهم: معناه ولا حرج عليكم في ترك الحديث. وأنّ الأمر في قوله: حدّثوا، ليس للإيجاب والأول أحسن.

فائدة: قال ابن ماكولا: ابن العاصي: بإثبات الياء على الأصح ولكن العامة قد لهجت بحذفها منه.

وقال القاضي أبو جعفر النحاس: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت أبا العباس المبرد يقول: لا يجوز إلا (ابن العاصي) بإثبات الياء. وهو مخالف لقول[2] جميع النحويين: يجوز حذف الياء، لأنك تقول: عاص، ثم تأتي بالألف واللام بعد الحذف.

وذكر أبو جعفر محمد بن إدريس معاذ الجرجاني في كلامه على كامل المبرد: وجدت بخط الآمدي، قال أبو بكر، قال أبو العباس هو عمرو بن العاصي بإثبات الياء، لأنه اعتصى بالسيف، أي: أقام السيف مقام العصا، وليس هو من العصيان. انتهى.

وقال النووي في «شرح مسلم»: الفصيح في (العاصي) إثبات الياء، ويجوز حذفها، وهو الذي يستعمله معظم المحدثين، أو كلّهم.

وقال الذهبي في «العذب السلسل»: (العاصي) غلب عليه حذف يائه، وهو فصيح كما ورد في الكتاب العزيز: كالمُتَعَالِ والتَّلَاقِ.

مسند عبدالله بن مالك ابن بُحَيْنَة (رضي الله عنه)[3]

---

(١) في ب، ج (للحال).

(٢) في ب، ج (يقول) وهو تصحيف.

(٣) عبد الله بن مالك ابن بُحَيْنَة، وبُحَيْنَة أمه، وهو حليف بني المطلب بن عبد مناف، كان ينزل بطن ريم من نواحي المدينة، يكنى أبا محمد، وقيل إنّ بحينة أمُّ أبيه، توفي آخر أيام معاوية، ـ الاستيعاب ٩٨٢، وأسد الغابة ت ٣١٥٨.

[٦٨٩] حديث عبد الله ابن بُحَيْنَة: «الصُّبْحَ أَرْبَعاً»[1].

قال ابن مالك في توضيحه[2]: (الصبحَ أربعاً) منصوبان (بفعل)[3] مضمر. إلا أن (الصبح) مفعول به، و(أربعاً) حال. وإضمار الفعل في مثل هذا مطّرد، لأن معناه مشاهد، فأغنت مشاهدة معناه عن لفظه. وفي هذا الاستفهام معنى الإنكار. ونظيره قولك لمن رأيته، وهو يقرأ القرآن ضاحكاً: تضحك[4] وشبه ذلك كثير. انتهى.

قلت: قد رواه النسائي بلفظ فقال: أتصلي الصبح أربعاً؟ فعُلِم أن حذف الفعل في رواية البخاري من تصرف الرواة.

وقال الكرماني: (الصبح) بالنصب، أي: أتصلي الصبح أربع ركعات؟ و(أربعاً) منصوب على البدلية. وبالرفع. أي: الصبح تصلي أربعاً؟ والاستفهام للإنكار التوبيخي.

فائدة: قال ابن فرحون في «إعراب العمدة»: استثنى المحدثون من قولنا إذا وقع (ابن) بين علمين تحذف ألفه في الخط، أما إذا نسب الابن إلى أمه، كعبدالله ابن بحينة، فيكتبون (ابن) بالألف حتى يعلم أن النسبة إلى مؤنث.

مسند عبدالله بن مسعود[5] رضي الله عنه

---

(١) المسند ٥/٣٤٥، ٣٤٦، وصحيح البخاري ـ كتاب الأذان، باب رم ٣٨، ١/١٦١. والدارمي ٢/٢٧٨ صلاة: باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة حديث ١٤٥٧.

(٢) شواهد التوضيح ١٥٩.

(٣) في ب، ج وشواهد التوضيح بـ (تصلي)، والمؤدّى واحد.

(٤) في شواهد التوضيح قوله (.. ضاحكاً: تضحك؟)، وقد سقطت كلمة (تضحك) من أ.

(٥) عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن صحابي، من أكابرهم فضلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله، . وهو من أهل مكة ومن السابقين إلى الإسلام، وأقول من جهر بقراءة القرآن بمكة ـ وكان خادم رسول الله، وصاحب سرّه، ولي بعد وفاة النبي بيت مال الكوفة. وتوفي في المدينة عن نحو ستين عاماً سنة ٣٢ هـ ـ ٦٥٣م ـ الأعلام ٤/٢٨٠، أسد الغابة ٣١٧٧، ابن خياط ١/٣٦، سير أعلام النبلاء ١/٣١٨، تهذيب التهذيب ٦/٢٧، وانظر إعراب الحديث ٢٢١.

[٦٩٠] حديث «حدّثنا رسولُ اللهِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: أَنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ . . .»[1].

قال أبو البقاء[2]: لا يجوز في (أن) هنا إلا الفتح، لأنها وما عملت فيه معمول (حدثنا)، ولـو كسرت لصار مستأنفاً منقطعاً عن (حدثنا)، فإن قلت: اكسر واحمل قوله حدثنا على «قال»، قيل: هذا خلاف الظاهر، ولا يترك الظاهر إلى غيره، إلا لدليل مانع من الظاهر، ولـو جاز مثـل هذا لجـاز في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾[3]، الكسر لأن معنى (يعدكم) يقول لكم. انتهى.

قال الزركشي ورد عليه القاضي شمس الدين الخولي وقال: الكسر واجب لأنه الرواية، ووجهه على الحكاية، كقول الشاعر:

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً[4]

برفع الناس.

وقال الطيبي: قوله: (وهو الصادق المصدوق)، الأولى أن تجعل هذه الجملة اعتراضية ـ لا حالية، لتعمّ الأحوال كلها، وأن يكون المراد من عادته ودأبه ذلك، فما أحسن موقعه هنا.

قال: وقوله: (إنّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون). (حتّى) هي الناصبة. و(ما) نافية. ولفظ (يكون) منصوب (بحتى)، و(ما) غير مانعة لها من العمل، (والفاء من

---

(١) المسند ١/٣٨٢، ٤١٤، ٤٣٠، وفتح الباري ـ أحاديث الإسناد ٦/٣٦٣ حديث ٣٣٣٢، ومسلم ـ قدر ٤/٢٠٣٦، حديث ١، والترمذي ـ القدر ٤/٤٤٦ حديث ٢١٣٧، وابن ماجه مقدمة ـ ١/٢٩ حديث ٧٦.

(٢) إعراب الحديث ١٢٤.

(٣) سورة المؤمنون ٣٥.

(٤) قائله ذو الرمّة، انظر ديوانه (دار الحياة، ٣٠)، وعجزه:

بسائقة البياض إلى الوحيد

(فيسبق)[1] للتعقيب: وضمّن (يسبق) معنى[2] يغلب فعدّاه بعلى.

قال: وقوله: (يكتب أجله ورزقه وشقي أو سعيد)[3]. كان من حق الظاهر أن يقال: وشقاوته وسعادته، فعدل إما حكاية لصورة ما يكتبه، لأنه يكتب: شقي أو سعيد، والتقدير: إنه شقي أو سعيد، فعدل لأن الكلام مسوق إليهما، والتفصيل وارد عليهما.

[٦٩١] حديث «إِيَّاكُمْ وهَاتَانِ الكَعْبَتَانِ المَوْسُومَتَانِ اللَّتَانِ تزجران»[4].

قال أبو البقاء[5]: وقع في هذه الراوية (هاتان) ما بعده بالرفع، والقياس أن ينصب الجميع عطفاً على (إياكم)، كما تقول: إياك والشرَّ، أي: جنب نفسك الشر، والمعنى تجنبوا هاتين.

فأما الرفع فيحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون معطوفاً على الضمير في (إياكم)، أي: إياكم أنتم وهاتان. كما قال جرير:

فإيّاكَ أنْتَ وعَبْدُ المَسِيـ ... ـحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ[6]

والثاني: أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف تقديره:

(لتجتنب هاتان)[7].

---

(١) كذا في ب، ج وسقطت من أ.

(٢) كذا في ب، ج وفي أ (مبنى) وهو تصحيف.

(٣) زاد في ب، ج (والتقدير: أنه شقي).

(٤) المسند ١/٤٤٦.

(٥) إعراب الحديث ١٢٤.

(٦) الشاهد لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٧، وسيبويه والشنتمري ١/١٤٠، وابن السيرافي ٢٧٨، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٢١٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٨١٠، قال الأعلم: الشاهد فيه عطف (عبد المسيح) على (إياك) على تقدير: حذر نفسك وعبد المسيح، ويجوز الرفع عطفاً على (أنت).

(٧) ما بين المعقوفتين غير واضح في أ، والتصويب من ب، ج.

والثالث: أن يكون منصوباً بالألف على لغة (بَلْحارث) في جعل التثنية بالألف في كل حال كقوله:

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا[1]

[٦٩٢] حديث «إنَّ اليهودَ قَالُوا: سَلُوهُ فِي الرُّوحِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لا تسألوه -[2] لا يجيء فيه بشيء تكرهونه»[3].

في «التنقيح» للزركشي قال السهيلي: النصب فيه بعيد لأنه على معنى أن، ويجوز الجزم على جواب النهي نحو: لا تدن من الأسد تسلم.

وجوّز أبو القاسم بن الأبرش: الرفع على القطع، أي: لا يجيء فيه شيء تكرهونه.

وقال الكرماني: (لا يجيء) بالرفع، استئناف. والمعنى على الجزم أيضاً صحيح، بمعنى إن لا تسألوه لا يجيء بمكروه.

وقال ابن حجر: هو في[4] روايتنا بالجزم على جواب النهي، ويجوز النصب، والمعنى: لا تسألوه خشية أن يجيء منه شيء ويجوز الرفع على الاستئناف.

---

(١) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، ولأبي النجم أو رؤبة في الدرر ١/١٢، وشرح التصريح ١/٦٥، ولأبي النجم في العيني ١/١٣٣، ٣/٦٣٦ وبلا نسبة في: ابن عقيل ١/٤٦، والهمع ١/٣٩، والأشموني ١/٧٠، والإنصاف ١١، والحجة لابن خالويه ٢١٧، وشرح شذور الذهب ٤٨، والسيوطي ٤٧، وشرح المفصل ١/٥٣، والخزانة ٣/٣٣٧، انظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٣٧١٣.. وصدر البيت:
إنّ أباهـا وأبـا أباهـا

(٢) في (أ) لا تسلوه والتصويب من المسند ٤١٠، ٤٤٤.

(٣) المسند ١/٢٥٥، ٣٨٩، ٤١٠، ٤٤٤، وفتح الباري - توحيد ١٣/٤٢٢ حديث ٧٤٦٢، ومسلم - صفات المنافقين ٤/٢١٥٢ حديث ٣٢، والترمذي - التفسير ٥/٣٠٤ حديث ١٣٤١.

(٤) في ب، ج (من).

[٦٩٣] حديث «قلت: يَا أَبَا عبدِ الرَّحمٰنِ أَيَّة ساعةِ زِيَارةِ هـٰذِهِ»[١].

قال أبـو البقـاء[٢]: يجوز رفع (أية) ونصبها، فالرفع على الابتداء، و(هذه) خبرها). والنصب على الظرف، و(هذه) مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: هذه الزيارة، أو هذه الجيئة في أيّة ساعة. ويجوز أن يكون الخبر (أية ساعة) وهو ظرف زمان، وقع خبراً عن المصدر.

[٦٩٤] حديث «فَقَالَتْ أَجْمَلُهُنَّ امْرَأَةً»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: (امرأة) تمييز، كما تقول: زيد أفضلهم أباً[٥] وأحسنهم وجهاً. وكذلك كل نكرة تقع بعد أَفْعَل المضافة.

[٦٩٥] حديث اللّعان: «فقال: فَإِنْ أَحدُنَا رَأَى مَعَ امرأتِهِ رجلاً»[٦].

قال أبو البقاء[٧]: (أحدنا) مرفوع بفعل محذوف يفسره (رأى)، ولا يكون مبتدأ، لأن (إنْ) الشرطية لا معنى لها في غير الفعل ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِ امْـرُؤٌ هَلَكَ﴾[٨] ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[٩] ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[١٠]

---

(١) المسند ١/٤٤٨.

(٢) إعراب الحديث ١٢٥.

(٣) المسند ١/٤٢١.

(٤) إعراب الحديث ١٢٥.

(٥) في أ: (أبها)، والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث.

(٦) المسنـد ١/٤٢٢ فتـح الباري ـ صلاة ١/٥١٨، حديث ٤٢٣، ومسلم ـ اللعان ٢/١١٢٩ حديث ١، ٣، ١٠، ١٤، ١٧ وأبـو داود اللعـان ٢/٢٧٣ حديث ٢٢٤٥، والدارمي ـ النكاح ٢/٧٤ حديث ٢٢٣٧، والموطأ ـ حدود ٢/٨٢٣ حديث ٧، ٩.

(٧) إعراب الحديث ١٢٦.

(٨) سورة النساء ١٧٦.

(٩) سورة النساء ١٢٨.

(١٠) سورة التوبة ٦.

[٦٩٦] حديث «قَضَى رسولُ اللهِ ﷺ في دِيَةِ الخطأِ عشرينَ بنتَ مَخَاضٍ، وعشرينَ بني مخاضٍ ذكورٌ».[١]

قال أبـو البقاء[٢]: أما نصب (عشرين) ففيه وجهان. أحدهما: أن يكون أراد (الباء) فحذفها، فتعدى إليه الفعل بنفسه كما قالوا: أمرتك الخير[٣]، أي: قضى بعشرين.

والثـاني: أن يكـون حمل قضى على جعل وصيّر. وأما (بنت مخاض) و(ابنة لبون) و(حقـة) و(جـذعة) فتمييز كله. وأما قوله: (وعشرين بني مخاض) فلا يكون تمييزاً، لأنه جمع، وانتصابه على البدل من (عشرين). وأما قوله (ذكور) فالوجه أن يكون مرفوعاً على إضمار: هي ذكور وأما جره، فلا وجه له، ولو روي بالنصب كان وجهاً حسناً، وهي صفة مؤكدة لبني.

[٦٩٧] حديث «فَلَوْ كُنْتَ بِرَمَيْلَةِ مِصْرَ لَأَرَيْتُكُمْ قُبُورَهَمَا»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: القياس: قبريهما، ولكنّه جمع، إما لأن التثنية جمع، وإما لأنه جمع كل ناحية من نواحي القبر.

[٦٩٨] حديث «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ إلاَّ كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ[٦] ثمّ إنّها تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ. . الحديث»[٧].

---

(١) الترمذي ـ الديات ٤/ ١٠ حديث ١٣٨٦، والنسائي ٨/٤٣ ـ ٤٤.

(٢) إعراب الحديث ١٢٦.

(٣) جزء من بيت لعمرو بن معد يكرب في كتاب سيبويه ١/ ١٧، وتمامه:

أمـرتـك الـخير فافعـل ما أمـرت به   فقـد تركـتـك ذا مال وذا نشـب

(٤) المسند ١/ ٤٥١.

(٥) إعراب الحديث ١٢٧.

(٦) في ب، ج قوله: (وأصحاب، يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره)، وكذا في المسند ١/ ٤٥٨.

(٧) المسند ١/ ٤٥٨، ٤٦١، ومسلم ـ إيمان جزء حديث ٨٠.

قال أبو البقاء[1]: قوله (إنّها) راجع للأمة أو للأصحاب، أو للأنبياء لتقدم (من نبيّ)، ويجوز أن يكون ضمير القصة كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[2].

[٦٩٩] حديث «حَيّ على الطَّهورِ المباركِ والبَرَكَةِ من الله تعالى»[3].

قال أبو البقاء[4]: (البركة) مجرور عطفاً على (الطّهور) وخصّه بالبركة، لما فيه من الزيادة والكثرة من القليل، ولا معنى للرفع.

[٧٠٠] حديث «إنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاء»[5].

قال أبو البقاء[6]: أفرد الضميرحملاً على لفظ (مَنْ) ثم جمعه على معناها، كما في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾، ثم قال: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[7].

[٧٠١] حديث «مَا مِنْ عَبْدٍ يُؤَدِّي زكاةَ مَالِهِ إلاَّ جُعِلَ لَهُ شُجَاعٌ أَقْرَعُ»[8].

قال أبو البقاء[9]: كذا وقع في هذه الرواية (شجاع) بالرفع والأكثر النصب. ووجه الرفع أنه جعل (شجاعاً) هو القائم مقام الفاعل، والمال المقدر مفعولاً ثانياً كما قالوا: أعطى درهم

---

(١) إعراب الحديث ١٢٨.

(٢) سورة الحج ٤٦.

(٣) المسند ١/٤٦٠، وفتح الباري ـ مناقب ٦/٥٨٧ حديث ٣٥٧٩، والنسائي ـ طهارة ١/٦٠، والدارمي ـ مقدمة باب ما أكرم الله النبي ﷺ ١/٢٢.

(٤) إعراب الحديث ١٢٨.

(٥) المسند ١/٤٣٥، وفتح الباري ـ الفتن ١٣/١٤ حديث ٧٠٦٧.

(٦) إعراب الحديث ١٢٨.

(٧) سورة البقرة ١١٢.

(٨) المسند ١/٣٧٧، ومعناه في مسلم ـ زكاة ٢/٦٨٤ حديث ٢٧، والموطأ ـ زكاة ١/٢٥٦ ـ ٢٥٧ حديث ٢٢، والنسائي ـ زكاة ٥/٢٧، وابن ماجة ـ زكاة ١/٥٦٨، حديث ١٧٨٤؛ والترمذي ـ تفسير القرآن ٢٣٢٥ حديث ٣٠١٢.

(٩) إعراب الحديث ١٢٨.

زيداً لأن اللبس مأمون. ويجوز أن يكون (شجاعاً) هنا هو القائم مقام الفاعل ولا يقدر له مفعول ثان كما تقول: وكلّ به شجاع.

[٧٠٢] حديث «سألتُ النبيَّ ﷺ: أيُّ العملِ أحبُّ لِلَّهِ؟ قال: **الصلاةُ عَلَى وَقْتِهَا**. قلت: ثم أيٌّ؟ قال: بِرُّ الوالدين. قلت: ثم أيٌّ؟ قال: الجهادُ في سَبِيلِ اللهِ. وفي لفظٍ - قال: الصَّلاةُ لِوَقْتِهَا»[1].

قال الكرماني: استعمال (على) وإن كان القياس (في وقتها) بالنظر إلى إرادة الاستعلاء على الوقت، والتمكن على أدائها في أي جزء من أجزائها، مع أن حروف الجر يقوم بعضها مقام الآخر. وأما (اللام) فهو مثل اللام في قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[2] أي: مستقبلات لعدتهن، وفي قولهم: لقيته لثلاث بقين من الشهر. وتسمى بلام التأقيت والتأريخ.

وقال القرطبي: هذه لام التأقيت كما قال تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾[3] ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾. أي: عند ذلك[4].

قولـه: (ثم أيّ)[5]. قال أبـو الفرج: (أيّ) هو بالتشديد والتنوين كذا سمعته من ابن الخشاب وقال: لا يجوز إلا تنوينه لأنه اسم معرب غير مضاف، . قال الزركشي: هذا إذا وصلته بما بعده، فإن وقفت عليه فبالإسكان. وقال الفاكهاني: ينبغي، أو يتعين هنا أن لا ينون، لأنه موقوف عليه في كلام السائل، ينتظر الجواب منه[6] عليه السلام.

---

(١) المسند ١/٤١٠، ٤٣٩، ٤٤٨، وصحيح البخاري ـ المواقيت ١/١٣٤، ومسلم ـ الإيمان ١/٩ حديث ١٣٩، والنسائي ـ مواقيت ١/٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٢) سورة الطلاق ١.

(٣) سورة الإسراء ٧٨.

(٤) في ب، ج قوله: (أي: عند ذكري)، والآية من سورة طه ١٤.

(٥) وقع تقديم وتأخير في (أ) والصواب الذي أثبتناه من ب، ج.

(٦) في أ: (فيه).

وقال ابن فرحون: قوله: (الصلاة على وقتها) يحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف. أي: أحبُّ العملِ الصلاةُ، ويدل على ذلك السؤال. وأن يكون مبتدأ، أي: الصلاةُ لوقتها أحبُّ إلى الله. وكذا الجملتان بعده.

وقوله: (على وقتها). يحتمل أن يتعلق بأحبّ المحذوف، وفيه بعد، لأن المعنى ليس عليه؛ لأنك تقول: أحبّ إليّ، ولا تقول: أحبّ عليّ؛ وأن يتعلق[1] بحال من الصلاة على قول من يجيز عمل الابتداء في الحال، وبما في[2] (أحب) من معنى الفعل، على قول من يجيز أن العامل في الحال غير العامل في صاحبها، ويكون التقدير: أحب العمل الصلاة مؤداة على وقتها، أو بنفس الصلاة، (لأنه)[3] مصدر فيه رائحة الفعل. انتهى.

وقال الطيبي: (ثمّ) في قوله: (ثمّ أيّ) مرتين للدلالة على تراخي الرتبة، لا لِتَرَاخِي الزّمان.

[٧٠٣] حديث «والّذي لَا إِلٰـهَ غَيْرُهُ هٰـذا مَقَامُ[4] إِبْرَاهِيمَ الّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ البَقَرَةِ»[5].

قال ابن مالـك[6]: فيه شاهد على جواز تلقي القسم بمبتدأ غير مقرون باللام، دون استطالة، وهو نادر.

ونظيره قول أبي بكر: يا رسول الله، والله أنا كنت أظلم منه. فلو وجدت استطالة لم يعد نادراً كقول الشاعر:ـ

---

(١) في ب، ج (تتعلق).

(٢) في ب، ج (من).

(٣) سقط من ب، ج.

(٤) في ب، ج قوله (سنام الذي أنزلت . . .).

(٥) أخرجه البخاري في ٢٥ ـ كتاب الحج، ١٣٥ ـ باب رمي الجمار من بطن الوادي وفيه (والذي لا إله غيره هذا مقام أنزلت عليه سورة البقرة. . .).

(٦) شواهد التوضيح ١٦٦.

وربّ السّماواتِ العُلَى وبروجِها والارض وما فيها المقدّرُ كَائِنُ[1]

[٧٠٤] حديث «أَقْرَانِيهَا النبيُّ ﷺ فَاهُ إِلَى فِيَّ»[2].

قال ابن مالك[3]: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون الأصل: جاعلاً فاه إلى فِيَّ. فحذف الحال، وبقي معموله كالعوض منه. والثاني: أن يكون الأصل: من فيه إلى فيّ، فحذف مِنْ وتعدى الفعل بنفسه، فنصب ما كان مجروراً. والثالث: أن يكون مؤولاً بمتشافهين[4]. كما يؤول: بعته يداً بيد، بحاضرين[5]. انتهى.

وقال الرضي: قولهم: كلمته فاه إلى فيّ. منصوب على الحال أي: مشافهاً، أو على المصدر، أي: مشافهةً. وقال الكوفيون: هو مفعول به، أي: جاعلاً فاه إلى فِيَّ. وقال الأخفش: هو منصوب بتقدير: (مِنْ) أي: مِنْ فِيهِ إِلَى فِيَّ.

وقال أبو حيان في «الارتشاف»[6]: كلمته فاه إلى فيّ، منصوب على الحال، لأنه واقع موقع مشافهاً[7] وزعم الفارسي: أنه حال نائبة مناب (جاعلاً) ثم حذف، وصار العامل كلمته. وقال: هذا مذهب سيبويه. وذهب السيرافي: إلى أنه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال. ومعناه: كلّمته مشافهة، فوضع (فاه إلى فيّ)موضع (مشافهة)[8]، ومشافهة موضع مشافهاً.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في الدرر ٢/ ٤٩، والهمع ٢/ ٤٢، والسيوطي ٣١١، وشواهد التوضيح ١٦٧، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٢٨٦٢.

(٢) فتح الباري ـ فضائل الصحابة ٧/ ١٠٢ حديث ٣٧٦١.

(٣) شواهد التوضيح ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٤) في ب، ج (بمتشافهين).

(٥) في ب، ج (بمتناجزين)، وهو المشهور.

(٦) في ب، ج (الإرشاد).

(٧) في أ: (مشافهة)، والصواب ما أثبتناه.

(٨) سقط من ب، ج.

وذهب الأخفش إلى أن أصله: مِنْ فيه إلى فيَّ. وقالت العرب: كلمته فوه إلى فيّ. وهو مبتدأ خبره ما بعده. وقال الفراء: أكثر كلام العرب بالرفع، والنصب مقول صحيح. وقال سيبويه: (إلى) في قوله: (إلى فيّ) تبيين كـ(لك)[1] في: سقيا لك. انتهى.

[٧٠٥] حديث «إِذَا كنتمْ ثلاثةً فَلَا يَتَنَاجَى رَجُلَانِ دُونَ الآخرِ، أَجْلَ أَنْ يُحْزِنَهُ»[2].

قال الزركشي: أَيْ: مِنْ أَجْلِ، وقد يتكلم به مع حذف (مِنْ) كقول الشاعر:

أَجْلَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَضَّلَكُمْ[3]

[٧٠٦] حديث «أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ؟ قَالَ: أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدّاً وَهُوَ خَلَقَكَ»[4].

قال الطيبي: الواو فيه للحال. قال: وقوله: (ثُمَّ أيٌّ) التنوين فيه[5] عوض عن المضاف إليه. وأصله: ثم أيُّ شيءٍ من الذنوب أكبر بعد الكفر.

وقوله: فأنزل الله تصديقها. الضمير راجع إلى المسألة أو الأحكام أو الواقعة، و(تصديقها) مفعول له، أي: فأنزل الله هذه الآية تصديقاً لها. انتهى.

---

(١) في ب، ج (مبكلك)، ولعله قرن الكاف بـ (لك).

(٢) المسند ١/٤٣١، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٤، وصحيح البخاري ـ الاستئذان باب رقم ٤٧ جزء ٧/١٢٤، ومسلم ـ السلام ٤/١٧١٨ حديث ٣٧، ٣٨، والترمذي ـ الآداب ٥/١٢٨ حديث ٢٨٢٥، وابن ماجه ـ أدب ٢/١٢٤١ حديث ٢٦٦٠، ومعناه في الموطأ ـ الكلام ٢/٩٨٨ ـ ٩٨٩ حديث ١٣، ١٤.

(٣) الشاهد لعدي بن زيد في ديوانه، واللسان (حكأ) وشواهد التوضيح ١٥٥ برواية (بيد أن الله).

(٤) المسند ١/٣٨٠، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٦٢، ٤٦٤، وفتح الباري ـ التفسير ٨/١٦٣ حديث ١٤٢، وأبو داود ـ طلاق ٢/٢٩٤ حديث ٢٣١٠، والترمذي ـ التفسير ٥/٣٣٦ حديث ٣١٨٢، والنسائي ـ تحريم الدم ٧/٨٩ باب ذكر أعظم ذنب.

(٥) في ب، ج: (التنوين) في (أي).

[٧٠٧] حديث «أَتَسْخَر بِي وَأَنْتَ الملكُ؟»(١).

قال النووي: الأفصح الأشهر أن يقال: سخرت مِنْه، وقد قال بعض العلماء: إنما جاء بالباء لإرادة معناه كأنه قال: أتهزأ بي؟

[٧٠٨] حديث «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا»(٢).

قال القرطبي: اكتفى بذكر الموصوف عن الصفة فكأنه قال: شغلاً كافياً أو مانعاً من الكلام وغيره.

[٧٠٩] حديث «اجتمع عندَ البيتِ ثقفيان وقُرَشِيّ، كثيرةُ شحمُ بطُونِهم، قليلةٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ»(٣).

قال الزركشي: بالرفع على الصفة، وفيه تأنيث (الشحم) و(الفقه) أضيف إلى المؤنث، وهم البطون والقلوب، والتأنيث يسري من المضاف إليه إلى المضاف. وقد يكون تأنيث (كثيرة) و(قليلة) لتأول الشحم بالشحوم، والفقه بالفهوم(٤).

[٧١٠] حديث «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إلاّ وقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الجِنِّ، قَالُوا: وَإِيَّاكَ يَا رسولَ اللهِ. قَالَ: وَإِيَّايَ*»(٥)

---

(١) فتح الباري ـ رقاق ١١ باب رقم ٥١، ومسلم ـ إيمان ١/١٧٣ ـ ١٧٤ حديث ٣٠٨، ٣٠٩، والترمذي ـ صفة جهنم ٤/٧١٢ ـ ٧١٣ حديث ٢٥٩٥، وابن ماجه ـ زهد ٢/١٤٥٢ ـ ١٤٥٣ حديث ٤٣٣٩.

(٢) المسند ١/٣٧٦، ٤٠٩ وفتح الباري ٣/٧٢ حديث ١١٩٩، ٣/٨٦ حديث ١٢١٦، ومسلم ـ مساجد ١/٣٨٢ حديث ٣٤، ومعناه في (أبو داود) ـ صلاة ١/٢٤٤ ـ ٢٤٥، وابن ماجه ـ إقامة ١/٣٢٥ حديث ١٠١٩.

(٣) المسند ١/٣٨١، ٤٠٨، ٤٢٦، ٤٤٢، ٤٤٣، وفتح الباري ـ التفسير ٨/٥٦٢ حديث ٤٨١٧، والترمذي ـ التفسير ٥/٣٧٥ حديث ٣٢٤٨، ٣٢٤٩.

(٤) في ب، ج (المفهوم).

(٥) المسند ١/٣٨٥، ٢٥٧، ٤٠١، ومسلم ـ مسافرين ٤/٢١٦٧ حديث ٦٩، والدارمي ـ رقاق،=

قال الطيبي[1]: اللائق[2] في الإيتاء[3] بهذا الضمير[4] المنفصل أن يكون بصفة المرفوع المنفصل فيقال: وأنت يا رسول الله؟ فيقول ﷺ: وأنا. ولكن إقامة كلّ واحد من ضميري[5] المرفوع والمنصوب المنفصلين[6] مقام الآخر سائغ[7]، فمن الأول قوله ﷺ: (مَنْ خَرَجَ إِلَى تَسْبِيحِ[8] الضُّحَى لَا يُنْهِضُهُ إِيَّاهُ) والقياس: إلّا هو. ومن الثاني قوله ﷺ، في حديث الوسيلة: (وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ) وقوله ﷺ: (إلّا انّ الله أَعَانَنِي فأسلم)، يروى بالرفع على المضارع، وبالفتح على الماضي.

[٧١١] حديث «يَا مَعْشَرَ الشَّبابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُم البَاءَةَ فَلْيتزوّجْ، فإِنَّهُ أغضُّ للبَصَرِ، وأحصنُ للفَرْجِ. ومَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصَّوْمِ»[9].

= ٢/٢١٥ حديث ٢٧٣٧.

* حاشية: نقل ذلك ابن مالك في شرح المشارق ثم قال: وأقول يمكن أنه عليه السلام لما قال: ما منكم من أحد.. الخ، قالوا: وإياك، أي وإياك تدخل في هذا الحكم، فقال عليه السلام: وإياي. انتهى، فجعل إياك مفعولاً لمحذوف لا إنّه من إقامة حكم المنصوب مقام المرفوع ويبقى النظر في إياه فيحتمل على أنه للمشاكلة.

(١) في ب، ج قوله (قال الطيبي: قال الأشرف: ...).

(٢) في ب، ج (اللائق)، والكلمة غير مقروءة في أ.

(٣) سقط من ب، ج قوله (في الإيتاء).

(٤) في ب، ج (المضمر).

(٥) في ب، ج (ضمير).

(٦) في ب، ج (المنفصل).

(٧) في ب، ج (شائع).

(٨) في ب، خ (مسبح)، والحديث رواه أبو داود ـ صلاة ٤٨.

(٩) المسند ١/٣٧٨، فتح الباري ـ نكاح ٩/١٠٦ حديث ٥٠٦٥، ومسلم ـ نكاح ٢/١٠١٨ حديث ١، ٣، والنسائي ـ نكاح ٦/٥٦ ـ ٥٧، وابن ماجه ١/٥٩٢ حديث ١٨٤٥، ١٨٤٦، والدارمي ـ نكاح ٢/٥٧ حديث ٢١٧١، ٢١٧٢.

قال الزركشي: قيل إنه مِنْ أَمْرِ[1] الغائب. وسهله تقدم المُغْرَى به في قوله: (من استطاع منكم) فأشبه إغراء الحاضر.

وقال ابن عصفور: الباء زائدة في المبتدأ، ومعناه الخبر لا الأمر، أي: وإلا فعليه الصوم. وقيل: هو من أمر الحاضر المخاطب، والمعنى: دلّوه على الصوم، أي: أشيروا عليه بالصوم. انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: الإغراء لا يكون إلا للمخاطب بأن يقام بعض الظروف مقام الأمر للمخاطب خاصة. لكونه أخص، فإنه يكون بغير لام، وأمر غيره من الغائب والمتكلم يحتاج إلى اللام فيه، فلا يقام الظرف مقام شيئين: أعني اللام والفعل على أنه قد جاء: (فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصَّوْمِ). وإنما حسن في هذا الحديث لتقدم الخطاب في أول الحديث (عليكم بالباءة) فكأنه قال: (فمن لم يستطع منكم)، فالغائب في الخبر في معنى المخاطب.

وقال في موضع آخر: الإغراء إنما يكون مع الخطاب، فلا يجوز: عليه زيداً. فأما ما يحكى عن بعض العرب: عليه رجلاً ليسني[3]. فشاذ، وأما: فعليه بالصوم، فلأن المعنيّ بعض المخاطبين، من كان تَرْكُ الاستطاعة لا يعمّهم، ومنهم مستطيع وغير مستطيع، فلم يمكن الخطاب بالإغراء[4]، فأغرى الذي لا يستطيع، ودله على الصوم، بلفظ الغيبة ليكسر منه دواعي الجماع فكأنه في موضع: فمن لم يستطع فدلوه على الصوم.

وقال في موضع آخر: قوله عليه السلام: فعليه بالصوم، أسهل من قولهم: عليه رجلاً ليسني، لأنه قد جرى للمأمور ذكر، فصار بالذكر الذي جرى له كالحاضر، فأشبه أمره كأمر الحاضر انتهى.

---

(١) في ب، ج (إغراء الغاضب).

(٢) في ب، ج (إغراء الحاضر) وفي أ: أعني الحاضر، وهو تصحيف.

(٣) شرح الكافية ٢/١٩.

(٤) سقطت من (أ) كلمة يمكن، والتصحيح من ب، ج.

وقال المازَري[1] في «شرح مسلم»: فيه إغراء بالغائب. ومن أصول النحاة أن لا يغرى بغائب، وقد جاء شاذاً قول بعضهم: عليه رجلاً ليسني، على جهة الإغراء.

وقال القاضي عياض بعد أن حكاه: هذا الكلام سبقه إليه غيره، ولكن على قائليه فيه أغاليط، أحدها: قولهم: وهو لفظ أبي محمد بن قتيبة وأبي القاسم الزَّجَّاجي، وصوابه: لا يجوز إغراء الغائب، أو لا يغرى غائب، فأما الإغراء بالشاهد والغائب فجائز، وهكذا نصّ أبو عبيدة في هذا الحديث، وكذلك كلام سيبويه وما بعده ممن إليه هذا الشأن[2].

قالوا: وإنما يؤمر بمثل هذا الحاضر والمخاطب، ولا يجوز: دونه زيداً ولا: عليه زيداً، وأنت تريد غير المخاطب، لأنه ليس بفعل، ولا تصرّف تصرفه، وإنما جاز للحاضر لما فيه من معنى الفعل ودلالة الحال، فأما الغائب فلا يوجد ذلك فيه لعدم حضوره، وعدم معرفته بالحالة الدالة على المراد. وثانيها: عدّ قولهم: عليه رجلاً ليسني. من إغراء الغائب[3]، وقد جعله سيبويه والسِّيرافي منه، ورأوه[4] شاذاً.

قال القاضي: والذي عندي أنه ليس المراد بها حقيقة الإغراء، وإن كانت صورته، فلم يرد هذا القائل تبليغ هذا الغائب، ولا أمره بإلزام غيره. وإنما أراد الإخبار عن نفسه بقلة مبالاته بالغائب، وأنه غير متأت (له منه)[5] ما يريد، فجاء بهذه الصورة تدل على ذلك. ونحوه قولهم: إليك عني. أي: اجعل شغلك بنفسك عني. ولم يرد أن يغريه به، وإنما مراده، دعني وكن كمن شغل عني.

وثالثها: عدّهم هذه اللفظة في الحديث من إغراء الغائب، والصواب أنه ليس في هذا الحديث إغراء الغائب جملة، والكلام كله والخطاب للحضور الذين خاطبهم ﷺ بقوله: (من استطاع منكم الباءة...) فالهاء هنا ليست للغائب، وإنما هي لمن خصّ من

---

(١) في ب، ج (المازدي).

(٢) في ب، ج قوله (ومن بعده من أئمة هذا الشأن).

(٣) في أ: (منه إغراء المخاطب).

(٤) في ب، ج (رواه).

(٥) (له منه) مكررة في ب، ج.

الحاضرين لعدم الاستطاعة، إذ لا يصح خطابه بكاف الخطاب، لأنه لم يتعين منهم، ولإبهامه[1] بلفظة (من) وإن كان حاضراً، وهذا النحو كثير في القرآن كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِصَاصُ فِي القَتْلَى﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ له مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾[2] وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾[3]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾[4]، فهذه الهاءات كلها ضمائر للحاضر لا للغائب، ومثله لو قلت لرجلين: مَنْ قام الآن[5] فله درهم، فهذه الهاء لمن قام من الحاضرين. انتهى كلام القاضي عياض. قال القرطبي: وهو حسن جيد.

[٧١٢] حديث «نَضَّرَ اللهُ امْرَءاً سَمِعَ حَدِيثاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ»[6].

قال الطيبي: (كما سمعه) إمّا حال من فاعل(بلّغه) أو من مفعول له[7]. وإما مفعول مطلق، و(ما) موصولة أو مصدرية.

قوله: (ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم).

قال في النهاية والفائق[8]: (عليهن) في موضع الحال، تقديره: لا يغل كائناً عليهن[9]. وإنما انتصب عن النكرة لتقدمه.

---

(١) في ب، ج (لإبهامه).

(٢) سورة البقرة ١٧٨ .

(٣) سورة البقرة ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٤) سورة الأحزاب ٣١ .

(٥) سقط من أ كلمة (مَنْ).

(٦) المسند ١/٤٣٧ ، والترمذي ـ علم ٥/٣٣ ـ ٣٤ حديث ٢٦٥٧ ، ٢٦٥٦ ، ٢٦٥٨ ، وأبو داود ـ علم ٣/٣٢٢ حديث ٣٦٦٠ ، ومعناه في ابن ماجه ـ مقدمة ١/٨٤ ـ ٨٥ حديث ٢٣٠ ـ ٢٣٣ ، ومعناه في الدارمي ـ مقدمة ١/٦٥ حديث ٢٣٣ باب الاقتداء بالعلماء.

(٧) قدم في ب، ج (الفائق) على (النهاية).

(٨) سقط من (أ) قوله (كائناً) والتصحيح من ب، ج.

(٩) في ب، ج (يحيط).

وقوله: (تحيط من ورائهم). (مَنْ) موصولة مفعول.

قال الطيبي: ويحتمل أنْ تكون جارة.

[٧١٣] حديث «أُنْزِلَ القُرآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُف»[١].

قال الطيبي: (على) فيه ليس بصلة أنزل القرآن[٢] كما في قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الكِتَابَ﴾[٣]، بل هو حال.

وقوله: (لكل[٤] آية منها ظهر). جملة اسمية، صفة[٥] لسبعة، والراجح في منها للموصوف. وكذا قوله: (ولكل حدّ مطلع) صفة له، العائد محذوف.

[٧١٤] حديث: «لِيَلِنِي[٦] مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلَامِ والنُّهَى»[٧].

قال النووي: قوله: (ليلني) بكسر اللام وتخفيف النون من غير ياء قبلها، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد.

---

(١) المسند ١٦/٥، ٤١، ١١٤، ١٢٤، ١٢٧، وفتح الباري ـ فضائل القرآن ٢٣/٩ حديث ٤٩٩٢، ٨٧/٩ حديث ٥٠٤١، ومسلم ـ مسافرين ٥٦٠/١ حديث ٢٧٠، والترمذي ـ كتاب القراءات ١٩٣/٥ حديث ٢٩٤٣، وأبو داود ـ أبواب الوتر ٧٥/٢ حديث ١٤٧٥ والنسائي الافتتاح ١٥٠/٢.

(٢) سقط من ب، ج قوله (القرآن).

(٣) سورة الكهف (١).

(٤) في ب، ج (بكل).

(٥) سقط من ب، ج قوله (صفة).

(٦) في ب، ج (ليليني).

(٧) المسند ٤٥٧/١، ١٢٢/٤، ومسلم ـ صلاة ٣٢٣/١ حديث ١٢٣، وأبو داود ـ صلاة ١٨٠/١ حديث ٦٧٤، والنسائي ـ إقامة ٨٧/٢، والدارمي ـ صلاة ٢٣٣/١ حديث ١٢٧٠، ١٢٧١، وابن ماجه إقامة الصلاة ٣١٢/١ ـ ٣١٣ حديث ٩٧٦.

وقال الطيبي: من حق هذا اللفظ أن يحذف منه الياء، لأنه على صفة الأمر، وقد وجد بإثبات وسكونها في سائر كتب الحديث، والظاهر أنه غلط.

[٧١٥] حديث: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ القِيامَةِ فِي الدِّمَاءِ»[١].

قال الرضي: مذهب البصريين أن (أول) أفعل. ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنه من تركيب وول كددن. ولم يستعمل هذا التركيب إلا في (أول) ومتصرفاته. وقال بعضهم[٢]: أصله (أأْوَل) من (أَأَلَ) أي: رجع، لأن كل شيء يرجع إلى أوله، فهو أفعل معنى مفعول، فقلبت الهمزة في الوجهين واواً قلباً شاذاً.

وقال الكوفيون: هو (فوعل) من (وأل) فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضهم: (فوعل) من تركيب (وول) فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل، واستعماله بمن[٣] مبطلان لكونه فوعلا، تقول: زيداً أول من غيره، وهو أولهم، وهم الأول، وإذا لم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه التنوين، كقول علي: (أحمده أولاً بادياً). ويجوز [حذف المضاف إليه من (أول) وبناؤه على الضمير إذا كان مؤولاً بظرف][٤] الزمان نحو:

عَلَى أَيِّنَا تعدو المنيَّةُ أَوَّلُ[٥]

---

(١) المسند ١/٣٨٨، ٥/٤٢٢، وفتح الباري ١٢/١٨٧ حديث ٦٨٦٤، ومسلم - ٣/١٣٠٤، حديث ٢٨، والترمذي - ديات ٤/١٧ حديث ١٣٩٦ - ١٣٩٧، والنسائي - تحريم الدم ٧/٨٢ - ٨٤، وابن ماجه - ديات ٢/٨٧٣ حديث ٢٦١٥.

(٢) في ب، ج قوله: (قال بعضهم: أصله (أوأل) من (وأل) أي: نجا، لأنه من النجاة في السبق).

(٣) في ب، ج (عن).

(٤) سقط من ب، ج ما بين المعقوفتين.

(٥) صدر البيت: لعمرك ما أدري وأنّي لأوجل . . .

الشاهد لمعن بن أوس في ديوانه ٥٧، والعيني ٣/٤٣٩، والخزانة ٣/٥٠٥، ومجاز القرآن ١/٢٤٠ - وشرح التصريح ٢/٥١، والمرزوقي ١١٢٦، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٣٤٦، =

أي: أول أوقات عدوها. ويقال: ما لقيته مذ عام أولُ، برفع أول، صفة لعام. أي[1] عام أول من هذا العام[2]. وبعض العرب يقول: مذ عام أولَ، (بفتح أول)[3] وهو قليل. حكى سيبويه أنهم جعلوه ظرفاً، كأنه قيل: مذ عام قبل عامك[4].

[٧١٦] حديث: «أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى المُلْكُ لِلَّهِ والحمدُ لِلَّهِ»[5].

قال المظهري: (والحمد لله) عطف على (أمسينا)، و(أمسى) إذا دخل في المساء، و(أمسى) إذا صار، أي: دخلنا في المساء وصرنا نحن وجميع الملك لله، (وجميع الحمد لله)[6].

وقال الطيبي: الظاهر أنه عطف على قوله: (الملك لله)، ويدل عليه قوله بعد: (له الملك وله الحمد). وقوله: (وأمسى الملك لله) حال من أمسينا) إذا قلنا إنه فعل تام. ومعطوف على (أمسينا) إذا قلنا إنه ناقص. والخبر محذوف لدلالة الثاني عليه. أو خبر والواو فيه كما في قول الحماسي:

فَأَمْسَـــى وَهـــوَ عُرْيَـــانُ[7]

= والأشموني ٢/٢٦٨، والمصنف ٣/٣٥، وشرح شذور الذهب ١٠٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ شاهد ١٨٩٦.

(١) في ب، ج (إلى).

(٢) في ب، ج (المقام).

(٣) سقط من (أ)، وأثبت في ب، ج.

(٤) في ب، ج (عامل به).

(٥) مسلم ـ ذكر ودعاء واستغفار ٤/٢١٨٩ حديث ٧٥، وأبو داود ـ أدب ٤/٣١٧ ـ ٣١٨ حديث ٥٠٧١، والترمذي ـ دعوات ٥/٤٦٥ ـ ٤٦٦ حديث ٣٣٩٠.

(٦) سقط من ب، ج.

(٧) صدر البيت: فلما صرّح الشرّ. . .

الشاهد للفند الزماني في الخزانة ٢/٥٧، وحماسة البحتري ٥٦، والعيني ٣/٢٢، والسمط ٥٧٨، ٩٤٠، والحيوان ٦/٤١٦، والمرزوقي ٣٤، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/٢٢٩، =

قال أبو البقاء: (أمسى) هنا ناقصة، والجملة بعدها خبر لها فإن قلت: خبر كان مثل خبر المبتدأ، وخبر المبتدأ لا يجوز أن تدخل عليه الواو. قيل: الواو إنما دخلت في خبر كان، لأن اسم كان يشبه الفاعل وخبرها يشبه الحال.

وقوله: (ولا إلـه إلا الله) عطف على (قوله)[1]: (الحمد لله) على تأويل: وأمسى الفردانية والوحدانية مختصين بالله. انتهى.

[٧١٧] حديث: «أنه ﷺ لمّا رأى (مِنَ النّاسِ)[2]إدْباراً قال: اللَّهُمَّ سَبْعَاً كَسَبْعِ يُوسُفَ»[3].

قال ابن مالـك[4]: روي (سبعـاً) بالنصب و(سبـع) بالـرفـع. والنصب فيه هو المختـار، لأن الموضع موضع فعل دعاء، فالاسم الواقع فيه بدل من اللفظ بذلك الفعـل، فيستحق النصب، والتقـدير في هذا الموضع المخصوص: (اللهم ابعث عليهم سبعاً) أو (سلط عليهم سبعاً)، والرفع جائز على إضمار مبتدأ، أو فعل رافع.

وقال الكرماني: (سبع) مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف، أي: البلاء المطلوب نزوله عليهم سبع سنين. أو مبتدأ خبره محذوف، أي: سبع كسبع يوسف مطلوب، أو بإضمار فعل. نحو: لِيَكُنْ سَبْعٌ، وكان تامّة. أو منصوب بتقدير فعل، نحو: اجعل

= وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢٨٥٧.

ملاحـظة: أخطأ المحقق حين ظَنَّ أن الفِنْدَ الزِّمَّانِيَّ وشهل بن شيبان اثنانِ وهما في الحقيقة واحد، والفِنْدُ اسمه شَهْل.

(١) سقط من ب، ج.

(٢) سقط من أ والتصحيح من البخاري، ومن ـ ب، ج.

(٣) صحيح البخاري ـ كتاب الاستسقاء باب ـ دعاء النبي ﷺ ٢/١٥، وفتح الباري ٢ كتاب رقم ١٥ باب رقم ٢.

(٤) شواهد التوضيح ١٥٦ ـ ١٥٧.

سنيهم[1] سبعاً. أو: لِيَكُنْ[2] سبعاً.

[٧١٨] حديث: «وَمَا أَحَدٌ أحبّ إليهِ المدحُ مِنَ اللهِ[3]»[4].

قال الكرماني[5]: (أحبّ) بالنصب، وروي بالرفع. و(المدح) فاعله. وهو مثل مسألة الكحل (ما من أحد أغير من الله). جوز ابن السيد في (أغير) الرفع والنصب. إن جعلت (ما) تميمية رفعت، أو حجازية نصبت. (ومن) زائدة مؤكدة في الموضعين. ويجوز إذا فتحت الراء من (أغير) أن يكون في موضع خفض على الصفة (لأحد) على اللفظ، وكذا يجوز إذا رفعت أن يكون صفة لـ(أحد) على الموضع، والخبر محذوف في الوجهين، أي: (موجود).

[٧١٩] حديث: «كانتْ لِي بئرٌ فِي أرضِ ابْنِ عَمٍّ لِي فقالَ لِي: شُهُودَكَ[6]»[7].

قال الكرماني: بالنصب أي: أقم وأحضر، وكذا قوله: (قال: فيمينَه). أي: فاطلبْ. وروي بالرفع فيها، أي: فالمثبت لدعواك الشهودُ، أو فالحجة القاطعة بينكما يمينُه.

قوله: (قلت يا رسول الله إذن يحلف). قال السهيلي: هو بالنصب لا غير - لأنه

---

(١) في أ (سنينهم) والتصويب من صحيح البخاري بشرح الكرماني ٦/١٠١.

(٢) في أ (لتكن) والتصويب من صحيح البخاري بشرح الكرماني ٦/١٠١.

(٣) في ب، ج قوله (ما من أحد أغير من الله) ثم قوله: (وما أحد أحب إليه المدح).

(٤) المسند ١/٣٨١، ٤٢٦، ٤٣٦، وفتح الباري - تفسير ٨/٢٩٥ - ٢٩٦ حديث ٤٦٣٤ و٤٦٣٧، ومعناه في مسلم - اللعان ٢/١١٣٦ حديث ١٧، وتوبة ٤/٢١١٣ حديث ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، والترمذي - دعوات ٥/٥٤٢ - ٥٤٣، حديث ٣٥٣٠ والدارمي - نكاح ٢/٧٢ حديث ٢٢٣١.

(٥) في ب، ج تقديم وتأخير. والذي أثبتناه في أ.

(٦) في ب، ج (شهود له).

(٧) فتح الباري = رهن ٥/١٤٥ حديث ٢٥١٥، ٢٥١٦، ومسلم - إيمان ١/١٢٣ حديث ٢٢١، ٢٢٠.

صدّر بإذن، ولا تلغى إذا صدرت.

قال الزركشي: وكلام ابن خروف في «شرح سيبويه» يقتضي أن الرواية بالرفع، فإنه قال: من العرب من لا ينصب[1] بها مع استيفاء الشروط. وذكر الحديث (النووي)[2].

(قلت: قال النووي في «شرح مسلم»: يجوز النصب والرفع، وذكر الإمام أبو الحسن بن خروف في «شرح الجمل»: أن الرواية فيه الرفع.

وقوله: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْر. قال النووي: هو بإضافة (يمين) إلى (صبر))[3].

[٧٢٠] حديث: «وَلِابْنَةِ الابْنِ السُّدُسُ تكملةَ الثّلثين»[4].

قال الطيبي: (تكملة) إما مصدر مؤكد، لأنك إذا أضفت السدس للنصف فقد كملته ثلثين. ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة.

[٧٢١] حديث: «لَا يَمْنَعَنَّ أحدُكم أذانَ بلالٍ مِنْ سُحُورِه، فإنَّه يؤذن بليل لِيَرجِعَ قائمكُم، ولينبِّه نَائِمَكُم»[5].

قال القاضي عياض: (قائمكم) و(نائمكم) منصوبان على المفعولية، أي: لينبّه

---

(١) في ب، ج (تنصب).

(٢) سقط من ب، ج كلمة (النووي).

(٣) في أ تقديم وتأخير والذي أثبتناه من ب، ج.

(٤) المسند ١/٤٤٠، وفتح الباري ـ فرائض ١٢/١٧ حديث ٦٧٣٦، ٦٧٤٢، وأبو داود ـ فرائض ٢/١٢٠ حديث ٢٨٩٠.

(٥) فتح الباري ١٣/٢٣١ حديث ٧٢٤٧، ومسلم ـ صيام ٢/٧٦٨ حديث ٣٩، ٤٠، والنسائي ـ صيام ـ باب كيف الفجر ٤/١٤٨.

نائمكم للصلاة، ويرجع من قد قام إلى الاستراحة بنومة[1] السحر. و(يرجع)[2] بكسر الجيم مخففة، ولا وجه لتشديده، لأنه متعد بنفسه، فلا يحتاج إلى تعدية.

وقال الكرماني: (ليرجع) إما من الرجوع، وإما من الرَّجْع[3]، و(قائمكم) إما مرفوع أو منصوب.

[٧٢٢] حديث: «لَا يَكْتَسِبُ عَبْدٌ مَالاً حَرَاماً فيتصدّقَ بِهِ فيُقْبَل مِنْه، ولا ينفق منه فيبارك له فيه»[4].

قال الطيبي: قوله (فيتصدق) عطف على (يكتسب).

وقوله (فيقبل) مرفوع عطف على (فيتصدّق) أي: لا يوجد الكسب الحرام المتعقب[5] للتصدق والقبول.

قوله: (ولا ينفق منه) عطف على قوله: فيتصدق على تقدير المعطوف لا الانسحاب. و(فيبارك) نصب على الجواب.

وكذا قوله: (ولا يتركه) عطف على (فيتصدق).

[٧٢٣] حديث: «جَاءَ رجلٌ إلى ابنِ مسعودٍ فقالَ: قرأتُ المُفَصَّلَ الليلةَ في ركعةٍ. فقال: هذّاً كهذِّ الشِّعْرِ»[6].

قال الزركشي: هو منصوب على المصدر.

---

(١) في ب، ج (منوبة)، وهو تصحيف.

(٢) في ب، ج (فيرجع).

(٣) في ب، ج (الرجيع).

(٤) المسند ١/٣٨٧.

(٥) في ب، ج (المستعقب).

(٦) المسند ١/٣٨٠، ٤١٧، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٦٢، وفتح الباري ـ فضائل القرآن ٩/٨٨، حديث ٥٠٤٣، ومسلم ـ مسافرين ١/٥٦٥ حديث ٢٧٩، وأبو داود ـ صلاة ٢/٥٦، حديث ١٣٩٦.

وقال الكرماني: هو منصوب بفعل مقدر وهو (تَهذُّ).

[٧٢٤] حديث: «لا يجعل أحدُكم للشيطان شيئاً من صلاتِه يرى أنّ حقّاً عليه أن لا ينصرف إلّا عَنْ يَمِينِه»[١].

قال الكرماني: (يرى) بيان للجعل، أو استئناف، فإن قلت: (أن لا ينصرف) معرّفة[٢]، إذ تقديره: عدم الانصراف. صرح الزمخشري بتعريف مثله، فكيف وقع خبراً لأنّ واسمه نكرة؟ قلت: إما لأن النكرة المخصوصة كالمعرفة، أو أنه من باب القلب، أي: يرى عدم الانصراف حق عليه. وفي بعضها (أن) بغير التشديد. فهي إما مخففة من الثقيلة. و(حقّاً) مفعول مطلق وفعله محذوف. أي: قد حق حقّاً. و(أن لا ينصرف) فاعل الفعل المقدر، وإما مصدرية.

[٧٢٥] حديث: «وَغِلَظُ القُلُوب في الفَدَّادِينَ عندَ أصولِ أَذْنَابِ الإبِلِ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرنا الشَّيْطَانِ في رَبِيعَةَ ومُضَرَ»[٣].

قال النـووي: قوله (في ربيعة ومضر) بدل من الفَدَّادين، أي: القوة في ربيعة ومضر الفَدَّادين[٤].

[٧٢٦] حديث: «سُئِل النبيُّ ﷺ عن الوَسْوَسَةِ»[٥].

قال القرطبي: وزنها (فَعْلَلَة) وهي حقيقية[٦] مشعرة بالتحرك والاضطراب كالزلزلة والقلقلة والحقحقة.

---

(١) صحيح البخاري ـ الأذان ـ باب رقم ١٥٩ ـ ١/٢٠٧، ومسلم ـ مسافرين ١/٤٩٢ حديث ٥٩، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ١/٣٠٠ حديث ٩٣٠، والدارمي ـ صلاة ١/٢٥٣ حديث ١٣٥٧.

(٢) في ب، ج (متفرقة).

(٣) المسند ٤/١١٨، ٥/٢٧٣، ٢/٥٤١، ٣/٣٣٢، وفتح الباري ٦/٣٥٠، حديث ٣٣١٢، ومسلم ـ إيمان ١/٧١، حديث ٨١.

(٤) سقط من ب، ج قول النووي كلـه أجمع.

(٥) مسلم ـ إيمان ١/١١٩ حديث ٢١١.

(٦) في ب، ج (صيغة).

[٧٢٧] حديث: «مَالِي وللدُّنْيَا»[1].

اللام في (الدنيا) مقحمة للتأكيد إنْ كانت الواو بمعنى مع. وإنْ كانت للعطف فتقديره: مالي و (الدنيا)[2] معي[3].

[٧٢٨] حديث: «آخر مَنْ يدخلُ الجَنَّةَ رجلٌ فَهُوَ يَمْشِي مرّةً وَيَكْبُو أُخْرَى[4]»[5].

قال الطيبي: (الفاء) يجوز أن تكون تفصيلية. أبهم أولاً دخوله الجنة، (ثم فصّل كيفية دخوله فيها ثانياً، وأن تكون لتعقيب الاخبار، وأن تقدم ما بعدها على ما قبلها في الوجود فوقعت موقع ثم في هذا المعنى. كأنه قيل: أخبركم عقب هذا القول حاله في المشي قبل دخوله الجنة)[6].

وقوله: (لَقَدْ أَعْطانِي اللَّهُ شَيْئاً) جواب قسم محذوف.

وقوله: (فيقول: أي رب أَدْنِنِي من هذه الشجرة فلأستظلّ بظلها)، (الفاء) تعليلية، واللام مزيدة للتأكيد، وعكسه[7].

وقوله: (هذه) منصوب المحل بفعل يفسره ما بعده، أي: هذه أسألك. وقوله: (لا أسألك غيرها) حال تنازع فيه (أستظل) و(أشرب)، أو استئناف.

[٧٢٩] حديث: «فقال سَدَدْنَاها عنكَ يا أميةُ فواللَّهِ لَقَدْ سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول:

---

(١) المسند ١/٣٠١، والترمذي - زهد ٤/٤٨٨ - ٥٨٩ حديث ٢٣٧٧، وابن ماجه - زهد ٢/١٣٧٦ حديث ٤١٠٩ (معناه).

(٢) في ب، ج (للدنيا).

(٣) نسب هذا الكلام في ب، ج لـ(الطيبي) في حين ورد في أ بدون نسبة.

(٤، ٥) في ب، ج (ويكبو مرّة) وهي رواية مسلم - الإيمان ١/١٧٤ حديث ٣١٠، وانظر فتح الباري الرقاق جزء ١١ باب رقم ٥١، وصحيح البخاري ٧/٢٠٤ - ٢٠٥.

(٦) سقط من ب، ج.

(٧) في ب، ج (أو عكسه) لعله يقصد: أو الفاء زائدة، واللام تعليلية.

إِنَّهُمْ قاتليك»[1].

قال الكرماني: القياس يقتضي أن يقال: (قاتلوك)، فتأويله: إنهم يكونون قاتليك[2]. وروي (قاتلتك). أي: الطائفة القاتلة[3] لك.

[٧٣٠] حديث: «**بِئْسَمَا لأَحَدِكُمْ**[4] **أَنْ يَقُولَ: نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وكَيْتَ، بَل نُسِّيَ،** واستذكر[5] **القرآنَ فإِنَّهُ أَشَدُّ تَفَصِّياً على**[6] **صُدورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ من عُقُلِهَا»**[7].

قال الزركشي: انتصاب (تفصياً) على التمييز كقوله تعالى: ﴿**خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً**﴾[8].

وقال القاضي عياض: يروى (من عقلها) وهو الأصل، وبعقلها، فالباء بمعنى (من) كقوله تعالى: ﴿**عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ**﴾[9]، و(في عقلها) وهي راجعة إلى معنى أيضاً، وبمعنى الباء.

وقال القرطبي: (من) على أصل ما يقتضيه اللفظ من معنى التعدي[10] والباء و(في) بمعنى (من). أو يكون معناهما المصاحبة والظرفية.

---

(١) البخاري - مغازي ٢ بلفظ (... إنهم قاتلوك).

(٢) التصويب في (يكونون قاتليك) من ب، ج.

(٣) في ب، ج (القاتلون).

(٤) في ب، ج (لأحدهم).

(٥) في ب، ج (واستذكروا).

(٦) في ب، ج (من).

(٧) المسند ١/٣٨٢، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٣٩، ٤٦٣، وفتح الباري - فضائل القرآن ٩/٧٩، حديث ٥٠٣٢، ومسلم = مسافرين ١/٥٤٤ حديث ٢٢٨، والنسائي - افتتاح ٢/١٥٤، والدارمي ١/٢١٧.

(٨) سورة الفرقان ٢٤.

(٩) سورة الإنسان ٦.

(١٠) سقط من أ (معنى) والتصحيح من ب، ج.

وفي راية (من عقله) بتذكير ضمير[1] النعم فإنه يذكر ويؤنث.

[٧٣١] حديث: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِيءٍ مُسْلِمٍ شَهِدَ أَنْ لَا إِلـهَ إِلَّا اللهُ»[2].

قال الطيبي: (مسلم) صفة مقيدة لـ(امرىء) و(شهد) مع ما هو متعلق به صفة ثانية جاءت للتوضيح والبيان. أوحال جيء به مقيداً للموصوف مع صفته[3] إشعاراً بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم. وقوله: (المفارق للجماعة) صفة مؤكدة للتارك.

[٧٣٢] حديث: «مَا مِنْ حاكمٍ يحكُم بينَ المسلمينَ - إلى قوله - في مَهْوَاةٍ أَرْبَعِين خَرِيفاً»[4].

قال الطيبي: (أربعين) مجرور والمحل صفة مهواة[5]، أي: مهواة[6] عميق، فكنى عنه بأربعين.

[٧٣٣] حديث: «المُؤْمِنُ مَأْلَف»[7].

قال الطيبي: يحتمل أن يكون مصدراً على سبيل المبالغة. كرجل عَدْل، أو اسم مكان، أي: يكون مكان الألفة ومنشأها[8] ومنه إنشاؤها، وإليه مرجعها.

---

(١) في أ (مخير) والتصحيح من ب، ج.

(٢) المسند ١/٦١، ٦٣، ٦٥، ٧٠، ١٦٣، ٣٨٢، ٤٢٨، ٤٦٥، وفتح الباري - ديات ١٢/٢٠١ حديث ٦٨٧٨، ومسلم - قسامة ٣/١٣٠٢ حديث ٢٥، وأبو داود - حدود ٤/١٢٦ حديث ٤٣٥٢ والترمذي - حدود ٤/٤٨ حديث ١٤٤٤، والنسائي - تحريم الدم ٧/٩٠ - ٩١، والدارمي - سير ٢/١٣٨.

(٣) في ب، ج (صفتين).

(٤) ابن ماجه - أحكام ٢/٧٧٥ حديث ٢٣١١، وهو في ب، ج برواية: (يهوي أربعين خريفاً).

(٥) في ب، ج (مجرور المحل صفة شهودة).

(٦) في ب، ج (شهوده).

(٧) المسند ٢/٤٠٠، ٥/٣٣٥.

(٨) في أ (منشأتها) والتصحيح من ب، ج.

[٧٣٤] حديث: «الجنازةُ متبوعةٌ لا تتّبعُ»[1].

قال الطيبي: قوله: (لا تتّبع) صفة مؤكدة، أي: متبوعة غير تابعة.

مسند عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق[2]
ـ رضي الله عنهما ـ

[٧٣٥] حديث: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ وإِنْ أَرْبَع فخامس أو سادس»[3].

قال ابن مالك[4]: هذا الحديث قد تضمن حذف فعلين، وعاملي جر باق عملاهما بعد (إنْ)، وبعد الفاء، وهو مثل ما حكى يونس من قول العرب: مررت بصالح، ان لا صالح فطالح. على تقدير: ان لا أمر بصالح ففد مررت بطالح[5]، فحذف بعد (إنْ) أَمُرّ، والباء، وأبقى عملهما. وهكذا الحديث المذكور حذف منه[6] بعد إنْ والفاء[7] فعلان وحرفا جر باقٍ عملهما. والتقدير: من كان عنده طعام اثنين

(١) المسند ١/٣٧٨، ٣٩٤، ٤١٥، ٤١٩، ٤٣٢، والترمذي ـ جنائز ٣/٣٣٢، حديث ١٠١١، وابن ماجه ـ جنائز ١/٤٧٦ حديث ١٤٨٤.

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي بكر الصديق القرشي التَّيْمي، صحابي، وابن صحابي، كان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة، فجعله الرسول ﷺ عبد الرحمن، كان من أشجع قريش وأرماهم بسهم، حضر وقعة الجمل مع شقيقته عائشة رضي الله عنها، كان شاعراً، مات في مكة سنة ٣٥هـ ٦٧٣م، ـ الإصابة ـ ت ٥١٤٣، ومعالم الإيمان ١/١٠٤، والأعلام ٣/٣١١ ـ ٣١٢.

(٣) المسند ١/١٩٧، ١٩٨، ١٩٩. صحيح البخاري ـ كتاب المواقيت باب السمر مع الأهل والضيف رقم الباب ٤١، ١/١٤٩ (الطبعة التركية).

(٤) شواهد التوضيح ٩٣ ـ ٩٤.

(٥) في أ بصالح والتصحيح من ب، ج.

(٦) في أ، ب، ج (فيه) والتصحيح من شواهد التوضيح.

(٧) في أ (بعد إن والفعل) وفي ب، ج (بعد معدل من والفعل) والتصحيح من شواهد التوضيح.

فليذهب بثالث. وإن قام بأربعة فليذهب بخامس أو سادس. ومن بقاء الجر بالحرف المحذوف قوله ﷺ: (صلاةُ الرجلِ في الجماعةِ تضعّفُ على صلاته في بيتِهِ وسوقِهِ خمساً وعشرينَ ضعفاً)[1]. أي: بخمس. وقوله: (أقربهما منك باباً)[2]. في جواب من[3] قال: إلى أيّهما أهدي. وقوله ﷺ: (فضلُ الصلاةِ بالسواكِ على الصلاةِ بغيرِ سِواك سبعين صلاة)[4] أراد إلى أقربهما وبسبعين. انتهى.

وقال الزركشي في «التنقيح»: قيده بعضهم بالجر في الجميع بتقدير: وإنْ كان عنده طعام أربع فليذهب بخامس[5] أو سادس. فحذف المضاف وأبقى عمله، والرفع أحسن على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه.

وقال الكرماني: روي بجرها فتقديره: وإن كان عنده طعام أربع فيذهب بخامس أو سادس. ويرفعهما فالتقدير: أيضاً كذلك لكن بإعطاء المضاف إليه وهو رابع إعراب المضاف، وهو (طعام). وبإضمار[6] مبتدأ للفظ خامس.

وقوله في الحديث: (قالت: لا وقرّة عيني لهنّ الآن أكثر منها)[7].

قال الداودي: أرادت بقرّة عينها النبي ﷺ، فأقسمت به. و(لا) زائدة. ولها نظائر مشهورة. ويحتمل أنها نافية وثَمَّ محذوف.

أي: لا شيء غير ما أقول وهو عيني لهي أكثر منها.

---

(١) البخاري ـ ١٠ كتاب الأذان ـ ٣٠ باب فضل صلاة الجماعة.

(٢) البخاري ـ ٧٨ كتاب الأدب ـ باب ٣٢.

(٣) في ب، ج (شيء).

(٤) المسند ٢٧٢/٦.

(٥) سقط من ب، ج (بخامس).

(٦) في ب، ج: (بإضماره).

(٧) في أ (قالت: لا وقرة عيني لهي إلاّ أن أكثر منها) والتصحيح من ب، ج، وهو في المسند ١٩٧/١.

[٧٣٦] حديث: «جاءَ رجلٌ مُشْعَانُ بِغَنَمٍ يسُوقُها، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: بَيْعاً أم عطيةً»[1].

قال الزركشي والكرماني: منصوبان على المصدرية بفعل مضمر أي: أتبيع بيعاً، وروي بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف. أي: أهذه بيع وقوله: (بل بيع) أي: بل هي بيع.

قوله: (فأكلنا أجمعون). قال الزركشي: وهكذا وقع مرفوعاً تأكيداً للضمير من (أكلنا) من غير فاصل. وأجاز ابن درستوية حالية[2] أجمعين، وعليه يجوز النصب.

مسند عبد الرحمن بن أبي عُمَيْرة[3]
- رضي الله عنه -

[٧٣٧] حديث: «مَا مِنْ نَفْسٍ مُسْلِمَةٍ يقبضُهَا ربُّها تحبُّ أن ترجِع إليكم وأنّ لها الدنيا وما فيها غيرُ الشهيد»[4].

قال الطيبي: (وأن لها). ويجوز أن يكون معطوفاً على (أن يرجع). وأن يكون حالاً إنْ روي بكسر (إنَّ). و(غير الشهيد) بدل من فاعل (يحب).

---

(١) المسند ١/١٩٧، ١٩٨، وفتح الباري - بيوع ٤/٤١٠ حديث ٢٢١٦. ومسلم - أشربة ٣/١٦٢٦ - ١٦٢٧ حديث ١٧٥.

(٢) في ب، ج (حالته).

(٣) عبد الرحمن بن أبي عميرة، المزني، عِدَادُه في الشاميين، وقيل عبد الرحمن بن أبي عمير المزني، وقيل: بن عمير أو عميرة القرشي.
- أسد الغابة: ت ٣٣٦٢.

(٤) المسند ٤/٢١٦، والنسائي - الجهاد - باب ٣٠ ٦/٣٢ - ٣٣.

مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه[1]

[٧٣٨] حديث: «ثلاثةٌ تحتَ العرشِ يومَ القيامةِ: القرآن يحاجُّ العباد له ظَهْر وبَطْن»[2].

قال الطيبي: (العباد) يحتمل أن يكون مفعولاً به لـ(يحاجّ) أي: يخاصم فيما صنعوه. وأن يكون نصباً[3] على نزع الخافض، أي: يحاجّ عن العباد. كما في حديث: (يحاجّان عن أصحابهما)[4].

وقوله: (له ظهر وبطن)، جملة إسمية وقعت حالاً من ضمير القرآن في الخبر بلا واو.

مسند عبد الرحمن بنِ سَمُرَةَ[5]
ـ رضي الله عنه ـ

(١) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث، أبو محمد، الزُّهْري، القرشي، صحابي، ومن أكابرهم، أحد العشرة المبشرين، وأحد الستة أصحاب الشورى، ولد بعد عام الفيل بعشر سنين وشهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها، له (٦٥) حديثاً، توفي في المدينة سنة (٣٢) هـ، ٦٥٢م. صفوة الصفوة ١/١٣٥، والحلية ١/٩٨، وإصابة ت٥١٧١ والأعلام ٣/٣٢١.

(٢) رواه الحكيم الترمذي في نوادرِه، ومحمد بن نصر في فوائده، وانظر الجامع الصغير ١/١٣٩، وفيض القدير ٣/٣١٦، وشرح السنة ١٣/٢٢.

(٣) في أ (نصّاً)؛ والتصحيح من ب، ج.

(٤) في أ غير واضح، والتصويب من ب، ج.

(٥) عبد الرحمن بن سَمُرة بن حبيب بن عبد شمس القرشي، أبو سعيد، صحابي، من القادة الولاة، أسلم يوم فتح مكة، وشهد غزوة مؤتة، وسكن البصرة، وتوفي فيها سنة (٥٠)هـ ـ ٦٧٠م، وله (١٤) حديثاً.

ـ تهذيب التهذيب ٦/١٩٠، والإصابة ـ ت ٥١٢٥، ونسب قريش ١٥٠، والأعلام ٣/٣٠٨.

[٧٣٩] حديث: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِين فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا»[١].

قال الزركشي: فإنْ قيل: الحلف باليمين لا على اليمين. قلنا: (على) فيه وجهان: أحدهما: أنها بمعنى الباء؛ ففي رواية النسائي: (إذا حلفت بيمين). الثاني: أنها على بابها، وسمي المحلوف عليه يميناً لتلبسه باليمين، والتقدير: على شيء مما تحلف[٢] عليه. انتهى.

قال القرطبي: يجوز أن يقال: إن (على) صلة، وتنصب[٣] يمين على أنه مصدر ملاق في المعنى، لا في اللفظ.

مسند عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه[٤]

[٧٤٠] حديث: «الحجُّ عَرَفَةُ»[٥].

قال البيضاوي: مبتدأ وخبر على تقدير حذف المضاف من الطرفين. أي: ملاك

---

(١) المسند ٢/١٨٥، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٢، ٣٦١، و٣/٧٦، و٤/٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٣٩٨، و٥/٦١، ٦٣، وفتح الباري ـ فرض الخمس ٦/٢٣٦ ـ ٢٣٧ حديث ٣١٣٣، ومسلم ـ أيمان ٣/١٢٧٣ حديث ٧، ١٩، ١١، ١٢، وأبو داود ـ أيمان ٣/٢٢٩ حديث ٣٢٧٧، والترمذي ـ نذور وأيمان ٤/١٠٦ حديث ١٥٢٩، والنسائي ـ أيمان ٧/٢٢، ومعناه في ابن ماجه ـ كفارات ١/٦٨١ حديث ٢١٠٨، والدارمي ـ نذور ٢/١٠٧ حديث ٢٣٥٠.

(٢) في ب، ج (يحلف).

(٣) في أ (ينصب) والتصحيح من ب، ح.

(٤) عبد الرحمن بن يعمر الدِّيلي، سكن الكوفة.

أسد الغابة: ت ٣٤٠٧.

(٥) الترمذي ـ تفسير القرآن ٥/٢١٤ حديث رقم ٢٩٧٥، وأبو داود ـ مناسك ٢/١٩٦ رقم ١٩٤٩، وابن ماجه ـ مناسك ٢/١٠٠٣ رقم ٣٠١٥، والدارمي ـ باب بم يتم الحج ١/٣٨٦ رقم ١٨٩٤، ومسند أحمد ٤/٣٠٩، وانظر فتح الباري ١١/ ٩٤.

الحج أو معظم أركانه وقوف عرفة.

وقال الطيبي: التعريف في (الحج) للجنس وخبره معرفة فيفيد الحصر كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾[1]، وقولهم: حاتمُ الجودِ.

مسند عبدالله بن مغفل* رضي الله عنه[2]

[٧٤١] حديث: «وَأَيُّما قَوْمٍ اتَّخَذُوا كَلْباً ليس بِكَلْبِ حَرْثٍ أو صَيْدٍ أو مَاشِيَةٍ نَقَصُوا مِنْ أُجُورِهم كُلَّ يَوْمٍ قيراط»[3].

قال أبو البقاء[4]: هكذا وقع في هذه الرواية (قيراط) بالرفع، والصواب (قيراطاً) بالنصب لأن (نقصوا) قد تضمن ضميراً يقوم مقام الفاعل، وهو الواو، «فقيراطاً» هو المفعول الثاني، وأما الرفع فوجّه على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: قَدَرُ النقصِ قيراطٌ، وهو على بعده جائز.

[٧٤٢] حديث: «فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُم»[5].

قال الطيبي: أي: بسبب حبّه إيّاي أحبّهم.

---

(١) سورة البقرة ٢.

* هذا المسند سقط كله من ب، ج.

(٢) عبدالله بن مُغَفَّل المزني. صحابي، من أصحاب الشجرة. سكن المدينة ثم كان أحد العشرة الذين بعثهم عمر ليفقهوا الناس بالبصرة، فتحول إليها وتوفي فيها له (٤٣) حديثاً توفي سنة ٥٧هـ ـ ٦٧٧م وقيل غير ذلك ـ الأعلام ٤/٢٨٢، وابن خياط ١/٨٥، وأسد الغابة ٣١٩٧، والمعارف ٢٩٧، وتهذيب التهذيب ٦/٤٢.

(٣) المسند ٤/٨٥، ومعناه في مسلم ٣/١٢٠٠ حديث ٤٦، وفي ب، ج، يأتي مسند عبدالله بن مغفل بعد مسند عقبة بن الحارث.

(٤) إعراب الحديث ١٢٩.

(٥) المسند ٤/٨٧، ٥/٥٤، ٥٧، والترمذي ـ مناقب ٥/٦٩٦ حديث ٣٨٦٢.

مسند عبد المطلب بن ربيعة(1)
ـ رضي الله عنه ـ(*)

[٧٤٣] حديث: «إنَّ هـٰذِهِ الصدقةَ إنَّما هِيَ أوساخُ النَّاسِ»(2).

قال الطيبي: إنَّ الثانية وقعت في حيز خبر (إن). وهي مكسورة، كما وقع إنَّ المكسـورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾(3). ذهب أبو البقاء إلى أن (إِنَّ) جاءت مقحمة، مؤكدة للأولى، والتقدير: إنّ الذين آمنوا لا نضيع. وذهب صاحب «الكشـاف» إلى أن الخبر أولئك. «وانّا لا نضيع. . إلخ معترض. وكذلك ما نحن فيه، فإنّ خبر إنّ (لا تحل) لمحذوف، و(إنّما أوساخ الناس) معترضة أو (إنّ) مقحمة للتأكيد، وحمل (أوساخ الناس) على ضمير القصة، أي: الصدقات، وارد على التشبيه نحو: زيد آته قوله، فقال: علي: أنا أبو حسن القوم. قال القاضي عياض: كذا رويناه بالإضافة، وبالواو، ووجهه ظاهر، أي: أنا عالم القوم وذو رأيهم. ورويناه عن أبي بحر: أنا أبو حسنٍ، وبالتنوين وبعده (القَوْمُ) بالرفع. أي: أنا من علمتم رأيه أيها القوم.

وقال النووي: وهذا ضعيف، لأن حرف النداء لا يحذف في نداء القوم ونحوه،

---

(1) عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هشام، صحابي، سكن المدينة انتقل إلى الشام، توفي في دمشق سنة ٦٢هـ، له (٨) أحاديث، تهذيب التهذيب ٦/٣٨٣، والإصابة ٥٢٤٦، والأعلام ٤/١٥٤.

* ورد هذا المسند في ب، ج في غير موضعه.

(2) المسند ٣/٤٠٢، ٤/١٦٦ بلفظه، ومسلم ـ الزكاة ٢/٧٥٢، ٧٥٤، وأبو داود ـ إمارة ٣/١٤٧ حديث رقم ٢٩٨٥، والنسائي ـ زكاة ٥/١٠٥، ١٠٦، والموطأ ٢/١٠٠٠.

(3) سورة الكهف ٣٠.

قال: (روي: «[أ][1] أبـو حسنٍ بالتنـوين ـ القَـرْمُ»: بالراء مرفوع على النعت، وهو السيد، وأصله: فحل الإبل. قال النووي: وهذا أصح الأوجه في ضبطه.

مسند عتبة بن عبد السّلمي* [2]
ـ رضي الله عنه ـ

[٧٤٤] حديث: «مَا مَنْ عَبْدٍ يخرجُ مِنْ بَيْتِهِ إلى غُدُوٍّ أَوْ رَوَاحٍ إلى المسجدِ إلاّ كانتْ خُطَاهُ: خطوةً كفارةً وخطوةً درجةً»[3].

قال أبو البقاء[4]: الجيد نصب (خطوة) على أن يكون خبر كان، وكفارة نعت لخطوة. ولو رفع على أنه مبتدأ، وكفارة خبره جاز، وهذا جائز وإن كانت (خطوة) نكرة، لأن التقدير: خطوة منها كفارة، وخطوة منها درجة، فحذف الصفة للعلم بها، ويجوز أن يكون (خطوة) مع تنكيرها[5] في موضع: بعضها كفارة وبعضها درجة.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٢) عتبة بن عبد السّلمي أبو الوليد. صاحب النبي ﷺ. نزل الشام بحمص وله جماعة أحاديث. كان اسمه عتلة فسماه النبي عتبة. عاش ٩٤ سنة توفي سنة ٨٧هـ ـ ٧٠٥م: سير أعلام النبلاء ٣/٢٧٧، ابن خياط ١/١٢٠، أسد الغابة ٣٥٤٦، تهذيب التهذيب ٧/٩٨.

* أُخِّر هذا المسند عن موضعه في ب، ج.

(٣) المسند ٤/١٨٥.

(٤) إعراب الحديث ١٤٨.

(٥) في أ (تكبيرها) والتصحيح من إعراب الحديث.

مسند عثمان بن أبي العاص الثقفي* رضي الله عنه[1]

[٧٤٥] حديث: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ، هل من داعٍ فأستجيبَ لَهُ»[2].

قال أبو البقاء[3]: الجيد نصب هذه الأفعال، لأنها جواب الاستفهام، فهي كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا[4]﴾[5]. ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ، أي: فأنا أعطيه أو فأنا (أجيبه)[6].

[٧٤٦] حديث: «أَنتَ إِمَامُهُمْ واقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ»[7].

قال الطيبي: (واقتد بأضعفهم) جملة إنشائية عطفت على (أنت إمامهم)، وهي خبرية على تأويل: أمّهم، عدل إلى الاسمية دلالة على الثبات.

مسند عثمان بن حُنَيْفٍ ـ رضي الله عنه ـ[8]

---

(١) عثمان بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان، من ثقيف. صحابي من أهل الطائف أسلم في وفد ثقيف، فاستعمله النبي على الطائف فبقي في عمله إلى أيام عمر. ثم ولّاه عمر (عُمان) و(البحرين) ـ الأعلام ٣٦٨/٤، سير أعلام النبلاء ٢٦٩/٢، أسد الغابة ٣٥٧٥، تهذيب التهذيب ١٢٨/٧. والمعارف ٢٦٨. * في ب، ج ورد هذا المسند في غير موضعه.

(٢) المسند ٣٨٨/١، ٤٠٣، ٤٤٧، ٣٤/٣، ٢٢/٤، ٨١، ومسلم ـ المسافرين ٥٢٢/١، حديث ١٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢.

(٣) إعراب الحديث ١٤٩.

(٤) في أ (فيشفعون). والتصحيح من كتاب الله تعالى.

(٥) سورة الأعراف ٥٣.

(٦) في (أ) (جيه) والتصحيح من إعراب الحديث.

(٧) المسند ٢١٧/٤، والنسائي ـ أذان ٢٣/٢، وأبو داود ـ صلاة ١٤٦/١ حديث ٥٣١، وابن ماجه ٢٣٦/١ حديث ٧/٤ (معناه)، ومعناه في الترمذي ٤٩/١ حديث ٢٠.

(٨) عثمان بن حُنَيْف بن وهب الأنصاري الأَوْسي، أبو عمرو، من الصحابة، شهد أحداً وما بعدها، ولّاه عمر السواه، ثم ولّاه على البصرة، امتنع عن الخروج على عليّ في الفتنة ووقعة الجمل، =

[٧٤٧] حديث: «اللهمَّ إنِّي أسْألُكَ وأتوجَّهُ إليكَ بنبيِّك محمدٍ نبيِّ الرَّحْمَةِ»[١].

قال الطيبي: الباء في (بنبيك) للتعدية.

قوله: (يا محمدُ إنّي توجهتُ بِكَ إلى ربّي).

قال الطيبي: الباء في (بِكَ) للاستعارة.

قوله: (لِتَقْضِيَ لِي حَاجَتِي).

قال الطيبي: فإن قلت ما معنى (لِي) و(في). قلت: معنى (لِي) كما في قوله: (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي)[٢]؛ أَجْمَلَ أولاً ثم فصّل ليكون أوقع[٣]. ومعنى (في) كما في قول الشاعر:

يَجْرَحْ في عَرَاقِيبِها نَصْلِي[٤]

أي: أوقع القضاء في حاجتي، واجعلها مكاناً له، ونظير الحديث قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[٥] انتهى.

= سكن الكوفة، وتوفي في خلافة معاوية بعد ٤١هـ - ٦١١م.

- الإصابة - ت٥٤٣٧، وتهذيب التهذيب ٧/١١٢، والأعلام ٤: ٢٠٥.

(١) المسند ٤/١٣٨، ٣٩٥، وابن ماجه - إقامة الصلاة ١/٤٤١ حديث ١٣٨٥، والترمذي - دعوات ٥/٥٦٩ حديث ٣٥٧٨.

(٢) سورة طه ٢٥.

(٣) في ب، ج (وقع).

(٤) البيت:

وإنْ تعتذرْ بالمَحْلِ من ذي ضُرُوعِها ... إلى الضَّيْفُ يجرحْ في عَراقِيبِها نَصْلِي

وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٩٠، والخزانة١/٢٨٤، و٤/٢٩٠، وشرح المفصل ٢/٣٩. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية - الشاهد ٢٣٧٣.

(٥) سورة الأحقاف ١٥.

قلت: لفظ الترمذي: إنّي توجهت إلى ربّي في حاجتي هذه لتقضى لي.

قوله: (اللَّهُمَّ فشَفِّعْهُ فِيَّ).

قال الطيبي: أي اقبل شفاعته في حقّي. والفاء عطف على قوله: (أتوجّه إليك بنبيّك). أي: اجعله شفيعاً لي فشفعه.

وقوله: (اللهم) معترضة.

مسند عثمان بن عفان[1] - رضي الله عنه -

[٧٤٨] حديث: «مَنْ أَسَرَّ سَرِيرَةً أَلْبَسَهُ اللهُ رِدَاءً مِنْهَا. إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ»[2].

قال أبو حيان في «شرح التسهيل»: قولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخير، وإنْ شرّاً فشرّ). و(الحرّ مقتول بما قتل به إنْ سيفاً فسيف، وإنْ خنجراً فخنجر). انتصاب (خيراً) و(سيفاً) و(خنجراً) على تقدير: إن كان العمل خيراً أو شرّاً. وإن كان المقتول به سيفاً أو خنجراً، ويجوز رفعهما على أنهما اسم كان، أي: إنْ كان في أعمالهم خير، وإن كان في أعمالهم (شر)[3]. وإن كان معه سيف. أو كان

---

(١) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية من قريش. أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين. من كبار الرجال الذين اعتز بهم الإسلام في عهد ظهوره. ولد بمكة وأسلم بعد البعثة بقليل. وكان غنيّاً شريفاً في الجاهلية افتتحت أيام خلافته أرمينية والقوقاز وخراسان وكرمان وسجستان وأفريقية وقبرس. وأتم جمع القرآن. استشهد في بيته بالمدينة وهو يقرأ القرآن سنة ٣٥هـ - ٦٥٦م, - الأعلام ٤/٣٧١، وأسد الغابة ٣٥٨٣، وابن خيّاط ١/٢٣، المعارف ١٩١، وتهذيب التهذيب ٧/١٣٩.

(٢) المعجم الكبير ٢/١٨٤ للطبراني حديث رقم ١٠٧٢ برواية: (ما أسر عبد سريرة إلّا ألبسه الله رداءها إن خيراً فخير وإن شراً فشر. وانظر المجمع ١٠/٢٢٥.

(٣) سقط من أ (شر) والتصحيح من ب، ج.

معه خنجر. ويجوز الرفع على أنه فاعل لكان التامة.

وقال ابن فلاح في «المغني»: يجوز في هذه المسألة وما شاكلها أربعة. أجودها نصب الأول، على أنه خبر مبتدأ محذوف، على القياس في حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء. أي: إنْ كان عمله خيراً (فجزاؤه خير)[1]. والثاني: رفع الأول: ونصب الثاني. وهو أضعفها على تقدير: إنْ كان في عمله خير كان جزاؤه خيراً.

والثالث: رفعهما.

والرابع: نصبهما، وهما متوسطان. لأن رفع الثاني، ونصب الأول قوي. ورفع الأول، ونصب الثاني ضعيف.

[٧٤٩] حديث: «مَا مَنْ مُسلمٍ تَحْضُرُهُ صلاةٌ مكتوبةٌ فيُحْسِنُ وُضُوءَها وخشوعَها، إلّا كانتْ كفّارَةً لِمَا قَبْلَها من الذنوبِ، ما لَمْ يأتِ كبيرةً، وذلك الدَّهْرَ كُلَّهُ»[2].

قال أبو البقاء[3]: يجوز فيه النصب على تقدير: وذلك في الدهر كلّه. فحذف حرف الجر، ونصبه على الظرف، وموضعه رفع خبر ذلك[4]. ويجوز رفعه على تقدير: وذلك حكم الدهر كله، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وقال الطيبي: الواو في قوله: (وذلك الدهر) للحال وذو الحال المستتر في خبر كانت وهو قوله: كفارة، والمشار إليه إما تكفير الذنوب، وإما معنى (ما لم يأت كبيرة)، أي: عدم إثبات كبيرة في الدهر كله. والوجه هو الأول. وانتصب (الدهر) (ظرفاً لمقدر)[5]. أي: وذلك مستمر في جميع الدهر.

(١) سقط من ب، ج قوله (فجزاؤه خير).

(٢) المسند ٢٤٧/٥، ٣١٧، ومسلم ـ طهارة ٢٠٦/١ حديث ٧ ومعناه في أبي داود ـ صلاة ١١٥/١ حديث ٤٢٥، ٤٢٩.

(٣) إعراب الحديث ١٤٩.

(٤) التصويب من إعراب الحديث النبوي ١٤٩.

(٥) في أ (وصرفا المقدر) والتصحيح من ب، ج.

[٧٥٠] حديث: «مَا رَأَيْتُ مَنْظَراً قَطُّ إلاّ والقَبْرُ أَفْظَعُ مِنْهُ»(١).

قال الطيبي: الواو للحال والاستثناء مفرغ. أي: ما رأيت منظراً، وهو ذو هول، وفظاعة، إلاّ والقبر أفظع منه. وعبر بالمنظر عن الموضع مبالغة، فإنه إذا نفي(٢) الشيء مع لازمه ينتفي(٣) الشيء بالطريق البرهاني.

[٧٥١] حديث: «لا يتوضأُ رجلٌ فيحسنُ وُضُوءَهُ ويصلّي الصلاةَ، إلاّ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلاةِ حتّى يُصَلِّيَهَا»(٤).

قال الكرمـاني: (إلاّ غفر له) استثناء من رجل، أي: لا يتوضأ رجل إلا رجل غفر له. أو من أعم عام الأحوال. أي: لا يتوضأ رجل في حال إلا في حال المغفرة. وحتى (غايته)(٥) يحصل المقدر العامل في الظرف، إذ الغفران لا غاية له.

مسند عَرْفَجَةَ الأشجعي*(٦)
ـ رضي الله عنه ـ

---

(١) المسند ١/٦٤، والترمذي ـ زهد ٤/٥٥٣، ٥٥٤ حديث ٢٣٠٨ وابن ماجه ـ زهد ٢/١٤٢٦ حديث ٤٢٦٧.

(٢) في ب، ج (بقي).

(٣) في ب، ج (ينتقض).

(٤) المسند ١/٥٧، ٧١، ٢٦٠، وفتح الباري ـ وضوء ١/٢٦١ حديث ١٦٠، ومسلم ـ طهارة ١/٢٠٦ حديث ٦، والنسائي ـ طهارة ١/٩٠ ـ ٩١.

(٥) في ب، ج (غاية).

* ورد هذا المسند في ب، ج في غير ترتيبه الذي في أ.

(٦) عَرْفَجة بن ضريح الأشجعي. له صحبة. سكن الكوفة، وحدّث عن النبي ﷺ، وفي اسمه خلاف.

[٧٥٢] حديث: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ بينَ المسلمينَ وهُمْ جميعٌ، فِاضْرِبُوهُ بالسيفِ كائناً مَنْ كَانَ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (كائناً) حال من الهاء في (اضربوه) أي: فاضربوه شريفاً ووضيعاً وغير ذلـك. و(من كان) استفهام، أي: أيّ رجل كان. ويجوز أن يكون المراد به الصفة كما تقول: (مررت برجل أيّ رجل)[٣].

وقـال الشيخ أكمل الدين في «شرح المشارق»: الواو في قوله: (وهم جميع) للحال. وقوله: (كائناً) (منصوب)[٤] على أنه حال من ضمير المفعول من قوله[٥]: (فاضربوه)، و(مَنْ) مرفوع المحل على أنه فاعل (كائناً) وكان تامة. أو على أنه خبر كان. أي: فاضـربـوه من كان كائنـاً، ويكـون (من) (ومـا بعده بدلاً من)[٦] ضمير الفاعل[٧]، أي: فاضربوه من كان كائناً، على إفادة (من) معنى العموم.

مسند العداء بن خالد* ـ رضي الله عنه ـ[٨]

---

(١) المسنـد ٤/٢٦١، ٣٤١، ٥/٢٤، ومسلم ـ إمـارة ٣/١٤٧٩ حديث ٥٩، ٦٠، والنسـائي ـ تحريم الدم ٧/٩٢ ـ ٩٣. وأبو داود ـ سنة ٤/٢٤٢ حديث ٤٧٦٢.

(٢) إعراب الحديث ١٥٠.

(٣) سقط من أ (. . أي رجل) وسقط من ب، ج (مررت) والتصحيح من إعراب الحديث ١٥٠.

(٤) في أ (منعوت) والتصحيح من ب، ج.

(٥) في ب، ج: في قوله.

(٦) مكرر في أ.

(٧) في أ (الفاء) والتصحيح من ب، ج.

* في ب، ج هذا المسند في غير موضعه.

(٨) العداء بن خالد بن هَوْذَةَ العامري، أسلم بعد حنين، وله أحاديث، قيل: إنه عمّر فقد عاش إلى (١٠٢)هـ ـ أسد الغابة ٣٩٤، والإصابة ٦/٣٩٨. وابن سعد ٧/٥١، والكاشف ٢/٢٥٩، والتقريب ٢/١٦.

[٧٥٣] حديث: «كتبَ لِيَ النبيُّ ﷺ: هـٰذا مَا اشْتَـرَى العداءُ بنُ خالدٍ مِنْ محمّد رسول الله - ﷺ - بَيْعَ المسلمِ المسلمَ»(١).

قال التيمي: (بَيْعَ المسلمِ) نصب على أنه مصدر من غير فعله، لأنّ معنى البيع والشراء متقاربان، ويجوز الرفع على كونه خبر المبتدأ المحذوف. و(المسلم) الثاني: منصوب بوقوع فعل البيع.

مسند عَدِيّ(٢) بنُ عُمَيْرَةَ - رضي الله عنه -(٣)

[٧٥٤] حديث: «مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمَنَا مَخِيطاً فَمَا فَوْقَهُ صَارَ غُلُولاً»(٤).

قال الشيخ أكمل الدين: الضمير في (استعملناه) يعود على (مَنْ)، وقوله: (على عمـل) يتعلق باستعملناه. (ونصب (مخيطاً) على أنه بدل من ضمير المتكلم بدل الاشتمال، أي: كتم مخيطاً لنا)(٥).

---

(١) فتح الباري - بيوع ٤/٣٠٩، والترمذي - بيوع ٣/٥٢٠ حديث ١٢١٦، وابن ماجه ٢/٧٥٦ حديث ٢٢٥١.

(٢) في ب، ج عمر.

(٣) عَدِي بن عُميرة بن فَرْوة الكِنْدِي، أبو زُرَارَةَ، صحابي، سكن الكوفة، وانتقل إلى حَرَّانَ، ثم توفي بالكوفة سنة (٤٠) هـ - ٦٦٠م، وله (١٠) أحاديث.
- الإصابة ت ٥٤٨٩، والأعلام ٤/٢٢١.

(٤) المسند ٤/١٩٢، ومسلم - إمارة ٣/١٤٦٥ حديث ٣٠، وأبو داود - أقضية ٣/٣٠٠ - ٣٠١ حديث ٣٥٨١.

(٥) سقط من «أ» ما بين المعقوفتين.

حديث العِرْباض* رضي الله عنه[1]

[٧٥٥] حديث: «أَيَحْسَبُ[2] أحدُكُم متكئاً على أَرِيكَتِهِ يظنُّ أنَّ الله لَمْ يُحَرِّم شيئاً إلاّ مَا فِي القرآن»[3].

قال الأشرفي: (يظنّ) بدل من (يحسب)، بدل الفعل من الفعل، وقوله: (ألا وإنّي قد أمرت ووعظت ونهيت[4] عن أشياء مثل القرآن أو أكثر).

قوله: (عن أشياء) متعلق بالنهي فحسب، ومتعلق الأمر والوعظ محذوف، أي أمرت ووعظت بأشياء.

وقال الطيبي: الهمزة في (أيحسب) للإنكار، والواو في (وإنّي) للحال، والمعنى: أيحسب أحدكم أنّ[5] الله حصر المحرمات في (القرآن)[6]، والحال أني قد حرمت وأحللت، ووعظت. فأقحم حرف التنبيه المتضمن للإنكار بين الحال وعاملها.

وقال المظهري: (أو) في قوله: (أو أكثر) ليس للشك، لترقبه[7] الزيادة طوراً بعد طور.

---

(١) العِرْباض بن سَارِيَة السُّلَمِي، كنيته أبو نَجِيح، من أعيان أهل الصُّفَّة، سكن حمص، وروى أحاديث عن النبي ﷺ، توفي سنة (٧٥)هـ ـ طبقات ابن سعد ٤/٢٧٦، والاستيعاب ٣/١٦٦، وأسد الغابة ٤/١٩، والحلية ٢/١٣، وسير أعلام النبلاء ٣/٤١٩.

(٢) في أ يظن والتصحيح من ب،ج .

(٣) المسند ٢/٣٦٧، ٤/١٣١، ١٣٢، ٦/٨، ومعناه في الترمذي ـ علم ٥/٣٨ حديث ٢٦٦٤، ومعناه في ابن ماجه ـ مقدمة ٢/٦ حديث ١٣.

(٤) في أ (لفظت) والتصحيح من ب، ج.

(٥) سقط من ب، ج لفظ (أنّ).

(٦) سقط من أ والتصحيح من ب، ج.

(٧) في ب، ج (الترقية) والصواب ما أثبتناه.

قال الطيبي: مثلها في قوله تعالى: ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1] [أي: بل يزيدون][2].

[٧٥٦] جديث: «إِنِّي عَبْدُ[3] اللهِ مكتوبٌ لَخَاتَم[4] النَّبِيِّينَ. وإِنَّ آدَمَ لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ»[5].

قال الزَّمَخْشَرِي في «الفائق»: انجدل مطاوع جدله، إذا ألقاه على الأرض، وأصله الإلقاء على الجدالة، وهي الأرض الصلبة، وهذا على سبيل إنابة فعل مناب فعل، والجار الذي هو (في)[6] ليس يتعلق بمنجدل. و(إنما) هو خبر ثان، لأن الواو مع ما بعدها في محل النصب على الحال من (مكتوب). والمعنى كتبت خاتم الأنبياء[7]. في الحال الذي آدم مطروح على الأرض حاصل في أثناء الخلقة بما يفرغ من صورته [وإجراء الروح][8].

قال الطيبي: يعني لا يجوز إجراء منجدل على (أن)[9] يكون مطاوعاً لجدل، لما يلزم منه، (أو)[10] يكون آدم (منفصلاً)[11] من الأرض الصلبة. بل هو ملقىً عليها. ولا يجوز أن يكون (في) متعلقاً بمنجدل، لما يلزم منه أن يكون المنجدل مظروفاً في طينته، وإنما هو ظرف له، وهو حاصل فيه.

---

(١) سورة الصافات ١٤٧.

(٢) سقط من أ ما بين الحاصرتين.

(٣) في أ (عند) والتصحيح من ب، ج.

(٤) في أ كخاتم والتصحيح من ب، ج.

(٥) المسند ٤/١٢٨، برواية: , (إنِّي عبد الله في أم الكتاب لخاتم النبيين).

(٦) في ب، ج (من).

(٧) في ب، ج (النبيين).

(٨) ما بين المعقوفتين غير واضح في أ والتصويب من ب، ج.

(٩) سقط من أ.

(١٠) في ب، ج (أن).

(١١) في ب، ج (منفعلاً).

حديث[1] عطيَّة السَّعْدي[2]

ـ رضي الله عنه ـ

[٧٥٧] حديث: «لا يبلغُ العبدُ أنْ يكونَ مِنَ المُتَّقِينَ»[3].

قال الطيبي: (أن يكون من المتقين)[4] ظرف (يبلغ) على تقدير مضاف، أي: درجة المتقين.

مسند عُقْبَةَ بنِ الحارثِ النَّوْفَلِي[5]

ـ رضي الله عنه ـ

[٧٥٨] حديث: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟»[6].

قال الطيبي: (كيف) سؤال عن الحال، و(قيل) حال، وهما يستدعيان عاملاً يعمل فيهما)[7]. يعني كيف تباشرها وتفضي إليها وقد قيل إنك أخوها، إنّ ذلك بعيد

---

(١) في ب، ج (مسند).

(٢) عطية بن عروة السعدي، من سعد بن بكر.

ـ أسد الغابة ت ٣٦٨٥.

(٣) الترمذي ـ قيامة ٤/٦٣٤ حديث ٢٤٥١، وابن ماجه ـ زهد ٢/١٤٠٩ حديث ٤٢١٥.

(٤) سقط من ب، ج قوله (من المتقين).

(٥) عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف بن قُصَيّ القرشي النوفلي، يكنى أبا سروعة، أسلم يوم الفتح، سكن مكة، وهو الذي شرب الخمر مع عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب بمصر.

ـ أسد الغابة ٣٦٩٨، وتهذيب التهذيب ٧/٢٣٨.

(٦) المسند ٤/٧، وفتح الباري ـ شهادات ٥/٢٦٧ حديث ٢٦٥٩، وأبو داود ـ أقضية ٣/٣٠٦ ـ ٣٠٧ حديث ٣٦٠٣.

(٧) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

من ذوي المروءة والورع[1].

مسند عُقْبَة بن عامر ـ رضي الله عنه ـ[2]

[٧٥٩] حديث: «ليسَ مِنَ اللّهوِ إلّا ثلاثٌ: تأديبُ الرجلِ فَرَسَهُ ومُلَاعَبَتُهُ أَهْلَهُ، وَرَمْيُهُ بِقَوْسِهِ وَنَبْلِه»[3].

قال الخطابي: يريد ليس المباح من اللهو إلا ثلاث. (انتهى)[4].

قلت: وفيه حذف اسم (ليس) وهو ممنوع عند النحاة، وقد روي هذا الحديث بلفظ: (كل شيء يلهو به الرجل باطل إلا رميه بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته أهله، فإنه[5] من الحق).

وهذه الرواية لا إشكال فيها، وبها يعرف أن الأول من تصرف الرواة.

[٧٦٠] حديث: «مَا مِنْ مسلمٍ يتوضأُ فيحسنُ وضوءه، ثم يقوم[6] فيصلّي ركعتين مُقْبِلٌ عليهما بقلْبِهِ ووجْهِهِ إلا وجبتْ له الجنةُ»[7].

---

(١) في أ الروع، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) عقبة بن عامر الجُهَنِي: أسلم عندما دخل الرسول المدينة مهاجراً، وكان من أصحاب معاوية بن أبي سفيان، وولي مصر وسكنها ـ شهد فتوح الشام. ـ أسد الغابة ٣٧٠٥، وابن خياط ١/٢٦٦، والمعارف ٢٧٩، وتهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٣.

(٣) المسند ٤/١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، وأبو داود ـ جهاد ٣: ١٣ حديث ٢٥١٣، ومعناه في الترمذي ـ فضائل الجهاد ٤/١٧٤، حديث ١٦٣٧، ومعناه في ابن ماجه ـ جهاد ٢/٩٤٠ حديث ٢٨١١، والنسائي ـ خيل ٦/٢٢٢، ومعناه في الدارمي ـ جهاد ٢/ ١٢٤ حديث ٢٤١٠.

(٤) في أ جاءت (انتهى) بعد قوله (قلت . .) والتصحيح من ب، ج.

(٥) في ب، ج: إنهن.

(٦) في أ (يقبل) والتصحيح من ب، ج.

(٧) المسند ٤/١٤٦، ١٥٣.

قال النووي: هكذا هو في الأصول (مقبل). أي: وهو مقبل.

وقال الطيبي: (مقبل) وجد في الأصول بالرفع، وروي (مقبلاً) بالنصب على الحال. وكونه مرفوعاً مشكل، لأنه إما صفة (مسلم) على أن (من) زائدة، (وفيه بعد للفواصل. وإما خبر مبتدأ محذوف. فيكون حالاً)[1]. وفيه بعد أيضاً لخلوه عن الواو والضمير، اللهم إلا أن يقال: إن المبتدأ المقدر كالملفوظ. فحينئذ يكون من قبيل: كلمته فوه إلى فِيَّ.

والوجه أن يضرب عن هذه الحال صفحاً، ويقال: هو فاعل تنازع فيه يقوم، ويصلي، على سبيل التجريد، كقوله:

فَلِئِنْ بقيت لأرحلن بغزوة　　تحوي الغنائم أو أموت كريمُ[2]

أي: أموت كريماً. فجعل الحال (فاعلاً) للفعل على التجريد، وعليه قراءة عمير: (فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وردةٌ كالدِّهَانِ)[3] بالرفع بمعنى: فجعلت السماء وردة، فالمعنى: (فصلى)[4] مقبل مُتَنَاهٍ في إقباله على الركعتين بسرّ أسرهٍ ومنه [ما قرئ][5]: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ)[6] انتهى.

[٧٦١] حديث: «**لَهُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتاً مِنَ المَخَاضِ فِي العُقُلِ**»[7].

---

(١) سقط من ب، ج.

(٢) لم نعثر عليه فيما رجعنا إليه من مصادر.

(٣) سورة الرحمن ٣٧.

(٤) في ب، ج يصلي.

(٥) سقط من أ.

(٦) سورة مريم الآيتان ٥، ٦.

(٧) المسند ٤/١٤٦، ١٥٠، ١٥٣، ٣٩٧، ومعناه في مسلم ـ مسافرين ١/٥٤٥ حديث ٢٣١، والدارمي ٢/٣١٦ حديث ٣٣٥١ باب في تعاهد القرآن.

قال أبو البقاء[1]: (تفلّتاً) منصوب على التمييز كقوله تعالى: ﴿أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾[2] و﴿أَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[3] وما أشبه.

[٧٦٢] حديث: «مَا جَاءَ بِكُمْ؟ قَالُوا: صُحْبَتُكَ رسولَ الله، أَحْبَبْنَا أَنْ نَسِيرَ مَعَكَ»[4].

قال أبو البقاء[5]: (صحبتك) فاعل جاء بنا مقدّراً، ورسول الله منصوب بـ(صحبتك) لأن المصدر يعمل عمل الفعل و(أحببنا)[6] مستأنف. ويجوز أن يكون (صحبتك) مبتدأ و(أحببنا)[7] الخبر والعائد محذوف، أي: (أحببنا)[8] من أجلها.

[٧٦٣] حديث: «يومُ عرفةَ، ويومُ النَّحْرِ وأيّامُ التشريق عيدُنا أهلَ الإسلامِ»[9].

قال أبو البقاء[10]: (أهلَ) بالنصب على إضمار أعني أو أخصّ، ويجوز الجر على البدل من الضمير المجرور بـ(عيد) كأنه قال: عيدُ أهلِ الإسلامِ.

[٧٦٤] حديث: «مَنْ تَوَضَّأَ فأحسنَ الوضوءَ ثمَّ صلّى (غير)[11] ساهٍ ولا لاهٍ غُفِرَ له»[12].

قال أبو البقاء[13]: (غير) منصوب على الحال والعامل صلّى.

---

(١) إعراب الحديث ١٥٠.

(٢) سورة فصلت ١٥.

(٣) سورة الفرقان ٢٤.

(٤) المسند ٤/١٤٨.

(٥) إعراب الحديث ١٥١.

(٦+ ٧+ ٨) في أ (احبسنا) والتصحيح من ب، ج، والأصل.

(٩) المسند ٤/١٥٢، والترمذي - صوم ٣/١٤٣ حديث ٧٧٣، وأبو داود - صوم ٢/٣٢٠، حديث ٢٤١٩، والنسائي - مناسك ٥/٢٥٢، والدارمي - صوم حديث ١٧٧١.

(١٠) إعراب الحديث ١٥٢.

(١١) سقط من ب، ج.

(١٢) المسند ٤/١٥٨.

(١٣) إعراب الحديث ١٥٢.

حديث «مَنْ تعلّقَ فلا أتمّ اللهُ له، ومن تعلّق ودعةً فلا ودع الله له»[1].

[٧٦٥] حديث: «ألَا أُعلّمُك خَيْرَ سُورتَيْنِ»[2].

قال الطيبي: الإضافة دلّت على أنك إذا تقصيت القرآن المجيد إلى آخره، (سورتين سورتين)[3] ما وجدت في باب الاستعاذة خيراً منهما.

[٧٦٦] حديث: «أحقُّ الشّروطِ أنْ تُوفُوا بِهِ مَا استَحلَلْتُمْ بِهِ الفُرُوجَ*»[4].

قال الطيبي: (أحق) مبتدأ، خبره (ما استحللتم) وقوله: (أَنْ توفوا) بدل من الشروط.

[٧٦٧] حديث: «إيَّاكُمْ والدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»[5].

نصب على التحذير. قوله: (الحمو الموت)، قال الزركشي: أي: لقاؤه الموت.

[٧٦٨] حديث: «أنسابُكُمْ هذه ليستْ بِمَسَبّةٍ على أحدٍ، كُلُّكُمْ بَنُو آدمَ طَفُّ الصّاعِ بالصّاعِ»[6].

---

(١) المسند ٤/١٥٤، ١٥٦.

(٢) المسند ٤/١٤٤، ١٥٠، والنسائي - افتتاح ٢/١٥٨، وأبو داود - صلاة ٢/٧٣ حديث ١٤٦٢.

(٣) (سورتين) كذا في أ مكررة وفي ب مرة واحدة وسقطت من ج.

* في ب، ج وقع هذا الحديث بعد الحديث الذي يليه.

(٤) المسند ٤/١٤٤، ١٥٠، ٥٢، وفتح الباري - نكاح ٩/٢١٧ حديث ٥١٥١، ومسلم - نكاح ٢/١٠٣٥ - ١٠٣٦ حديث ٦٣، وأبو داود نكاح ٢/٢٤٤ حديث ٢١٣٩، والترمذي - نكاح ٣/٤٣٤ حديث ١١٢٧، والنسائي - نكاح ٦/٩٢ - ٩٣، وابن ماجه - نكاح ١/٦٢٨ حديث ١٩٥٤.

(٥) المسند ٤/١٤٩، ١٥٣، وفتح الباري - نكاح ٩/٣٣٠ حديث ٥٢٣٢، ومسلم - استئذان ٤/١٧١١ حديث ٢٠، والترمذي - الرضاع ٣/٤٧٤ حديث ١١٧١، والدارمي - استئذان ٢/١٩٠.

(٦) المسند ٤، ١٤٥، ١٥٨.

قال الطيبي: (طفّ الصّاع بالصّاع) يجوز بالنصب على أنه حال مؤكدة نحو: زيد أبوك عطوفاً، فإن ذكر بني آدم يدل على النقصان لكونهم من التراب، وبالرفع على أنه بدل أو خبر بعد خبر، والباء في (بالصاع) (للحال)[1] أي: طف الصاع مقابلاً بمثله من النقصان.

قوله: (وكفى بالرجل) (بالرجل)[2]: فاعل كفى والتمييز محذوف أي: نقصاً.

قوله: (أن يكون بذيئاً) بيان للتمييز كقوله: كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع.

مسند علي بن أبي طالب[3]
رضي الله عنه

[٧٦٩] حديث: «فَجَعَلَ يَعْنِقُ عَلَى بَعِيرِهِ والنَّاسُ يَضْرِبُونَ الإِبِلَ يميناً وشمالاً»[4].

---

(١) في أ للحار، والتصحيح من ب، ج.

(٢) سقط من ب، ج.

(٣) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي. أبو الحسن، أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين وابن عم النبي وصهره، أحد الشجعان الأبطال، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء. وأول الناس إسلاماً بعد خديجة. ولد بمكة وربّي في حجر النبي ولم يفارقه، ولي الخلافة بعد مقتل عثمان سنة ٣٥هـ فثارت الفتن. وكانت وقعة الجمل ثم كانت وقعة صفين ثم النَّهْرَوَان، أقام بالكوفة إلى أن قتله عبد الرحمن بن مُلْجِمٍ المُرَادي غيلة سنة ٤٠هـ ـ ٦٧١م. واختلف بمكان قبره، روى عن النبي ﷺ (٥٨٦) حديثاً. ـ الأعلام ١٠٧/٥، أسد الغابة ٣٧٨٣، المعارف ٢٠٣، معرفة القراء الكبار ١/٣٠، ابن خياط ١/١١ وتهذيب التهذيب ٧/٣٣٤.

(٤) المسند ١/٧٥، ١٥٧، وأبو داود ـ مناسك ٢/١٩٠ حديث ١٩٢٢.

قال أبو البقاء[1]: منصوبان على الظرف، أي: في يمين وشمال[2].

[٧٧٠] حديث: «اشْفِ أنتَ الشّافِي لا شفاءَ إلاّ شفاؤك شفاء لا يغادر سَقَماً»[3].

قال أبو البقاء[4]: (شفاء) مبني مع «لا» على الفتح، والخبر محذوف، أي: لا شفاءَ لنا. و(شفاؤك) مرفوع بدلاً من موضع (لا شفاء) ومثله: لا إلـهَ إلا الله، و(شفاء) بالنصب مصدر (اشف)، وبالرفع هو شفاء. انتهى.

وقال الطيبي: (شفاء) يجوز أن يكون مصدراً كقوله: اشف، والجملتان معترضتان. وأن يكون مصدراً (لفعل)[5] مضمر، أي: اشف شفاء. وهذا أنسب للنظم، و(أنت الشافي) جملة مستأنفة على سبيل الحصر لتعريف الخبر، والجملة الثانية مؤكدة للأولى وهما ممهدتان للثالثة.

[٧٧١] حديث: «إِنَّ هـٰذِهِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ فَلاَ يَصُومُهَا أَحَدٌ»[6].

---

(١) إعراب الحديث ١٥٤.

(٢) في أ (شمالاً) والتصحيح من ب، ج.

(٣) المسند ١/٧٦، ١٢٧، ١٣١، ٢٧٨، ٣٨١، ٤٣٨، ٣/٦٧، ٤١٨، ٤/٢٥٩، ٦/٤٤، ٤٥، ١٠٩، ١٠٩، ١١٥، ١٢٦، وفتح الباري ـ الطب ١٠/٢٠٦، ٢١٠، حديث ٥٧٤٣، ٥٧٥٠، ومسلم ـ السلام ٤/١٧٢٢ حديث ٤٦، ٤٧، ٤٨، والترمذي ـ دعوات ٥/٥٦١ حديث ٣٥٦٥، وابن ماجه ـ طب ٢/١١٦٣ حديث ٣٥٢٠.

(٤) إعراب الحديث ١٥٤.

(٥) في ب، ج (بفعل).

(٦) المسند ١/٧٦، ومعناه في مسلم ـ صوم ٢/٨٠٠ حديث ١٤٤، ١٤٥، ومعناه في أبي داود ـ أضحية ٢/١٠٠ حديث ٢٨١٣، ومعناه في الترمذي ـ صوم ٣/١٤٣ حديث ٧٧٣، ومعناه في النسائي ـحج ٥/٥٥٢، ومعناه في ابن ماجه ـ صوم ١/٥٤٨ حديث ٧١٩، ١٧٢٠، ومعناه في الموطأ ١/٣٧٦ حديث ١٣٥، ومعناه في الدرامي ـ صوم ١/٣٥٥ حديث ١٧٧١.

قال أبو البقاء[1]: كذا وقع في هذه الرواية، والوجه: فلا يصمها، أو يصومنّها. ووجه هذه الرواية أن تضم الميم ويكون لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2]، ﴿وَالوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾[3].

[٧٧٢] حديث: «أَنْ تُكَبِّرَا اللهَ أربعاً وَثَلَاثِينَ»[4].

قال أبـو البقاء[5]: نصب (أربع) نصب المصادر، لأنه في الأصل مضاف إلى المصدر، كقولك: كبّرت الله أربع تكبيرات. وهكذا (كل)[6] ما جاء من الأعداد على هذا المعنى.

[٧٧٣] حديث: «لا يَحِلُّ للخَلِيفَةِ مِنْ مالِ اللهِ إلاّ قَصْعَتَانِ، قصعةٌ يَأْكُلُها...»[7].

قال أبو البقاء[8]: (قصعة) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: إحداهما[9] قصعة، ويجوز نصبه على بعد، ويكون تقديره: أعني قصعة.

[٧٧٤] حديث: «ماتَ رجلٌ مِنْ أهلِ الصُّفَّةِ وترك دينارين، فقال رسول الله ﷺ: كَيَّتَان»[10].

---

(١) إعراب الحديث ١٥٥.

(٢) سورة البقرة ٢٢٨.

(٣) سورة البقرة ٢٣٣.

(٤) المسند ١/٨٠، ١٣٦، ومعناه في الترمذي ـ صلاة ٢/٢٦٤ حديث ٤١٠، ومعناه في النسائي ـ سهو ٣/٧٤ ـ ٧٥، ومعناه في الدارمي ـ صلاة ١/٢٥٣.

(٥) إعراب الحديث ١٥٥.

(٦) سقط من ب، ج.

(٧) المسند ١/٧٨.

(٨) إعراب الحديث ١٥٥.

(٩) في ب، ج (أحدهما)، والصواب ما أثبتناه.

(١٠) المسند ١/١٠١، ١٣٧، ١٣٨، ٤١٢، ٤٢١، ٤٥٧.

قال أبو البقاء[1]: أي: هما كيّتان له، ولو جاء بالنصب كان له وجه، أي: ترك كيّتين.

[٧٧٥] حديث: «إنّي وإيّاكَ وهذانِ وهذا الراقد في مكانٍ واحدٍ يومَ القيامة»[2].

قال أبو البقاء[3]: وقع في هذه الرواية (هذان) بالألف وفيه وجهان، أحدهما: أنه عطف على موضع اسم (إنّ) قبل الخبر، لأن موضع اسم (إنّ) رفع (تقديره)[4]: أنا وأنت وهـذان، وعليه حمـل الكـوفيون وقوله تعالى: ﴿والصَّابِئُونَ﴾[5]، وحكوا عن العرب: إنّ زيداً وأنتم ذاهبون.

والثاني: أن يكون على لغة من يجري المثنى بالألف في كل حال وعليه حمل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[6].

فعلى هذين الوجهين يكون خبر (إنّ) قوله: في مكان واحد، ويجوز أن يكون قوله: (في مكان) خبر ((إني[7] وإيّاك)، ويكون (هذان) مبتدأ و(هذا) معطوف عليه، والخبر محذوف (تقديره كذلك)[8]. انتهى.

(وقوله: فَقَامَ إِلَى شَاةٍ لَنَا بَكِئٍ فَحَلَبَهَا)[9].

وقال ابن مالك في «توضيحه»[10]: لغة بني[11] الحارث بن كعب يلزمون المثنى

---

(١) إعراب الحديث ١٥٥.

(٢) المسند ١/١٠١.

(٣) إعراب الحديث ١٥٦.

(٤) مكررة في (أ).

(٥) سورة المائدة ٦٩.

(٦) سورة طه ٦٣.

(٧) في أ (في) والتصحيح من ب، ج.

(٨) كذا في أ، ب، ج، وفي إعراب الحديث (تقديره: وهذان وهذا كذلك ص١٥٦).

(٩) سقط من ب، ج ما بين الهلالين.

(١٠) شواهد التوضيح ٩٧.

(١١) في ب، ج (ابن).

ومايجري مجراه[1]، الألف في الأحوال كلها، لأنه عندهم بمنزلة المقصور، ومن لغتهم أيضاً قصر الأب والأخ، كقول ابن مسعود لأبي جهل: (أَنْتَ أَبَا جَهْل). وعلى لغتهم قَرَأَ غير أبي عمرو: (إِنَّ هـٰذَانِ لَسَـاحِـرَانِ)[2]. ومن شواهد هذه اللغة قول بعض الصحابة: (وفَرَّقَنَا اثْنَا عَشَرَ رجلًا)[3]، (لأن اثني عشر)[4] حال من النون والألف. وقول أم رومان: (بينا أنا مع عائشة (جالستان)[5] (فجالستان)[6] حال،وكان حقه لو جاء على اللغة المشهورة أن يكون بالياء لكنه جاء على اللغة الحارثية. ومما جاء عليها قوله عليه السلام: (إِيَّاكُمْ وهَاتَانِ (الكَعْبَتَانِ)[7] المَوْسُومَتَانِ). وقوله عليه السلام: (إِنِّي وإِيَّاكَ وهـٰذَانِ وَهـٰذَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ يَوْمَ القِيَامَةِ).

ومنها قول الراجز:

طَارُوا عَلاَهُـنَّ فَشُـلْ عَلاَهَـا وَاشْـدُدْ بِمَـثْـنَـى حَقَبٍ حَقْـوَاهَـا[8]

[٧٧٦] حديث: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاَثٍ: عَنِ الصبيِّ حتّى يبلغَ، وعَنِ النّائمِ حتّى يستيقظَ وعَنِ المجنونِ حتّى يفيقَ»[9].

قال الشيخ تقي الدين السُّبْكِيُّ في كتاب «إبراز الحكم»: هذه غايات مستقبلة

---

(١) في ب، ج، مجرى.

(٢) سورة طه ٦٣.

(٣) في ب، ج (وفرقنا (اثني عشر) وسقط: رجلًا.

(٤) سقط من ب، ج.

(٥+ ٦) في أ (جالسان) والتصريح من ب، ج، وانظر البخاري ـ المغازي ـ قتل أبي جهل.

(٧) في أ الكعبتان والتصحيح من ب، ج وشواهد التوضيح ص٩٨، والحديث في المسند ١/٤٤٦.

(٨) لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، وفي الخزانة لبعض أهل اليمن ٣/١٩٩، بروايتين، وبلا نسبة في شواهد التوضيح ٩٨، والخصائص ٢/٢٦٩.

(٩) المسند ١/١١٦ وفتح الباري ـ حدود ١٢/١٢٠، أبو داود ـ حدود ٤/١٤٠ حديث ٤٣٩٩، ٤٤٠٠، ٤٤٠١، والترمذي ـ حدود ٤/٣٢ حدود ١٤٣٢، وابن ماجه ـ طلاق ١/٦٥٨، حديث ٢٠٤١، والدارمي ـ حدود ٢/٩٣، والنسائي ـ طلاق ٦: ١٥٦.

المغيّا (بها)[1]، و(هو)[2] قوله (رفع) ماضي، والماضي لا يجوز أن تكون غايته مستقبلة، فلا تقول: سرت أمس حتى تطلع الشمس غداً، لأن مقتضى الفعل ماضياً كون أجزاء المغيّا جميعاً ماضية[3] والغاية ظرف المغيّا، ويستحيل أن يكون المستقبل ظرفاً للماضي، لأن الآن بينهما. والغاية إمّا داخلة في المغيّا (فتكون)[4] ماضية أيضاً، وإمّا خارجة عنه مجاوزة له، فيصح أن يكون الآن غاية للماضي، وإمّا أن تكون[5] منفصلة حتى يكون المنفصل المستقبل عن الماضي غاية له، فكيف قال[6]: رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ.

قال: وهذا السؤال أنا[7] حركته، وجوابه بالتزام حذف، أو مجاز حتى يصح الكلام، فيحتمل أن يقدر رفع القلم عن الصبي فلا يزال مرتفعاً حتى يبلغ. أو: فهو مرتفع (حتى يبلغ)[8] فيبقى الفعل الماضي على حقيقته، والمغيّا محذوف به ينتظم الكلام، ويحتمل أن[9] يقال ذلك في الغاية وهي قوله: حتى يبلغ، والمعنى بلوغه، لأن هذا إخبار عن حكم[10] يستدعي حكم الله به في الأزل، وأنه رفع عن كل من ثبت له حكم الصبي في وقت ما حتى بلوغه، فيشمل ذلك من كان صبيّاً وبلغ[11] [في الماضي ومن هو صبي الآن ويبلغ في المستقبل، ومن يصير صبيّاً ويبلغ بعد ذلك][12].

---

(١) سقط من أ (بها) والتصحيح من ب، ج.

(٢) سقط من أ (هو) والتصحيح من ب، ج.

(٣) في ب، ج: كون أجزاء المغيّا جميعها.

(٤+٥) في أ (يكون) والتصحيح من ب، ج.

(٦) في ب، ج (حال).

(٧) في أ (أنا) وفي: ب، جـ (أن).

(٨) سقط من أ. والتصحيح من ب، ج.

(٩) في أ (ويحتمل أن يكن إلى . .) والتصحيح من ب، ج.

(١٠) في ب، ج (عن حكم شرعي، حكم الله به في الأزل).

(١١) في ب، ج (من كان صبياً وبلغ بعد ذلك).

(١٢) سقط من ب، ج ما بين المعقوفتين.

وهـذه الاحتمـالات كلها في التقدير إمّا في التجوز في الفعل الثاني أو الفعل الأول، أو الحـذف، راجعة إلى معنى واحد هو الحكم برفع (القلم)[١] إلى الغاية المـذكـورة، وقد (رواه)[٢] ابن ماجه بلفظ (يرفع) بصيغة الفعل المضارع، فلا يرد السؤال على هذه الرواية.

فإن قلت: (فقـولـه)[٣] تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[٤] قرىء بنصب (يقول وهي منصوبة بتقدير: «أنْ»، و(أَنْ) تخلص الفعل للاستقبال.

فالجواب: أن هذا وإنْ قدّر مستقبلاً فهو ماض في الزمان، والمعنى: حتى قال الرسول. انتهى.

[٧٧٧] حديث: «مَا عِنْدَنَا مِنْ كِتَابٍ نَقْرَأُهُ إِلَّا كِتَابَ اللهِ غَيْرَ هـٰذِهِ الصَّحِيفَةِ»[٥].

قال الكـرمـاني: (غَيْرَ) حال أو استثنـاء آخـر، وحرف العطف مقدر، كما قال الشافعي في التحيات المباركات: تقديره: (والصلوات)[٦].

وفي الرواية الأخرى: ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهماً يعطي رجل في كتابه.

قال الكرماني: فإن قلت: (إلّا فهماً) هو استثناء[٧]، إذ هو مثبت، والاستثناء من الإثباء منفي[٨]. قلت: هو منقطع، أي: لكن الفهم عندنا، أو حرف العطف مقدر، أي: وفهماً. انتهى.

---

(١) سقط من أ والتصحيح من ب، ج.

(٢) في أ (روى) والتصحيح من ب، ج.

(٣) في أ (قوله) والتصحيح من ب، ج

(٤) سورة البقرة ٢١٤.

(٥) المسنـد ١/١٠٠، ١١٩، برواية: (مـا عنـدنا كتب نقرؤه عليكم إلّا كتاب الله تعالى وهذه الصحيفة..)، والبخاري ـ جزية ١٠، وفضائل المدينة ١، فرائض ٢١، اعتصام ٢١.

(٦) في أ الصلاة والتصحيح من ب، ج.

(٧) في ب، ج (مم استثني؟).

(٨) في ب، ج (من الإثبات من منفي).

وقال التوربشتي: أخبر أنه ليس عنده شيء سوى القرآن، ثم استثنى استثناء أراد به استدراك معنى اشتبه عليهم. فعرفه فقال: إلّا فهماً يعطي رجل في كتابه. أن التفاوت في (المعلوم)[1] لم يوجد من قبل البلاغ[2]، وإنما وقع من قبل الفهم.

وقال الطيبي: لو ذهب إلى إجراء المتصل مجرى المنقطع على عكس قول الشاعر:

وَبَــلْدَةٍ لَيْسَ بِهَــا أَنِيسُ إلَّا الـيَعَـافِـيرُ وإِلَّا الـعِـيسُ[3]

فيؤول[4] قوله: إلا يعطي فهماً، بقوله: ما يستنبط من كلام الله (تعالى)[5] بفهم رزقه الله، لم يستبعد، فيكون المعنى: ليس عنده شيء قط إلّا ما في القرآن وما في الفهم من الاستنباط منه، فيلزم أن لا شيء خارج عنه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[6]، وهذا (فن)[7] غريب وأسلوب عجيب. انتهى.

[٧٧٨] حديث: «أَوْشَكَ أَنْ تَسْتَحِلَّ أُمَّتِي فُرُوجَ النِّسَاءِ والحَرِيرَ*»[8].

---

(١) في أ(العلوم) والتصحيح من ب، ج.

(٢) الجملة السابقة كررت في (أ) سهواً.

(٣) الشاهد لجِرَانِ العَوْد في ديوانه ٥٢، وهو في ابن السيرافي ٥٣٨ لنزال بن غلاب أو جران العود، وهو لجران في: العيني ١٠٧/٣، والخزانة ٥٤/٤، ١٩٧، وشرح التصريح ٣٥٣/١، والدرر ١٩٢/١، ٢٠٢/٢، وبلا نسبة في سيبويه والشَّنْتَمري ١٣٣/١، ٣٦٥، واللسان (كنس) ٨٢/٨، ومجاز القرآن ١٣٧/١، ٢٣٧/٢، وشرح المفصل ٨٠/٢، والأشموني ١٤٧/٢، والإنصاف ١٥٧، ٢٠٩ والهمع ٢٢٥/١، ١٤٤/٢، وشرح شذور الذهب ٢٦٥، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٣٤٢٠.

(٤) في أ فتأول والتصحيح من ب، ج.

(٥) سقط من أ.

(٦) سورة الأنعام ٥٩.

(٧) في ب، ج في، وهو تصحيف.

* سقط من أ.

(٨) ذكر السيوطي أن هذه الرواية لابن عساكر في تاريخه.

كذا رواه ابن عساكر في «تاريخه»: وقد رأيت في تذكرة العلامة شمس الدّين بن الصائغ عن النجيري أحد أئمة اللغة، أنه قال: فيما كتبه على غريب الحديث لأبي عبيد، لا يقال: أوشك أن يجيء، ولكن يوشك أن يجيء. انتهى.

فيحتمل أن يكون هذا الحديث مما غيرته الرواة، ويؤيده أن جميع الأحاديث جاءت بلفظ (يوشك)، ولم يجيء (أوشك) إلا في هذا الحديث فقط، ولا أحفظ له ثانياً.

[٧٧٩] حديث: «مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»(١).

قال الطيبي عن بعضهم: إن (مِنْ) في قوله: (مِنْ حُسْنِ) تبعيضية، ويجوز أن تكون بيانية.

[٧٨٠] حديث: «إنّ في الجنَّةِ لسوقاً مَا فِيهَا شِرَاءٌ ولاَ بَيْعٌ إلَّا الصُّوَر»(٢).

قال الطيبي: الاستثناء منقطع، ويجوز أن يكون متّصلاً، بأن يجعل تبديل الصفات، من جنس البيع والشراء.

[٧٨١] حديث: «نِعْمَ الرّجلُ الفقيهُ في الدّينِ إن احتيجَ إليه نَفَعَ، وإِنْ استُغْنِيَ عَنْهُ أغنى نفسَهُ»(٣).

قال الطيبي: (الفقيه) هو المخصوص بالمدح، و(في الدين) متعلق به، أي: الذي فقه في الدين. والجملة الشرطية يجوز أن تكون حالاً من الضمير في الفقيه، وأن تكون صفة للفقيه إذا جعل التعريف للجنس نحو:

---

(١) المسند ١/٢٠١، والتِّرمذي ـ زهد ٤/٥٥٨ حديث ٢٣١٧، ٢٣١٨، وابن ماجه ـ فتن ٢/١٣١٥ حديث ٣٩٧٦، والموطأ ـ حسن الخلق ٢/٩٠٣ حديث ٣.

(٢) المسند ١/١٥٦، والترمذي ـ صفة الجنة ٤/٦٨٦ حديث ٢٥٥٠.

(٣)

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[1]

والظاهر أن يكون جملة مستأنفة بياناً لاستحقاقه المدح.

[٧٨٢] حديث: «إنَّما مَثَلُ أُمَّتِي الغيثُ لا يُدْرَىٰ آخِرُهُ خَيْرٌ أم أَوَّلُهُ، أو كَحَدِيقَةٍ أُطْعِمَ مِنْها فَوْجٌ عاماً، ثم (أطعم) منها فَوْجٌ عاماً لَعَلَّ آخِرَها فَوْجاً أنْ يَكُونَ أَحْسَنَهَا»[2].

قال الطيبي: (أو) هذه مثلها في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[3] في أنها مستعارة للتساوي في غير الشك[4]. و(فوجاً)[5] منصوب على التمييز، و(أن يكون) خبر (لعل)، وأدخل فيها أنْ تشبيهاً لِلَعَلّ بِعَسَىٰ. واسم (يكون) يحتمل أن يكون[6] (ضميراً)[7] عائداً إلى آخرها.

[٧٨٣] حديث: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»[8].

قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: المشاكلة من الألفاظ في مطلوبهم، ألا ترى

---

(١) الشاهد لعُمَيرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ١٢٦، وهو لرجل من سلول في سيبويه والشَّنْتَمَري ١/٤١٦، والعيني ٤/٥٨، والخزانة ١/١٧٣، وشرح التصريح ٢/١١١، والدرر ١/٤، وبلا نسبة في أضواء السِّجِسْتَاني ١٣٢، والأحاجي٤٢، والخصائص ٣/٣٣٠، وابن عقيل ٢/٢٦١، والسُّيوطي ١٠٧، والهمع ١/٩، والأُشْمُوني ١/١٨٠، ٣/٦٠، والضرورة للقزاز ١٣٤، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية - الشاهد ٣٠٨٣.

(٢) في أ، نص الحديث غير واضح والتصويب من ب، ج؛ وانظر الترمذي ٥/١٥٢ حديث رقم ٢٨٦٩.

(٣) سورة البقرة ١٩.

(٤) في ب، ج (النسك).

(٥) في ب، ج (فرجاً).

(٦) سقط من ب، ج.

(٧) سقط من أ.

(٨) ابن ماجه - جنائز ١/٥٠٢ حديث ١٥٧٨.

أنهم قالوا: (أخذه ما قدُم وحدُث)[1]، فضموا فيهما، ولو انفرد لم يقولوا إلاّ حدَث مفتـوحـاً. ومنه الحديث (ارجعن مأزورات) والأصل موزورات، فقلبوا الواو ألفاً مع سكونها ليشاكل (مأجورات)، ولو انفرد لم يقلب. وكذلك أميل (ضحاها) من قوله تعالى: ﴿والشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[2] ولو انفرد لم يمل، لأنه من ذوات الواو، وإنما أميل لازدواج الكلام حين اجتمع مع ما يمال وهو يخشاها وجلاها.

[٧٨٤] حديث: «دِيَةُ شِبْهِ العَمْدِ أثْلاثاً ثلاثٌ وثلاثون»[3].

قال الطيبي: (دية شبه العمد) مبتدأ، و(ثلاث وثلاثون) خبره، وقد وقع التمييز وهو قوله: (أثلاثاً) بينهما كما يقال: التصريف لغةً (التغيير)[4] مثلاً. أو نصب على تقدير أعني، وهذا قوله، خمس وعشرون، خبر مبتدأ محذوف، و(أثلاثاً)[5] تمييز، وقوله: (في الخطأ) من قول الراوي: أي: قال علي في شأن الخطأ: دية الخطأ خمس وعشرون.

[٧٨٥] حديث الزكاةُ ـ قوله: «وليسَ فِي تسعينَ ومِائَةٍ شيءٌ حتّى تَتِمّ مِائَتَيْ درهم»[6].

قال الطيبي: الفاعل ضمير (الرِّقَة) و(مائتي) حال. أي: بالغة مائتي. كقوله تعالى: ﴿فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾[7].

---

(١) كذا في ب، ج وفي أ (أخره ما قدم).

(٢) سورة الشمس ١.

(٣) أبو داود ـ ديات ٤/١٨٦ حديث ٤٥٥١.

(٤) في أ (التغير)

(٥) في أ (أرباعاً) والتصحيح من ب، ج.

(٦) المسند ١/١٤٥، والترمذي ـ زكاة ٣/١٦ حديث ٦٢٠، وأبو داود ـ زكاة ٢/١٠١ حديث ١٥٧٤، ومعناه في النسائي ـ زكاة ٥/٣٧ آخر حديث، وأوله: (عفوت لكم عن الخيل والرقيق فأدوا صدقة الرقة من كل أربعين درهماً).

(٧) سورة الأعراف ١٤٢، الآية لم تذكر في أ.

وقوله: (في الغنم في كل أربعين شاة شاة)[1].

قال الطيبي: (شاة) مبتدأ، و(في الغنم)[2] خبره. و(في كل أربعين) بدل من (في الغنم) بإعادة الجار، وليس (شاة) هنا تمييز. مثله في قوله: في كل أربعين درهماً درهم. لأن «درهماً» بيان مقدار الواحد من أربعين، ولا يعلم هذا من الرقة، فتكون شاة هنا (لمزيد)[3] التوضيح.

[٧٨٦] حديث: «أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ جَبَلِ أُحُد دَيْناً»[4].

قال الطيبي: (ديناً) يحتمل أن يكون تمييزاً عن اسم كان لما فيه من الإبهام. و(عليك): خبره مقدّماً عليه. وأن يكون (دَيْنَاً) خبر كان و (عليك) حال من المستتر في الخبر. والعامل معه الفعل المقدر. ومن جوّز إعمال (كان) في الحال فظاهر على مذهبه.

[٧٨٧] حديث: «مَنْ مَلَكَ زَاداً وَرَاحِلَةً تُبْلِغُهُ إِلَى بَيْتِ اللهِ وَلَمْ يَحجَّ»[5].

قال البيضاوي: إنما وحّد الضمير في (تبليغهِ) والمرجوع[6] إليه شيئان، لأنهما في معنى الاستطاعة والمعتبر هو المجموع. ويجوز أن يكون الضمير للراحلة، ويكون تقييدها (يُغْنِيه)[7] عن تقييد الزاد.

قوله: (فلا عليه أن يموت يهوديّاً أو نصرانيّاً).

---

(١) في أ (كقوله: شاة شاة) والتصحيح من ب، ج.

(٢) في ب، ج (من الغنم).

(٣) في أ (طريد) والتصحيح من ب، ج.

(٤) الترمذي ـ دعوات ٥/٥٦٠ حديث ٣٥٦٣.

(٥) الترمذي ـ حج ٣/١٧٦ حديث ٨١٢.

(٦) في ب، ج (الرجوع).

(٧) في ب، ج (غيبة).

قال الطيبي: (أو) بمعنى الواو، كما في قوله تعالى: ﴿عُذْراً أَوْ نُذْراً﴾[1]، والمعنى أن وفاته على هذه الحالة، ووفاته على اليهودية والنصرانية سواء. [في ما فعله][2].

[٧٨٨] حديث: «سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ»[3].

قلت: هذا من باب التنازع، وقد أعمل الأول، وأضمر في الثاني المفعول.

[٧٨٩] حديث: «مَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ، ما مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إلاّ كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، إلاّ وَقَدْ كُتِبَتْ شقيةً أو سعيدةً»[4].

قال الكرماني: هذا نوع من الكلام الغريب يحتمل أن يكون (ما من نفس) بدل من (ما منكم)، و(إلا) ثانياً بدل من (إلّا) أولاً. وأن يكون من باب اللّف والنشر، وأن يكون تعميماً بعد تخصيص. إذ الثاني في كل منهما أعم من الأول. ومكانها بالرفع. والواو من (والنار)[5] بمعنى أو، وشقية بالرفع. أي: هي شقية. ولفظ (إلا) في المرة الثانية في رواية مع الواو وفي رواية بدونها.

وقال الزركشي: (شقية أو سعيدة) بالرفع على تقدير هي، وروي (بِنَصْبِهما)[6].

---

(١) سورة المرسلات ٦.

(٢) سقط من أ.

(٣) المسند ١/١٠١، معناه في فتح الباري ـ مناقب ٦/٥٢٦ حديث ٣٤٩٥، ومعناه في مسلم ـ أمارة ٣/١٤٥١ حديث ١، ٢، ٣.

(٤) المسند ١/١٢٩، وفتح الباري ـ جنائز ٣/٢٢٥ حديث ١٣٦٢، ومسلم ـ قدر ٤/٢٠٣٩، حديث ٦، وأبو داود ـ سنة ٤/٢٢٢ ـ ٢٢٣ حديث ٤٦٩٤.

(٥) في أ (والواو: وفي النار) والتصحيح من ب، ج.

(٦) في ب، ج (ينصبه).

[٧٩٠] حديث: «خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ، وخيرُ نسائها خديجةُ»[١].

قال الزركشي: هذا ظاهره (مشكل)[٢] على قاعدة من[٣] العربية، فإنه ظاهر في جواز: زيد أفضل أخوته. وقد اتفقوا على منعه، وفيه وجهان: أحدهما: أن يجعل خيراً بمعنى خير لا على جهة التفضيل. وثانيهما: وهو الأصح أن الضمير راجع (للدنيا)[٤]، كما تقول: زيد أفضل (أهل)[٥] الدنيا. ويجوز على تقدير مضاف محذوف، أي: خير نساء (زمانها)[٦]، فيعود الضمير على مريم. وإنما جاز أن يرجع الضمير للدنيا، وإنْ لم يجر لها ذكر (لأنه)[٧] يفسره الحال والمشاهدة، ومعنى ذلك أن كل واحدة منهما خير (نساء)[٨] عالمها (في وقتها)[٩]. انتهى.

[قلت: وقد ورد بلفظ: مريم خير نسائها عالمها][١٠].

وقال الكرماني: فإن قلت ما مرجع الضمير في (نسائها)؟ وهل يكون الخبر متعدّداً؟ قلت: نقلوا أن وكيعاً فسر الضمير بالأرض.

وقال النووي: أي خير نسائها، أي: نساء الأرض في عصرها[١١]، ويحتمل أن

---

(١) المسند ١/٨٤، ١١٦، ١٣٢، ١٤٣، وفتح الباري ـ كتاب أحاديث الأنبياء ٦/٤٧٠، حديث ٣٤٣٢، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٤/١٨٨٦ حديث ٦٩.

(٢) في ب، ج (يشكل).

(٣) سقط من ب، ج (من).

(٤) في ب، ج للذنب.

(٥) سقط من ب، ج.

(٦) في ب، ج (زمنها).

(٧) في أ (لا) والتصحيح من ب، ج.

(٨) في أ (نسائها).

(٩) سقط من ب، ج.

(١٠) سقط من ب، ج ما بين المعقوفتين.

(١١) في ب، ج (إن خير نساء الأرض في عصرها).

يراد بالأول نساء بني إسرائيل، وبالثاني نساء العرب، أو تلك الأمة، وهذه الأمة.

[٧٩١] حديث: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِها فَرَّقَ اللهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»[١].

قال الأشرفي: لم يفرق في الحديث بين الوالدة والولد بلفظ (بين) وفرق في أجزائه حيث كرّر (بين) الثاني ليدل على عظم هذا الأمر، وأنه كما لا يجوز التفريق بينهما في اللفظ فكيف التفريق بين ذاوتيهما.

قال الطيبي: قال الحريري في «درة الغواص»، ومن أوهامهم[٢] أن يدخلوا بين المظهرين، وهو وهم، وإنما أعادوا بين[٣] المضمر والمظهر قياساً على المجرور بالحرف كقولة تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[٤]، لأن المضمر المتصل متصل كاسمه، فلا يجوز العطف على جزء الكلمة بخلاف المظهر لاستقلاله.

[٧٩٢] حديث: «إِنَّهُ لعهدُ النبيّ الأمّي إليَّ: أَنْ لا يحبَّني إلاّ مؤمنٌ ولا يبغضني إلاّ منافق»[٥].

قال القرطبي: الضمير في أنه ضمير (الأمر)[٦] والشأن، والجملة بعده تفسير له. و(أَنْ) هي الناصبة للفعل، ويحتمل أن تكون المخففة من الثقيلة. وكذلك روى (يحبني) بفتح الباء وضمها. وكذلك (يبغضني) لأنه معطوف عليه.

---

(١) المسند ٤١٣/٥، ٤١٤، والترمذي ـ بيوع ٥٨٠/٣ حديث ١٢٨٣، ومعناه في ابن ماجه ـ تجارات ٧٥٦/٢ حديث ٢٢٥٠، والدارمي ـ سير ١٤٦/٢ حديث ٢٤٨٢.

(٢) في ب، ج (ومن أوهام الخواص).

(٣) في ب، ج (وإنما أعاد في بين. . .).

(٤) سورة النساء (١).

(٥) مسلم ـ إيمان ٨٦/١ حديث ١٣١، والنساء ـ علامة الإيمان ١١٤/٨ ـ ١١٥ والحديث أول صفحة ١١٦.

(٦) في أ (الأمي) والتصحيح من ب، ج.

[٧٩٣] حديث: «لَمْ يكنْ يحجزه عن القرآنِ شيء ليس الجنابة»[1].

قال الخطابي: معناه غير الجنابة.

قال: وحرف ليس له ثلاثة مواضع: أن تكون بمعنى الفعل، وهو يرفع الاسم وينصب الخبر، كقولك: رأيت عبدالله ليس زيداً. ينصب به كما ينصب بلا. ويكون بمعنى غير كقولك: ما رأيت أكرم من عمرو ليس زيد، أي: غير زيد، وهو يجر ما بعده. انتهى.

وقال الزركشي في «تخريج أحاديث الرافعي»: ليس هنا بمعنى (غير).

وقال البزار: إنها بمعنى (إلا)، ويؤيده رواية ابن حيان: إلّا الجنابة، وفي رواية له: ما خلا الجنابة.

وقال الشيخ ولي الدين العراقي في «شرح أبي داود»: ضبطنا لفظ الجنابة في أصلنا بالنصب. وله توجيهان: أحدهما: أنه (ليس) هي الناسخة. واسمها ضمير راجع للبعض المفهوم (مما)[2] تقدم، ولفظ (الجنابة) هو الخبر، والتقدير: ليس بعض ذلك الشيء الجنابة. أنها حرف ناصب للمستثنى بمعنى (إلا)، ويدل عليه قوله في رواية (ابن ماجه)[3]: إلا الجنابة وقد أثبت بعضهم هذا المعنى (لليس)[4]، والصحيح إنكاره، وأن ما ورد من ذلك يحمل على أنها ناسخة بالتقدير المتقدم. ويمكن في قوله: ليس الجنابة، بالرفع على أن يكون (الجنابة) اسم ليس وخبرها محذوف تقديره: ليس الجنابة من ذلك. انتهى.

---

(١) المسند ١/٨٤، ١٢٤، وأبو داود ـ طهارة ١/٥٩ حديث ٢٢٩، وابن ماجه ـ طهارة ١/١٩٥ حديث ٥٩٤.

(٢) في أ (ما) والتصحيح من ب، ج.

(٣) في أ (في رواية مسلم، أي: ابن ماجه). والتصحيح من ب، ج.

(٤) في أ بليس والتصحيح من ب، ج.

[٧٩٤] حديث: «وُضِعَ عمرُ على سَريره، فتكنّفه الناسُ، فلم يَرُعْنِي إلاّ رجلٌ قد أَخَذَ بِمَنْكِبِي فَقَالَ: وأَيْمُ الله إنْ كُنْتُ لأَظُنُّ ليجعلك اللهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ، وَذَلِكَ أَنِّي كُنْتُ أكثر أن أسمعَ رسول الله ﷺ يقولُ: ذهبتُ أنا وأبو بكر وعمرُ، ودخلت أنا وأبو بكرٍ وعمرُ، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، وفعلت أنا وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقت وأبو بكرٍ وعمرُ، [فإن كنتَ لَيَجْعَلَنَّكَ الله معهما][١]»[٢].

(وقع في رواية البخاري: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر.)[٣].

فقال ابن مالك في «توضيحه»[٤]: فيه صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو مما لا يجيزه النحويون في (النثر)[٥] إلاّ على ضعف، ويزعمون أن بابه الشعر، والصحيح: جوازه نظماً ونثراً. ومنه قول عمر: كنت وجاري من الأنصار. انتهى.

وقد تبين وجود (الفصل)[٦] في هذه الرواية بـ(أنا). فعرف أن الذي في البخاري من تصرف الرواة.

[٧٩٥] حديث: «لِلْمُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ ستُّ خِصَالٍ بالمعروف»[٧].

---

(١) سقط من ب، ج ما بين الحاصرتين.

(٢) المسند ١/١١٢، وفتح الباري ـ فضائل أصحاب النبي ٧/٤١ حديث ٣٦٨٥، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٤/١٨٥٨ حديث ١٤.

(٣) كذا في ب، ج وفي أ (ووقع في رواية البخاري ـ كنت وأبو بكر . . . الخ).

(٤) شواهد التوضيح ١١٤.

(٥) سقط من أ.

(٦) في ب، ج (الفعل).

(٧) المسند ١/٨٩، ومعناه في مسلم ـ سلام ٤/١٧٠٥ حديث ٥، والترمذي ـ أدب ٥/٨٠، حديث ٢٧٣٦، ومعناه في النسائي ـ باب الجنائز ـ ٤/٥٣، وابن ماجه ـ جنائز ١/٤٦١ حديث ١٤٣٣.

قال الطيبي: (بالمعروف) صفة بعد صفة لموصوف محذوف يعني: للمسلم على المسلم ستّ خصال لينة[1] متلبسة بالمعروف.

[٧٩٦] حديث: «سِتْرُ مَا بينَ أعينِ النّاسِ وعوراتِ بَنِي آدم إذا دخل أحدُهم الخلاءَ يقولُ: باسمِ اللّهِ»[2].

قال الطيبي: (سِتْر) مبتدأ، والخبر (أن يقول). و(ما) موصولة مضاف إليها وصلتها الظرف.

[٧٩٧] حديث: «مَنْ تركَ مَوْضِعَ[3] شَعَرَةٍ من جَنَابَةٍ لَمْ يُصِبْها ماءً فَعَلَ اللهُ بِهِ كَذا وكَذا مِن النّارِ»[4].

قال الطيبي: قوله: (من جنابة) متعلق بـ(ترك)، و(لم يصبها) صفة (موضع شعرة)، أنّث الضمير باعتبار المضاف إليه. وقوله: (كذا وكذا)، كناية عن العدد، مثل: (كم)، كما أن (كيت وكيت) كناية عن (الحال)[5] والقصة.

[٧٩٨] حديث: «لا يؤمن عبدٌ حتّى يؤمنَ بأربع»[6].

قال الطيبي: (حتّى) هنا للتدريج، كما في قوله ﷺ: (إنّ الرجلَ ليصدقُ حتى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيقاً)[7]. يعني: لا يعتبر التصديق بالقلب حتى يتمكن منه التصديق

---

(١) سقط من ب، ج.

(٢) الترمذي ـ أبواب الجمع ٢/٥٠٣ ـ ٥٠٤ حديث ٦٠٦، وابن ماجه ـ طهارة ١/١٠٩، حديث ٢٩٧.

(٣) سقط من ب، ج كلمة (موضع).

(٤) المسند ١/١٣٣، وابن ماجه ـ طهارة ١/١٩٦ حديث ٥٩٩، والدارمي ـ وضوء ١/١٥٧، حديث ٧٥٧.

(٥) في ب، ج (حالة).

(٦) المسند ١/٩٧، ١٣٣، وابن ماجه ـ مقدمة ١/٣٢ حديث ٨١، والترمذي ـ قدرة ٤/٤٥٢ حديث ٢١٤٥.

(٧) المسند ١/٣٨٤، ٤١٠، والبخاري ـ أدب ٦٩.

إلى أن يبلغه إلى هذه الأوصاف الأربعة.

(وقوله: (يشهدُ أَنْ لا إله إلّا الله، وأنّي رسولُ اللهِ بَعَثَنِي بالحَقِّ) (بعثني) استئناف، كأنه قيل: لم يشهد بذلك؟ فأجيب: بعثني بالحق.)[1] ويجوز أن يكون حالاً مؤكدة، أو خبراً بعد خبر (أشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله)[2].

[٧٩٩] حديث: «دعاء الافتتاح»[3].

قال الطيبي[4]: قوله: (أنا بِكَ وإليكَ). أي: بك وجدت، وإليك أنتهي. أي: أنت (المبتدأ والمنتهى)[5]. وقيل: أنا بك أعتمد، وإليك أتوجه.

وقوله: (تباركتَ): لا (تستعمل)[6] هذه الكلمة إلا لله تعالى.

وقوله: (لا منجا). مقصور لا يجوز أن يمد أو يهمز. و(لا ملجأ) الأصل فيه - الهمز، ومنهم من يلين همزته، ليندرج مع (مَنْجَى).

قوله: (واعترفت بذنبي) حال مؤكدة (مقررة)[7] مضمون الجملة السابقة.

[٨٠٠] حديث: «البخيلُ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فلمْ يُصَلِّ عليَّ»[8].

كذا الرواية، وأورده الطيبي بلفظ: البخيل الذي ذكرت عنده، وقال: الموصول

---

(١) كذا في ب، ج وفي أ: (وقوله: وإني رسول الله، بعثني بالحق. أي: لأن الله بعثني بالحق).

(٢) سقط من ب، ج ما بين الهلالين.

(٣) المسند ١/٩٤، ١٠٢، ومسلم ـ مسافرين ١/٥٣٤ حديث ٢٠١، والنسائي ـ افتتاح ٢/١٢٩، والترمذي ـ دعوات ٥/٤٨٧ حديث ٣٤٢٣، والدارمي صلاة ١/٢٢٥ حديث ١٢٤١.

(٤) سقط من أ.

(٥) في ب، ج (المبتدىء والمنتهي).

(٦) في أ (يستعمل) والتصحيح من ب، ج.

(٧) في ب، ج (مقدرة).

(٨) المسند ١/٢٠١، والترمذي ـ دعوات ٥/٥٥١ حديث ٣٥٤٦.

الثاني مزيد مقحم بين الموصول وصلته، كما في قراءة زيد بن علي: (الَّذِي خَلَقَكُمْ والَّذينَ من قبلكم)[1].

[٨٠١] حديث: «إنَّ اللَّهَ وِترٌ يحبُّ الوِتْرَ، فَأَوْتِرُوا يَا أَهلَ القرآن»[2].

قال التُّورِبِشْتِي: الفاء جزاء شرط محذوف. كأنه قال: إذا هديتم إلى الله إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا.

[٨٠٢] حديث: «أمَّا ناقتُك فانحرْها، وأمَّا كيت وكيت، فَمِنَ الشَّيطانِ»[3].

قال الزمخشري في «المفصل»: (كيت) و(ذيت)؛ مخففان من كية وذية، وكثير من العرب يستعملونهما على الأصل، ولا يستعملان إلا مكررتين، وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم، والوقف عليهما كالوقف على بنت وأخت.

قال الأندلسي: وبنيا لأنهما كنايتان عن الجمل، والجمل مبنية فَبُنِيت تشبيهاً لها بما كني عنها. والتاء فيهما بدل من لام الاسم، وليست تاء تأنيث، كما كانت في (كية) و(ذية)، إلا أنهم يخصون بهذا (التعويض)[4] المؤنث. فتخصيصهم إياه ذلك دليل على التأنيث. وكذا التاء في بنت وأخت.

قال أبو العباس: وهما (كنايتان)[5] عن الحديث (المدمج)[6].

وقال ابن مالك في «شرح (الكافية)»[7]: الكناية عن الحديث بكيت وكيت أو ذيت

---

(١) سورة البقرة ٢١.

(٢) الترمذي ـ صلاة ٢/٣١٦ حديث ٤٥٣، وأبو داود ـ صلاة ٢/٦١ حديث ١٤١٦.

(٣) المسند ١/٩٠.

(٤) في أ (التعريض) والتصحيح من ب، ج.

(٥) في أ (كنايتين).

(٦) في ب، ج (المديح).

(٧) في أ (المفصل) والتصحيح من ب، ج.

وذيت، بفتح التاء وكسرها، والفتح أشهر. وقد تفتح التاء وتشدد الياء. و(قد)[1] قال السيرافي: في (كيت) و(ذيت) إذا خفّفا ثلاث لغات، وإذا شدّدا (فالفتح لا غير)[2].

[٨٠٣] حديث: «إنَّ هذينِ حرامٌ على ذكورُ أُمّتي»[3].

قال ابن مالك في شرح الكافية: أراد: استعمال[4] (هذين) فحذف الاستعمال، وأقام (هذين) مقامه، فأفرد الخبر.

وقال الطيبي: قيل القياس: (حرامان) إلا أنه مصدر لا يثني ولا يجمع. والتقدير: كل واحد منهما حرام، فأفرد لئلا يتوهم الجمع.

[٨٠٤] حديث الظعينة: «لتُخْرِجِنَّ الكتابَ، أو لتلقينّ الثياب»[5].

قال الزركشي: كذا الرواية، المشددة تجتمع (مع الياء)[6] وصواب العربية (لَتُلْقِنَّ) بحذف الياء، لأن النون المشددة تجتمع مع الياء الساكنة، فتحذف لالتقاء الساكنين.

وقال الكرماني: روي بكسر الياء وفتحها، فإن قلت: يقتضي أن يحذف الياء، ويقال: (لَتُلْقِنَّ). قلت القياس ذلك، وإذا صحت الرواية بالياء، فتؤول الكسرة بأنها

---

(١) سقط من ب، ج.

(٢) كذا في ب، ج وفي أ (الفتح، لأنه لا غير).

(٣) أبو داود ـ لباس ٤/ ٥٠ حديث ٤٠٥٧، والترمذي ـ لباس ٤/ ٢١٧ حديث ١٧٢٠ وابن ماجه ـ لباس ٢/ ١١٨٩ حديث ٣٥٩٥، والنسائي ـ زينة ـ باب تحريم الذهب على الرجال، ٨/ ١٦٠.

(٤) في ب، ج: الاستعمال.

(٥) المسند ١/ ٧٩، وفتح الباري ـ مغازي ٧/ ٥١٩ حديث ٤٢٧٤، وأبو داود ـ جهاد ٣/ ٤٧ حديث ٢٦٥٠، والترمذي ـ التفسير ٥/ ٤٠٩ حديث ٣٣٠٥.

(٦) سقط من ب، ج، وما بين المعقوفتين إضافة لا يتم الكلام بدونها.

مناسبة لمشاكلة (لَتُخرِجنَّ)[1] طريقة (الالتفات من الخطاب)[2] إلى الغيبة. وروي بفتح القاف، ورفع (الثياب)[3].

مسند عمار بن ياسر[4]
رضي الله عنه

[٨٠٥] حديث: «ألَا أحدّثكم بِأَشْقَى النّاسِ رجلين»[5].

قال أبو البقاء[6]: منصوب على التمييز كما تقول: هذا أشقى الناس رجلًا، وجاز تثنيته وجمعه، مثل قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[7]، وكما قالوا: نِعْمَ رجلين الزيدان، ونِعْم رجالًا الزيدون و(هم)[8] أفضل الناس رجالًا.

[٨٠٦] حديث: «أَصَابَتْنِي جَنَابَة وَلَا مَاء*»[9].

---

(١) كذا في ب، ج وفي أ (تخرجن).

(٢) سقط من أ والتصحيح من ب، ج.

(٣) في ب، ج (النائب) وهو تصحيف.

(٤) عمّار بن ياسر بن عامر الكِنَاني المَذْحِجي العَنْسِي القحطاني أبو اليَقْظَان، صحابي، من الولاة الشجعان ذوي الرأي، هاجر إلى المدينة وشهد بدراً وأحداً والخندق وبيعة الرضوان، وهو أول من بنى مسجداً في الإسلام. وولّاه عمر الكوفة، وشهد الجمل وصفين مع علي، وقتل في صفين وعمره ثلاث وستون سنة، له ٦٢ حديثاً، وكان مقتله سنة ٣٧ هـ - ٦٥٧م. - الأعلام ١٩١/٥، وأسد الغابة ٣٧٩٨، وسير أعلام النبلاء ٢٩١/١، وابن خياط ٤٧/١، وتهذيب التهذيب ٤٠٨/٧.

(٥) المسند ٢٦٣/٤.

(٦) إعراب الحديث ١٥٧.

(٧) سورة الكهف ١٠٣.

(٨) في ب، ج: هو.

(٩) فتح الباري - تيمم ٤٥٧/١ حديث ٣٤٨.

* سقط الحديث من أ.

قال الزركشي: يجوز فيه النصب بلا تنوين، وبه مع التنوين وعلى الأول اقتصر «ابن دقيق العيد» وقال: الخبر محذوف، أي: لا معي أو عندي موجود.

[٨٠٧] حديث: «إنَّ طُولَ صلاةِ الرجلِ، وقِصَرَ خُطْبَتِهِ مئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ»[١].

قال المَازَرِي: قال الأصمعي، سألني شعبة عن هذا الحرف فقلت: هو كقولك علامة ومحلقة ومحذرة.

قال الأزهري: هو مفْعلة، وميمه ليست بأصلية.

وقال القاضي عِياض: قال لي أبو الحسن ـ شيخنا ـ: الميم في (مِئِنَّة) أصلية، ووزنها فعلّة، من (مأنت) إذا شعرت، وقاله أبوه أبو مروان. وقال النَّووي: الأكثرون على أنها زائدة.

وقال في «النهاية»: حقيقتها أنها مفعلة من معنى (أنّ) التي للتحقيق والتأكيد، غير مشتقة من لفظها، لأن الحروف لا يشتق منها، وإنما ضمنت حروفها دلالة على أن معناها فيها ولو قيل: إنها اشتقت من لفظها بعد ما جعلت اسماً لكان قولاً، ومن أغرب ما قيل فيها أن الهمزة بدل من ظاء المظنة. والميم في ذلك كله زائدة. وجعلها أبو عبيدة كلها[٢] أصلية.

[٨٠٨] حديث: «تَمَعَّكْتُ فأتيتُ النَّبِيَّ ﷺ فقال: يكفيك الوجه والكفين»[٣].

قال ابن مالك في «توضيحه»[٤]: في جرّ (الوجه) وجهان: أحدهما: أن يكون

---

(١) المسند ٢٦٣٤، ومسلم ـ جمعة ٢/ ٥٩٤ حديث ٤٧، والدارمي ـ صلاة ـ باب في قصر الخط، ٢/ ٣٠٣.

(٢) سقط من ب، ج.

(٣) المسند ٤/ ٢٦٣، ٢٦٥، ٣٢٠، بلفظ قريب، وفتح الباري ـ تيمم ١/ ٤٤٥ حديث ٣٤١، وأبو داود ـ تيمم ١/ ٨٦ ـ ٨٩، والنسائي ـ طهارة ١/ ٦٥ ـ ١٧٠، أبواب التيمم بهذا المعنى. وابن ماجه ـ طهارة ١/ ١٨٨ حديث ٥٦٩.

(٤) شواهد التوضيح ٢٠٠.

الأصل: يكفيك مسح الوجه والكفين، فحذف المضاف وبقي المجرور به على ما كان عليه.

والثاني: أن يكون الكاف حرف جر زائد كما هو في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1] أي: ليس مثله شيء، لا بد من الحكم بزيادته، لأن عدم زيادته يستلزم ثبوت مثل لا شيء مثله وذلك محال. ومثل كان (كمثله) كاف ﴿كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾[2] والكاف في قوله:

لَوَاحِقُ الأقرابِ فِيها كالمَقَقْ[3]

يريد: فيها المقق، أي: الطول. ويجوز على هذا الوجه رفع الكفين عطفاً على موضع (الوجه)، فإنه فاعل. وإن رفع (الوجه) وهو الجيد المشهور، فالكاف ضمير المخاطب. ويجوز في (الكفين) حينئذ الرفع بالعطف وهو الأجود، والنصب على أنه مفعول معه. انتهى.

وقال الزركشي: يروى: الوجه والكفان، بالرفع وبالجر وبالنصب على المفعول به.

وقال الحافظ ابن حجر: يروى بالرفع فيهما على الفاعلية، وبالنصب على المفعولية فيهما، إمّا بإضمار: أعني، أو التقدير: يكفيك أن تمسح الوجه والكفين، أو بالرفع في (الوجه) على الفاعلية، وبالنصب في (الكفين) على أنه مفعول معه.

---

(١) سورة الشورى ١١.

(٢) سورة الواقعة ٢٣.

(٣) الشاهد لرؤبة في ديوانه ١٠٦، والأصول ١/٢٣٩، والخزانة ٤/٢٦٦، ١/٣٨، والعيني ٣/٢٩٠، والسيوطي ٢٥٩، وابن عقيل ٢/١٢٧، والسمط ٣٢٢، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٤١٨، والأشموني ٢/٢٢٥، وشواهد التوضيح ٢٠٠، والإنصاف ١٧٠، ومعجم شواهد النحو الشعرية ـ شاهد ٣٥١٣.

[٨٠٩] حديث: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ وَقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ أَحْيِنِي مَا علمتَ الحياةَ خَيْراً لِي»[١].

قال الطيبي: الباء للاستعطاف. أي: أنشدكَ بحق علمك.

وقوله: (وأسألك خشيتك) عطف على محذوف - و(اللّهمّ) معترضة، وقوله: (من غير ضراء مضرة)، قال الطيبي: متعلق الظرف مشكل ولعله متصل بالقرينة الأخيرة، وهي قوله: (والشوق إلى لقائك) ويجوز أن يتصل بقوله: (أحيني ما علمت الحياة خيراً لي).

مسند عمر بن الخطاب[٢]
رضي الله عنه

[٨١٠] حديث: «أَيَرْقُدُ أَحَدُنَا وهو جنبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ»[٣].

قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: الفتح في (نعم) والكسر لغتان فصيحتان،

---

(١) المسند ٤/٢٦٣، والنسائي - سهو ٣/٥٤ - ٥٥.

(٢) عمر بن الخطاب بن نُفَيل القرشي العدوي أبو حفص، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين، الصحابي الجليل الشجاع الحازم صاحب الفتوحات، يضرب بعدله المثل. أسلم قبل الهجرة بخمس سنين وشهد الوقائع، له في كتب الحديث (٥٣٧) حديثاً، قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي غيلة بخنجر في خاصرته، وهو في صلاة الصبح سنة ٢٣هـ - ٦٤٤م - الأعلام ٥/٢٠٣ وابن خياط ١/٤٨، وأسد الغابة ٣٨٢٤، والمعارف ١٧٩، وتهذيب التهذيب ٧/٤٣٨.

(٣) المسند ١/١٧، ٢٤، ٢٥، ٣٥، فتح الباري - غسل ١/٣٩٢ حديث ٢٨٧، ومسلم - حيض حديث ٢٣، وابن ماجه - طهارة ١/١٩٣ حديث ٥٨٥، ومعناه في أبي داود - طهارة ١/٥٧ حديث ٢٢١.

* سقط الحديث من أ.

إلا أن الفتح كثير في كلام العرب. وقد جاء الكسر في كلام النبي ﷺ، وجماعة من الصحابة، منهم عمر وعلي والزبير وابن مسعود. وذكر الكسائي: إنّ أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة، وحكي عن أبي عمرو قال: لغة كِنانة: نِعَم، بالكسر.

وفي «المفصل» للزمخشري، وفي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود قالوا: نعم، وحكي أن عمر سأل قوماً عن شيء فقالوا: نعم، بالفتح فقال عمر: إنما النّعم الإبل، فقولوا نعم.

[٨١١] حديث: «**مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صلاةِ الفَجْرِ وصلاةِ الظّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كأنّما قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ**»(١).

قال الطيبي: (كُتِبَ لَهُ) جواب الشرط، و(كأنما) صفة مصدر محذوف، أي: أثبت أجره في صحيفة عمله إثباتاً، مثل إثباته حين قرأه من الليل.

[٨١٢] حديث: «**إنَّ أخوفَ مَا أخافُ على أُمَّتِي كلُّ منافقٍ عليمِ اللّسان***»(٢).

قال أبو البقاء(٣): (أخوف) اسم (إنّ) و(ما) هنا نكرة موصوفة، والعائد محذوف تقديره: (إن أخوف شيء أخافه على أمتي كل)، و(كلّ) خبر (إنّ)، وفي الكلام تجوز لأن (أخوف) هنا للمبالغة، وخبر (إنّ) هو اسمها في المعنى، فكلّ منافق أخوف) هنا وليس كلّ أخوف منافقاً. بل المنافق مخوف ولكن جاء به على المعنى.

[٨١٣] حديث: «**قال: إنّي صائمٌ، قال: وأيَّ الصّيام تصومُ؟ قال: أول الشهر**

---

(١) مسلم ـ مسافرين ١٤٢، وأبو داود ـ تطوع ١٩، والترمذي ـ جمعة ٥٦، والنسائي ـ قيام الليل ٦٥.

* سقط الحديث من أ.

(٢) المسند ١/٢٢، ٤٤.

(٣) إعراب الحديث ١٥٧.

وآخره، قال: إنْ كنت صائماً فَصُمْ الثلاث عشرة، والأربع عشرة، والخمس عشرة»[1].

قال أبو البقاء[2]: (أيّ) هنا منصوبة بـ(تصوم) والزمان معها محذوف تقديره: أيّ زمانِ الصّومِ تصوم. ولذلك أجاب (بقوله): أول الشهر، ولو لم يرد حذف المضاف لم يستقم، لأن الجواب يكون على وفق السؤال فإذا كان الجواب بالزمان كان السؤال عن الزمان. ولا يجوز أن لا يقدر في السؤال حذف مضاف بل تقديره في الجواب، ويقدر: صيام أول الشهر.

وقوله: (الثلاث عشرة)، وما بعدها أدخل الألف واللام على الاسم الأول من المركب، وهو القياس، والتقدير: الليلة الثلاث عشرة، والمراد يوم الليلة الثلاث عشرة، لأن الليلة لا تصام. انتهى.

وقال ابن مالك: أراد اليوم الثلاث عشرة ليلة، وكذا في الباقي، (فحذف المضاف، ولولا ذلك لقال: الثلاثة عشرة، وكذا في الباقي)[3] لأن الصّوم يوم لا ليلة.

[٨١٤] حديث: **«فإذَا أنَا برباحِ غلامِ رسولِ اللهِ ﷺ قاعداً على أُسْكُفَّةِ المَشْرَبَةِ»**[4].

قال أبو البقاء[5]: (إذا) هذه ظرف مكان، ومعناها المفاجأة و(أنا) مبتدأ، وفي الخبر وجهان: أحدهما: برباح، والتقدير: فإذا أنا بصرت برباح، و(إذا) على هذا منصوبة.

والثاني: الخبر هو (فإذا) لأنه مكان، وظرف المكان يكون خبراً عن الجثة، و(برباح) في موضع المفعول.

---

(١) المسند ٤/٣١، في الترمذي ـ صوم ٣/١٣٤ حديث ٧٦١.

(٢) إعراب الحديث ١٥٨.

(٣) في أ، ب، جـ (بفطر) والتصويب من إعراب الحديث ١٥٨.

(٤) مسلم ـ الطلاق ـ باب في الإيلاء واعتزال النساء ٤/١٨٨.

(٥) إعراب الحديث ١٥٨.

وأما (قاعداً) فحال من رباح والعامل فيه ما تتعلق به الباء.

[٨١٥] حديث حمار: «لا تَلْعَنُوهُ فوالله مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ ورسولَه»[١].

قال أبو البقاء[٢]: في المعنى وجهان، أحدهما أن (ما) زائدة، أي: فوالله علمت أنه، والهمزة على هذا مفتوحة لا غير.

والثاني: أن لا تكون بزائدة، ويكون المفعول محذوفاً، أي: ما علمت عليه أو منه سوءاً، ثم استأنف فقال: إنّه يحب الله ورسوله فالهمزة على هذا مكسورة.

وقال الكرماني: فإن قلت (ما) موصولة لا نافية فكيف وقع جواباً للقسم، قلت جوابه، إنه يحب الله، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو ما علمته منه، والجملة معترضة بين القسم وجوابه، وقال الزركشي: معناه الذي علمت و(أنه) مفتوحة، وهي وما بعدها في موضع مفعول (علمت).

وقال المظهري: (ما) موصولة، وإنّ مع اسمه وخبره سد مسد مفعولي (علمت) لكونه مشتملاً على المنسوب والمنسوب إليه، والضمير في (إنّه) يعود إلى الموصولة، والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو الذي علمت، والجملة جواب القسم، قال الطيبي: وفيه تعسف.

وفي «مطالع الأنوار» يعني: فوالله الذي علمته إنّه يحب الله ورسوله، فعلى هذا (عَلِمَ) بمعنى عَرَفَ، و(إنّه) خبر الموصول.

وفيه أيضاً: أو يجعل (ما) نافية والتاء للخطاب على طريق التقرير له، ويصح على هذا كسر (إنّه) وفتحها، والكسر على جواب القسم، وفيه أن (ما) صلة تأكيد، أي: لقد علمت.

---

(١) فتح الباري ـ حدود ١٢/ ٧٥ حديث ٦٧٨٠.

(٢) إعراب الحديث ١٥٩.

قال الطيبي: وكأن جعل (ما) نافية أظهر لوجوب اقتضاء القسم أن يتلقى بحرف النفي، وأن واللام بحذف[1] الموصولة، ولأن الجملة القسمية جيء بها مؤكدة لمعنى النهي، ومقرره للإنكار، ويؤيده رواية «شرح السنة»: (فوالله ما علمت إلّا أنه يحب الله ورسوله). لأن معنى الحصر في هذه الرواية بمنزلة الخطاب من تلك الرواية لإرادة الرد ومزيد الإنكار)[2].

[٨١٦] حديث: «مَنْ كانَ ملتمساً ليلةَ القَدْرِ فَلْيَلْتَمِسْها في العَشْرِ الأواخرِ وِتْراً»[3].

قال أبو البقاء[4]: انتصاب (وتراً) على الصفة لظرف محذوف تقديره: فليلتمسها في زمان وتر، يعني: في الليالي الأفراد، (ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أي: التماساً وِتْراً)[5] ويجوز أن يكون هذا المصدر في موضع الحال. أي موتراً.

[٨١٧] حديث: «الذّهبُ بالوَرِقِ رِباً إلّا ها وها»[6].

قال ابن مالك[7]: (ها) اسم فعل بمعنى (خذ)، فحقه أن لا يقع بعد (إلا)، كما لا يقع بعدها (خذ)، وحيث أوقع بعد (إلا) فيجب تقدير قول قبله يكون محكياً فكأنه قيل: (ولا الذهب بالذهب)[8] إلا مقولاً عنده من المتبايعين ها وها.

---

(١) في ب، ج حرف، والصواب ما أثبتناه.

(٢) سقط من أ ما بين الحاصرتين.

(٣) المسند ١/١٤، ١/٤٣، ١/٢٣١، ٥٩، ٢٧٩، ٣٦٠، ٣٦٥، ومسلم ـ صوم ٢/٨٢٣، حديث ٢١٠.

(٤) إعراب الحديث ١٥٩.

(٥) سقط من ب، ج.

(٦) المسند ١/٢٤، ٣٥، ٤٥، وفتح الباري ٤/٣٤٧ حديث ٢١٣٤ كتاب البيوع ومسلم ٣/١٢٠٩ حديث ٧٩، وابن ماجه ـ تجارات ٢/٧٥٧ حديث ٢٢٥٣، والموطأ ـ بيوع ٢/٦٣٦ ـ ٦٣٧ حديث ٣٨.

(٧) شواهد التوضيح ٢٠٥.

(٨) سقط من أ.

قال الطيبي: فإذن محله النصب منه على الحال، و(المستثنى)[1] منه مقدر يعني: بيع الذهب بالذهب وباقي جميع الحالات إلا حال الحضور والتقابض، فكنى عن التقابض بـ(ها وها)، لأنه لازمه.

وقال القاضي عياض والنووي: في (ها وها) لغتان المد والقصر، والمد أفصح وأشهر، وأصله: هاك[2]، فأبدلت المدة من الكاف، ومعناه: خذ هذا، ويقول صاحبه مثله، والمدة مفتوحة، ويقال أيضاً بالكسر، ومن قصره وزنه وزن (خف)، يقال للواحد (ها) كخف، وللاثنين هاءا كخافا. وللجميع هاؤا كخافوا. وللمؤنثة هاءك.

ومنهم من لا يثني ولا يجمع على هذه اللغة، ولا يغيرها في التأنيث يقول في الجميع: ها. قال السيرافي: كأنهم جعلوها صوتاً كصة، ومن ثنى وجمع قال للمؤنثة هاك، وهاء لغتان، ويقال في لغة بالمد وكسر الهمزة للمذكر، وللأنثى (هائي) بزيادة ياء، وأكثر (أهل)[3] اللغة ينكرونها بالقصر. وغلط الخَطَّابي وغيره من المحدثين في رواية القصر وإن كانت قليلة. قال القاضي: وفيه لغة أخرى هاءك بالمد والكاف. انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: (هاء) اسم فعل بمعنى خذ وتناول، وفيها لغات.

الأولى: (ها) وحدها مع زيادة الكاف وتصريفها[4] هاك إلى هاكنّ. الثانية: أن تضع الهمزة موضع الكاف. ولم توضع الهمزة موضع كاف الخطاب في موضع إلا مع (ها) وحدها، ثم (تصرفت)[5] تصرف الكاف فتقول: (هاءا)[6] في التثنية. و(هاؤا) في

---

(١) في أ مثنى والتصويب من ب، ج.

(٢) في ب، ج هناك.

(٣) في أ هذه والتصويب من ب، ج.

(٤) في ب، ج (ويصرفها).

(٥) سقط من ب، ج.

(٦) في أ (هاؤك) والتصويب من ب، ج.

الجمع، و(هاؤم)، وللمؤنثة (هاءِ) بكسر الهمزة، وبجمعها (هاؤنّ) وهذه أجود لغاتها وبها ورد القرآن.

الثالثة: منهم من يكسر الهمزة مثل عاط والأصل (هائي) مثل: فاعل ثم تقول: هائيا وهاؤا.

الرابعة: يجمعون بين الهمزة والكاف كأنه جمع بين العوض والمعوض منه، فيصرفون الكاف ويبقون الهمزة مفتوحة على كل حال فيقول هَاءَكَ إلى هَاءَكُنَّ.

الخامسة: (هَأْ) بسكون الهمزة مثل خف، وللاثنين هاءا، وللجماعة: هَأُوْا.

[٨١٨] حديث عمر: «**ليسَ بِي إيّاكم أيّها الرهط**»[١].

قال ابن جرير في «تهذيب الآثار»: أخشى أن يكون غلطاً من الراوي، لأنه غير معروف في كلام العرب نصب الاسم بليس، وإنما المعروف نصب الخبر ورفع الاسم بها، والصواب في ذلك: ليس بي أنتم أيها الرهط، ولكنا تركنا ذلك اتباعاً لرواية الحديث. انتهى.

قلت: يخرج على أن اسم ليس ضمير الشأن مستتر فيها والجار والمجرور لغو و(إياكم) الخبر على حد قول الشاعر:

لَيْسَ إيَّايَ وإِيَّاكَ ولا أَخْشَى رَقِيباً[٢]

[٨١٩] حديث: «**النِّيَّــــــة**»[٣].

قولـه: (إنمـا الأعمـال) قال زين العـرب: (إنما) لحصر الحكم في المذكور

(١) هذا الحديث لم يرد في النسخة أ.

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٦٧، وهو له أو للعَرْجي في الخزانة ٢/٤٢٤، وبلا نسبة في سيبويه ١/٣٨١، والمقتضب ٣/٩٨، وشرح المفصل ٣/٧٥، ١٠٧، وانظر معجم شواهد النحو ٢٣٣.

(٣) المسند ١/٢٥، ٤٣، وفتح الباري ـ بدء الوحي ١/٩ حديث ١، ومسلم ـ إمارة ٣/١٥١٥ =

بعدها، ونفيه عما عداه، فهي بمعنى ما النافية المذكور بعدها إلا نحو:(إنما إلهكم الله)[1]، أي: ما إلهكم إلا الله، فهي بحرف إنّ التي للتحقيق تثبت الحكم للمذكور، وبلفظة (ما) تنفيه عما عداه. واعترض عليه بمنع كون ما للنفي، وإلا لصدرت، وأيضاً «إنّ» لها الصدر، فكيف يجتمعان؟ فالأولى أن تجعل ما زائدة للتأكيد كهي في ليتما وأخواتها. وإنّ لتأكيد الإثبات، وتضاعف التأكيد يفيد القصر، والمعنى: ليست الأعمال حاصلة إلا بالنية. ولا بد هنا من إضمار، لأنه لم يرد نفي ذات الإعمال، لثبوتها حتماً وصورة من غير اقتران النية بها، وإنما المراد نفي صحتها أو نفي فضيلتها، وكمالها، لكن إضمار الصحة أولى لأنه أقرب إلى نفي الذات، من إضمار الفضيلة، لأن نفي الصحة مستلزم لنفي جميع الصفات التي للذات. كما أن نفي الذات مستلزم لذلك. ولا كذلك نفي الفضيلة، والتقدير: إنما صحة الأعمال واعتبارها بالنيات.

واللام في (الأعمال) إما للعموم، ويكون قد خصّ بالبعض (بالإجماع)[2] (أو)[3] للمعهود من الشرع، قيل: وهي العبادات لعدم اقتصار غيرها إلى النية. انتهى.

وقال الطيبي: قول الشيخ محيي الدين (إنما) موضوعة للحصر تثبت المذكور وتنفي ما عداه مستقيم، إذا لم يتعرض في قوله أنّ (إنّ) للإثبات، و(ما) للنفي، كما صرح به الأكثرون، وهو غير مستقيم، لأن (ما) ليست نافية بل هي كافة مؤكدة.

روى صاحب «المفتاح» عن علي بن عيسى الربعي أن إفادة الحصر من (إنّما) كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم لما اتصلت بما المؤكدة لا النافية على

= حديث ١٥٥، وأبو داود ـ طلاق ٢/٢٦٢، حديث ٢٢٠١، والترمذي ـ فضائل الجهاد ٤/١٧٩ حديث ١٦٤٧، والنسائي ـ طهارة ـ باب النية في الوضوء ١/٥٨، وابن ماجه ـ زهد ٢/١٤١٣ حديث ٤٢٢٧.

(١) سورة طه ٩٨.

(٢) في ب، ج فالاجتماع.

(٣) في أ إذ والتصويب من ب، ج.

ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو، ضاعف تأكيد (ما) فناسب أن يضمن معنى القصر.

قوله: ((بالنّيات)).

قال الكرماني: الباء للمصاحبة وقيل للاستعانة.

وقال ابن فرحون: في «إعراب العمدة»: هي للسبب. أي: إنّما الأعمال ثابت ثوابها بسبب النيات، ويحتمل الإلصاق، لأن كل عمل يلتصق به نيته.

وقال الحافظ ابن حجر: يحتمل أن تكون المسببة بمعنى أنها مقومة للعمل، فكأنها سبب في إيجاده، ولا بد من محذوف يتعلق به الجار والمجرور فقيل: تكمل، وقيل: تصح، وقيل تستقر.

وقال شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقِينِي: الأحسن تقدير ما يقتضي أنّ الأعمال تتبع النِّيَّة لقوله في الحديث: فمن كانت هجرته إلى الله.. الخ. وعلى هذا يقدر المحذوف كوناً مطلقاً من اسم فاعل أو فعل.

قلت: مع أن الأصل والغالب أنه لا يقدر إلا الكون المطلق.

وقال الطيبي: كل من (الأعمال والنيات) جمع محلّى باللام الاستغراقية فإما أن يحملا على عرف اللغة فيكون الاستغراق حقيقياً، أوعلى عرف الشرع، لا سبيل إلى اللغوي، لأنه ما بعث إلا لبيان الشرع، فكيف يتصدى لما لا جدوى له فيه، فحينئذ عمل: إنما الأعمال بالنيات على ما اتفق عليه أصحابنا، أي: ما الأعمال محسوسة بشيء من الأشياء كالشروع فيها والتلبس فيها بالنيات. فإن قيل: لم خصصت متعلق الخبر، والظاهر العموم كمستقر أو حاصل. فالجواب: إنه حينئذٍ يكون بياناً للغة، لا إثباتاً لحكم الشرع، وقد سبق بطلانه.

وقال الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»: الظاهر أنّ الألف واللام في النيات معاقبة للضمير، والتقدير: إنما الأعمال بنياتها.

وقال ابن فرحون: (الألف واللام في (الأعمال) للعهد في العبارات المفتقرة إلى نية، وفي (النيات) للعهد أيضاً لأن المراد ما يختص بتلك الأعمال دون غيرها)[1].

(وقال الراغب: النية تكون مصدراً أو اسماً من نويت)[2].

قوله: (وإنّما لكلِّ امرىءٍ مَا نَوَىٰ).

(الامرىء) الرجل، وفيه لغتان: امْرِىء نحو زبرج، ومَرْء نحو فَلْس. ولا جمع له من لفظه، وهو من الغريب، لأن عينه تابع للامه في الحركات دائماً. وإنما قال الله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[3] ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوءٍ﴾[4] ﴿لِكُلِ امْرِىءٍ مِنْهُمْ﴾[5]، وفي مؤنثه أيضاً لغتان امْرَأَة ومَرْأة.

وفي هذا الحديث استعمال اللغة الأولى منهما في كلا النوعين إذْ قال: (لكل امريء)، و(إلى امرأة) وهما من الأسماء العشرة التي بدئت بهمزة وصل.

وقال ابن فرحون: (ما) في قوله: (ما نوى). موصولة و(نوى) صلتها، والعائد محذوف، أي: ما نواه. ومحل الصلة مع الموصول مبتدأ، والخبر في المجرور. ويجوز أن يكون موصوفة، أيّ شيء نواه. ويجوز أن (تكون)[6] مصدرية والتقدير: لكل امرىء جزاء نيته.

قوله: (فَمَنْ كَانَتْ هجرتُهُ إلى اللهِ ورسولِهِ فهجرتُهُ إلى اللهِ ورسولِهِ).

قيل: القاعدةُ تَغَايُرُ الشرطِ والجزاءِ، فلا يقال مثلاً: من أطاع (الله)[7] أطاع (الله)[8]. وإنما يقال: من أطاع نجا. وقد وقعا في هذا الحديث متّحدين.

---

(١) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٢) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٣) سورة النساء ١٧٦.

(٤) سورة مريم ١٨.

(٥) سورة النور ١١، وسورة عبس ٣٧.

(٦) سقط من أ.

(٧) سقط من ب، ج.

(٨) سقط من ب، ج.

وأجيب: بأن التغاير يقع تارة باللفظ، وهو الأكثر، وتارة بالمعنى، ويفهم ذلك من السياق. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللهِ مَتَاباً﴾[1] و(هو مؤول)[2] على إرادة المعهود المستقر في النفس، كقولهم: أنت أنت أي: الصديق الخالص. وهم هم، أي: الذين لا يقدر قدرهم. أو (هو مؤول)[3] على إقامة السبب مقام المسبب لاشتهار السبب.

وقال ابن مالك: قد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغير، فيتّحد بالمبتدأ لفظاً كقول الشاعر:

خَلِيلِي خَلِيلِي دُونَ رَيْبٍ وَرُبَّمَا

وقوله:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[4]

أي: خليلي مَنْ لا أشكّ في صحة خلته، ولا يتغير في حضوره وغيبته. وشعري على ما ثبت في النفوس من جزالته والتوصل به من (المراد)[5] إلى غايته.

قال: وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط كقولك: من قصدني فقد قصدني. أي: فقد قصد من عرف بإنجاح قاصده. ومنه قوله عليه السلام: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله).

---

(١) سروة الفرقان ٧١.

(٢) في ب، ج (هو ما دل).

(٣) في ب، ج (هو ما دل).

(٤) قائله أبو النجم العجلي في الخصائص ٣/ ٣٣٧، والمنصف ١/ ١٠، والمفصل ١٦، والخزانة ١/ ٢١١. والدرر ١/ ٣٥، ٢/ ٧٦، وبلا نسبة في المرتجل ٣٧٧، والهمع ١/ ٦٠، ٢/ ٥٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ٣٣٧٨.

(٥) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

وقال غيره: إذا اتّحد لفظ المبتدأ والخبر، أو الشرط والجزاء، علم منهما المبالغة إمّا في التعظيم، وإمّا في التحقير.

وقال الرضي: الخبر إمّا أن يغاير المبتدأ لفظاً أو لا. والثاني يذكر للدلالة على الشهرة أو عدم التغير كقوله:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[1]

أي: هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال مثلاً: شعري مليح. **وتقول**: أَنَا أنا. أي ما تغيرت عما كنت.

وقال الزركشي في «التنقيح»: لا بد في الحديث من تقدير، لأن الشرط والجزاء، والمبتدأ لا بد من تغايرهما. وهنا قد اتّحدا، فالتقدير: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصداً فهجرته إلى الله ورسوله حكماً وشرعاً. قاله ابن ذقيق العيد في «شرح العمدة»: وفيه نظر فإن المقدر حينئذ حال مبيّنة، فكيف تحذف ولهذا منع الزيدي في «شرح الجمل» جَعْل (بِسْم الله) متعلقاً بحال محذوفة، أي: ابتدىء متبرّكاً (كما قاله)[2].

قال: لأن حذف الحال لا يجوز فالأولى أن يكون نيّة وقصداً، نصباً على التمييز. ويجوز حذفه إذا دلّ عليه دليل كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾[3] أي: رجلاً. ويمكن تأويله على إرادة المعهود المستقر في النفوس من غير ملاحظة حذف كقولك: أَنْتَ أَنْتَ، أي: الصديق الذي لا يتغير. وقول الشاعر:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[4]

---

(١) سبق ذكره.

(٢) سقط من أ.

(٣) سورة الأنفال ٦٥.

(٤) سبق ذكره.

أو أنه مؤول على إقامة السبب مقام المسبب لاشتهار السبب، أي: فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

وفيه وضع الظاهر موضع المضمر، فإن الأصل: فهجرته إليهما، وفيه وجهان: أحدهما: قصد (الالتذاذ)[1] بذكره، ولهذا لم يعد في الجملة الثانية وهو قوله: (ومن كانت هجرته إلى دنيا) إعراضاً عن تكرير لفظ (الدنيا).

وثانيهما: عدل عن ذلك لئلا يجمع بينهما في ضمير واحد.

وقال زين العرب: الفاء في قوله: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله)، أي: من قصد بالهجرة القربة إلى الله تعالى لا يخلطها بشيء من أعراض الدنيا فهجرته إلى الله ورسوله، قيل: فهجرته مقبولة عندهما، وأجره واقع على الله تعالى.

فإن قلت: الشرط سبب للجزاء، والسبب غير المسبب وقد اتّحدا هنا.

قلت: الخبر في الجزاء محذوف، كما مرّا آنفاً من أن التقدير: (مقبولة) ونحو ذلك. وفيه نظر إذْ لا دلالة على الخبر المحذوف، والأولى في الجواب ما قال الفاضل ابن مالك[2] وساق كلامه المتقدم ثم قال: واعلم أن (إلى الله) في الشرط يجوز كونه خبر كان، ويجوز تعلقه بهجرته، فـ«كان» حينئذ تامة. فأما الجزاء فإلى الله، لا يتعلق بهجرته.

قوله: (ومن كانت هجرته إلى دنيا).

قال التيمي في «شرح البخاري»: هي تأنيث الأدنى ليس بمنصرف، لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث.

وقال ابن مالك في «التوضيح»[3]: (دنيا) في الأصل مؤنث أدنى، وأدنى أفعل

---

(١) في ب، ج (الاستلذاذ).

(٢) شواهد التوضيح ٨١.

(٣) شواهد التوضيح ٨١.

تفضيل، وأفعل التفضيل إذا ذكر لزم الإفراد، والتذكير، وامتنع تأنيثه وتثنيته وجمعه، ففي استعمال (دنيا) بتأنيث، مع كونه منكّراً إشكال، (فكان حقها أن تستعمل باللام كالكبرى والحسنى)[1].

قال: إلا أنها خلعت عنها الوصفية، وأجريت مجرى مالم تكن وصفاً قط: مما وزنه فعلى كرجعى و(بهمى)[2]، ومن وروده منكراً مؤنثاً قوله:

لَا تُعْجِبَنَّكَ دُنْيَا أَنْتَ تَارِكُهَا كَمْ نَالَهَا مِنْ أُنَاسٍ ثُمَّ قَدْ ذَهَبُوا[3]

ومما عومل معاملة (دنيا) في الجمع بين التنكير والتأنيث، والأصل أن لا يكون، قول الشاعر:

وَإِنْ دعوتِ إلى جُلَّى ومكرمةٍ يوماً سَرَاةَ كرامِ النَّاسِ فادْعِينَا[4]

فإن الجلّى في الأصل مؤنث الأجلّ، ثم خلعت عنه الوصفية، وجعل اسماً للحادثة العظيمة، فجرى مجرى الأسماء التي لا وصفية لها في الأصل.

قال الكرماني: والدليل على جعل (الدنيا) اسماً قلب الواو ياء، لأنه لا يجوز القلب إلا في فُعْلَى الاسمية.

وقال بعضهم المشهور في (دنيا) القصر بلا تنوين، وحكي تنوينها. قال ابن جني: وهي نادرة، وعزاه ابن دحية إلى رواية الكشميهني وضعفها، وحكى عن ابن مغول أن أبا ذر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيراً من رواية الكشميهني حيث ينفرد، لأنه لم يكن من أهل الكتاب أي: العلم.

---

(١) في شواهد التوضيح قوله (فكان حقه أن لا يستعمل كما لا يستعمل قصوى ولا كبرى) ٨١.

(٢) في أ، ب، ج (نهي) والتصويب من وشاهد التوضيح ٨١.

(٣) الشاهد للفرزدق في شواهد التوضيح ٨١ وليس في ديوانه.

(٤) الشاهد لبشامة بن حزن النهشلي في: الخزانة ٣/ ٥١٠، والمرزوقي ١٠١، وهو بلا نسبة في عيون الأخبار ١/ ١٩٠ وشواهد التوضيح ٨١.

وقال الكرماني: قوله: (إلى دنيا) هو إمّا متعلق بالهجرة إن كان لفظ (كانت) تامة، وهو خبر لـ(كانت) إن كانت ناقصة.

قال: وقوله: (إلى ما هاجر إليه)، إمّا أن يكون متعلقاً بالهجرة، والخبر محذوف، أي: هجرته إلى ما هاجر إليه غير مقبولة أو غير صحيحة، وإما أن يكون خبر (فهجرته). والجملة خبر المبتدأ الذي هو (مَنْ كانت). وأدخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا الثاني هو الراجح.

قلت: لأن الأصل عدم الحذف، ولا يعدل إليه ما استغني عنه.

ثم قال الكرماني: فإن قلت: المبتدأ والخبر بحسب المفهوم متّحدان فما الفائدة في الإخبار؟.

قلت: لا اتّحاد، إذ الجزء محذوف، وهو: فلا ثواب له عند الله، والمذكورمستلزم له دالّ عليه، أو فهي هجرة قبيحة خسيسة، لأن المبتدأ والخبر وكذا الشرط والجزاء إذا اتّحدا صورة يعلم منه التعظيم نحو: أنا أنا، وشعري شعري، ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، والتحقير نحو: فهجرته إلى ما هاجر إليه.

[٨٢٠] حديث: «**اللّهُمَّ زِدْنَا ولا تَنْقُصْنا وأَكْرِمْنَا ولا تُهِنَّا، وأَعْطِنَا ولا تَحْرِمْنَا**»[١].

قال الطيبي: عطف النواهي على الأوامر للتأكيد وحذف نون المفعولات في بعض الألفاظ، إرادة لإجرائها مجرى: (فلان يعطي ويمنع)[٢]، مبالغة وتعميماً.

وقال المظهري: قوله: (ولا تهنّا) أصله: ولا تهوننا، فنقلت كسرة الواو إلى الهاء، وحذفت الواو لسكونها، وسكون النون الأولى، ثم أدغمت النون في النون الثانية.

---

(١) المسند ١/٣٤، والترمذي - تفسير ٥/٣٢٦ حديث ٣١٧٣.

(٢) في أ: (فلا تعطي) ويمنع)، والتصويب من ب، ج.

[٨٢١] حديث: «اللهُمّ إنّي أسألك من صالح ما تُؤْتِي النّاسَ من المالِ والأَهْلِ والولدِ غير الضّالِّ ولا المُضِلّ»[١].

قال الطيبي: (مِنْ) الأولى زائدة على مذهب الأخفش، ويجوز أن تكون بمعنى التبعيض، و(من) الثانية بيان (ما).

وقوله: (غير الضال) مجرور، بدل من كل واحد من الأهل والولد على سبيل البدل، (والضال) هنا يحتمل أن يكون للنسبة أي: غير ذي ضلال.

[٨٢٢] حديث: «تَمَعْدَدُوا واخْشَوْشِنُوا»[٢].

قال ابن يعيش في شرح المفصل: (تمعدد) أي: صار على خَلْق معد. قال الراجز:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذا تَمَعْدَدَا ... كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا[٣]

والميم فيه أصل. ووزنه تفعّل، ولو كانت الميم فيه زائدة لكان وزنه تمفعل. ولا يعرف تمفعل في كلامهم. فأما قولهم: تمسكن، إذا أظهر المسكنة. وتمدرع، إذا لبس المدرعة، و(تمندل)[٤] إذا لبس المنديل، وهو قليل من قبيل الغلط. فكأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل: نحو: حوقل وبسمل، (والجيد)[٥]

---

(١) الترمذي ـ دعوات ٥/٥٧٣ حديث ٣٥٨٦.

(٢) نسب صاحب شرح المفصل هذا القول لعمر رضي الله عنه، انظر شرح المفصل ٩/١٥١.

(٣) البيتان للعَجّاج في المحتسب ٢/٣١٠، والخزانة ٣/٥٦٢، والدرر ١/٦٦، ٨٢، وليس في ديوانه. وهما بلا نسبة في اللامات ٤٣، وشرح شواهد الشافية ٢٨٥، والأشموني ٣/٢٨٤، وشرح المفصل ٩/١٥١، والمصنف ١/١٢٩، ٣/٢٠، والمخصص ١٤/١٧٥، والعيني ٤/٤١٠، والهمع ١/١١٢، ٢/٢، واللسان (عدد) ٤/٢٧٨، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ شاهد ٣٣١٨.

(٤) في أ (تمدمل) والتصويب من ب، ج، وانظر شرح المفصل ٩/١٥٢.

(٥) في أ (والحقير) والتصويب من ب، ج.

تسكّن وتدرع وتندّل.

قال أبو عثمان: هو أكثر كلامهم، أي: كلام العرب. انتهى. وقد ورد في حديث.

[٨٢٣] حديث: «**إِذَا وَسَّعَ اللهُ عليكم فأَوْسِعُوا؛ صلّى رجلٌ في رداءٍ وإِزارٍ وقميصٍ في إِزَارٍ وقباء**»[١].

قال ابن مالك: تضمن هذا الحديث فائدتين، إحداهما: ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، وهو (صلى رجل)، والمعنى: ليصل رجل. ومثله من كلام العرب، اتّقى اللهَ امروٌ فعَل خيراً أثيب عليه. والمعنى: ليتق وليفعل. ولكونه بمعنى الأمر جيء بعده بجواب مجزوم كما يجاء بعد الأمر الصريح، وأكير مجيء الماضي بمعنى الطلب في الدعاء نحو: نَصَرَ اللهُ مَنْ وَالاَكَ، وَخَذَلَ مَنْ عَادَاكَ.

والفائدة الثانية: حذْف حرف العطف. فإنّ الأصل: صلى رجل في إزار ورداء، أو في إزارٍ وقميصٍ، أو في إزار وقباء، فحذف حرف العطف مرتين لصحة المعنى بدونه.

ونظير هذا الحديث في تضمن الفائدتين قول النبي ﷺ: «تَصَدَّقَ امْرُؤٌ مِنْ دِينَارِهِ بِدِرْهَمٍ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ»[٢].

[٨٢٤] حديث: «**لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يا أَبَا عُبَيْدَةَ**»[٣].

قال الزركشي: خلاف الجارة، فإن (لو) خاصة بالفعل وقد يليها اسم مرفوع

---

(١) فتح الباري ـ صلاة ١/٤٧٥ حديث ٣٦٥ (معناه) والموطأ ـ لباس ٢/٩١١ حديث ٣.

(٢) المسند ٤/٣٥٩، ومسلم ـ زكاه ٧٠، والنسائي ـ زكاة ٦٤، ٥٠.

(٣) المسند ١/١٧٨، ١٨٠، ١٨٦، وفتح الباري ـ طب ـ/١٧٨ ـ ١٧٩ حديث ٥٧٢٨، ومسلم ـ سلام ٤/١٧٤٠ حديث ٩٨، والحديث الطاعون وهو طويل جداً.

معمول المحذوف (يفسره)[1] ما بعده، كقولهم: لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي. ومنه هذا. وجواب (لَوْ) محذوف، وفي تقديره وجهان:

أحدهما: لو قالها غيرك لأدبته باعتراضه عليّ في مسألة اجتهادية وافقني عليها الأكثر.

والثاني: لو قالها غيرك لم أتعجب منه، وإنما العجب من قولك مع فضلك.

[٨٢٥] حديث: «إنّي رَأَيْتُهُ في النَّار في بُرْدَةٍ غَلَّهَا»[٢].

قال النووي: أي: من أجلها وبسببها.

[٨٢٦] حديث: «لَوَدِدْتُ أنَّ كلّ شيءٍ عَمِلناه بعدَهُ نجونا منه كفافاً»[٣].

قال الطيبي: (كفافاً) نصب على الحال من الضمير، أي: نجونا منه في حالة كونه لا يفضل علينا. أو من الفاعل أي مكفوفاً عنا شره.

[٨٢٧] حديث: «مَنْ يُبْكَىٰ عليه يعذَّبْ»[٤].

قال النووي: هكذا هو في الأصول، وهو صحيح، وتكون (من) بمعنى الذي ويجوز على لغته أن تكون شرطية، ويثبت حرف العلة. ومنه قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تنمي[٥]

---

(١) في أ يغيره والتصويب من ب، ج.

(٢) المسند ١/٣٠، ومسلم ـ إيمان ١/١٠٧ حديث ١٨٢، والدارمي ـ سير ٢/١٤٩ باب ما جاء في الغلول من شدة.

(٣) المسند ١/٤٦، وفتح الباري ـ مناقب الأنصار ٧/٢٥٤ حديث ٣٩١٥.

(٤) مسلم جنائز ـ ٢/٦٣٩ ـ ٦٤٠ حديث ٢٠.

(٥) الشاهد لقيس بن زهير في العيني ١/٢٣٠، والخزانة ٣/٥٣٤، والدرر ١/٢٨ وشرح شواهد الشافية ٤٠٨، وهو بلا نسبة في: سيبويه ٢/٥٩، واللسان (قور) ٦/٣٨٤، والهمع ١/٥٢، =

[٨٢٨] حديث: «من ينح عليه يُعَذَّبْ بما ينح عليه»[١].

قال الشيخ أكمل الدين: روي (يعذب) بالجزم على أنه جزاء الشرط. وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: يعذب. والباء للسببية، و(ما) موصولة أو مصدرية.

[٨٢٩] حديث: «مَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ»[٢].

قال الطيبي: (من) الثانية زائدة، والأولى بيانية مجرورة، والمجرور حال على ضعف.

وقوله: (إلّا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيّها شاء).

قال الطيبي: الأظهر أنّ (يدخل) استئنافية لصحة قيام ليدخل موقعها.

[٨٣٠] حديث: «واعجباً لك يا ابن عبّاس»[٣].

قال ابن مالك[٤]: (وا) في قوله: (واعجباً لك). إذ نون اسم فعل لمعنى أعجب. ومثله (واهاً)، و(وي). وجيء بعده تعجباً توكيداً. وإذا لم ينون، فالأصل فيه (واعجبي)، فأبدلت الكسرة فتحة والياء ألفاً كما فعل في (يا أسفي ويا حسرتي)[٥].

= والإنصاف ١٧، وشرح المفصل ٨/٢٤، والأشموني ١/١٠٣، وتمامه: بِما لاقت لَبونُ بني زيادِ.

(١) المسند ٢/٦١، ١/٣٦، وفتح الباري ـ جنائز ـ ٣/١٦٠ حديث ١٢٩١، ومسلم ـ جنائز ٢/٦٤٣ ـ ٦٤٤ حديث ٢٨، والترمذي ـ جنائز ٣/٣٢٤ ـ ٣٢٥ حديث ١٠٠٠.

(٢) المسند ٤/ ١٥٣ بلفظه، ٤/١٥١ بلفظ قريب، وانظر مسلم ـ طهارة ١٧، وأبا داود ـ طهارة ٦٥، والترمذي ـ طهارة ٤١، والنسائي ـ طهارة ١٠٨، وابن ماجه ـ طهارة ٦٠.

(٣) البخاري ٤٦ كتاب المظالم والغضب ٢٥٠ باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح حديث ٧٦، ومسلم ـ طلاق ٢/١١١١ ـ ١١١٣ حديث ٣٤.

(٤) شواهد التوضيح ٢١٢.

(٥) في ب، ج (يا أسفاً ويا حسرتا).

وفيه شاهد على استعمال (وا) في منادى غير مندوب، كما يرى المبرد، ورأيه في هذا صحيح.

قوله: (لا يغرنّك هذه التي أعجبها حسنُها حبُّ رسولِ اللهِ إيَّاها).

قال الزركشي: قال أبو القاسم بن الأبرش: (حب رسول الله) معطوف على (حسنها) بغير واو كقولهم: أكلت تمراً زبيباً أَقِطاً. وحذف حرف العطف جائز. ويؤيده رواية مسلم بالواو.

وقال السهيلي في «نتائج الفكر»: بلغني عن بعض مشايخنا الجلّة أنه جعله من باب حذف حرف العطف، أي: وحبّ رسول الله، وبلغ الاستحسان بالسامعين لذلك إلى أن علقوه في الحواشي من كتاب الصحيح، وليس كذلك ولكنه يرتفع على البدل من الفاعل الذي في أول الكلام. وهو: (لا يغريك هذه) فهذه فاعل، و(التي) نعت لصلته. و(حب) بدل اشتمال كما تقول: (أعجبني يومُ الجمعة صومٌ فيه). و(سرني زيدٌ حبُّ الناس له).

قال الزركشي: وعلى هذا فحب مرفوع. وهو ما حكاه القاضي عن النحاة.

قال: ضبطه بعضهم بالنصب على إسقاط الخافض.

(وقال في موضع آخر: الرفع على أنه عطف بيان، أو بدل اشتمال. أو على حذف واو العطف)[1].

وقال القاضي[2] يقرأ (حسنها) بالنصب (مفعول من أجله)[3] و(حب) فاعل تقديره: أعجبها حبُّ رسول الله ﷺ إياها لأجل حسنها.

---

(١) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٢) في ب، ج (وقال: السفاقسي).

(٣) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

وقيل: (حسنها) مرفوع و(حبّ) كذلك على البدلية نحو: أعجبني زيد علمه. وهو فاسد، لأن الضمير الذي مع أعجبها منصوب، لا يصح بدل الحسن منه ولا الحبّ، لأنهما لا يعقلان. فيصح: أن يتعجبا، نعم (يجوز أن يكونا بدل غلط لكنه شاذ)[1]. انتهى.

[٨٣١] حديث: «**إنّ عمرَ بنَ الخطّاب بينا هو يخطب إذْ جاءه رجلٌ فناداه عمر أيّة ساعة هذه**»[2].

هي بتشديد التحتية، والتاء للتأنيث، أي: يستفهم بها.

قال الكرماني: فإن قلت: قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[3] بدون التاء فما وجهه قلت: الأمران جائزان. يقال: أيّ امرأة جاءتك، وأية امرأة جاءتك.

قال الزمخشري: وقولي: بأية أرض. وشبه سيبويه تأنيث (وأي) بتأنيث (كل) في قولهم: كلهن.

قوله: (قال: إنّي شغلت).

قال في الصحاح: يقال: شغلت عنك بكذا على مفعول[4] ما لم يسم فاعله.

قوله: (فلم أزد على أن توضأت، فقال: والوضوء أيضاً).

قال النووي: هو بالنصب، أي: توضأت الوضوء فقط.

قال الأزهري وغيره: فيه الرفع والنصب، فالرفع على أنه مبتدأ، والخبر محذوف،

---

(١) في ب، ج: (نعم ويجوز أن يكون من بدل الغلط لكنه شاذ. انتهى).

(٢) مسلم - جمعة ٣.

(٣) سورة لقمان ٣٤.

(٤) كلمة مفعول ساقطة من أ.

تقديره:الوضوء مقتصر عليه. والنصب على أنه مفعول بإضمار فعل تقديره: اختص الوضوء دون الغسل. فالواو عوض من همزة الاستفهام كما قرأ ابن كثير: (قال فرعون وآمنتم به)[1].

وقال ابن السيد: روي بالرفع على لفظ الخبر والصواب الوضوء بالمد على لفظ الاستفهام كقوله تعالى: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُم﴾[2] ويجوز النصب، أي: اخترت الوضوء.

وقال السهيلي: اتفقت الرواة على رفعه، لأن النصب يخرجه عن معنى الإنكار لفعل الوضوء، فلو نصب لتعلق الإنكار بنفس الوضوء، ولكنه قال: آلوضوء أي: أفرد الوضوء والاقتصار عليه ضيعك أيضاً.

وقال الحافظ ابن حجر: في الوضوء في روايتنا بالنصب، أي: والوضوء أيضاً اقتصرت عليه.

وجوز القرطبي الرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، أي: والوضوء أيضاً مقتصر عليه. والظاهر أن الواو عاطفة.

وقال القرطبي هي عوض من همزة الاستفهام كقراءة ابن كثير: (قال فرعون وآمنتم به)[3].

وقوله أيضاً:

قال الحافظ ابن حجر: ألم يكفك أنه فاتك فضل التبكير إلى الجمعة حتى أضفت إليه ترك الفعل المرغب فيه.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام وقد سئل عن إعراب قول القائل: وقال أيضاً:

(١) سورة الأعراف ١٢٣، وهي في القرآن الكريم بلا واو.

(٢) سورة يونس ٥٩.

(٣) سورة الأعراف ١٢٣.

اعلم أن (ايضاً) مصدر أأض و أأض فعل مستعمل وله معنيان: أحدهما : رجع، فيكون تاماً.

قال صاحب «المحكم»: وأأض إلى أهله، رجع إليهم. وكذا قال ابن السكيت، وغيرهما، وهذا هو المستعمل مصدره هنا.

والثاني: صار، فيكون ناقصاً عاملاً عمل كان. ذكره ابن مالك وغيره، وأنشدوا قول الشاعر:ـ

ربّيْتُهُ حتّى إذا تَمَعْدَدَا ... وآضَ نهضاً كالحصانِ أَجْرَدَا

كَانَ جَزَائِي بالعَصَا أنْ أُجْلَدَا[1]

(ورواه الجوهري: وصار نهداً)[2]. وانتصاب (أيضاً) في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير (قال) كما توهمه جماعة من الناس، فزعموا أن التقدير: قال أيضاً، أي: راجعاً إلى القول. وهذا لا يحسن تقديره، إلا إذا كان هذا القول إنّما صدر من القائل بعد صدور القول السابق، حتى يصح أن يقال: إنه قال راجعاً إلى القول بعد ما فرغ منه، وليس ذلك بشرط في استعمال (أيضاً).

ألا ترى أنك تقول: قلت اليوم كذا وقلته أمس أيضاً، (وكذلك تقول: كتبت اليوم وكتب أمسِ)[3].

قال: والـذي يظهـر لي أنه مفعول مطلق، حذف عامله،أو حال حذف عاملها وصاحبها، وذلك أنك قلت: قال فلان، ثم استأنفت جملة، فقلت: أرجع إلى الأخبار رجوعاً، ولا أقتصر[4] على ما قدمت، فيكون مفعولاً مطلقاً، والتقدير: أخبر أيضاً، أو

---

(١) سبق ذكرها في الحديث رقم (٨٢٠).

(٢) في أ: (رواه الجمهور وصار نهداً).

(٣) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٤) في ب، ج (ولا اقتصرت).

أحكي أيضاً، فيكون حالاً من ضمير المتكلم فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع.

ومما يؤنسك بما ذكرته من أن العامل محذوف، أنك تقول: عنده قال وأيضاً علم، فلا يكون قبلها مما يصلح للعمل فيها، فلا بدّ حينئذ من التقدير، وعلى ذلك قال الشاطبي وقد ذكر أنه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم أو تاء مخاطب أو منوناً أو مشدّداً، ككنتُ تُراباً، أنت، واسعٌ عليم، وأيضاً: تمّ ميقاتُ، مثلاً.

قال أبو شامة: قوله (أيضاً)، أي: أمثل النوع الرابع ولا أقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة. وهو مصدر أأض. إذا رجع. انتهى كلامه.

وأيضاً على تقديره: حال من ضمير أمثل الذي قدره.

واعلم أنّ هذه الكلمة إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق، ويمكن استغناءُ كلّ منهما عن الآخر، فلا يجوز: جاء زيد أيْضاً. إلا أنْ يتقدم ذكر شخص آخر. أو تدل عليه قرينـة، ولا جاء زيْد ومضى عمر أيضاً لعدم التوافق. واختصم زيد وعمر أيضاً. لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر. انتهى كلام ابن هشام.

[٨٣٢] حديث: «**لَمْ يُصِبْهُ البَلاَءُ كَائِناً مَا كَانَ**»(١).

قال الطيبي: (كائناً) حال من الفاعل، والعامل (لم يصبْه) هذا هو الوجه، وذهب المظهري إلى أنه حال من المفعول.

وقال: أي في حال ثباته وبقائه، (ما كان) أي: ما دام باقياً في الدنيا.

قال المـرزوقي: الحـال قد يكـون فيها معنى الشرط كما أن الشرط فيه معنى الحال، فالأول: لأفعلنه كائناً ما كان، أي: إن كان هذا وإن كان هذا.

والثاني: كقول عمرو بن مَعْدِيكَرِب:

---

(١) ابن ماجه ـ طب ٧.

لَيْسَ الـجَـمَـالُ بِمِئْـزَرٍ فَاعْـلَمْ وَإِنْ رُدِّيتَ بُرْدَا[1]

أي: ليس جمالك بمئزر (مردي)[2] معه بردا. وهذا المعنى لا يستقيم على قول المظهري. لأن المعنى: (لم يصبه البلاء إن كان البلاء هذا وإن كان هذا)[3].

[٨٣٣] حديث: «كيف بك إذا خرجت»[4].

قال المظهري: أي: كيف حالك.

قال الطيبي: يجوز أن يقدر كيف نراك، والباء زائدة في المفعول، وأن يقدر كيف يصنع[5] بك.

وقوله: (بك). حال من الفاعل، و(تعدو بكَ قلوصك)، حال من فاعل (خرجت).

[٨٣٤] حديث: «أنّ عمر قال: ما لنا وكرمك[6]»[7].

قال ابن مالك[8]: فيه شاهد على وجوب نصب المفعول معه بعد الضمير المجرور في نحو: (مالك وزيداً). و(ما شأنك وعمْراً)، و(حسبك وأخاك درهم). وإنما وجب نصب ما ولي الواو (في هذه المسألة)[9]، وشبهها لأنه يتلوها ضمير

(١) حماسة التبريزي ١/٥٠.

(٢) في أ (مؤذي) والتصويب من ب، ج.

(٣) في ب، ج (لم يصبه البلاء هذا وإن كان هذا).

(٤) البخاري ـ شروط ١٤.

(٥) كلمة (نصنع) في ب، ج: بالتاء (تصنع).

(٦) في أ (ولكرمك) والتصويب من البخاري ـ كتاب الحج.

(٧) البخاري ٢٥ كتاب الحج ٥٧ باب (الرَّمل في الحج والعمرة).

(٨) شواهد التوضيح ١٨٣.

(٩) في ب، ج (من هذه الأمثلة).

مجرور، ولا يجوز العطف عليه، إلا بإعادة الجار، فلو كان بدل الضمير ظاهراً جاز الجرّ والنصب، نحو: ما لزيد والعرب بسبها.

وأجاز الأخفش والكوفيون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار فيجوز على مذهبهم: ما لنا وكَرَمِكَ، بالجَرّ.

وروى الأخفش في: (فحسبكَ والضحاكِ سيفُ مهند)، الجر على العطف، والنصب على كونه مفعولاً معه، والرفع بالابتداء وحذف الخبر.

وقوله: (إنّما كنّا رائينا به المشركين).

يروى بياءين وبهمزة وياء، ومعناه: أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء فجعل ذلك رياء، لأن المرائي يظهر غير ما هو عليه، ومن رواه بياءين حمله على رياء، والأصل (رِوأ) فقلبت الهمزة ياء لفتحها وكسر ما قبلها، وحمل الفعل على المصدر، وإن لم توجد الكسرة، كما قالوا في آخيت، وأخيت، حملاً على يواخي ومواخاة، والأصل: يؤاخي ومؤاخاة، قلبت الهمزة واواً لفتحها بعد ضمة، وفعل ذلك بهمزة الفعل الماضي، وإن لم توجد الضمة ليجري على سنن المضارع والمصدر. انتهى.

وقال القاضي (عياض)[1]: (رائينا) بالهمز فَاعَلْنَا من الرؤية. أي: أريناهم بذلك أنّا أشدّ.

[٨٣٥] حديث: «صَلِّ في هذا الوادي المبارك وقُلْ: عُمْرَة في حجّة»[2].

قال الزمخشري[3]: الوجه الرفع، ويجوز النصب على حكاية اللفظ، أي: قل جعلتها عمرة.

---

(١) سقط من ب، ج.

(٢) المسند ١/ ٢٤، وفتح الباري ـ حج ٣/ ٣٩٢ حديث ١٥٣٤، وأبو داود مناسك ٢/ ١٥٩ حديث ١٨٠٠، وابن ماجه ـ مناسك ٢/ ٩٩١ حديث ٢٩٧٦.

(٣) في ب، ج (قال الزركشي).

وقال الخطابي : (في) إمّا بمعنى مع ، كأنه قال : عمرة معها حجة وإما أن يراد : عمرة مدرجة في حجة وذلك القِران .

[٨٣٦] حديث : «مَا هُو إلاّ أنْ رأيتُ اللهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ »(١) .

قال الطيبي : المستثنى منه غير مذكور. أي : ليس شيئاً من الأشياء إلاّ علمي بأنّ أبا بكر محق ، ونحوه قوله تعالى : ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾(٢) ، هي ضمير مبهم يفسره ما بعده .

[٨٣٧] حديث : «مُرَّ بِجَنَازَةٍ فَأُثْنِيَ عَلَيْهَا خَيْراً»(٣) .

قال الحافظ ابن حجر: كذا وقع في جميع الأصول بالنصب، وغلط من ضبط (أُثْنِيَ) بفتح الهمزة على البناء للفاعل، فإنه في جميع الأصول مبني للمفعول .

قال ابن السني : والصواب بالرفع ، وفي نصبه بعد في اللسان .

وقال ابن مالك(٤): أمره سهل، لأن (خيراً) صفة لمصدر حذف، وأقيمت صفته مقامه فنصبت، لأن (أثنى) مسند إلى الجار والمجرور والتفاوت بين الإسناد إلى المصدر، والإسناد إلى الجار والمجرور قليل .

وقال ابن بطّال: الجار والمجرور أقيم مقام المفعول الأول و(خيراً) مقام الثاني وهو جائز، وإن كان المشهور عكسه .

(١) المسند ٢/٥٢٩ ، فتح الباري ـ اعتصام ٣/٢٥٠ حديث ٧٢٨٤ ، ٧٢٨٥ ومسلم ـ إيمان ١/٥١ ـ ٥٢ حديث ٣٢، وأبو داود ـ زكاة ٢/٩٣ حديث ١٥٥٦ ، والترمذي ـ إيمان ٥/٣ حديث ٢٦٠٧ ، والنسائي ـ زكاة ٥/١٤ باب مانع الزكاة .

(٢) سورة الجاثية ٢٤ .

(٣) المسند ١/٢٢ ، ٣٠ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٤، وفتح الباري ـ شهادات ٥/٢٥٢ حديث ٢٦٤٢ ، ٢٦٤٣ ، جنائز ٣/٢٢٨ حديث ١٣٦٧ ، ومسلم ـ جنائز ٢/٦٥٥ حديث ٦٠ ، وأبو داود ـ جنائز ٣/٢١٨ حديث ٣٢٣٣ ، والترمذي ـ جنائز ١/٤٧٨ حديث ١٤٩١ .

(٤) شواهد التوضيح ١٧٠ .

وقال النووي: هو منصوب بنزع الخافض أي: أثنى عليها بخير.

[٨٣٨] حديث خصومة علي والعباس، قوله: «**فانطلقت معه حتى أدخل على عمر**»[1].

قال ابن مالك: الرفع جائز والنصب هو الراجح.

قوله: (فقال: يا مالِ)، يريد يا مالك على الترخيم، كما يقال: في حارث: يا حارِ، ويجوز ضم اللام وكسرها.

قوله: (ها لك).

قال الزركشي: فيه حذف، أي: يأذن.

قوله: تئدكم.

قال الزركشي: يريد على رسلكم، كأنه مصدر نادر ليتئد، وأصله في هذا الفعل: اتّأد يتئد على وزن افتعل من التؤدة، وهي السكون، وهو نصب على المصدر، ومعناه: اسكنوا، والتقدير: تئدوا تئدكم، كما يقال: سيروا سيركم.

وقال القاضي عياض: تئد بفتح التاء.

للقابسي وعن الأصيلي: تئدكم بكسرها، وقال كذا لأبي زيد. وقال أبو زيد: هي كلمة لهم.

وعند بعض الرواة (تئدكم) برفع الدال.

وقال لنا الأستاذ أبو القاسم النَّحْوِي، صوابه (يئديكم) اسم الفعل من (اتأد) وحكاه عن أبي علي الفارسي. قال أبو علي: وأراه من التؤدة.

قال القاضي: فالياء في تئديكم مسهلة من الهمز، والتاء مبدلة من واو لأنه في الأصل واوي.

(١) فتح الباري ـ فرائض ٦/١٢ حديث ٦٧٢٨.

وفي المحكم: (تئدك) بمعنى: اتئد[1]، اسم للفعل (كرويد) وكأن وصفه غير لكونه اسماً للفعل لا فعلاً، فالتاء بدل من الواو، كما كانت في التؤدة، والياء بدل من الهمزة قلبت منها قلباً لغير علة.

[٨٣٩] حديث: «حضرتُ أَبِي حينَ أُصِيبَ فَأَثْنَوْا عَلَيْهِ وَقَالُوا: جَزَاكَ اللهُ خيراً فقال: راغب وراهب»[2].

قال القرطبي: هذا خبر مبتدأ محذوف، أي: أنتم على هذين الحالين أو مبتدأ خبره محذوف، أي: منكم راغب، ومنك راهب. وقيل: تقديره أنا راغب في الاستخلاف لئلا يضيع المسلمون. وراهب منه لئلا يفرط المستخلف ويقصر.

وقال النووي: أي: الناس صنفان. وقيل: أراد إني راغب فيما عند الله وراهب من عذابه، فلا أعول على ما أثنيتم به عليَّ.

[٨٤٠] حديث: «إِنَّه لَمْ يُهْلِكْ أَهْلَ الكِتَابِ (إلا أَنَّهُ لم يَكُنْ بَينَ صَلاتِهِمْ فَصْلٌ)[3]»[4].

قال الطيبي: (أهل الكتاب) بالنصب مفعول، وفاعله ما بعد إلا، أي: لم يهلكهم شيء إلا عدم الفصل بين الصلاتين، وإن استعمل في الماضي معنى ليدل على استمرار هلاكهم في جميع الأزمنة، واستعمال هلك بمعنى (أهلك).

قال الجوهري: تقول: هلكه هلكاً بمعنى أهلكه.

[٨٤١] حديث: «أَنَّه استأذنَ النبيَّ ﷺ في العُمْرة فَأَذِنَ لَهُ وقَالَ: يا أخي لا تَنْسَنا مِنْ

---

(١) سقط من أ قوله (أنشد) والتصويب من ب، ج.

(٢) فتح الباري ـ أحكام ١٣/ ٢٠٥ حديث ٧٢١٨، ومسلم ـ إمارة ٣/ ١٤٥٤ حديث ١١.

(٣) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٤) المسند ٥/ ٣٦٨، وأبو داود ١/ ٢٦٤، حديث ١٠٠٧.

دُعَائِكَ، قال عمر: ما أحبُّ أنَّ لي بها ما طلعتْ عليهِ الشّمس»[1].

قال الكرماني: هذه الباء تسمى الباء البدلية، وباء المقابلة نحو: اعتضت بهذا الثوب خيراً منه.

ومنه قول عمرو بن تغلب: فوالله ما أحبّ أن لي بكلمة رسول الله ﷺ أو مقابلها.

ومنه قوله ﷺ: ما أحب أنّ لي الدنيا وما فيها بهذه (الآية)[2]: ﴿**يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا**﴾[3] الآية.

وفي لفظ: فقال عمر: كلمةً ما أحبّ أنّ لي بها الدنيا.

قال الطيبي: (كلمة) نصب قال على معنى تكلّمه.

[٨٤٢] حديث: «**لَا تَشْتَرُوا**[4] **وإنْ بِدِرْهَمٍ**»[5].

قال الكرماني: أي: وإن كان بدرهم، فحذف الشرط، والحذف عند القرينة جائز.

[٨٤٣] حديث: «**الأذان**»[6].

---

(١) المسند ١/٢٩، والترمذي ـ دعوات ٥/٥٥٩ ـ ٥٦٠ حديث ٣٥٦٢، وابن ماجه ـ مناسك ٢/٩٦٦ حديث ٢٨٩٤.

(٢) في أ (الكلمة) والمثبت من ب، ج.

(٣) سورة الزمر ٥٣.

(٤) في ب، ج (لا تشتره).

(٥) المسند ١/٤٠، وفتح الباري ـ جهاد ٦/١٣٩ حديث ٣٠٠٣، زكاة ٣/٣٥٣ حديث ١٤٩٠، ومسلم ـ هبة ٣/١٢٣٩ حديث ١، ٢. والنسائي زكاة ٥/١٠٨ ـ ١٠٩، والموطأ ـ زكاة ١/٢٨٢ حديث ٤٩.

(٦) مسلم ـ صلاة ١/٢٨٧ حديث ٦، والنسائي ـ أذان ٢/٤، وأبو داود ـ صلاة ١/١٣٥ حديث ٤٩٩.

قال الأندلسي: من التأكيد اللفظي، قوله في الأذان: (اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ)، وفي الإقامة: (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ).

وفي الحديث الآخر: (فهي خداج فهي خداج).

وفي الحديث الآخر: (فنقلوا بعيراً بعيراً).

قال وإنما كرر الجملة الاسمية في: فهي خداج، ليتمكن المعنى، لئلا يغفل عن مراده. وتكرار كلمة (الأذان) و(الإقامة) للمبالغة في الإعلام والتعظيم.

وقال الطيبي: ذكر في «المفصل» أفعل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه، أي: وله معنيان:

أحدهما: أن يراد أنه زائد على المضاف إليه في (الخصلة)[1].

التي هو وهم شركاء فيها.

والثانية: أن يوجد مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يضاف، لا للتفضيل على المضاف إليهم بل لمجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل له. وذلك نحو قولهم: الناقصُ والأشجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَان.

وقوله: أن يوجد مطلقاً له الزيادة فيها.

(الإطلاق) يحتمل معنيين أحدهما: وهو الظاهر أن أفعل قطع عن متعلقه قصداً إلى نفس الزيادة إيهاماً للمبالغة نحو: فلان يعطي ويمنع. أي: يوجد حقيقتهما، وإفادته للمبالغة من حيث أن الموصوف تفرد بهذا الوصف، وانتهى أمره فيه إلى أن لا يتصور له من مشاركة فيه، ولهذا السر قال أولاً: ثم أتبعه بقوله إطلاقاً.

وثانيهما: وعليه كلام شارح اللباب أن يراد بالزيادة الزيادة على الغير، لكن على

---

١) في أ (الجملة)، والتصويب من ب، ج.

العموم فإن معنى قوله (أَعَدْلا بَنِي مَرْوَان) أفعل التفضيل عليهم لأن المروانية كلهم جَوَرة، لكن التعريف أنه من بني مروان (كأنه قال: الأشج أعدل الناس، وهذا الأعدل من بني مروان)[1] والاحتمال الأول أولى، وعليه يحمل كل ما جاء في وصف الباري تعالى من نحو: أكبر وأعلم. لأنه لا ينبغي (أن يتوهم)[2] في وصفه المبارك المشارك.

قال في «النهاية» و«الغريبين»: إن الراء في (أكبر) ساكنة في الأذان، والصلاة، كما سمع موقوفاً غير معرب في مقاطعة كقولهم: حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح، والمعنى هلمُّوا إليها وأقبلوا وتعالوا مسرعين، ولما كان (حيّ) بمعنى أقبل عدّي، فإن «أقبل» يعدى بعلى، يقال (أقبل)[3] عليه بوجهه. وقال تعالى: ﴿وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ﴾[4]، قال: وقوله: إذا قال المؤذن: الله أكبر، إذا شرطية.

وقوله: فقال أحدكم: الله أكبر. عطف على الشرطية، وجزاء الشرط قوله آخر الحديث: دَخَلَ الجَنَّةَ.

وقوله: ثم قال حي على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله .. إلخ، والمعطوفات بثم مقدرات بحرف الشرط والفاء، ويجوز أن يكون (فقال): جواباً لشرط. وكذا قال في المعطوفات. وإنما وضع الماضي موضع المستقبل لتحقيق الموعود. انتهى.

مسند عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ رضي الله عنه[5]

---

(١) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٢) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٣) (أقبل) مكرر في أ.

(٤) سورة يوسف ٧١.

(٥) عمران بن الحصين بن عبيد أبو نُجَيْدٍ الخُزَاعِي من علماء الصحابة، أسلم عام خيبر ٧هـ، كانت معه راية خزاعة يوم فتح مكة، وبعثه عمر إلى أهله البصرة ليفقههم، وولاه زياد قضاءها، وتوفي =

[٨٤٤] حديث: «فقال بشير بن كعب: مكتوب في الحكمة: إِنَّ منه وقاراً»[1].

قال أبو البقاء[2]: (إنّ) مكسورة لا غير، لأنها مستأنفة وليست معمولة المكتوب، لأن مكتوباً من كلام الراوي يعلم به أن صورة المكتوب في الحكمة (وقار)[3].

[٨٤٥] حديث: «إِنَّ فُلَاناً لا يُفْطِرُ نَهاراً الدَّهْرَ»[4].

قال أبو البقاء[5]: (الدهر) منصوب وفيه وجهان:-

أحدهما: هو بدل من نهار، فكأنه قال: لا يفطر الدهر، وذكر النهار هنا لفائدة، وهو أنه لو[6] قال: لا يفطر الدهر، لدخل فيه الليل والنهار[7] بمقتضى الظاهر. فلما قال: نهاراً، بان أنه أراد نهار الدهر.

الثاني: ينتصب بفعل محذوف تقديره: يصوم الدهر، وهو شارح لمعنى: لا يفطر نهاراً.

[٨٤٦] حديث: «إِنَّ رجلاً أعتقَ ستةً مملوكين لَهُ عندَ مَوْتِهِ لم يكن له مالٌ غيرُهم، فدعاهم رسول الله ﷺ، فَجَزَّأَهُمْ ثلاثاً»[8].

= بهـا، وهـو ممن اعتـزل حرب صفين، له (١٣٠) حديثـاً، توفي سنة ٥٢هـ ٦٧٢م - الأعلام ٥/٢٣٢، وأسد الغابة ٤٠٤٢، وابن الخياط ١/٢٣٤، وتهذيب التهذيب ٨/١٢٥.

(١) المسند ٤/٤٢٧، ٤٤٥، وفتح الباري - الأدب ١٠/٥٢١ حديث ٦١١٧، ومسلم - الإيمان ١/٦٤ حديث ٦٠، ٦١، وأبو داود - أدب ٤/٢٥٢ حديث ٤٧٩٦.

(٢) إعراب الحديث ١٥٩.

(٣) في أ (وقال) والتصويب من ب، ج.

(٤) المسند ٤/٤٢٦.

(٥) إعراب الحديث ١٦٠.

(٦) سقط من ب، ج قوله (لو).

(٧) سقطت من ب، ج (النهار).

(٨) المسند ٤/٤٢٦، ٤٣١، ومسلم - إيمان ٣/١٢٨٨ حديث ٥٦، وبأو داود - عتق ٤/٢٨ حديث

قال أبـو البقـاء[1]: الجيد تنـوين (ستة) ويكون (مملوكين) نعتاً له، والإضافة ضعيفة، لأن المميز هنا جمع صحيح والأصل في المميز[2] المضاف إليه أن يكون بلفظ جمع موضوع للقلة، وقد يقع موقعه جمع الكثرة، كقولك: ثلاثة أفلس وثلاثة رجال.

وأمـا قوله: (فجزّأهم ثلاثاً) فالظاهر يقتضي ثلاثة، لأن التقدير: ثلاثة أجزاء. ووجه حذف التاء أن يقدر ثلاث فرق الواحد فرقة. ولو قدرت ثلاث قطع جاز، كما قال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُم اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾[3]، اثنتي عشرة قطعة، ثم أبدل منه أسباطاً. و(غَيْرُهُمْ) بالرفع نعت لمال. والنصب على الاستثناء.

[٨٤٧] حديث: «أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلاَ مَاء»[4].

قال ابن دقيق العيد: حذف الخبر، أي موجود أو عندي.

[٨٤٨] حديث: «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ»[5].

قال الطيبي[6]: (ولم يكن) حال، وعلى مذهب الكوفي خبر، والمعنى يساعد. إذ التقدير: كان الله في الأزل منفرداً متوحداً، وهو مذهب الأخفش. فإنه جوز دخول

٣٩٥٨، والترمـذي ـ أحكـام ٣/٦٤٥ حديث ١٣٦٤. وابن ماجه ـ أحكام ٢/٧٨٥ ـ ٧٨٦ حديث ٢٣٤٥ (معناه).

(١) إعراب الحديث ١٦٠.

(٢) في ب، ج (التمييز).

(٣) سورة الأعراف ١٦٠.

(٤) فتح الباري ١/٤٥٧ حديث ٣٤٨.

(٥) المسند ٤/٤٣١، ٤٢٦، ٤٣٣، ٤٣٦، وفتح الباري ـ بدء الخلق ٦/٢٨٦ حديث ٣١٩١، ٣١٩٠، والترمذي ـ مناقب ٥/٧٣٢ حديث ٣٩٥١.

(٦) سقط من ب، ج.

الواو في خبر كان، نحو: كان زيد وأبوه قائم، على جعل الجملة خبراً مع الواد، تشبيهاً بالحال.

[٨٤٩] حديث (المرأةِ (والمزادتين)[١] - قوله: «وَقَعْنَا تِلْكَ الوَقْعَةَ»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: (تلك) في موضع نصب بوقعْنا نصب المصادر، و(الوقعة) بدل من (تلك) أو عطف بيان فهي منصوبة لا غير.

قوله: فكان أول من استيقظ فلان، (فلان) اسم كان، و(أول) خبرها، و(مَنْ) نكرة موصوفة، فيكون (أول) نكرة أيضاً، لإضافته إلى النكرة، أي: أول رجل استيقظ.

وقوله: قالت: عَهْدَي بِالْمَاءِ أَمْسِ هـٰذِهِ السَّاعة. (عهدي مبتدأ، و(بالماء) يتعلق به). و(أمس) ظرف لعهدي، و(هذه الساعة) بدل من (أمسِ) بدل بعض من كلّ. وخبر المبتدأ محذوف، تقديره: عهدي بالماء حاصل، ونحو ذلك. ويجوز أن يكون (أمس) خبر (عهدي)، لأن المصدر يخبر عنه بظرف الزمان.

وقال ابن مالك[٤] أصله: في مثل هذه الساعة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ونظيره في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، قلنا لمسروق: سَلْهُ أكان عمر يعلم من الباب، أي: يعلم من مثل الباب.

وقوله: (ونَفَرُنَا خُلُوفاً).

قال ابن مالك[٥]: بالنصب على الحال، وهي حال سدت مسد الخبر والتقدير: ونفرنا متروكون خلوفاً.

---

(١) في ب، ج (المرأتين).

(٢) المسند ٤/٤٣٤. وفتح الباري - تيمم ١/٤٤٧ - ٤٤٨ حديث ٣٤٤.

(٣) إعراب الحديث ١٦١.

(٤) شواهد التوضيح ١١٢.

(٥) شواهد التوضيح ١١٠، ١١١.

ثم قال أبو البقاء[1]: وقوله: (فإنْ كان المسلمون بعد يُغيرون)، (إِنْ) هنا مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف أي: إنه كان.

وقوله: (فَقَالَتْ يَوْماً لقومها مَا أَدْرِي إِنَّ هـٰؤُلاَءِ (يَدَعُونَكُمْ عَمْداً) الجيد أن يكون (إنّ هؤلاء) [2] بالكسر على الاستئناف، ولا يفتح على إعمال (أدري)[3] فيه، والمعنى: أن المسلمين قد تركوا الإغارة رعاية لكم. ويكون مفعول ما أدري محذوفاً، أي: ما أدري لماذا تمتنعون من الإسلام، أو نحو ذلك.

وقوله: (فَكَانَ آخرَ ذلك أَنْ أَعطى)، (آخر) بالنصب أقوى على أنه خبر «كان» مقدم، و(أَنْ أعطى) في موضع رفع اسم كان لأنّ (أَنْ) والفعل أعرف من الاسم المفرد، ويجوز رفع (آخر) ونصب (أن أعطى) لأن كليهما معرفة. وقد جاء القرآن بهما، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾[4]، بالرفع والنصب، انتهى كلام أبي البقاء.

وقوله: (فَقُلْنَا لَهَا: أَيْنَ المَاءُ؟ قالتْ: أيهات أيهات).

قال (النووي)[5]: هكذا هو في الأصول، وهو بمعنى: هيهات هيهات. ومعناه البعد من المطلوب، واليأس[6] منه، كما قالت بعده: لا ماء لكم، (أي: ليس لكم ماء)[7] حاضر ولا قريب، وفي هذه اللفظة بضع عشرة لغة.

وقال القرطبي: كذا روي هنا بالهمز في أولها، وبالتاء في آخرها، وروي «أيهاه»

---

(١) إعراب الحديث ١٦١.

(٢) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٣) في ب، ج إحدى.

(٤) سورة النمل ٥٦.

(٥) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٦) في أ (القياس) والتصويب من ب، ج.

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

بالهاء في آخرهما، وهي هيهات المذكورة في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1] وأبدلت الهاء همزة، ومعناها البعد، والهاء في آخرها للوقف، وقيل: هي مركبة من هي للتأسف، وهاه للتأوه، فقلبت الهاء في الصول تاء ثم حركت بالفتح والضم والكسر، وهي اسم من أسماء الأفعال فتارة تقدر ببعد، كما قيل قول الشاعر:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ[2]

أي: بعد العقيق وأهله، وتارة تقدر: بِبُعد، الذي هو المصدر كما قيل في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ أي: بعداً بعداً للذي توعدون. انتهى.

وقوله: كان من أمره ديت ديت.

قال النووي: قال أهل اللغة: هو بمعنى كيت وكيت، وكذا وكذا.

وقال القرطبي: كيت وكَيْت، كلمة يعبر بها عن الجمل الكثيرة والحديث عن الأمر الطويل، ومثلها: ذيت وذيت.

قال ثعلب: كان من الأمر كيت وكيت، وكان من فلان ذيت وذيت، فكَيْتَ كناية عن الافعال، وذَيْتَ إخبار عن الأسماء.

---

(١) سورة «المؤمنون» ٣٦.

(٢) الشاهد لجرير في ديوانه ٩٦٥، والخصائص ٤٢/٣، وشرح التصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢ والعيني ٧/٣، ٣١١/٤، وشرح المفصل ٣٥/٤، واللسان (هيه) ٤٥١/١٧، والدرر ١٤٥/٢، وهو بلا نسبة في الهمع ١١١/٢، والسمط ٣٦٩، وشرح شذور الذهب ٤٠٢، والصحاح ٢٢٥٨، والمرتجل ٣٠٩، والإيضاح ١٦٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢٠٥٤. والعجز: وهيهات خلّ بالعقيق نواصله.

مسند عمرو بن العاص رضي الله عنه(1)

[٨٥٠] حديث: «ألَّا كَانَ مفزعكم إلى الله ورسوله»(2).

قال أبو البقاء(3): (أَلَّا) مفتوحة مشددة، وإذا وليها الماضي كانت توبيخاً. وإنْ وليها المستقبل كانت تحضيضاً، ومثلها: هلّا ولولا ولوما.

[٨٥١] حديث: «إنَّ هـٰذَا القرآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُف، فَأَيَّ ذلكَ قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ»(4).

قال أبو البقاء(5): ؟أيّ) منصوب بقرأتم وهي شرطية، ومثله قوله تعالى: ﴿أَيّاً مَا تدْعُوا﴾(6) فأيّاً منصوب بتدعوا، وكذا حديث أم أيوب: (أَيُّها قَرَأْتَ أَجْزَأَكَ).

قال: وأجاز قوم الرفع في مثل هذا على أنه مبتدأ، و«قرأت» نعت له، وأجزأك الخبر.

[٨٥٢] حديث: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا نَعُدُّ شَهَادةُ أَنْ لَا إِلٰـهَ إِلَّا اللهُ»(7).

---

(1) عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي أبو عبدالله، فاتح مصر، وأحد دهاة العرب، كان في الجاهلية من الأشداء على الإسلام، أسلم في هدنة الحديبية، كان أحد أمراء الجيوش في الشـام ـ افتتح قنسرين، ولاه عمر فلسطين، وولاه معاوية مصر، توفي في مصر سنة ٤٣هـ ـ ٦٦٤م، له (٣٩) حديثاً ـ الأعلام ٢٤٨/٥، ابن خياط ٥٧/١، أسد الغابة ٣٩٦٥.

(2) المسند ٢٠٣/٤.

(3) إعراب الحديث ١٦٣.

(4) المسند ٢٠٤/٤، ٢٠٥.

(5) إعراب الحديث ١٦٣.

(6) سورة الإسراء ١١٠.

(7) المسند ١٩٩/٤، ومسلم ـ إيمان ١١٢/١ حديث ١٩٢.

قال أبو البقاء[1]: (شهادة) مرفوع لا غير، لأنه خبر (إنّ) تقديره: إنّ أفضل الأشياء (شهادة أن لا إله إلا الله)[2]. و(ما) بمعنى الذي. و(نعدّ) صلتها، والعائد محذوف. أي: نعدّه، ولا يجوز أن ينصب شهادة بنعدّ لأنه يصير من صلة الذي، فيحتاج إلى خبر، وليس في اللفظ خبر، ولا لتقديره معنى.

قوله: (ابْسُطْ يَمينَك فَلِأُبَايِعْكَ).

قال القرطبي: بكسر اللام وإسكان العين على الأمر، أي: أمر المتكلم لنفسه، والفاء جواب لما تضمنه الأمر ـ الذي هو أبسط ـ من الشرط. ويصح أن يكون اللام لام كي، وينصب أبايعك. وتكون اللام سببية.

وقال الطيبي: لعل التقدير أنا أبايعك، وأقحم اللام توكيداً، أو التقدير: لِأُبايعَك تعليلاً للأمر، والفاء مقحمة، ويحتمل أن تكون اللام مفتوحة، فيكون التقدير: فإنّي لأبايعك. والفاء للجزاء، كقولك: ائْتِني فإنّي أكرمك. انتهى.

قوله: تشترط بماذا؟

قال النووي: هكذا ضبطناه (بما) بإثبات الباء فيجوز أن تكون زائدة للتوكيد كما في نظائرها. ويجوز أن تكون على تضمين (تشترط) معنى (تحتاط) أي: تحتاط بماذا.

وقال الطيبي: حق ماذا أن يتقدم على (يشترط)، إلا أنه حذف (ماذا) قبل (يشترط)، وجعل المذكور تفسيراً له.

قوله: (أَمَا عَلِمْت).

قال الطيبي: الهمزة فيها معنى النفي، و(ما) نافية فإذا اجتمعتا دلّا على

---

(١) إعراب الحديث ١٦٣.

(٢) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(التقرير)[1] لاسيما وقد أتبعا بقوله: علمت، إيذاناً بأن ذلك أمر مقرر لانزاع فيه، ولا ينبغي أن يرتاب فيما يتلوهما.

[٨٥٣] حديث: «**فواللهِ مَا أَدْرِي أَحُبّاً ذٰلِكَ أَمْ تَأَلُّفاً**»[2].

قال أبو البقاء[3]: منصوبان، مفعول لهما، أي: لا أدري هل ذلك لمحبة أو لتألُّفِهِ إيّاي.

قلت: في (النسخة)[4]: أحبّاً كان ذلك، فيكون خبر كان.

[٨٥٤] حديث: «**نعما بالمال الصالح للمرء الصالح**»[5].

قال ابن مالـك في «شرح الكافية»: (ما) في نعما وبئسما نكرة بمعنى شيء، ومـوضعها نصب على التمييز والفاعل مضمر، إلى هذا ذهب الزمخشري وكثير من المتأخرين، وظاهر قول سيبويه أن فاعل نعم (ما)، وأنه اسم تام معرفة وندر تمامها معرفة هنا، كما ندر تمامها في باب التعجب.

قال ابن خروف: وتكـون (مـا) تامـة معـرفـة[6] بغير صلة نحـو: دققتـه دقـاً نعمـا. قال سيبويه: أي: نعم الدق، ونعما هي: أي نعم الشيء أبداؤها، فحذف المضاف وهو الإبـداءة وأقـام ضمير الصدقات مقامه، ونعما صنعت، وبئسما فعلت. أي: نعم الشيء شيء صنعت. هذا كلام ابن خروف، معتمداً على كلام سيبويه.

---

(١) في ب، ج: (التقدير) بالدال.

(٢) المسند ٤/ ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٣) إعراب الحديث ١٦٣.

(٤) في أ السنة والتصويب من ب، ج.

(٥) المسند ٤/ ١٩٧.

(٦) سقط من ب، ج قوله (معرفة).

وسبقه إلى ذلك السيرافي، ويقوي تعريف ما (بعد)[1] نعم كثرة الاقتصار عليها في نحو: غسلته غسلاً نعما، والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها، فإن التمييز يرفع إبهام المميز، و(ما) تساوي المضمر في الإبهام فلا يكون تمييزاً. انتهى.

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في «تذكرته»: إذا وقعت لفظة (ما) بعد نعم وبئس، فإمّا أن يقع بعدها مفرد أو جملة:

فإن وقع بعدها مفرد نحو: بئسما تزويج ولا مهر، فقيل: (ما) في موضع نصب على التمييز والفاعل مستتر، وقيل: في موضع رفع على الفاعلية. وهي معرفة تامة، وقيل: لا موضع لها، وهي مركبة مع الفعل وما بعدها الفاعل، وهذا أردأ الأقوال، لأن نحو (تزويج) في: «بئسما تزويج» و﴿فَنِعِمَّا هي﴾[1]، لم يثبت بدون «ما» فاعلاً. ثم لو كان نحو «هي» فاعلاً لزم استتاره، ووجب تمييزه بنكرة تفسّره.

وإن وقع بعدها جملة، فقيل: (ما) في وضع رفع على الفاعلية وقيل: رفع على أنها المخصوص. وقيل: تمييز.

فعلى الأول قيل: إنها معرفة تامة، وما بعدها صفة لمخصوص محذوف. أي: نعم الشيء شيء هو كذا وكذا. وقيل: معرفة ناقصة، وما بعدها صلة. (وقيل: حرف مصدري وما بعدها أيضاً صلة)[3]. والموضع للمجموع.

وعلى الثاني: قول واحد وهو أن قبلها (ما) أخرى تمييز حذفت و(ما) هذه موصولة والجملة بعدها صلة.

قال: وحذف المخصوص أولى من حذف التمييز، وإذا كان يجيز كون (ما) تمييزاً فلنجعلها هذه المذكورة.

---

(١) سقط من أ والتصويب من ب، ج.

(٢) سورة البقرة ٢٧١.

(٣) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

وعلى الثالث: ثلاثة مذاهب، كما في الأول ثلاثة. قيل: الجملة صفة للنكرة. وقيل صفة المخصوص حذف، وقيل صلة لـ(ما) أخرى حذفت وهي المخصوص. فالأقوال سبعة. انتهى.

وقال الطيبي: (ما) في نعما غير موصولة ولا موصوفة.

قال ابن جني: (ما) في نعما منصوبة لا غير، والتقدير: نعم شيئاً المال الصالح، والباء زائدة. مثلها في: كفى بالله.

وإنما قلنا: ليست بموصولة ولا موصوفة لتعين الأولى بالصلة والثانية بالصفة. والمراد الإجمال ثم التبيين، فما هنا بمنزلة تعريف الجنس في: نعم الرجل، فإنه إذا قرع السمع أولاً مجملاً ذهب بالسمع كل مذهب، ثم إذا بيّن تمكن في ذهنه فضله تمكناً وأخذ بمجامع القلب. انتهى.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»، يقال: نِعْمَا بسكون العين، ونِعِمّا بكسرها وتشديد الميم، لأن سكون الميم بالإدغام أوجب تحريك العين.

[٨٥٥] حديث: «**خَرَجَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ وفي يده كتابانِ فقال: أتدرونَ ما هذان الكتابان؟ قلنا: لا يا رسول الله إلاّ أنْ تُخْبِرَنَا**»[١].

قال الطيبي: هذا استثناء منقطع. أي لانعلم، ولكن إذا أخبرتنا نعلم، كأنهم طلبوا بالاستدراك إخباره إيّاهم، ويجوز أن يكون متّصلاً مفرغاً، أي: لا نعلمه بسبب من الأسباب إلا بإخبارك.

قوله: فقال للذي في يده. أي: لأجله.

قوله: ثم أجمل على آخرهم. ضمن (أجمل) معنى أوقع فعدى بعلى، أي: أوقع الإجمال [على ما انتهى إليه التفصيل][٢] ويجوز أن يكون حالاً أي: أجمل في حال

(١) المسند ٢/١٦٧، والترمذي - قدر ٤/٤٤٩ حديث ٢١٤١.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

وقوع أنها التفصيل إلى آخرهم. ومن عادة الحسّاب أن يكتبوا الأشياء مفصلات ثم يوقعوا في آخره. فذلك يرد التفصيل إلى الجملة.

قولـه: «فـلا يزاد فيهم»، جواب شرط محذوف. أي: إذا كان الأمر على (ما تقدم)[1] من التفصيل والتعيين والإجمال بعد التفصيل في الصك فلا يزاد ولا ينقص. انتهى.

مسند عمرو بن يَثْرِبي رضي الله عنه[2]

[٨٥٦] حديث: «إن لقيتها نعجة تحملُ شفرة وزناداً بخَبْتِ الجَميشِ فلا تمسها»[3].

قال في «النهاية»: (الخبت) الأرض الواسعة، و(الجميش) الذي لا نبات فيه، كأنه جمش، أي حلق.

وقال الزمخشري في «الفائق»: (خبت) علم لصحراء بين مكة والحجاز قال:-

زَعَـم الـعـواذلُ أنَّ ناقـةَ جُنْـدُبٍ بِجَـنُـوبِ خَبْـتٍ عُرِّيَتْ وَأَجَـمَّـتِ[4]

وامتناع صرفها للتأنيث والعلمية، ويجوز أن تصرف بسكون الوسط، و(الجميش) صفة لها، فعيل بمعنى مفعول من الجمش وهو الحلق، كأنها حلق نباتها. ويجوز أن يضاف خبت إلى الجميش، والجمهش النبات.

---

(١) في أ تقرر والمثبت من ب، ج.

(٢) هو عمرو بن يثربي بن بشر الضَّبِّي، فارس ضبَّة، وأحد رؤسائها في الجاهلية. أدرك الإسلام وأسلم، ولم ير النبي ﷺ، استقضاه عثمان على البصرة، وشهد وقعة الجمل مع عائشة. الإصابة ت ٦٥٢١، وابن الأثير ٣٦، والأعلام ٥/ ٨٧.

(٣) المسند ٥/ ١١٣ بلفظه، وانظر ٣/ ٤٢٣ بلفظ قريب.

(٤) قائله جندب، دلائل الإعجار (خانجي) ٢٣٦، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ١٦٢.

وقال في القاموس: (الخبت) المتسع من بطون الأرض، والجميش: المكان لا نبات فيه، وصحراء بناحية مكة.

فحصل من ذلك ثلاثة أقوال: أحدها: أن (خبت الجميش) في الحديث: اسم جنس لكل أرض واسعة لا نبات بها.

والثاني: أن (خبت) علم لأرض مخصوصة وصف بالجميش أو أضيف إليه.

والثالث: أن الجميش هو العلم أضيف إليه الخبت إضافة العام إلى الخاص وهذا عندي أرجح.

مسند عمرو بن عَبسَةَ السلمي رضي الله عنه[1]

[٨٥٧] حديث: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ فُوَاقَ نَاقَةٍ»[2].

قال أبو البقاء[3] في نصب (فواق) وجهان.

أحدهما: أن يكون ظرفاً تقديره: وقت فواق. أي: وقتا مقدراً بذلك. والثاني أن يكون جارياً مجرى المصدر، أي: قتالاً مقدّراً بفواق.

---

(١) عمرو بن عَبَسة بن عامر السُّلَمِي أبو نَجِيح، أسلم قديماً أول الإسلام في مكة ولحق بقومه ثم قدم المدينة بعد مضي بدر وأحد والخندق فسكنها ونزل بعد ذلك الشام. وهو أخو أبي ذر لأمّه، كانت وفاته في أواخر خلافة عثمان: أسد الغابة ٣٩٧٨، وابن خياط ١/ ١١٤، وتهذيب التهذيب ٨/ ٦٩.

(٢) المسند ٢/ ٤٤٢، ٥٢٤، ٤/ ٣٨٧، ٥/ ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٤٤، وأبو داود ـ جهاد ٣/ ٢١، حديث ٢٥٤١، والترمذي ـ فضائل الجهاد ٤/ ١٨١ حديث ١٦٥٠، والنسائي ـ جهاد ٦/ ٢٥، وابن ماجه ـ جهاد ٢/ ٩٣٣ حديث ٢٧٩٢.

(٣) إعراب الحديث ١٦٤.

[٨٥٨] حديث أوقاتِ الكراهة ـ قوله: «**ثم أقصر عن الصلاة، فإنّ حينئذٍ تُسْجَرُ جَهَنّم**»[(١)].

قال الطيبي: في اسم إنّ وجهان:

أحدهما: تسجر على إضمار أنْ، كقوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ**﴾[(٢)].

والثاني: ضمير الشأن المحذوف من إنّ المكسورة المثقلة كقول الشاعر:ـ

فَلَا تخذلِ المولى وإنْ كان ظالماً ... فإنّ به تَنْأَى الأمور وتقربُ

التقدير: فإنه به، وله في الأحاديث نظائر.

قوله: (ما منكم رجل يقرب وضوءه فتمضمض واستنشق فَيَنْتَثِر إلاّ خرجت خطايا وجهه).

قال الطيبي: المستثنى منه مقدر، أي: ما منكم رجل يتصف بهذه الصفة[(٣)] كائن على حال من الأحوال إلا على هذه الحالة. وعلى هذا المعنى ينزل سائر الاستثناء وإن لم يصرح بالنفي فيها، لكونها في سياق النفي بواسطة ثم العاطفة.

قوله: (فإنْ قام فصلى فحمد الله وأثنى عليه ومجّده بالذي هو أهله، وفرّغ قلبه لِلّه، إلا انصرف من خطيئته كهيئة يوم ولدته أمّه).

قال الطيبي: إنْ شرطية، والضمير المرفوع بعدها، رافعه فعل مضمر يفسره ما بعده، فلما حذف أبرز الضمير المستكن فيه، وجواب الشرط محذوف وهو المستثنى

---

(١) المسند ٤/١١١، ١١٢.

(٢) سورة الروم ٢٤.

(٣) سقطت من ب، ج.

منه، أي: فلا ينصرف في شيء من الأشياء إلا من خطيئته كهيئة يوم ولدته أمه، وجاز تقدير النفي لما مر أن الكلام في سياق النفي.

هذا مذهب «صاحب الكشاف»، وأما ابن الحاجب فيجوزه في الإثبات كما يقال: قرأت إلا يوم الجمعة. ونظير هذا الشرط قول الحماسي:

وإنْ هو لمْ يحملْ على النّفسِ ضَيْمَها فليسَ إلى حُسْنِ الثّناءِ سَبِيلُ[1]

[٨٥٩] حديث: «أقرب ما يكونُ الربُّ من العبدِ في جوفِ الليلِ الآخر»[2].

قال الطيبي: يحتمل أن يكون قوله: (في جوف الليل) حالاً من الرب، أي: قائلاً في جوف الليل يدعوني فأستجيب له، سدت مسد الخبر. أو من العبدِ، أي: قائماً في جوف الليل داعياً مستغفراً، على نحو قولك: ضربي زيداً قائماً. ويحتمل أن يكون خبراً لأقرب.

وقوله: (الآخر) صفة لجوف على أن ينصف الليل ويجعل لكل نصف جوف. والقرب يحصل في جوف النصف الثاني. فابتداؤه من المثال الأخير.

مسند عمرو بن عوف رضي الله عنه[3]

---

(١) هذا الشاهد من القصيدة التي نسبت للسموأل بن عادياء، ومصادره: السيوطي ١٨٠، والعيني ٢/٧٧، والدرر ١/٣٩، ٢/٧٥، والهمع ١/٦٣، ٢/٥٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ١٩٣٥.

(٢) معناه في المسند ٤/١١٤، ٣٨٥، والترمذي دعوات ٥/٥٦٩ ـ ٥٧٠ حديث ٣٥٧٩.

(٣) عمرو بن عوف الأنصاري، شهد بدراً مع رسول الله ﷺ، قيل: إنه سكن المدينة ولا عقب له، وروى عنه المسور بن مخرمة حديثاً واحداً، ومات في خلافة عمر: أسد الغابة ٣٩٩٣، وتهذيب التهذيب ٨/٨٦.

[٨٦٠] حديث: «فَوَاللهِ مَا الفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُم»[١].

قال أبـو البقاء[٢]: (الفقر) منصوب بأخشى، تقديره: ما أخشى عليكم الفقر. والرفع ضعيف، لأنه يحتاج إلى ضمير يعود عليه. وإنما يجيء ذلك في الشعر. وتقدير ذلك: ما الفقر أخشاه عليكم. أي: ما الفقر مخشياً عليكم، وهو ضعيف.

[٨٦١] حديث: «ليسَ لِعرْق ظالمٍ حَقٌّ»[٣].

(قال الزركشي رحمه الله: يروى بتنوين (عرق) و(ظالم) نعت له، وهو راجع إلى صاحبه، ويروى بغير تنوين على الإضافة، [فيكون الظالم صاحب العرق][٤].

[٨٦٢] حديث: «إنَّ الدِّينَ لَيَأْرِزُ إلى الحِجَازِ كما تَأْرِزُ الحَيَّةُ إلى جُحْرِها. وَلَيَعْقِلَنَّ الدِّينُ منَ الحِجَازِ مَعْقِلَ الأُرْوِيَّة مِنْ رَأسِ الجَبَلِ»[٥].

قال الطيبي: (ليعلقن) جواب للقسم، والجملة معطوفة على خبر إنّ على تقدير: أقسم بالله. و(الدين) مظهر وضع موضع المضمر. ويجوز أن يكون العطف للجملة ومعقل مصدر بمعنى العقل. ويجوز أن يكون اسم مكان.

---

(١) المسند ٤/٣٧، وفتح الباري ـ مغازي ٧/٣١٩ ـ ٣٢٠ حديث ٤٠١٥، ومسلم ـ زهد ٤/٢٢٧٣ ـ ٢٢٧٤ حديث ٦، والترمذي ـ قيامة ٤/٦٤٠ ـ ٦٤١ حديث ٢٤٦٢، وابن ماجه ـ فتن ٢/١٣٢٤ حديث ٣٩٩٧.

(٢) إعراب الحديث ١٦٤.

(٣) المسند ٥/٣٢٧، وفتح الباري ٥/١٨، وأبو داود ـ إمارة ٣/١٧٨ حديث ٣٠٧٤، والترمذي ـ أحكام ٣/٦٦٢ حديث ١٣٧٨، والموطأ ـ أقضية ٢/٧٤٣ حديث ٢٦.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٥) الترمذي ـ الإيمان ٥/١٨ حديث ٢٦٣٠.

مسند عوف بن مالك رضي الله عنه (1)

[٨٦٣] حديث: «لا يقصُّ إلاّ أميرٌ أو مأمورٌ أو مختال أو مرائي» (2).

قال الطيبي: قوله: (لا يقص)، ليس بنهي بل هو نفي وإخبار أن هذا الفعل ليس بصادر إلا عن هؤلاء، ولو حمل على النهي الصريح، لزم أن يكون المختال مأموراً.

مسند عِياض بن حِمار رضي الله عنه (3)

[٨٦٤] حديث: «الخطبةِ الطويلةِ» (4).

قولـه: (وأهل النار خمسة: الضعيف الذي لا زبر له، الذين هم فيكم تبع لا يبتغون أهلاً ولا مالاً).

قال الأشرفي: (الذي) في الأول بمعنى (الذين) للجمع كقوله:ـ

وإنَّ الَّـذِي حَانَـتْ بِفَـلْجٍ دِمـاؤُهُـمْ   هُمُ القَـوْمُ كُلُّ القَـومِ يَا أُمَّ خالـدِ (5)

---

(1) هو عوف بن مالك الأشجعي الغَطَفَاني، صحابي من الشجعان الرؤساء، أول مشاهده خيبر، وكانت معه راية أشجع يوم الفتح نزل حمص وسكن دمشق، له ٦٧ حديثاً، توفي سنة ٧٣هـ ـ ٦٩٢م، الإصابة رقم ١٦٠٣، وخلاصة تذهيب الكمال ٢٥٣، والاستيعاب ٣/١٣١.

(2) المسند ٦/٢٧، ٢٩، ٢٣.

(3) عِيَاض بن حِمار بن ناجية المُجَاشِعِي، توفي حوالي ٥٠هـ، له رواية عن النبي ﷺ، أخرج حديثه البخاري في الأدب المفرد. الإصابة ٧/١٨٥، أسد الغابة ٤/٣٢٢، ابن سعد ٧/٣٦، ابن خياط ٧/٧٧، الكاشف ٢/٣٧٨، التقريب ٢/١٠٧.

(4) المسند ٤/١٦٢، ٢٦٦، ومسلم ـ كتاب الجنة ٤/٢١٩٨ حديث ٦٣. والحديث طويل.

(5) قيل: البيت للأشهب بن رُمَيْلَة، وقيل: للحـريث بن محفض يرثي بهـا قومـه. وفَلْج: اسم موضع، وقد أشار إليه صاحب الدرر ١/٥٢٤، والهمع ١/١٦٨.

و(الذين) الثاني بيان له أو بدل منه.

قال الطيبي: وصف الضعيف باعتبار لفظه تارة بالمفرد، وباعتبار الجنس تارة أخرى بالجمع.

وقوله: (تبع)، مرفوع على أنه فاعل الظرف، أو مبتدأ خبره الظرف، والجملة خبر (هم) وروي بالنصب على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر.

قوله: (والخائن الذي لا يخفى له طمع وإن دق الأمانة) (الطمع) هنا مصدر بمعنى المفعول.

قوله: (ورجل لا يصبح ولا يمسي إلا وهو يخادعك عن أهلك ومالك). (عن) هنا للسببية، أي: يخادعك بسبب أهلك، كقوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾[1].

قال في الكشاف: أي: حملهما على الزلّة بسببها.

قوله: (وذكر البخل والكذب).

قال التوربشتي: أقام المصدر مقام اسم الفاعل.

قوله: (والشنظير).

قال الطيبي: هو مرفوع عطفاً على رجل، أو منصوب عطفاً على البخل والكذب.

مسند فَضَالَةَ اللَّيْثي رضي الله عنه[2]

---

(١) البقرة ٣٦.

(٢) فَضَالَة بن عُبَيْدٍ الأنصاري الأَوْسي أبو محمد، أول مشاهده أحد، ثم شهد المشاهد كلها، كان ممن بايع تحت الشجرة، وسكن الشام وولي القضاء بدمشق لمعاوية. سبي بأرض الروم ٥٣هـ - ٦٧٣م - الأعلام ٥/٣٤٩، وأسد الغابة ٤٢٢٦.

[٨٦٥] حديث: «حافظ على العصريـن ـ ولم تكن من لغتنا ـ قلت: وما العصران؟ قال: صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة بعد غروبها»[١].

قال الشيخ أكمـل الـدين: كأنه من باب التغليب، غلب العصر على الفجر، فسمي العصرين، لأن رعاية العصر أشد من حيث الاشتغال بمصالحهم.

مسند الفضل بن العباس رضي الله عنه[٢]

[٨٦٦] حديث: «الصلاة مَثْنَى مَثْنَى، تشهد في كل ركعتين وتضرع وتخشع وتمسكن»[٣].

قال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»، المشهور في هذه الرواية أنّ هذه الألفاظ أفعال مضارعة حذف منها إحدى التاءين ويدل عليه قوله في رواية أبي داود (تشهد). ووقع في بعض الروايات بالتنوين في هذه الألفاظ على الاسمية، وهو تصحيف من بعض الرواة لما فيه من الابتداء بالنكرة التي لم توصف.

وأيضاً فلا يتقيد قوله: وتخشع وما بعده يكون ذلك في كل ركعتين، ولا يكون الكلام تامّاً بعدم الخبر المفيد، إلا أن يكون قوله: (تشهد) بياناً لقوله: مثنى مثنى وتخشع وتخضع وتمسكن.

وقال أبو موسى المديني: يجوز أن يكون أمراً وخبراً. انتهى.

---

(١) المسند ٤/٣٤٤، وأبو داود ـ صلاة ١/١١٦ حديث ٤٢٨.

(٢) الفضل بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، من شجعان الصحابة ووجوههم، كان أسنّ ولد العباس، ثبت يوم حُنَيْن، استشهد في أجنادين سنة ١٣هـ، له (٢٤) حديثاً. طبقات ابن سعد ٤/٣٧، والإصابة ترجمة ٧٠٠٥، وأسد الغابة ٤/٣٦٦، والأعلام ٥/١٤٩.

(٣) المسند ١/٢١١، وسنن الترمذي ـ صلاة ٢/٢٢٥ حديث ٣٨٥.

فعلى الاحتمال الأول يكون (تشهد) وما بعده مجزوماً على الأمر، وفيه بُعْد لقوله بعد ذلك (ترفع يديك) فالظاهر أنه خبر. انتهى.

وقال التُّورِبِشْتِي: وجدنا الرواية فيهن بالتنوين (لا غير)[1] وكثير ممن لا علم لهم بالرواية يردونها على لفظ الأمر ونراها تصحيفاً.

وقال الطيبي: (الصلاة) مبتدأ و(مثنى مثنى) خبر، والأول تكرير والثاني تأكيد له. و(تشهد في كل ركعتين) خبر بعد خبر كالبيان لـ (مثنى مثنى). أي: صلاة ذات تشهد في كل ركعتين، وكذا المعطوفات، ولو جُعِلتْ أوامر اختلّ النظم وذهبت الطراوة[2] والطلاوة.

وأما قوله: (ثم ترفع يديك)[3] فعطف على محذوف، أي: إذا فرغت منها فسلم[4]، ثم ارفع يديك سائلاً حاجتك، فوضع الخبري موضع الطلبي.

وقال صاحب «النهاية»: (تمسكن) تفعل من السكون والميم زائدة قال: والقياس أن يقال: تسكن، وهو الأكثر والأفصح، وقد جاء على الأول أحرف قليلة.

قالوا: تمدرج، وتمنطق، وتمندل.

مسند قَبِيصَة بن المُخَارِق[5]
رضي الله عنه

---

(١) في أ (لا عليه) والتصويب من ب، ج.

(٢) في ب، ج (الحلاوة).

(٣) في أ (ثم توضع بين يديك) والتصويب من ب، ج.

(٤) في ب،ج (فسم).

(٥) قبيصة بن المخارق العامريّ الهلالي، عداده في أهل البصرة، وفد على النبي ﷺ، ويكنى أبا بشر، وله صحبة وأحاديث.

ـ أسد الغابة ٤٢٥٩، وابن خياط ١/ ١٣٠، وتهذيب التهذيب ٨: ٥٣٠.

[٨٦٧] حديث: «يَأْكُلُهُ صَاحِبُهُ سُحْتاً»[١].

قال أبو البقاء[٢]: هو حال، أي مُحَرّماً. وفي حديث مسلم: فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتاً*.

قال عياض والنووي: كذا في جميع نسخ مسلم، وفيه إضمار، أي: (اعتقده سحتاً)[٣]. أو يؤكل سحتاً. ورواه غير مسلم: (سحت) وهو واضح.

مسند قَتَادَة بن مِلْحَان[٤]
رضي الله عنه

[٨٦٨] حديث: «كانَ يأمرُ بصيامِ أيّام البيض»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: (الأيام) مضافة إلى (البيض)، لأن (البيض) هي الليالي لِابْيِضَاضِها بالقمرِ من أول الليل إلى آخره. ولا يجوز (الأيام البيض) لأن الأيام كلّها بيض، وإنّما التقدير: (أيام)[٧] الليالي البيض.

---

(١) المسند ٥/ ٦٠، ٣/ ٤٧٧، ومسلم - زكاة ٢/ ٧٢٢ حديث ١٠٩، والنسائي - زكاة ٥/ ٨٨ - ٨٩، وأبو داود - زكاة ٢/ ١٢٠ حديث ١٦٤٠، والدارمي - زكاة ١/ ٣٣٣، حديث ١٦٨٥.

(٢) إعراب الحديث ١٦٧.

* وقال ابن ملك في شرح المشارق: بدل من الضمير في يأكله أو تمييز (من هامش الأصل أ).

(٣) في أ (أي المتعددة) والتصويب من ب، ج.

(٤) قَتَادة بن مِلْحانَ القيسي، من بني قيس بن ثعلبة، مسح النبي ﷺ رأسه ووجهه. - أسد الغابة ٤٢٧٠، وابن خياط ١/ ١٤٨، وتهذيب التهذيب ٨/ ٣٥٧.

(٥) المسند ٥/ ٢٨، ٢٧.

(٦) إعراب الحديث ١٦٧.

(٧) سقط من أ.

مسند قُدَامَة بن عبدالله[1]
رضي الله عنه

[٨٦٩] حديث: «لا ضربَ ولا طردَ ولا إليكَ إليكَ»[2].

قال الطيبي: أي: لا ضرب هناك ولا طرد ولا قول إليك، وهي أحوال مترادفة، و(إليك) هنا من أسماء الأفعال معناه: تَنَحَّ عنّي.

مسند قُرَّةَ بن إِيَاسٍ المُزَنِي[3]
رضي الله عنه

[٨٧٠] حديث: «إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ آكليهما»[4].

قال الطيبي: جملة (لا بدّ) معترضة بين اسم كان وخبره. قوله (فأميتوهما طبخاً).

قال أبـو البقـاء[2]: إن شئت جعلتـه مصدراً في موضع الحال. أي: أميتوهما

---

(١) يعـد في صغـار الصحـابة الذين لهم رؤية. نجدي، عمّر فوق الثمانين. أنظر: أسد الغابة ٤/٣٩٣، والاستيعاب ١٢٧٩، وتهذيب التهذيب ٨/٢٤٨، والإصابة ٣/٢٢٧، وسير الأعلام ٣/٤٥١.

المسند ٣/٤١٣، والترمذي ـ حج ٣/٢٤٧ حديث ٢٩٠٣ والنسائي ـ حج ٥/٢٦٩ ـ ٢٧٠، وابن ماجه ـ مناسك ٢/١٠٠٩ حديث ٢٠٣٥، والدارمي ـ مناسك ١/٣٨٩ حديث ١٩٠٧.

(٢) قُرَّة بن إياس أبو معاوية. جاء إلى النبي وهو غلام صغير فمسح على رأسه واستغفر له. قتله الأزارقة مع ابن أبي عبيس سنة ٦٤هـ.

ـ أسد الغابة ٤٢٨٦، وابن خياط ١/٨٥، وتهذيب التهذيب ٨/٣٧٠.

(٣) المسند ٤/١٩، معناه في مسلم ـ مساجد ١/٣٩٤ ـ ٣٩٦، والنسائي ـ مساجد ـ باب من يخرج من المسجد ٢/٤٣، وابن ماجه ـ أطعمة ٢/١١١٦ حديث ٣٣٦٣.

(٤) إعراب الحديث ١٦٧.

مطبوخَيْن. وإن شئت جعلت (أميتوهما) بمعنى اطبخوهما طبخاً، فيكون مصدراً مؤكداً.

مسند قيس بن عمرو الأنصاري[1]
رضي الله عنه

[٨٧١] حديث: «**رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين، فقال أصلاة الصبح مرتين**»[2].

قال الطيبي: منصوب بفعل مضمر يُنْكِرُ عليه فِعْله، أي: أتصلي بعد صلاة الصبح وليس بعدها صلاة.

مسند كعب بن مالك[3]
رضي الله عنه

[٨٧٢] حديث تخلفه عنْ غزوة تَبُوك[4].

قوله: «**وَمَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِهَا مَشْهَدَ بَدْرٍ**».

---

(١) هو قيس بن عمرو بن قيس الأنصاري الخَزْرَجي النَّجَّاري، قتل يوم أحداً شهيداً واختلف في شهوده بدراً، انظر: الاستيعاب بهامش الإصابة ٣/٢٣٥، والإصابة ٣/٢٥٦ ترجمة رقم ٧٢١٢.

(٢) المسند ٥/٤٤٧.

(٣) كعب بن مالك بن أبي كعب الخَزرَجي الأنصاري العقبيّ الأحديّ، شاعر رسول الله ﷺ، وصاحبه، وأحد الثلاثة الذي خُلِّفوا فتاب الله عليهم، كان من أهل الصُّفَّة، وذهب بصره في خلافة معاوية، وكان من أصحاب عثمان وأنجده يوم الثورة، له (٨٠) حديثاً توفي سنة ٥٠هـ - ٦٧٠م - الأعلام ٦/٨٥، وسير أعلام النبلاء ٢/٣٧٤، وأسد الغابة ٤٤٧٨، والمعارف ٣٤٣، وابن خياط ١/٢٢٥، وتهذيب التهذيب ٨/٤٤٠.

(٤) *المسند ٣/٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨، وفتح الباري - مغازي ٨/١١٣ - ١١٦ حديث ٤٤١٥.*

قال الزركشي: الباء بمعنى البدل.

قوله: «**فَلَمْ يَزَلْ يَتمادَى بِي، حتّى اشْتَدَّ النَّاس الجِدَّ**».

قال الزركشي: ضبط برفع (الناس) على أنه فاعل، ويكون الخبر منصوباً على إسقاط الخافض. أو نعت لمصدر محذوف، أي: اشتد الناس الاشتداد الجد، وعند ابن السكيت: بالناس، وهو الصواب.

قوله: «**وَقَدْ كَانَ كَافِيَكَ ذَنْبَكَ استغفار رسولِ اللهِ ﷺ**». بنصب الياء من (كافيك) خبر كان، واسمها (استغفار)، و(ذنبك) منصوب بإسقاط الخافض.

قوله: «**ونَهَى عِنْ كَلَامِنَا أَيُّها الثَّلَاثَةُ**» بالرفع وموضعه نصب على الاختصاص، وحكى سيبويه: اللهم اغفر لنا أيَّتُها العصابة.

قوله: «**واللهِ مَا يزالُ يَبْكِي لَدُنْ أَنْ كَانَ مِنْ أَمْرِكَ مَا كَانَ**».

قال أبو البقاء[1]: (لدن) مبنية على السكون، وهي مضافة إلى ما بعدها (وأَنْ) مصدرية، أي: من لدن حدوث أمرك.

قال: وقوله: (أَنْ أَنْخلعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً)، (صدقة) مصدر، إمّا منصوب بـ(أنخلع)، لأن معناه: أتصدق، أو في موضع الحال، أي: متصدقاً.

[٨٧٣] حديث: «**بَلِ الدّمُ الدّمُ والهدمُ الهدمُ**[2]»[3].

قال أبو البقاء[4]: يجوز فيه الرفع، والتقدير: بل دَمِي دَمُكم، وهدْمي هدمكم، أي: من قصدني قصدكم، والنصب على تقدير: احفظوا الدم والهدم، وكرر ذلك

(١) إعراب الحديث ١٦٨.

(٢) في أ (المرم المرم) والتصويب من المسند ٣/٤٦٢، ومن ب، ج.

(٣) المسند ٣/٤٦٠ ـ ٤٦٢، والحديث طويل جدّاً.

(٤) إعراب الحديث ١٦٩.

توكيداً، والمعنى أصاحبكم وأحفظكم كما أحفظ دمي وأصاحبه.

[٨٧٤] حديث: «(قُمْ)[1] فَاقْضِهِ»[2].

قال الزركشي: بكسر الهاء ضمير الغريم، وليست للسكت وإلا سكنت.

حديث: «**ما ذِئْبَانِ جائِعانِ أُرْسِلا في غَنَمٍ بأَفْسَدَ لَها مِنْ حِرْصِ المَرْءِ على المَالِ والشَّرَفِ لدينه**»[3].

قال الطيبي: (ما) بمعنى ليس، و(ذئبان) اسمها، و(جائعان) صفة له، و(أرسلا في غنم) الجملة في محل الرفع على أنها صفة، و(بأفسد) خبر ما، والباء زائدة، و(أفسد) أفعل التفضيل، أي: بأشد إفساداً، والضمير في (أنها) للغنم، واعتبر فيه الجنسية فلهذا أنث.

وقوله: (من حرص المرء)، هو المفضل عليه لاسم التفضيل.

وقوله: (على المال)، متعلق بالحرص والشرف عطف على المال، والمراد به الجاه.

وقوله: (لدينه)، اللام فيه للبيان، كما في قوله تعالى: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾[4] كأنه قيل: يرضعن لمن؟ قيل: لمن أراد. وكذلك هنا كأنه قيل: بأفسد لأي شيء؟ قيل: لدينه.

---

(١) في أ (ثم) والتصويب من ب، ج.

(٢) المسند ٦/ ٣٩٠، وفتح الباري ـ صلاة ١/ ٥٥١ حديث ٤٥٧، ومسلم ـ مساقاة ٣/ ١١٩٢ حديث ٢٠، وأبو داود ـ أقضية ٣/ ٣٠٤ حديث ٣٥٩٥.

(٣) المسند ٣/ ٤٥٦، والترمذي ـ زهد ٤/ ٥٨٨ حديث ٢٣٧٦، والدارمي ـ رقائق ٢/ ٢١٤ حديث ٢٧٣٣.

(٤) سورة البقرة ٢٣٣.

مسند كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه[1]

[٨٧٥] حديث: «ليس من امبرّ امصيام في سفر»[2].

قال السَّخَاوِي في «شرح المفصل»: في هذا الحديث يجوز أن يكون النبي ﷺ تكلم بذلك (لمن)[3] كانت هذه لغته أو تكون هذه لغة الراوي التي لا ينطق بغيرها، لأن النبي ﷺ: أبدل اللام ميماً.

قال الأزهري: والوجه أن لا يثبت الألف في الكتابة لأنها ميم جعلت كالألف واللام.

مسند كعب بن عُجْرَة رضي الله عنه[4]

[٨٧٦] حديث: «أطعم ثلاثة أصوع»[5].

قال النووي: الآصع جمع صاع وقد ثبت استعمال (الآصع) في هذا الحديث من كلام رسول الله ﷺ، وكذلك هو مشهور في كلام الصحابة والعلماء بعدهم، وفي

---

(١) اختلف في أنه هو أبو مالك الأشعري الذي روى عنه عبد الرحمن بن غنيم والشاميون أم هما اثنان. انظر الإصابة ٢٩٧/٣، والاستيعاب بهامش الإصابة ٣/٢٩٤.

(٢) المسند ٥/٤٣٤.

(٣) ي ب، ج (لما).

(٤) من أهل بيعة الرضوان، يكنى أبا محمد، قطعت يده في بعض المغازي، سكن الكوفة، وقيل مات بالمدينة سنة ٥١ أو ٥٢ للهجرة عن خمسة وسبعين عاماً وقيل سبعة وسبعين. انظر الإصابة ٢٩٧/٣، وتهذيب التهذيب ٨/١٣٥ وأسد الغابة ٤/٢٤٣، وسير أعلام النبلاء ٣/٥٢.

(٥) المسند ٤/٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، بلفظ (ثلاثة آصع). وفتح الباري ـ مهر ٤/١٦، ١٨ حديث ١٨١٦، ١٨١٧، ومسلم ـ حج ٢/٨٦١ حديث ٨٤ بلفظ (ثلاثة آصع).

كتب اللغة، وكتب النحو والتصريف، ولا خلاف في جوازه وصحته، وأما ما ذكره ابن مكي في كتابه (تشقيق)[1] اللسان: أن قولهم في جمع الصاع (آصع) لحن من خطأ العوام. وأن صوابه (أصوع) فغلط منه وذهول. وعجب قوله هذا مع اشتهار اللفظة في كتب الحديث، واللغة العربية وأجمعوا على صحتها، وهو من باب المقلوب، قالوا: فيجوز في جمع (صاع) آصع، وفي دار آدر، أو هو باب معروف في كتب العربية، لأن فاء (آصع) صاد، وعينها واو، فقلبت الواو همزة ونقلت إلى موضع الفاء، ثم قلبت الهمزة حين اجتمعت هي وهمزة الجمع فصار (آصعا) ووزنه عندهم (أعفل)، وكذلك القول في (آدر) ونحو.

[٨٧٧] حديث: «معقّبات لا يخيب قائلهنّ دبر كلّ صلاة مكتوبة ثلاث وثلاثون تسبيحة»[2].

قال الطيبي: قوله: (معقبات) يحتمل أن يكون صفة مبتدأ أقيمت مقام[3] الموصوف، أي: كلمات معقبات، (ولا يخيب) خبر، و(دبر كل صلاة) ظرف، يجوز أن يكون خبراً بعد خبر وأن يكون متعلقاً (بقائلهن لا يخيب)، ويحتمل أن يكون (لا يخيب قائلهن) صفة (معقبات)، و(دبر) صفة أخرى، أو خبراً آخر، أو متعلقاً بقائلهن و(ثلاث) خبراً آخر، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف. أي: هي ثلاث وثلاثون. والجملة بيان.

---

(١) في أ: تشقيق، وفي ب، ج: تثقيف.

(٢) مسلم ـ المساجد ١/٤١٨ حديث ١٤٤، والترمذي دعوات ٥/٤٧٩ حديث ٣٤١٢، والنسائي ـ السهو ـ باب نوع آخر من عدد التسبيح ٣/٧٥.

(٣) (مقام) مكررة في ب، ج.

مسند لقيط بن عامر رضي الله عنه[1]

[٨٧٨] حديث لقوله: «لَعَمْرُ إِلـهِكَ»[2].

قال الرضي: كلّ مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو: لعمري[3] وأيمن الله، يجب حذف خبره، فإن تعينه للقسم دلّ على تعين الخبر المحذوف، أي: لعمري[4] ما أقسم به، وجواب القسم ساد مسد الخبرالمحذوف.

والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحة، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله.

وقال في «النهاية»: قوله: (لعمر إلهك)، هو قسم ببقاء الله ودوامه، وهو رفع بالإبتداء، والخبر محذوف تقديره: لعمر الله قسمي، أي: ما أقسم به واللام للتوكيد، فإن تأت باللام نصبته نصب المصادر فقلت: عمْر الله وعمرك الله: أي: بإقرارك (لله)[5] وتعميرك له بالبقاء.

قوله: أما مررت بوادي قومك مجدباً ثم مررت به يهتز خضراً.

قال الطيبي: (يهتز) جملة حالية، و(خضراً) نصب على التمييز.

---

(١) هو أبو رَزِين العُقَيلي، وهو ممن غلبت كنيته، ويقال: لَقيطُ بن صَبِرَة، ولقيط بن المنتفق، له صحبة ووفادة على رسول الله ﷺ. أسد الغابة ٤٥٣٥، والإصابة ٣/٣٣٠، والاستيعاب ٣/٣٢٤.

(٢) المسند ٤/١٣ - ١٤. والحديث طويل جدّاً، وفيه: (.. ولعمر إلهك لهو أقدر على أن يراكم وترونه من أن ترونهما ويريانكم لا تضارون..).

(٣) في ب، ج (لعمرك).

(٤) في ب، ج (لعمرك).

(٥) سقط من أ.

قوله: فتسلكون جمراً من النار يطأ أحدكم الجمرة فيقول: حس، فيقول ربك: وإنه

قال في «النهاية»: أي وإنه كذلك. أو: إنه على ما تقول. وقيل: (إنّ) بمعنى نَعَمْ، والهاء للوقف.

مسند مالك بن الحويرث رضي الله عنه[1]

[٨٧٩] حديث: «**صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**»[2].

قال الطيبي: (ما) نكرة موصوفة. أي: صلّوا صلاةً كصلاةٍ[3] رأيتموني أصليها.

مسند مالك بن يسار رضي الله عنه[4]

[٨٨٠] حديث: «**إذا سألتم الله تعالى فاسألوه بِبُطُونِ أَكُفِّكُم**»[5].

قال الطيبي: الباء للآلة، ويجوز أن تكون للمصاحبة.

---

(١) هو مالك بن الحويرث بن أَشْيَمَ الليْثي، أبو سليمان، ويقال ابن حويرثة، تو في سنة ٦٤هـ، له أحاديث أخرجها له الجماعة. انظر: الإصابة ٩/٤٣، الاستيعاب ٤/٣٠٧، أسد الغابة ٥/٢٠، ابن سعد ٧/٤٤، ابن خياط ١٧٥، الكاشف ٣/١١٣، التقريب ٢/٢٢٤.

(٣) المسند ٥/٥٣، وفتح الباري ـ أذان ـ باب رقم (١٨). وصحيح البخاري ١/١٥٥ وسنن الدارمي ـ الصلاة ـ باب رقم (٤٢) من أحق بالأمانة، رقم ١٢٥٦.

(٤) سقط من ب، ج.

(٥) هو مالك بن يسار السَّكُوني ثم العَوْفي، يُعَدُّ في الشاميين، روى عن النبي ﷺ وهو مذكور فيمن نزل حمص. انظر الاستيعاب ٣/٣٧٥، وأسد الغابة ٤٦٥٥.

(٦) أبو داود ـ أبواب الوتر ٢/٧٨ حديث ١٤٨٦.

مسند محمود بن الربيع الأنصاري[1]
رضي الله عنه

[٨٨١] حديث: «**إنّ عتبان بن مالك قال: يا رسول الله إنها تكون الظلمة والسيل**»[2].

قال الزركشي: الضمير في (إنها) ضمير الشأن والقصة، زاد الكرماني: تامة لا يحتاج إلى خبر.

قوله: ((أفعل)[3] يا رسول الله في بيتي مكاناً).

قال الزركشي: انتصب (مكاناً) على الظرف، وإن كان محدوداً لتوغله في الإبهام فأشبه خلْفاً وأماماً. وقد قالوا: هو بين مكان كذا فنصبوه على الظرف. ويجوز أن يكون مفعولاً به على إسقاط الخافض.

ونظيره الوجهان في قوله تعالى: ﴿**إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرقِيّاً**﴾[4]، أي: في مكان. انتهى.

وقوله: (أتخذه مصلى).

قال الزركشي: يجوز فيه الجزم على جواب الأمر، كأنه قال: إن تفعل أتخذه (مصلى)[5]. والرفع على أحد الوجهين: إمّا نعتاً لـ(مكاناً)، أو على الانقطاع مما قبله وجعله خبراً مستأنفاً.

---

(١) من بني عبد الأشهل، وقيل من بني الحارث، يكنى أبا محمد، معدود في أهل المدينة، مات سنة ٩٧ هـ وهو ابن ٩٣ سنة، وقيل غير ذلك. انظر: أسد الغابة ١١٦/٥، وتهذيب التهذيب ٢٦/٤، وسير أعلام النبلاء ٥١٩/٣، والإصابة ٣٨٦/٣.

(٢) صحيح البخاري ـ كتاب الأذان باب رقم ٤٠، ١٦٢/١ ـ ١٦٣، ومسلم ـ المساجد ٤٥٥/١ حديث ٢٦٣ معناه، والموطأ ـ قصر الصلاة في السفر حديث ٨٦.

(٣) في ب، ج (فصل).

(٤) سورة مريم ١٦.

(٥) سقط من أ.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي﴾[1]، قرىء: بالرفع والجزم.

مسند محمود بن لَبِيد الأشهلي رضي الله عنه[2]

[٨٨٢] حديث: «مَا جَاء بِكَ يَاعَمْرو أَحَدَباً على قومِك أو رغبةً في الإسلام»[3].

قال أبو البقاء[4]: (حدباً ورغبةً) انتصبا على المفعول له، أي: جئت للحدب والرغبة. ويجوز أن يكونا حالين. أي: حادباً وراغباً. وقوله (بل رغبة)، يجوز رفعه، أي: جاء بي رغبة، ونصبه على المفعول له.

مسند مِرْداس الأسلمي رضي الله عنه[5]

[٨٨٣] حديث: «يذهبُ الصالحون الأولُ فالأولُ»[6].

قال أبو البقاء[7]: يجوز رفعه على الصفة أو البدل، ونصبه على الحال وجاز ذلك وإن كان فيه الألف واللام، لأن الحال ما يتخلص من المكرر، لأن التقدير: ذهبوا (مترتبين)[8]. انتهى.

---

(١) سورة مريم ٥.

(٢) محمود بن لَبِيد الأشهلي الأنصاري، ولد على عهد رسـول الله ﷺ، وأقام بالمدينة، وحدّث عن النبي، ولم تصح له رواية ولا سماع منه، توفي سنة ٩٦ هـ أو ٩٤هـ ـ أسد الغابة ٤٧٧٣، وابن خياط ٢/٥٩٦ وتهذيب التهذيب ١٠/٦٥.

(٣) المسند ٥/٤٢٨ ـ ٤٢٩.

(٤) إعراب الحديث ١٧٠.

(٥) مرداس الأسلمي بن مالك، عداده في أهل الكوفة، وكان ممن بايع تحت الشجرة، أسد الغابة ٤٨٣١، وابن خياط ١/٢٤٧، وتهذيب التهذيب ١٠/٨٥.

(٦) المسند ٤/١٩٣.

(٧) إعراب الحديث ١٧٠.

(٨) في أ (مرتبين)، والمثبت في ب، ج وإعراب الحديث ١٧٠.

قال الزركشي: وهل الحال الأول أو الثاني أو المجموع منهما، خلاف كالخلاف في: هذا حلو حامض، لأن (الحال)[1] أصلها الخبر.

وقـال الطيبي: الفاء للتعقيب، ولا بد من تقديرٍ، أي: الأول منهم فالأول من الباقين منهم هكذا حتى ينتهي إلى الحثالة، والأول بدل من (الصالحون).

قوله: (ويبقى حثالة)، يروي حفالة بالفاء، والثاء والفاء يتعاقبان كثيراً، كجدث، وجدف، وثوم وفوم.

قوله: (لا يباليهم الله بالة).

قال الكرماني: ليس (بالة) مصدر البالي، وإنما هو اسم لمصدر.

وقال البيضاوي: أصله بَالِيةٌ مثل: عافته عافية، فحذفت الياء تخفيفاً، كما حذفوا من لم أبل، ويقال: ما بليته، وما باليت به، أي: لم أكترث به.

مسند المِسْوَرُ بنُ مَخْرَمَةَ[2] رضي الله عنه ومروان بن الحكم[3]

[٨٨٤] حديثُ صلحِ الحديبية[4]:

قوله: «إنّ خالدَ بنَ الوليدِ في خيلٍ لقريش طليعةً».

---

(١) سقط م أ.

(٢) المِسْوَرُ بن مَخْرَمَة بن نَوْفل بن أُهَيْب القُرَشي الزُّهْرِيّ أبو عبد الرحمن، له صحبة، ولد بمكة بعد الهجرة بسنين، وكان فقيهاً من أهل العلم والدين أقام بالمدينة إلى أن استشهد عثمان، قتل وعمـره (٦٢) سنة عام ٦٤هـ ـ ٦٨٣م، ـ الأعلام ١٢٣/٨، أسد الغابة ٤٩١٩، وابن خياط ٣٥/١، وتهذيب التهذيب ١٥١/١٠.

(٣) الخليفة الأموي، شهد صفين مع معاوية، وولى المدينة في خلافته، وهو أول من ضرب الدنانير الشامية، توفي بالطاعون في دمشق سنة ٦٥هـ. الإصابة ترجمة ٨٣٢٠، أسد الغابة ٣٤٨/٤، تهذيب للتهذيب ٩١/١٠، الطبري ٣٤/٧، ٣٨، ابن الأثير ٧٤/٤، أعلام ٢٠٧/٧.

(٤) المسند ٣٢٨/٤ ـ ٣٢٩.

قال أبو البقاء[1]: (طليعة) حال من الضمير في (خيل)، ولا يجوز أن يكون حالاً من لفظ (خالد)، لأن (أنّ) لا تعمل في الحال والتقدير: إن خالداً كائن في خيل أو مستقر، فالعامل في الحال الاستقرار.

قوله: (فقال للناس: حَلٍ حَلْ) هو بفتح الحاء المهملة وسكون اللام زجراً للناقة إذا حملتها على السير، يقال لها: حَلْ، ساكنة اللام، فإذا كررت وقلت: حَلٍ حَلْ، كسرت لام الأول منوناً، وسكنت لام الثانية، كقولك: بَخٍ بَخْ، وصَهٍ صَهْ.

قوله: (أَيْ غُدَر أَيْ غُدَر)، ووزنه من بناء المبالغة، وهو من الأسماء المختصة بالنداء، وهو منقول من غادر.

قوله: (قد سهل لكم)، أي من أمركم.

قال الكرماني: هو فاعل سهل، ومن زائدة أو تبعيضية، أي: سهل بعض أمركم.

قوله: (قد والله أَوْفَىٰ الله ذمتك).

قال الكرماني: فإن قلت: كان القياس أن يقال: والله قد أوفى الله، قلت: القسم محذوف والمذكور مؤكد.

قوله: (وَيْلُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ).

قال ابن مالك[2]: أصل (ويلمه): وي لأمه، فحذفت الهمزة تخفيفاً، لأنه كلام كثر استعماله، وجرى مجرى المثل، ومن العرب من يضم اللام، وفي ضمّها وجهان:

أحدهما: أن يكون ضم اتباع للهمزة كما كسرت الهمزة اتباعاً للأم في قراءة من قرأ: ﴿فَلِأُمِّهِ الثلث﴾[3]، ثم حذفت الهمزة، وبقي تابع حركتها على ما كان عليه.

---

(١) إعراب الحديث ١٧١.

(٢) شواهد التوضيح ١٥٧.

(٣) سورة النساء ١١.

والثاني: أن يكون الأصل (ويل) لأنه بإضافة (ويل) إلى الأم تنبيهاً على ثكلها وويلها لفقده، والأول أجود ليتخذ معنى المكسور. و(وي) من أسماء الأفعال بمعنى أعجب، واللام متعلقة به ونصب (مسعر حرب) على التمييز. انتهى[1].

مسند المُسَيَّب بن حَزْنٍ رضي الله عنه[2]

[٨٨٥] حديث: **«أَيْ عَمْ، قل: لا إلـه إلاّ اللهُ، كلمة الشهادة، أشهد لك بها عند الله»**[3].

قال القرطبي: أحسن ما نقيد به (كلمة) النصب، على أن تكون بدلاً من لا إله إلا الله. ويجوز رفعها على إضمار المبتدأ، و(أشهد) مجزوم على جواب الأمر، أي: إن تقل أشهد.

وقال الكرماني: (أي) حرف نداء و(كلمة) نصب على البدلية أو على الاختصاص.

وقال الزركشي: يجوز الرفع أي: هي كلمة، و(أشهد) في موضع نصب صفة لـ(كلمة).

وقوله: (آخر ما كان) نصب على الظرف.

---

(١) قوله ما بين المعقوفتين جاء في أ بعد الحديث (٨٨٧)، وهو سهو، وموضعه هنا في هذا الحديث كما أثبتناه.

(٢) المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ المخزومي القرشي، شهد الحديبية، تهذيب التهذيب ١٠/١٥٢.

(٣) المسند ٥/٤٣٣، وفتح الباري ـ الإيمان ١/٥٤ حديث ٣٩، فتح الباري ـ جنائز ٣/٢٢٢ حديث ١٣٦٠، والترمذي ـ تفسير ٥/٣٤١ حديث ٣١٨٨.

مسند مطيع بن الأسود رضي الله عنه(1)

[٨٨٦] حديث: «لَا يُقْتَلُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْش بعدَ العامِ صبراً أبداً»(2).

قال أبو البقاء(3): (صبراً) مصدر في موضع الحال، أي: لا يقتل مصبراً، أي: محبوساً، و(أبداً) ظرف.

[وقال سليمان بن خلف النحوي في كتابه «الدرة الأدبية في نصرة العربية»: لو روي لا يقتل حرّ أفسد المعنى، لاقتضائه أنه لا يقتل قرشي وإن ارتد، ولا إذا قتل، بل رفعاً، وانصرف التأويل إلى الإخبار، أنها لا يرتدّ أحد منها عن الإسلام فيستحق القتل، نقله ابن الضائع في تذكرته](4).

مسند معاذ بن أنس الجُهَنِي رضي الله عنه(5)

[٨٨٧] حديث: «أيُّ المجاهدينَ أعظمُ أجراً؟ قال: أَكْثَرُهُمْ لِلَّهِ ذِكْراً»(6).

قال أبو البقاء(7): (أيّ) مبتدأ واستفهام، و(أعظم) خبره و(أجراً) تمييز، وكذا (أكثرهم).

---

(1) مطيع بن الأسود بن حارثة العدوي، من المؤلفة قلوبهم، أسلم وحسن إسلامه قتل مع عائشة يوم الجمل، وقيل إنه مات بالمدينة في خلافة عثمان ـ أسد الغابة ٤٩٤٧، وابن خياط ١/٥١، وتهذيب التهذيب ١٠/١٨٦.

(2) المسند ٣/٤١٢.

(3) إعراب الحديث ١٧١.

(4) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(5) معاذ بن أنس الجُهَنِي، سكن مصر، وروى عنه ابنه سهل، وله نسخة كبيرة عند ابنه سهل أورد منها الإمام أحمد بن حنبل في مسنده وغيره ـ أسد الغابة ٤٩٥٠، وابن خياط ١/٢٦٥، وتهذيب التهذيب ١٠/١٨٦.

(6) المسند ٣/٤٣٨.

(7) إعراب الحديث ١٧١.

[٨٨٨] حديث: «مَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالحَ الثّيابِ، وَهُوَ يَقْدرُ عليهِ تَوَاضُعاً لِلَّهِ تَعَالىٰ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (أن يلبس) مفعول (ترك)، أي: ترك لبس صالح الثياب، وهو يقدر جملة في موضع الحال، و (تواضعاً) يجوز أن يكون مفعولاً له، للتواضع، وأن يكون مصدراً في وضع الحال. أي: متواضعاً.

[٨٨٩] حديث: «الجفـاءُ كلُّ الجفـاءِ، والكفـرُ والنِفاقُ مَنْ سَمِعَ منادي اللهِ ينادي بالصلاةِ يَدْعُو إلى الفلاحِ ولا يُجيبُهُ»[٣].

قال أبـو البقـاء[٤]: (الجفاء) في الأصل مصدر وهو هنا مبتدأ، و(كلّ الجفاء) توكيد، و(الكفر والنفاق) معطوفان على الجفاء، و(من سمع) خبر المبتدأ، ولا بد فيه من حذف مضاف، أي: إعراض من سمع، لأن (مَنْ) جثّة بمعنى شخص أو إنسان والجفاء ليس بالإنسان، والخبر يجب أن يكون هو المبتدأ في المعنى والإعراض جفاء.

[٨٩٠] حديث: «مَنْ تَخَطَّى رقابَ الناسِ يومَ الجُمُعَةِ اتُّخِذَ جسراً من جهنّم»[٥].

قال الحافظ زين الدين العراقي: المشهور في رواية هذا الحديث (اتّخذ) على بنائه للمفعول، بضم التاء وكسر الخاء بمعنى أنه يُجْعل جسراً على طريق جهنم لِيُوطَأَ ويُتَخطَّىٰ كما تخطى رقاب الناس. ويجوز أن يكون على البناء للفاعل. والأول أظهر وأوفق للرواية.

---

(١) الترمذي ٧/١٨٠ حديث ٢٤٨٣، . والجامع الصغير ٢/٢٩٩.

(٢) إعراب الحديث ١٧٢.

(٣) المسند ٣/٤٣٩، الجامع الصغير ١/٢٤٨.

(٤) إعراب الحديث ١٧٢.

(٥) المسند ٣/٤٣٧، والترمذي أبواب الجمعة ٢/٣٨٨ - ٣٨٩ حديث ٥٢٣، وابن ماجه - إقامة الصلاة ١/٣٥٤ حديث ١١١٦.

وقد ذكره صاحب «مسند الفردوس» بلفظ: (من تخطى رقبة أخيه المسلم، جعله الله يوم القيامة جسراً على باب جهنم للناس).

قال الطيبي: قوله: (إلى جهنم) صفة جسر أي: (جسراً ممتدّاً)[1] إلى جهنم.

مسند معاذ بن جبل رضي الله عنه[2]

[٨٩١] حديث: «وَأَنْ يُعْطَى الرجلُ ألفَ دينارٍ فَيَتَسَخَّطَهَا»[3].

قال أبو البقاء[4]: (الجيد النصب)[5] عطفاً على (يُعْطَى) ويجوز الرفع.

[٨٩٢] حديث: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يشهدُ أنْ لا إلـهَ إلاّ اللهُ صادقاً من قلبه»[6].

قال أبو البقاء[7]: هو حال من الضمير في (يشهد).

[٨٩٣] حديث: «مَن لَقِيَ اللهَ لا يشركُ بِهِ شَيْئاً»[8].

قال أبو البقاء[9]: (شيئاً) مفعول (يشرك)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾[10] ويجوز أن يكون في موضع المصدر وتقديره: لا يشرك به إشراكاً، كقوله تعالى: ﴿يَضُرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾[11] أي: ضرراً.

---

(١) في ب، ج (جسر ممتد).

(٢) معاذ بن جبل بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن، صحابي جليل، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام، جمع القرآن على عهد النبي، أسلم وهو فتى وآخى النبي. شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله، بعثه الرسول بعد غزوة تبوك مرشداً وهادياً لأهل اليمين، له (١٥٧) حديثاً، توفي عقيماً بناحية الأردن عام (١٨)هـ - (٦٣٩)م. - الأعلام ١٦٦/٨، أسد الغابة ٤٩٥٣، وابن خياط ٢٢٧/١، والمعارف ٢٥٤، وتهذيب التهذيب ١٨٦/١٠.

(٣) المسند ٢٢٨/٥.

(٤) إعراب الحديث ١٧٣.

(٥) في إعراب الحديث (الجيد نصب فيتسخطها).

(٦) المسند ٢٢٩/٥.

(٧) إعراب الحديث ١٧٣.

(٨) المسند ٢٣٢/٥.

(٩) إعراب الحديث ١٧٣.

(١٠) سورة الكهف ١١٠.

(١١) سورة آل عمران ١٢٠.

[٨٩٤] حديث: «**مفاتيح الجنةِ شهادةُ أنْ لَا إلـهَ إلّا اللهُ**»(١).

قال الطيبي: (مفاتيحُ الجنةِ) مبتدأ، و(شهادةُ) خبره، وليس بينهما مطابقة من حيث الجمع والإفراد، وهو من وادي قول الشاعر:

.. .. وَمِعىً جياعاً(٢)

جعل الناقة الضامر من الجوع كأنّ كل جزء من المعي بمنزلة معي واحد من شدة الجوع، وكذلك جعلت الشهادة المستتبعة للأعمال الصالحة التي هي (كأسنان)(٣) المفاتيح كل جزء منها بمنزلة مفتاح واحد.

[٨٩٥] حديث: «**انْظُرُوا فَسَتَجِدُونَهُ رَاعِياً مِعْزى أو مُكْلِباً**»(٤).

قال أبو البقاء(٥): (راعياً) حال من الهاء، و(تجد) هنا من وجدان الضالة، فيتعدى إلى مفعول واحد. و(معزى)(٦) منصوب براع ومثله (مُكْلِباً).

[٨٩٦] حديث: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لا إلـهَ إلَّا اللهُ**»(٧).

قال أبو البقاء(٨): (آخر) بالرفع اسم كان، و(لا إلـهَ إلّا الله) في موضع نصب خبرها ويجوز العكس.

---

(١) المسند ٥/٢٤٢.

(٢) الشاهد للقَطَامي في ديوانه ٤١، والتكملة ٩٦، والقيسي ٩٨، والمخصص ١٥/١٧٦، والأشباه والنظائر ٢/٢٦٤، والأحاجي ٣١، ومعجم شواهد النحو الشعرية ـ شاهد ١٦٢٧، وتمامه:

كأن نُسوعَ رَحْلِي حين ضَمَّتْ حَوالبَ غُرَّزاً وَمِعىً جِيَاعَا

(٣) في أ (كأنسان) والتصويب من ب، ج.

(٤) المسند ٥/٢٤٨.

(٥) إعراب الحديث ١٧٤.

(٦) سقط من أ قوله (معزى) والتصويب من ب، ج.

(٧) المسند ٥/٢٣٣، وتمامه: وجبت له الجنة.. وفتح الباري ٣/١٠٩.

(٨) إعراب الحديث ١٧٤.

[٨٩٧] حديث: «**مَنْ غَزَا فخراً وَرِيَاءً**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: يجوز أن يكون مفعولاً له، وأن يكون مصدراً في موضع الحال، ومثله في حديثه أيضاً: بكى جشعاً.

[٨٩٨] حديث: «**(مُلِيءَ)**[٣] **جِنَاناً**»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: يجوز أن يكون تمييزاً، لأن (الملء) [٦] للمكان يكثر أنواعه (فيتميز) [٧] بعضها، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً، لأنك تقول: ملأت الإناء كذا، فيكون مفعولاً به.

[٨٩٩] حديث: «**انّـه سأَلَ رسول اللهِ ﷺ عن أفضلِ الإيمانِ فقال: أَنْ تحبَّ لله وتعمل لسانك في ذكر الله، قال: وماذا يا رسول الله؟ قال: وأَنْ تُحِبّ للناس ما تحبُّ لِنَفسِكَ**» [٨].

قال الطيبي: قوله: (وماذا) أي: وماذا أصنع بعد ذلك. و(ماذا) يجوز أن يكون منصوباً بأصنع، بمعنى: أي شيء أصنع، وأن يكون مرفوعاً بالابتداء بمعنى: أيّ شيء أصنعه، فعلى الأول يكون قوله: (أن تحب للناس) منصوباً، وعلى الثاني مرفوعاً.

---

(١) المسند ٥/٢٣٤، وأبو داود ـ جهاد ٣/١٣ ـ ١٤ حديث ٢٥١٥.

(٢) إعراب الحديث ١٧٤.

(٣) في المسند (ملأ)، وفيه: (إن طالت بكَ حياة أن ترى ههنا قد مليء جِنَاناً.

(٤) المسند ٥/٢٣٨، وصحيح مسلم ـ ٧/٦١ ـ كتاب الفضائل، حديث ١٠، والموطأ ـ سفر ـ حديث رقم ٢.

(٥) إعراب الحديث ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٦) في أ (المليء) والتصويب من ب، ج.

(٧) في أ (فيتخير) والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث.

(٨) المسند ٥/٢٤٧.

[٩٠٠] حديث: «وَلاَ تَتْرُكَنَّ صلاةً مكتوبةً متعمِّداً»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (متعمداً) حال، وصاحب الحال الضمير في (تتركنّ).

[٩٠١] حديث: «وَلاَ تَرْفَعْ عَصَاكَ عَنْهُمْ أَدَباً»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: مفعول له تقديره: اضربهم تأديباً، أي: للتأديب.

[٩٠٢] حديث: «سألته أن لا يهلك أمتي غرقاً»[٥].

قال أبو البقاء[٦]: يجوز أن يكون تمييزاً. وأن يكون في موضع الحال، وأن يكون مفعولاً له.

وقوله: (أَنْ لاَ يَلْبِسَهُمْ شِيَعاً) هو حال من الهاء في (يلبسهم).

[٩٠٣] حديث: «فقلت: حمى أو طاعوناً»[٧].

قال أبو البقاء[٨]: هما منصوبان بفعل محذوف تقديره: فيسلط الآن أو فيلقي.

[٩٠٤] حديث: «فأخبر بها معاذُ عندَ موتِهِ تَأَثُّماً»[٩].

قال الطيبي: (تأثماً) مفعول له.

---

(١) المسند ٥/٢٣٨، وروى ابن ماجه بعضه/ فتن ٢/١٣٣٩ حديث ٤٠٣٤.

(٢) إعراب الحديث ١٧٥.

(٣) المسند ٥/٢٣٨، وهو جزء من الحديث السابق.

(٤) إعراب الحديث ١٧٥.

(٥) المسند ٥/٢٤٠، وابن ماجه ـ فتن ٢/١٣٠٣ حديث ٣٩٥١.

(٦) إعراب الحديث ١٧٥.

(٧) المسند ٥/٢٤٨.

(٨) إعراب الحديث ١٧٥.

(٩) فتح الباري ـ علم ١/٢٢٦ حديث ١٢٨، ومسلم ـ إيمان ١/٦١ حديث ٥٣.

وفي النهاية، أي: تجنباً للإثم.

وقال (المظهري)[1]: تأثم الرجل إذا فعل فعلاً يخرج به من الإثم وكذلك تَحَنَّث ألقى الحِنْثَ عن نفسه، وتَحَرَّجَ ألقى الحَرَجَ عن نفسه.

وقال الزمخشري في «المفصل»: يجيء تفعّل بمعنى التجنب كقولك: تَحَوَّبَ وتأثَّمَ وتهجَّد وتحرَّج، أي: تجنب الحوب والإثم والهجود والحرج.

قال الأندلسي: ومنه تلوّم، أي: انتظرَ انتظارَ من يجتنب الملامة.

[٩٠٥] حديث: «**يا معاذُ أتدري ما حقُّ اللهِ على العبادِ؟ قال: اللهُ ورسولُه أعلم. قال: يُعْبَدُ اللهُ ولا يُشْرَكُ بِهِ شَيْءٌ**»[2].

قال النووي: هكذا ضبطناه (يعبد) بضم المثناة تحت، و(شيء) بالرفع وهذا ظاهر.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وقع في الأصول (شيئاً) بالنصب، وهو صحيح على الترديد في قوله: «يعبد الله ولا يشرك به»[3] من وجوه ثلاثة:

أحدها: (يعبد) بفتح الياء التي هي للمذكر الغائب، أي: يعبد الله ولا يشرك به شيئاً.

وقال: هذا أوجه الأوجه.

والثاني: (تعبد) بفتح المثناة فوق التي للمخاطب على التخصيص لمعاذ لكونه المخاطب والتنبيه على غيره.

---

(١) في ب، ج (الهروي).

(٢) المسند ٥/٢٣٦، ٢٤٢، وفتح الباري ـ لباس ١٠/٣٩٧ حديث ٥٩٦٧، ومسلم إيمان ١/٥٨ حديث ٤٨، ٤٩، ٥٠.

(٣) في ب، ج (يعبدوا الله ولا يشرك به).

والثالث: (يعبد) بضم أوله ويكون (شيئاً) كناية عن المصدر، ولا عن المفعول به، أي: لا يشرك به إشراكاً ويكون الجار والمجرور هو القائم مقام الفاعل.

قال: وإذا لم يعين الرواة شيئاً من هذه الوجوه، فحق على من يروي هذا الحديث هنا أن ينطق بها كلها واحداً بعد واحد، ليكون آتياً بما هو (المقول)(1) منها في نفس الأمر جزماً. انتهى.

[٩٠٦] حديث: «**لا تجلس حتى يقبل قضاء الله ورسوله**»(2).

قال الزركشي: برفع (قضاء) على خبر مبتدأ مقدر، أي: هذا قضاء الله. وبالنصب على الاختصاص، أو على المصدر أو على المفعول بفعل مضمر: اقض قضاء الله.

[٩٠٧] حديث: «**أَخْبِرْنِي بعملٍ يدخلني الجنّةَ ويباعد مِنَ النّارِ**»(3).

قال التوربشتي: الجزم فيهما على جواب الأمر غير مستقيم رواية ومعنى.

قال الطيبي: أما الرواية فغير معلومة، وأما المعنى فاستقامته ما ذكره القاضي البيضاوي.

قال: وإن صح الجزم فيه كان جزاء الشرط محذوفاً، تقديره: أخبرني إنْ عملته يدخلني الجنة، والجملة الشرطية بأسرها صفة لـ(عمل)، أو جواباً للأمر، وتقديره: أن إخبارَ الرسول ﷺ لمّا كان وسيلة إلى عمله، وعمله ذريعة إلى دخول الجنة، كان الإخبار سبباً بوجه ما إلى إدخال العمل إياه الجنة.

---

(1) في ب، ج (القول).

(2) في ب، ج (لا أجلس).

(3) المسند ٥/٢٣٧، ومسلم ـ إيمان ١/٤٢، ٤٣ حديث ١٢، ١٤، والترمذي ـ إيمان ٥/١١ ـ ١٢ حديث ٢٦١٦، وابن ماجه ـ فتن ٢/١٣١٤ حديث ٣٩٧٣.

وقال المظهري: إذا جعل (يدخلني) جواب الأمر، يبقى (بعمل) غير موصوف، والنكرة غير الموصوفة لا تفيد. والجواب أن التنكير فيه للتفخيم أو النوع، أي: بعمل عظيم أو معتبر في الشرع، بقرينة[1] قوله: (سألتني عن عظيم)، ولأن مثل معاذ رضي الله عنه لا يسأل مَنْ مثله ﷺ، بما لا جدوى له، واعلم أن في هذا مذهبين:ـ

أحدهما: مذهب الخليل وهو أن يجعل الأمر بمعنى الشرط وجواب الأمر جزاء.

وثانيهما: مذهب سيبويه أن الجواب جزاء الشرط محذوف وعلى التقدير التركيب من باب إقامة السبب الذي هو (الإخبار) مقام المسبب الذي هو (العمل)، لأن العامل هو المسبب ظاهراً لا الإخبار، لأن الإخبار إنّما يكون سبباً للعمل إذا كان المخاطب مؤمناً معتقداً موافقاً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[2].

قال ابن الحاجب: (يقيموا) جواب (قل)، أي: قل لعبادي يقيمون (الصلاة)[3]، وما اعترض عليه من أن الإقامة ليست بلازمة لقوله: ليست بشيء، فإن الجواب لا يقتضي الملازمة العقلية، وإنما يقتضي الغلبة، وذلك حاصل، فإن أمر الشارع صلوات الله عليه وسلامه للمؤمن بإقامة الصلاة يقتضي إقامة الصلاة منه غالباً.

قوله: (قال: لقد سألت عن عظيم).

قال المظهري: أي: عن شيء عظيم، مشكل متعسر الجواب، لأن معرفة العمل الذي يدخله الجنة من علم الغيب، وعلم الغيب لا يعلمه إلّا الله. قال الطيبي: ذهب إلى أنّ (عظيم صفة موصوف محذوف، أي: عن سؤال عظيم، والأظهر أن يقال: إنّ الموصوف أمر، ويعني به العمل، لأن قوله: تعبد الله... إلى آخره، استئناف وقع بياناً لذلك الأمر.

---

(١) في ب، ج تعريفه.

(٢) سورة إبراهيم ٣١.

(٣) سقطت من ب، ج.

قوله: (ألا أدلك على أبواب الخير؟)

قال الطيبي: التعريف في (الخير) للجنس، ويحتمل أن يكون للعهد الخارجي، وهو ما يعلم من قوله: (تعبد الله.. إلى آخره).

قولـه: (الصدقة تطفىء الخطيئة)[1]، وصلاة الرجل في جوف الليل، ثم قرأ: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ﴾[2].

قال البيضـاوي: قولـه: (وصلاة الرجل) مبتدأ، خبره، محذوف، أي: صلاة الرجل في جوف الليل كذلك، أي: تطفىء الخطيئة، أو هي أبواب الخير، والأول أظهر لاستشهاده ﷺ بالآية، وهي متضمنة للصلاة والإنفاق.

قال الـطيبي: ويعضـده تقييد القـرينتين السـابقتين، أعني: الصـوم والصدقة بفائدتين زائدتين، وهي الجنة وإطفاء الخطيئة، لأن الظاهر أن يقال: أبواب الخير: الصوم والصدقة لاغير، وصلاة الرجل في جوف الليل، فلما بدأ بهما يجب أن يقيد هذا بما يناسبهما[3] كما قدره القاضي، والأظهر أن يقدر: الخير شعار الصالحين كما وقع في «جامع الأصول» ويفيد فائدة مطلوبة زائدة على القرينتين. وهي أنهما كما أفادتا المباعدة عن النار فتفيد بهذه الإدخال في الجنة، وثم الاستشهاد بالآية، لأن قرة العين كناية عن السرور والفوز التام، وهو مباعدة النار ودخول الجنة. انتهى.

قلت: وعنـدي أن يعرب (الصوم) خبر مبتدأ (محذوف، أي: هي الصوم، أو مبتدأ خبره محذوف، أي منها الصوم و(الصدقة) و(صلاة الرجل) كلاهما عطف عليه)[4].

---

(١) سقط من أ ما بين المعقوفتين والتصويب من ب، ج.

(٢) سورة السجدة ١٦.

(٣) في أ: (فلما أي: قيد بما بهما يجب أن يقيد هذا بما يناسبها).

(٤) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

وقوله: جنة خبر مبتدأ مقدر، أي: هو، وكذا قوله: (تطفىء) خبر مقدر، أي هي.

قوله: (ألا أدلك برأس الأمر وعموده).

قال الطيبي:: عُدّي (أدلك) في هذه القرينة بالباء وهو يُعدّى بعلى كما في (قوله)[1] أول الحديث مضمناً معنى الإخبار.

قلت: هو في مسند أحمد والترمذي بلفظ: (ألا أخبرك برأس الأمر).

قوله: (فأخذ بلسانه).

قال الطيبي: الباء زائدة، والضمير راجع إلى النبي ﷺ.

قوله: (وهل يَكُبُّ النَّاسَ على وُجوهِهِمْ إلا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ).

قال الطيبي: (الحصائد) جمع حصيدة، فعيلة بمعنى مفعولة من حَصَدَ، إذا قطع الزرع، وهذا من إضافة اسم المفعول إلى فاعله، أي: (محصودات الألسنة)[2] والاستثناء مفرغ لأن الاستفهام بمعنى النفي، والتقدير: لا يكب الناس شيء من الأشياء إلا حصائد ألسنتهم من الكلام. انتهى.

[٩٠٨] حديث: **«لا تشرك بالله شيئاً وإن قُتِلتَ أَوْ حُرِّقْتَ»**[3].

قال الطيبي: شرط جيء به للمبالغة وفيه إضمار، أي: وإن عرضت للقتل والتحريق.

وقوله: (وإيّاك والمعصية) تحذير وتعميم بعد التخصيص.

قوله: (فإن بالمعصية يحل سخط الله) اسم (إنّ) ضمير الشأن حذف من ان المكسورة (المثقلة)[4] كقول الشاعر:

---

(١) سقطت من ب، ج.

(٢) في ب. (محصد ذات الألسنة).

(٣) المسند ٥/٢٣٨.

(٤) سقطت من أ والتصويب من ب، ج.

فَلَا تَخْـذُلِ المَـوْلَى وَإِنْ كَانَ ظَالِماً فَإِنَّ بِهِ تَنْـأَى الأُمُـورُ وتـرأبُ

والتقـدير: فإنّـه به، وقيل: لا يحذف لأن المقصود من الكلام المصدر به هو التعظيم والفخامة، فلا يلائمه الاختصار، وفيه نظر، لأنه لو كان كما قيل لوجب أن لا يحذف أصلاً، وقد حذف اسم كاد في قوله تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾(١).

وأما قول ابن الحاجب: وحذفه منصوباً ضعيف، قد ضعفوه أيضاً، كيف وقد جاء في الكلام الفصيح في قوله ﷺ في أوقات الكراهية: (أَقْصِرْ عَنِ الصَّلاَةِ فَإِنَّ حينئذٍ تُسْجَرُ جَهَنَّمُ). أخرجه مسلم، أي: فإن الأمر والشأن حينئذ.

وقوله: (ولا ترفع عصاك عنهم أدباً).

أدباً مفعول له، أو فيه إضمار، أي: أضربهم تأديباً إلى أن يتأدبوا أدباً، على ما قدر الزجاج في قوله تعالى: ﴿وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾(٢)أي: أنبتكم من الأرض إنباتاً فتنبتون نباتاً. انتهى.

[٩٠٩] حديث: «مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يُتَوَفَّى لهما ثلاثةٌ إلا أدخلَهُما اللهُ الجنةَ بفضلِ رحمتِهِ إيَّاهُما»(٣).

قال الـطيبي: قوله: (إياهما) تأكيد للضمير المنصوب في (أدخلهما)، قلت: والمتبادر إلى الذهن أنه مفعول المصدر المضاف إلى فاعله، وهو رحمته.

[٩١٠] حديث: «كَأَغْزَر ما كنت»(٤).

---

(١) سورة التوبة ١١٧.

(٢) سورة نوح ١٧.

(٣) المسند ١٨٣/٤، ١٥٩/٥، ٢٤١، والبخاري ٩٢/٢ (معناه)، والنسائي ـ جنائز باب ٢٥. وابن ماجه ـ جنائز ـ باب ٥٧.

(٤) المسند ٢٤٤/٥، وأبو داود ـ الجهاد ٢١/٣ حديث ٢٥٤١ والترمذي فضائل الجهاد ١٨٥/٤ حديث ١٦٥٧، وفيه: (.. ومن جرح جرحاً في سبيل الله أو نكب نكبة فإنها ..).

قال الطيبي: الكاف زائدة، و(ما) مصدرية، والوقت مقدر والضمير في (فإنها) راجع إلى (النكبة).

[٩١١] حديث: «**الغزو غزوان . . . إلى قوله: فإن نومه ونبهه أجر كله**»[١].

قال الطيبي: (كله) نعت مبتدأ، و(أجر) خبره، ولا يصح أن يكون (كله) تأكيد لـ(أجر) على ما لا يخفى. والمعنى: أن كلا من ذلك أجر.

[٩١٢] حديث: «**مَنْ عَادَى للّهِ وليّاً فَقَدْ بَارَزَهُ بِالْمُحَارَبَةِ**»[٢].

قال الطيبي: قوله: (لله) لا يجوز أن يتعلق بـ(عادى) فهو إمّا متعلق بقوله (وليّاً) أو صفة له (مقدم)[٣] فصار حالاً منه.

[٩١٣] حديث: «**إنّ الشيطانَ ذئبُ الإنسانِ كذئبِ الغَنَم**»[٤].

قال الطيبي: (كذئب) صفة للشيطان لأنه بمنزلة النكرة، كما في قوله تعالى: ﴿**كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً**﴾[٥].

ويجوز أن يكون حالاً منه. والعامل معنى التشبيه.

مسند معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه [٦]

---

(١) المسند ٥/٢٣٤، والنسائي ـ البيعة باب ٢٧، وأبو داود ـ الجهاد باب ٢٥ حديث ٣٩٨٩.

(٢) ابن ماجه ـ فتن ٢/١٣٢٠ ـ ١٣٢١ حديث ٣٩٨٩ والبيهقي ٣/٣٤٦، ١٠/٢١٩.

(٣) في ب، ج (قدم).

(٤) المسند ٥/٢٤٣.

(٥) سورة الجمعة ٥.

(٦) معاوية بن أبي سفيان أبو عبد الرحمن القرشي الأموي، مؤسس الدولة الأموية في الشام، وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار. كان فصيحاً حليماً وقوراً، ولد بمكة، كان من كتّاب الوحي، وكان من مقدمة الجيش الذي فتح الشام بقيادة يزيد بن أبي سفيان، ولما ولي عمر جعله والياً على الأردنّ، فجاء عثمان فجمع له الديار الشامية كلها، مات في دمشق ٦٠هـ ـ ٢٨٠م وله (١٣٠) =

[٩١٤] حديث: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خيراً يُفَقِّهْهُ في الدينِ»[1].

قال الحافظ ابن حجر: (يفقّهْ) بالجزم، لأنه جواب الشرط.

وقوله: (إنّما أنا قاسمٌ واللهُ يعطي).

قال الكرماني: يصح أن يكون (والله يعطي) جملة معطوفة وأن يكون جملة حالية، والحصر على هذا في الجزء الأخير، والمعنى: ما أنا قاسم إلا في حال إعطاء الله لا في حال غيره.

وقوله: (ولَنْ تَزَال هذهِ الأمةُ قائمةً على أمرِ اللهِ لا يضرُّهم من خالفهم حتى يأتيَ أمرُ الله).

(حتى) غاية لقوله: (لن تزال)، فإن قلت: حكم ما بعد الغاية مخالف لما قبلها، فيلزم منه أن يوم القيامة لا تكون هذه الأمة على الحق، وهو باطل. قلت: المراد من الدين الحق التكاليف، ويوم (القيامة)[2]، ليس زمان التكاليف. أو يقال: ليس المقصود منه معنى الغاية بل مذكور لتأييد التوكيد نحو قوله: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ والأَرْضُ﴾[3].

فإن قلت: يحتمل أن يكون غاية لقوله: «لا يضرهم» بل هو أولى، لأنه أقرب: قلت: نعم، وذلك إمّا أن يكون ذكره لتأكيد عدم المضرة. كأنه قال: لا يضرهم من خالفهم أبداً، وعبر بقوله: «إلى يوم القيامة». وهو كقوله: ﴿لا يذوقون

= حديثاً. الأعلام ١٧٣/٨، وأسد الغابة ٤٩٧٧، وابن خياط ٢٤/١، وتهذيب التهذيب ٢٠٧/١٠.

(١) المسند ٣٠٦/١، ٩٢/٤، والبخاري ١٠٣/٤، ١٢٥/٩، ٢٧/١٠، ومسلم زكاة ٩٨، ١٠٠، والإمارة ١٧٥، وابن ماجه ـ ٢٢٠، ٢٢١، والحاكم في المستدرك ١٢٨/٣.

(٢) في ب، ج (الحق).

(٣) سورة هود ١٠٨.

فيها المَوْتَ إلا الموتة الأولى﴾[1] يعني: لا يضرهم إلا يوم القيامة. ولما لم (يكن)[2] المضرة يوم القيامة، قال: (لا يضرهم).

فإن قلت: فهل يجوز تنازع الفعلين في (حتى) فيتعلق بهما. قلت: لا محذور فيه.

[٩١٥] حديث: «**(لا تحلفوا في المسألةِ، فواللهِ لا يسألني أحدٌ منكم شيئاً فتخرج له مسألته مني شيئاً وأنا له كاره فيبارك (له فيما أعطيته)**[3]»[4].

(قال الأشرفي)[5]: (فيبارك) بالنصب بعد الفاء على معنى الجمعية، أي: لا يجمع إعطائي أحداً (شيئاً)[6]، وأنا كاره في ذلك العطاء، ويبارك الله في ذلك الذي أعطيته إيّاه.

ونظيره قوله ﷺ: (لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار)[7] بالنصب.

وقال الطيبي: الحديث نظير قوله تعالى: **﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾**[8]، في وجه الإعراب لا في المعنى، لأن معناه الطرد المسبب (في)[9] الحساب منفي عنك، فكيف تطردهم، فالمنفي الفعل المعلل.

---

(١) سورة الدخان ٥٦.

(٢) في ب، ج (يكن).

(٣) سقط من ب، ج.

(٤) المسند ٩٨/٤، ومسلم ـ زكاة ٧١٨/٢ حديث ٩٩، والبيهقي ٩٦/٤، والحاكم ٦٢/٢. والنسائي ـ زكاة ٩٧/٥ ـ ٩٨.

(٥) سقط من ب، ج.

(٦) في ب، ج (أشياء).

(٧) المسند ٢٣٩/١، ١٦/٤، والبخاري ـ جنائز ٦.

(٨) سورة الأنعام ٥٢.

(٩) في ب، ج (عن).

وفي الحـديث (نفي)[1] المنفي إذا عدم السؤال الملح المخرج سبب للبركة، فيفهم منـه أن السؤال الملح سبب لعدم البركة، ولو روي بالرفع لم يفتقر إلى هذا التكلف، وجعله سبباً أو مسبباً، بل يكون رفعاً على الاشتراك، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرونَ﴾[2].

[٩١٦] حديث: «مَنْ أَحَبَّ أنْ يتمثل لَهُ الرِّجَالُ قياماً»[3].

قال الطيبي: (قياماً) يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً لما في التمثل من معنى القيام. وأن يكون تمييزاً لاشتراك الممثل بين المعنيين.

[٩١٧] حديث: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَسْتَحْلِفْكُمْ تُهْمَةً لَكُمْ»[4].

قال أبو البقاء[5]: (تهمة) منصوب على أنه مفعول له، أي: لأجل التهمة، أو مصدر في موضع الحال، أي: متّهماً.

وقوله: (ومَا كانَ أحدٌ بمنزلتي من رسولِ اللهِ ﷺ أقلَّ عنه حديثاً منّي).

قال أبو البقاء[6]: (أحد) اسم كان و(بمنزلتي) نعت لأحد، و(أقلّ) خبر كان، و(حديثاً) تمييز، وهو فعيل مصدر بمعنى التحديث، وأمّا (عن)[7] فيتعلق بمحذوف تقديره: أقل رواية أو تحديثاً عنه، فلمّا حذف فسّر بـ(حديثاً). وبجوز أن يكون (عنه)

---

(١) في أ (هي) والتصويب من ب، ج.

(٢) سورة المرسلات ٣٦.

(٣) المسند ٩١/٤، ٩٣، وأبو داود ـ الأدب ١٥٢ بلفظ (من أحب أو من سره أن يمثل له عباد الله قياماً). وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ١٧٣/٢، ٣٦١/١١ بلفظ (فليتبوأ مقعده من النار).

(٤) المسند ٩٢/٤، ومسلم ـ الذكر والدعاء رقم ٤٠، والترمذي ٣٣٧٩، والنسائي أدب القضاة ٢٤٩/٨.

(٥) إعراب الحديث ١٧٦.

(٦) إعراب الحديث ١٧٦.

(٧) في أ (عني) والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث.

نعتاً لحديث، أي: حديثاً كائناً عنه، فتقدّم فصار حالاً.

مسند مَعْقِل بن يَسار رضي الله عنه[1]

[٩١٨] حديث: «مَا مِنْ عبدٍ يسترعيه اللهُ رعيةً فلم يحطْها بنصيحةٍ لم يجدْ رائحة الجنّة»[2].

قال الكرماني: (إلا) مقدر، أي: إلا لم يجد، صرّح به في بعض الروايات. والخبر محذوف، أي: ما من عبد كذا إلا جرم الله عليه الجنة. و(لم يجد) استئناف كالمفسر له، أو (ما) ليست للنفي.

وجاز زيادة (مِنْ) للتأكيد في الإثبات عند بعض النحاة.

[٩١٩] حديث: «مَنْ قَرَأَ (يـس) ابتغاءَ وجهِ اللهِ غُفِرَ له ما تقَدَّم مِنْ ذنبه فاقرءُوها عِنْد مَوْتَاكُمْ»[3].

قال الطيبي: الفاء جواب شرط محذوف، أي: إذا كان قراءة (يـس) بالإخلاص لمحو ذنوبه السالفة فاقرءوها على مَنْ شارف الموت حتى يسمعها ويجريها على قلبه فيغفر له ما أسلف.

مسند مُعَيْقِبٍ رضي الله عنه[4]

---

(١) مُزَني بصري، من أهل بيعة الرضوان، يكنى أبا علي، مات بالبصرة في آخر خلافة معاوية: الإصابة ٩، ٢٥٩، والاستيعاب ٣/٤٣٢، وأسد الغابة ٥/٢٣٢، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٣٥.

(٢) المسند ٥/٢٥، ٢٧، وفتح الباري ـ الأحكام ١٣/١٢٦ ـ ١٢٧ حديث ٧١٥٠، ومسلم ـ إيمان ١/١٢٥ حديث ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٣) المسند ٥/٢٦.

(٤) مُعَيْقِب بن أبي فاطمة الدَّوْسي الأَزْدي، صحابي، من مهاجرة الحبشة ومن أهل بدر، كان على خاتم النبي ﷺ، واستعمله أبو بكر وعمر على بيت المال، ثم كان على خاتم عثمان وقيل مات في خلافته، روى عن النبي ﷺ سبعة أحاديث ـ الأعلام ٨/١٩٤، وابن خياط ١/٣٠، أسد =

[٩٢٠] حديث: «إِنْ كنتَ فاعلاً فَوَاحِدَةً»(١).

قال أبو البقاء(٢): يجوز النصب على تقدير: فافعل واحدة، والرفع على تقدير: فواحدة جائزة.

وقال الزركشي(٣): يجوز النصب على إضمار افْعَلْ بتقدير: فامسحْ واحدة، أو نعتاً لمصدر محذوف، والرفع على الابتداء، أو إضمار الخبر، أي: فواحدة تكفيه أو كافية. ويجوز أن يكون المبتدأ هو المحذوف و(واحدة) الخبر، تقديره: فالمشروع أو الجائز واحدة.

مسند المغيرة بن شعبة رضي الله عنه(٤)

[٩٢١] حديث: «فَمَكَثَ طَوِيلاً»(٥).

قال أبو البقاء(٦): (طويلاً) نعت لمصدر محذوف، أي: مكثاً طويلاً، ويجوز أن يكون نعتاً لظرف محذوف، أي: زمناً طويلاً.

= الغابة ٥٠٥٠، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٥٤.

(١) المسند ٥/٤٢٦ ونصه: أن رسول الله ﷺ قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد إن كنت فاعلاً فواحدة. ومسلم ـ مساجد ١/٣٨٧ حديث ٤٧، ١٤٨.

(٢) إعراب الحديث ١٧٧.

(٣) في ب، ج (قال القرطبي الزركشي).

(٤) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود الثقفي أبو عبدالله، أحد قادة العرب ودهاتهم وولاتهم. صحابي، أسلم سنة٥هـ. ولاه معاوية الكوفة فلم يزل بها إلى أن مات سنة ٥٠هـ ـ ٦٧٠م الأعلام ٨/١٩٩، وأسد الغابة ٥٠٦٤، وابن خياط ١/١٢٣، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٨٧.

(٥) المسند ٤/٢٤٤، وفتح الباري ـ جنائز ٣/١٦٠ حديث ١٢٩١، ومسلم.

(٦) إعراب الحديث ١٧٨.

[٩٢٢] حديث: «**مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ** (بكسر النون ماضٍ مبني للمفعول) **يُعَذَّب**»[١] .

بالجزم والرفع على أن (مَنْ) شرطية أو موصولة.

(بما ينح عليه) بالباء الموحدة فيكون (ما) ظرفية، ذكره الزمخشري. وقال الطيبي: الباء في (بما ينح عليه) يجوز أن تكون سببية. و(ما) مصدرية وأن الجار والمجرور حالاً. و(ما) موصولة، أي: يعذب ملتبساً بما ندب عليه من الألفاظ.

[٩٢٣] حديث: «**كانَ إذا ذهبَ المَذْهَبَ أَبْعَدَ**»[٢].

قال الشيخ ولي الدين العراقي في «شرح أبي داود»: وهو بفتح الميم وإسكان الذال المعجمة، وفتح الهاء (مَفْعَل) من الذهاب ويطلق على معنيين: أحدهما: المكان الذي يذهب إليه، والثاني: المصدر، يقال: ذهب ذهاباً ومذهباً، فيحتمل أن يراد المكان، فيكون التقدير: إذا ذهب في المذهب، لأن شأن الظروف تقديرها بفي، ويحتمل أن يرادالمصدر، أي: إذا ذهب مذهباً، فعرّف المصدر لأن المراد ذهاب خاص.

قال: والاحتمال الأول هو المنقول عن أهل الغريب.

قال أبو عبيدة وغيره، وجزم به في «النهاية» تبعاً للهروي، ويوافق الاحتمال الثاني في رواية الترمذي: أي حاجتها به إلى المذهب، فإنه يتعين فيها أن يراد بالمذهب المصدر][٣].

---

(١) المسند ٤/٢٤٥، ٢٥٢، وفتح الباري ـ جنائز ٣/١٦٠ حديث ١٢٩١، ومسلم ـ جنائز ٣/٦٤٣ ـ ٦٤٤ حديث (٢٨).

(٢) المسند ٤/٢٤٨، وأبو داود ـ طهارة ١/١ حديث (١)، والترمذي ـ طهارة ١٦، والنسائي ـ طهارة ١/١٧ ـ ١٨ حديث (١٥)، وابن ماجه ـ طهارة ١/١٢٠ حديث ٣٣١.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

مسند المِقداد بن الأسود رضي الله عنه[1]

[٩٢٤] حديث: «لَا يَبْقَى على ظهرِ الأرضِ بيتُ مدر ولا وبر إلّا أَدْخَلَهُ كلمةَ الإسلام بعزّ عزيز أو ذلّ ذليل»[2].

قال الطيبي: فاعل (أدخله) الله تعالى، ولم يجر له ذكر بدليل تفصيله بقوله: إمّا (يعزهم فيجعلهم)[3] من أهلها أو (يذلهم)[4] (فيدينون)[5] لها.

و(كلمةَ): منصوبة مفعولة، والضمير المنصوب ظرف.

وقوله (بعزّ عزيز) حال والفاء في (فيدينون)[6] جواب لشرط محذوف أي: إذا كان كذلك فتكون الغلبة لدين الله طوعاً أو كرهاً.

مسند المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه[7]

[٩٢٥] حديث: «مَا أَكَلَ أحدٌ طعاماً قطُّ خيراً مِنْ أَنْ يأكلَ مِنْ عمل يَدِهِ»[8].

---

(١) كنيته أبو معبد أو أبو عمر، من أول سبعة أظهروا الإسلام، شهد بدراً وغيرها توفي سنة ٣٣هـ: الإصابة ترجمة ٨١٨٥، وتهذيب التهذيب ٢٨٥/١٠، وصفة الصفوة ١٦٧/١، والحلية ١٧٢/١.

(٢) المسند ١٠٣/٤، ٤/٦، والحاكم ٤٣٠/٤، والبيهقي ١٨١/٩، وابن حبان ـ موارد ١٦٣١.

(٣) في أ (بعزهم فجعلهم).

(٤) في أ (بذلهم).

(٥) في أ (فيذلون).

(٦) في أ (فيدخلون).

(٧) المقدام بن مَعْدِ يكَرِبَ بن عمرو بن يزيدَ بن معد يكرب بن سيّار أبو كريمة الكِنْدي، صحابي، قدم في صباه من اليمن مع وفد كِنْدَةَ على النبي ﷺ وكانوا ثمانين راكباً، وسكن الشام بعد ذلك، ومات بحمص وهو ابن (٩١) سنة، له أربعون حديثاً. مات سنة ٨٧هـ ـ ٧٠٦م.

ـ الأعلام ٢٠٨/٨، أسد الغابة ٥٠٧٠، وابن خياط ١٦٥/١، وتهذيب التهذيب ٢٨٧/١٠.

(٨) المسند ١٣١/٤، ١٣٢، وفتح الباري ـ بيوع ٣٠٣/٤ حديث ٢٠٧٢.

قال أبو البقاء[1]: (خيراً) منصوب على الصفة لطعام.

[٩٢٦] حديث: «أَلا إنّي أوتيتُ الكتابَ ومِثْلَهُ مَعَه»[2].

قال الطيبي: (معه) صفة لـ(مثله)، لأن المثل متوغل في الإبهام، لا يتعرف بالإضافة، فمعناه: أوتيت مثل الكتاب مصاحباً مع الكتاب.

وقوله: (ألا يوشك رجل شبعان على أريكته).

قال البيضاوي: (على أريكته) متعلق بمحذوف في حيز الحال، أي: متكئاً أو جالساً.

وقال الطيبي: يجوز أن يكون بعد صفة لرجل، فتكون الصفة الثانية تكميلاً للذم، لأن الأولى تدل على الدعة والبطر، والثانية على التكبر والتجبر. ويجوز أن يكون حالاً من (رجل)، لاِتّصافه بشبعان فيكون (تتميماً)[3] ومبالغة في بطره، وأشره.

وقوله: (ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل[4] ما حَرّم الله). قيل: يحتمل أن يكون من كلام الراوي.

قال الطيبي: والأظهر أنه من كلامه ﷺ، على سبيل التجريد (منبهاً على أن من أثر رسول الله)[5] حقيق بأن يستقل بأحكامه سوى ما أنزله الله.

(فالواو)[6] في (وإنما) للحال من قوله: (رجل شبعان)، والعامل (يوشك) وهي مقدرة لجهة الإشكال. أي: تقول والحال ما ذكر. انتهى.

---

(١) إعراب الحديث ١٧٧.

(٢) المسند ٤/١٣١، وأبو داود ـ السنة ٤/٢٠٠ حديث ٤٦٠٤.

(٣) في أ (تميماً) والتصويب من ب، ج.

(٤) سقط من ب، ج كلمة (مثل).

(٥) في ب، ج (تنبئها على أن من أنه رسول الله).

(٦) في ب، ج (قالوا). وهو تصحيف.

[٩٢٧] حديث: «فثلث للطعام»[١].

قال الطيبي: (ثلث) مبتدأ، أي: ثلث منه، والإضافة مقدرة بقرينة قوله: (ثلث لنفسه).

مسند النعمان بن بشير رضي الله عنه[٢]

[٩٢٨] حديث: «قال: كلّهم أعطيتهم كما أعطيته»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: في (كلهم) وجهان: الرفع على الابتداء و(أعطيتهم) وما عمل فيه الخبر، والنصب على تقدير: أعطيت كلهم، فحذف الفعل، وفسره بقوله (أعطيتهم). ولا يجوز أن ينتصب (كلهم) بأعطيتهم، لأن (أعطيتهم) قد تعدى إلى مفعولين، وهما الضمير ومثل. فأما قوله في الرواية الأخرى (أكلّ بنيك عملت مثل هذا) فالصواب فيه نصب (أكلّ) بعملت، لأنه لم يشتغل عنه بضميره، والرفع بعيد، وإنما موضعه الشعر، وعلى ذلك نص سيبويه.

[٩٢٩] حديث: «ألَا وإنَّ لكلِّ ملكٍ حمىً»[٥].

---

(١) المسند ٤/١٣٢، وابن ماجه ـ الأطعمة ٢/١١١١ حديث ٣٣٤٩.

(٢) النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري أبو عبدالله، أمير خطيب شاعر، من أجلاء الصحابة من أهل المدينة، له (١٢٤) حديثاً. شهد صفين مع معاوية، وولي القضاء بدمشق سنة ٥٣هـ، وولي اليمن لمعاوية ثم استعمله على الكوفة تسعة أشهر وعزله وولاه حمص واستمر فيها إلى أن مات يزيد بن معاوية، قتله خالد بن عدي الكلابي ٦٥هـ ـ ٦٨٤م.
ـ الأعلام ٩/٤، أسد الغابة ٥٢٣٠، وابن خياط ١/٢١٢، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٧.

(٣) المسند ٤/٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠. وفتح الباري ـ هبة ٥/٢١١ حديث ٢٥٨٧، ومسلم هبات ٣/١٢٤١ حديث ٩ ـ ١٨، وأبو داود ـ بيوع ٣/٢٩٢ حديث ٣٥٤٢.

(٤) إعراب الحديث ١٧٩.

(٥) المسند ٤/٢٦٩، ٢٧٠، وفتح الباري ـ إيمان ١/١٢٦ حديث ٥٢، ومسلم ـ مساقاة ٣/١٢١٩ حديث ١٠٧.

قال الكرماني: الواو عاطفة على مقدر[1] يعلم مما تقدم، أي: ألا إن الأمر كما تقدم، وإن لكلِّ مَلِكٍ حِمىً، فجاء بالواو إشعاراً (بأن بين الجملتين مناسبة، إذ هو بالحقيقة تشبيه للحرام بالحمى، والمشتبه بما حوله)[2]، ولا بدّ فيه من مشاركة بينهما.

[٩٣٠] حديث: «ألستم في طعام وشراب ما شئتم»[3].

قال الطيبي: (ما شئتم) صفة مصدر محذوف، أي: ألستم منغمسين في طعام وشراب مقدار ما شئتم من التوسعة، فما موصولة، ويجوز أن تكون مصدرية.

مسند نُقَادَةَ الأسدي رضي الله عنه[4]

[٩٣١] حديث: «اللهُمَّ اجعلْ قوتَ فلانٍ يومَ يومَ»[5].

قال أبو البقاء[6]: التقدير: قوت يوم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه على جره، (يوم) الثاني تكرير له، ويجوز أن يكون (يومَ يومَ)[7] وركبهما وبناها على الفتح، كما قالوا: لقيته صباحَ مساءَ، وسقطوا بينَ بينَ، وإن ورد يوماً بالنصب والتنوين جاز وكان جيداً. انتهى.

---

(١) في أ (مقيدة) والتصويب من ب، ج.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٣) المسند ٤/٢٦٨، ومسلم ـ زهد ٤/٢٢٨٤ حديث ٣٤، والترمذي ـ زهد ٤/٥٨٦ حديث ٢٣٧٢، وابن ماجه ـ زهد ٢/١٣٨٨ حديث ٤١٤٦ (معناه).

(٤) نُقَادة الأسدي، معدود في أهل الحجاز، سكن البادية ونزل البصرة، روى عنه زيد بن أسلم، وابنه سعر بن نقادة، اختلف في اسم أبيه ـ أسد الغابة ٥٣٠٧، وابن خياط ١/١٣٨، وتهذيب التهذيب ١٠/٤٨٠.

(٥) المسند ٥/٧٧. وابن ماجه ـ زهد ٢/١٣٨٥ حديث ٤١٣٤.

(٦) إعراب الحديث ١٧٩.

(٧) في أ، ب، ج (يوم ويوم) والتصويب من إعراب الحديث ١٧٩.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: للعرب في مثل هذا وجهان: منهم من يضعف، فيقول: صباح مساء، ويوم يوم، ومنهم من يبنيهما لتضمنها الحرف، ولا يبني إلا ما دام ظرفاً، فإن قلت: أتيتك في كل صباح ومساء، لم يجز غير الإضافة، لأنه ليس بظرف ولا حال، والأصل فيه الإضافة، ولذلك يظهر الجر في بعض اللغات، قال الشاعر:ـ

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا جزاءَك والقروضُ لها جزاءُ[1]

وذكر بعض النحويين: ما لقيته يومُ يومُ، بالضم فيهما وهو نادر شاذ، جعل يوم الأول بمعنى مدة، وبَنَىٰ[2] الثاني لقطعه عن الإضافة مثل قبل وبعد، وبنىٰ[3] الأول حيث فعله بمنزلة منذ.

ولا يقال: ما رأيته شهر شهر، وإنما هذا في اليوم لأنه عامّ يستعمل في الأوقات كلها، لأنه في معنى الوقت. انتهى.

مسند النَّوّاس بن سَمْعَان رضي الله عنه[4]

[٩٣٢] حديث: «غيرُ الدجالِ أخوفُنِي عليكم»[5].

قال: سئل الشيخ جمال الدين بن مالك عن هذا الحديث، فأجاب: الكلام على

---

(١) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٩١، ويذكر صاحب الدرر ١٦٨/١ أنه لم يعثر على قائله، وسيبويه ٥٣/٢ وقد نسبه إلى الفرزدق، والخزانة ١٠٨/٣، والهمع بلا نسبة ١٤١/٣.

(٢) في ب، ج (بين).

(٣) في ب، ج (بين).

(٤) النواس بن سمعان الكلابي. معدود في الشاميين، يقال: إن أباه سمعان بن خالد وفد على النبي ﷺ فدعا له.

ـ أسد الغابة ٥٣٠٧، وابن خياط ١٣٨/١، وتهذيب التهذيب ٤٨٠/١٠.

(٥) المسند ١٤٥/٥، ١٥٢، ١٥٥، ١٧٨، ومسلم ـ فتن ٢٢٥٠/٤ حديث ١١٠، وابن ماجه ـ الفتن رقم ٢٢. والحديث طويل جداً.

لفظه ومعناه، أما لفظه فلتضمنه إضافة (أخوف) إلى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية، وهو إنما يعتاد مع الفعل المتعدي، لأن هذه النون تصون الفعل من محذورات، لأن لأفْعل التفضيل شبهاً بالفعل، وخصوصاً بفعل التعجب، فجاز أن تدخله النون المذكورة، كما لحقت اسم الفاعل في قوله:

أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِي[1]

هذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي.

ويجوز أن يكون الأصل في (أخوفني عليكم)، أخوف لي. ثم أبدلت اللام نوناً كما أبدلت في (لعل) و(على) فقيل: لَعَنّ، و(عَنَىٰ)[2] وفي[3] رفنّ بمعنى رفل، وهو الفرس الطويل (الذنب)[4].

قلت: يؤيد هذا ما أخرجه أحمد عن أبي داود قال: (بينما النبي ﷺ، يخطب إذ قام أعرابي فقال: يا رسول الله: أكلتنا الضبع، فقال رسول الله ﷺ: غير ذلك أخوف لي عليكم، (حين)[5] تصب عليكم الدنيا صباً).

ثم قال: وأما معناه فأظهر الاحتمالات فيه أن يكون (أخوف) من أفعل التفضيل

---

(١) الشاهد ليزيد بن محمد (محزم) الحارثي في الدرر ١/٤٣، والعيني ١/٣٨٥، والسيوطي ٢٦١، وهو بلا نسبة في الهمع ١/٦٥، والبحر المحيط ٧/٣٦١، والمحتسب ٢/٢٢٠، واللسان (شرحل) ١٣/٣٧٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٥٣٥. وصدره: (فما أدري وكل الظن ظني).

(٢) في ب، ج (عن).

(٣) في ب، ج (ومن).

(٤) سقط من أ.

(٥) في أ (خبره) وهو تصحيف، والتصويب من ب، ج، والحديث في المسند ٥/١١٧، ١٥٣.

المصوغ من فعل المفعول كقولهم: (أشغل من ذات النِّحْيَيْن)[1] و(أزهى)[2] من يديك) و(أعنى بحاجتك)، و(أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون)، فكلها مأخوذة من فعل المفعول فالمعنى عليه، فمعنى (أخوف ما أخاف على أمتي الأشياء التي أخافها على أمتي أحقها بأن يُخاف الأئمة المضلون، فتوجيه الحديث بجعله من هذا القبيل، بأن يكون تقديره: غير الدجال أخوف مخوفاتي عليكم، ثم حذف المضاف إلى الياء، فاتصل بها (أخوف) معمودة بالنون على تقرر.

ويحتمل أن يكون (أخوف) من أخاف فمعنى خوف، ولا يمنع من ذلك كونه غير ثلاثي، فإنه على أفعل، ولا فرق عند سيبويه بين الثلاثي والذي على وزن أفعل في التعجب والتفضيل، صرح بذلك في مواضع من كتابه. فيكون (أخوف) المذكور من (أخاف). والمعنى: غير الدجال أشد موجبات خوفي عليكم، ثم اتصل بالياء معمودة بالنون على مقرر.

ويحتمل أن يكون من باب وصف المعاني بما يوصف به الأعيان على سبيل المبالغة، كقولهم في الشعر الموصوف بالجزالة، وكمال الفصاحة: شعر شاعر، ثم يفضل شعر على شعر بذلك المعنى، فيقال: هذا الشعر أشعر من هذا، وكذلك يقال: موت مائت، وعجب عاجب، ثم يقال: خوف فلان أخوف من خوفك، وهذا العجب أعجب من ذلك.

ومنه قول الشاعر:ـ

يَدَاكَ يدٌ خيرُها يُرتَجَى وأخرى لأعدائِها غائظهْ

---

(١) وهي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، وكانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتى خوّات بن جبير الأنصاري يبتاع منها سمناً، فساومها، فحلت نحيا مملوءاً فقال: أمسكيه حتى أنظر غيره، ثم حل آخر، وقال لها: أمسكيه، فلما شغل يديها ساورها حتى قضى ما أراد وهرب. (لسان العرب ـ مادة (نحا).

(٢) في ب، ج (أزنى).

فأمّا التي يُرتَجى خَيْرُهَا فَأَجْوَدُ جوداً مِنَ اللاّفِظَهْ
وأمّا التي يُتَّقى شَرُّها فنفسُ العَدُوِّ بها غَائِظَهْ[1]

فنصب (جوداً) بأجود على التمييز، وذلك موجب لكونه فاعلاً معنىً، لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى، ونصبه علامة على فاعليته، وجرّه علامة على أن أفعل بعض منه، ولهذا إذا قلت: زيد أحسن عبداً، كان معناه: الإعلام بأن عبده فاق غيره في الحسن، وإذا قلت: أحسن عبدٍ، بالجر كان معناه: الإعلام بأن زيداً بعض العبيد الحسان، وأنه أحسنهم.

وإذا ثبت ذلك فحمل الحديث على هذا المعنى يوجب أن يكون تقدير: خوف غير الدجال أخوف خوفي عليكم، ثم حذف المضاف إلى غير، وأقيم هو مقام المحذوف، وحذف (خوف) المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون على مايقدر[2].

ويحتمل أن يكون (أخوف) فعلاً مسنداً إلى واو، وهو ضمير عائد على غير الدجال لأن[3] من جملته ما يتناوله غير الدجال الأئمة المضلون، وهم ممن يعقل، فغلب (على)[4] جانبهم، فجيء بالواو ثم اجتزىء (بالضمة)[5] وحذفت الواو، كما قال الشاعر:ـ

فيا ليت الأطبا كانُ حَوْلي وكانَ مَعَ الأطباءِ الأُسَاةُ[6]

---

(١) لطرفة في ملحق ديوانه ١٥٥، والعيني ١/٥٧٢، وشرح التصريح ١/١٨٢، وهو بلا نسبة في الخزانة ١/٦٤، والأشموني ١/٢٢٣، واللسان (فيظ)، ٩/٣٣٤، ومعجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ١٤٩٤.

(٢) في ب، ج تقرر.

(٣) في ب، ج لا.

(٤) ساقطة من أ.

(٥) سقط من أ.

(٦) بلا نسبة في الدرر ١/٣٣، والهمع ١/٥٨، ومجالس ثعلب ١٠٩، والإنصاف ٢١٢ ٢٨٤، =

أراد (كانوا) فحذف الواو، واكتفى بالضمة، انتهى.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في «أماليه»: قوله: (غير الدجال أخوفني عليكم)، ما نصب (غير)؟، وأيضاً فإن (أخوف) اسم، وهي لا تضاف إلى معرفة إلا إذا كان مثنى، وهذا ضمير مفرد، والجواب أن الذي نصب (غير) فعل مضمر يدل عليه الظاهر، (تقديره: أخاف غير الدجال، فيكون من باب الإضمار إذ دلّ عليه الظاهر)[1] وأما أفعل فإضافته من الشواذ نحو قوله: (إن شر الناس من ودعه الناس اتقاء شره[2]، و(ودع) شاذ)، انتهى.

قوله: (قلنا يا رسول الله ما لُبْثُه في الأرض؟ قال: أربعين يوماً).

قال أبو البقاء[3]: هكذا في هذه الرواية، والوجه فيه أن يقدر: يلبث أربعين، أو يقيم أربعين. ويدل على ذلك قوله: ما لبثه؟

قال ابن مالك في «توضيحه»[4]: الأكثر في جواب الاستفهام بأسمائه مطابقة اللفظ والمعنى، وقد يكتفى بالمعنى في الكلام الفصيح، فمن مطابقة اللفظ والمعنى، قوله تعالى: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى * قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾[5]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى * قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾[6]، ﴿قُلْ لِمَنِ الأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾[7]، وكذا:

﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾[8]، بعد (من)[9] الثانية والثالثة، وهي قراء أبي عمرو.

= ٤٠٥، وشرح المفصل ٧/٥، والخزانة ٢/٣٨٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية برقم من ٣٩١.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) البخاري ـ أدب ٣٨، والترمذي ـ بر ٥٩.

(٣) إعراب الحديث ١٨٠.

(٣) شواهد التوضيح ٣٨.

(٥) سورة طه ٤٩، ٥٠.

(٦) سورة طه ١٧، ١٨.

(٧) سورة المؤمنون ٨٤، ٨٥.

(٨) سورة يونس ٣١.

(٩) في أ هن، والتصويب من شواهد التوضيح ٣٨.

ومن الاكتفاء بالمعنى، قوله ﷺ: (أربعين يوماً) حين قيل له: ما لبثه في الأرض؟ فأضمر يلبث ونصب به (أربعين)، ولو قصد تكميل المطابقة لقيل: أربعون يوماً، بالرفع لأن الاسم المستفهم به في موضع رفع.

وفي الحديث أنّ بعض الصحابة سئل كم اعتمر النبي ﷺ؟ قال: أربع. كذا وقع في بعض نسخ الصحيح برفع أربع. وفي بعضها بالنصب، والرفع في (أربع) بعد السؤال عن الاعتمار جائزان، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظائر. ويجوز أن يكون كُتِب على لغة ربيعة، وهو منصوب في اللفظ، ويجوز أن يكون المكتوب الألف منصوباً غير منون على نية الإضافة، كأنه قال: أربع عُمَر، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف على ما كان عليه من حذف التنوين، ليستدل بذلك على قصد الإضافة، وله نظائر منها قراءة ابن محيصن: (لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ)[1] بضم الفاء دون تنوين على تقدير: لا خوف شيء. وروى بعض الثقات من قول العرب: سلامُ عليكم، بضم الميم دون تنوين ـ ومنها على أصح المذهبين قول الشاعر:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ ... سُبْحَانَ مِنْ علقمةَ الفَاخِرِ[2]

أراد: (سبحان الله) فحذف (المضاف إليه)[3]، وترك المضاف على ما كان عليه.

قوله: (فَتَتْبَعُهُ كُنُوزُهَا كَيَعَاسِيبِ النَّحْلِ).

قال الأشرفي: قوله: (كيعاسيب) حال من الدجال، ويمكن أن يكون حالاً من الكنوز، أي: كائنة كاليعاسيب، وهو كناية عن سرعة اتباعه، أ: تتبعه الكنوز بالسرعة.

---

(١) سورة يونس ٦٢.

(٢) الشاهد للأعشى في ديوانه ١٤٣، وسيبويه والشنتمري ١/١٦٣، والخصائص ٢/٤٣٥، ٢/١٩٧، ٣/٣٢، والسيوطي ٣٠٦، واللسان (سبح) ٣/٢٩٩، والخزانة ١/٩٨، والدرر ١/١٦٤، وبلا نسبة في الهمع ١/١٩٠، ٢/٥٢، والمقتضب ٣/٢١٨، وشواهد التوضيح ٤٠.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

قوله: (فبينما هم على ذلك إذ بعث الله المسيح).

قوله: (فبينما هم كذلك إذ أوحى الله إلى عيسى أني قد أخرجت عباداً من عبادي لا يَدَانِ لك بقتالهم).

قال الطيبي: أي لا قدرة ولا طاقة، ومعنى التثنية تضعيف (القوة)[1] ويقال: مالي بهذا الأمر يَدٌ ولا يَدَانِ.

(قول الحجاج: يا حرس اضربا عنقه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[2])[3] انتهى، وقال الشاعر:

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فأطقْتُها   وَمَا لِي بزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ[4]

وقال ابن فلاح في «المغني»: إذا أدخلت «لا» على المثنى النكرة بُنِي عند سيبويه نحو: لا مسلمَيْنِ لك، ولا غلامَيْن لك. وأما إذا قلت: لا غلامي لك، فهو مثل: لا أبا لك، في الإضافة وحذف النون لها. انتهى.

قلت: ومنه قوله في الحديث: لما نزل ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾[5] قالوا: لا يَدَيْ لنا بمحاربة الله ورسوله.

وأما قوله في هذا الحديث: (لا يدان) بالألف، فإمّا على لغة من يجري المثنى بالألف على كل حال، أو يكون «لا» بمعنى ليس، ونظيره حديث: (لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ).

---

(١) سقط من أ.

(٢) سورة ق ٢٤.

(٣) سقط من أ ما بين المعقوفتين.

(٤) الشاهد لعُرْوَة بن حِزام في الخزانة ٢/٣٣، والدرر ١/٦، وبلا نسبة في ابن عقيل ٣/١٥٨، والهمع ١/٢٤، وشرح التصريح ٢/٢٩٨، والأشموني ٤/١١٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية ـ شاهد ٨/٣٠١.

(٥) سورة البقرة ٢٧٩.

حديث (ضَرَبَ اللهُ مثلاً صراطاً مستقيماً)[1].

قال الطيبي: (صراطاً) بدل من (مثلا)، لا على إهدار المبدل كقولك: رأيت غلامه رجلاً صالحاً. إذ لو أسقطت غلامة لم يتبين.

وقوله: (وعلى جَنْبَتَي الصراطِ سوارن)[2].

(سوارن) مبتدأ، و(على جنبتي) خبره، والجملة حال من (صراطاً).

وقوله: (فيهما)[3] أبواب مفتحة) الجملة صفة لـ(سوارن).

وقـوله: (وعلى الأبواب ستور مرخاة)، والجملة حال من ضمير (الأبواب) في (مفتحة). ووضع الظاهر موضع الضمير الراجع إلى صاحبها.

وقوله: (على رأس الصراط داع) الجملة معطوفة (على)[4] (وعلى جنبتي الصراط).

قوله: (يا أيها الناس) صفة لـ(داع).

وقوله: (ولا تعودوا)[5]) عطف على (أدخلوا الصراط) على الطرد والعكس، لأنه مفهـوم كل مهمـا مقرر لمنطوق الآخر وبالعكس. و(فوق ذلك) عطف على (رأس الصراط) المشار إليه بذلك الصراط.

وقوله: (فكلما أراد الإنسان أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب قال: ويحك) و(كلما) ظرف يستدعي الجواب، وهو قوله: قال: وشيئاً، أي: قدرا يسيراً منها، و(يحك) زجر

---

(١) المسند ٤/١٨٢. ١٨٣.

(٢) في أ (سواران) والتصويب من المسند ب، ج.

(٣) في أ فهماً.

(٤) سقط من أ.

(٥) في أ (ولا تعوجوا).

له عن تلك التهمة[1] وهي كلمة توجع، يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها. انتهى.

[٩٣٣] حديث: «**كأنهما غَمَامَتَانِ أو ظُلَّتَانِ أو كأنهما فِرْقَانِ**»[2].

قال القرطبي: هذا يدل على أن (أو) ليست للشك، لأنه مثل السودتين بالثلاثة الأمثال، ويحتمل أن يكون (أو) بمعنى الواو، كما قال الكوفي، وأنشدوا عليه:

جَاءَ الخِلافَةَ أَوْ كانتْ لَهُ قدراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ موسى على قَدَرِ[3]

وأنشدوا:

وقدْ زعمتْ ليلى بأنّي فاجرٌ ... لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا[4]

وقالوه: في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[5].

قال البصريون: إنها بمعنى الإباحة قال: شبهوهم بكذا أو كذا، وهذا الخلاف جاء في هذا الحديث، لأنها أمثال معطوفة بأو، فهي مثل: (أو كصيب) انتهى.

مسند نُعيم بن هَزَّال رضي الله عنه[6]

---

(١) في ب، ج (التهمة)، وفي أ (الهمة).

(٢) المسند ١٨٣/٤، ٢٤٩/٥، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٧، ٣٤٨، ومسلم ـ مسافرين رقم ٢٥٢، ٢٥٣، والدارمي ـ قرآن ١٥.

(٣) الشاهد لجرير في ديوانه ٢١٦، والدرر ١٨١/٢، والعيني ٤٨٥/٢، ١٤٥/٤، وشرح التصريح ٢٨٣/١، والسيوطي ٧٠، وهو بلا نسبة في ابن عقيل ٢٢٨/٢ والهمع ١٣٤/٢، والأشموني ٥٨/٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية شاهد ١٣١٥.

(٤) الشاهد لتوبة بن الحمير في :الدرر ١٨١/٢،والسيوطي ٧٠، والأزهرية١١١٩، وبلا نسبة في الهمع ١٣٤/٢، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٠٨٣.

(٥) سورة البقرة ١٩.

(٦) نعيم بن هزّال الأسلمي، من بني مالك بن أفصى، ومالك أخو أسلم، ويقال لهم: أسلميون ومالكيون، سكن المدينة، وقد قيل: إنه لا صحبة له، وإنما الصحبة لأبيه هزّال. ـ أسد الغابة=

[٩٣٤] حديث: «كان ماعز بن مالك في حجر أبي فأصاب جارية من الحي، فقال له أبي: ائتِ رسول الله ﷺ فأخبره بما صنعت لعلّه يستغفر لك ـ يريد بذلك ـ رجاء أن يكون له مخرجاً»[1].

قال الطيبي: اسم (يكون) ضمير يرجع إلى المذكور، وخبره (مخرجاً) و(له) ظرف آخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[2].

المعنى يكون: إتيانك وإخبارك رسول الله مخرجاً لك.

وقوله: (فيمن) الفاء فيه جزاء شرط محذوف، أي: إذا كان كما قلت: (فيمن زنيت).

قوله: (فأمر به أن يرجم)، (أن) بدل اشتمال من الضمير في (به).

قوله: (فأخرج به إلى الحرة)، عدّي (أخرج) بالهمزة وبالباء[3] توكيداً، كما في قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[4].

قوله: (فما رُجِمَ وجد من الحجارة فجزع مشتداً.. إلى آخر الحديث).

قال الطيبي: الفاءات المذكورة بعد (لما) إلى قوله: (فقتله)، كل واحدة تصلح للعطف، إمّا على الشرط، أو على الجزاء، إلا قوله: (فوجد) فإنه لا يصلح، لأن يكون عطفاً على الجزاء.

وقوله: (فقال: هلا تركتموه) يصلح للجزاء، وفيه إشكال، إذ لا تدخل الفاء في جواب (لمّا) على اللغة الفصيحة، وقد يجوز أن يقدر الجزاء، ويقال تقديره: لما رجم

= ت ٥٢٧٦، والاستيعاب: ت ٢٦٣١، ٤/ ٤٥٠٩.

(١) المسند ٥/ ٢١٦ ـ ٢١٧، وأبو داود ـ حدود ٤/ ١٤٥ حديث ٤٤١٩.

(٢) سورة الإخلاص ٤.

(٣) في ب، ج بالتاء.

(٤) سورة المؤمنون ٢٠.

وكان كيت وكيت علمنا حكم الرجم وما يترتب عليه. وحينئذ لا يكون الفاءات إلا للعطف.

مسند وَاثِلَة رضي الله عنه[1]

[٩٣٥] حديث: «إنّ للمسلمِ حقّاً إذا رآه أخوه أن يتزحزح له».

قال الطيبي: (أن يتزحزح) بيان لـ(حقّاً) أو بدل.

مسند يوسف بن عبدالله بن سَلاَم رضي الله عنه[2]

[٩٣٦] حديث: «مَا عَلَى أحَدِكُم إنْ وَجَدَ أن يتّخذَ ثوبينِ ليومِ الجُمُعة»[3].

قال الطيبي: (ما) بمعنى ليس واسمه محذوف. و(أن يتّخذ) متعلق به، و(على أحدكم) خبره، و(إنْ وجد) معترضة، ويجوز أن يتعلق (على) بالمحذوف، والخبر (أن يتخذ)، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الأَعْمَى حَرَجٌ... إلى قوله.. أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾[4] المعنى: ليس على أحد حرج في أن يتخذ ثوبين.

---

(١) واثلة بن الأسقع بن عبد العزى بن عبد ياليل، الليثي الكناني، صحابي من أهل الصفة، شهد تبوك، وقيل: خدم النبي ثلاث سنين، ثم نزل البصرة، حضر المغازي في بلاد الشام، كفّ بصره، عاش (١٠٥) سنين، وقيل: (٩٨)، وهو آخر الصحابة موتاً في دمشق سنة (٨٣)هـ - ٧٠٢م، له (٧٦) حديثاً. تهذيب التهذيب ١١/١٠١، وأسد الغابة ٥/٧٧، والأعلام ٨/١٠٧.

(٢) يوسف عبدالله بن سلام بن الحارث، أبو يعقوب الإبراهيمي الإسرائيلي المدني حليف الأنصار، ولد في حياة النبي، قيل: له صحبة، وقيل هو تابعي، وقيل: مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، الاستيعاب ١٥٩٠، وأسد الغابة ٣/٢٦٤، والإصابة ٣/٦٧١، وسير أعلام النبلاء ٣/٥٠٩.

(٣) أبو داود ـ صلاة ١/٢٨٢ ـ ٢٨٣ حديث ١٠٧٨، وابن ماجه ـ إقامة الصلاة ١/٣٤٨، حديث ١٠٩٥.

(٤) سورة النور ٦١.

مسند يزيد بن الأسود رضي الله عنه[1]

[٩٣٧] حديث: **«أنه صلى فرأى رجلين لم يصليا مع القوم فقال: عليَّ بهما»**[2].

قال الطيبي: (عليّ) متعلقة بمحذوف، و(بهما) حال. أي: قيل: عليّ اتيا (بهما)[3]، أو اسم فعل، و(بهما) متعلق به، أي: أحضرهما عندي.

مسند يزيد بن الأخنس رضي الله عنه[4]

[٩٣٨] حديث: **«فيقول رجل: لو أنّ الله أعطاني مثلَ ما أعطى فلاناً فأقومَ به»**[5].

قال أبو البقاء[6]: (فأقوم) بالنصب لأنه جواب لو، وهي هنا للتمني كقوله تعالى: **﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾**[7].

مسند يَعْلَى بن مُرَّة رضي الله عنه[8]

---

(١) يزيد بن زَمْعَة بن أبي حُبَيْش الأسود بن المُطَّلِب الأسدي القرشي، صحابي، أحد من انتهت إليهم رياسة قريش كلها في الجاهلية، من السابقين إلى الإسلام، هاجر إلى الحبشة، استشهد يوم حنين أو يوم الطائف ـ أسد الغابة ٥/١١٠، والإصابة ٩٢٦٢، والأعلام ٨/١٨٣.

(٢) المسند ٤/١٦٠ ـ ١٦١، وأبو داود ـ صلاة ١٠/١٥٧ حديث ٥٧٥، والترمذي ـ صلاة ١/٤٢٤ ـ ٤٢٥ حديث ٢١٩، والدارمي ـ صلاة ١/٢٥٨ حديث ١٣٧٤.

(٣) سقطت من أ.

(٤) يزيد بن الأخنس السّلمي أبو معن، سكن الكوفة، وقيل: هو شامي، ويقال: إنه شهد بدراً، وروى عن النبي ـ أسد الغابة ٥٥١٥.

(٥) المسند ٤/١٠٤ ـ ١٠٥.

(٦) إعراب الحديث ١٨١.

(٧) سورة البقرة ١٦٧.

(٨) يعلى بن مُرَّة الثقفي، شهد مع النبي الحديبية، وبايع بيعة الرضوان، وشهد خيبر والفتح وهوازن والطائف، وكان من أفاضل أصحاب رسول الله، سكن الكوفة وقيل سكن البصرة ـ أسد الغابة =

[٩٣٩] حديث: «مَا أَحْسَسْنَا منه شيئاً حتّى الساعة»[١].

قال أبو البقاء[٢]: يجوز الجر بمعنى إلى كقوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنَنَّهُ حتّى حين﴾[٣]، والنصب على معنى: ولا الساعة، فتكون بمنزلة الواو، أي: ما (أحسسنا)[٤] منه قبل ذلك ولا الساعة.

مسند يزيد بن رُكَانَة رضي الله عنه[٥]

[٩٤٠] حديث: «طلقت امرأتي البتّة»[٦].

قال الكرماني: هو نصب على المصدر، قال النحاة: (وهو)[٧] بقطع الهمزة على خلاف القياس.

وقال (الرضي)[٨]: تقول: لا أفعلنه البتة، أي: قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة، والمعنى: أنه ليس فيه تردد بحيث أجزم به، ثم يبدو لي، ثم أجزم به مرة أخرى فيكون قطعتان أو أكثر، بل هو قطعة واحدة، لا يثنى فيها النظر، وكذا قولهم:

= ٥٦٤٤، وابن خياط ١/ ١٢٤، وتهذيب التهذيب ١/ ٤٠٥.

(١) المسند ٤/ ١٧٠.

(٢) إعراب الحديث ٨١.

(٣) سورة يوسف ٣٥.

(٤) في أ (حسنسنا) والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث ٨١.

(٥) يزيد بن رُكَانَة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي، وقيل: يزيد بن رُكَانة بن عبد المطلب القرشي، والأول أصح، له صحبة ورواية: الإصابة ٣/ ٦٥٥، وأسد الغابة ٥٥٤٤.

(٦) أبو داود ـ طلاق ٢/ ٢٦٣ حديث ٢٢٠٦، والترمذي ـ طلاق ٣/ ٤٨٠ حديث ١٧٧، وابن ماجه ـ طلاق ١/ ٦٦١ حديث ٢٠٥١، والدارمي ـ طلاق ٢/ ٨٦ حديث ٢٢٧٧.

(٧) ساقط من أ.

(٨) في أ العرضي والتصويب من ب، ج.

أفعله البتـة، أي: جزمت بأن تفعله، وقـطعت به قطعة، (فالبتة): بمعنى القول[1] المقطوع به، وكأن اللام فيها في الأصل للعهد، أي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها، قال: وهذا المصدر مفعول مطلق بياناً للنوع.

وفي حديث ابن عباس عند الترمذي: (من قبض يتيماً من بين (المسلمين)[2] إلى طعامه وشرابه، أدخله الله الجنة ألبتة).

قال العراقي في «شرحه»: قوله (البتة). منصوب على المصدر، والمراد به القطع بالشيء.

قال الجوهري: يقال: لا أفعله بتة، ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه.

وقال الشيخ بدر الدين الدماميني في «حاشية المغني» وفي[3] «اللباب»: وقطع همزته بمعزل عن القياس، لكنه مسموع.

قال: وهذا شيء[4] لم أره في غيره، ولا أعلم من أين أخذه، فينبغي الاعتناء بتحريره[5] فإنه غريب. انتهى.

مسند أبي أُمَامَةَ البَاهِلِي رضي الله عنه[6]

---

(١) في ب، ج القول.

(٢) في أ مسلمين. والتصويب من ب، ج. والحديث في الترمذي ـ بر ١٤.

(٣) في ب، ج (من).

(٤) ساقط من ب، ج.

(٥) في ب، ج بتجويزه.

(٦) صُدَيُّ بنُ عَجْلانَ البَاهلي، أبو أُمَامَةَ، سكن حمص، وهو آخر من مات من الصحابة بالشام، وروى عن النبي ﷺ فأكثر. توفي سنة ٨٦هـ ـ ٧٥٠م، ـ ابن خياط ١٠٦/١، وأسد الغابة ٢٤٩٥، وتهذيب التهذيب ٤/ ٤٢٠.

[٩٤١] حديث: «مَا أَذِنَ اللهُ لعبدٍ في شَيْءٍ أفضلَ من ركعتين يصليهما»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (أفضل) لا ينصرف، وهو في موضع جر صفة لـ(شي) وفتحته نائبة عن الكسرة.

[٩٤٢] حديث: «قلت: يا نبي الله أرأيت الصيام ماذا هو؟ قال: فرض مُجْزَى»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: كذا وقع في هذه الرواية بالألف وضم الميم، وصوابه (مَجْزِيٌّ) بفتح الميم وبياء مشددة، أي: مقابل هذه الرواية[٥] بالأجر كقولك: المرء مجزيّ بعمله.

وقوله: (قلت: يا نبي الله أو نبي كان آدم)، وقع في هذه الرواية بالرفع، والوجه النصب على أنه يكون جعل كان زائدة، أي: أنبي آدم. وإن جعلته مبتدأ، وجعلت في كان ضميراً يعود عليه، ونصب (آدم) على أنه خبر كان، فهو جائز عل ضعف، وقد جاء في الشعر مثله، أنشد سيبويه:

فَإِنَّــكَ لَا تُبَــالِــي بَعْــدَ حَوْلٍ   أَظَــبْــيٌ كَانَ أُمُّــكَ أَمْ حِمَــارُ[٦]

انتهى.

---

(١) المسند ٥/٢٦٨، والترمذي ٢٩١٣، وشرح الجامع الغصير ٢/٢٤٠، والطبراني في الكبير ٢/١٥٤.

(٢) إعراب الحديث ١٠٤.

(٣) المسند ٥/٢٦٥، والحديث طويل جداً.

(٤) إعراب الحديث ١٠٤.

(٥) (هذه الراوية) ساقط من ب، ج.

(٦) الشاهد لخداش بن زهير في سيبويه ١/٢٣، والسيوطي ٣١٠، والمقتضب ٤/٩٤، وهو لثروان بن فزارة في ابن السيرافي ١٦٤، وحماسة البحتري ٢١٠، والخزانة ٣/٢٣٠، ٤/٦٧، وبلا نسبة في الضرورة للقزاز ٦٨، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٩٢٨.

قوله: (أرأيت الصدقة ما هي[1]؟).

قال الطيبي: (الصدقة) مبتدأ، و(ماذا) بمعنى أي شيء، والجملة الاستفهامية خبر بالتأويل.

قلت: الصواب أن (الصدقة) بالنصب مفعول أول لـ(أرأيت)، وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني، كقولك: أرأيت زيداً ما صنع.

[٩٤٣] حديث: «إنّ اللهَ قَدْ أَعْطَى كلَّ ذي حقّ حقَّه، فلا وصيةَ لوارثٍ، الولدُ للفراشِ، وللعاهرِ الحَجَر، وحسابُهُم عَلَى اللهِ»[2].

قال الطيبي: الضمير في (حسابهم) إذا رجع إلى (العاهر) بحسب الجنسية جاز إذا أريد الحد. وإذا أريد مجرد (الحرمات)[3] فلا، ويمكن أن يقال: إنه راجع إلى ما يفهم من الحديث من الورثة والعاهر، كأن في المعنى: (أنّ)[4] الله تعالى هو الذي قسم أنصباء[5] الورثة بنفسه، وأعطى بعضاً الكثير، وبعضاً القليل. وحجب البعض، وحرم البعض، ولا يعرف حساب ذلك وحكمته إلا الله تعالى، فلا تبدلوا النص بالوصية للوارث والعاهر.

فعلى هذا قوله: (وحسابهم على الله) حال من مفعول (أعطى)، وعلى الأول من الضمير المستتر في الخبر في قوله: (وللعاهر الحجر).

---

(١) في ب، ج (أرأيت الصدقة ماذا هي؟).

(٢) المسند ٥/٢٦٧، وفتح الباري ـ وصايا ٥/٣٧١ حديث ٢٧٤٥، ومسلم ـ رضاع ٢/١٠٨٠ حديث ٣٦، والترمذي ـ وصايا ٤/٤٣٣ حديث ٢١٢٠، والدارمي نكاح ٢/٧٥ حديث ٢٢٤١.

(٣) في أ (الحد حان) والتصويب من ب، ج.

(٤) في أ (كأن) والتصويب من ب، ج.

(٥) في ب، ج (أيضاً).

[٩٤٤] حديث: «**من أوى إلى فراشه طاهراً**»[١].

(أوى) بالقصر لازم، وبالمد متعدّ، يقال: أويت إلى المنزل، وآويت غيري، وقد اجتمعا في قوله ﷺ: (أمّا أحدهم فأوى إلى الله فآواه الله).

قوله: (لم ينقلب ساعة من الليل يسأل الله تعالى خيراً إلا أعطاه إيّاه).

قال الطيبي: (يسأل الله) حال من فاعل (ينقلب)، و(إلا أعطاه) حال أيضاً من فاعل (يسأل)[٢]، وجاز لأن الكلام في سياق النفي (يعني)[٣] لا يكون للسائل حال من الأحوال، إلا كونه معطى إياه أي: ما طلب، فلا يخيب هذا على أن يكون المفعول الأول ضمير السائل. وأما إذا قدم المفعول الثاني على الأول اهتماماً بشأن الخبر، فيجوز أن يكون صفة لـ(خيراً) أو حالاً عنه، لاتصافه بقوله: (من خير الدنيا والآخرة). والمعنى لم يكن يتجاوز هذا الدعاء الجامع لخير الدارين من الاستجابة إلى الخيبة.

[٩٤٥] حديث: «**يا سعدُ إنْ كنتَ خلقتَ للجنّةِ فما طال من عُمُرك وحَسُنَ مِنْ عَمَلِك فَهُوَ خَيْرٌ**»[٤].

قال الطيبي: فإن قلت: كيف جيء بالمشكوك (وقوعه)[٥] شرطها؟ و(سعد) من العشرة المبشرين بالجنة. قلت: إنْ فيها كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾[٦] فهي وإنْ كانت صورتها صورة الشرطية، لكن

---

(١) المسند ٤/٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٢، والترمذي - دعوات ٥/٥٤٠، حديث ٣٥٢٦، ومعناه في أبي داود - أدب ٤/٣١٠ حديث ٥٠٤٢.

(٢) ساقط من أ.

(٣) في أ (نفي).

(٤) المسند ٥/٢٦٧.

(٥) في أ (وقوع).

(٦) سورة آل عمران ١٣٩.

معناها للتعليل، و(ما) في قوله: (فما طال) مصدرية، والوقت مقدر ويجوز أن تكون موصولة، والمضاف محذوف، أي: الزمان الذي طال عمرك فيه، والفاء في (فهو خير لك) داخلة على الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط. والجملة جزاء لقوله: (إن كنت خلقت)، و(من) في قوله (من عملك) زائدة على مذهب الأخفش، ويجوز أن تكون تبعيضية، أي حسن بعض عملك.

[٩٤٦] حديث: «إِنّك أَنْ تبذلَ الفَضْلَ خيرٌ لَكَ»(١).

قال الطيبي: (أن تبذل الفضل) مبتدأ، و(خير) خبر، أي: بذل الزيادة على قدر الحاجة خير لك.

[٩٤٧] حديث: «مَا مِنْ رجلٍ يلي عشرةً فما فوقَ ذلك إلّا أتى الله مغلولاً يَدُهُ إلى عُنُقِهِ يومَ القيامةِ»(٢).

قال الطيبي: (يده) يحتمل أن يكون مرفوعاً بـ(مغلولاً) ويحتمل أن يكون مبتدأ، و(إلى عنقه) خبره والجملة إمّا مستأنفة، أو حال بعد حال، وحينئذ (يوم القيامة) إمّا ظرف (أتى) وهو الأوجه أو لـ(مغلولاً).

[٩٤٨] حديث: «من اقتطع حق امرىء مسلم ـ إلى قوله: وإنْ قَضِيبٌ مِنْ أَرَاكٍ»(٣).

قال النووي: كذا في أكثر الأصول، وفي كثير منها و(إن قضيباً) على أنه خبر كان المحذوفة، أو أنه مفعول لفعل محذوف وتقديره: وإن اقتطع قضيباً.

---

(١) المسند ٥/٢٦٢، ومسلم ـ زكاة ٢/٧١٨ حديث ٩٧، وأبو داود ـ زكاة ٢/١٠٧، حديث ١٦٦٩.

(٢) المسند ٥/٢٦٧.

(٣) المسند ٥/٢٦٠، وفتح الباري ـ توحيد ٣/٤٢٣ حديث ٧٤٤٥ (معناه) ومسلم ـ إيمان ١/١٢٢ حديث ٢١٨، والترمذي (معناه) ١٥/٢٣٢ حديث ٣٠١٢، والدارمي ـ بيوع ٢/١٨٠ حديث ٢٦٠٦.

[٩٤٩] حديث: «**ثلاثةٌ كلُّهم (ضامنٌ)[١] على الله**»[٢].

قال الطيبي: عدي بعلى تضميناً[٣] لمعنى الوجوب على سبيل الوعد.

وقال الخطابي: (ضامن) أي: مضمون فاعل بمعنى مفعول، كماءٍ دَافِق، أي: مدفوق، ويحتمل أن معناه: ذو ضمان كلابنٍ[٤] وتامرٍ.

[٩٥٠] حديث: «**من خرج من بيته متطهراً إلى صلاة مكتوبةٍ فأجرُهُ كأجرِ الحاجّ**»[٥].

قال الطيبي: قوله: (إلى صلاة) حال، أي: قاصداً إلى المسجد لأداء الفرائض.

قال: وإنما قدرنا القصد حالاً ليطابق الحج، لأن القصد الخاص.

وقوله: لا ينصبه إلا أياه.

قال الأشرفي: قوله (إياه) ضمير منصوب[٤] منفصل وقع موقع المرفوع المنفصل[٦] كما وقع المرفوع المنفصل موقع المنصوب في قوله: (وأرجو أن أكون أنا هو).

وقال الطيبي: يمكن أن يقال هنا: هذا من الميل إلى المعنى دون اللفظ، فمعنى (لا ينصبه إلا إياه)، (لا يقصد)[٧] ولا يطلب إلا إيّاه.

قال في «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٨] في قراءة الرفع، هذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم

---

(١) في أ (ضامنة) والتصويب من ب، ج.

(٢) أبو داود ـ الجهاد ٣/٧ حديث ٢٤٩٤.

(٣) في ب، ج (قضيباً).

(٤) في أ كذابن، والتصويب من ب، ج (كلابن: ذو لبن).

(٥) المسند ٥/٢٦٨، وأبو داود ـ صلاة ١/١٥٣ حديث ٥٥٨.

(٦) في أ زيادة، (بفعل منصوب).

(٧) في أ (المتصل).

(٨) سقط من أ.

(٩) سورة البقرة ٢٤٩.

العربية، فلما كان فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه، حمل عليه كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم. ونحو قول الفرزدق:

لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ(١)

كأنه قال: لم يبق من المال إلّا مسحت أو مجلف. انتهى.

[٩٥١] حديث: «أي الدعاء أسمع؟ قال: جوف الليل الأخير»(٢).

قال الطيبي: قوله: (جوف الليل) إنما يستقيم جواباً إذا أضمر (في السؤال)(٣) اسم زمان، كما فعله صاحب «النهاية» حيث قال: أي الساعات أسمع؟ أي: أوفق لاستماع الدعاء فيه، وأولى بالاستجابة، وهو من باب (نهاره صائم وليله قائم) أو يضمر(٤) في الجواب الدعاء كما فعل التوربشتي.

قال: قوله: (جوف الليل) أي: دعاء جوف الليل، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار مرفوعاً. وروي (جوف) (بالنصب على الظرف، أي: الدعاء جوفَ الليل، ويجوز فيه الجر على مذهب من يرى حذف)(٥) المضاف، وترك المضاف إليه على إعرابه، وأما الأخير فعلى الأحوال الثلاثة يتبع (جوف الليل)(٦) في إعرابه.

---

(١) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٢/٢٦، والخزانة ٢/٣٤٧، واللسان (ودع) ١٠/٢٦١، (جلف) ١٠/٣٧٥، والخصائص ١/٩٩، والموشح ١٦٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١٠٩.

(٢) المسند ٤/٣٥، وأبو داود ـ التطوع ١٠، والترمذي ـ دعوات ٥/٥٢٦ ـ ٥٢٧ رقم الحديث ٣٤٩٩.

(٣) ساقط من أ.

(٤) في ب، ج (يضمن).

(٥) م بين المعقوفتين سقط أ.

(٦) (الليل) سقط من ب، ج.

[٩٥٢] حديث: «لتنقضنَّ عُرَى الإسلامِ عروةً عروةً»[١].

قال أبو البقاء[٢]: بالنصب على الحال، والتقدير: ينقض متتابعاً، كقولهم: دخلوا الأولَ فالأولَ، معناه شيئاً بعد شيء، ولهذا يحسن أن يجعل جواب: كيف تنقض؟.

[٩٥٣] حديث: «مَا ضلَّ قومٌ بعدَ هُدى كانوا عليه إلاّ أُوتوا الجَدَل»[٣].

قال الطيبي: (أوتوا) حال، و(قد) مقدرة، والمستثنى منه أعم عام الأحوال وصاحبها الضمير المستتر في خبر كان، والمعنى: ما ضل قوم مهديون كائنين على حال من الأحوال إلا على إيتاء الجدل.

[٩٥٤] حديث: «مَا مِنْ أُمَّتِي أحدٌ إلاّ وَأَنَا أَعْرِفُهُ يومَ القيامةِ، قالوا: يا رسولَ اللهِ مَنْ رأيتَ ومَنْ لَمْ ترَ؟ قال: مَنْ رأيتُ ومَنْ لَمْ أَرَ غرّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثارِ الوُضُوءِ»[٤].

(قال أبو البقاء[٥]: على تقدير: أراهم غُرّاً محجّلين، أو: يأتون غرّاً)[٦].

[٩٥٥] حديث: «إنَّ بلالاً أخذ في الإقامةِ فلمّا أنْ قال: قَدْ قامتِ الصلاةُ، قال النبيُّ ﷺ: أقامها الله وأدامها»[٧].

قال الطيبي: (لمّا) شرطية تستدعي فعلاً، فيكون التقدير: لما انتهى إلى أَنْ

---

(١) المسند ٤/٢٣٢، ٥/٢٥١.

(٢) إعراب الحديث ١٠٥.

(٣) المسند ٥/٢٥٢، ٢٥٦، والترمذي ـ تفسيره ٥/٣٧٨ حديث ٣٢٥٣، وابن ماجه مقدمة ١/١٩ حديث ٤٨.

(٤) المسند ٥/٢٦٢، وفتح الباري ـ وضوء ١/٢٣٥ حديث ١٣٦ (معناه) ومسلم ـ طهارة ١/٢١٦ حديث ٣٤ معناه.

(٥) إعراب الحديث ١٠٥.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

(٧) أبو داود ـ الصلاة ١/١٤٥ حديث ٥٢٨، والحلية ٧/٨١.

قال. وقد اختُلِف أمتعدّ أم لازم؟ فمن يجعله لازماً يجعل المقول مصدراً، ومن يجعله متعدياً فالمقول (عنده)[1] مفعول به. انتهى.

قلت: لا حاجة إلى مقدره، بل (أَنْ) زائدة بعد (لمّا)، و(قال) فعلها كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾[2].

[٩٥٦] حديث: «**كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: الحمدُ لله كثيراً مباركاً فيه غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا**»[3].

قال الكرماني: (غير مكفي) بالرفع والنصب، والضمير راجع إلى الطعام الدال عليه سياق الكلام، أو إلى (الحمد)، و(ربنا) منصوب على النداء، أو مرفوع خبر مبتدأ [محذوف. وقال بعضهم: الضمير يعود إلى (الله)، و(ربنا) مبتدأ][4] وخبره (غير مكفي)، فباعتبار مرجع الضمير ورفع (غير) ونصبه ورفع (ربنا) ونصبه تكثير التوجيهات[5]. انتهى.

وقال الزركشي: (ربّنا) منصوب على المدح أو الاختصاص أو النداء، كأنه يقول: يا ربّنا حمدنا ودعانا، أو مرفوع على أنه خبر، كأنه قال: ذلك ربّنا أو هو أو إنك ربنا، ويجوز فيه الجر على البدل من (الله) في الحمد لله).

وقال السفاقسي: بدل من الضمير في (عنه).

[٩٥٧] حديث: «**خمس بَخٍ بَخٍ سبحان الله . . . الحديث**»[6].

قال في «النهاية»: هي كلمة تقال عند المدح والرضى بالشيء، وتكرر للمبالغة،

---

(١) ساقط من أ.

(٢) سورة العنكبوت ٣٣.

(٣) المسند ٥/٢٦٧، ٢٥٦، ٢٥٢، ٢٦١، وأبو داود ـ الأطعمة ٣/٣٦٦ حديث ٣٨٤٩، والترمذي ـ دعوات ٥/٥٠٧ حديث ٤٣٥٦.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) في ب، ج فتوجيهات.

(٦) المسند ٥/٢٥٣.

وهي مبنية على السكون، فإن وصلت كسرت ونونت، [وبخبخت بالرجل، إذا قلت له ذلك معناه تفخيم الأمر وتعظيمه][1]، وقد كثر مجيئها في الحديث، وعدّها الرضي في أسماء الأصوات، وقال إنه في الوصل يخفف[2] وينون مكسوراً، وربما شدّد منوناً مكسوراً.

[٩٥٨] حديث: «**عَرَضَ عليَّ ربّي ليجعلَ لي بطحاءَ مكةَ ذهباً**»[3].

قال الطيبي: (بطحاء) تنازع فيه (عرض) و(ليجعل) أي: عرض عليّ بطحاء ليجعلها لي ذهباً.

[٩٥٩] حديث: «**إنَّ أَغْبَطَ أَوْ لِيَائِي عِنْدِي**»[4].

قال الطيبي: (أفعل) هنا بني للمفعولِ، أي: أحقّ أَوْ ليائي بأن يُغبط ويُتمنى مثلُ حالِهِ[5].

[٩٦٠] حديث: «**وَعَدَنِي ربّي أن يُدْخِلَ الجَنَّةَ مِنْ أمّتي سبعينَ ألفاً لا حسابَ عليهم ولا عذابَ، مَعَ كلِّ ألفٍ سَبْعُونَ ألفاً وثلاث حثيات**»[6].

قال الأشرفي: قوله: (وثلاث حثيات) يحتمل النصب عطفاً على قوله: (سبعين ألفاً)، والرفع عطفاً على قوله: (سبعون ألفاً)، والرفع أظهر في المبالغة، إذا التقدير: مع كل ألف سبعون ألفاً وثلاث حثيات. بخلاف النصب.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) في ب، ج يحقق وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه.

(٣) المسند ٥/٢٥٤، والترمذي ـ زهد ٤/٥٧٥ حديث ٢٣٤٧.

(٤) المسند ٥/٢٥٢، ٢٥٥، والترمذي ـ زهد ٤/٥٧٥ حديث ٢٣٤٧.

(٥) في ب، ج حاطه.

(٦) المسند ٥/٢٦٨، والترمذي ـ صفة القيامة ٤/٦٢٦ حديث ٢٤٣٧.

[٩٦١] حديث: «أنّه سُئِلَ هَلْ يَتَنَاكَحُ أهلُ الجَنَّةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ دَحْماً دَحْماً»[١].

قال في «النهاية»: انتصابه بفعل مضمر، أي: يدعون دَحْماً دَحْماً[٢]، والتكرر للتأكيد. وهو بمنزلة قولك: لقيتهم رجلاً رجلاً، أي: دَحْماً بعد دَحْمٍ[٣].

مسند أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه[٤]

[٩٦٢] حديث: «إنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ»[٥].

قال الزركشي: برفع اللام وهو في موضع جر صفة لقوله: (بعمل). وفي فتح الباري يجوز الجزم جواباً للأمر، وردّه بعض شراح «المصابيح»، لأن قوله (بعمل) يصير غير موصوف، مع أنه نكرة فلا يفيد، وأجيب بأنه موصوف تقديراً لأنّ التنكير للتعظيم فأفاد، وبأن جزاء الشرط محذوف، والتقدير: إنْ عملته يدخلني (الجنة)[٦].

قوله: (فقالَ القومُ مَالَهُ مَالَهُ؟).

قال ابن بطال: هو استفهام، وتكرار الكلمة للتأكيد.

قوله: (فقاتل النبيُّ ﷺ: أَرِبَ ماله؟).

---

(١) المسند ١٠/٤١٦، ص ٨٥ الدفتر.

(٢) في ب، ج يرحمون رحماً.

(٣) في ب، ج أي: دحماً بعد دحم، بالدال، وهو الصواب.

(٤) خالد بن زيد بن كُلَيب بن ثعلبة، من بني النَّجار، صحابي، شهد العقبة وبدراً وسائر المشاهد، كان صابراً شجاعاً تقياً محباً للجهاد، سكن المدينة ثم رحل إلى الشام، توفي سنة ٥٢هـ - ٦٧٢م، ودفن في أصل حصن القسطنطينية، له (١٥٥) حديثاً - طبقات ابن سعد ٣/٤٩، والإصابة ١/٤٠٥، وصفة الصفوة ١/١٨٦، والأعلام ٢/٢٩٦.

(٥) المسند ٥/٤١٨، وفتح الباري - زكاة ٣/٢٦١ حديث ٢٣٩٦، ومسلم - إيمان ١/٤٢ - ٤٣ حديث ١٢-١٤، والنسائي - صلاة ١/٢٣٤.

(٦) سقط من أ.

قال الزركشي: (أرب) فعل ماض بوزن علم من أرب الرجل يأرب، أي: إذا احتاج فسأل عن حاجته، ثم قال: ماله، أي: أيّ شيء به، وقيل: تفطن من أرب إذا عقل، فهو أريب، وقيل هو دعاء، أي سقطت آرابه، أي: أعضاؤه، ولا يريد وقوعه به كتَرِبَتْ يَدُهُ.

والثانية: (أرِبٌ ماله) بكسر الراء وضم الباء منوناً، اسم فاعل لحذر[1] ومعناه صادق (فَطِنٌ[2]) يسأل عما يعنيه، أي: هو أَرِبٌ، فحذف المبتدأ، ثم قال: ماله؟، أي: ما شأنه؟.

والثالثة: بفتح الهمزة والراء وضم الباء منوناً كحَمَلٌ، معناه: حاجة جاءت به. قال الأزهري: وهو خبر مبتدأ محذوف (أو مبتدأ خبره، محذوف][3]، أي: له أَرَبٌ. وتكون (ما) زائدة للتقليل. أي: له حاجة يسيرة، وفي سائر الوجوه هي استفهامية. وقيل: (ماله) إعادة لكلامهم على جهة الإنكار.

والرابعة: (أَرَبَ) بفتح (الجميع)[4] رواه أبو داود.

قال القاضي: لا وجه له[5].

قال ابن الجوزي: أرب، أي: حاجة، و(ما) صلة.

قوله: (وتصل ذا رَحِمك).

قال المازري في «شرح مسلم»: ينبغي أن يتأمل هذا مع قول النحاة أن لفظة (ذا) إنما يضاف إلى الأجناس فلعل الإضافة ههنا مقدر انفصالها. والإضافة بمعنى تقدير الانفصال موجودة.

---

(١) في ب، ج لحد ربه.

(٢) في أ فيظن.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) في أ (الجيم).

(٥) ورد بعد هذا الموضع كلام يتعلق بالحديث ٩٨٤ وقد أثبتناه في موضعه كما في ب، ج.

وقال القاضي (عياض)[1]: لفظة (ذا) و(ذي) و(ذو) عند أهل العربية، إنما تضاف إلى الأجناس، ولا تضاف عندهم لغيرها من الصفات والمضمرات والأفعال والأسماء المفردات، لأنها في نفسها لا تنفكّ عن الإضافة، وقد جاءت مفردةً، ومضافة إلى مفرد، وإلى فعل، ومجموعةً ومثناةً، وكِلِهِ عندهم شاذ كقولهم: ذو (يزن)[2] والأذواء، وقالوا: أفعل كذل بذي (سلم)[3]، وتقديرَ هذا عندهم على الانفصال أي: الذي له كذا والذي يسلم كذلك.

وقوله: ذا رحمك، أي: الذي رحمه معك أو يشاركك فيها، ونحوه، ومعنى (ذو) صاحب.

قال القرطبي: قوله: (وتصل ذا رحمك) يعني قرابتك، وعلى هذا فتكون القرابة جنساً مضافاً إلى (ذي) فإن حكمها أن يضاف إلى الأجناس، وهذا أولى من قول من قال: إن الرحم هنا اسم عين، وإنها هنا بمنزلة قولهم: ذو نواس، [وذو يزن، وذو رعين][4]، وقد ندر ذو عبس، لأن (هذه)[5] أسماء أعلام لا (أسماء)[6] أجناس. انتهى.

مسند أبي بُرْدَةَ هانىء بن نيار رضي الله عنه[7]

---

(١) سقط من أ.

(٢) في أ (تزن).

(٣) ساقط من أ.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٥) في أ بعده.

(٦) في أ (لا سيما).

(٧) هانىء بن نيار أبو بُرْدَةَ، شهد العقبة الثانية مع السبعين، وشهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وشهد الفتح كما شهد مع علي بن أبي طالب حروبة، وتوفي أول خلافة معاوية قبل سنة ٤٢هـ ـ أسد الغابة ٥٧١٧، وابن خياط ١/١٨٧، وتهذيب التهذيب ١٢/١٩، وسير أعلام النبلاء ٢/٢٣.

[٩٦٣] حديث: «لا تذهبُ الدّنيا حتّى تكونَ لِلُكَعٍ بنِ لُكَع»[1].

قال أبو البقاء[2]: هو مصروف (هنا)[3]، لأنه نكرة، وإنْ كان معدولاً عن (لاكع)، ولذلك دخلت عليه اللام في قوله ﷺ ابن لُكَع.

مسند أبي بَرْزَةَ رضي الله عنه[4]

[٩٦٤] حديث: «فقالت أمها: أَجُلَيْبِيبُ إِنيه»[5].

قال أبو البقاء[6]: جماعة من المحدثين يخطئون في هذا اللفظ، والصواب فيه وجهان.

أحدهما: (أَجُلَيْبِيبُ نِيه) وحقيقة أنه تنوين كسر، وأشبعت كسرته فنشأ منها الياء، ثم زيدت الهاء ليقع الوقف عليها.

والوجه الثاني: (أَجُلَيْبِيبُ إِنيهِ) فإِنيه كلمة منفصلة مما قبلها، قال الشاعر:

بَيْنَمَا نَحْنُ وَاقِفُونَ بَفَلْجٍ قَالَتِ الدُّلَّحُ الرِّوَاءُ إِنِيهِ[7]

(١) المسند ٢/٣٢٦ ـ ٣٥٨. ٣/٤٦٦.

(٢) إعراب الحديث ١٨٠.

(٣) ساقط من أ.

(٤) نَضْلَة بنُ عُبَيْدٍ أبو بَرْزَةَ الأسلمي، صحابي، غلبت عيله كنيته، واختلف في اسمه، كان من سكان المدينة ثم البصرة، وشهد مع علي قتال أهل النَّهْرَوان ثم شهد قتل الأزارقة مع المهلب بن أبي صُفْرَةَ، ومات بخراسان له (٤٦) حديثاً، توفي سنة ٦٥هـ ـ ٦٨٥م. الأعلام ٨/٣٥٨، أسد الغابة ٢٥١٩ و ٥٧١٩، وابن الخياط ١/٢٤١ وتهذيب التهذيب ١٠/٤٤٦.

(٥) المسند ٤/٤٢٢، ٤٢٥، ومسلم ـ فضائل الصحابة ٤/١٩١٨ حديث: ١٣١.

(٦) إعراب الحديث ١٧٨.

(٧) الشاهد بلا نسبة في الخصائص ١/٢٣، ٢/١٦٥، برواية (مرتعون)، بدل (واقفون)، وانظر: معجم شواهد العربية ص ٤١٧.

والغرض من ذلك كله الاستفهام على طريقة الإنكار، وقد ذكر ذلك كله سيبويه في كتابه، وسمعت هذا كله في الحديث من شيخنا أبي محمد بن الخشاب. انتهى.

وقال الزمخشري في «المفصل»: من أصناف الحرف حرف الإنكار، وهي زيادة تلحق الآخر على طريقين.

أحدهما: على طريقة أن يلحق وحدها بلا فاصل كقولك: (أزيد نيه).

والثاني: أن يفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها وأن تكون مزيدة كالتي في قولهم: ما إن فعل، فيقال: أزيداً إنيه.

قال ابن يعيش في «شرحه»: هذه الزيادة حرف من حروف المد، كالزيادة اللاحقة للندبة وذلك على معنيين:

أحدهما: أن ينكر وجود ما ذكر وجوده، ويبطله كرجل قال: أتاك زيد وزيد ممتنع إتيانه، فينكره لبطلانه عنده.

والوجه الآخر: أن ينكر أن يكون على خلاف ما ذكر كقوله: (أأتاك زيد)[1] فتنكر سؤاله عن ذلك، وزيد من عادته أن يأتيه، ومن العرب من يزيد بين الأول، وهذه الزيادة زيادة تفصل[2] بينهما. وتلك الزيادة (أن) التي تزاد للتوكيد، في نحو: ما إن فعل. كأنهم أرادوا زيادة علم الإنكار للبيان والإيضاح، فزادوا أيضاً (إن) توكيداً لذلك المعنى، وذلك كقولك في جواب ضربت زيداً: أزيداً إنيه، أبقيت الاسم على حاله من الإعراب وزدت بعده (إن) لما ذكرناه ثم كسرت النون لالتقاء الساكنين على حد الكسر في التنوين، فحرف المد زائد للإنكار، و(إن) للتأكيد، والهاء لبيان حرف المد. وحرف النفي، أي: في الأول للإنكار، والهاء للوقف انتهى.

---

(١) في أ أزيد أتاك.

(٢) في ب، ج تفصّل.

وقوله في هذا الحديث: نعم وكرامة يا رسول الله ونعمة عيني[1].

قال القرطبي: الرواية (نعمة) بضم النون وفيها لغات. (نعمة) بفتح النون. ونعم عيني، ونعم، ونعمى، ونعامى، ونعيم، ونعام، وكل ذلك بمعنى واحد، بمعنى أنعم عينه، (أريها ما يسرّها) وهي منصوبة على المصدر.

قال الرضي: مما يشبه أن يكون قياساً مصدر عطف على الجملة بالواو، والمراد تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما (يقول المجيب للطالب)[2]: نعم ونعمة عيني، أي: أفعل وأنعم عينك إنعاماً، أي: أقرّها، فحذف الزوائد، وأضافه إلى المفعول، أو نعمت عينك نعمة، أي: قرّة.

وقال أبو حيان في «الارتشاف»: من المصادر المنتصبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره فيما نصّ عليه سيبويه قولك: أفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين، وحبّاً ونعام عين، كأنك قلت: وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ولا يكون: أفعل ذلك وكرامة، إلا جواباً لما قال: أفعل كذا أتفعل كذا فقلت: أفعله وأكرمك بفعله كرامة، وأسرك مسرة، ولا يستعمل كرامة إلا مع مسرة وكذا نعمى عين بعد (حبّاً). ولا يقال: مسرة وكرامة ولا نعمى عين، و(حبّاً وكرامة) اسم موضع المصدر الذي هو الإكرام، وكذا نعمة عين، ونعام عين، وهو بفتح النون وضمها وكسرها، (وهما)[3] اسمان بمعنى الإنعام لما كانت بمعنى المصدر ذكرت مع المصدر. وفي كتاب «التمهيد»: وقدر (الفعل)[4] الناصب لها باعتبار الزيادة الدالة على المعنى.

قوله: (شَأْنَكَ بِهَا) نصب على الإغراء.

---

(١) في ب، ج عين.

(٢) في أ (كما تقول للمجيب الطالب).

(٣) ساقط من أ.

(٤) ساقط من أ.

[٩٦٥] حديث: «اعْزِلِ الأَذَى عَنْ طَرِيقِ المُسْلِمِينَ»(١).

قال الطيبي: قوله: (انتفع به) روي مجزوماً جواباً للأمر، ومرفوعاً صفة لـ(شيء)(٢).

[٩٦٦] حديث: «وكانَ لا يُبالي بتأخيرِ العشاء»(٣).

كذا في رواية البخاري بالباء، وفي رواية أبي داود: (لا يبالي تأخير العشاء) بدون باء، وكلاهما صحيح.

قال في «النهاية»: يقال: ما باليته وما باليت به. أي: لم أكترث به.

[٩٦٧] حديث: «غزوتُ مَعَ رسولِ اللهِ ﷺ ستَّ غزواتٍ، أو سبعَ غزواتٍ أو ثمانِيَ»(٤).

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: ضبطه الحفاظ في كتاب البخاري بفتح الياء بلا تنوين. والأصل (أو ثماني غزوات) فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على هيئته التي كان عليها قبل الحذف.

مسند أبي بَصْرَةَ إلغِفَاري رضي الله عنه(٥)

---

(١) المسند ٤/ ٤٢٠، ومسلم ـ البر والصلة والآداب ٤/ ٢٠٢١، حديث ١٣١.

(٢) في ب، ج أشياء.

(٣) المسند ٤٢٥، وصحيح البخاري ـ المواقيت/ ١٣٦، ومسلم ـ مساجد ١/ ٤٤٧ حديث ٢٣٥، ٢٣٧، وأبو داود ـ صلاة ١/ ١٠٩ ـ ١١٠ حديث ٣٩٨.

(٤) المسند ٤/ ٤٢٠، ٤٢٣، وفتح الباري ـ العمل في الصلاة ٣/ ٨١ حديث ١٢١١.

(٥) اختلف في اسمه، فقيل: حُمَيل، بضم الحاء، وفتح الميم، وهو أكثر، وقيل: جميل، وقيل، بصرة بن الغَفَاري، سكن مصر، وله بها دار ـ أسد الغابة ١/ ٣٥٠، ٢/ ٦١، ٦/ ٣٤.

[٩٦٨] حديث: «إنَّ اللهَ زادكم صلاةً فصلّوها فِيمَا بَيْنَ صلاةِ العشاءِ إلى الصبحِ الوترُ الوتْرُ»[1].

قال أبو البقاء[2]: فيه وجهان: النصب على تقدير: صلّوا الوترَ، فكرر فاستغنى عن الفعل، ويجوز أن يكون التقدير: عليكم الوتر، وكرر توكيداً، ويجوز أن يكون التقدير: زادكم، أو أعني الوتر.

والثاني: الرفع على تقدير: هي الوتر، وكرر توكيداً.

مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه[3]

[٩٦٩] حديث: «أنَّهُ حَمَلَ الحَسَنَ وقَالَ: وَا بِأَبِي شِبْهُ النبيِّ ﷺ، لَيْسَ شبيهُ بعلي»[4].

قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: كذا ثبت في صحيح البخاري برفع (شبيه) بناء على أن (ليس) حرف عطف كما يقول الكوفيون، كما يقال: بأبي شبيه بالنبي لا شبيه بعلي. ويجوز أن يكون (شبيه) اسم (ليس) وخبرها ضمير متصل حذف استغناء عن لفظه بنيته.

وقال الكرماني: قوله: (بأبي)، أي: هو مفدى بأبي، أو هو قسم، وتقديره: لهو.

---

(١) المسند ٦/٧، ٣٩٧.

(٢) إعراب الحديث ٨٤.

(٣) عبدالله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب التَّيْمي القرشي، أول الخلفاء الراشدين، أول من آمن من الرجال، ولد بمكة، نشأ سيداً من سادات قريش، وغنياً وعالماً بأنساب القبائل، كان يلقب بعالم قريش، شهد المشاهد كلها، كان حليماً وخطيباً وشجاعاً، مدة خلافته سنتان وثلاثة أشهر، له (١٤٢) حديثاً، ولد عام ٥١ قبل الهجرة وتوفي (١٣)هـ. طبقات ابن سعد ٩/٢٦ - ٢٨، والإصابة ت ٤٨٠٨، والأعلام ٤/١٠٢.

(٤) المسند ١/٨، وفتح الباري - فضائل أصحاب النبي ٧/٩٥ حديث ٣٧٥٠.

وقال الطيبي: يحتمل أن يكون التقدير: هو[1] مفدى بأبي شبيه، فيكون خبراً بعد خبر، أو أفديه بأبي، فعلى هذا (شبيه) خبر مبتدأ محذوف.

[٩٧٠] حديثُ الصّدقةِ[2]:

قوله: «**فَمَنْ سَأَلَهَا عَلَىٰ وَجْهِهَا**».

قال الطيبي: (على وجهها) حال من المفعول الثاني في (سبيلها)، أي: سبيلها كائنة على الوجه المشروع من غير تعدّ.

قوله: (في أربع وعشرين ... إلى آخر الحديث) استئناف لقوله: (هذه)[3] فريضة الصدقة)، كأنه أشار بهذا إلى ما في الذهن ثم أتى به بياناً له.

قوله: (في أربع وعشرين من الإبل مما دونها من الغنم من كل خمس شاة).

قال الطيبي: (من) التي في الغنم ظرف مستقر، لأنه بيان لشاة توكيداً. كما في قوله: (في خمس ذود من الإبل)، والتي في كل خمس لغو، ابتدائية متصلة بالفعل المحذوف، أي: ليعط في أربع وعشرين شاة كائنة من الغنم لأجل كل خمس من الإبل.

قال الكرماني: فكلمة (من) في (من[4] الغنم) إما زائدة وإمّا بيانية، وإما ابتدائية واقعة خبراً لمبتدأ. أي: الزكاة في كذا ثابتة من الغنم.

وقال القاضي عياض: يروى بإسقاط (من) في الغنم وبإثباتها وكلاهما صواب، فمن أثبتها أجاز[5] زكاتها من الغنم، و(مِنْ) للبيان، لا للتبعيض وعلى إسقاطها (الغنم)

(١) (هو) سافط من ب، ج.

(٢) المسند ١/١١-١٢، وفتح الباري زكاة ٣/٣١٧ - ٣١٨ حديث ١٤٥٤.

(٣) في أ (هو).

(٤) (من) ساقطة من أ.

(٥) في ب، ج (لحياة).

مبتدأ، والخبر مضمر (في)[1] قوله (أربع وعشرين) وما بعده، وإنما قدم الخبر لأن الغرض بيان الأقدار التي تجب فيها الزكاة.

وقوله: (بنت مخاض أنثى).

قال الطيبي: وصفها بالأنثى تأكيداً، كما قال تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2] أو لئلا يتوهم أن البنت هنا، و(الابن) في (ابن)[3] لبون، كالبنت في بنت طبق، والابن في ابن آوى[4] يشترك فيه الذكر والأنثى.

قوله: (إلّا ما شاء المصدق).

قال الطيبي: الاستثناء متصل ويحتمل أن يكون منقطع المعنى، لا يخرج (الذكر)[5] الناقص (والمعيب)[6]، لكن يخرج (ما شاء)[7] المصدق من السليم والكامل.

قوله: (ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة).

قال الطيبي: (خشية الصدقة) مفعول له تنازع فيه قوله: (ولا يجمع ولا يفرق)، فإذا نسب إلى الساعي وجب أن يقال: خشية أن (تقل، وإذا نسب إلى المالك وجب أن يقال: خشية أن[8]) يكثر.

قوله: (وفي صدقةُ الغنمِ في سائِمَتِها إذا كانت أربعينَ إلى عشرينَ ومائةٍ شاةٌ)[9].

(قال الكرماني: لفظ (في سائمتها) بدل من[10]) قوله: (وفي صدقة الغنم) بإعادة

---

(١) في أ (فمن).

(٢) سورة الحاقة ١٣.

(٣) في أ الأبناء.

(٤) في ب، ج آوى.

(٥) في أ (المزكي).

(٦) ساقطة من أ.

(٧) في أ (ما كان).

(٨) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

(٩) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

(١٠) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

الجار، فإن قلت: لا يجوز أن يكون (شاة) مبتدأ و(في صدقة الغنم) خبره، لأن لفظ (الصدقة) • يأباه، فما وجه إعرابه؟

قلت: لا نسلم، ولئن سلمنا فلفظ (في صدقة) متعلق بفرض، أو كتب مقدراً، أي: فرض في صدقتها شاة، أو كتب في شأن صدقة الغنم هذا، وهو إذا كانت أربعين الـخ. . .[1] (وحينئـذ)[2] يكون (شاة) خبر مبتدأ محذوف. ؟أي: فزكاتها شاة، أو بالعكس، أي: ففيها «شاة»[3]. (قال التيمي: (شاة) وقع بالابتداء، و(في صدقة الغنم) في موضع الخبر، وكذلك شاتان، والخبر محذوف)[4].

قوله: (فإذا كانتْ سائمةُ الرجلِ ناقصةً مِنْ أربعينَ شاةً واحدةً).

قال الـزركشي: (نـاقصـة) بالنصب. خبـر كان، و(شاة) نصب على التمييز، و(واحدة) وصف لها.

وقال الكرماني: (واحدة) إما منصوب بنزع الخافض أي[5]: بواحدة، وإمّا حال من ضمير (ناقصة) وروي بشاة واحدة (بالجر)[6].

[٩٧١] حديث: «إنَّ أبَا بكرٍ (قَالَ)[7] لِعُمَرَ: وما (عَسَيْتَهم أَنْ يَفْعَلُوا بِي)[8]»[9].

قال (ابن مالك)[10]: فيه شاهد على صحة تضمين فعل معنى فعل آخر، وإجرائه مجراه في التعدي، فإن (عسى) في هذا الكلام قد ضمنت معنى حسب، وأجريت مجراها في التعدي، فنصبت ضمير الغائبين على أنه مفعول أول، ونصب (أن يفعلوا)

---

(١) في أ (الخروج).
(٢) سقط من أ.
(٣) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.
(٤) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.
(٥) في ب، ج(أو).
(٦) سقط من أ.
(٧) سقط من أ.
(٨) في أ (عسيتم أن تفعلوا بي).
(٩) البخاري ـ كتاب المغازي ٦٤، باب غزوة خيبر ٣٨.
(١٠) في أ قال الكرماني، شواهد التوضيح، انظر شواهد التوضيح ١٤٥.

تقـديراً على أنـه مفعول ثان. وكان حقه أن يكون عارياً من (أنْ) (كما لو كان بعد حسب)[1] ولكن جيء بأن لئلّا يخرج (عسى) بالكلية عن مقتضاها، ولأن (أنْ) قد تسد بصلتها مسد مفعولي حسب، فلا يستبعد مجيئها بعد المفعول الأول بدلاً منه، وسادّة مسدّ ثاني مفعوليها ويجوز جعل تاء عسيتم حرف خطاب والهاء والميم اسم (عسى) والتقدير: عساهم أن يفعلوا بي، وهذا وجه حسن، وهو نظير رأي الفراء في كون (تاء أرأيتكم) حرف خطاب، وفاعل رأي الكاف والميم.

مسند أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه[2]

[٩٧٢] حديث: «إِذَا التقى المسلمانِ حَمَلَ أحدُهما على أخيه السلاحَ فَهُمَا فِي جَوْفِ جَهَنَّم»[3].

قال الـطيبي: قولـه: (حَمَـلَ أحـدُهما) حال وقد مقدرة، والمعنى: إذا التقى المسلمان حاملاً.

[٩٧٣] حديث: «رُبَّ مُبلَّغٍ أوْعَى مِنْ سَامع»[4].

قال الكـرمـاني: للتقليل لكنـه كثـر في الاستعمـال للتكثير بحيث غلب على الحقيقة، كأنها صارت حقيقة فيه، و(مبلّغ) بفتح اللام أي: مبلغ إليه. فحذف الجار والمجرور كما يقال (المشترك) ويراد المشترك فيه، و(أوعى) أفعل تفضيل من الوعي،

---

(١) في أ (يكون عارياً من أن يكون فإن كان بعد حسب).

(٢) هو نُفَيْعُ بن الحارث بن كَلَدَة الثَّقَفِي، صحابي من أهل الطائف، توفي بالبصرة سنة ٥٢هـ - ٦٧٢م، واعتزل الفتنة يوم الجمل: تهذيب التهذيب ١٠/٤٦٩، والإصابة ترجمة رقم ٨٧٩٥، وأسد الغابة ٥/٣٨، والأعلام ٨/٤٤.

(٣) مسلم - فتن ٤/٢٢١٤ حديث ١٦، وابن ماجـه - فتن ٢/١٣١١ حديث ٣٩٦٥ والنسـائي - تحريم الدم باب تحريم القتل ٧/١٢٤.

(٤) البخاري - علم ٩، وحج ١٢٢.

وقع صفة لمبلغ وسامع، أي: سامع مني، ولا بد من هذا القيد، لأن المقصود ذلك، ومن خصائص (ربّ) أنها لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة، ومنها أن الفعل الذي يسلطه على الاسم يجب تأخره عنها، لأنها لإنشاء التعليل، ولها صدر الكلام، وفعله يجيء محذوفاً في الأكثر، ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضياً، وهنا فعله محذوف، وهو نحو كان أو علمت ووجد ولقيت، وهي حرف عند البصريين، اسم عند الكوفيين.

وقال الزَّرْكَشِي في «التنقيح»: الذي تتعلق به (رب) محذوف تقديره: يوجد أو يضاف، وأجاز الكوفيون كون (رب) اسماً مرفوعاً بالابتداء فعلى هذا يكون (أوعى) خبراً له.

قال: وقوله في الحديث: (أليس يومَ النّحرِ) نصب على خبر ليس، أي: أليس اليومُ يومَ النّحر، ويجوز الرفع على أنه اسمها والتقدير: أليس يومُ النّحرِ هذا اليومَ، وعلى هذا التقدير: قال: أليس ذو حجة، يعني أليس ذو حجة هذا الشهر.

وقوله: (أليس بالبلدة الحرام).

قال الكرماني: فإن قلت: (البلدة) مؤنث فما حكم (الحرام).

قلت: لفظ الحرام أضمحل منه معنى الوصفية وصار اسماً.

[٩٧٤] حديث: «كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ»[١].

قال الأنباري في[٢]. . . . .

وقال الطيبي: الكاف في (كما) مرفوع المحل على الابتداء والخبر (يولى).

---

(١) هذا الحديث ساقط من أ، وهو حديث ضعيف، ومن الأحاديث التي لم ترد في المسند. وقد أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» عن أبي بكرة.

(٢) كذا بياض في ب، ج.

[٩٧٥] حديث: «ويُخْرِجُون مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً مِنْ إِيمَانٍ»[١].

قال أبـو البقاء[٢]: (ذرّة) منصوب ب(يزن) على أنه مفعول به، لأن تقديره (لا يساوي في القدر بعوضةً)[٣].

[٩٧٦] حديث: «إنْ كانَ أحدُكم مادحاً لا محالةَ فليقلْ: أَحْسِبُ كَذَا وكَذَا، إن كَانَ يَرَى أنّه كَذلكَ، وَحَسِيبُهُ الله»[٤].

قال الكرماني: جملة (وحسيبه الله) اعتراضية.

وقال الطيبي: هي من تتمة (المقول)[٥]، والجملة الشرطية حال من فاعل (فليقل).

وقال الشيخ أكمل الدين: جملة (حسيبه الله) في موضع الحال وقوله: (ولا أزكّي على الله أحد) معطوف عليه.

[٩٧٧] حديث: «كلُّ الذنوبِ يغفرُ اللهُ مِنْها مَا شَاءَ إلاّ عقوقُ الوالدَيْنِ»[٦].

قال الطيبي: (مِنْ) في (منها) منصوبة المحل مفعول (يغفر) مجازاً و(ما شاء) يدل عليه. ويجوز أن يتعلق بـ(يغفر) وتكون ابتدائية.

مسند أبي بُهَيْسَةَ رضي الله عنه[٧]

---

(١) المسند ٥/٤٣.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٧٩.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ، وتصويبه من إعراب الحديث ١٧٩.

(٤) المسند ٥/٤٦، ٤١، ٤٧، وفتح الباري ـ أدب ١٠/٥٥٢ حديث ٦١٦٢، ومسلم ـ زهد ٤/٢٢٩٦ حديث ٦٥.

(٥) في ب، ج: (القول).

(٦) لم نعثر عليه بهذه الرواية.

(٧) أبو بُهَيْسَةَ الفَزَاري، أخرجوه فيمن لا يعرف من الصحابة وفي تهذيب التهذيب بُهَيْسَة عن أبيها، =

[٩٧٨] حديث: «يا نبيَّ الله ما الشيءُ الذي لا يحلُّ مَنْعُهُ قال: أَنْ تفعلَ الخيرَ خيرٌ لَكَ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (أَنْ) مفتوحة الهمزة مصدرية، وموضعها رفع بالابتداء، و(خير) خبره، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[٣] انتهى.

وقال الطيبي: (أَنْ) المصدرية، أي: إنّ[٤] فعل الخير خير لك. وتطبيقه على السؤال: ما الشّيْء الذي لا (يحل)[٥] منعه أن يقال: هو فعل الخير الذي تدعو إليه نفسك الزكية، (فإنه)[٦] لا يحلّ لك منعه.

مسند أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِي رضي الله عنه[٧]

[٩٧٩] حديث: «إنَّ أحبَّكُمْ إليَّ وأقربكم مني في الآخرة محاسنكُمْ أخلاقاً»[٨].

قال أبو البقاء[٩]: أكثر ما يجيء في الحديث: (أحاسنكم أخلاقاً)، وهو جمع

= شيخ من بني قُشَيْرٍ ـ أسد الغابة ٥٧٢٢، وتهذيب التهذيب ١٢/٣٩٦.

(١) سنن أبي داود ـ كتاب البيوع ـ باب في منع الماء ٣/٢٧٧ ـ ٢٧٨ حديث ٣٤٧٦.

(٢) إعراب الحديث ١٨٢.

(٣) سورة البقرة ١٨٤.

(٤) سقطت من ب، ج.

(٥) في أ على.

(٦) سقط من أ.

(٧) جُرْهُم ـ هذا أحد أسمائه لأنه مختلف في اسمه وأشهرها جُرْثوم أبو ثعلبة الخُشَنِي صاحب النبي ﷺ، روى عدة أحاديث نزل الشام، وقيل سكن دَارَيًّا، وقيل: قرية البلاط وله بها ذرية، اختلف في اسمه، توفي أيام معاوية، وقيل سنة ٧٥هـ أيام عبد الملك ٦٩٤م ـ طبقات ابن خياط ١/٢٦١، تاريخ داريًا ٣٦، تهذيب التهذيب ١٢/٤٩.

(٨) المسند ٤/١٩٣، ١٩٤، والترمذي ـ البر والصلة ٤/٣٧٠ حديث ٢٠١٨.

(٩) إعراب الحديث ٥٣.

أحسن، مثل: أبطح وأباطح، وقد جعل أفعل هنا صفة غالبة فجمعت جمع الأسماء مثل: أفكل وأفاكل، وأما في هذا الحديث فقد ورد (محاسنكم)، وفيه أوجه:

أحدها: أنه جمع محسن، فـ(أخلاقاً) على هذا يجوز أن يكون مفعولاً به، كما تقول: فلان يحسّن خلقه، ويجوز أن يكون تمييزاً مثل: المحسنين أعمالاً، ومنه قوله تعالى: ﴿هل نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[1]، ويجوز أن يكون (محاسنكم) جمعاً لا واحد له من لفظه، كما قالوا: مشابه وليس واحده مشبهاً بل: شبه، كذا ههنا يكون، الواحد (أحسن)، وجعل الميم في الجمع عوضاً من الهمزة، ويكون (أخلاقاً) تمييزاً لا غير، وكذلك: (مساوئكم أخلاقاً). انتهى.

وقال ابن مالك في «شرح الكافية»: لأفعل التفضيل ثلاثة أحوال:

الأول: حال تجرد من الإضافة واللام، وحقه ملازمة الإفراد والتذكير.

والثاني: حال تعريف بالألف واللام، ولا بد له حينئذ من مطابقة ما هو له، فيقال: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندات الفضليات أو الفضل.

والثالث: حال الإضافة إلى معرفة، وهو فيها على ضربين:

أحدهما: أن يضاف مراداً به معنى المجرد.

(والثاني: أن يضاف مراداً به معنى المعرف بالألف واللام، فالمراد به معنى المجرد)[2] يجوز أن يوافقه في ملازمة الإفراد والتذكير وأن يوافق المعرف بالألف واللام في ملازمة المطابقة لما هو (له)[3]، وقد اجتمع الأمران في قول النبي ﷺ: (ألا أخبركم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني مجالساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً). انتهى.

---

(1) سورة الكهف ١٠٣.

(2) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(3) سقط من أ.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»، قوله عليه السلام (بأحبكم) من ترك الجمع، و(أحاسنكم) من الجمع و(مجالس منصوب على التمييز (يوم القيامة) على الظرف، والعامل فيه إمّا فعل، وإمّا معنى الفعل المفهوم من هذا الكلام من رفع الدرجة.

قال: واعلم أن لفظة أفعل تستعمل على معنيين:

أحدهما: هي فيه بمنزلة فاعل، نحو: النّاقصُ والأشجُّ أَعْدَلاَ بَنِي مَرْوَانَ. أي: عادلا بني مروان.

والآخر: المقصود منه التفضيل على من يشاركه في أصل تلك الصفة التي جرى التفضيل فيها.

قال: وقد اجتمع الأمران في هذا الحديث، فقوله: (ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم) من المعنى الثاني.

وقوله في بقية الحديث: (ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مجالس مني مساوئكم أخلاقاً). من المعنى الأول.

فإن الظاهر أنه أراد غير[1] المفاضلة كأنه قال: بغيضكم، فإنه عليه السلام ما كان يبغض أحداً من أصحابه وأمته، وهم المخاطبون بهذا الكلام، فالأولى أن يحمل هذا الشطر من الحديث على أن (أفعل) فيه من المعنى الأول. وجاء به لازدواج الكلام، ومقابلة الشطر الثاني بالأول كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[2] انتهى.

وقال البيضاوي: أفعل التفضيل إذن بمعنى[3] أن المراد به زائد على المضاف

---

(١) في أ (تمييز) والصواب في ب، ج.

(٢) سورة النساء ١٤٢.

(٣) في ب، ج (إذا عنى).

إليهم في الخصلة التي هو وهم متشاركون فيها، جاز فيه الإفراد والتذكير في الحالات[1] كلها وتطبيقها لما هو وصف له لفظاً ومعنى. وقد جُمع الوجهان في الحديث، فأفرد (أحبّ) ((أبغض) وجمع (أحاسن) و(مساويء) في رواية من روى (أساوئكم)[2] بدل (مساوئكم) وهو (جمع)[3] (مسوء) كمحاسن جمع محسن، وهو إمّا مصدر مصدر ميمي نعت به ثم جمع، أو اسم مكان يعني الأمر الذي فيه السوء، فأطلق على المنعوت به مجازاً، و(أخلاقاً) نصب على التمييز.

قال الطيبي قال الدار حديثي: وأراد بغيضكم وبأحبكم التفضيل و(إلّا)[4] يكون المخاطبون بأجمعهم مشتركين في البغض والمحبة.

قال الحاجبي: تقديره: بأحب المحبوبين منكم، وأبغض المبغوضين)[5] منكم. ويجوز إطلاق العام وإرادة الخاص للقرينة.

وقال الطيبي: إذا جعل الخطاب خاصّاً بالمؤمنين فكما[6] لا يجوز (أبغضكم) لا يجوز (بغيضكم) لاشتراكهم في المحبة.

والقول ما ذهب إليه ابن الحاجب لأن الخطاب عام يدخل فيه البر والفاجر.

وقوله: (الثَّرْثَارُون)[7] إمّا بدل من (مساوئكم أخلاقاً) فيلزم أن يكون في الأوصاف أسوأ الأخلاق، لأن المبدل كالتمهيد، والتوطئة[8]، وإمّا رفع على الذم على أنه خبر مبتدأ محذوف، فيكون أشنع وأبلغ.

[وقال ابن الصانع في «تذكرته»: يلزم على الحديث أن يكون المخاطبون

---

(١) في ب، ج (إلى الآن) وهو تصحيف والصواب ما أثبتناه من أ.

(٢) في أ (مساوئكم).

(٣) سقط من أ.

(٤) في أ (لا).

(٥) في أ (المبغضين).

(٦) في ب، ج كلما.

(٧) في أ (القرناء) والتصويب من ب، ج.

(٨) في ب، ج (الموظبة).

محبوبين مبغوضين مقربين مبعدين، وهو غير جائز، ووجه الملزوم أنه أضاف الأحب والأبغض إلى المخاطبين، فيلزم أن يكونوا مشتركين في أصل ما أضيف إليه من المحبة والبغضاء؛ والجواب: أن المضاف إليه في هذه المواضع يجب أن يكون مختصّاً في أصل المعنى الذي دل عليه أفعل، فيكون في قوله: (أحبكم) أحب المحبوبين منكم، وكذلك في الباقي.

ويجوز أن يُقَدَّر مضاف محذوف كأنه قيل: أحب محبوبكم، وكذا في الباقي، ويكون الدليل على ذلك ما علم من لغتهم من أنهم لا يطلقون أفعل التي للمفاضلة، إلّا على ذلك. انتهى][1]

مسند أبي جُحَيْفَة رضي الله عنه[2]

[٩٨٠] حديث: «خرجَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ بالهاجرةِ فأتى بوضوءٍ فتوضّأَ فصلى بنا الظهرَ والعصرَ وبينَ (يديه)[3] عَنَزَةٌ والمرأةُ والحمارُ يمرُّونَ مِنْ وَرَائِهَا»[4].

قال ابن مالك[5]: المشكل من هذا الحديث قوله: (والمرأة والحمار يمرون) فعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل، والوجه فيه أنه أراد: والمرأة والحمار وراكبه، فحذف الراكب لدلالة الحمار عليه مع نسبة[6] مرور مستقيم إليه،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) هو أبو جُحَيْفَةَ السُّوَائِي الكوفي، صحابي اسمه وهب بن عبدالله ،ويقال له: وهب الخير، اختلفوا في موته، والأصح أنه مات سنة ٧٤هـ: طبقات ابن سعد ٦/٦٣، والاستيعاب ١٥٦١، وأسد الغابة ٥/٩٥، والإصابة ٣/٦٤٢، وتهذيب التهذيب ١١/١٦٤، وسير أعلام النبلاء ٣/٢٠٢.

(٣) سقط من (أ).

(٤) المسند ٤/٣٠٧، ٣٠٩، وفتح الباري ـ وضوء ١/٢٩٤ حديث ١٨٧، ومسلم ـ صلاة ١/٣٦١ حديث ٢٥٢، والنسائي ـ صلاة ١/٢٣٥.

(٥) شواهد التوضيح ٩٣.

(٦) في أ (لسته).

ثم غلب تذكير الراكب المفهوم على تأنيث المرأة وعقلهما على بهيمية الحمار، فقال: (يمرون) ومثل يمرون المخبر به عن مذكور ومعطوف محذوف، ووقوع (طليحان) في قول بعض العرب: (راكب البعير طليحان)، يريد راكب البعير والبعير طليحان.

مسند أبي الجُهَيْم بن الحارث بن الصِّمَّة رضي الله عنه[1]

[٩٨١] حديث: «لَوْ يعلمُ المارُّ بيْنَ يَدَيِ المصلّي مَاذَا عَلَيْهِ لكانَ أَنْ يقفَ أربعينَ خريفاً خيراً لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»[2].

قال الحافظ زين الدين العراقي: في رواية البخاري (خيراً) بالنصب على أنه خبر كان، وفي رواية الترمذي (خير) بالرفع، على أنه اسم كان، و(أن يقف) الخبر.

قال ابن العربي: (روي)[3] برفع (خير) ونصبه.

قال: وهاتان الجملتان يكونان معرفة بالإضافة.

قال والثانية التي هي (خير له) أعرف من الأولى.

قال العراقي: وفيما قاله نظر، وذلك لأن قوله (أن يقف) في تأويل: وقوفه، ووقوفه أعرف من (خير له) لصراحة الإضافة فيه، وإن كان معنى وقوفه وقوفاً له. انتهى.

وقال ابن فرحون: يجوز أن يجعل (ذا) في هذا الحديث موصولة و(عليه)[4] صلته، وأن تجعل زائدة، والتقدير: ما عليه فيكون (ما) مبتدأ و (عليه) خبره.

وقال الطيبي: (بين يدي المصلي) ظرف للمار، وقوله: (ماذا عليه) سدّ مسدّ المفعولين ليعلم، وقد علق عمله بالاستفهام.

---

(١) يكنى أبا جَهْمٍ، وهو ابن أخي معاذ وخِراش بن الصِّمَّةِ، وهو ابن أخت أُبَيِّ بن كعبٍ: أسد الغابة ٢٨٦٥، ٥٧٧٥، وصفوة الصفوة ١/ ٧٠٧.

(٢) المسند ٤/ ١٦٩، وفتح الباري ـ صلاة ١/ ٥٨٤ حديث ٥١٠ ومسلم ـ صلاة ١/ ٣٦٣ حديث ٢٦١، وأبو داود ـ صلاة ١/ ١٨٦ حديث ٧٠١، والترمذي ـ صلاة ٢/ ١٥٨ حديث ٣٣٦.

(٣) في أ أولى. (٤) في أ على.

مسند أبي جمعة رضي الله عنه(١)

[٩٨٢] حديث: «(تَغَدَّيْنَا)(٢) مَعَ رسولِ اللهِ ﷺ وَمَعَنا أَبُو عبيدةَ بنُ الجراحِ فقالَ: يا رسول الله: أحدٌ خيرٌ مِنّا، أكلنا معك، وجاهدنا معك، قال: نَعَمْ، قومٌ بعدَكم يؤمنونَ بِي ولَمْ يَرَوْنِي»(٣).

قال أبو البقاء(٤): التقدير: هل أحدٌ، أو: أَأَحَدٌ فحذف حرف الاستفهام لظهور معناه، قال الشاعر:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ: بَهْراً عَدَدَ القَطْرِ وَالحَصَى والتُّرَابِ(٥)

أي: أَتُحِبُّهَا.

مسند أبي الجَعْد رضي الله عنه(٦)

---

(١) هو حبيب بن سِبَاع أبو جمعة الأنصاري، يعدّ في الشاميين، أَدْرَكَ النبي ﷺ عام الأحزاب توفي فيما بين ٧٠-٨٠هـ: طبقات ابن خياط ١/٢٧٤، أسد الغابة برقم ١٠٥١، ابن سعد ٧/٥٠٨، تهذيب التهذيب ١٢/٦٠.

(٢) في أ تصدقنا.

(٣) المسند ٤/١٠٦، وسنن الدارمي - رقائق - باب في فضل آخر هذه الأمة ٢/٢١٧ حديث ٢٧٤٧.

(٤) إعراب الحديث ٧٥.

(٥) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٣١، والخصائص ٢/ ٢٨١، والمغني ١/ ٧، وسيبويه ١/١٥٧.

(٦) أبو الجَعْد الضَّمْري جُنَادَةَ بن ضَمْرَة، له صحبة وله دار في بني ضَمْرَة بالمدينة قال البخاري: لا أعرف اسمه، ولا أعرف له إلا هذا الحديث. - أسد الغابة ٥٧٦٠، وتهذيب التهذيب ١٢/٥٤.

[٩٨٣] حديث: «مَنْ تَرَكَ ثَلاثَ جُمَعٍ تَهَاوُناً»[١].

قال أبو البقاء[٢]: منصوب على أنه مفعول له، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال أي متهاوناً.

مسند أبي حُمَيْد السَّاعدي رضي الله عنه[٣]

[٩٨٤] حديث: «لأعرفن ما جاء الله رجل ببقرة لها خُوارٌ»[٤].

قال التيمي: أي: لأرينكم غداً على هذه الحالة، فلأعرفنكم بها، واللام جواب قسم مقدر، ولا أعرفن بحرف النفي، أي: ما ينبغي أن تكونوا على هذه الحالة فأعرفكم بها. و(ما جاء الله) في موضع نصب، و(ما) مصدرية. أي: مجيء رجل إلى الله. انتهى.

[زاد الكرماني: أو (ما) موصوفة، أي: رجلاً جاء الله، ورجل فاعل لنحو: يجيء، أو خبر مبتدأ.

وقول أبي حُمَيْدٍ الساعدي في آخر الحديث: (بصر عيني وسمع أذني).

قال الزركشي: بسكون الصاد والميم، وفتح الراء والعين عند أكثرهم. قال سيبويه: العرب تقول: سمع أذني زيد أو رأي عيني، تقول ذلك بضم آخرها.

---

(١) المسند ٣/٤٢٤ ـ ٤٢٥، وأبو داود ـ صلاة ١/٢٧٧ حديث ١٠٥٢، والترمذي ـ أبواب الجمعة ٢/٣٧٣ حديث ٥٠٠، والنسائي ـ جمعه ٣/٨٨.

(٢) إعراب الحديث ١٨٢.

(٣) واسمه عبد الرحمن وقيل المنذر بن سعد الأنصاري، توفي سنة ٦٠هـ أسد الغابة ٣/٤٥٣، والإصابة ١١/٨٩، تهذيب التهذيب ٦/١٨٤.

(٤) المسند ٥/٤٢٣، وفتح الباري ـ هبة ٥/٢٢٠ حديث ٢٥٩٧، ومسلم ـ إمارة ٣/١٤٦٣ حديث ٢٦، ٢٧، وأبو داود ـ إمارة ٣/١٣٤ حديث ٢٩٤٦، والدارمي زكاة ١/٢٣١ حديث ١٦٧٦.

قال القاضي عياض: وأما الذي في هذا الحديث فوجهه النصب على المصدر، لأنه لم يذكر المفعول بعده][1].

مسند أبي الدَّرْدَاء رضي الله عنه[2]

[985] حديث: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي»[3].

قال أبو البقاء[4]: الوجه (تاركون) لأن الكلمة ليست مضافة، لأن حرف الجر منع الإضافة، والأشبه أن حذفها من غلط الرواة. انتهى.

قلت: ومثله حديث عوف بن مالك (هل أنتم تاركو امرأتي).

وقال ابن مالك في «توضيحه»[5]: في هذا شاهد على جواز الفصل دون ضرورة بجار ومجرور بين المضاف والمضاف إليه، إن كان الجار متعلقاً بالمضاف والفصل بالظرف كذلك، ومنه قول الشاعر:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي ... كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ[6]

---

(1) ما بين المعقوفتين ورد في أ بعد الحديث رقم ٩٦٢ والتصويب من ب، ج.

(2) عويمر بن عامر أبو الدرداء، أبوه مالك، ويقال: زيد، ويقال: عامر بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي. صحابي، من الحكماء الفرسان القضاة، كان قبل البعثة تاجراً في المدينة ثم انقطع للعبادة، ولما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة والنسك، روى عنه أهل الحديث (١٧٩) حديثاً، مات بالشام سنة ٣٢هـ ـ ٦٥٢م ـ الأعلام ٥/٢٨١، والمعارف ٨٦٨، وأسد الغابة ٤١٣٦، وابن خياط ١/٢١٣، وتهذيب التهذيب ٨/١٧٦.

(3) فتح الباري ـ تفسير ٨/٣٠٣ حديث ٤٦٤٠.

(4) إعراب الحديث ١٦٥.

(5) شواهد التوضيح ١٦٧.

(6) الشاهد بلا نسبة في الدرر ٢/٦٦، والهمع ٢/٥٢، واللسان (عسل) ٣/٤٧٤ والعيني ٣/٤٨١، وشواهد التوضيح ١٦٧، وشرح التصريح ٢/٥٧، والأشموني، ٢/٧٧، ومعجم شواهد النحو الشعرية شاهد ٢٢٩٥، والعسيل: مكنسة الطيب.

وقال القرطبي: في هذا وجهان:

أحدهما: أن يكون استطال الكلمة فحذف النون، كما تحذف من الموصول كقوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[1].

والثاني: أن يكون مضافاً وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور عناية بتقديم لفظ الإضافة، وفي ذلك جمع إضافتين إلى نفسه كل ذلك تعظيماً للصديق، ونظيره قراءة ابن عامر ﴿قَتْلَ أَوْلاَدَهمْ شُركَائِهِمْ﴾[2] بنصب (أولادَهم) وخفض (شركائِهم)، وفصل بين المتضايفين بالمفعول.

[٩٨٦] حديث: «فرغَ اللهُ إلى كلِّ عبدٍ من خلقهِ مِنْ خمسٍ: مِنْ أَجَلِهِ وَرِزْقِهِ وَأَثَرِهِ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ»[3].

قال أبو البقاء[4]: لا يجوز فيه إلا الرفع على تقدير: (وَأَهُوَ شَقِيٌّ)، ولو جرّ عطفاً على ما قبله لم يجز لأنه لو قلت: (فرغ من شقي أم سعيد)، لم يكن له معنى. انتهى.

قال الطيبي: (فرغ) يستعمل باللام، يقال: فرغ لكذا، واستعماله بإلى إمّا للتضمين، أو يكن حالاً، أي: تقدير ما في الأزل من تلك الأمور إلى تدبير العبد بإبدائها، ويجوز أن تكون إلى بمعنى اللام يقال: هداه إلى كذا أو لكذا، و(مِنْ) في (مِنْ خلقه) صلةُ (فرغَ)، أي: من خلقه، ومما يختص به، وما لا بد منه من الأجل والعمل وغيرهما، و(من خمس) عطف عليه، ولعل سقوط الواو من الكاتب، ويمكن

---

(١) سورة التوبة ٦٩.

(٢) سورة الأنعام ١٣٧، قال في الكشف ١/٤٥٤: (وهذه القراءة فيها ضعف)، وموطن جوازها الشعر.

(٣) المسند ٥/١٩٧.

(٤) إعراب الحديث ١٦٥.

أن يقال: إنه بدل منه، بإعادة الجار، والوجه أن يذهب إلى أن خلقه بمعنى **مخلوقه**. و(من) فيه بيانية، و(من) في (من خمس) متعلق بـ(فرغ) إلى كل عبد كائن من مخلوقه من خمس. انتهى.

[٩٨٧] حديث: **«كَيْفَ يستخدِمُهُ وهو لا يحلُّ له، أم كيفَ تورثه وهو لا يحلّ له»**[١].

قال الأشرفي: الضمير المرفوع في قوله: (وهو لا يحلّ له) عائد إلى مصدر (يستخدمه) و(يورثه) الدّالّين عليه، أي: كيف يستخدمه والاستخدام لا يحلّ، أم كيف تورثه والتوريث لا يحل له.

وقال الطيبي: (أم) في قوله: (أم كيف تورثه) منقصعة إضراب عن إنكار إلى أبلغ[٢] منه.

[٩٨٨] حديث: **«وجدتُ الناسَ أخْبُرْ تَقْلِه»**[٣].

قال الأندلسي في «شرح المفصل»: أي: وجدتهم مقولاً فيهم هذا القول، ومعناه أنّي جرَّبْتُ الناسَ فما منهم إلا من إذا اطّلعت على سريرته وجربته واختبرته وانكشف لك باطنه بغضته واجتنبته، كأنه قال: وجدت الناس مأموراً بتجربتهم وبغضهم ونظيره في (تقرير)[٤] القول:

جَاءُوا بِمَذْقٍ، هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[٥]

---

(١) المسند ١٩٥/٥، ٤٤٦/٦، ومسلم ـ نكاح ١٠٦٥/٢ حديث ١٣٩، وأبو داود ـ نكاح ٢٤٧/٢ حديث ٢١٥٦.

(٢) في أ زيادة: (إلى أن بلغ منه).

(٣) ينسب هذا القول لأبي الدرداء.

(٤) في أ تقدم.

(٥) قيل لرؤبة أو العجاج، ولم يصرح أحد بذلك، انظر ابن عقيل ٢٦٣/٢، والإنصاف ٦٩، والهمع ١١٧/٢، والخزانة ٢٧٥/١، ٤٨٢/٢.

أي مقول عنده ذلك، أو مستفهم عنه.

وقال صاحب «البسيط»: قد وقعت الجملة الأمرية وجوابها موقع المفعول الثاني لوجدت في قول أبي الدرداء: (وجدت الناس أخبر تقله)، ويحتمل تأويله على وجهين:-

أحدهما: وجدت الناس مقولاً فيهم: أخبر تقله، فيكون محكيّاً، والمعنى أنك إذا خبرت الناس قليتهم فأخرجه بلفظ الأمر ومعناه الخبر.

والثاني: وجدت سبب بغض الناس خِبْرَتهم، أو وجدت الناس مأموراً بخبرتهم وبغضهم. انتهى.

[٩٨٩] حديث: «إِنَّ أحسنَ ما زرتم به الله في مساجدِكم وقبورِكم البياض»[١].

قال الطيبي: (ما) يجوز أن تكون موصوفة أو موصولة والعائد محذوف أي: أحسن شيء زرتم الله فيه البياض.

[٩٩٠] حديث: «مَنْ سلكَ طريقاً يطلبُ فيه علماً، سلكَ اللهُ بِهِ طريقاً إِلَى الجنَّةِ»[٢].

قال الطيبي: الضمير المجرور في (به) عائد إلى (مَنْ) والباء للتعدية، أي: يوفقه أن يسلك طريقاً إلى الجنة. ويجوز أن يرجع الضمير إلى (العلم) والباء سببية، ويكون (سلك بمعنى سهل، والعائد إلى (مَنْ) محذوف. والمعنى سهل الله له بسبب العلم طريقاً من طرق الجنة. فعلى الوجه الأول (سلك) من السلوك يعدى بالباء، وعلى الثاني السّلك، والمفعول محذوف كقوله تعالى: ﴿يَسْلُكْه عَذَاباً صُعُداً﴾[٣] قيل: (عذاباً) مفعول ثان. وعلى التقديرين نسب (سلك) إلى الله تعالى على طريق المشاكلة.

---

(١) ابن ماجه ـ لباس ٢/ ١١٨١ حديث ٣٥٦٨.

(٢) المسند ٥/١٩٦، وأبو داود ـ علم ٣/٣١٧ حديث ٣٦٤١، والترمذي ـ علم ٥/٤٨ ـ ٤٩ حديث ٢٦٨٢، وابن ماجه ـ مقدمة ١/ ٨١ حديث ٢٢٣.

(٣) سورة الجن ١٧.

وقوله: (وإنّ الملائكة لتضعُ أجنحتهَا) جملة معطوفة على الجملة الشرطية، وكذا الجمل التي بعدها المصدرة بـ(إنّ).

وقـولـه: (رِضاً[1] لِطَالبِ العِلْمِ) مفعول له، وليس فاعلاً لفاعل المعلل فيقدر مضاف. أي: ارادة رضا.

[٩٩١] حديث: «يقولُ اللهُ: أنَا اللهُ لاَ إلـهَ إلاّ أنَا»[2].

قال الـطيبي: قولـه: (أنا الله)، على أسلوب قوله: (أنا أبو النجم)، أي: أنا المعروف بالوحدانية المشهور بها. أو المعبود، و(لا إله إلاّ أنا) حال مؤكدة لمضمون هذه الجملة.

[٩٩٢] حديث: «أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ أَنْ لا تُشْرِكَ باللهِ شيئاً»[3].

قال الطيبي: (أن) مفسرة، لأن في (أوصى) معنى القول.

[٩٩٣] حديث: «رَبُّنَا (اللهُ)[4] الّذي فِي السَّماء»[5].

قال الطيبي: (ربّنا) مبتدأ، و(الله) خبره، و(الذي) صفة مادحة، عبارة عن مجرد علو شأنه ورفعته، لا عن المكان.

وقوله: (كَمَا رحمتُك في السماء)، (ما)[6] كافة مهيئة لدخول الكاف على الجملة الأشبهية[7] ما فيه اختلاف بما لا اختلاف بما لا اختلاف فيه، وذلك أن أمر الله غير

---

(١) في ب، ج (رضى).

(٢) لم نعثر عليه.

(٣) ابن ماجه ـ فتن ٢/١٣٣٩ حديث ٤٠٣٤.

(٤) سقط من أ.

(٥) سنن أبي داود ـ كتاب الطب ٤/١٢ حديث ٣٨٩٢.

(٦) في ب، ج (أما).

(٧) في ب، ج (نسبة).

مختص بالسماء دون الأرض، لكن الرحمة من شأنها أن تختص بالسماء دون الأرض، لأنها مكان المعصومين بخلاف الأرض، ولذلك أتى بالفاء الجزائية. أي: إذا كان كذلك فاجعل رحمتك في الأرض.

[٩٩٤] حديث: «**دعوةُ المرءِ المسلمِ لأخيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ**»(١).

قال الطيبي: (ظهر) مقحم، وموضعه نصب على الحال من المضاف إليه، لأن (الدعوة) مصدر أضيف للفاعل، ويجوز أن يكون ظرفاً للمصدر.

وقوله: (مستجابة) خبر لها.

وقوله: (عند رأسه ملك) جملة مستأنفة مبينة للاستجابة.

قوله: (ولك بمثل ذلك) الباء في (بمثل) زائدة في المبتدأ، كما في قولك: بحسبك درهم.

[٩٩٥] حديث: «**ما طلعتْ شمسٌ ولا غربتْ إلاّ وَبِجَنْبِهَا مَلَكَانِ**»(٢).

قال الطيبي: استثناء مفرغ والواو للحال، والمستثنى منه أعم عام الأحوال.

وقوله: (مَلَكَانِ) يجوز أن يكون فاعل الجار والمجرور على رأيٍ، أو مبتدأ، والجار والمجرور خبره.

[٩٩٦] حديث: «**مَنْ حَفِظَ عَلى أمّتي أربعينَ حديثاً**»(٣).

قال الطيبي: ضمّن (حفظ) معنى رقب فدعاه بعلى، يقال: أحفظ علي عنان

---

(١) في أ بلفظ آخر والتصويب من ب، ج انظر المسند ١٩٥/٥، ومسلم ـ كتاب الذكر والدعاء ٢٠٩٤/٤ حديث ٨٨.

(٢) المسند ١٩٧/٥، وفتح الباري ـ زكاة ٣٠٤/٣ حديث ١٤٤٢، ومسلم ـ زكاة ٧٠٠/٢ حديث ٥٧.

(٣) الجامع الصغير ١٧١/٢، وفيض القدير ١١٩/٦.

فرسي ولا تغفل عني، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المرفوع العائد إلى (مَنْ) في (مَنْ حَفِظَ).

[٩٩٧] حديث: «مَا مِنْ ثَلاَثَةٍ مِنْ قَرْيَةٍ لا يُؤَذَّنُ ولا تقامُ فيها الصلاةُ إلا استحوذَ عليهم الشّيطانُ»[١].

قال في «النهاية»: هذه اللفظة، أي: (استحوذ) أحد ما جاء على (الأصل)[٢] من غير إعلال خارجة عن أخواتها.

مسند أبي ذَرٍّ رضي الله عنه[٣]

[٩٩٨] حديث: «قلت: يا رسولَ الله: الصلاة؟ قَالَ: خَيْرٌ موضوع»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: تقديره: ما فضل الصلاة؟ فحذف للعلم به، يدل عليه قوله فيما بعد: فأيها أفضل؟. انتهى.

وقال الخطابي في كتاب «إصلاح الألفاظ»: قوله: (خير موضوع) يروى على وجهين:

---

(١) المسند ١٩٦/٥، ٤٤٦/٤، وأبو داود ـ صلاة ١/١٥٠ حديث ٥٤٧، والنسائي إمامة ـ باب التشديد في ترك الجماعة ١٠٦/٢.

(٢) في أ الأمر.

(٣) أبـو ذَرٍّ الغِفَـارِي: جُنْدُبُ بن جُنَادة بن سفيان بن عُبيد بن حَرَام من بني غِفَار أحد السابقين الأولين، من نجباء أصحاب النبي ﷺ، لازم النبي وجاهد معه، وكان رأساً في الزهد والصدق والعلم والعمل قوّالاً بالحق لا تأخذه في الله لومة لائم، على حِدّة فيه، توفي بالرَّبَذَة سنة ٣٢هـ ـ ٦٥٢م ـ الأعلام ١٣٦/٢، طبقات ابن خياط ٧١/١، المعارف ٢٥٢، أسد الغابة ٨٠٠، وتهذيب التهذيب ٩٠/١٢.

(٤) المسند ١٧٨/٥.

(٥) إعراب الحديث ٦٣.

أحدهما: أن يكون (موضوع) نعتاً لما قبله، يريد أنها خيرٌ حاضرٌ[1].

والـوجه الآخر: أن يكون (الخير) مضافاً إلى (الموضوع)، يريد أنها أفضل ما وضع من الطاعات، وشرع من العبادات.

وقوله: (أيُّ الأنبياءِ كَانَ أَوّلُ).

قال أبو البقاء[2]: بالضم مبني لقطعه عن الإضافة.

قال: قوله: (قلت يا رسول الله: وَنَبِيٌّ كَانَ) الجيد أن ينصب (نبي).

وقوله: (جمّاً غفيراً):

قال في «النهاية»: جاءت الرواية (جم الغفير)، قالوا: والصواب (جمّاً غفيراً)[3]: جاء القوم جمّاً غفيراً. أي: مجتمعين كثيرين.

قال: والذي أنكر من الرواية صحيح، فإنه يقال: جاؤوا الجم.

(وقال ابن فلاح في «المغني»: قد ترد الصفة لازمة نحو: يا أيها الرجل وجاؤوا الجم)[4] الغفير، ثم حذف الألف واللام. وإضـافته من باب: (الصلاة الأولى)، و(مسجـد الجـامـع)، وأصـل الكلمة من الجموم والجمة، وهو الاجتماع والكثرة. و(الغفير) من الغفـر وهـو التغـطية والسـتـر، فجعلت الكلمتان في موضع الشمول والإحـاطـة، ولـم ينقـل عن[5] العرب (الجماء) إلا موصوفاً، و(هو)[6] منصوب على المصدر كـ(طرّاً)[7] و(قاطبةً). فإنها أسماء وضعت موضع المصدر. انتهى.

---

(١) في ب، ج (خبر ـ ماض).

(٢) إعراب الحديث ٦٣.

(٣) ما بين الهلالين سقط من ب، ج.

(٤) ما بين الهلالين جاء في نهاية الكلام في ب، ج.

(٥) في ب، ج (ولم نقل العرب).

(٦) سقط من أ.

(٧) في ب، ج (كمطر).

[٩٩٩] حديث إسلام أبي ذرّ[1]:

قوله «**فانطلقنا حتى نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيئة**».

قال أبو البقاء[2]: كذا وقع في هذه الرواية، والوجه أن يقدر له مبتدأ أي: هو ذو مال. انتهى.

قوله (فتضعف رجلاً منهم).
قال ابن الجوزي: أي: رأيته ضعيفاً.

وقوله: (في لَيْلةٍ قَمْرَاءَ إِضْحيان).
قال الزمخشري في «الفائق»: هي (إفعلان) بكسر الهمزة.

قال وهذا الوزن مما قل في كلامهم.

[١٠٠٠] حديث: «**الصّعيدُ الطيبُ وَضُوءُ المسلمِ**»[3].

قال الطيبي: بفتح الواو وهو الماء، وفي الكلام تشبيه، أي: الصعيد الطيب كالماء في الطهارة.

قوله: (وإنْ لم يجدِ الماءَ عشْر سِنِين).
قال الطيبي: هذا من الشرط الذي يقطع عنه جزاؤه لمجرد المبالغة.

[١٠٠١] حديث: «**لَيْتَ شِعْرِي مَتَى تخرجُ نارٌ مِنَ اليمنِ، من جبل الوراقِ تُضِيءُ مِنْها**

---

(١) المسند ٥/١٧٤، ١٧٥، وفيه (على خال لنا ذي مال وذي هيئة) ومسلم ـ كتاب فضائل الصحابة باب ٢٨، حديث ١٣٢.

(٢) إعراب الحديث ٥٨.

(٣) المسند ٥/١٤٦، ١٤٧، ١٥٥، ١٨٠، والبخاري ـ كتاب التيمم ـ باب (٦) وباب (٥)، وأبو داود ـ كتاب الطهارة باب ١٢٣ التيمم بمعناه، والترمذي ـ الطهارة باب ٩٢، والنسائي ـ الطهارة باب ٢٠٣.

أعناقَ الإبلِ بروكاً بِبُصْرَى كضوءِ النّهارِ»[1].

قال ابن فلاح في «المغني»: قولهم (ليت شعري) فيه وجهان:

أحدهما: أنه بمعنى ليتني أشعر بما يجاب بهذا القول كقولك: علمت من أبوك، أي علمت ما يجاب به هذا الاستفهام فأشعر هو الخبر[2]، و(ناب)[3] شعري عن أشعر، والياء المضاف إليها (شعري) نابتْ عن اسم (ليت). وموضع الاستفهام وما بعده النصب بالمصدر، فهو داخل في صلته، إلا أنه معلق عن العمل لأن بمعنى علمت وهو مضاف إلى الفاعل.

والوجه الثاني: أن الخبر محذوف لازم حذفه لنيابة غيره عنه، وهو معمول المصدر، فيصير بمنزلة: (لولا زيد لأكرمتك) ولا يجوز أن تكون الجملة الواقعة بعد (شعري) خبراً لعدم العائد. انتهى.

وفي «الإفصاح»: الجملة الاستفهامية [بعد (شعري) في موضع الخبر. قال سيبويه: وبحسبه أن شعري][4] بمعنى معلوم، فالجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا يحتاج إلى ضمير[5]. ومن الناس من جعل الجملة معمولة لشعري وأضمر الخبر، أي: موجود ثابت. وقيل: الجملة معمولة لشعري وسدّت مسدّ الخبر.

وقال ابن مالك: التزم حذف الخبر في (ليت شعري) مردفاً باستفهام لأنه بمعنى: ليتني[6] أشعر.

---

(١) المسند ٥/١٤٤، والبخاري الفتن باب ٢٤، ومسلم ـ الفتن وأشراط الساعة باب ١٤.

(٢) في ب، ج الحنو.

(٣) في أ باب.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٥) في ب، ج (ضمين).

(٦) سقطت من ب، ج.

وقـال أبـو حيان: (شعري) هنا معلقة، والجملة الاستفهامية بعدها في موضع نصب بالمصدر، والخبر ملتزم الحذف، والتقدير: ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع.

وعن الزجاج: أن خبر (ليت) في هذا النحو في المبتدأ والخبر، فموضع الجملة الاستفهامية رفع لأنها خبر (ليت)، كأنه قال: علمي واقع بكيفية ذلك، ثم حذف، وأضافه اتّساعاً.

قال: وما قاله الزجاج هو مذهب المبرد، ولا يصح، لأنه يؤدي إلى وقوع الجملة غير الخبرية خبراً لليت. ولا يجوز ذلك.

وأيضاً: فإن الجملة الواقعة خبراً ليست المبتدأ في المعنى فلا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر ولا رابط، فلا يجوز أن يكون خبراً. انتهى.

[١٠٠٢] حديث: «غَفْراً يَا أَبَا ذَرّ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: هو مصدر (غَفَرَ)، والتقدير: غَفَرَ اللهُ لَكَ يا أَبَا ذَرٍّ غفراً.

[١٠٠٣] حديث: «الحبُّ فِي اللهِ»[٣].

قال الطيبي: (في) ههنا بمعنى اللام في قوله: (من أحب لله للإخلاص) إلا أنه أبلغ، أي: الحب في جهته ووجهه، كقوله تعالى: ﴿والَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾[٤] أي: في حقنا، ومن أجلنا ولوجهنا خالصاً.

---

(١) المسند ١٤٤٩٥.

(٢) إعراب الحديث ٥٩.

(٣) البخاري ـ إيمان ١، وأبو داود ـ سنة ٢.

(٤) سورة العنكبوت ٦٩.

[١٠٠٤] حديث: «بَلْ تنقادُ مَعَهم حيثُ قَادُوكَ، وتَنْساقُ مَعَهم حيثُ سَاقُوك، ولَوْ عبدٌ أسود»[١].

قال أبو البقاء[٢]: هو فاعل لفعل محذوف، تقديره: ولو قادك عبد أسود. وقد تقدم قبله ما يدل عليه.

[١٠٠٥] حديث: «يا أبا ذر كيف تصنع إذا أُخْرِجتَ مِنَ المدينةِ، قلتُ: السَّعَةَ والدَّعَةَ»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: الجيد النصب على تقدير: آتى السعة والدعة. لأنه جواب قوله: (كيف تصنع)، فكأنه قال: أصنع السعة والدعة. ويدل عليه في تمام الحديث حين قال له: (كيف تصنع إن أخرجت من مكة، فقال: إلى السعة والدعة). فكأنه قال: أذهب إلى السعة والدعة، وهذا إعمال الفعل أيضاً، إلا أنه عداه بحرف الجر.

قوله: (قال: أَوْ خَيْرٌ مِنْ ذلِكَ)، التقدير: أو صنيعك[٥] خير من ذلك ثم فسره بقوله: (تسمع وتطيع). ولو نصب على تقدير: تصنع خيراً من ذلك، جاز.

[١٠٠٦] حديث: «كَيْفَ أَنْتَ وَأَئِمَّةٌ مِنْ بَعْدِي يَسْتَأْثِرُونَ بِهَـٰذَا الفَيْءِ»[٦].

قال أبو البقاء[٧]: يجوز رفع (أئمة) على أنه مبتدأ، و(من بعدي) صفة له، و(يستأثرون) الخبر، وكان الرفع أجود لأنه ليس قبله فعل فتكون الواو بمعنى مع فيتقوى

---

(١) المسند ٥/١٤٤ بلفظ (عبداً) بدلاً من (عبدٌ)، ٥/١٥٦ بنحوه، ٦/٤٥٧ بمعناه.

(٢) إعراب الحديث ٥٩.

(٣) المسند ٥/١٤٤، (١٧٨ بلفظ: (إلى السعة والدعة)).

(٤) إعراب الحديث ٩٥.

(٥) في أ (أوضيفك).

(٦) المسند ٥/١٨٠، وأبو داود ـ كتاب السنة ـ باب ٣٠.

(٧) إعراب الحديث: ٥٩ ـ ٦٠.

الفعل فينصب. ويجوز النصب على تقدير: كيف تصنع أنت مع أئمة هذه صفتهم. فيكون مفعولاً معه. انتهى.

وقال أبو حيان في «الارتشاف»: إذا تقدم الواو جملة متضمنة معنى الفعل، وبعد الواو اسم لا يتعذر عليه العطف نحو: كيف أنت وزيد. يرجح فيه العطف، ويجوز النصب، نصّ عليه سيبويه ومنعه بعض المتأخرين.

قال سيبويه: زعموا أنّ ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب، كأنه قال: كيف تكون وزيداً، و(كَانَ) المقدرة نصّ أبو علي وغيره على أنها التامة، وهو اختيار الشلوبين، فيكون (كيف) في موضع نصب على الحال، وزعم بعضهم أنها مُخرجه عن[1] أصلها إلى السؤال عن الحال، والصحيح أنّ (كان) ناقصة، و(كيف) في موضع الخبر،و التقدير: أي شيء تكون مع زيد. وإليه ذهب ابن خروف. انتهى.

وقال الطيبي: (كيف)، سؤال عن الحال، وعامله محذوف أي: كيف تصنع، و(أئمة) مفعول معه. و(يستأثرون) جملة حالية، والعامل هو المحذوف.

[١٠٠٧] حديث: **«انتهيتُ إلى النبي ﷺ وهو جالسٌ في ظِلّ الكعبة، فلمّا رآني قالَ: هُمُ الأخسرونَ وربِّ الكعبةِ»**[2].

قال الشيخ زين الدين العراقي: فيه الابتداء بالمضمر من غير تقدم ظاهر يدل عليه إِذْ كان متخيلاً في الذهن.

---

(١) في ب، ج على.

(٢) المسند ١٥٢/٥، ١٥٨، ١٦٩، والبخاري - الإيمان والنذور - باب ٣، ومسلم - كتاب الزكاة باب ٨ حديث ٣٠، والترمذي - كتاب الزكاة باب (١) حديث ٦١٧، والنسائي - كتاب الزكاة - باب (٢).

وقال الطيبي: (هم) ضمير مبهم يفسره ما بعده من الخبر، كقولك: هي العرب تقول ما شاءت.

[١٠٠٨] حديث: «إنَّ العبدَ المسلمَ ليصلّي الصلاةَ يريدُ بِهَا وجهَ اللهِ»[١].

قال الطيبي: (يريدِ بها وجه الله) حال إمّا من الفاعل أو المفعول أي خالصاً لله، أو خالصة له.

وقوله: (فَتَهَافَتُ عَنْهُ ذُنُوبُهُ).

أصله: تتهافتُ، سقطت منه إحدى التائين.

[١٠٠٩] حديث: «كيف بكَ إذا كانتَ عليكَ أمراءُ يميتونَ الصَّلَاةَ»[٢].

قال الطيبي: (كيف) يسأل بها عن الحال، أي: ما حالك، و(كيف بك) مبتدأ وخبر، والباء زائدة في المبتدأ. أي: كيف أنت، أي: حالك، و(عليك) خبر (كان)[٣].

[١٠١٠] حديث: «دعاني رسولُ اللهِ ﷺ وهو يشترطُ عليَّ أنْ لا تسألَ الناسَ شيئاً»[٤].

قال الطيبي: (عليّ) بالتشديد، و(أنْ) مفسرة داخلة على النهي، لِمَا في (يشترط) من معنى القول. ويجوز أن تكون مصدرية.

---

(١) المسند ١٧٩/٥، ٤٣٧/٥، ٤٣٨، ٤٣٩، والدارمي ـ كتاب الوضوء ـ باب ٤٥ أفضل الوضوء.

(٢) المسند ٤٠٩/١، ٢٣١/٥، ومسلم ـ المساجد ٢٣٨ وهي بلفظ (يؤخرون ـ يميتون)، وأبو داود ـ الصلاة باب ١٠، والترمذي ـ الصلاة باب ١٥، والنسائي ـ الإمامة باب ٢، والدارمي ـ الصلاة باب ٢٥ (بالمعنى).

(٣) سقطت من أ.

(٤) المسند ٢٧٥/٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١، وابن ماجه ـ الزكاة باب ٢٥.

[١٠١١] حديث: «من تقرّبَ إِلَيَّ شبراً تقرّبتُ مِنْهُ ذراعاً، ومن تقرّب إِلَيَّ ذِراعاً تقرَّبْتُ مِنْهُ بَاعاً»[١].

قال الطيبي: (شبراً) و(ذراعاً) و(باعاً) في الشرط والجزاء منصوبات على الظرفية، أي: من تقرب إليَّ مقدار شبر.

قوله: (مَنْ أَتَانِي يَمْشِي أتيته هَرْوَلَةً).

(يمشي) و(هرولةً) حالان، ويجوز أن يكون (هرولة) مفعولاً مطلقاً، لأنه نوع من الإتيان نحو: رجعت القَهْقَرَىٰ. لكن الحمل على الحال أَوْلَى، لأنه (يمشي) حالاً لا محالة.

وقوله: (لو أتيتني بقرابِ الأرضِ خطايا أتيتُك بقرابها مغفرةً).

(خطايا) و(مغفرة) تمييزان.

[١٠١٢] حديث: «كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ»[٢].

قال البيضاوي: أي: على تقوى أتقى قلبِ رجل، أو على أتقى[٣] قلب رجل واحد.

قال الطيبي: ولا بدّ من هذا التقدير ليستقيم أن يقع[٤] (أتقى) خبراً لكان.

قوله: (إنّما هِيَ أَعْمَالُكُمْ).

---

(١) المسند ٢/٤١٣، ٢٥١، ٣١٦، ٤١٣، ٤٨٠، ٤٨٢، ٥٥٠، ٥٠٩، ٣/٤٠، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٠، ٥/١٥٣، ١٥٥، والبخاري ـ التوحيد ٨/١٧١ باب ١٥، ومسلم ـ الذكر والدعاء ٣/٢٠٦١ حديث (٢) من الباب (١)، والترمذي ـ دعوات باب ١٣٢.

(٢) المسند ٥/١٥٤، ١٦٠، ١٧٧، ومسلم ٣/١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ حديث ٥٥، والترمذي ـ صفة القيامة باب ٤٨، حديث ٢٤٩٥، وابن ماجه، الزهد باب ٣٠ حديث ٤٢٥٧.

(٣) في ب، ج أحوال.

(٤) في ب، ج أنه نفع.

قال المظهري: (أعمالكم) تفسير لضمير في قوله: (إِنَّمَا هِيَ).

وقال الطيبي: يمكن أن يرجع[1] الضمير إلى ما يُفْهَم من قوله: أَتْقَى قلبِ رجلٍ وأفخر قلب رجل، وهي الأعمال الصالحة و(السيئة)[2]، ويشهد له لفظه (إنّما) فإنها تستدعي الحَصْر.

[١٠١٣] حديث: «قلتُ: يا رسولَ اللهِ ألا تَسْتَعْمِلُنِي؟ فضربَ بيدِهِ على مِنْكَبي ثمّ قال: يَا أَبَا ذَرٍّ إنّك ضعيف، وإنها أمانة»[3].

قال الطيبي: تأنيث الضمير في (إنها) باعتبار الإمارة المستفادة من معنى قوله: (ألا تستعملني).

[١٠١٤] حديث: «كنتُ مخاصراً النبيَّ ﷺ يوماً إلى مَنْزِلِهِ فسمعتُه يقولُ: غيرُ الدّجالِ أخوفُ عَلَى أُمَّتي من الدجالِ، قلتُ: أيّ شيءٍ أخوفُ على أمّتك من الدجالِ، قال: الأئمةُ المُضِلّينَ»[4].

قال أبو البقاء[5]: قوله: (غير الدجال أخوف) ظاهر اللفظ يدل على أن غير الدجال هو المخاف[6]، لأنك إذا قلت: زيداً أخوف على كذا. دل على أن زيداً هو الخائف. وليس معنى الحديث على هذا، وإنما المعنى إني أخاف على أمتي من غير الدجال، أكثر من خوفي منه، فعلى هذا يكون فيه تأويلان:

---

(١) في ب، ج يرفع.

(٢) في أ (الشبه).

(٣) المسند ١٧٣/٥، ومسلم ١٤٥٧/٢، ـ كتاب الإمارة ـ باب ٤ حديث ١٦، ١٧ وأبو داود ـ الوصايا ـ باب ٤ حديث ٢٨٦٨، والنسائي ـ كتاب الوصايا ـ باب النهي عن الولاية على مال اليتيم.

(٤) المسند ١٤٥/٥، الأشباه والنظائر ٢٧٨/٣.

(٥) إعراب الحديث ٦٠.

(٦) في ب، ج الخائف.

أحدهما أن (غير) مبتدأ. و(أخوف) خبر مبتدأ محذوف، أي: غير الدجال أنا أخوف على أمتي منه.

والثاني: أن يكون (أخوف) على النسب، أي: غير الدجال ذو خوف شديد على أمتي، كما تقول: فلانة طالق. أي: ذات طلاق.

وقوله: (الأئمة المضلين) كذا وقع في هذه الرواية بالنصب، والوجه فيه أن يكون التقدير: من تعنى بغير الدجال فقال: أعني الأئمة، وإن جاء بالرفع كان تقديره الأئمة المضلون أخوف من الدجال، أو غير الدجال الأئمة. انتهى.

[١٠١٥] حديث: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ صائماً من الشهرِ ثلاثةَ أيامٍ فَلْيَصُمِ الثّلاثَ البِيضَ»[١].

قال الطيبي: هذا على حذف المضاف، أي: أيام الثلاث البيض، وأكثر ما تجيء الرواية (الأيام البيض)، والوجه أن يقال: أيام البيض، بالإضافة، لأن (البيض) من صفة الليالي.

[١٠١٦] حديث: «قلتُ: يا رسولَ اللهِ ما آنيةُ الحوضِ؟ قال: والّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لآنيتُهُ أكثرُ من نجومِ السّماءِ»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: الإشكال فيه أنه سأل بـ(ما) عن الآنية فأجابه بالعدد، وحقيقة

---

(١) المسند ١٥٢/٥، ١٥٠، ٢٧، ٢٨، ١٦٢، ١٧٧، ١٦٥، وأبو داود ـ الصوم ـ باب ٦٨، حديث ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، والنسائي ـ الصوم باب كيف تصوم ثلاثة أيام من كل شهر حديث ٢٤٣٤، وابن ماجه ـ الصوم باب ٢٩ حديث ١٧٠٧.

(٢) المسند ١٤٩/٥، ٣٣٣/٥، ٣٣٩، ٢٥٠ ـ ٢٥١، ٢٧٥، ٣٣٥، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٩، ١٣٢/٢، ١٣٤، ١٦٣/٢، ١٩٩/٢، ٣٨٤/٣، ٤٢٤/٤، والبخاري ـ الرقاق باب ٥٣، الفتن باب (١) وباب (٢)، ومسلم ـ الفضائل باب ٩ حديث ٣٦ والترمذي صفة القيامة ـ باب ١٥ حديث ٢٤٤٥.

(٣) إعراب الحديث ٦١ ـ ٦٢.

السؤال بـ(ما) أن تتعرف به حقيقة الشيء لا عدده. وفيه جوابان:

أحدهما: أن يكون تقديره: ما عدد آنية الحوض؟ فحذف المضاف وجاء الجواب على ذلك، وأن عددها غير محصور بل هي أكثر من نجوم السماء.

والثاني: أن يكون الرسول ﷺ لم يعلم الآنية من أي شيء هي، فعدل عن سؤاله إلى بيان كثرتها. وفي ذلك تفخيم لأمرها وتنبيه على عظم شأنها. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[1] فقال: ﴿رَبُّ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[2] فعدل عن حقيقة جواب السؤال إلى ما هو معلوم يحصل به الغرض. وفي آخر هذا الحديث:

(آنيَة الجنة من شرب منها لَمْ يَظْمَأْ آخِرَ مَا عَلَيْهِ). قوله: (آخر ما عليه) منصوب على الظرف، والتقدير: لم يظمأ أبداً، وقد جاء في حديث آخر بهذا اللفظ. والمعنى: لم يظمأ ذلك الشارب إلى آخر مدة بقائه، ومعلوم أنه يبقى أبداً، فيكون معناه لم يظمأ أبداً. انتهى.

وكذا قال البطليوسي في «أجوبة المسائل»: الوجه فيه النصب على الظرف. وهو كقوله في الحديث الآخر: (لم يظمأ بعدها أبداً) فهذا يفسر ما أشكل من ذلك الحديث، وحقيقة تقديره: لم يظمأ آخر ما عليه أن يبقى. والعرب تستعمل (الآخر) تريد به معنى الأبد كقول الشاعر:

أَمَا لَكَ عُمْرٌ إِنَّمَا أَنْتَ جُثَّةٌ ... إِذَا هِيَ لَمْ تُقْتَلْ تَعِشْ آخِرَ الدَّهْرِ

انتهى.

---

(١) سورة الشعراء ٢٣.

(٢) سورة الشعراء ٢٤.

[١٠١٧] حديث: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ: لَا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلاّ باللهِ»[1].

قال أبو البقاء[2]: يحتمل موضع (لا حول) الجر[3] بدلاً من (كنز) والنصب على تقدير: أعني، والرفع على تقدير: هو[4]. انتهى.

وقال ابن فلاح في «المغني»: يجوز في (لا حول ولا قوة إلاّ بالله) خمسة أوجه:ـ

أحدهما: بناء الاسمين على الفتح، فيكون كل واحد جملة مستقلة، وخبرها محذوف. أي: لا حول لنا أو في الوجود ولا قوة لنا في الوجود. والجار والمجرور يتعلق بالخبر، والواو لعطف جملة على جملة، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾[5].

الثاني: فتح الأول وتنوين الثاني عطفاً على لفظ الأول و(لا) زائدة ومثله قول الشاعر:

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلّة[6]

(١) المسند ٥/١٧٥، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٦، ١٧٢، ١٧٩، ٢٦٥، ٢/٢٩٨، ٣٠٩، ٣٣٥، ٣٥٥، ٣٦٣، ٤٠٣، ٤٦٩، ٤/٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤١٨، ٤١٩، والبخاري المغازي باب ٣٨، والدعوات باب (٥٠) وباب (٦٧)، ومسلم ـ الذكر والدعاء باب ١٣ حديث ٤٤، ٤٥، ٤٧، وأبو داود ـ الصلاة باب ٣٦١، وفي الاستغفار حديث ١٥٢٦.

(٢) إعراب الحديث ٦١.

(٣) في ب، ج الحق.

(٤) في ب، ج هم.

(٥) سورة إبراهيم ٣١.

(٦) الشاهد لأنس بن عباس في سيبويه ١/٣٤٩، واللسان (قرر) ٦/٤٢٨، والدرر ٢/١٩٨، ٢٣٨، والعيني ٢/٣٥١، وهو بلا نسبة في الأصول ١/٣٢١، ٢/٧٠٤، والمرزوقي ٧٥، ٩٦٧، والضرورة للقزاز ٨٩، وشرح المفصل ٢/١٠١، وشرح شذور الذهب ٨٧، وابن عقيل، ١/٣٤١، والمفصل ٤٠، والأشموني ٢/٩، والهمع ٢/١٤٤، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ١٦٧٦.

الثالث: بناء الأول على الفتح ورفع الثاني بالعطف على محل الأول، لأن (لا)[1] زائدة، أو أن الثانية بمعنى ليس ومثله قوله:

لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[2]

الرابع: رفعهما جميعاً إمّا على مناسبة الجواب للسؤال، لأنه جواب سؤال مكرر[3]. فإذا قيل: هل رجل في الدار أو امرأة. جوابه المطابق (له)[4]: لا رجل في الدار ولا امرأة، بالرفع. أو كراهية توهم تركيب الكلمات معاً، وليس في كلامهم ذلك التركيب، أو على أنها بمعنى ليس فيهما، أو على مذهب المبرد فيهما، حيث أجاز رفع النكرة بعدها، أو على أن الأولى بمعنى (ليس) والثانية على مذهب المبرد أو على العكس، ومثله: (لا ناقة لي (في هذا)[5] ولا جمل).

الخامس: رفع الأول على أنها بمعنى (ليس) أو على مذهب المبرد، وبناء الثاني على الفتح ومثله قوله تعالى: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[6].

فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ، وتزيد عليها من حيث التقدير. أما الاستثناء

---

(١) سقطت من أ.

(٢) صدره: (هذا لعمركم الصَّغَار بعينه) - وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في سيبويه ١/٣٥٢، وشرح المفصل ٢/١١٠، وهو لضمرة بن جابر في الخزانة ١/٢٤٣، ولمهني بن أحمر أو زرافة الباهلي في العيني ٢/٣٣٩، واللسان (حيس) ٧/٣٦٢، والمؤتلف والمختلف ٤٥، ولهمام بن عمرة في الحماسة الشجرية ١/٢٥٦، وهو بلا نسبة في الموجز ٥٣، وشرح شذور الذهب ٨٦، والأشموني، ٢/٩، والمفصل ٤٢، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية - الشاهد ٤٩.

(٣) في ب، ج بلفظ مختلف (أما على مناسبة الجواب لسؤال مكرر).

(٤) سقط من أ.

(٥) سقط من أ.

(٦) سورة الطور ٢٣.

في قوله (إلا بالله) فإنه على قياس قول الشافعي يرجع إلى الجملتين لأن العطف بالواو يُصَيِّرهما بمنزلة[1] الجملة الواحدة. وههنا هو في المعنى يرجع إليهما، فأشبه ما يقال أن الحول والقوة لما كان معناهما واحداً صار[2] كأنه تكرار، فصح رجوع الاستثناء إليهما لكون معناهما واحداً. انتهى.

[١٠١٨] حديث: «وَنُصِرْتُ بالرُّعْبِ، فَيُرْعَبُ العَدُوُّ، وَهُوَ مِنِّي مَسِيرَةُ شَهْرٍ»[3].

قال أبو البقاء[4]: (مسيرة) بالرفع على أنه مبتدأ، و(مني) خبره، والتقدير، بيني وبينه مسيرة شهر، ومثله قول العرب: هو مني فرسخان، ويحتمل النصب على تقدير: هو مني على مسيرة شهر. فلما حذف حرف الجر نصب. انتهى.

[١٠١٩] حديث: «سألتُ النبيَّ ﷺ عن كل شيءٍ حتّى سألتُهُ عن مسحِ الحَصَى، فال: واحدةً أوْ دَعْ»[5].

قال أبو البقاء[6]: الجيد أن يكون (واحدة) منصوباً، أي: امسح مسحة واحدة.

---

(١) سقط من ب، ج.

(٢) في ب، ج جاز.

(٣) المسند ١٤٥/٥، ٣٠١/١، ٢٢٢/٢، ٣١٤، ٣٩٦، ٤١٢، ٣٠٤/٣، ٤١٦/٤، ١٦٢د ٢٤٨، ٢٥٦، والبخاري ـ التيمم باب(١) وكتاب الصلاة باب ٥٦، وكتاب الجهاد باب ١٢٢، ومسلم ـ المساجد ومواضع الصلاة حديث ٣، ٥، ٦، ٧، ٨. والترمذي ـ باب (٥) حديث ١٥٥٣، والنسائي ـ الغسل والتيمم باب ٢٦، وكتاب الجهاد باب(١)، والدارمي ـ الصلاة باب (١١١).

(٤) إعراب الحديث ٦١.

(٥) المسند ١٦٣/٥، ١٥٠، ١٧٩، ٣٨٥، ٤٠٢، ٤٢٥، والبخاري ـ العمل في الصلاة باب ٨، ومسلم ـ كتاب الجمعة باب(٨) حديث ٢٧، وكتاب المساجد ـ باب كراهة مسح الحصى حديث ٤٧، ٤٨، ٤٩، وأبو داود ـ الصلاة باب ١٧٥ حديث ٩٤٥، ٩٤٦، والترمذي ـ الصلاة باب ٢٧٩ حديث ٣٧٩ والنسائي ـ السهو باب ٧، والتطبيق باب ٩٨.

(٦) إعراب الحديث ٦٢.

أو افعل ذلك مرة واحدة. [ولو رفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: الجائز مرة واحدة][1] لكان وجهاً.

[١٠٢٠] حديث: «**أيُّ مسجدٍ وُضِعَ في الأرضِ أوّلُ**»[2].

قال أبو البقاء[3]: الوجه أن يضم (أول) ضمة بناء، كما قالوا: بدأ بهذا أول، وإنّما لقطعه عن الإضافة، كما بُنِيَتْ قبلُ وبعدُ، والتقدير أوّلُ كلِّ شيءٍ.

قول أبي ذر: (لِلَّهِ أَبُوكَ إِنْ كَذَبْتُكَ).

قال أبو البقاء[4]: التقدير: ما كَذَبْتُك. و(لِلَّه أبوك) في حكم القسم. وقوله: (فوجب لي أجره: فاعل وجب، والمعنى: أن صوم ثلاثة أيام يضاعف ثوابه حتى كأني[5] صمته كلّه.

قوله: (إِيهاً).

قال الأندلسي: من أسماء الأفعال (إيه) وتكون على ضربين بمعنى الاستزادة في الحديث، كأنه قال: حدّثنا أو زدْنا حديثاً، وإذا أريد التنكير ينون ويكسر. وبمعنى الكف عن الحديث فينون ويفتح، فيقال: (إيهاً) للفرق بين طلب الحديث، وطلب السكوت[6].

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من أ والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث ٦٢.

(٢) المسند ٥/١٥٠، ١٥٦، ١٥٧، بدون (في الأرض)، ١٦٠ بلفظه، ١٦٦ بمعناه، والبخاري ـ الأنبياء باب (١٠)، ومسلم ـ المساجد حديث (١)، والنسائي ـ المساجد باب ٣، وابن ماجه ـ المساجد باب (٧) حديث ٧٥٣.

(٣) إعراب الحديث ٦٣.

(٤) إعراب الحديث ٦٣.

(٥) في ب، ج كأنني.

(٦) في ب، ج السكون.

وقال الرضي: من أسماء الأفعال (إيهاً) أي: كفّ عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر[1]، ويجوز أن يكون صوتاً قائماً مقام المصدر معرباً منصوباً كسقياً ورعياً، وتبدل همزة (إيه) و(إيهاً) هاء، فيقال: (هِيه) و(هِيهاً).

ويجوز أن يكون اسم فعل مبنيّاً فالتنوين إذن كما في (صه)، وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء، يحتمل الوجهين نحو رويداً وحيهلاً وويهاً. وجوز ابن السري في (إيها) الفتح من غير تنوين على قلة، وأوجب غيره تنوينه، أي: كذا يقال: إيهاً عنّا.

[١٠٢١] حديث: «فإِنْ عَادَ كَانَ حقّاً عَلَى اللهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الخَبَالِ»[2].

ومثله حديث: (. . . كان حقاً على الله أن يغفر له)[3].

قال أبو البقاء[4] (حقاً) خبر (كان) مقدم على اسمها، واسمها (أَنْ) ومعمولها، أي: كان السقي أو[5] الغفران له حقّاً على الله. كقوله تعالى: ﴿وكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ﴾[6] ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[7].

---

(١) في ب، ج (الترحب) وهو تصحيف.

(٢) المسند ١٧١/٥، ٤٦٠/٦، ٣٥/٢، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٩، ٣٦١/٣، بمعناه، ومسلم ـ الأشربة حديث ٧٢، وأبو داود ـ الأشربة ـ باب(٥) حديث ٣٦٨٠، والترمذي ـ الأشربة ـ باب(١) حديث ١٨٦٢، والنسائي ـ الأشربة ـ باب (٤٥).

(٣) المسند ٢٤٠/٥، وفيه: (من صلى الصلوات الخمس، وحج البيت، وصام رمضان كان حقاً على الله أن يغفر له).

(٤) إعراب الحديث ١٣٧.

(٥) في ب، ج أي.

(٦) سورة الروم ٤٧.

(٧) سورة يونس ٢.

[١٠٢٢] حديث: «عُرِضَتْ عَليَّ أُمَّتي بأعمالِها حسنةً وسيئة»[١].

قال أبو البقاء[٢]: قوله: (بأعمالها) في موضع نصب على الحال، أي: ومعها أعمالها، أو متلبسة بأعمالها، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[٣] أي: وفيهم إمامهم أو معهم. (حسنةً) و(سيئةً) حالان من الأعمال.

[١٠٢٣] حديث: «مَنْ فَارَقَ الجماعةَ شِبْراً»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: هو منصوب على الظرف، والتقدير: قدر شبر.

[١٠٢٤] حديث: «يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة»[٦].

قال الطيبي: في اسم (يصبح) وجوه:

أحدهما: قوله: (صدقة) أي: تصبح الصدقة واجبة على كل سلامى.

والثاني: (مِنْ أحدكم) على مذهب من يرى زيادة (مِنْ) في الإثبات، والظرف خبره، و(صدقة) فاعل على الظرف، أي: يصبح أحدكم واجباً على كل مفصل منه صدقة.

---

(١) المسند ١٧٨/٥، ١٨٠، ومسلم ـ المساجد باب (١٣) حديث ٥٧، وأبو داود ـ الصلاة باب١٦، والترمذي ـ فضائل القرآن باب (١٩) حديث ٢٩١٦.

(٢) إعراب الحديث ٦٣، ٦٤.

(٣) سورة الإسراء ٧١.

(٤) المسند ١٨٠/٥، ٣٤٤، ٢٧٥/١، ٢٧٩، ٣١٠، ١٣٠/٤، ٢٠٢، والبخاري ـ الفتن باب(٤)، ومسلم ـ الإمارة ـ باب ١٣ حديث ٥٣ بمعناه. والدارمي ـ السير ـ باب٧٦ بمعناه.

(٥) إعراب الحديث ٦٤.

(٦) المسند ١٦٧/٥، ٣٢٨/٢ ـ ٣٢٩، والبخاري ـ الجهاد والسير باب ١٢٨، ومسلم ـ صلاة المسافرين حديث ٨٤ ـ وزكاة حديث ٥٦، وأبو داود ـ صلاة الضحى باب ٣٠١ حديث ١٢٨٦، وكتاب الأدب ـ باب ١٧٢ حديث ٥٢٤٣.

والثـالث: اسمه ضمير الشأن، والجملة الاسمية بعده مفسرة، و(من أحدكم) صفة (كل سلامى).

قوله: (وإنَّ بكلِّ تسبيحةٍ صدقة، [وكل تكبيرة صدقة][1]، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة).

قال النووي: روينا (صدقة) فيما عدا الأول بالرفع على الاستئناف، والنصب عطفاً على أنه بكلّ تسبيحة صدقة. قوله: (وَأَمْرٌ بالمعروفِ صدقةٌ، ونَهْيٌ عن المنكرِ صدقةٌ) استدل به النحاة على الابتداء بالنكرة.

[١٠٢٥] حديث: «**سألته: هل رأيت ربك؟ فقال: قد رأيته نوراً أنّى أراهُ**»[2].

قال أبو البقاء[3]: في هذه الرواية (نوراً) بالنصب، والوجه فيه أنه جعل [(نوراً) بدلاً من الهاء، أي: رأيت نوراً، ثم استأنف أي: أَنَّىٰ أراه؟. أي: كيف][4] أرى الله، وثم نور يمنعني، فالهاء في (رأيته) للنور وفي (أراه) لله تعالى، ويروى (نُورٌ) بالرفع، تقديره: ثَمَّ نورٌ فكيف أرى الله؟. انتهى.

وقال القرطبي: رفع (نور) على فعل مضمر تقديره: غلبني نور، أو حجبني نور، و(أني أراه؟) استفهام على جهة الاستبعاد.

[١٠٢٦] حديث: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ ينفقُ من كلِّ مالٍ لَهُ زَوْجَيْنِ إلى أَنْ قَالَ: إنْ كانت**

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٢) المسند ١٤٧/٥، ومسلم ـ إيمان ـ باب ٧٨ حديث ٢٩١، والترمذي ـ تفسير القرآن باب (٥٤) حديث ٣٢٨٢.

(٣) إعراب الحديث ٦٤.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من أ، والتصويب من إعراب الحديث النبوي ٦٤.

رجالاً فرجلين، وإنْ كانتْ إبلاً فبعيريْنِ»[1].

قال أبو البقاء[2]: التقدير: إنْ كانت أمواله التي ينفق منها رجالاً أو إبلاً. وقد دلّ على هذا التقـدير[3] قولـه: (من كلّ مالٍ له). و(رجلين) و(بعيرين) منصـوب على تقدير: فينفق رجلين.

[١٠٢٧] حديث: **«إنَّ المُكْثِرِينَ هُمُ المُقِلُّونَ يَوْمَ القيامةِ إلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللهُ خيراً فنفخ فِيهِ يمينَه وشِمالَه و(بين)[4] يديه ووراءه»**[5].

قال أبو البقاء[6]: كلّ (ذلك)[7] منصوب على الظرف. انتهى.

وقوله (في الحديث)[8]: (تعاله).

قال الزركشي: الهاء هنا (للوقف)[9].

وقوله: (قال: بَشِّرْ أُمَّتَك أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة[10] قلت: يا

(١) المسند ٥/١٥١، وبمعناه في ٥/١٥٩، وبلفظ مقارب في ٥/١٦٤، والدارمي ـ الجهاد ـ باب ١٣.

(٢) إعراب الحديث ٦٥.

(٣) في ب، ج الضمير.

(٤) في أ من.

(٥) المسند ٥/١٥٢، ١٨١، ٢/٣٥٨، ٣٩١، ٣٩٩، ٥٢٥، والبخاري ـ الاستقراض ـ باب (٣)، والرقاق باب (١٤)، ومسلم ـ كتاب الزكاة ـ باب (٩) حديث ٣٣، وبمعناه أخرج الحديث الذي قبله (٣٢).

(٦) إعراب الحديث.

(٧) سقط من أ.

(٨) سقط من أ.

(٩) في أ (للوقت) وهو تصحيف من الناسخ.

(١٠) (الجنة) سقطت من ب، ج.

جبريل: وإنْ سرق وإنْ زنى قال: نعم)[1].

قال الكرماني: حرف الاستفهام فيه مقدر وتقديره: أدخل الجنة وإن سرق وإن زنا، والشرط حال.

وقال ابن مالك في «التوضيح»[2]: قد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلّا بتقديرها كقوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ)[3].

قال ابو الفتح وغيره: أراد(أَوَ تِلْكَ[4]) نِعْمَةٌ.

ومن ذلك قراءة ابن محيصن ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾[5] بهمزة واحدة، وقراءة أبي جعفر ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[6] بهمزة وصل.

ومن حذف الهمزة لظهور المعنى قول الكُمَيْتِ:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ ... وَلاَ لَعِباً مِنّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[7]

أراد: أَوَ ذُو الشّيبِ يلعبُ؟ ومثله قول الآخر:

فَأَصْبَحتُ فِيهِمْ آمِناً لا كَمَعْشَرٍ ... أَتَوْنِي وَقَالُوا: مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ[8]

---

(١) البخاري -٢٣- كتاب الجنائز -١- باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه: لا إله إلّا الله.

(٢) شواهد التوضيح ٨٧ - ٨٩.

(٣) سورة الشعراء ٢٢.

(٤) في أ (وتلك) والتصويب من ب، ج.

(٥) سورة البقرة ٦. (٦) المنافقون ٦.

(٧) الشاهد للكميت في الهاشميات ١٥، والدرر ٢/٨٥، ١٦٧، والمحتسب ١/٥٠، والسيوطي ١٢، والعيني ٣/١١٢، والخزانة ٢/٢٠٧، وشواهد التوضيح ٨٨، والهمع ٢/٦٩، ١٩٥، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ١٦٤.

(٨) لعمران بن حطان في المخصص ١٧/١٤٦، وأمالي ابن الشجري ١/٢٦٧، والخزانة ٢/٤٣٩، وبلا نسبة في المحتسب ١/٥٠، والخصائص ٢/٢٨١ وشواهد التوضيح ٨٨.

ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله ﷺ: (يَا أَبَا ذَرّ عَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟)[1] أراد: أعيرته بأمه.

وقوله ﷺ: أتاني جبريل فبشّرني أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت: وإن سرق وإن زنى)[2].

أراد رسول الله ﷺ: أَو إِنْ سَرَقَ.

ومنه حديث ابن عباس: (أنّ رجلاً قال: إن أمي ماتت وعليها (صوم)[3] شهر فأقضيه؟)، وفي بعض النسخ (أفأقضيه).

وفي حديث أبي هريرة: (أنّ الحسنَ أخذَ تمرةً من تمرِ الصدقةِ فجعلها في فِيهِ، فنظرَ إليه رسولُ اللهِ ﷺ فأخرجها من فِيهِ وَقَالَ: أما علمت؟)، وفي بعض النسخ: ما علمت؟[4] وأصله (أما علمت). فإنّ (أَمَا) هذه مركبة من همزة الاستفهام، و(ما) النافية، وأفاد تركيبها التقرير والتثبيت، فحذفت همزة الاستفهام، لأن المعنى لا يستقيم إلاّ بتقدير (ما).

ومن حذف الهمزة قبل (ما) النافية ما أنشد البَطَلْيُوسِي من قول الشاعر:

مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعَدّاً   وَأَبَادَ القُرُونَ مِنْ قَوْمِ عَادِ[5]

انتهى.

---

(١) البخاري ـ إيمان ٢٢، عتق ١٥.

(٢) البخاري ـ ٢٣ جنائز.

(٣) سقط من أ. والحديث في البخاري ـ ٣٠ صوم.

(٤) المسند ١/٢٠٠، ٣/٤٩٠، ٤/٣٤٨، والبخاري ـ زكاة ٦٠.

(٥) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ٨٩.

[١٠٢٨] حديث: «رأيتُ أبَا ذرٍّ وعليهِ حلّةٌ وعَلى غُلاَمِهِ مِثْلُهُ»[١].

قال أبو البقاء[٢]: إنما ذكر الضمير وهو للحلّة، لأن (الحلة) ثوب فحمله على معناها.

قلت: ويحتمل عود الضمير إلى (أبي ذر) أي: مثل ما عليه.

وقوله: (فعيرته بأمه)

قال الزركشي: فيه رد على ابن قتيبة في إنكاره تعديته بالبناء، والصحيح أنهما لغتان، وإسقاط (الباء[٣] أفصح).

وقال القرطبي: يقال: عيرته كذا، بغير باء، والعامة تقوله بالباء، والأولى كلام العرب، قال النابغة:

وَعَيَّرْتَنِي بنو ذُبيانَ خَشْيَتَهُ   وَمَا عَلَيَّ بأنْ أَخْشَاكَ مِنْ عَارِ[٤]

قوله: (إخْوانَكُمْ خَوَلَكُم).

قال أبو البقاء[٥]: بالنصب، أي: أحفظوا (إخوانكم[٦]) ويجوز الرفع على معنى: هم إخوانكم، والنصب أجود.

وقال الزركشي: رواه البخاري في باب (حسن الخلق): هم إخوانكم ، وهو يرجح تقدير الرفع.

---

(١) المسند ١٦١/٥، والبخاري ـ الإيمان ـ باب (٢٢)، والعتق ـ باب ١٥، ومسلم ـ الإيمان حديث ٤٠، وحديث ٣٨ من نفس الباب بألفاظ متقاربة.

(٢) إعراب الحديث ٦٧.

(٣) سقطت من أ.

(٤) في ديوانه ص ٨٧ (دار المعارف بمصر) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٥) إعراب الحديث ٦٧.

(٦) التصويب من إعراب الحديث ٦٧.

وقال الكرماني: فإن قلت أصل الكلام أن يقال: خولكم إخوانكم، لأن المقصود وهو الحكم على الخول[1] بالأخوة. قلت: التقديم إمّا للاهتمام ببيان الأخوة، وإمّا لحصْر الخول[2] على الإخوان، أي: ليسوا إلا إخواناً.

التيمي كأنه قال: هم أخوانكم، ثم أراد إظهار هؤلاء الإخوان، فقال: خولكم.

[١٠٢٩] حديث: «قلتُ يا رسولَ اللهِ: سَبَقَنَا أصحابُ الدُّثُورِ سَبْقاً بَيِّناً»[3].

قال أبو البقاء[4]: (الدّثور) وصف للأمول، والأثر فيه أن يستعمل مفرداً وصف به الواحد أو أكثر، وقد جاء هنا على الجمع، يقال: مال دثْر، ومالان دثْر، وأموال دثْر. و(سَبْقاً) منصوب على المصدر.

وقوله: (تسبح خلاف كل صلاة)، أي: خَلْف كل صلاة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللهِ﴾[5].

[١٠٣٠] حديث: «بايعني خَمْسَاً وأوثقني سَبْعاً، وأَشْهَدَ اللهَ عَلَيَّ تِسْعاً»[6].

قال أبو البقاء[7]: (خمساً) و(سبعاً) و(تسعاً) كلها منصوبة على المصدر أي: خمس بيعات أو مرات.

---

(١) في ب، ج ساقط.

(٢) في ب، ج (وإما لحصر الأخوة).

(٣) المسند ١٥٨/٥، ٢٣٨ بألفاظ مقاربة، ١٥٤/٥ بمعناه، البخاري ـ الدعوات باب(١٨) بمعناه، ومسلم ـ الزكاة ـ باب ١٦ حديث (٥٣) بمعناه، والنسائي ـ السهو ـ باب (٩٥) بمعناه، والترمذي ـ أبواب الصلاة ـ باب ٣٠٢ بمعناه.

(٤) إعراب الحديث ٦٨.

(٥) سورة التوبة ٨١.

(٦) المسند ١٧٢/٥.

(٧) إعراب الحديث ٦٨.

[١٠٣١] حديث: «إنّ رسول الله ﷺ قال: ستةَ أيامٍ ثُمَّ اعْقِلْ يَا أَبَا ذَرٍّ ما يقال لك بعد»[١].

قال أبو البقاء[٢]: (ستة) منصوب على تقدير: اصبر ستة أيام ثم اعقل بعد، أي: افهم ما أقول لك في اليوم السابع.

[١٠٣٢] حديث: «يَا أَبَا ذَرٍّ هَلْ تَدْرِي فِيمَا تَنْتَطِحَانِ»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: الأشبه أن (ما) استفهام، والوجه أن يكون بغير ألف، فإن كان[٥] ذلك من تخليط الرواة، فينبغي أن يقال بغير ألف، وأن حفظ هذا عن النبي ﷺ هكذا كان من الشذوذ، وقد جاء في الشعر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ   كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ[٦]

ولا يجوز أن يكون بمعنى الذي (لأنه قد عُدِّيَ الفعلُ إليه بفي).

قال: ومثله حديث ابن عباس رضي الله عنه: قدم علي من اليمين، فقال له رسول الله ﷺ: (بما أهللت)[٧] والصواب: بِمَ أهللت؟، بغير ألف، لأن (ما) التي

---

(١) المسند ٥/١٨١، برواية: (ما أقول لك بعد).

(٢) إعراب الحديث ٦٨.

(٣) المسند ٥/١٦٢.

(٤) إعراب الحديث ٦٩.

(٥) سقطت من ب، ج.

(٦) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ١٢١، والأزهرية ٨٤، واللسان (قوم ١٥/٣٩٨ والسيوطي ٢٤١، والعيني ٤/٥٥٤، وشواهد التوضيح ١٦١، وشرح الشافية ٢٢٤، والمحتسب ٢/٣٤٧، والدرر ٢/٢٣٨، وهو بلا نسبة في: الهمع ٢/٢١٧، والأشموني ٤/٢١٦، والضرورة للقزاز ١٦٣، والخزانة ٢/٥٣٩. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٧٥٤.

(٧) ما بين المعقوفتين جاء في نهاية هذه الفقرة من النسخة أ. والحديث في المسند ١/٣٩، ٢/٢٨، ٣/١٨٥، ٤/٣٩٣، والبخاري - حج ٣٢.

للاستفهام يحذف ألفها مع حرف الجر، ليفرق بينها وبين (ما) الخبرية، التي بمعنى (الذي)، قال تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ﴾[1]، ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾[2]، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[3] ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾[4].

قال: ولعل إثبات الألف من تغيير الرواة، وهكذا كل موضع يشبهه.

[١٠٣٣] حديث: «**وَمَنْ دَعَا رجلاً بالكفرِ أو قال: عَدوَّ الله، وليسَ ذلك إلاّ حار عليه**»[5].

قال النووي: هذا الاستثناء (قيل)[6]: إنه وقع على المعنى، وتقديره: ما يدعوه أحد إلا حار عليه، ويحتمل أن يكون معطوفاً على الأول، وهو قوله: (ليس من رجل أدعى لغير أبيه، وهو يعلمه إلا كفر، فيكون الاستثناء جارياً على اللفظ، وضبطنا (عَدوُّ الله) على وجهين: الرفع على أنه خبر مبتدأ أي: هو عدو الله، والنصب على النداء، أي: يا عدو الله، والنصب على النداء، أي: يا عدو الله، وهو أرجح. انتهى.

[١٠٣٤] حديث: «**والمُنَفِّق سلعتَهُ بالحلفِ الكاذبِ**»[7].

قال القرطبي: الرواية في (المُنَفِّق) بفتح النون، وكسر الفاء مشددة، وهي

---

(١) سورة البقرة ٩١.

(٢) سورة الطارق ٥.

(٣) سورة النبأ ١.

(٤) سورة النازعات ٤٣.

(٥) المسند ٥/١٦٦، ومسلم ـ إيمان باب ٢٧ حديث ١١٢.

(٦) في أ (مثل).

(٧) المسند ٥/١٤٨، ١٥٨ بلفظه (بالحلف الفاجرة) ١٦٢، ١٦٨، ١٧٨، ومسلم الإيمان ـ حديث (١٠٦)، والترمذي ـ بيوع حديث ١٢١١، والنسائي ـ الزينة ـ باب (١٠٤) حديث ٥٣٣٥، والبيوع باب (٥) حديث ٤٤٦٤، والزكاة ـ باب المنان بما أعطى حديث ٢٥٦٤. وأبو داود ـ اللباس باب ٢٨ حديث ٤٠٨٧.

مضاعف نَفَقَ (البيع)[1] ينفق نَفَاقاً. إذا خرج و(نَفِذَ)[2]، وهي ضد كَسَدَ غير أن (نفَقَ) المخفف لازم، فإذا شدد عُدِّيَ للمفعول، ومفعوله هنا (سلعته). وقد وصف (الحلف) وهي مؤنثة بـ(الكاذب) وهو وصف مذكر، وكأنه ذهب بالحلف مذهب (القول) فذكره، أو مذهب المصدر، وهو مثل قولهم: أتاني كتابه فمزقتها. ذهب بالكتاب مذهب الصحيفة.

[١٠٣٥] حديث: «مَا أَظَلَّتِ الخَضْرَاءُ وَلا أَقَلَّتِ الغَبْراءُ مِنْ ذي لهجةٍ أصدقَ ولا أَوْفَى مِنْ أَبِي ذَرٍّ»[3].

قال الطيبي: (من) في (من ذي لهجة) زائدة، و(ذي لهجة) معمول (أقلت)، وقد تنازع فيه العاملان، فأعمل الثاني وهو مذهب البصريين، وهذا دليل ظاهر لهم.

[١٠٣٦] حديث: «إنّ الناسَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ ثَلاثَةِ أفواجٍ راكبين طاعمين كاسين... فوجٍ يمشون ويسعون، وفوج تسحبهم الملائكة»[4].

قال أبو البقاء[5]: (فوجٍ) الأول بالجر على البدل مما قبله، و(راكبين) نعت له، ويجوز أن يروى (فوجٌ) (بالرفع، أي: يحشر منهم فوج)[6] ويكون (راكبين) حالاً. وأمّا (فوج) الثاني والثالث فالرفع فيه أقرب من رفع الأول لأنه ليس هناك مجرور يقوي جره.

[١٠٣٧] حديث: «مَا للشياطينِ مِنْ سلاحٍ أبلغُ في الصالحينَ مِنَ النّساءِ إلاّ المُتَزَوِّجُونَ»[7].

---

(١) سقطت من أ.
(٢) في (نفق).
(٣) المسند ٥/١٩٧، ٦/٤٤٢، ٢/١٧٥، ٢٢٣، والترمذي ـ المناقب باب ٣٦ حديث ٣٨٠٢، والدارمي ـ المقدمة باب (١١) حديث ١٥٦.
(٤) المسند ٥/١٦٤، والنسائي ـ الجنائز باب ١١٨ (البعث) بلفظ ولكن فيه تقديم وتأخير وزيادة.
(٥) إعراب الحديث ٦٩ ـ ٧٠.
(٦) ما بين المعقوفتين مكرر في أ.
(٧) المسند ٥/١٦٤.

قال أبو البقاء[1]: (أبلغ) يجوز أن يفتح ويكون في موضع جر صفة لـ(سلاح) على اللفظ، وأن يرفع صفة له على الموضع، لأن (مِنْ) زائدة ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُه﴾[2] يقرأ بالرفع والجر. وأمّا قوله: (إلا المتزوّجون) هكذا وقع في هذه الرواية بالرفع، والأشبه أن يكون منصوباً لأنه استثناء من غير نفي[3]، ووجه الرفع أن يكون على الاستئناف والاستثناء المنقطع، أي: لكنِ المتزوّجون مُطَهَّرون.

وقال ابن مالك في «توضيحه»[4]: (حق)[5] المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مُكَمَّلاً معناه بما بعده، فالمفرد نحو: ﴿الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾[6]، والمكمَّل معناه بما بعده ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾[7]، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلّا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابتَ الخبرِ ومحذوفه، فمن الثابت[8] الخبر قول عبدالله بن قتادة: (أَحْرَمُوا كلّهم إلّا أبو قتادة (لَمْ يحرمْ)[9]، فإلّا بمعنى (لكنْ) و(أبو قتادة) مبتدأ، و(لم يحرم) خبره، ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾[10]، و(امرأتك) مبتدأ والجملة بعده خبره، ولا يصح أن يجعل (امرأتك) بدلاً من (أحد)، لأنها لم تَسْرِ معه، فيتضمنها[11] ضمير المخاطبين، ودلّ على أنها لم تَسْرِ معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله الذين أُمِرَ أَنْ يسري بهم، فإذا لم يكن في الذين سُرِيَ[12] بهم لم يصح أن يبدل من فاعل (يلتفت) لأنه بعض ما دل عليه الضمير المجرور بمن، وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأَنْ قال: لم يسر بها ولكنها شعرت بالعذاب

(1) إعراب الحديث ٦٩.

(2) سورة الأعراف، ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥.

(3) في ب، ج (نفع) وهو تصحيف من الناسخ.

(4) شواهد التوضيح ٤١، ٤٢.

(5) في أ (من) والتصويب من شواهد التوضيح.

(6) سورة الزخرف ٦٧.

(7) سورة الحجر ٥٩، ٦٠.

(8) في ب، ج الغائب.

(9) سقط من أ.

(10) سورة هود ٨١، بنصب (امرأتك).

(11) في أ: (يتضمنها).

(12) في ب، ج (يسرى).

فتبعتهم ثم التفتت فهلكت. وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله: (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ). وهذا والحمد لله بيّن والاعتراف بصحته متعين، ومن المبتدأ الثابت الخبر بعد (إلّا) قوله ﷺ: (ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلّا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا)[1].

وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ﴾[2].

ومن الابتداء بعد إلا محذوف الخبر قوله ﷺ: (وَلاَ تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إلّا الله)، أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس[3].

ومن ذلك قوله ﷺ: (كلُّ أُمّتِي مُعَافىً إلّا المجاهرون)[4]. أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون.

وبمثل هذا تأويل القراءة قراءة بعضهم: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)[5] أي: إلّا قليلٌ منهم لم يشربوا.

وللكوفيين في هذا الذي لم يفتقر إلى تقدير مذهب آخر وهو أن يجعلوا (إلا) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها. انتهى.

وقال الرضي: مذهب سيبويه جواز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء.

قال: يجوز في قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، أن يكون (إلا زيد) بدلاً، وصفة، وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً لقوله:

---

(١) المسند ٥/١٦٤.

(٢) سورة الغاشية ٢٣.

(٣) البخاري ـ توحيد ٩٧ ـ باب قوله تعالى: عالم الغيب.

(٤) البخاري ـ أدب ٧٨ ـ باب ستر المؤمن على نفسه.

(٥) سورة البقرة ٢٤٩، وهي بالرفع قراءة أبي والأعمش.

وكُلُّ أخٍ مفارِقُهُ أَخُوهُ لعَمرُ أبِيك إلّا الفَرْقَدَانِ[1]

وقوله عليه السلام: (كلهم هلكى إلّا العالمون، والعالمون كلهم هلكى إلا العاملون، والعاملون كلهم هالكون إلّا المخلصون).

وقال الكسائي: تقدير البيت: إلّا أَنْ يكون الفرقدان، وهو مردود، لأن الحرف الموصول[2] لا يحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع.

[١٠٣٨] حديث: «مَا أُحِبُّ أَنْ يَكُونَ لِي مِثْلُ أُحُد ذهباً»[3].

قال الكرماني: (مثل) إما اسم (يكون)[4]، و(ذهباً) تمييز وإما حال تقدم على الاسم.

[١٠٣٩] حديث: «مَا أُحِبُّ أَنّه يُحَوَّلُ لِي ذَهَباً»[5].

قال ابن مالك[6]: تضمن هذا الحديث (استعمال)[7] (حوّل) بمعنى صير، وعاملة عملها، وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحويين، والموضع الذي يليق به أن يذكر فيه باب ظن وأخوانها، لأنها تقتضي مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر،

---

(١) لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٨٠، وسيبويه ١/٣٧١، واللسان (إلّا) ٢٠/٣١٥ والكامل ٢/٢٩٨، والبحر المحيط ١/٢٨٨، وهو لغيره مع مواضع أخرى، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٣٠٤٥).

(٢) في ب، ج (الموصوف).

(٣) المسند ٥/١٦١ ـ ١٧٦ وبروايات مختلفة.

(٤) في أ، ب، ج (أن) وهو خطأ والصواب ما أثبتناه.

(٥) انظر تخريج الحديث السابق، بروايات متعددة في المسند، والبخاري ٤٣ كتاب الاستقراض وأداء الديون ٣٠ باب أداء الديون.

(٦) شواهد التوضيح ٦٩.

(٧) سقط من أ.

وقد جاءت في هذا الحديث مبنية لما لم يسم فاعله، فرفعت أول المفعولين، وهو ضمير عائد إلى (أُحُد)، ونصبت ثانيهما وهو (الذّهب)، فصارت ببنائها لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه جاريةً مجرى (صار) في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً، وهكذا حكم (ظن) وأخواتها، وكذا حكم ما صيغ منها على صيغة مطاوعة كآرتدّ[1] وتحوّل، فإنها بزيادة التاء تجدد له حذف ما كان فاعلاً وجعل أول المفعولين فاعلاً، وجعل ثانيهما خبراً منصوباً، كما تجدد مثل ذلك في (حوّل) إذا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله كقولك في: حوّل الله طائفة من اليهود قردةً، وتحوّلت[2] طائفةٌ من اليهود قردةً.

فحوّل جار مجرى صير في نصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر، و(تحوّل) و(حُوِّل) جاريان مجرى صار في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وقد خفي هذا المعنى على من أنكر على الحريري قوله في الخمر:

وَمَا شَيْءٌ إِذَا فَسَدَا تَحَوَّل غَيُّهُ رَشَدَا
زَكِيُّ الأَصْلِ وَالِدُهُ وَلٰكِنْ بِئْسَمَا وَلَدَا[3]

انتهى.

قوله: ﴿وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾[4].

قال الكرماني: (هم) مبتدأ، و(قليل) خبره، و(ما) زائدة أو صفة.

قوله: (قال مكانك) أي: الزم مكانك.

قوله: (قلت: يا رسولَ الله: الذي سمعت).

قال الكرماني: خبر مبتدأ محذوف، أي: ما الذي سمعت.

---

(١) في أ (كازيد)، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) في ب، ج (وحولت).

(٣) البيتان للبحتري - بالمقامة الثانية والأربعين النجرانية، وشواهد التوضيح ٧٠.

(٤) سورة (ص) ٢٤ .

[١٠٤٠] حديث: «ما يسرُّني أنّ عندي مثلَ أحدٍ ذهباً تَمْضِي عَلَيَّ ثالثةٌ وعندي منه دينارٌ إلا شيء أرصده لدَيْنٍ إلاّ أنْ أقول به في عباد الله هكذا وهكذا»[1].

قال الكرماني: (إلّا شيء) استثناء من (دينار)، و(إلا أن أقول) من فاعل (يسرني).

[١٠٤١] حديث: «ما أحبُّ أنَّ لِي (ذَاكَ)[2] **عِنْدِي ذَهَباً»**[3].

قال أبو البقاء[4]: (ذهباً) منصوب على التمييز، والتقدير: لو أن لي مثل أُحُد ذهباً.

[١٠٤٢] حديث: «مَا مِنْ رَجُلٍ يموتُ فيترك غنماً أو إبلاً أو بقراً لم يُؤَدِّ زكاتها إلا جاءتْهُ يومَ القيامةِ أعظمَ ما تكونُ وَأَسْمَنَهُ»[5].

قال أبو البقاء[6]: (أعظمَ) و(أسمنَ) هنا حالان.

[١٠٤٣] حديث: «إنّ خليلي عَهِدَ إليَّ أنْ أَيُّما ذهبٍ أو فضةٍ أُوكِيَ عليه فهو جمر على صاحبه»[7].

---

(١) المسند بروايات عديدة متقاربة ٥/١٤٩، ١٥٢، ١٦٠، ١/٣٠٠، ١/٣٠١، ٢/٤٦٧، ٥٣٠، وأخرجه البخاري ـ التمني ٢، ومسلم في باب الزكاة ٣١.

(٢) في أ دار والتصويب من إعراب الحديث ٦٥.

(٣) المسند ٥/١٥٢، وصحيح البخاري ١/١٦١ كتاب الزكاة ـ باب ما أدى زكاته فليس بكنز، وكتاب الرقاق ٤/٧٨، ومسلم ٣/٧٥ ـ باب الترغيب في الصدقة.

(٤) إعراب الحديث ٦٥.

(٥) المسند ٥/١٥٢، ١٥٧ ـ ١٥٨، ١٧٠، ٢/٢٦٢، ٣/٣٢١، ومسلم ـ الزكاة باب ٨ حديث ٣٠ بألفاظ متقاربة، والنسائي ـ الزكاة باب ٩ (مانع زكاة البقرة) بمعناه) وباب (١١) مانع زكاة الغنم، وابن ماجه ـ الزكاة باب(٢) حديث ١٧٨٥، وبمعناه حديث ١٧٨٦.

(٦) إعراب الحديث ٦٦.

(٧) المسند ٥/١٧٦، ٥/١٦٥ بألفاظه إلا كلمة (كي) بدلاً من (جمر).

قال أبو البقاء[1]: يحتمل أن يكون (أَنْ) هنا زائدة، وقد جاء في الرواية الأخرى بغير (أَنْ)، ويحتمل أن تكون المخففة من الثقيلة، أي: أنه أيّما. و(أيّما) مبتدأ، و(أُوكِيَ) عليه) الخبر.

قلت: ويحتمل أن تكون تفسيرية، لأن (عهد) فيه معنى القول دون حروفه.

[١٠٤٤] حديث: «**لَهـٰذَا عندَ اللهِ أَخْيَرُ يَوْمَ القيامةِ مِنْ ملءِ الأرضِ مثل هذا**»[2].

قال أبو البقاء[3]: لفظة (أخير) يريد بها (خَيْر) التي للتفضيل، لأنه وصلها بمِنْ، كقولك: زيد خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو. فيجوز أن يكون السهو من الراوي. والصواب خَيْر. ويجوز أن يكون أخرج الكلمة على أصلها مثل أفضل. انتهى.

[١٠٤٥] حديث: «**ألا أخبرك يا عبد اللّهِ بن جابر بأَخْيرِ سورة في القرآن؟ قال: بلى. قال: الحمدُ لله ربِّ العالمين**»[4].

رواه البيهقي في شعب الإيمان.

[١٠٤٦] حديث قول اليهود في عبدالله بن سلام: «**أعلمنا وابن أعلمنا وأخيرنا وابن أخيرنا**»[5].

رواه البخاري[6].

[١٠٤٧] حديث ابن عباس: «**أتى رسول الله ﷺ وقد حمل قثم بين يديه، والفضل خلفه: فأيهم أشر وأيهم أخير**»[7].

---

(١) إعراب الحديث ٦٦.

(٢) المسند ١٥٧/٥، ١٧٠، والبخاري ـ النكاح باب (١٥) بمعناه، والرقاق ـ باب (١٦) فضل الفقير، وابن ماجه ـ الزهد باب (٥) حديث ٤١٢٠.

(٣) إعراب الحديث ٦٧.

(٤) المسند ١٧٧/٤، ٢١١ بمعناه ٤٥٠/٣.

(٥) المسند ١٠٨/٣، ٢٧١ والبخاري ـ الأنبياء باب (١)، ومناقب الأنصار باب ٤٥ بمعناه.

(٦) في أ البيهقي.

رواه البخاري.

قال الكرماني: فيه (الأشر) و(الأخير) لغة فصيحة.

[١٠٤٨] حديث أنس: «**لا يأتي عليكم زمانٌ إلا الذي بعده أشرُّ منه**»(١).

رواه البخاري.

قال الكرماني: هذا دليل من قال باستعمال (الأخير) و(الأشر).

قال الزركشي: جاء على الأصل، فإنه أفعل تفضيل، ويروى (شرّ منه).

[١٠٤٩] حديث أبي سعيد: «**إنّ من أشرِّ الناسِ عند الله منزلةً يوم القيامة الرجل يفضي إلى أمر أتِه وتفضي إليه ثم ينشر سرَّها**»(٢).

رواه مسلم.

قال القاضي عياض: هكذا وقعت الرواية (أشرّ) بالألف. وأهل النحو يقولون(٣): لا يجوز (أَشَرّ) و(أَخْير)، وإنّما يقال: هو خَيْرٌ منه وشَرٌّ منه.

قال: وجاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعاً، وهو حجة في جوازهما جميعاً، وأنهما لغتان.

[١٠٥٠] حديث أنس: «**أنّ النبيَّ ﷺ نَهَى أنْ يشربَ الرّجلُ (قائماً)، قيل: فالأكلُ، قال: ذَاكَ أَشَرُّ وأَخبَثُ**»(٤).

---

(١) المسند ٣/١٣٢، ١٧٧، ١٧٩، والبخاري - الفتن باب (٦) حديث ٧٠٦٨، وفتح الباري - ١٣/١٩ - ٢٠، والترمذي - فتن باب ٣٥ حديث ٢٢٠٦.

(٢) المسند ٣/١٦٩، ومسلم - النكاح باب تحريم إفشاء سرّ المرأة حديث ١٤٣٧ وأبو داود - الأدب باب في نقل الحديث - حديث ٤٨٧١.

(٣) في ب، ج يقربون.

(٤) مسلم - الأشربة - باب ١٤ «كراهية الشرب قائماً» حديث (١١٣).

رواه مسلم.

قال النووي: هكذا وقع في الأصول (أشَرّ) بالألف، وهي لغة، وإنْ كانت قليلة الاستعمال.

قال: ولهذا نظائر مما لا يكون معروفاً عند النحويين، وجارياً على قواعدهم وقد صحّتْ به الأحاديث فلا ينبغي ردّه (إذا ثبت)[1] بل يقال: هذه لغة قليلة الاستعمال، ونحو هذا من العبارات وسببه أن النحويين لم يحيطوا إحاطة مطبقة بجميع كلام العرب ولهذا يمنع بعضهم ما ينقله غيره عن العرب كما هو معروف. انتهى.

مسند أبي رِمْثة رضي الله عنه[2]

[١٠٥١] حديث: «أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو يخطبُ يقول: يَدُ المُعْطِي العُلْيا أمّك وأباك وأختك وأخاك، وأَدْنَاك أَدْنَاك»[3].

مسند أبي زيد عمرو بن أخطب رضي الله عنه[4]

[١٠٥٢] حديث: «كَانَ هـٰذَا يوماً الطعامُ فِيهِ كَرِيهٌ»[5].

---

(١) سقط من (أ).

(٢) أبو رِمْثَة التيمي، من تيم بن عبد مناة بن أدّ، ويقال التميمي، من ولد امرىء القيس بن زيد بن مناة بن تميم، وقد اختلف في اسمه كثيراً، فقيل: حبيب بن حيّان، وقيل، حيان بن وهب، وقيل: رفاعة بن يثربي، وقيل: عمارة بن يثربي بن عوف، أسد الغابة ـ ت٥٨٨٢.

(٣) المسند ٢/٢٢٦، ١٥٢، ٤/٦٤، ١٦٣، ٥/٣٧٧، والنسائي الزكاة باب (٥١) والطبراني ٢/٧٩.

(٤) عمرو بن أخطب أبو زيد الأنصاري، له صحبة ورواية، غزا مع رسول الله ﷺ، مسح على رأسه ودعا له، سكن البصرة وله أحاديث، ـ أسد الغابة ٣٨٤٨ ـ ٥٩٢٢، وابن خياط ١/٢٢٨، وتهذيب التهذيب ٨/٤.

(٤) المسند ٥/٧٧، ٣٤٠.

قال أبـو البقاء[1]: (هذا) اسم (كان) و(يوماً) ظرف لـ(هذا). والجيد أن يكون (يوماً) خبر (كان) لأنه أراد بـ(هذا) الذبح). وهو مصدر وظرف الزمان يجوز أن يكون خبراً عن المصدر.

وقوله: (الطعامُ فِيهِ كريه) مبتدأ وخبر في موضع صفة لـ(يوم) وهذا مثل قولك: كان الذبح يوم الجمعة الذي فيه الطعام كريه[2].

مسند أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه[3]

[١٠٥٣] حديث: «مَا مِنْ رجلٍ يخرجُ من بيتِهِ متطهراً فيصلّي مَعَ المسلمينَ الصلاةَ ثُمّ يجلسُ في المجلسِ ينتظرُ الصلاةَ الأخرى ألا إنّ الملائكة تقول: اللهُمَّ اغفرْ له»[4].

قال أبـو البقـاء[5]: وقع في هذه الرواية (ألا إنّ الملائكة) وعلى هذا لا يكون الكلام قبله تامّاً، و(مَا) لا بدّ لها من خبر. وليس في الكلام لها خبر، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً لدلالة ما بعدهُ عليه، وتقديره: إلاّ غُفِرَ لَهُ، ثم فسّر ذلك بقوله: (ألا إنّ الملائكة)، وإنْ جاء في رواية أخرى: (إلاّ أنّ الملائكة) على الاستثناء كان الخبر تامّاً.

---

(١) إعراب الحديث ١٦٢.

(٢) في ب، ج وإعراب الحديث (كريه)، وفي أ (كريهة).

(٣) سعد بن مالك أبو سعيد الخدري الأنصار الخزرجي، صحابي، كان من ملازمي النبي ﷺ، وروى عنه أحاديث كثيرة، غزا اثنتي عشرة غزوة، وله ١١٧٠ حديثاً توفي في المدينة ٧٤هـ-٦٩٣م الأعلام ١٣٨/٣، وابن خياط ٢٥١/١، وأسد الغابة ٢٠٣٥.

(٤) المسند ٣/٣، وكلمة (ألا) ليست في المسند.

(٥) إعراب الحديث ٩٥.

[١٠٥٤] حديث: «**مَا مِنْكُنَّ**[١] **امرأةٌ تُقَدِّمُ ثلاثةً مِنْ وَلَدِهَا إلاّ كَانَ لَهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ**»[٢].

قال الكرماني: (امرأة) مبتدأ و(تقدم) صفة (امرأة)، و(منكن) حال منها مقدم عليها. وخبر المبتدأ الجملة التي بعد آلة الاستثناء، لأنه مفرّغ على حسب العوامل، فإن قلت: كيف وقع الفعل مستثنى قلت: على تقدير الاسم، أي: ما امرأة تقدم إلا كان، و(حجاب) يروى بالنصب خبر كان والاسم مضمر. أي: التقديم، وبالرفع على أن كان تامة.

وقوله: (قالت امرأة: واثنين).

قال الزركشي: منصوب بتقدير فعلٍ دل على السياق أي: ومن قدّم اثنين وكذا قوله: قال: واثنين.

[١٠٥٥] حديث: «**أَمَ واللهِ إنَّ أحدَكم ليخرجُ بمسألتِهِ مِنْ عِنْدِي يتأبّطُها وَمَا هِيِ لَهُ إلاّ نَارٌ**»[٣].

[١٠٥٦] حديث: «**أَمَ واللهِ لَوْ شِئْتُمْ لقلتم فصدقتم: أتيتنا مكذباً فصدقناك**»[٤].

قال الزمخشري في «المفصل»: (أَمَا) حرف تنبيه، ويحذفون الألف منها فيقولون: أَمَ والله.

قال الأندلسي في «شرحه»: إنّما حذفت الألف منها لكثرة الاستعمال مع أنّها معلومة. إذْ هي من مقدمات القَسَم وطلائعه، فيحذفها اعتماداً على ما عُرِف من موضعها بوقوع القسم (بعدها)[٥].

---

(١) في أ (منا)، والصواب ما أثبتناه، وانظر المسند ١/٤٢١.

(٢) المسند ١/٤٢١، ٣/٣٤٠.

(٣) المسند ٣/٤.

(٤) المسند ٣/٧٦.

(٥) سقط من أ.

وقال الخوارزمي: (أَلَا) و(أَمَا) للتنبيه والتحقيق، وهما مركبتان من همزة الاستفهام و(لا) أو (ما) النافية.

وقال الأندلسي: الفرق بين (أَمَا) و (أَلَا)، أنّ (أَمَا) للحال، (و(أَلَا)) [1] للاستقبال.

[١٠٥٧] حديث: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خمسِ ذَوْدٍ من الإبلِ صدقةٌ» [2].

قال الزركشي [3]: والقرطبي: هو بالإضافة على المشهور، ومنهم من يرويه بالتنوين على البدل، والصحيح في الرواية إسقاط الهاء من (خمس) لأن الذود مؤنث لا واحد له من لفظه. إنما يقال: ناقة وبعير [4] وأثبتها بعضهم على التذكير، وهذا على الخلاف في (الذود)، هل يطلق على الإناث أو على الذكور.

وقال الكرماني: روي بالتاء في (خمس) نظراً إلى أنّ (الذود) يطلق على المذكّر والمؤنث، وتركوا القياس في الجمع، ما قالوا: ثلثمائة، وقيل: إنّما جاز لأنه في معنى الجمع، كقوله: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [5] لأن فيه معنى الجمعية.

وقال الزين بن المنير: إضافة (خمس) إلى (ذود) وهو مذكر، لأنه يقع على المذكر المؤنث. وإضافته إلى الجمع لأنه يقع على المفرد والجمع، وأما قول ابن قتيبة: إنه يقع على الواحد فقط، فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع [6].

وقال القرطبي: قوله: (من الإبل)، بيان للذود، وأنكر ابن قتيبة أن يراد بالذود الواحد. وقال: لا يصح أن يقال: خمس ذود، كما لا يصح أن يقال: خمس ثوب. وغلّطه العلماء في ذلك، وقد نص اللغويون [7] على أن (الذود) يكون واحداً.

---

(١) سقط من أ.

(٢) البخاري ٢/١٣٣، ١٤٧، ومسلم ـ الزكاة حديث ١، ٢، ٣.

(٣) سقط من ج .

(٤) بعد هذا الموضع في أ تقديم وتأخير في الكلام.

(٥) سورة النمل ٤٨.

(٦) في أ الجميع.

(٧) في ج (بعض اللغويين).

وقال أبو حاتم السجستاني: تركوا القياس في الجمع فقالوا: (خمس ذود) لخمسٍ من الإبل، كما قالوا: ثلثمائة وأربعمائة، على غير قياس، (والقياس مئين مئات ولا يكادون يقولون)[1]: ثلاث ذود و(عشر)[2] ذود.

قال القرطبي: وهذا صريح في أن للذود واحداً من لفظه، والأشهر ما قاله المتقدمون: أنه لا ينطلق على الواحد[3].

وقال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»: المشهور في الرواية (خمس ذود) بإضافة الخمس إلى الذود، ورواه بعضهم بقطعه عن الإضافة على البدل (خمسٍ ذودٍ) بتنوين (خمسٍ). وسبب ذلك اختلافهم في (الذود) هل هو مفرد أو اسم جمع؟ فمن جعله مفرداً أنكر الإضافة، كما لا يقال: خمسُ ثوبٍ، وإنما يقال: خمسةُ أثوابٍ. فذهب أبو حاتم السجستاني إلى أنه مفرد، فقال: إنهم تركوا القياس في الجمع، فقالوا: ثلاث ذود لثلاث من الإبل، وأربع ذود، وعشر ذود، على غير قياس، ما قالوا: ثلثمائة وأربعمائة، والقياس مئين، ومئات. ولا يكادون يقولون بذلك.

وقال ابن قتيبة: ذهب قوم إلى أنّ (الذود) واحد، وذهب آخرون إلى أنّه جمع، وأختار أنه جمع.

وقال ابن القواس في «شرح الدرة»: من عطف (البيان المطابق لمتبوعه)[4] في التنكير قوله عليه السلام: (ليس فيما دون خمسٍ ذودٍ صدقة)، بتنوين (خمس) وهو قليل.

---

(١) ما بين الهلالين سقط من ج.

(٢) في أ (عليه).

(٣) في أ (إنه ينطلق إلا على الواحد).

(٤) في أ (المطابق لبيان متبوعه).

[١٠٥٨] حديث: «إنَّ الناسَ لَكُمْ تَبَعٌ»[١].

قال الطيبي: أي تابعون، فوضع المصدر موضعه مبالغة نحو: رجل عَدْل.

قوله: (وإنّ رجالاً يأتونكم) عطف على (إنّ الناس).

قوله: (يتفقّهون في الدّين) جملة استئنافية لبيان علة الإتيان، أو حال من الضمير المرفوع في (يأتونكم) وهو أقرب إلى الذوق، والتعريف في (الناس) لاستغراق الجنس، والتنكير في (رجلاً) للنوع، أي: رجالاً صَفَتْ[٢] نيّاتهم، وخلصت عقائدهم يضربون أكباد الإبل لطلب العلم.

قوله: (فإذا أتوكم) في تصديره بإذا (الحقيقية)[٣] تحقيق للوعد.

قوله: (فاستوصوا بهم خيراً) الاستيصاء: قبول الوصية، وبمعنى التوصية أيضاً. وتعدى بالباء، يقال: استوصيت زيداً بعمرو(خيراً. أي: طلبت زيداً أن يفعل بعمرو)[٤].

وحدّ التوربشتي والبيضاوي حقيقة استوصوا به: اطلبوا.

قال الطيبي: وهو من باب التجريد، أي: لجرد كل واحد منكم شخصاً من نفسه يطلب منه الوصية في حق الطالبين.

[١٠٥٩] حديث: «مَنْ رأى منكراً إنِ اسْتطاعَ أَنْ يغيرَهُ بيدِه فليفعلْ، فإنْ لم يستطعْ فبلسانِهِ فإنْ لم يستطعْ فبقلبِهِ وذلك أضعفُ الإيمانِ»[٥].

---

(١) الترمذي ـ حديث رقم ٢٦٥٠، وابن ماجه حديث ٢٤٩.

(٢) في ب، ج صغرت.

(٣) سقط من أ.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٥) المسند ٣/ ٢٠ بلفظ قريب جدّاً، والبخاري ـ علم حديث ٢٨، و(تعبير) حديث ٣ ومسلم ـ إيمان حديث ٧٨، و(رؤية) ٢/ ٢٦، والترمذي ـ رؤية ـ حديث ١، ٥، ٧، والنسائي ـ إيمان حديث ١٧.

[١٠٦٠] حديث: «**إِذَا أَتَى أحدكُم أهلهَ ثمّ بَدَا لَهُ أَنْ يعودَ فليتوضأْ بينهما وضوءاً**»[١].

قال الشيخ ولي الدين العراقي في «شرح أبي داود»: (أي: بين الوطئين)[٢]، فأعاد الضمير على المفهوم من (المعيّن)[٣] وإن لم يقع التصريح به.

[١٠٦١] حديث: «**إنّ أهلَ الجنةِ لينزلون الغُرَفَ ـ إلى أنْ قال: قالوا: يا رسولَ اللهِ تلك منازلُ الأنبياءِ لا يبلُغُها غيرهُم قال: بَلَىٰ والّذي نفسي بيدِهِ رجالٌ آمنُوا باللهِ وصَدَقُوا المَرْسَلِينَ**»[٤].

قال الشيخ أكمل الدين: قوله: (رجال)، أي: منازل رجال، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، كذا في بعض الشروح، وفيه نظر، لأنه (بلى) مختصة بإيجاب المنفي، وليست تلك المنازل منتفية. والأولى أن يجعل فاعل فعل محذوف من جنس المذكور. أي: بلى يبلغها رجال.

[١٠٦٢] حديث: «**إذَا أسلمَ العبدُ فَحَسُنَ إسلامُه**»[٥].

قال الكرماني: هو عطف على (أسلم)[٦] وجواب الشرط (يكفّر الله عنه كلَّ سيئة كان زلفها).

وقوله: (وكانَ بعدَ ذلك القصاصُ).

قال: هو مرفوع، اسم دان، ويجوز أن تكون (كان)[٧] تامة.

وقوله: (الحسنةُ بعشرِ أمثالها) مبتدأ وخبر، والجملة استئنافية.

---

(١) مسلم ـ حيض حديث ٢٧، وأبو داود ـ طهارة حديث ٨٦، وابن ماجه حديث ٥٨٧.

(٢) في أ: (بن الموطني) وهو تحريف.

(٣) في أ العنى.

(٤) البخاري ٨/١٤٣، ومسلم ـ الجنة حديث ١٠.

(٥) البخاري ١/٧ ـ بلفظ (يكفّر الله عنه).

(٦) في ب، ج اسم.

(٧) سقط من ب، ج.

وقـولـه: (إلى سبعمائةِ ضِعْفٍ) متعلق بمقدر، أي: منتهياً إلى سبعمائة، فهو منصوب على الحال.

[١٠٦٣] حديث: «**فَمَا أَنْتُمْ بأشدَّ لِي مناشدةً في الحقِّ، قَدْ تَبَيَّنَ لَكُم من المؤمن يومئذ للجبّار، إِذَا رَأَوْا أنّهم قد نَجَوا في إِخْوَانِهِم، يقولون ربّنا إخواننا كانوا يصلون معنا**»(١).

قال الكرماني: (قد تبين) جملة حالية، و (من المؤمن) صلة (أشدّ) و(للجبار) و(في إخوانهم) كلاهما متعلق بمناشدة مقدرة. أي: ما طلبكم مني في الدنيا في شأن حق يكـون ظاهـراً لكم، أشد من طلب المؤمنين من الله في الآخرة في شأن نجاة إخوانهم من النار. فإن قلت: المؤمن مفرد، فَلِمَ جمع الضمير؟ قلت: باعتبار الجمع المراد من لفظ الجنس، فإن قلت: السياق يقتضي أن يكون (وإذا رأوا) بدون الواو قلت: (في إخوانهم) مقدم عليه حكماً، وهذا خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك إذا رأوا نجـاة أنفسهم. ويقـولـون: هو استئنـاف كلام، وهـذا غاية الجهد في تحليل هذا التركيب. انتهى.

قال الطيبي: (بأشد) خبر (ما)، و(مناشدة) منصوب على التمييز و(في الحق) ظرف له، و(قـد تبين) حال، إمّـا من الضمير في (أشـد) وإمّا من (الحق)، و(من المؤمنين) متعلق أفعـل، أي: بأشد مناشدة منكم فوضع المظهر موضع المضمر، و(لله) متعلق بـ(مناشدة).

قوله: هـٰؤُلاَءِ عتقاء الرّحمنِ أدخلهم الجنّةَ بغيرِ عملٍ عَمِلُوه وَلاَ خَيْرٍ قدّموه).

قوله: (حتّى أَنّ بعضَهم ليكادُ أَنْ يتقلَّبَ).

قال النووي: هكذا في الأصول بإثبات (أَنْ)، وهو لغة.

---

(١) البخاري ـ توحيد ٢٤، ومسلم ـ إيمان ٣٠٢، وابن ماجه ـ مقدمة ٩.

قوله: (فجِيءَ بِهِمْ ضبائر ضبائر)[1].

قال النووي: هو منصوب على الحال.

[١٠٦٤] حديث: «أَلَا رجل يتصدّقُ على هذا فيصلِّي مَعَهُ»[2].

قال الطيبي: (أَلَا) فيه للعرض، كما تقول: ألا تنزل فتصيب خيراً. وقوله: (فيصلي) منصوب لوقوعه جوابه، وقيل: الهمزة في (ألا) للاستفهام، و(لا)[3] بمعنى ليس، وعلى هذا (فيصلي) مرفوع عطفاً على الخبر.

قال: وكان هذا الوجه أولى، ونظيره قول الشاعر:

ألا موت لذيذ الطعم يأتي فينقذني من الموت الكريه[4]

[١٠٦٥] حديث: «الذهبُ بالذهبِ، والفضّةُ بالفِضّةِ، والتّمرُ بالتمرِ، والبُرُّ بالبُرِّ، والشّعيرُ بالشّعيرِ، والملحُ بالملحِ، سواءً بسواءٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ»[5].

قال الزركشي: (جوّز أبو البقاء[6] فيه وفي (وزناً بوزنٍ) وجهين: أحدهما: أن يكون مصدراً في موضع الحال، أي: الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون.

والثاني: أن يكون مصدرياً مؤكداً، أي: يوزن وزناً.

قال: وكذلك الحكم في قوله [مِثْلًا بِمِثْل]. انتهى)[7].

---

(١) في ب، ج ضبائم.

(٢) المسند ٥/٢٥٤ والبيهقي ٢/٢٠٣.

(٣) في أ (في).

(٤) لم نعثر عليه فيما رجعنا إليه من مصادر.

(٥) المسند ١٩/٦، ومسلم ـ مساقاة حديث ٨٤، ٨٩.

(٦) إعراب الحديث ١٦٦.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

[١٠٦٦] حديث: «**مَنْ رَآنِي فَقَدْ رَأَى الحقَّ فإنَّ الشَّيْطَانَ لاَ يَتَكَوَّنُنِي**»[١].

قال الكرماني: أي: لا يتكلف كوناً مثل كوني، فإن قلت: التكوّن لازم فما وجهه؟

قلت: لزومه غير لازم، أو معناه: لا يتكون كوني محذوف المضاف وأوصل المضاف إليه بالفعل.

[١٠٦٧] حديث: «**إذَا أيقظَ أهلَهُ من الليلِ فصلّيَا جميعاً**»[٢].

قال الطيبي: (جميعاً) حال مؤكدة من فاعل (فصلينا) على التثنية، لا الإفراد. فإذا أريد تقييده بفاعله يقدر: فصلّى وصلَّتْ جميعاً، فهو قريب من التنازع.

[١٠٦٨] حديث: «**بعثَ عليٌّ إلى النبيّ ﷺ بِذَهَبيَّة**»[٣].

قال الخطابي: إنّما أنثها على[٤] نية القطعة من الذهب، وقد يؤنّث الذهب في بعض اللغات.

قوله: (فقسّمها بينَ أربعةِ نَفَرٍ: (بينَ)[٥] عُيينة بنِ بدرٍ، وأقرعَ بن حابس).

قال ابن مالك[٦]: في قوله: (وأقرعَ بنِ حابس) بلا ألف ولام شاهد على أن ذا الألف واللام من الأعلام الغالبية قد ينزعان عنه في غير نداء ولا إضافة، ولا ضرورة، وهو مما خفي على أكثر النحويين، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعض العرب: (هذا يوم اثنين[٧] مباركاً فيه).

---

(١) البخاري ـ تعبير حديث ١٠، ومسلم ـ رؤية حديث ١٠، ١٣: (من رآني فقد رأى الحقّ).

(٢) أبو داود ـ تطوع حديث ١٨، والمستدرك ٢/٤١٦.

(٣) البخاري ـ الأنبياء حديث ٦، ومغازي حديث ٦١، ومسلم زكاة حديث ١٤٣.

(٤) في ب، ج انتهى عليه.

(٥) في أ (ابن) وهو تصحيف من الناسخ.

(٦) شواهد التوضيح.

(٧) في ب، ج (الاثنين).

[١٠٦٩] حديث: «كَانَ النبيّ ﷺ يخرجُ يومَ الفِطْرِ والأضْحَى إلى المصلى، فأولُ شيءٍ يبدأُ بِهِ الصلاةُ»[١].

قال الطيبي: (يبدأ) صفة مؤكدة لـ(شيء)، و(أول شيء) وإن كان مخصّصاً فهو خبر، لأن (الصلاة) أعرف منه. فهو كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ القَوِيُّ الأَمِينُ**﴾[٢].

[١٠٧٠] حديث: «اطْلُبُوا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ»[٣].

قال ابن الحاجب: يقال: (العشر الأول)، ولا يقال: (العشر الأخر) ويقال: (العشر الأواخر)، ولا يقال: (العشر الأوائل) فهذه أربع مسائل: اثباتان، ونفيان يستدل عليها:

أما الأولى: فلأن مفرد العشر الأولى، والأولى تأنيث الأول، وجمع[٤] أفعل فعل قياساً مطرداً كالفُضْلَى[٥] والفضل، فوجب أن يصح العشر الأول، كما تقول: النساء الأول.

الثانية: لا يقال: (العشر الأخر) لأن الأخر جمع أخرى، وأخرى تأنيث آخر، ومدلوله وصف لمغاير[٦] لتقدم ذكره، وإن كان متقدماً في الوجود حتى صار نسياً منسيّاً، فتقول: مررت بزيد ورجل آخر. فلا يفهم من ذلك إلا وصفه لمغاير لتقدم ذكره، وهو زيد. حتى صار معناه أحد شيئين، ولا يفهم من ذلك كونه متأخراً وجوداً. ومن ثم لم يقولوا: ربيع الآخَر، بفتح الخاء، ولا جمادى الأخرى، لعلمهم بانتفاء دلالة ذلك

---

(١) البخاري ـ العيدين حديث ٦، ومسلم ـ العيدين حديث ٩.

(٢) سورة القصص ٢٦.

(٣) المسند ١/١٣٣، ٣/٧١، ٥/٨٦، ٨٨، ٩٨.

(٤) في ب، ج زيادة في هذا الموضع (فعلى).

(٥) في ب، ج (كالفضلى).

(٦) في ب، ج لغابر.

على مقصـودهم، لأن المقصـود التـأخر الوجودي، فعدلوا إلى ربيع الآخِر، بكسر الخـاء، وإلى جُمَـادَىٰ الآخِـرة. حتى يحصـل الـدلالة على مقصودهم في التأخر الوجودي. إذا ثبت ذلك فليس المقصود بالعشر الأواخر، إلا التأخر الوجودي، فلو قالوا: العشر الأخر، لكان جمعاً لأخرى التي لا دلالة لها على التأخر الوجودي فلم يستقمْ أن يقال: الأخر، لما أدى إلى خلاف المقصود في الدلالة، فوجب أن لا يصح العشر الأخر، لما تقرر.

الثالثة: يقال: العشر الأواخر، لأنه (إذا)[1] بطل تقدير مفردها[2]، بالأخرى ـ لِمَا تقرر ـ وجب أن يقدّر بما فيه دلالة على التأخر الوجودي وهو (الآخِرة)، كما قالوا في جُمَـادَىٰ الآخِـرة، والـدار الآخِـرة، وإذا كان مفردها مقدّراً بالآخرة وجب أن يصح الأواخِر، لأن فاعله يجمع على فواعل قياساً مطّرداً.

الـرابعـة: لا يقـال (العشر الأوائل) لأن مفرده الأولى ولا تجمع (الأولى) على (الأوائل) وإنما تجمع على (الأول) كما تقدم، و(الأوائل) جمع أول. ومفرد (العشر) مؤنث تقديره: الأولى، فلا يجوز أن يجمع على (الأوائل) فوجب أن يمتنع (العشر الأوائل).

فإن قلت: في حديث الإفك: (وَأَمْرُنَا أَمْرُ العربِ الأولِ) مخفوضاً نعتاً للعرب، ومفرده إنسان، لأن واحد العرب مذكر يعقل[3] فكان يجب أنْ يكون ممتنعاً.

قلت: الرواية الكثرى: (وأمرنا أمر العرب الأوّلُ) على الإفراد مرفوعاً نعتاً لقوله: (أمر)، وهو الصحيح، وجاءت هذه الرواية ووجهت على أن يقدر العرب اسم جمع تحته جمـوع كل واحد عرب أو جماعة، فيصير مفرده بهذا التقدير يجوز أن يقدر

---

(١) سقطت من أ.

(٢) في ب، ج (مفردهما).

(٣) في ب، ج يقتل.

الأولى، لأن العرب أو الجماعة على الصفة المؤنثة، فهذا التقدير جاز أن يقال للعرب الأول. ولهذا التعسف كانت الرواية الشهرى أقعد، لأن الضعيفة تستلزم جواز (الرجال الأول) بعين التوجيه المذكور في (العرب الأول) وهو بعيد.

قال: واعلم أن (الأواخر) في جمع آخر مخالف في الزنة كقولهم[1] (الأواخر) في جمع (أخر) وزنه أفاعل، فهمزته زائدة، والواو فاء الكلمة التي كانت ساكنة بعد[2] همـزة (آخر) فقلبت في المفرد (ألفاً)[3] لسكونها بعد همزة، وقلبت في الجمع واواً لاجتماع الهمزتين المتحركتين بالفتح (كأوادم)[4]، فالأولى همزة أفعل، والثانية فاء الكلمة، وأمّا (الأواخر) جمع (الآخرة) فوزنه فواعل، فالهمزة الأولى فاء الكلمة، والواو الثانية الألف الزائدة التي بعد الهمزة في الآخرة انقلبت واواً في فواعل جمع فاعلة قياساً مطّرداً. انتهى.

[١٠٧١] حديث: «يلقى في النّار وتقول: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حتى يأتيها تبارك وَتَعَالَىٰ فيضع قدمَه عَلَيْها فتَنْزَوِي، وتقولُ: قَدِي قَدِي»[5].

[١٠٧٢] حديث: «إذَا دخلْتُم عَلَى المريضِ فنفّسُوا لَهُ في أَجَلِهِ»[6].

قال الطيبي: (في أجله) متعلق بـ(نفّسوا) مضمناً معنى التطميع، أي: طمّعوه في طول أجله، واللام للتأكيد.

قال: قوله: (يطيب بنفسه) الباء في (بنفس) زائدة في الفاعل، ويجوز أن يكون للتعدية، وفاعله ضمير عائد إلى اسم (إنّ)، ويساعد الأول رواية: (ويطيب نفسه).

---

(١) في ب، ج (. . . في الرواية لقولهم . . .).

(٢) في أج بغير.

(٣) في أ (التاء).

(٤) في أ (الأوادم).

(٥) البخاري ـ تفسير سورة ٥٠، ١.

(٦) الترمذي حديث ٢٠٨٧.

[١٠٧٣] حديث: «لمّا كَانَ عندَ مُغَيْرِبَانِ الشَّمْسِ»[١].

قال في «النهاية»: أي: وقت مغيبها، يقال: غربت الشمس تغرب غروباً ومغيرباناً[٢]، وهو مصغر على غير مكبره، كأنهم صغروا (مِغرباناً).

[١٠٧٤] حديث: «اعتكفَ رسولُ اللهِ ﷺ عشر الأول»[٣].

قال الزركشي: كذا ثبت، ومنهم من ضمّ الهمزة، وفي رواية: (العشر الأول) وهو الوجه.

وقوله: (فاعتكف العشر الأوسط) هكذا أكثر الروايات، وقيل: إنّه جاء على لفظ (العشر)، فإنه مذكر.

وروي (الوُسُط) بضم الواو والسين جمع واسط كنازل ونُزُل.

وقال الطيبي: فإن قلت: لِمَ خولف بين الأوصاف فوصف (العشر الأول) و(الأوسط) بالمفرد، (الآخر) بالجمع.

قلت: تصور في كل ليلة من العشر الأخير ليلة القدر، (فجمع)[٤]، ولا كذلك في العشرين.

قوله: (إنّ الذي تطلبُ أمامك).

قال الكرماني: بنصب الميم مرفوع بأنه خبر الكلمة المشبهة، أي: مطلوبك الذي هو ليلة القدر قدامك.

وقوله: (تصديق رؤياه) بالرفع، . أي: أثر الطين والماء على جبهته هو تصديق رؤياه.

---

(١) المسند ٣/١٩.

(٢) في ب، ج(مغيوبان) وهو تصحيف.

(٣) المسند ٣/٧٤، والبخاري ـ أذان ١٣٥، ومسلم صيام ٢١١.

(٤) في أ (تجمع).

[١٠٧٥] حديث: «**أنتَ منّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ مُوسَى**»[١] .

قال الرضي: قد يقوم مع آلة الشبه قرينة تدل على الحدث[٢] المعين فيتعلق بها جارّان وذلك قوله ﷺ: (أنتَ مِنّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ مُوسَى).

وقال:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنّي غَيْرَهُ ... مِنّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[٣]

وتقول: مأمولي منّي بمنزلة الثريا من المتناول. أي: (بعيد (منّي)[٤] بعدها منه.

وقال الكرماني والطيبي: تسمى هذه بمن الاتّصالية.

[إعراب: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) ذكره الرضي في باب الحال، عند قوله الكائن: وكل ما دل على هيئة صح أن يقعَ حالاً، وقد نفي لهذا تتمة في الضمان من جهة الحكمة في تقدير الجار، والأول على الوصل الضعيف، ومراده التشبيه، وقد تركه البعض][٥].

[١٠٧٦] حديث: «**خَصْلَتَانِ لا يجتمعانِ في مُؤْمِنٍ البُخْلُ وسوءُ الخُلُق**»[٦].

قال الطيبي: (خصلتان لا يجتمعان) مبتدأ موصوف، والخبر محذوف، أي: فيما

---

(١) المسند ١/١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، والبخاري ـ فضائل أصحاب النبي حديث ٩، ومسلم ـ فضائل الصحابة حديث ٣٠، والترمذي حديث ٣٧٣٠.

(٢) في ب، ج الحديث.

(٣) الشاهد لعنترة العبسي في ديوانه ١٤٣، والدرر ١/١٣٤، والخصائص ٢/٢١٦، والخزانة ١/٥٣٩، والعيني ٢/٤١٤، وبلا نسبة في الهمع ١/١٥٢، والأشموني ٢/٣٥.

(٤) في أ (من).

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٦) الترمذي حديث ١٩٦٢، وأبو نعيم في الحلية ٢/٣٨٩.

أحدثكم به خصلتان وهو[1] لا يجتمعان كقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾[2] أي: فيما أوحينا إليك. و(البخل وسوء الخلق) مبتدأ.

[١٠٧٧] حديث: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مسلماً ثوباً عَلَى عُرْيٍ، كَسَاهُ اللهُ من خُضْرِ الجَنَّةِ»[3].

قال الطيبي: من إقامة الصفة مقام الموصوف أي: ثيابها الخضر.

[١٠٧٨] حديث: «لا يخرجُ الرجلانِ يضربانِ الغائطَ كاشفان عورتَهما، يتحدّثانِ فإنّ اللهَ يمقتُ على ذلك»[4].

قال أبو البقاء[5]: هكذا وقع في هذه الرواية بالرفع، ووجهه أن يكون التقدير، وهما كاشفان، وإنْ رُوِيَ (كاشفين) كان حالاً.

قلت: رواه أبو داود (كاشفين) بالنصب، ورواه النسائي (كاشفان) بالرفع.

وقوله: (على ذلك).

قال الشيخ ولي الدين العراقي: أي: لأجل ذلك، فـ(على) هنا للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[6].

قال: وفي رواية أبي داود (عورة)[7] بالإفراد، وفي رواية النسائي (عورتيهما) بالتثنية، (وهما جائزان، فإنه إذا (أُضيف)[8] شيئان إلى ما تضمنهما جاز الإفراد والتثنية والجمع)[9] فلو رُوِيَ (عوراتِهما) كان جائزاً أيضاً.

---

(١) سقط من ب، ج.

(٢) سورة النور (١).

(٣) المسند ٣/١٤، والترمذي ـ قيامة ١٨، وأبو داود ـ زكاة ٤١.

(٤) المسند ٣/٣٦.

(٥) إعراب الحديث ٩٧.

(٦) سورة البقرة ١٨٥.

(٧) في ب، ج عورتهما.

(٨) ساقطة من أ، ولا يصح المعنى إلا بها.

(٩) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

وقال الطيبي: (الغائطَ) نصب بنزع الخافض أي: يضربان للغائط، ويحتمل أن يكـون ظرفـاً، أي: يضربان في الغائط، أي: الأرض المطمئنة، فحذف المفعول لدلالة الظرف عليه.

و(يضربان) و(يتحدثان) صفتا الرجلين. لأن التعريف فيه للجنس، أي: رجلان من جنس الرجال، ويجوز أنْ يكونا خبرين لمبتدأ محذوف، أي: (هما)[1] يضربان ويتحدثان، استئناف أو حال على بعد، و(كاشفين) حال مقدرة من ضمير (يضربان)، ولو جعل حالاً من ضمير (يتحدثان) لم تكن مقدرة.

[١٠٧٩] حديث: **«لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ الذينَ مِنْ قبلكم شبراً بشبرٍ وذراعاً فذراعاً»**[2].

قال أبو حيان في «الارتشاف»: الغالب في الحال أن تكون مشتقة، ويغني عن الاشتقاق أمور:

منها أن يدل على ترتيب، نحو: ادْخُلُوا رجلاً رجلاً. أي مرتبين، وعلمته الحساب باباً باباً. أي: مفصّلاً، وفي نصب[3] الثاني خلاف ذهب الزجاج إلى أنه توكيد.

وذهب ابن جني إلى أنّه صفة للأول.

وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول.

والذي اختاره: أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله، لأن مجموعهما هو الحال، ولو ذهب ذاهب إلى أنّ نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حرف[4] الفاء، فإن المعنى: باباً فباباً. وأول فأول. لكان مذهباً حسناً عارياً من التكلف.

وزعم أبـو الحسن أنـه لا يجـوز أن يدخـل حرف العـطف في شيء من هذه

---

(١) سقط من أ.

(٢) البخاري ٤/٢٠٦، ٩/١٢٦، ومسلم ـ العلم حديث ٦.

(٣) في ب، ج (منصب).

(٤) في ب، ج (حذف)، وهو صحيح أيضاً.

المكررات إلا الفاء، لا تقول: باباً وباباً ثم باباً. انتهى.

[١٠٨٠] حديث: «**تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيتُكُنَّ أكثرَ أَهْلِ النَّارِ**»[١].

قال الطيبي: (أُرِيتكنّ) بمعنى أُخبرت وأُعلمت، فهو يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: ضمير المتكلم المتصل به، والثاني ضمير المخاطب وهو (كنّ)، والثالث قوله (أكثر).

وقوله[٢]: (ما رأيت من ناقصات عقل)، (من ناقصات) صفة موصوف محذوف، أي: ما رأيت أحداً من ناقصات. و(من) مزيدة استغراقية لمجيئها بعد النفي.

ومن ثم قيل: (من إحداكنّ)، و(من) متعلقة بأذهب والمفضل عليه مفروض مقدر، ويحتمل أن يكون (من) بيان (ناقصات) على سبيل التجريد، كقولك: رأيت منكن[٣] أسداً. جرد (من)[٤] إحداكن ناقصات، (ووصفها)[٥] بالجمع على طريقة ﴿شِهَاباً رَصَداً﴾[٦]. و(أذهب) لمطلق الزيادة صفة موصوف محذوف، أي: ما رأيت أحداً، و(أذهب) صفة (أحد).

وقوله: (فذلك من نقصان عقلها) إشارة إلى الحكم المذكور، والكاف فيه للخطاب العام، وإلاّ لقال: فَذٰلكُنّ، لأن الخطاب مع النساء. انتهى.

[١٠٨١] حديث: «**إنَّ أكثرَ ما أخافُ عليكم ما يُخْرِجُ اللهُ لَكُمْ مِنْ بركاتِ الأرضِ**»[٧].

---

(١) البخاري ١/٢٥٥، ومسلم ـ الإيمان حديث ١٣٢.

(٢) سقط من ب، ج.

(٣) في ب، ج (منك).

(٤) في أ (هن).

(٥) في أ (فوضعها).

(٦) سورة الجن ٩.

(٧) البخاري ـ رقاق ٤/١٧٧، ومسلم زكاة ١٢٢، ١٢٣، والنسائي ـ زكاة حديث ٨١.

قال الكرماني: فإن قلت: لفظ (ما يخرج) لا يصح جعله خبراً للأكثر، قلت: فيه إضمار نحو: ما أخاف بسببه عليكم أو مما يخرج.

قوله: (إِنَّ هـٰذَا المَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ).

قال التيمي: التأيث فيهما باعتبار المعنى، وهو ما يشتمل عليه المال من أنواع زهرات الدنيا.

وقال الخطابي وتبعه الزركشي: تأنيث الخبر تنبيه على أن المبتدأ، مؤنث، والتقدير: إن صورة هذا المال حسنة المنظر مونقة تعجب الناظر. فلذلك أنّث اللفظين.

وقال ابن بطال: لم يأت خضرة على الصفة، وإنّما أتى على سبيل التنبيه كأنه قال: هذا المال كالبقلة الخضرة، وتقول: إنّ هذا السّجود حسنة، كأنك قلت: هو خصلة حسنة.

قال الكرماني: هذه ثلاثة أوجه في تقرير التأنيث في اللفظين، وله وجه رابع: وهو أن تكون التاء للمبالغة نحو: رجل راوية وعلاّمة.

وعبّر في موضع آخر عن الثالث بقوله: إنه صفة لموصوف محذوف، نحو: بقلة خضرة.

قوله: (إلاّ أكل الخضرة).

قال التوربشتي: نصب على أنه مفعول (يقتل)، والاستثناء مفرغ من المثبت لقصد التعميم فيه، ونظيره: قرأت إلا يوم كذا.

وقال الطيبي: الأظهر أنّ الاستثناء منقطع لوقوعه في الكلام المثبت، وهو غير جائز إلاّ بالتأويل، ولأن ما يقتل حبطاً بعض ما ينبت الربيع، لدلالة (مِنْ) التبعيضية عليه، ويجوز أن يكون الاستثناء متصلاً، لكن يجب التأويل.

المعنى: من جملة ما ينبت الربيع شيئاً يقتل آكله إلا الخضر منه إذا اقتصد فيه آكله وتحرى دفع ما يؤديه إلى الهلاك.

والباء في قوله: (أو يأتي الخير بالشر) صلة (يأتي).

[١٠٨٢] حديث: «مَا يكونُ عِنْدي فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ»(١).

قال الطيبي: (ما) موصولة متضمنة معنى الشرط فلذلك صح دخول الفاء في خبره.

قوله: (وما أُعْطِيَ أحدٌ عطاءً خيراً وأوسعَ مِنَ الصَّبْرِ بِهِ).

قال الطيبي: (عطاء) بمعنى مُعطى(٢) أو شيئاً، و(خيراً)(٣) صفته.

وقال الزركشي: (أحد) نائب عن الفاعل، (عطاء) مفعوله الثاني، (خيراً) صفة لـ(عطاء)، و(أوسع) عطف عليه.

وقال الكرماني: (خيراً بالنصب صفة، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هو خير.

[١٠٨٣] حديث: «لَيْسَ فِيمَا أَقَلّ مِنْ خمسةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»(٤).

قال الزركشي: (ما) زائدة، و(أقل) في موضع جرٍّ إلاّ أنه لا ينصرف، ويؤيده قوله بعده: (وَلاَ فِي أَقَلّ من خمسةٍ من الإبلِ صَدَقَةٌ). ومنهم من قيده برفع (أقلّ).

[١٠٨٤] حديث: «ثلاثةٌ يضحكُ اللهُ إليهم: الرجلُ إذَا قَامَ بالليلِ يُصَلِّي»(٥).

---

(١) البخاري ٢/١٥١.

(٢) في ب، ج (يعطي).

(٣) سقط من أ.

(٤) البخاري ٢/١٥٢، ومسلم ـ زكاة حديث ١٢٤ (بمعناه).

(٥) المسند ٣/٨.

قال الطيبي: (إذا) هنا متمحض للظرفية، وهو بدل من الرجل، كما في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾(١) و(الرجل) موصوف ثلاثة رجال أي: رجال ثلاثة يضحك الله منهم وقت قيام الرجل (بالليل)(٢)، فوضع الظرف مقام (الرجل) مبالغة على منوال قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً. أي: أخطب أَوْقَاتِهِ، والأخطبية ليست للأوقات إنما هي للأمير.

[١٠٨٥] حديث: «إنَّ رجلاً رغسه الله مَالاً وولداً فَلَمّا حَضَرَهُ الموتُ دَعَا بَنِيهِ فَقَالَ: أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ»(٣).

قال أبو البقاء(٤): الصواب نصب (أي) على أنه خبر (كنت)، ووجب تقديمه لكونه استفهاماً.

وأما قوله: (خير أب) فالجيد نصب (خير) على تقدير: كنت خير أبٍ، ليكون موافقاً لِمَا هو جواب عنه، والرفع جائز على معنى: أنت خير أبٍ.

قوله: (فما تلافاه أنْ رَحِمَهُ).

قال الكرماني: (ما) موصولة، أي: الذي تلافاه هو الرحمة، أو نافية، وكلمة الاستثناء محذوفة على مذهب من يجوز حذفها أو المراد: [ما تلافي عدم الاستئثار بأن رحمه، أو لأن رحمه](٥).

[١٠٨٦] حديث: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رأيتُ الناسَ يعرضون وعليهم قُمُصٌ مِنْها ما يبلغ الثدي، ومنا ما يبلغ دون ذلك ومرّ عليّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجرّه فقالوا: ما أوّلت ذلك يا رسول الله قال: الدِّين»(٦).

---

(١) سورة مريم ١٦.

(٢) سقط من أ.

(٣) المسند ٦٩/٣، ٤٤٧/٤، والبخاري ـ أنبياء حديث ٥٤، ومسلم ـ توبة، حديث ٢٨. ، و(رغسه) أي: أكثر منه، ونماه له.

(٤) إعراب الحديث ٩٥.

(٥) في أ، ما بين المعقوفتين دخله تصحيف.

(٦) البخاري ٢٩٥/٢.

قال الزركشي: بالنصب، ويجوز الرفع.

[١٠٨٧] حديث: «**إنَّ فِي الجَنَّةِ لشجرة يسيرُ الراكبُ الجوادُ أو المُضْمَر السَّرِيعَ مائةَ عامٍ لا يَقْطَعُها**»[1].

قال الزركشي: هو بنصب الجواد، وفتح الميم الثانية من (المضمر)، ونصب الراء. وضبطه الأصيلي بضم (المضمر)، و(الجواد) صفة للراكب، فيكون على هذا بكسر الميم الثانية، وقد يكون على البدل.

[١٠٨٨] حديث: «**رَأَيْتُ أَنَّ فِي ذراعي سِوَارَيْن من ذهبٍ فكرهْتُهُما فنفختهما فَطَارَا فَأَوَّلْتُهُما: هذانِ الكذّابانِ**»[2].

قال أبـو البقـاء[3]: إينما رفع (هذان الكذابان) لأنه أراد ففسرت ما رأيت، ثم استأنف فقال: هما هذان، فحذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه، أو يكون التقدير: تأويلهما هذان.

[١٠٨٩] حديث: «**سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ اللّهم ربّنا الحمدُ ملء السمٰواتِ، وملء الأرضِ، وملء ما شئتَ من شيءٍ بعد، أهلَ الثناءِ والمجدِ، أحقُّ ما قال العبد. وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد**»[4].

قال ابن سيد الناس في «شرح الترمذي»: كان ابن خالويه يرجح فتح الهمزة من (ملء). [والزجاج يرى الرفع فيها، وكلاهما جائز.

---

(١) البخاري - ٤/١٤٤، ٦/١٨٣، ٨/١٤٢، ومسلم - الجنة ٦، ٧، ٨.

(٢) المسند ٢/٣٣٨، ٣٣٤، ٣/٨٦. برواية: (هذين الكذابين). وانظر الترمذي حديث ٢٢٩٣.

(٣) إعراب الحديث ٩٥، ٩٦.

(٤) المسند ٣/٨٧، ٤/٢٨٥، ومسلم -صلاة ١٩٤، والنسائي - تطبيق ٢٥، والدارمي - صلاة ٧١.

قال: والوجه النصب][1] في (أهل) على أنه منادى مضاف، حذف حرف ندائه، ويجوز رفعه على تقدير: أنت أهل، و(أحق) مرفوع بالابتداء وخبره (لا مانع لما أعطيت)، و(كلنا لك عبد) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر، ويجوز أن يكون قوله: (أحقّ ما قال العبد) خبراً لما قبله، أي: قوله: ربّنا لك الحمد. . .) إلى آخره، أحق ما قال العبد.

قال النووي: معنى (سمع) أجاب، أي: من حمد متعرضاً لثوابه، استجاب الله له وأعطاه ما تعرض له، فقولوا: ربنا ولك الحمد، (ليحصل)[2] ذلك.

وقال: لفظ (ربّنا) على تقدير إثبات الواو، متعلق بما قبله تقديره: سمع الله لِمَنْ حمده يا ربنا فاستجاب حمدنا ودعاءنا ولك الحمد على هدايتنا.

وقال الكرماني: يحتمل أن يكون السماع بمعناه المشهور، فإن قلت: فلا بدّ أن يستعمل بمن لا باللام، قلت: معناه: سمع الحمد لأجل الحامد منه.

ثم لفظ (ربنا) لا يمكن أن يتعلق بما قبله، لأنه كلام [المأموم، وما قبله كلام الإمام، بدليل (فقولوا)، بل هو ابتداء كلام][3] (ولك الحمد) حال منه، أي: أدعوك، والحال أن الحمد لك لا لغيرك، فإن قلت: هل يكون عطفاً على أدعوك قلت: لا، لأنها إنشائية وهذه خبرية.

قال البغوي في «شرح السنة»: قيل: الواو في قوله: (ولك الحمد) واو العطف على مضمر متقدم.

وقال القاضي عياض: روي (ربنا لك الحمد) بلا واو، و(ربنا ولك الحمد) بالواو.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) في أ (ليجعل).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

وقال: فعلى إثبات الواو يكون قوله (ربنا) متعلقاً بما قبله، تقديره: سمع الله لمن حمده، يا ربنا فاستجب حمدنا ودعاءنا ولك الحمد.

قال الطيبي: هذه الرمزة مفتقرة إلى مزيد كشف وبيان وذلك أن قوله: (سمع الله لمن حمده) وسيلة، و(ربنا لك الحمد) طلب، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب، فإذا روي بالعاطف تعلق (ربنا) بالأولى، ليستقيم عطف الجملة الخبرية على مثلها، وإذا عزل عن الواو تعلق (ربنا) بالثانية، فإذن لايجوز عطف الإنشائي على الخبري.

وتقديره على الوجه الأول: يا ربنا قبلت في الدهور الماضية حمد من حمدك من الأمم السالفة، ونحن نطلب منك الأن قبول حمدنا، ولك الحمد أولاً وآخراً، فأخرجت الأولى على الجملة الفعلية وعلى الغيبة، وخص اسم الله الأعظم بالذكر. والثانية على الإسمية وعلى الخطاب لإرادة الدوام ولمزيد النجاح المطلوب، فعلى هذا في الكلام [التفاتة واحدة، وعلى الأول][1] التفاتتان من الخطاب إلى الغيبة، ومنه إلى الخطاب.

ثم قال الطيبي: قوله: (من شيء بعد)، أي: بعد ذلك، وهو صفة لشيء. و(أهل الثناء) يجوز فيه النصب على المدح، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت أهل الثناء.

وكذا (أحق ما قال)، أي: لما قال، أو يكون التقدير: المذكور من الحمد الكثير أحق ما قال العبد. ويجوز أن يكون (أحق ما قال العبد) مبتدأ، وقوله: (اللهُمَّ) خبره، و(ما) في قوله: (ما قال العبد) موصوفة، أي: أحق شيء قاله العبد، وروي (حق ما قال)، قيل: هذا هو كلام تام واقع على سبيل الاستئناف.

قوله: (وكلّنا لَكَ عَبْد)، [على هذا تذييل][2]، وقوله: (مِنْكِ الجَدّ) فيه أقوال:

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

قال الزمخشري في «الفائق»: (مِنْ) فيه مثله في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ﴾[1] أي: بدلكم فـ(مِنْ) بمعنى بدل، والمعنى: أن المحظوظ[2] لا ينفعه حظّه أي: بدل طاعتك وعبادتك.

قال التوربشتي: أي: لا ينفع ذا الغنيّ غناه عندك، وإنما ينفعه العمل بطاعتك، وعلى هذا فمعنى (منك) عندك، ويحتمل وجهاً آخر، أي: لا يسلمه من عذابك غناه.

وقال المظهري: أي: لا يمنعه غناه من عذابك إن شئت به عذاباً. انتهى.

[١٠٩٠] حديث: «أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّماءِ يَأْتِينِي خبرُ السَّماءِ صباحَ مساءَ»[3].

قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: يقال: آتيه صباحَ مساءَ، والأصل: صباحاً ومساءً، فركبوهما اسماً واحداً وبُنِي لتضمنه معنى الحرف، وهو الواو، كأنك قلت: صباحاً ومساءً، فلما حذفت الواو بنيا[4] لذلك، وليس المراد صباحاً بعينه، ولو أضفت: صباحَ مساءٍ لجاز، كأنك نسبته إلى المساء أي: صباحاً مقترناً بالمساء. وجازت إضافته إليه لتصاحبهما، فإن دخل عليه حرف الجر لم يكن إلا مضافاً مخفوضاً، وبطل البناء، نحو: آتيك في كل صباح ومساءٍ، لأنه بدخول حرف الجر خرج عن باب الظروف، وتمكن في الاسمية فلم يُبْنَ، لأن هذه الأسماء إنّما تبنى إذا كانت حالاً أو ظرفاً، لأنه حال ينقص تمكنهما، فلم تقدر فيهما الواو.

[١٠٩١] حديث: «مَنْ قَرَأَ سورةَ الكهفِ في يومِ الجُمُعَةِ أَضَاءَ له النّورُ ما بَيْنَ الجُمُعَتَيْنِ»[5].

---

(١) سورة الزخرف ٦٠.
(٢) في ب، ج محفوظ.
(٣) المسند ٤/٣ وقد أخرجه الشيخان بلفظ: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء» والبخاري ـ مغازي حديث ٦٤، ومسلم ـ زكاة ١٤٤.
(٤) سقطت من ب، ج وانظر شرح المفصل ١١٨/٤.
(٥) الدارمي ـ فضائل القرآن حديث ١٨.

قال الطيبي: (أضاء) يجوز أن يكون لازماً، وقوله: (بين الجمعتين) ظرف، ويجوز أن يكون متعدياً والظرف مفعول به، وعلى الوجهين فسرّ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾(١).

[١٠٩٢] حديث: «قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ علّمْنِي شيئاً أذكركَ بِهِ»(٢).

قال الطيبي: (أذكرك) خبر مبتدأ محذوف استئنافاً، أي: أنا أذكرك ولا يجزم جواباً للأمر لعطف قوله: (أَوْ أَدْعُوكَ بِهِ)، ويجوز الجزم، وعطف (أو أدعوك) بالجزم على منوال قوله:

فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا(٣)

[١٠٩٣] حديث: «عَدَد رَمْل عَالج»(٤).

قال في «النهاية»: هو ما تراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض.
قال الطيبي: فعلى هذا لا يضاف (الرمل) إلى (عالج) لأنه وصف له.
وذهب المظهري إلى أن (عالج) موضع فأضاف.

[١٠٩٤] حديث: «اللهُ أكبرُ كبيراً»(٥).

قال في «النهاية»: (كبيراً) منصوب بإضمار فعل كأنه قال: أَكْبِر كبيراً، وقيل: هو

---

(١) سورة البقرة ١٧.
(٢) الحاكم في المستدرك ١/ ٢١٠، وابن حبان حديث ٢٣٢٤.
(٣) الشاهد لعقبة أو عقيبة الأسدي في سيبويه ١/ ٣٤، والإنصاف ١٨٧، والسمط ١٤٨، والاقتضاب ٦٣، واللسان (غمز) ٧/ ٢٥٦، والسيوطي ٢٩٤، والخزانة ١/ ٣٤٣، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١، والحجة لابن خالويه ١٠٧، ومعاني القرآن ٢/ ٣٤٨ وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٦٣٨، وصدر البيت (معاوي، إننا بَشَر فاسجع).
(٤) المسند ٣/ ١٠، والترمذي ـ وتر ١٩، دعوات ١٧، وابن ماجه ـ إقامة ١٩٠.
(٥) المسند ٤/ ٨٠، ٨٣، ٨٥، ٣٥٥، ٣٥٦، والنسائي ـ افتتاح ٨، وابن ماجه ـ إقامة ٢.

منصوب على القطع من اسم الله (تعالى)[1].

[١٠٩٥] حديث: «أربعٌ سَمِعْتُهنَّ مِنَ النبيّ ﷺ فأعجبْنَني وآنَقْنَنِي: أن لا تسافرَ المرأةُ. . .»[2].

قال الكرماني: بالرفع لا غير، و[(أَنْ) هي المفسرة، (لا) النافية][3].

قوله: (ولا صوم يومين).

قال الكرماني: فإن قلت: ما إعرابه قلت: (صوم) اسم (لا) و(يومين) خبره، أي: لا صوم في هذين اليومين، أو يكون (صوم) مضافاً إلى (يومين)، وتقديره: لا يصوم صومهما، أو تقديره: لا صوم يومين ثابت أو مشروع.

[١٠٩٦] حديث: «أَبْشِرُوا فإنّ مِنْ يأجوجَ ومأجوجَ ألفٌ وَمِنْكُمْ رَجُلٌ»[4].

قال النووي: هكذا هو في الأصول، والروايات: (ألف) و(رجل) بالرفع فيهما، وهو صحيح، وتقديره: أنه بالهاء التي هي ضمير الشأن، وحذفت الهاء[5] وهو جائز معروف.

[١٠٩٧] حديث: «أنّه سُئِلَ العَزْل فقال: لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لا تَفْعَلُوا»[6].

قال البغوي في «شرح السنة»: قال المبرد: معناه لا بأس عليكم أن لا تفعلوا.

---

(١) سقط من (أ).

(٢) البخاري ٣/٢٤، ومسلم ـ الحج حديث ٤٢٤.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ مكرر في ب، ج.

(٤) البخاري ـ أنبياء حديث ٧، ورقاق حديث ٤٦، ومسلم ـ إيمان حديث ٣٧٩.

(٥) في ب، ج الفاء.

(٦) المسند ٣/٢٢، ٤٩، والبخاري ٤/٤٢٠، ومسلم ـ النكاح حديث ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١.

وقال الكرماني: قال المبرد: (لا) في (لا تفعلوا) زائدة أي: لا بأس عليكم في فعله.

وأما من لم يجوز (العزل فقال: (لا) نفيٌ لِمَا سألوه، و(عليكم أ لا تفعلوا) كلام مستأنف مؤكد له.

[١٠٩٨] حديث: «أَنَّكُمْ تَرَوْن رَبَّكُمْ كَما تَرَوْنَ القَمَر ليلةَ البدرِ»(١).

قال أبو علي الفارسي في «تذكرته»، وكان معتزلياً: الرؤية علمية لا بصرية، فقيل له: لو كان كذلك لتعدت إلى مفعولين، [وهي هنا متعدية لواحد، فأجاب: إنها متعدية إلى مفعولين](٢)، ما ذكر ههنا سد مسد المفعول الثاني، أو أضمر المفعول الثاني، أي: ترونه متيقناً، انتهى.

وَرُدَّ الوجهان: أما الأول: ففيه جعل الكلام متجوزاً فيه، وإذا وجدنا سبيلاً إلى الحقيقة لم نتكلف المجاز.

وأما الثاني: فلأن الأصل(٣) عدم الحذف، وإذا صح الكلام بغير الحذف لم تتكلف، وأيضاً فإن حذف أحد المفعولين في أفعال القلوب بلا دليل لا يجوز بالإجماع.

[١٠٩٩] حديث: «إذَا شَكَّ أحدُكم في صلاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ»(٤).

قال الطيبي: قوله: (اتماماً)(٥) إمّا مفعول له، أو حال من الفاعل، أي: صلى ما شك فيه حال كونه متماً لأربع.

---

(١) المسند ٣/١٦، ١٧، والبخاري ـ مواقيت ١/٢٦، وأبو داود ـ سنة ٩، والترمذي ـ جنة ١٦.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٣) سقطت من ب، ج.

(٤) المسند ٣/٧٢، ومسلم ـ مساجد حديث ٨٨، والدارقطني ١/٣٧٥.

(٥) غير واضح في ب، وهي هكذا في أ، ج.

[١١٠٠] حديث: «**أعوذُ بكَ مِنْ غلبةِ الدَّيْنِ وقَهْرِ الرِّجالِ**»[١].

قال الطيبي: (قَهْرِ الرِّجال) إمّا أَنْ تكون إضافته إلى الفاعل، أي: قهر الدائنين إيّان، وغلبتهم عليه بالتقاضي، وليس له ما يقضي دينه، أو إلى المفعول، بأن (لا)[٢] يكون له أحد (يعاونه)[٣] على قضاء ديونه من رجاله وأصحابه ومن المسلمين.

[١١٠١] حديث: «**مَنْ لا يرحم النّاسَ لا يرحمه اللهُ**»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: الجيد أن تكون (مَنْ) بمعنى الذي، فيرفع الفعلان وإن جعلت شرطاً فجزم الفعلان جاز.

[١١٠٢] حديث: «**يخلص المؤمنون من النارِ فيُحبسونَ على قَنْطَرةٍ بينَ الجنّةِ والنّارِ حتّى إذَا هُذِّبُوا ونُقُّوا**»[٦].

قال الطيبي: (نقّوا) تفسير لقوله: (هذبوا)، وأدخل واو العطف بين المفسَّر والمفسِّر.

قوله: (فلأحدهم أهدى بمنزله في الجنة).

---

(١) المسند ٢/١٧٣، ٣/١٢٢، ٢٢٠، والبخاري ـ جهاد حديث ٧٤، دعوات حديث ٣٦، ٤٠، وأبو داود وتر ٣٢، والنسائي ـ استعاذة حديث ٧، ٨، ٢٤.

(٢) سقطت من أ.

(٣) في أ يقارنه.

(٤) المسند ٣/٤٠ والبخاري ـ ٨/٩، ١٢، ومسلم ـ الفضائل حديث ٦٥، والطبراني ـ ٢/٣٥١ حديث (٢٢٩١).

(٥) إعراب الحديث ٩٨.

(٦) المسند ٣/٦٣، والبخاري ٨/١٣٨.

قال الطيبي: (هدى)[1] لا يتعدى بالباء بل باللام وإلى، فالوجه أن يضمن معنى اللصوق، أي: ألصق بمنزله هادياً إليه.

[١١٠٣] حديث: «أَبْرِدُوا بالظهرِ في الحرّ فإنّ شِدّةَ الحرِّ مِنْ فَوْحِ[2] جَهَنّم»[3].

قال أبو البقاء: يقال: (فوح) و(فيح) وكلاهما قد ورد، وهو من (فاحت[4]) (الريح)[5] تفوح وتفيح.

وقال الطيبي: (مِنْ) إما ابتدائية، أي: شدة الحر نشأت وحصلت من فيح جهنم، أو تبعيضية، أي: بعض منها، وهو الأوجه، وكذا قوله الحُمَّىٰ من فيح جهنم.

[١١٠٤] حديث: «خرجَ رسولُ اللهِ ﷺ في أضحى»[6].

قال الكرماني: هو منصرف.

[١١٠٥] حديث: «في قوله تعالى ﴿وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ﴾[7]، قال: ارتفاعها لَكَمَا بَيْنَ السَّماءِ والأرْضِ»[8].

قال الطيبي: أدخل لام الابتداء في الخبر، والكاف اسم، وأصل هذه اللام أن تقع في الابتداء، ووقوعها في الخبر جائز، وأنشدوا:

---

(١) في أ (مشير).

(٢) في ب، ج فيح.

(٣) المسند ٢/٢٢٩، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٦٦، ٣/٥٢، والبخاري ـ مواقيت حديث ٩، أذان ١٨، مساجد حديث ١٨٠، ١٨١، وأبو داود ـ الصلاة حديث ٤، والترمذي ـ مواقيت حديث ٥، والنسائي ـ مواقيت حديث ٥، وابن ماجه ـ صلاة حديث ٤.

(٤) في أ فاح، وكلاهما جائز.

(٥) سقطت من أ.

(٦) البخاري ـ الزكاة ١/٢٥٥.

(٧) سورة الواقعة ٣٤.

(٨) الترمذي ـ رقم الحديث ٢٥٤، ٢٢٩٤.

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ* [1]

[١١٠٦] حديث: «أَوَّهْ عينُ الرِّبا عينُ الرِّبا فلا تقربنّه»[2].

قال القاضي عياض: رويناه بالقصر وتشديداً الواو وسكون الهاء، وقيل بمدّ الهمزة، قالوا: ولا يمد إلا لبُعْدِ الصّوت، وقيل: بسكون الواو وكسر الهاء، ومن العرب من يمدّ الهمزة، والواو تجعل بعدها واوين اثنين فتقول: آووه، وكله بمعنى التذكير والتحزّن، ومنه ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ﴾[3].

[١١٠٧] حديث: «مَنْ يَتجر على هذا فيصلّي مَعَه»[4].

قال في «النهاية»: الصواب: يأتجر، لأنه من الأجر، ولا يجوز (يتجر) بالإدغام، لأن الهمزة لا تدغم في التاء، وكذلك حديث الأضاحي: (كُلُوا وادَّخِرُوا وائتجروا)[5] أي: تصدقوا طالبين بذلك، ولا يجوز (اتّجروا) بالإدغام.

وكذلك حديث الزكاة: (ومَنْ أَعْطَاهَا مؤتجراً بِهَا)[6].

---

* من بعد هذا لموضع (الشاهد) حتى قوله .. (والعرب تقوله بالضم ... من الحديث رقم (١١٣٧) ساقط من ب، ج.

(١) قائله رؤبة في ملحق ديوانه ١٧٠، وشرح التصريح ١/١٧٤، والعيني ١/٥٣٥، ٢/٢٥١، وهو لرؤبة أو عنترة في الدرر ١/١١٧، والخزانة ٤/٣٢٨، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/١٣٠، وابن عقيل ١/٣١٣، والهمع ١/١٤٠، واللسان (شهب) وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٣٢٤٧.

(٢) البخاري - وكالة ١١، ٤٥، ومسلم - مساقاة ٩٦، والنسائي - بيوع ٤١.

(٣) سورة التوبة ١١٤.

(٤) المسند ٣/٥ برواية: (من يتّجر على هذا أو يتصدق على هذا فيصلي معه)، وانظر النهاية لابن الأثير (أجر).

(٥) المسند ٤/١٥، ٥/٧٥ - ٧٦.

(٦) المسند ٥/٢-٤.

وإن صحّ في الرواية (يتّجر) فيكون من التجارة لا الأجر، كأنه بصلاته معه قد حصل لنفسه تجارة، أي: مكتسباً.

[١١٠٨] حديث: «**يوشكُ أنْ يكونَ خير مالِ المسلم غَنَم يتبعُ بها شَعَفَ الجبالِ ومواقعَ القَطْرِ يفِرُّ بدِينِهِ منَ الفِتَنِ**»[١].

قال ابن مالك في «التوضيح»[٢]: (يوشك) مضارع (أوشك) وهو أحد أفعال المقاربة فيقتضي اسماً مرفوعاً وخبراً منصوبَ المحلِّ لا يكون إلّا فعلاً مضارعاً مقروناً بأَنْ، ومنه قول الشاعر:

إِذَا المرءُ لَمْ يَغْشَ الكريهةَ أَوْشَكتْ ... حبالُ الهُوَيْنَى بِالفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا[٣]

ولا أعلم تجرّده من (أَنْ) إلا في قول الشاعر:

يوشك مَنْ فَرَّ مِنْ مَنيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُها[٤]

وفيما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن المقدام بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال: (يُوشِكُ الرّجلُ متكئاً على أريكته يُحَدِّثُ من حديثي فيقولُ: بَيْنَنَا وبَيْنَكُمْ كتابُ اللهِ)[٥].

---

(١) البخاري - ٢ كتاب الإيمان، ١٢، باب من الدين الفرار من الفتن.

(٢) شواهد التوضيح ١٤٣ - ١٤٤.

(٣) الشاهد للكلحبة العريني في الخزانة ١/١٨٦، وشرح المفضليات ٢٣، ونوادر أبي زيد ١٥٣، واللسان (وشك) ١٢/٤٠٥، وهو في العيني ٣/٤٤٢ للأسود بن يعفر، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/٥٣، وشواهد التوضيح ١٤٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية - الشاهد ١٦٢٢.

(٤) الشاهد لأمية بن أبي الصلت، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٤٤.

(٥) أبو داود - سنة ٣٩ - باب في لزوم السنة، والترمذي - علم ٣٩ - باب ما نهي عنه أن يقال، وابن ماجه في المقدمة - باب تعظيم حديث رسول الله.

وقد يسند إلى (أن) والفعل المضارع، فيسد بذلك مسد اسمها وخبرها، وفي هذا الحديث شاهد على ذلك.

ويجوز في (خير) و(غنم) رفع أحدهما على أنه اسم يكون، ونصب الآخر على أنه خبره، ويجوز رفعهما على أنهما مبتدأ و(خَيْر) في موضع نصب خبر ليكون، واسمه ضمير الشأن، لأنه كلام تضمن تحذيراً وتعظيماً لما يتوقع، وتقديم ضمير الشأن قبوله لمعناه. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: وردت الرواية بنصب (خير) ورفع (غنم) وعكسه ولم يرفعها.

وقال الكرماني: يجوز في (خير مال المسلم غنم) وجهان: نصب (خير) ورفعه، ونصبه هو الأشهر في الرواية، وهو خبر يكون مقدم عليه، ولا يضر كون الاسم وهو (غنم) نكرة لأنها موصوفة بقوله: (يتبع بها).

أمّا الرفع فبأَنْ يقدّر في كون ضمير الشأن، ويكون (خيرُ مال المسلم غنمٌ) مبتدأ وخبراً، وقد روي (غنماً) بالنصب.

وقوله: (يفرّ بدينه) إمّا جملة حالية، وذو الحال هو الضمير المستقر في (يتبع)، ويحتمل أن يكون هو المسلم، ويجوز الحال من المضاف إليه نحو. ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾[1].

فإنْ قلت: إنّما يجعل حالاً من المضاف إليه إذا كان جزءاً من المضاف، أو في حكمه كما في: رأيت وجه هند قائمة، أو غلام هند قائمة، و(المال) ليس كذلك.

قلت: (المال) لشدة ملابسته بصاحبه كأنه جزء منه، وأمّا اتّحاد الخير بالمال فظاهر. أو جملة استئنافية على تقدير جواب سؤال يقتضيه المقام، و(الباء)[2] في (بدينه) للسببية.

---

(١) سورة النحل ١٢٣.

(٢) زيادة على الأصل والمعنى لا يستقيم بدونها.

و(من) في قوله: (من الفتن) ابتدائية. انتهى.

[١١٠٩] حديث: «**إنَّ أولَ زمرةٍ تدخلُ الجنّة يومَ القيامةِ صورةُ وجوههم مثل صورة القمرِ ليلةَ البدرِ، والزمرةُ الثانيةُ على لونِ أحسنِ كوكبٍ درّي في السماءِ، لكلِّ رجلٍ منهم زوجتان على كلّ زوجةٍ سبعونَ حلّة، يُرَى مُخُّ ساقِها مِنْ وراءِ لحومهم أو دمائهم أو حُللهم**»[١].

قال أبو البقاء[٢]: هكذا وقع في هذا الطريق وهو (مشكل)[٣] من ثلاثة أوجه:

أحدها: تذكير ضمير الجمع وهو للمؤنث.

والثاني: قوله: (أو دمائهم أو حللهم) وهذا الموضع يليق به الواو، لأن كل واحدة منهن سترها هذه الأشياء الثلاثة.

والثالث: أنه أفرد الضمير في (ساقها) وجمع فيما بعد ذلك، والوجه فيه: أنه نَزَّلَ المؤنثَ منزلةَ المذكّر على ما جرت به العادة في صيانة المؤنث.

وأمّا (أو) فيجوز أن تكون بمعنى الواو، ويجوز أن يراد بها أن بعضهن كذا، ويشير إلى التفضيل.

وأما إفراد فيرجع إلى الواحدة أو إلى الجماعة، وأوقع المفرد مقام الجمع.

[١١١٠] حديث: «**حتّى يتمنّى الأحياءُ الأمواتَ**»[٤].

قال التوربشتي: (الأحياء) رفع بالفاعلية، وفي الكلام حذف، أي: يتمنون حياة الأموات، أو كونهم أحياء، وإنما يتمنون ذلك ليروا ما هم عليه من الخير والأمن ويشاركوهم.

---

(١) المسند ٢/٣٤٥، ٣/١٦، والترمذي ـ قيامة ٦٠، جنة ٥، والدارمي ـ رقاق ١٠٨.

(٢) إعراب الحديث ٩٦.

(٣) في أ (من كل) والتصويب من إعراب الحديث ٩٦.

ومن زعم أن الصواب فيه (الإحياء) بالنصب من باب الإفعال، وفاعل (يتمنى) الأموات. (فقدا) حال.

[١١١١] حديث: «**فينظرُ وجْهَهُ فِي خدّها أصْفَى مِنَ المرآةِ**»(١).

قال الطيبي: (أصفى) حال من (خدّها).

[١١١٢] حديث: «**الصّعـودُ جبلٌ في النارِ يتصعّد فيه خمسين خريفاً، ويهوي به كذلك فيه أبداً**»(٢).

قال الطيبي: (فيه) زِيدَ توكيداً، ومن أمثلة سيبويه فيما زِيدَ توكيداً: عليك زيد حريص عليك، وفيك زيد راغب فيك.

[١١١٣] حديث: «**إِنَّ الأعْضَاءَ تُكَفِّر اللّسانِ تقول: نشدك الله فِينَا**»(٣).

قال في «النهاية»: (النّشدة) مصدر (نشدته)، تقول: نشدتك الله وبالله، كما قالوا: دعوت زيداً وبزيد، أو لأنهم ضمّنوه معنى ذكرت، تقول نشدتك نشدة، وتعديته إلى مفعلوين إمّا لأنه بمنزلة دعوت، حيث قالوا: نشدتك الله، وإمّا نشدتك، فقيل: إنه حذف منه التاء وأقامها مقام الفعل، وقيل: هو بناء مرتجل كقعدك اللهَ، وعَمْرَكَ اللهَ..

قال سيبويه: قولهم: عَمْرَكَ اللهَ وقِعْدَكَ اللهِ، هو له نِشْدَكَ اللهَ، وإن لم يُتَكلَّم بِنِشْدَكَ الله، ولكن زعم الخليل أن مثل هذا تمثيل تمثل به.

ولعـل الراوي قد حرّفه عن نَنْشُدُكَ اللهَ، أو أراد سيبويه والخليل قِلّةَ مجيئه في الكلام لا عَدَمَه، أو لم يَبْلُغْهُما مجيئه في الحديث، فحذف الفعل الذي هو أنْشُدك، ووضع المصدر موضعه مضافاً إلى الكاف، الذي كان مفعولاً أوّلاً. انتهى.

---

(١) المسند ٣/٧٥.

(٢) المسند ٣/٧٥.

(٣) الترمذي ـ زهد ٦١.

[١١١٤] حديث: «**خطبَ النبيُّ ﷺ فقالَ: إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ خيرَّ عبداً بَيْنَ الدّنيا وبينَ ما عِنْدَهُ، فاختارَ ما عندَ اللهِ، فبكى أبو بكرٍ الصِّدّيقُ، فقلتُ في نَفْسِي: ما يُبْكِي هـٰذَا إنْ يَكُنِ اللهُ خَيَّرَ عَبْداً**»[١].

قال الـزركشي: (إنْ يكن) بكسـر الهمزة على أنها شرطية وجوّزه السفاقسي، والمعنى: ما يبكيه لأجل أن يكن الله خير عبداً.

وقال الكرماني: (إن يكن) شرطُ جزاءٍ، جزاؤه محذوف يدل عليه السياق، أو (إنْ) بمعنى إذْ، وفي بعضها (أن) بفتح الهمزة.

فإن قلت: لِمَ جزم؟

قلت: قال المالكي: في قول الرسول ﷺ: (لن ترع)[٢] فبه إشكال ظاهر لأن (لن) يجب انتصاب الفعل بها، وقد وليها في هذا الكلام بصورة الجزم، والوجه فيه أن يقال: سكن عين الفعل، أي: (تُراعْ) للوقف، ثم شبه بسكون الجزم، فحذف الألف قبله كما يحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف، فيوجه ما نحن فيه بمثله.

قوله: (إنَّ مِنْ أَمَنِّ النّاسِ عليَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ).

قال الزركشي: (أبا بكر) بالنصب اسم (إنّ)، ويروى: أبو بكر، بالرفع، قال ابن بري، وهو يجوز إذا جعلت (مِنْ) صفة لشيء محذوف تقديره: إن رجلًا أو إنساناً من أمنّ الناس، فيكون اسم (إنّ) محذوفاً، والجار والمجرور في موضع الصفة، وقوله: (أبـو بكر) هو الخبر، و(مِنْ) زائدة على رأي الكسائي، والصحيح أنها على بابها، واسم إنّ محذوف، أي: إنَّهُ، والجار والمجرور بعده خبر مبتدأ مضمر. أي: هو.

---

(١) المسند ٣/١٨، والدارمي ـ مقدمة ١٤.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري ـ كتاب التهجد ـ باب فضل قيام الليل، برواية (لم ترع)، وفي كتاب التعبير ـ باب الأمن وذهاب الروع في المنام، برواية (لن تراع).

وقال الطيبي: رواية مسلم بالرفع، وهو مشكل.

وقال المظهري: فيه أوجه: أن تكون (مِنْ) مزيدة على مذهب الأخفش، وقيل: إنّ هنا بمعنى نَعَم: فقوله: (أبو بكر) مبتدأ، و(مِنْ أَمَنِّ النّاس) خبر، وقيل: اسم إنّ ضميرالشأن.

[١١١٥] حديث: «إِنَّ أعظَمَ الأمانةِ عندَ اللهِ يومَ القيامةِ يُفْضِي الرجلُ إلى امرأتِهِ وتُفْضِي إليه ثُمَّ يُفْشِي سِرَّهَا»[١].

قال الأشرفي: لا بدّ من تقدير مضاف، أي: أعظم خيانة الأمانة.

وقوله: (الرجل) خبر (إنّ)، وفيه تقدير مضاف، أي: خيانة الرجل.

قوله: (ولكن أخوة الإسلام)[٢].

في رواية الأصيلي: (ولكن خوة الإسلام).

قال ابن مالك[٣]: الأصل (ولكن أخوة) فنقلت حركة الهمزة إلى النون وحذفت الهمزة على القاعدة المشهورة فصار (ولكن خوة الإسلام) فعرض بعد ذلك استثقال ضمة بين كسرة وضمة، فسكن النون تخفيفاً فصار (ولكن خوة الإسلام) وسكون النون بعد هذا العمل غير سكونه الأصلي وتبينه بذلك في تخفيفه مرتين همزته لفظاً وخَطّاً.

قوله: «لٰكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي»[٤] فإن أصله لكن ربي، فنقلت حركة الهمزة، وحذفت فصار لكننا فاستثقل توالي النونين متحركتين، فسكن أولهما وأدغم في الثاني، ومنه قول الشاعر:

---

(١) المسند ٣/٦٩، ومسلم ـ طلاق ١٤.

(٢) مسلم ـ فضائل الصحابة (٢).

(٣) شواهد التوضيح ٨٢.

(٤) سورة الكهف ٣٨.

وَتَقْلِينَنِي لَـكِنَّ إِيَاكِ لَا أَقْلِي(١)

أراد: لكن أنا إيّاك لا أقلي، ثم عمل به ما ذكر.

والحاصل بـ(ولكن)، ثلاثة أوجه: سكون النون وثبوت الهمزة بعدها مضمومة، وضم النون وحذف الهمزة، وسكون النون وحذف الهمزة.

فالأول: أصل، والثاني: فرع، والثالث: فرع الفرع. انتهى.

وقال الكرماني: فإن قلت: (أخوة) مبتدأ فما خبره، قلت: محذوف وهو نحو أفضل.

قوله: (لا تبقين في المسجد باب).

قال الكرماني: بلفظ المجهول وروي بلفظ المعلوم أيضاً، فإن قلت: كيف نهى الباب عن البقاء وهو غير مكلف؟

قلت: هو كناية، لأن عدم البقاء لازم للنهي عن الإبقاء فكأنه قال: لا تبقوه حتى لا يبقى. وهو مثل قولهم: لا أرينك ههنا، أي: لا تقعد عندي حتى لا أراك وقوله: (إلاّ سدّ باب أبي بكر) فإن قلت: الفعل ههنا وقع مستثنى ومستثنى منه، فكيف ذلك؟

قلت: التقدير: إلاّ باباً سدّ فالباب الموصوف الحذوف هو المستثنى أولاً، والمستثنى منه ثانياً. أو هو استثناء مفرّغ تقديره: لا تبقين باب بوجه من الوجوه إلا بوجه السد إلا بابه، وحاصله لا يبقين باب غير مسدود إلا بابه رضي الله عنه. انتهى.

وقال الزركشي: (إلاّ باب أبي بكر) بالنصب والرفع.

---

(١) صدره (وترمينني بالطّرف أي أنت مذنب) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٢٠٧، ٢/٨٧، والهمع ١/٢٤٨، ٢/٧١، والخزانة ٤/٤٩٠ والسيوطي ٨٣، ٢٨٠، والمفصل ١٧٢، وشرح المفصل ٨/١٤٠، وشواهد التوضيح ٨٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢١٩٧.

وقال الشيخ أكمل الدين: قوله: (إلاّ سدّ) صفة موصوف محذوف، أي: إلاّ باب أبي بكر فإنه لا يسدّ.

[١١١٦] حديث: «**يقولُ اللهُ تعالى: «أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَان**»[١].

قال الكـرماني: فإنْ قلت: هل يجوز أن يعلق بفعل واحد حرفا جرٍّ من جنس واحد، وهو الكلمة الابتدائية يعني (مِنْ خردل) و(مِنْ إيمان)، قلت: يجوز، و(من خردل) يتعلق بحاصلة، أي: حبة حاصلة من خردل، و(من إيمان) متعلق بحاصل آخر. أو بقوله: مَنْ كَانَ.

[١١١٧] حديث: «**أنّه ﷺ أرسلَ إلى رَجُلٍ، فجاءَ ورأْسُهُ يَقْطُرُ، فقال: لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ**»[٢].

قال ابن مالك في «توضيحه» وقال الكرماني: لعل قد جاء لإفادة التحقيق فمعناه: قد أعجلناك.

وقوله: (إذا أعجلتَ أو أقحطتَ فعليك الوضوء).

قال الزركشي والكرماني: برفع (الوضوء) مبتدأ خبره ما قبله، وبالنصب مفعول (عليك) لأنه اسم فعل نحو: عليك زيداً، أو معناه: فالزم الوضوء.

وقال القرطبي: الرواية بضم همزة (أُقْحِطتَ) وكسر الحاء مبنياً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، ولعلّه إتباع لأعجلت، فإنه لا يقال في هذا إلا أَقْحَطَ الرجل، إذا لم ينزلْ بالفتح.

---

(١) المسند ٣/٥٦، ١٤٤، ٣٢٦، ٥/٣٨٨، والبخاري ـ الإيمان (١٥)، رقاق ٣٥، فتن ١٣، توحيد ٣٦، ومسلم ـ إيمـان ٨٠، ١٤٨، ٢٣٠، وفتن ٥٢، وأبو داود ـ لباس ٦٨، والترمذي ـ فتن ١٧، وابن ماجه ـ زهد ١٦.

(٢) المسند ٣/٢١، ٢٦، والبخاري ـ وضوء ٣٤، ومسلم ـ حيض ٨٣، وابن ماجه ـ طهارة ١١٠.

[١١١٨] حديث: «وَيْحَ عمّار»[١].

قال الكرماني: هو بنصب الحاء لا غير، ونصبه بإضمار فعل.

وقال في النهاية: هو منصوب على المصدر وقد يرفع ويضاف ولا يضاف يقال ويحَ زيد وويحاً له، وويحٌ له. وفي رواية: وَيَسْ ابن سمية).

قال: وهو مثل ويح وحكمها حكمها.

[١١١٩] حديث: «مَنْ رضيَ باللهِ ربّاً. . . إلى أنْ قال: وأُخْرَى يرفعُ اللهُ بِهَا العَبْدَ»[٢].

قال الطيبيّ: (وأخرى) صفة موصوف محذوف وهو مبتدأ، و(يرفع الله) خبره، أو منصوب على إضمار فعل، أي: أبشرك ببشارة أخرى، وقوله (يرفع الله) صفة أو حال، وقيل: أي: وخصلة أخرى.

[١١٢٠] حديث: «أَنَا سيّدُ وَلَدِ أدمَ يومَ القيامةِ. . . إلى قوله: وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يومئذٍ آدمَ فَمَنْ سِوَاهُ»[٣].

قال الطيبي: (نبيّ) نكرة وقعت في سياق النفي وأدخل عليه (مِنْ) الاستغراقية، فيفيدا استغراقَ الجنسِ، و(آدم) بدل أو بيان من محله، والفاء في (فَمَنْ) تفضيلية، وآثرها على الواو التي للترتيب على منوال قولهم: الأمثل فالأمثل، ومَنْ: موصولة، و(سواه) صلته، وصح لأنه ظرف.

[١١٢١] حديث: «إنّي أوشكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيبَ، وإنّي تاركٌ فيكم الثَّقلين: كتابَ اللهِ

---

(١) المسند٣/ ٩١.

(٢) المسند١/ ١٨١، ٢٠٨؛ ٣/ ١٤، ١٠٧، ١٦٢، ١٧٧، ٣٥٤، ٤٧١.

(٣) المسند ١/ ٢٨١، ٢٩٥، ٢/ ٤٣٥، ٥٤٠، ٣/ ٢، ١٤٤، والبخاري ـ أنبياء ٣، ومسلم ـ إيمان ٣٢٧، ٣٢٨، والترمذي ـ قيامة ١٠.

وعِتْرَتي، كتابَ اللهِ حبلاً ممدوداً من السماءِ إلى الأرضِ وعِتْرَتِي: أهلَ بَيْتِي»[1].

قال أبو البقاء[2] أما (كتاب الله وعترتي) الأولين فبدلان من (الثقلين) وأما (كتاب) الثاني فهو بدل من (كتاب) الأول، وجوز ذلك وحسنه ما اتصل به من زيادة المعنى، وهو قوله: (حبلاً ممدوداً). وكذلك (عترتي: أهل بيتي)، ونصب (حبلاً ممدوداً) على أنه حال أو مفعول ثانٍ لـ(تَارِكٌ)، ولو رُوِيَ: (كتابُ اللهِ حبلٌ ممدود) جاز على (أنه) مستأنف.

[١١٢٢] حديث: «وَتَذِيفُونَ فِيهِ مِنَ الْقُطَيْعَاءِ»[3].

قال القاضي عياض: رويناه بالدال المهملة والذال المعجمة، وبضم التاء المهملة، ثلاثيّ، وكلاهما صحيح بمعنى.

وقال بعض المحققين: صوابه (تَدِيفون) إذا أهملت، أو (تذيفون) إذا أعجمت، كله ثلاثي وخلاف هذه الرواية، وهو خطأ، لأنه ثلاثي، وغيره قد حكى أذاف فالرواية صحيحة.

وقال ابن دريد: دفت الدواء وغيره بالماء أدوفه، بإهمال الدال وقال غيره: دفت أديفه.

[١١٢٣] حديث: «فـأقـولُ لهم: أمّا النسبُ فقد عرفتُ، ولكنّكم أَحْدَثْتُم بَعْدِي، وارْتَدَدْتُم القَهْقَرَى»[4].

---

(١) المسند ٣/١٤، ١٧، ٢٦، ٥٩، وفي هذه الروايات (حبل ممدود) بالرفع.

(٢) إعراب الحديث ٩٧.

(٣) مسلم ـ إيمان ٢٦، ٢٧، (وتذيفون) من ذاف يذيف، كباع يبيع، ومعناه تخلطون.

(٤) المسند ٣/١٨، ٣٩.

[١١٢٤] حديث: «أرأيتَ هذِهِ الأمراضَ التّي تُصِيبُنَا مَا لَنَا بِهَا؟ قال: كَفّارَات»[١].

قال أبو البقاء[٢]: فيه وجهان: أحدهما: هو مبتدأ والخبر محذوف، أي: لكم كفارات. والثاني: خبر مبتدأ، أي: هو كفارات.

وقوله: (وإنْ شَوْكَة) تقديره: وإنْ كان شوكة، كقولهم: إنْ خيراً فَخَيْرٌ.

[١١٢٥] حديث: «أَيَّ شيْءٍ تركتم عِبَادِي يَصْنَعُونَ»[٣].

(أيّ) منصوب بيصنعون، وكذلك: أيّ شيء يطلبون، وههنا يلزم تقدم المفعول على الفعل لأجل الاستفهام.

[١١٢٦] حديث: «الماء طهور»[٤].

قال الرضي: التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكين والتنكير معاً، ومعنى تنكير الشيء شياعه في أمته، وكونه بعضاً مجهولاً من جملة إلا في غير الموجب، نحو: ما جاءني رجل، فإنه لاستغراق الجنس، فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة هي كونه بعضاً من كل، إذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام، فينظر في ذلك الاسم، فإن لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على أنه بعضٌ من كلّ، كقرينة الشرّى الدالة على أن المشتري بعض من قولك: اشتر اللّحم، ولا دلالة على أنه بعض معين كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَىٰ النَّارِ هُدىً﴾[٥] فهي

---

(١) المسند ٣/٢٣.

(٢) إعراب الحديث ٩٧.

(٣) المسند ٢/٣٤٤، ٣٨٢.

(٤) المسند ١/٣١، ٨٦، وتمامه (. . . لا ينجسه شيء)، وأبو داود ـ طهارة ٣٤، والترمذي ـ طهارة ٤٩، والنسائي ـ مياه ١، ٢، وابن ما جه ـ طهارة ٧٦.

(٥) سورة طه ١٠.

اللام التي جيء (بها)[1] للتعريف اللفظي، والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الواحدة، كالضربة، أو مع علامة التثنية أو الجمع كالضربتين والعلماء، أو مجرداً عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء.

وإنما وجب حمله على الاستغراق، لأنه إذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجة فإمّا أن يكون لجميع أفرادها أو لبعضها، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي، بل يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية، لكن كلامنا في المشخصات الخارجية، لأن الألفاظ موضوعة بإزائها، لا في الذهنية، فإذا يكن للبعضية لعدم دليلها، أي: التنوين، وجب كونه للكلّ، فعلى هذا قوله ﷺ: (الماء طاهر)، أي: كل الماء، و(النوم حدث)، أي: كلّ النوم، إذ ليس في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة، فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد، والمثنى يعم جميع المثنى، وهكذا حال المفرد والمثنى والجمع في غير الموجب، قال عليه السلام: (لا تُحَرِّمُ الإمْلَاجَة)[2]، أي: كل واحد واحد من هذا الجنس. وكذا الإملاجان، أي: كل اثنين اثنين من هذا الجنس.

مسند أبي سعيد الزُّرَقي رضي الله عنه[3]

[١١٢٧] حديث: «**إنّ مَا يُقَدّر فِي الرّحم فسيكن**»[4].

قال أبو البقاء[5]: في هذه الرواية بغير (واو) وهو خطأ، لأن الفاء جواب الشرط،

---

(١) كلمة (بها) سقطت من الأصل المخطوط وتصويبها من شرح الكافية ٢/١٢٩.

(٢) المسند ٦/٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) وقيل: أبو سعد، روى عن النبي، اختلف في اسمه على عدة أقوال، قول ابن أبي حاتم: سئل أبي عن أبي سعيد الزرقي، فقال: هو من الأنصار، ولا أدري له صحبة أم لا، ويقال له: أبو سعيد الخير. أسد الغابة ٥٩٤٥، وابن خياط ١/٢٩٩، وتهذيب التهذيب ١٢/١٠.

(٤) المسند ٣/٤٥٠، وبرواية: (فسيكون).

(٥) إعراب الحديث ١٨٣.

والسين تمنع مع عمل الفاء فيما بعدها، ففيه إذن شيئان مانعان من الجزم البتة.

مسند أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه[1]

[١١٢٨] حديث هِرَقْل[2]:

قوله: «ودعا بالترجمان».

قال الكرماني: الباء زائدة للتوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾[3] لأن (دعا) متعدّ بنفسه.

قوله: (أَيُّكُمْ أقربُ نسباً بِهـٰذا الرّجل).

قال الحافظ ابن حجر: ضمن (أقرب) معنى (أقعد) فعداه بالباء، ووقع في رواية مسلم: (من هذا الرجل)، وهو على الأصل.

وقال الكرماني: فإن قلت (أقرب) أفعل التفضيل، لا بدّ أنْ يستعمل بأحد الوجوه الثلاثة: الإضافة، واللام، ومِنْ، ههنا مجرد عنها، ثم إن معنى القرب لا بد أن يكون من شيء فأين صلته، قلت: كلاهما محذوفان، أي: أيكم أقرب من النبي ﷺ من غيركم.

قوله: (فَإِنْ كذبني فكذّبوه).

---

(١) أبو سفيان بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، وهو والد يزيد ومعاوية وغيرهما، ولد قبل الفيل بعشر سنين، وهو الذي قاد قريشاً كلها يوم أحد، أسلم ليلة الفتح، شهد حنيناً والطائف وبها فقئت عينه، وفقئت الأخرى يوم اليرموك، توفي في خلافة عثمان سنة ٣٢هـ وقبل ٣٣هـ وكان عمره ٨٨ سنة انظر: أسد الغابة ٥٩٦١، والاستيعاب ١٦٧٨/٤.

(٢) المسند ١٦٢/١، والبخاري ـ بدء الوحي ٦، جهاد ١٠٢، ومسلم ـ جهاد ٧٤.

(٣) سورة البقرة ١٩٥.

قال التيمي: (كـذب) يتعـدى إلى مفعـولين، يقال: كذبني الحديثَ، ونظيره صدق. همـا من غرائب الألفاظ، فعّل بالتشديد يقتصر على مفعولين واحد، فَعَل بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين.

قوله: (ثُمَّ كَانَ أوله).

قال الزركشي: يجوز رفعه على (اسم كان)[1] ونصبه.

وقال ابن حجر: الرواية بالنصب على الخبر، ويجوز رفعه على الاسمية.

قوله: (فَهَلْ قَالَ هـٰذَا القولَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَه؟).

قال الحـافظ ابن حجر: استعمل (قطّ) بغير أداة النفي وهو نادر، منه قولهم: صلينا[2] أكثر ما كنا قط وآمنه ركعتين. ويحتمل أن يقال: إن النفي مضمّن فيه، كأنه قال: هل قال هذا القول أحد، أو لم يقله أحد قط.

وقال الكرماني: الاستفهام حكمه حكم النفي.

قال: وروي (مثله) بدل (قبله) فيكون منصوباً من هذا القول.

قوله: (فهلْ كانَ فِي آبائِه من ملك) يروى بمن الجارة و(ملك) بكسر اللام صفة مشبهة بمن الموصولة. و(ملك) فعل ماض.

قوله: (فأشراف الناس اتبعوه؟)

قال ابن حجر: فيه إسقاط همزة الاستفهام وهو قليل، وفي رواية: (أيتبعه أشراف الناس).

قوله: (فهلْ يرتدّ أحدٌ منهم سخطةً) بالنصب مفعول لأجله.

قوله (ولم يكن كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه الكلمة).

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة لا يستقيم الكلام بدونها.

(٢) في أ (علينا) والتصويب من شواهد التوضيح ١٩٠ ـ ١٩٢.

قال الكرماني: (غير) إمّا منصوب لـ(شيئاً)، وإمّا مرفوع صفة لـ(كلمة)، فإن قلت: كيف يكون صفة لهما وهما نكرة، وهو مضاف إلى المعرفة قلت: كلمة (غير) لا تتعرف بالإضافة، إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، وهنا ليس كذلك.

قوله: (كيفَ كانَ قتالُكم إيّاه).

قال الكرماني: هو أفصح من (قتالكموه) باتصال الضمير، فلذا فَصَلَه.

وقال ابن مالك في «توضيحه»[1]: في هذا الحديث استعمال ثاني الضميرين منفصلاً، مع إمكان استعماله متّصلاً، والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل، وذلك أخصر وأبين، لأن المتصّل لا يعرض معه لَبْسٌ.

وإذا علمت هذه القاعدة لزم أن يعتذر عن جعل المنفصل في موضع لا يتعذر فيه المتصل، فإن كان الفعل من باب كان واتصل به ضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتصال نحو: صديقي كنته، والانفصال نحو: كنت إيّاه، والاتصال عندي أجود، والانفصال عند أكثر النحويين أرجح، ومن الاتصال قوله ﷺ لعمر: (إنْ يَكُنْه فلنْ تسلّط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله)[2]، وقول الشاعر:-

فإن لا يَكُنْـهـا أو تَكُـنْـه فإنَّـهُ أَخُـوهـا غَذَتْـهُ أُمُّـهُ بِلِبَـانِـهـا[3]

قلت: ورد في هذا الحديث من طريق آخر بلفظ (إن يكن هو فلست صاحبه، إنما صاحبه عيسى، وإن لا يكن هو فليس لك أن تقتل رجلاً من أهل الذّمّة).

ثم قال ابن مالك[4]: وإذا تعلق بعامل واحد ضميرانِ متوالِيانِ واتّفقا في الغيبة،

---

(١) شواهد التوضيح ٢٥.

(٢) البخاري ـ ٢٣ جنائز ـ باب ٧٩.

(٣) الشاهد لأبي الأسود الدُّؤلي في اللسان (لبن)، والخزانة ٢/٤٢٦.

(٤) شواهد التوضيح ٢٩.

وفي التذكير أو التأنيث، وفي الإفراد أو التثنية والجمع، ولم يكن الأول مرفوعاً وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو: أعطاه إيّاه، وأعطاها إيّاها. ولو قيل: أعطاهوه، بالاتصال لم يجز، لما في ذلك من اشتغال المثلين، فلو اختلف جاز الاتصال والانفصال نحو:

أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرمِ وَالِدِ[1]

ومن الانفصال قوله ﷺ: (إلاّ أدخله الجنة بفضل رحمته إيّاهم)[2]، وقول الصحابة للذي قال يا رسول الله أكسنيها؛ (ما أحسنت سألتها إيّاه)[3]، ولو قيل: سألتهاه، لجاز.

وفي حديث سهل بن سعد: (فأعطاهُ إيّاه)[4].

وإذا اختلف الضميرانِ في الرتبة، وقدم أقربهما رتبةً جاز أيضاً، والاتّصال أجود كقول المرأة لرسول الله ﷺ: (لَأَكْسُوكَهَا). وقول الرجل له ﷺ أكسنيها، وقول الخضر عليه السلام: (إني على علم، الله علمنيه) و(أنت على علم علمكه الله).

وسيبويه يرى الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجباً. والانفصال ممتنعاً والصحيح جوازه.

ومنه الحديث: (فإنّ الله مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهمْ إِيَّاكُمْ).

قوله: (حين يخالط بشاشة القلوب).

---

(١) صدر البيت (لوجهك في الإحسان بسط وبهجة) وهو بلا نسبة في الدرر ٤١/١، والهمع ٦٣/١، وشرح التصريح ١٠٩/١، والعيني ٣٤٢/١، والأشموني ١٢١/١ وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٨٤٦.

(٢) البخاري ـ ٢٣ جنائز باب ٦.

(٣) المسند ٩٢/١، ٣٣٤/٥.

(٤) أبو داود ـ ١٧ طلاق، والترمذي ـ تفسير سورة ٩، ٥.

قال الـرزكشي وابن حجـر، هكـذا روي بالنصب على المفعولية، و(القلوب) بالإضافة، أي يخالط الإيمان انشراح الصدور، وروي: (بشاشتُه القلوبَ) بالضم، و(القلوب) مفعول، أي: يخالط بشاشته الإيمان، وهو شرحه القلوب التي تدخل فيها.

قوله: (وسألتك بما يأمرهم).

قال الزركشي: فيه إثبات الألف مع (ما) الاستفهامية وهو قليل.

قوله: (مِنْ محمّدٍ رسول الله)، (مِنْ) فيه لابتداء الغاية والمكان. قاله أبو حيان.

قوله: (عظيم الروم).

قال الزركشي: بالجرّ بدل مما قبله، ويجوز فيه الرفع والنصب على القطع.

قوله: (اسلم تسلم يُؤْتِكَ اللهُ).

قال الكرماني: (يُؤْتِكَ)، إما جواب ثان للأمر، وإمّا بدل، أو بيان للجواب الأول.

قوله: (ويا أهل الكتاب).

قال ابن حجر، الواو داخلة على مقدر معطوف على قوله: (أدعوك) والتقدير: أدعوك بدعاية الإسلام، وأقول لك ولأتباعك امتثالاً لقول الله: ﴿يا أهل الكتاب﴾[1].

قوله: (إِنّه يخافه).

قال الزركشي وابن حجر: بالكسر استئنافاً للتعليل، ويجوز على ضعف فتحها على أنه مفعول لأجله، وضعف لوجود اللام في الخبر في رواية أخرى.

قوله: كانَ ابنُ الناطورِ صاحبَ إيليا).

قال القاضي عياض: بالنصب على الاختصاص، أو الحال لا على خبر كان، لأن خبرها (أسقفا)، أو قوله: (يحدث) أو (هرقل) وهو أوجه.

---

(١) سورة آل عمران ٦٤ وفي مواضع أخرى من القرآن الكريم.

قال الزركشي: ويجوز أن يكون خبر كان، ويكون (أسقفا) خبراً ثانياً. فإن قيل هل يجوز رفع (صاحب) على الصفة، قيل: لا، لأن ما قبله معرفة، و(صاحب إيليا) نكرة، والإضافة لا تُعرّفه، لأنها في تقدير الانفصال.

وقال ابن حجر: يجوز رفعه على الصفة، والإضافة التي فيه تقوم مقام التعريف، وقول من زعم إنها في تقدير الانفصال في مقام المنع.

قوله: (وهرقل) قال الزركشي: بفتح اللام معطوف على (إيليا) وموضعها خفض بالإضافة.

وقال ابن حجر: استعمل (صاحب) في معنيين: مجازي وحقيقي، لأنه بالنسبة إلى (إيليا) أمير وذاك مجاز، وبالنسبة إلى هرقل تابع وذاك حقيقة.

قوله: (سُقُفاً) بضم السين والقاف، ويروى (أسقفاً) وهو منصوب على أنه خبر كان، و(يحدث) خبر بعد خبر.

وقال ابن حجر: ويروى (سقِف) بكسر القاف، مبني لما لم يسم فاعله، أي: قدم.

قال في «العُباب»: (سقّفته) بالتشديد جعلته (أسقفاً) ذكره الزركشي.

قوله: (وكان هرقل حَزّاءً ينظر في النجوم).
يحتمل أن يكون جملة (ينظر) خبراً ثانياً، وأن يكون تفسيراً لما قبله، ذكره ابن حجر.

قوله: هل (مُلْك هذه الأمة)، قد ظهر لأكثر الرواة بضم الميم وسكون اللام، وروي بفتح الميم وكسر اللام، وروي: (يملك) فعل مضارع.

وقال القاضي عياض: وأراها ضمة الميم اتصلت بها فتصحفت، ووجهه السهيلي في «أماليه»، بأن هذا يملك مبتدأ، وخبر، أي: هذا المذكور يملك هذه

الأمة، قد جاء النعت بدل المنعوت ثم حذف المنعوت قال الشاعر:

لَوْ قُلْت مَا فِي قَوْمِـهـا لَمْ تَيْثَـمِ يَفْـضُـلُهَـا فِي حَسَـبٍ وَمَـيْسَـمِ[1]

أي: ما في قومها أحد يفضلها، وهذا إنما هو في الفعل المضارع، لا في الماضي، قاله ابن سراج.

وقال الشيخ سراج الدين البُلقيني: يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيين، أي: هذا الذي يملك. على أن الكوفيين يجوزون استعمال الإشارة بمعنى الاسم الموصول فيكون التقدير: الذي يملك، من غير حذف كقوله:

نَجَوْتِ وَهـٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[2]

أي: هذا الذي تحملينه طليق.

قال ابن حجر: لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في أوله دال على ما قاله عياض.

قال: على أنني رأيت في أصل معتمد بباء موحدة في أوله، وتوجيهها أقرب من

---

(١) الشاهد لأبي الأسود الحماني في: العيني ٤/٧١، وشرح التصريح ٢/١١٨ وشرح المفصل ٣/٥٩، ٦١ وهو لحكيم بن معية أو حميد الأرقط في الدرر ٢/٢٥١، وبلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/٣٧٥، والخزانة ٢/٣١١ والخصائص ٢/٣٧٠، والمفصل ٥٧، والهمع ٢/١٢٠، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٣٦٣٢.

(٢) صدر الشاهد: (عدس ما لعباد عليك إمارة)، وهو ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه ١١٥. والخزانة ٢/٥١٤، ٣/٨٩، وشرح التصريح ١/١٣٩، ٣٨١، والعيني ١/٤٤٢، ٤/٣١٤، والسيوطي ٢٩١، والدرر ١/٥٩، والإنصاف ٣٨٤، وشرح المفصل ٢/١٦، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ١٤٧، والهمع ١/٨٤، والخصائص ١٤/٨١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ١٧٧٤.

توجيه الأول، لأنه حينئذ يكون الإشارة بهذا إلى ماذكره من نظيره في حكم النجوم، والباء متعلقة بظهر، أي: هذا الحكم بملك هذه الأمة التي تختتن.

[١١٢٩] حديث: «**إنّه ﷺ قَالَ: واللهِ لا يؤمنُ أحدُكم، واللهِ لا يؤمنُ أحدُكم، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ: وَمَنْ؟**»[١].

قال الكرماني: الواو عطف على مقدر، أي: سمعنا قولك وما عرفنا من هو.

مسند أبي شُرَيْحٍ رضي الله عنه[٢]

[١١٣٠] حديث أبي شُريح الخُزَاعي: «**سمعت أذناي وأبصرت عيناي رسول الله ﷺ حين تكلم**»[٣].

قال ابن مالك[٤]: في هذا الحديث تَنَازُعُ الفعلينِ مفعولاً واحداً، وإيثار الثاني بالعمل، أعني (أبصرتْ عيناي)، لأنه لو كان العمل لـ(سمعت) لكان التقدير: سمعت أذناي النبي ﷺ، وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: وأبصرته. فإذا أَخَّر المنصوب وهو مقدم في النية، بقيت الهاء متصلة بـ(أبصرت)، ولم يجز حذفها، لأن حذفها يوهم غير المقصود، فإن سمع الحذف مع العلم بأن العمل للأول حكم بقبحه، وعُدّ من الضرورات. ومِنْ تنازع الفعلين، وجَعْل العمل للثاني قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[٥]. وفي الحديث المذكور شاهد على أنه قد يتنازع منصوباً واحداً فِعْلا فاعلين متبايني، فيستفاد من (سمعت أذناي، وأبصرت عيناي النبي ﷺ)

---

(١) المسند ٢/٢٨٨، ٤/٣١، ٦/٣٨٥، برواية: (والله لا يؤمن. . .) من غير لفظ «أحدكم».

(٢) سيتكرر اسمه في ص ٣٥٦٢ كما يلي: مسند أبي شريح الكعبي، وهما شخص واحد انظر الإصابة ٤/١٠١ ـ ١٠٢ رقم ٦١٣، ٦١٤.

(٣) البخاري ـ كتاب الأدب ٧٨، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ٣١.

(٤) شواهد التوضيح ١٢٠.

(٥) سورة الكهف ٩٦.

جواز: أَطْعَمَ زيدٌ وَسَقَى محمدٌ جعفراً. وأكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع، ونظيره قول الشاعر:

أَضْنَتْ سُعَادُ وَأَضْنَتْ زَيْنَبُ عُمَرَا ... وَلَمْ يَنَلْ مِنْهُمَا عَيْناً وَلاَ أَثَرَا[1]

وفي الحديث المذكور أيضاً اكتفاء (سمع) بالمفعول الأول مقدراً، مع أنه اسم ما لا يدرك بالسمع، والأصل خلاف ذلك. وَحَسَّنَ الحذفَ دلالةُ (حِينَ تَكَلَّمَ) على المحذوف، كما حسّنه في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾[2] دلالة ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾[3]، فلنا أن نجعل التقدير: هل يسمعون دعاءكم، فحذف المضاف، وهو من مدركات السمع، أقيم المضاف إليه مقامه، ولنا أن نجعل التقدير: إذْ تدعون مقامه. وكذا الحديث لنا أن نقدر: سمعت أذناي كلام النبي ﷺ، ولنا أن نقدر: سمعت أذناي النبيّ ﷺ متكلماً. انتهى.

قوله: (فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ).

قال الكرماني: فإنْ قلت: بم انتصب؟

قلت: مفعولٌ ثانٍ للإكرام، لأنه في معنى الإعطاء، أو هو كالظرف، أو منصوب بنزع الخافض.

قوله: (قالوا: وما جائزتُه يا رسولَ اللهِ؟ قال: يوم وليلة).

فإن قلت: كيف جاز وقوع الزمان خبراً عن الجثة؟

قلت: إمّا باعتبار أن له حكم الظرف، وإمّا مضاف مقدر، أي: زمان جائزته يوم وليلة. انتهى.

---

(١) الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٢١.

(٢) سورة الشعراء ٧٢.

(٣) سورة الشعراء ٧٢.

وفي الرواية الأخرى: (جائزته يوم وليلة).

قال السهيلي: من رفع فعلى المبتدأ، أي: جائزتُه تكليفُ يومٍ وليلةٍ، أو إتحافُ يومٍ وليلةٍ.

وأما النصب فعلى بدل الاشتمال، أي: يكرم جائزة ضيفه يوماً وليلة. ونصب (يوماً) على الظرف.

قوله: (والضيافةُ ثلاثةُ أيّامٍ).

قال الزركشي: يجوز في (ثلاثة) الرفع والنصب.

[١١٣١] حديث: «ومَنْ قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخير النظرين»(١).

قال الكرماني: فإن قلت: الحيُّ يقتلُ لا القتيل، لأن قتل القتيل محال، قلت: المراد: القتيل بهذا القتل، لا بقتل سابق.

وكذا حديث: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ).

وكذا قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾(٢).

قوله: (إنّ مكةَ حرمها الله، ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامريءٍ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ أَنْ يسفكَ بِهَا دَماً ولا يعضد بِهَا شجرةً).

قال الشيخ إكمال الدين: قوله: (ولا يعضد) بالرفع ابتداء كلام وفاعله (امرؤ) وعطفه على (لا يحلّ) بأن يكون تقديره: إن مكة حرمها الله فلا يعضد بها امرؤ شجرة، ويجوز أن يكون منصوباً، و(لا) زائدة، وتقديره: وأنْ يعضد.

قوله: (فإنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ). أي: فإن ترخص أحد ترخص، وجب حذفه لئلا

---

(١) المسند ٢/٢٣٨، والبخاري ـ ديات ٨، لقطة ٧، علم ٣٩، ومسلم ـ حج ٤٤٧ وأبو داود ـ ديات ٤، والترمذي ـ ديات ١٣.

(٢) سورة البقرة ٢.

يجتمع المفسِّر، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ من المشركين اسْتَجَارَكَ﴾[1]. انتهى.

مسند أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه[2]

[١١٣٢] حديث: «مَا مِنَ النَّاسِ (أحدٌ)[3] أَمَنُّ علينا في صحبته وذاتِ يَدِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ»[4].

قال أبو البقاء[5]: (أحد)[6] اسم (ما)، و(من الناس) وصف لـ(أحد) في الأصل، قدّم فصار حالاً. و(أَمَنّ) منصوب خبر (ما)، ويجوز رفعه على لغة بني تميم.

مسند أبي شُرَيْحٍ الكَعْبي رضي الله عنه[7]

[١١٣٣] حديث: «إِيَّاكُمْ والجلوسَ عَلَى الصّعداتِ، فَمَنْ جَلَسَ مِنْكُمْ عَلَى الصّعيدِ، فَلْيُعْطِهِ حَقَّهُ، قُلْنَا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: غُضُوضُ البَصَرِ»[8].

---

(١) سورة التوبة ٦.

(٢) الحارث أبو سعيد بن المعلّى الأنصاري له صحبة، ويعد في أهل الحجاز، يقال: اسمه رافع بن أوس بن المعلّى، ويقال: الحارث بن نفيع الخزرجي، توفي سنة ٧٤هـ - ٦٩٣م.
- طبقات ابن خياط ١/٢٢٢، وأسد الغابة برقم ٥٩٧، ٥٩٥٥، وتهذيب التهذيب ١٢/١٠٧.

(٣) في أ (أحداً) والتصويب من المسند ٤/٢١١ - ٢١٢.

(٤) المسند ٤/٢١١ - ٢١٢.

(٥) إعراب الحديث ٧٣.

(٦) في أ (أحداً) والتصويب من إعراب الحديث ٧٣.

(٧) خويلد بن عمرو أبو شريح الكعبي، نزل المدينة، وأسلم قبل الفتح وكان من عقلاء الرجال، توفي سنة ٦٨هـ - ٦٨٧م. وفي اسمه خلاف - ابن خياط ١/٢٣٧، وأسد الغابة رقم ١٥٠٠ و٥٩٩٧، وتهذيب التهذيب ١٢/١٢٥، وابن سعد ٤/٤٩٥ و٥/٤٥٩.

(٨) المسند ٦/٣٨٥.

قال أبو البقاء[1]: (غضوض) يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون جمع (غضّ)، وجاز أن يجمع المصدر لتعدد فاعليه أو لاختلافه.

والثاني: أن يكون واحداً مثل: القعود، والجلوس، والشكور.

مسند أبي عسيب رضي الله عنه[2]

[١١٣٤] حديث: «أن عمر قال: يا رسولَ اللهِ إنّا لمسئولون عن هذا يومَ القيامةِ قَالَ: نَعَمْ إلّا من ثلاثة: خرقة كفّ بها الرجلُ عورتَه، أو كسرة سدّ بها جوعته، أو حجراً يتدخل فيه من الحرّ والقرّ»[3].

مسند أبي طَلْحَة رضي الله عنه[4]

[١١٣٥] حديث: «لا يدخلُ الملائكةُ بيتاً فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَصَاوِير»[5].

قال الطيبي: قوله: (ولا تصاوير) معطوف على قوله (كلب)، ومن حق الظاهر أن

---

(١) إعراب الحديث ٨٥.

(٢) أبو عسيب مولى رسول الله ﷺ، له صحبة ورواية ـ قيل: اسمه أحمر، وروى عنه أبو نصيرة، وحازم بن القاسم، وله حديثان. أسد الغابة ترجمة ٢٠٩٧.

(٣) المسند ٥/٨١. هكذا في الأصل بدون إعراب.

(٤) أبو طلحة الأنصاري، اسمه زيد بن سهيل الأنصاري البخاري، وهو عقبيّ بدريّ نقيب وفيمن شهد العقبة من الخزرج، وآخى الرسول ﷺ بينه وبين أبي عبيدة بن الجراح، وشهد المشاهد كلها، قَتَلَ يومَ حنين عشرين رجلًا، توفي سنة ٣١هـ وقيل ٣٤هـ في المدينة وهو ابن سبعين سنة ـ أسد الغابة ترجمة ١٨٤٣، و ١٠٢٩.

(٥) البخاري ـ بدء الخلق ١٧، ٧ أنبياء ٨، مغازي ١٢، نكاح ٧٦، وأبو داود ـ لباس ٤٥، والترمذي ـ أدب ٤٤، والنسائي ـ طهارة ١٦٧، صيد ٩، ١١.

يكرر (لا) ويقال: لا كلب ولا تصاوير، ولكن لما وقع في سياق النفي جاز كقوله تعالى: ﴿مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾(١)، وفيه من التأكيد أنه لو لم يذكر (لا) لاحتمل أن المنفي الجمع بينهما، نحو قولك: ما كلمت زيداً ولا عمراً، ولو حذفت لجاز أن تكلم أحدها، لأن الواو للجمع وإعادة (لا) لإعادة الفعل.

[١١٣٦] حديث: «**أَقْرِىء السَّلامَ فإنّهم مَا علمتُ أَعِفَّةٌ صُبُرٌ**»(٢).

قال الطيبي: (أعفّة) خبر (إنّ) و(ما علمت) معترضة، و(ما) موصولة والخبر محذوف، أي: الذي علمت منهم أنهم كذلك.

مسند أبي عياش الزُّرَقِي رضي الله عنه(٣)

[١١٣٧] حديث: «**مَنْ قَالَ إذَا أصبحَ: لا إلـهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، له الملكُ ولَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ. كعدل رقبة.. الحديث**»(٤)

قال الشيخ أكمل الدين: أداة الحصر في كلمة التوحيد لقصر الصفة على الموصوف قصر إفراد، لأن معناه: الألوهية منحصرة على الله الواحد في مقابلة من يدعي إشراك غيره معه. وليس بقصر قلب لأن أحداً من الكفرة لم ينفها عن الله، وإنّما أشركوا غيره معه في الألوهية.

وقوله: (وَحْدَهُ) حال مؤكدة بمعنى: منفرداً في الألوهية.

---

(١) سورة الأحقاف ٩.

(٢) المسند ٣/ ١٥٠، والترمذي ـ مناقب ٦٥.

(٣) اختلف في اسمه، فقيل: زيد بن الصامت، وقيل: عبيد بن زيد بن الصامت، وقيل: عبيد بن معاوية بن الصامت بن خلدة بن عامر بن زريق. وأمه خولة بنت زيد بن النعمان بن خلدة بن عامر بن زريق، له صحبة مشهورة، ومشاهده كمشاهد النبي ﷺ، وعاش إلى زمن معاوية، ومات بعد الأربعين وقيل بعد الخمسين، ـ أسد الغابة ٦١٣٧، والاستيعاب ٤/ ١٧٢٤.

(٤) المسند ٤/ ٦٠.

قوله: (لَا شَرِيكَ لَهُ)، بيان لذلك.

وقال في موضع آخر: حال يجوز أن تكون منتقلة ومؤكدة، وهي أولى.

وقوله: (لَا شرِيكَ) بيان أن ليس المراد بالوحدة التي تقابل الكثرة، بل المراد الوحدة التي تقابل نفي الشركة، هي مبدأ الوحدة المقابل للكثرة، فتأمل. فإنه معنى غريب. انتهى.

وقال ابن دقيق العيد عن بعض المشهورين في عصره: اتفقت النحاة على أن محل (إلّا) في هذه الكلمة محل (غير)، والتقدير: لا إلـه غير الله. كقول الشاعر:

وَكُــلُّ أَخٍ مُفَــارِقُــهُ أَخُــوهُ لَعَــمْـرُ أَبِــيكَ إِلَّا الــفَـرْقَــدَانِ[1]

أي: غير الفرقدين. وقال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[2].

قال: والذي يدل على الصحة أنّا لو حملنا (إلّا) على الاستثناء لم يكن قولنا: (لا إلـه إلّا الله) توحيداً محضاً، فإن تقدير الكلام: لا إلـهَ مستثنى عنهم، ولا يكون نفياً لآلهة لا يستثنى عنهم الله، بل عند من يقول بدليل الخطاب يكون إثباتاً لذلك، وهو كفر، ولما أجمعت العقلاء على أنه يفيد التوحيد المحض وجب حمل (إلّا) على معنى (غير). انتهى.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أماليه: للنحاة في (وَحْدَهُ) مذهبان: أحدهما: أنه مصدر فيكون العامل فيه فعلاً مضمراً تقديره: نوحده.

---

(١) قيل: إنه لعمرو بن معد يكرب، أو حضرمي بن عامر الأسدي، من شواهد سيبويه ١/ ٣٧١، والخزانة ٢/ ٥٢، ٤/ ٧٩، وابن يعيش ٢/ ٨٩، والأشموني ٢/ ١٥٧، وهو بلا نسبة في الهمع ٣/ ٢٧٣.

(٢) سورة الأنبياء ٢٢.

الثاني: أنه حال، فيكون العامل أيضاً مضمر تقديره: نعبده وحده، كما يقال: لا إلـه إلّا الله مخلصين.

وللشيخ تقي الدين السبكي تأليف يسمى (الوحدَة في معنى (وَحْدَهُ))، قال فيه: مذهب جمهور النحويين منهم سيبويه والخليل: أنه اسم موضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحاداً، وإيحاداً موضع موحَّداً، واختلف هؤلاء إذا قلت: رأيت زيداً وحده، فالأكثرون يقدرونه في حال إيحادي له بالرؤية، ويعبرون عن هذا بأنه حال من الفاعل.

والمبرد يقدّره: حالاً من المفعولِ (لا)[1] الفاعل.

وقال: إنه حال من المفعول ليس إلّا، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحدي.

ومنهم من يقول: (وَحْدَه) مصدر موضوع موضع الحال وهؤلاء يخالفون الأولين في كونه اسم مصدر.

فمن هؤلاء من يقول: إنّه مصدر على حذف حروف الزيادة، أي: إيحاده. ومنهم من يقول: إنّه مصدر لم يوضع له فعل.

وذهب يونس وهشام: إلى أنه منتصب انتصاب الظروف، فجرى مجرى عنده، فجاء زيد وحده، تقديره: جاء زيد، زيد على وحده، ثم حذف الحرف ونصب على الظرف، فقولنا: (لا إلـه إلّا الله وحده)، معناه أنّا أفردناه بالوحدانية، وإذا قلت: حمدت الله وحده، أو ذكرت ربك وحده، فمعناه وتقديره عند سيبويه: موحِّداً إيّاه بالحمد والذكر على أنه حال من الفاعل، والحاء في (موحّداً) مكسورة، وعلى رأي ابن طلحة (موحَّداً) هو، والحاء مفتوحة. وعلى رأي هشام معناه: حمدت الله وذكرته على انفراده. فهذه التقادير الصناعية الثلاثة، والمعنى لا يختلف إلّا اختلافاً يسيراً.

---

(١) في أ (أي) ولا يصح الكلام به.

فإذا جعلناه من (أوحد) الرباعي فمعناه موحّداً بالمعنيين المتقدمين، وإذا جعلناه من (وحد) الثلاثي، فمعناه: منفرداً بذلك، وعلى الأول جامد، والذاكر أفرده بذلك، وعلى الثاني هو انفرد بذلك. والعامل في الحال حمدت وذكرت، وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم، أو الضمير الذي في حمدت وذكرت على القولين، وإذا قلت: الحمد لله وحده، فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة وهو العامل في الجار والمجرور، وصاحب الحال (الله). و(وحده) حال. وإن جعلتها ظرفاً فالمعنى: الحمد لله على انفراده. فلم يختلف المعنى اختلافاً مُخِلاً بالمقصود.

وإذا قلنا: لا إله إلاّ الله وحده، فإمّا أن نقول: معناه على انفراده، إن جعل ظرفاً، أو منفرداً بالوحدانية، أو مفرداً بها على الاختلاف في تقدير الحال، وصاحب الحال الضمير في كائن العائد على الله تعالى، والعامل في الحال كائن.

وقال ابن دقيق العيد في إعراب (لَا شَرِيكَ لَهُ) وجهان:

أحدهما: أن يكون (له) خبراً يتعلق بما يتعلق به المجرورات إذا كانت أخباراً.

والثاني: أن يكون (له) صفة فيتعلق بمحذوف أيضاً. ويكون في محله وجهان ولا يتعلق بـ(شريك)، لأنه حينئذ مطول فلا يبنى.

مسند أبي قَتَادة رضي الله عنه[1]

(١) هو الحارث بن ربعيّ بن بلدمة بن خنّاس بن عبيد بن غنيم بن كعب بن سلمة بن سعد الأنصاري الخزرجي السّلمي، وقيل: اسمه النعمان، واختلف في شهوده بدراً، وشهد أحداً وما بعدها من المشاهد، توفي سنة ٥٤هـ وقيل بالكوفة، ـ أسد الغابة ١/٣٩١، وت ٦١٦٦، والاستيعاب ٤/٢٧٣١.

[١١٣٨] حديث: «لَاهَا الله إذَنْ يعمدُ إلى أسدٍ من أسدِ اللهِ يقاتلُ عَنِ اللهِ وعَنْ رسولِه فيعطيك سلبه»[1].

اعلم أنّ اللغة العربية أطبقوا على أن قوله (إذن) في هذا الحديث من تصحيف الرواة، وأن صوابه: (لاها الله ذا) ونازعهم ابن حجر، وقد ألّفت فيه كراسةً سميتها: (الأذن في توجيه لاها إذن)، وها أنا أسوقه هنا ليستفاد.

بسم الله الرّحمن الرّحيـــــم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

حديث: (لاها الله إذ) تكلم عليه أئمة اللغة العربية قديماً وحديثاً، وذكروا أنه تصحيف من الرواة، وأن صوابه: (لَاهَا الله ذَا).

قال الخطاب في «معالم السنن»: هكذا يروونه، وإنّما هو في كلامهم: لاها الله ذا، والهاء: بدل من الواو، كأنه قال: لا والله يكون ذا.

وقال المازني: لاها الله ذا يميني.

وقال ابو زيد: (ذا) زائدة، وفيها لغتان: المد والقصر.

قالوا: ويلزم الجر بعدها كما يلزم بعد الواو.

وقال الجوهري: (ها) للتنبيه، وقد يقسم بها يقال: لاها الله ما فعلت، وقولهم: لاها الله ذا، أصله: لا والله هذا، ففرقت بين هذا وذا، وتقديره: لا والله ما فعلت هذا.

وقال القاضي عياض في شرح «مسلم» في قول عائشة في حديث بريده[2]: (لاها

---

(١) البخاري ـ ٦٤ كتاب المغازي، ٥٤ باب قوله تعالى: ﴿ويوم حنين إذ أعجبتكم . . .﴾ حتى قوله ﴿غفور رحيم﴾.

(٢) البخاري ـ ٧٣ بيوع، ومسلم ـ عتق ٨، ١٤.

الله إذن، إلا أن يكون الولاء لي) هكذا يقول المحدثون هذا اللفظ بمدها. و(إذا) بألف، وصوابه: (لاها الله ذا).

كذا قال إسماعيل القاضي، وحكاه عن المازني وغيره من أهل اللسان بالقصر، وحذف الألف من (ذا).

قالوا: وغيره خطأ، قالوا: ومعناه ذا يميني، وصوّب أبو زيد وغيره القصر والمد.

قال: و(ذا) صلة في الكلام. وليس في كلامهم (لاها الله إذن) وفي البارع قال أبـو حاتم: يقال: لاها الله ذا، في القسم[1] والعرب تقوله بالهمز، والقياس تركه، والمعنى: لا والله هذا ما أقسم به، فأدخل اسم (الله) بين (ها) و(ذا). انتهى.

وقال ابن القواس في شرح «ألفية ابن معطي»: في (ذا) من قولهم: (لاها الله ذا) قولان:

أحدهما للخليل: وهو أن (ذا) من جملة المقسم عليه، والتقدير: والله للأمر هذا[2]، فحذف المبتدأ واللام الرابطة وقدّم (ها)[3] وفصل بينها وبين اسم الإشارة.

ثانيهما: للأخفش: وهو أن (ذا) في محل الجر، إمّا بدل من اسم الله، والمقسم عليه محذوف، بدليل إتيانهم به بعد نحو: لاها الله ذا لقد كان كذا، وإمّا صفة لاسم الله، أي: لا والله الحاضر، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾[4] وقول أبي بكر رضي الله عنه في قتيل أبي قتادة: لا (ها)[5] الله إذن، لا يعمد إلى أسد من أسد الله. الظاهر أن (إذن) من تصحيف الرواة، إنّمايقال (ذا)، لا (إذن). انتهى.

---

(١) إلى هذا الموضع انتهى ما سقط من ب، ج.

(٢) في ب، ج (هنا).

(٣) في ب، ج (وقدرها).

(٤) سورة الحديد ٤.

(٥) سقط من أ.

وقال الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في «جامع المسانيد» في حديث أنس: خطب النبي ﷺ على جليبيب امرأةً من الأنصار إلى أبيها، فقال: حتى استأمر أمّها، فقال[1] النبي ﷺ: فقم[2] إذن. فانطلق الرجل إلى امرأته، فذكر ذلك لها، فقالت: لاها الله إذن، ما وجد رسول الله ﷺ إلّا جليبيباً . . . الحديث.

قال ابن الجوزي: قوله: (لاها الله إذن) كذا روي والصواب: لاها الله ذا، والمعنى: لا والله.

وقال أبو البقاء في «إعراب الحديث»[3]: الجيد: لاها الله ذا، والتقدير: هذا والله، فأخّر (ذا).

ومنهم من يقول: (ها) بدل من همزة القسم المبدلة من الواو، و(ذا) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: هذا ما أحلف به، وقد رُويَ في الحديث (إذن) وهو بعيد، ويمكن أن يوجد له وجه تقديره: لا والله لا أزوجها إذن. انتهى.

وقال ابن مالك في شرح «التسهيل»: يفصل هاء التنبيه من اسم الإشارة المجرد بأَنَا وأخواته، كقولك: هـا أنذا، وها نحن أولاء، وقد يفصل بغير ذلك، وزعم الخليل أن من ذلك ها[4] الله ذا.

وقال في «توضيحه»[5]: في (لاها الله) شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم، بحرف التنبيه، ولا يكون هذا الاستغناء إلا مع (الله)، وفي اللفظ بـ(ها الله)[6] أربعة أوجه:

---

(١) سقط من ب، ج.

(٢) في ب، ج فنعم.

(٣) إعراب الحديث ٣٦.

(٤) في أ أيها.

(٥) شواهد التوضيح ١٦٧.

(٦) سقط من ب، ج.

(أحدهما: أن يقال: (ها لله[1])، بـ(ها)[2] تليها اللام)[3].

والثاني: أن يقال: (ها الله) بألف ثابتة قبل اللام، وهو شبيه بقولهم: التقت حلقتا البطان. بألف ثابتة بين التاء واللام.

والثالث: أن يجمع بين ثبوت الألف وقطع همزة (الله).

(والرابع: أن تحذف الألف، وتقطع همزة الله)[4].

والمعروف في كلام العرب: ها الله ذا. وقد وقع في هذا الحديث (إذَنْ)، وليس ببعيد. انتهى.

وقال الكرماني: المعنى صحيح أيضاً على لفظ (إذن) جواباً وجزاءً، وتقديره: لا والله إذن لا يكون[5].

وقال صاحب «المفهم»[6]: الرواية المشهور (ها)[7] بالمد والهمز و(إذن) بالهمز والتنوين التي هي حرف جواب، وقد قيده بعضهم بقصرها، وإسقاط الألف من (إذاً) فتكون (ذا) صلة، وصوبه جماعة من العلماء منهم القاضي اسمٰعيل والمازني وغيرهما.

وقال النووي في «شرح مسلم» في حديث بريدة: هكذا هو في النسخ، وفي روايات المحدثين: لاها الله إذن، بمد قوله: (ها) وبالألف في(إذاً).

قال المازني وغيره من أهل العربية: هذان لحنان، وصوابه: لاها الله ذا، بالقصر في (ها)، وحذف الألف من (إذا)[8].

---

(١) في ب، ج (ها الله). (٢) في أ بما.
(٣) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج. (٤) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.
(٥) في ب، ج (لا والله إذا حذف لا يكون)، وفي أ: صدق لا يكون.
(٦) في ب، ج حاجب الفهم.
(٧) سقطت من أ. (٨) فى ب، ج (ذا).

قالوا: وما سواه خطأ، قالوا: ومعناه: (ذا يميني)[1].

وكذا قال الخطابي وغيره: إن الصواب: لاها الله ذا، بحذف الألف.

وقال أبو زيد النحوي وغيره: يجوز القصر والمد في (ها)، وكلهم ينكرون الألف في (إذاً)، ويقولون صوابه (ذا)، قالوا: وليست الألف من كلام العرب.

قال أبو حاتم السجستاني: جاء في القسم: لاها الله ذا، والعرب تقول بالهمز، والقياس تركه[2].

قال: ومعناه: لا والله هذا ما أقسم به، فأدخل (اسم الله)[3] بين (ها) و(ذا). انتهى.

وقال الزركشي في «التنقيح»: يروى (ها) ممدوداً ومقصوراً، وهي قسم، و(إذن) منون، حرف جواب يقتضي التعليل، وفيه حذف: أي: يجوز أو لا يعدل.

وقال جماعة من أئمة النحاة: هذا فيه لحنان: مد (ها)، وإثبات الألف في (ذا). والصواب: لاها الله ذا، بالقصر في (ها)، وحذف الألف من (إذاً) غير منون.

وقالوا: إن (هذا)[4] التي للإشارة فصل بينها وبين هاء التنبيه باسم الله تعالى.

وفي «لمع ابن جني»: (ها اللهِ ذا) فتجربها الاسم، لأنها صارت بدلاً من الواو، وقيل تقديره: لاها ذا، متعذراً وغير ممكن، فذا مبتدأ، والخبر محذوف.

وقال الرضي في «باب الإشارة»: وتفصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة المجردة عن اللام والكاف تعويلاً على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه. وذلك بـ(أنا)

---

(١) في ب، ج (يميني).

(٢) سقطت من ب، ج.

(٣) في أ (القسم).

(٤) في ب، ج (ها ذا).

وأخواته كثيراً، نحو: ها أنذا، وها أنتم أولاء، وها هو ذا، وبغيرها قليلاً كقولهم في القسم: لاها الله ذا ما فعلت.

وقال في باب القسم[1]: وتختص لفظة (الله) بتعويض (هاء) أو همزة الاستفهام من الجار، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج، فكأنها حذفت للدرج، ثم ردت عوضاً من الحرف.

وجار الله جعل هذه الأحرف بدلاً من الواو، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة (الله) (كالتاء)[2]، فإذا جئت بهاء التنبيه بدلاً فلا بد أن تجيء بلفظه (ذا) (بعد المقسم به نحو: لاها الله ذا، وأي ها الله ذا)[3]. والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضاً منها. وإذا دخلت (ها) على (الله) ففيه أربعة أوجه، أكثرها إثبات ألف (ها) وحذف همزة الوصل من (الله) فيلتقي ساكنان: ألف ها واللام الأولى من (الله)، وكان القياس حذف الألف، لأن مثل ذلك إنّما يغتفر في كلمة واحدة كالضّالين، أمّا في كلمتين فالواجب الحذف نحو: ذا الله، وما الله، إلا أنه لم يحذف في الأغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ألف ها من تمام ذا، فإن (ها الله ذا) بحذف ألف (ها) ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزة (الله) كهرقت في أرقت، وهياك في إياك.

والثانية: وهي المتوسطة في القلة والكثرة: ها الله ذا، بحذف ألف (ها) للساكنين كما في (ذا الله) و(ها لله).

والثالثة: وهي دون الثانية في الكثرة: إثبات ألف (ها) وقطع همزة (الله) مع كونها في الدرج تنبيهاً على أن حث (ها) أن يكون مع ذا) بعد (الله)، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج.

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٣٥ ـ ٣٣٦، وفيه بعض الحذف.

(٢) في أ كالكاف.

(٣) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

والرابعة: حكاها أبو علي، وهي أقل الجميع :ـ (هأ الله) بحذف همزة الوصل وفتح ألف (ها) للساكنين، بعد قلبها همزة، كما في (الضألين: ودأبه).

قال الخليل: (ذا) من جملة جواب القسم، وهو خبر لمبتدأ محذوف أي: الأمر ذا، أو فاعل، أي: ليكونن ذا، أو لا يكون ذا، أو لا أفعل بدل من الأول، ولا يقاس عليه، فلا يقال: هاالله أخوك، أي: لَأنا أخوك. ونحوه.

وقال الأخفش: (ذا) من تمام القسم، أما صفة لله، أي: الله الحاضر الناظر، أو مبتدأ الخبر، أي: ذا قسمي، فبعد هذا إمّا أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة. انتهى.

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل»: أمّا قولهم: (لاها الله ذا) فـ(ها) للتنبيه، وهي عوض من حرف الجر، و(ذا) إشارة.

قال الخليل: هو من الجملة المقسم به، كأنه صفة لاسم الله، والمعنى: لا والله الحاضر، نظراً إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾[1] وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[2] والجواب محذوف، والتقدير: (إنّ)[3] الأمر لكذا وكذا.

قال المبرد: أما (ذا) فهو الشيء الذي يقسم به، والتقدير: لا والله هذا ما أقسم به، فحذف الخبر.

وقال الأخفش: هو من جملة الجواب. وهو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لا والله للأمر ذا.

وبجوز في ألف (ها) وجهان: أحدهما: إثبات الألف، وإن كان بعدها ساكن،

---

(١) سورة الحديد ٤.

(٢) سورة المجادلة ٧.

(٣) سقطت من أ.

إذا كان مدغماً[1] فهو كدابّة[2] وشابّة.

والـوجه الثاني: أن تحذف الألف حين وصلتها وجعلتها عوضاً من الواو، كما فعلت ذلك في هلمّ، وتقول: ها لله[3].

وبعضهم يحتج بأنّ (ها) على حرفين، فكان تقدير المنفصل، كقولك: يخشى الراعي، ويغزو الجيش، فتحذف الألف والواو، لأن بعدهما المدغم، وهو منفصل (من)[4] (هـا)، والمنفصـل إذا حذف منـه حرف المد للالتقاء الساكنين لم يقع به اختلال، كما لو حذفها من الكلمة الواحدة. إذ اجتماع الساكنين في الكلمة الواحدة يقع لازماً فيختل باء الكلمة، وليس كذلك في الكلمتين.

وقـال القـرطبي بعـد حكـاية ما أورده القـاضي عياض: ويظهر لي أن الرواية المشهـورة صواب، وليست بخـطأ، ووجه ذلك أن هذا الكلام قسم على جواب[5] إحداهما للأخرى، وههنا هي التي يعوض بها عن باء القسم، فإن العرب تقول: آلله لأفعلن، ممدودة الهمزة، ومقصورتها.

ثم أنهم عوضوا من الهمزة (ها)، فقالوا: ها الله، لتقارب مخرجيهما، كما قد أبدلوها منها في قولهم: لِهَنَّكَ، وهَيَّاكَ.

ولما كانت الهاء بدلاً من الهمزة وفيها المدّ والقصر، فالهاء تمد وتقصر، كما حكاه أبو زيد، وتحقيقه أن الذي مدّ مع الهاء كأنه نطق بهمزتين، أبدل من أخراهما[6] ألفاً استثقـالاً لاجتماعهما، كما تقول: آلله، والذي قصر كأنه نطق بهمزة واحدة، فلم يحتجْ إلى المدّ، كما تقول: ألله.

وأما (إذَنْ) فهي بلا شك حرف جواب وتعليل، وهي مثل التي وقعت في قوله

---

(١) في ب، ج مرغماً.

(٢) في ب، ج كرامة.

(٣) في ب، ج ها الله.

(٤) في أ بين.

(٥) في ب، ج جوابين.

(٦) في ب، ج آخرها، وفي أ: (أحديهما).

ﷺ، وقد سئل عن (بيع)[1] الرطب بالتمر، فقال: أينقص الرطب إذا يبس فقالوا: نعم. قال: فلا، إذن. فلو قال: فلا والله إذن، لكان مساوياً لهذه من كل وجه. لكنه لم يحتجْ إلى القسم فلم يذكره.

وقد بينا تقرير المعنى ومناسبته واستقامته، و(استيفاء منه)[2] معنى، ووضعاً من غير حاجة إلى ما تكلفه من سبق حكاية كلامه من النحويين من التقدير البعيد المخرج للكلام عن البلاغة.

وأبعد من هذا كلّه، وأفسد أن جعلوا (ها) للتنبيه و(ذا) للإشارة، وفصلوا بينهما (بالمقسم به)[3]، وهذا ليس قياساً فيطّرد، ولا فصيحاً فيحمل عليه كلام رسول الله ﷺ، ولا مروياً برواية ثانية، وما وجد للعذيري[4] من ذلك فإصلاح منه، أو من غيره[5] ممن اغتر بما حكي عمّن سبق ذكرهم من اللغويين، والحق أَوْلَىٰ مطلوبٍ، والتّمسُّكُ بالقياسِ المنقولِ أجلُّ مصحوبٍ، فالصحيح روايةُ المحدِّثين، والله خير معين.

وقول أبي زيد: ليس في كلامهم: (لاها الله إذن) شهادة على نفي فلا تسمع، ثم نعارضه بنقل أبي حاتم أنه يقال: لاها الله، وليس كل ما يقتضيه القياس نوعاً يجب وجود جميع أشخاصه وضعاً. انتهى.

وقال الطيبي: ثبت في الرواية: (لاها الله إذن). فحمله بعض النحويين على أنه تغيير من بعض الرواة، لأن العرب لا تستعمل (لاها الله) بدون (ذا)، وإن سلم استعماله بدون (ذا) فليس هذا موضع (إذن)، لأنها حرف جزاء، والكلام هنا على ما

---

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من أ.

(٣) في أ بالقسم.

(٤) في ب، ج العذري.

(٥) مكرر في ب.

يقتضيه، فإن مقتضى الجزاء (أن لا)[1] يذكر (لا)[2] في قوله: (لا يعمد)، بل كان يقول: إذن يعمد إلى أسد.. إلى آخره، ليصبح جواباً لطالب السلب.

قال: والحديث صحيح المعنى، وهو كقولك لمن قال لك: افعل كذا، فقلت: والله إذن لا أفعل كذا. فقلت: والله لا أفعل، فالتقدير: والله إذن لا يعمد إلى أسد ... الخ. ويحتمل أن تكون (إذن) زائدة، كما قال أبو البقاء إنها زائدة في قول الحماسي:

إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ[3]

في جواب قوله:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي

قال: والعجب ممن يعتني بشرح الحديث، ويقدم نقل بعض الأدباء على أئمة الحديث وجهابذته، وينسبون إليهم الغلط، والتصحيف، ولا أقول: إن جهابذة المحدثين أعدل وأتقن في النقل، إذ يقتضي المشاركة بينهم، بل أقول: لا يجوز العدول عنهم في النقل إلى غيرهم. انتهى.

وقال أبو جعفر الغرناطي، نزيل حلب: استرسل جماعة من القدماء في هذا

---

(١) في أ (لأن).

(٢) ساقطة من أ.

(٣) البيتان هما:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بن شَيْبَانَا

إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عند الحَفِيظَةِ إِنْ ذو لُوثَةٍ لانَا

والبيتان لقُرَيْط بن أنيف العَنْبَري في: السيوطي ٢٢٥، ٢٢٠، والخزانة ٣/٣٣٢، ٣/٥٦٩، والمرزوقي ٢٣ ـ ٢٤، وبلا نسبة في المفصل ١٤، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٢٩٢٨.

الإشكـال إلى أن جعلوا المخلص منـه أن اتّهمـوا الأثبـات بالتصحيف، وقـالـوا: الصواب: (لا ها الله ذا)، باسم الإشارة.

قال: ويا عجباً من قوم يقبلون التشكيك على الروايات الثابتة، ويطلبون لها تأويلاً.

وجوابهم: أن (ها الله) لا تستلزم اسم إشارة كما قال ابن مالك، وأما جعل (لا يعمد) جواب (فارضة) وهو سبب الغلط، وليس بصحيح ممن زعمه، وإنّما هو جواب شرط مقـدر يدل عليه قوله: (صدق فارضة)، فكأن أبا بكر قال: إذا صدق في أنه صاحب السلب إذن لا يعمد إلى السلب فيعطيك حقه، فالجزاء على هذا صحيح، لأن (صدق) سبب أن لا يفعل ذلك، وقال: هذا واضح لا تكلف فيه. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر في «شرح البخاري»: وهو توجيه حسن، والذي قبله أقعد.

قال: ويؤيده كثـرة وقوع هذه الجملة في كثير من الأحاديث، منها ما وقع في حديث عائشة في قصة بريدة، لمّا ذكرت أنّ أهلها يشترطون الولاء قالت: فأقرتها[1]. فقلت: لا ها الله إذن.

ومنها ما وقع في قصة جليبيب: أن النبي ﷺ خطب عليه امرأة من الأنصار إلى أبيها، فقال: حتى استأمر أمها، قال: (فنعم إذن)[2]، فذهب إلى امرأته، فذكر لها ذلك، فقالت: لاها الله إذن، وقد منعناها فلاناً... الحديث. صححه أبن حبان من حديث أنس.

ومنهـا ما أخرجه (أحمد)[3] في الزهد قال: قال مالك بن دينار للحسن: يا أبا سعيد لو لبست مثل عباءتي هذه.

---

(١) في ب فانتهزتها، وفي أ فانتهرتها.

(٢) في أ (نعم) فقط. والحديث في المسند ٤/٤٢٥.

(٣) في أ آدر.

ووقع أيضاً في كثير من الأحاديث في سياق الإثبات بقسم وبغير قسم، فمن ذلك في قصة جليبيب: (فنعم إذن).

ومنه حديث عائشة رضي الله عنها في قصة صفية لما قال ﷺ: (أحابستنا هي)[١] وقالوا: إنها طافت بعدما أفاضت، قال: فَلْتَنْفِرْ[٢] إذن. وفي رواية: فلا إذن.

ومنها حديث عمرو بن العاص وغيره في سؤاله عن أحب الناس. فقال: عائشة، قال: لَمْ أَعْنِ النِّساءَ، قال: فأبوها إذن.

ومنها حديث ابن عباس في قصة الأعرابي الذي أصابته الحمى، فقال: كل[٣] حمى تفور[٤] على شيخ كبير تزيده القبور. قال: فنعم إذن.

ومنها ما أخرجه (الحاكمي)[٥] من طريق سفيان، قال: لقيت لبطة بن الفرزدق فقلت: أسمعت هذا الحديث من أبيك قال: (أي ها)[٦] الله إذن، سمعت أبي يقول: فذكر قصته.

ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جُرَيْجٍ قال: قلت (لعطاء)[٧] أرأيت لو أني فرغت من صلاتي فلم أرض كمالها أفلا أعود لها قال: بلى ها الله إذن.

قال: والذي يظهر من تقدير الكلام بعد أن يتقرر أن (إذن) حرف جواب وجزاء. كأنه قال[٨]: إذن والله لا نعطيك، إذن والله لا نشترط إذن والله لا ألبسه، وأخّر الجواب في الأمثلة كلها.

(١) في أ أحاسبنا هي، والحديث في المسند ٦/٣٨، ٣٩، والبخاري ـ ١٢٩ حج.

(٢) في أ: فلتستغفر، والصواب ما أثبت.

(٣) في أ، ج بل. والحديث في المسند ٣/ ٢٥٠، والبخاري ـ ١٠ مرضى.

(٤) في أ تغرر. (٥) في أ الفاكهي.

(٦) في أ (إيها) بدون فصل. والحديث في الموطأ ـ قرآن ٤.

(٧) في أ لقطا. والحديث في المسند ٢/ ٨٤، ٤/ ٥، والبخاري ـ ٤٤ صلاة.

(٨) في ب . . . (أنه كان حال).

وقد قال ابن جرير في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾[1] فلا يؤتون الناس إذن، وجعل ذلك جواباً عن عدم النصب بها، مع أن الفعل مستقبل. وذكر أبو موسى المديني في «المغيث»: له في قوله تعالى: ﴿وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾[2] (إذن) قيل: هو اسم بمعنى الحروف الناصبة، وقيل: أصله (إذا) الذي هو من ظروف الزمان، وإنما نوّن للفرق ومعناه: حينئذٍ، أي: إن أخرجوك من مكة فحينئذ لا يلبثون خلافك إلا قليلاً.

وإذا تقرر ذلك أمكن حمل ما ورد من هذه الأحاديث عليه، فيكون التقدير: لا والله، ثم أراد بيان السبب في ذلك فقال: لا يعمد... إلى آخره، والله أعلم. انتهى.

[١١٣٩] حديث: «**إِذَا أَتَيْتُم الصّلاةَ فعليكم السكينة**»[3].

قال الزَّرْكَشِي: هو بالرفع على الابتداء والخبر، وبالنصب على الإغراء، أي: الزموا السكينة. وروي: فعليكم بالسكينة، وفي إدخال الباء في هذه الرواية إشكال، لأنه متعدّ بنفسه كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾[4].

قوله: (فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا).

قال الكرماني: الفاء جزاء شرط محذوف، أي: إذا تبين لكن ذلك فما أدركتم فصلوا.

[١١٤٠] حديث: «**إِنَّا أَصَّدنَا حِمَارَ وَحْشٍ**»[5].

بوصل الألف وتشديد الصاد، أصله: اصتدنا و(اصطدنا)[6]؛ افتعل مع الصيد،

---

(١) سورة النساء ٥٣.

(٢) سورة الإسراء ٧٦.

(٣) البخاري ١/١٦٢، ومسلم ـ مساجد ١٥٥.

(٤) سورة المائدة ١٠٥.

(٥) البخاري ـ كتاب الصيد ٣، برواية (انا صدنا حمار وحش).

(٦) في أ اصتدنا.

فأدغمت التـاء أو الطاء في الصاد، وروي: اصطدنا وصدنا وأصدنا بفتح الهمزة، وتخفيف الصاد، و(أُصدنا) بضم الهمزة، أي: عرض لنا صيد.

وفي هذا الحديث: (وهو قائل السقيا).

قال الزركشي: اسم فاعل من (القول) ومن (المقايلة) أيضاً، والأول هو المراد هنا، و(السقيا) مفعول بفعل مضمر، كأنه قال: اقصدوا السقيا.

وقال الكرماني: (قائل) اسم فاعل من القيلولة أي: وفي عزمه أن يقيل بالسقيا.

قلت: ويؤيده رواية[1] النسائي: وهو قائل[2] بالسقيا.

[١١٤١] حديث: **«إنَّمَا هِيَ طعمةٌ أطعمكموها اللهُ»**[3].

[١١٤٢] حديث: **«مرّت جنازةٌ فقال رسولُ اللهِ ﷺ: مستريحٌ ومستراحٌ (منه)[4]»**[5].

قال أبو البقاء[6] التقدير: الناس أو الموتى مستريح ومستراح منه.

[١١٤٣] حديث: **«سِرْنَا مَعَ النّبيّ ﷺ، فقالَ بعضُ القومِ: يَا رسولَ اللهِ لَوْ عَرَّسْتَ بِنَا»**[7].

---

(١) مكرر في ب.

(٢) في ب، ج فاعل.

(٣) ٣٠١/٥، والبخاري ٢٤٩/٤، ١٥٥/٧، ومسلم ـ الحج ٥٧، والترمذي رقم ٨٤٧، وأبو داود ـ المناسك ٢٤١ والنسائي ـ الحج ٧٧.

(٤) ساقطة من أ.

(٥) المسند ٢٩٦/٥، ٣٠٢، ٣٠٤، والبخاري ٨٥/٤ كتاب باب سكرات الموت، ومسلم ـ كتاب الجنائز ٥٤/٣.

(٦) إعراب الحديث ٧٢.

(٧) المسند ٣٠٧/٥، والبخاري ـ مواقيت ٣٥، والنسائي ـ إمامة ٤٧.

قال الكرماني : جواب (لو) محذوف، نحو: لكان أسهل علينا، أو هو[1] للتمني .

[١١٤٤] حديث: «الآياتُ بعدَ المائتين»[2].

قال الطيبي : مبتدأ وخبر.

[١١٤٥] حديث: «أسوأُ النّاسِ سرقةً الّذِي يسرقُ صَلاَتَه»[3].

قال الطيبي : (سرقةً) تمييز.

[١١٤٦] حديث: «ثلاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ورمضانُ إلى رمضانَ فهذا صيامُ الدّهرِ (كلّه)[4]»[5].

قال الطيبي : دخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط، وذلك أن (ثلاث) مبتدأ و(من كل شهر) صفته، أي ثلاثة أيام يصومها الرجل من كل شهر صيام الدهر كله، وإنما طرح التاء اعتباراً بالليل.

وقوله: (صيامُ يومِ عرفةَ احتسب علَى اللهِ أنْ يكفّر. . .) عداه بـ(على) الذي للوجوب على سبيل الوعد، مبالغة لحصول الثواب.

[١١٤٧] حديث: «أرأيت إنْ قتلت في سبيل الله مقبلاً غيرَ مُدْبِرٍ»[6].

---

(١) ساقط من ب، ج.

(٢) ابن ماجه ٤٠٥٧، والحاكم ٤/٤٢٨، وانظر: نقده في اللآلىء المصنوعة ٢/٢١١.

(٣) المسند ٣/٥٦، والبيهقي ٢/٣٨٦، وأبو نعيم في الحلية ٨/٣٠٢.

(٤) سقط من أ.

(٥) مسلم ـ الصيام ٣٦.

(٦) المسند ٢/٣٠٨، ٣/٣٢٥، والنسائي ـ جهاد ٣٢، والموطأ ـ جهاد ٣١، والدارمي ـ جهاد ٢٠.

قال الطيبي: (غَيْرَ مُدْبِرٍ) حال مؤكدة، مقررة لما يرادفها[1] ونحوه في الصفة قولك: أمس الدابر لا يعود.

قوله: (أَيُكَفِّرُ اللهُ عنّي خَطَايَايَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إلاّ الدَّيْن).

قال الطيبي: فإن قلت: (الدين) ليس من جنس الخطايا فكيف يستثنى منه فالجواب: أنه منقطع، أي: لكن الدين لا يكفر، لأنه من حقوق الآدميين. ويحتمل أن يكون متّصلاً على تقدير حذف المضاف، أي: خطيئة الدين، أو بجعل من باب قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[2] فيذهب إلى أن أفراد جنس الخطيئة قسمان متعارف، فيخرج بالاستثناء أحد قسميه مبالغة في التحذير[3] من الدين.

[١١٤٨] حديث: «خَيْرُ الخيلِ الأدهمُ الأقْرَحُ الأرْثَمُ المحجلُ ثلاثٍ»[4].

قال أبو البقاء[5]: في هذه الرواية ثلاث بالجر، والصواب أن يرفع، فيكون التقدير: المحجل ثلاث (منه)[6] و(ثلاث) مرفوع بـ(المحجل) ولا يجوز جرّه، لأنهم أجمعوا على أنه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللام إلى النكرة ولو كان (المحجل الثلاث) لجاز الجر.

---

(١) في ب، ج (لما يراد فهنا).

(٢) سورة الشعراء ٨٨، ٨٩.

(٣) في أ التحضية.

(٤) المسند ٥/ ٣٠٠، والترمذي ٦/ ٢٠ رقم ١٦٩٦، وليس فيه لفظ (ثلاث).

(٥) إعراب الحديث ٧٢.

(٦) سقطت من أ.

مسند أبي مالك الأشعري[1]
رضي الله عنه

[١١٤٩] حديث: «أربعٌ فِي أُمّتِي مِنْ أَمْرِ الجاهلية لَا يَتْركُونَهْنَ»[2].

قال الطيبي: (في أمتي) و(من أمر الجاهلية) و(لا يتركونهن) يحتمل وجوهاً من الإعـراب، أحسنها أن يكون (في أمتي) خبراً لـ(أربع) أي: خصال أربع كائنة في أمتي، و(من أمر الجاهلية) و(لا يتركونهن) حالان من الضمير (المتحول[3] إلى الجار والمجرور.

[١١٥٠] حديث: «ولينزلنّ أقوامٌ إلى جنبِ علمٍ يروح عليهم بسارحةٍ لهم يأتيهم لحاجةٍ، فَيَقُولُونَ: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَداً»[4].

قال الكرماني: الباء (بسارحة) زائدة في الفاعل، نحو ﴿كفى بالله شهيداً﴾[5] وهو مفعول به بالواسطة، والفاعل مضمر، وهو الراعي، بقرينة المقام إذ (السارحة) لا بد لها من الرّاعي، روي (سارحة) بحذف الباء وفاعل (يأتيهم) إما للآتي أو الراعي أو المحتـاج أو الـرجـل [والسياق يشعـر بذلك، وفي بعض المخرجات (يأتيهم رجل لحاجة][6] تصريحاً بلفظ رجل.

وروي[7] تأتيهم بتاء الخطاب.

---

(١) أبو مالك الأشعري، أسلم، وصحب النبي ﷺ، وغزا معه، وروى عنه.
ـ طبقات ابن سعد ٤/٣٥٨.

(٢) المسند ٢/٤٥٥، ومسلم ـ جنائز ٢٩، والترمذي ١٠٠١.

(٣) في أ المجهول.

(٤) البخاري ـ أشربة ٦ وهو في ب، ج برواية (إليها).

(٥) سورة الرعد ٤٣.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٧) في ب، ج (رجل).

[١١٥١] حديث: «وسبحانَ اللهِ والحمدُ لِلّهِ تَمْلآنِ أوْ تملأُ مَا بَيْنَ السَّمٰوَاتِ والأرْضِ»[١].

قال النووي: ضبطناه بالتاء المثناة من فوق[٢] في (تملآن) أو (تملأ)، فالأول: ضمير مؤنثتين غائبتين، والثاني: ضمير هذه الجملة من الكلام.

وقال «صاحب التحرير»: يجوز تملآن بالتأنيث والتذكير على إرادة النوعين أو الذكرين، قال: وأما تملأ فمذكر على إرادة المذكر.

مسند أبي مسعود عُقْبَة بن عمرو[٣] الأنصاري
ـ رضي الله عنه ـ

[١١٥٢] حديث: «أدعو رسولَ اللهِ ـ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ»[٤].

قال أبو البقاء[٥]: (خامسَ خمسةٍ) منصوب على الحال، والتقدير: أحد خمسة، كما قال تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[٦].

وقال الزركشي: الجيد النصب على الحال، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة حال.

---

(١) مسلم ـ طهارة ٢، والترمذي ـ دعاء ٨٥.

(٢) في ب، ج بالفوق.

(٣) عقبة بن عمرو أبو مسعود الأنصاري، شهد العقبة، وشهد أحداً وما بعدها، وقيل شهد بدراً. سكن الكوفة وكان من أصحاب علي، استخلفه عليّ على الكوفة لمّا سار إلى صِفِّينَ، قيل إنه توفي سنة ٤٠ هـ ـ ٦٦٠م، وقيل بعد سنة ٦٠ هـ ـ ٦٧٩م.
ـ الأعلام ٣٧/٥، وابن خياط ٢١٥/١، وأسد الغابة ٣٧١١، ٦٢٤٢، وتهذيب التهذيب ١٧٦/٧.

(٤) البخاري ـ بيوع ٦/٢، ومظالم ١٤.

(٥) إعراب الحديث ١٥٣.

(٦) سورة التوبة ٤٠.

[١١٥٣] حديث: «وَمَنْ قَرأَ بالآيتينِ مِنْ سورةِ البقرةِ في ليلةٍ كَفَتَاهُ»[١].

قال الشيخ أكمل الدين: الباء في قوله: (بالآيتين) زائدة. [واللام للعهد][٢].

[١١٥٤] حديث: «فَإِنْ كَانُوا فِي القِرَاءَةِ سَواءً»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: (سواء) خبر كان، والضمير اسمها، وأفرد لأنه مصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ﴾[٥] أي: ليسوا سواء، والتقدير: مستوين. وقع المصدر موضع اسم الفاعل.

[١١٥٥] حديث: «مَنْ صلّى بالناسِ فليخفّفْ فإنَّ فِيهم المريضَ والضعيفَ وذَا الحاجةِ»[٦].

في روايةالقابسي: (وذو الحاجة)، ووجهه بأنه عطف على موضع اسم (إنّ) قبل دخولها، أو على الضمير الذي هو في الخبر المقدر، أو هو استئناف، ذكره الزركشي وابن حجر.

[١١٥٦] حديث: «إنّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فأيُّكُمْ مَا صلّى بالناسِ فَلْيَتَجوّزْ»[٧].

قال الكرماني: (ما) زائدة، وزيادتها مع (أيّ) الشرطية كثيرة، وفائدتها التأكيد، وزيادة التعميم.

وقال الطيبي: (ما) صلة مؤكدة لمعنى الإبهام في (أيّ)، و(صلى) فعل شرط، و(فليتجوز) جوابه.

---

(١) البخاري ـ ٦/٢٣١، ٢٤٦.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٣) المسند ٥/٢٧٢، ٤/١١٨، ١٢١، ومسلم ـ مساجد ٢٩١، وأبو داود ـ صلاة ٦٠.

(٤) إعراب الحديث ١٥٣.

(٥) البقرة ٦.

(٦) البخاري ١/٣٣.

(٧) البخاري ـ ٢/١٦٦، ١٦٨، ومسلم ـ صلاة ٤٦٦.

[١١٥٧] حديث: «إنَّ مِمّا أدركَ الناسُ مِنْ كلامِ النبوّة: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»[١].

قال الكرماني: (الناس) بالرفع، والعائد محذوف، وبالنصب، والعائد ضمير الفاعل، أي: مما أدركه الناس، أو مما بلغ الناس، والجملة الشرطية اسم إنّ على تقدير القول، أو خبره على تأويل[٢] مِن التبعيضية بلفظ البعض، ولفظ (فاصنع) إما أمر بمعنى الخبر أو أمر تهديد.

[١١٥٨] حديث: «مِنْ هٰهُنَا جَاءَتِ الفِتَنُ نحوَ المَشْرِقِ»[٣].

قال الكرماني: (نحو المشرق) بيان أو بدل لـ(ههنا).

[١١٥٩] حديث: «لَلَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ»[٤].

قال الطيبي: علق العمل باللام الابتدائية، ولله مبتدأ و(أقدر) خبره، وعليك صلة أقدر، و(منك) متعلق أفعل.

وقوله: (عليه) لا يجوز أن يتعلق بقوله: (أقدر)، لأنه أخذ ماله، لا بمصدر مقدر عند قوله: (منك)، أي: من قدرتك، كما ذهب إليه المظهري لأن المعنى يأباه. بل هو حال من الكاف، أي: أقدر منك حال كونه[٥] قادراً عليه، أو يتعلق بمحذوف على سبيل البيان كأنه لما قيل: لَلَّهُ أقدرُ عليك منك، قيل: قدرتك على (ما)[٦] قيل عليه كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[٧].

(١) المسند ٤/١٢١، والبخاري ـ أنبياء ٥٤، أدب ٧٨، وأبو داود ـ أدب ٦، وابن ماجه ـ زهد ١٧.

(٢) سقط من ب، ج قوله (على تأويل).

(٣) المسند ٢/٢٣، والبخاري ـ فتن ١٦، ومسلم ـ فتن ٥٠، والترمذي ـ فتن ٧٩.

(٤) مسلم ـ الإيمان رقم ٥٣٦.

(٥) في ب، ج (كونك).

(٦) في ب، ج (من).

(٧) سورة الصافات ١٠٢.

قال في «الكشاف»: (معه) (لا يخلو)[1] إمّا أن يتعلق بـ(بلغ) أو بـ(السعي)، أو بمحذوف، ولا يصح تعلقه بـ(بلغ) لاقتضائه بلوغهما معاً[2] حدّ السعي. ولا بـ(السعي) لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، فبقي أن يكون بياناً، كأنه لما قال: فلمّا بلغ معه الحدّ الذي يقدر فيه على السعي، قيل: مع من؟ قال: مع أبيه. وهذا أسلوب غريب يقرب في التفضيل من قولهم: العسلُ أحلى من الخلّ. انتهى.

مسند أبي موسى الأشعري[3]

رضي الله عنه

[١١٦٠] حديث: «إذَا مرّتْ بِكَ جنازةٌ يهوديّ أو نصرانيّ أو مسلم فقوموا لها»[4].

قال أبو البقاء[5]: خاطب في الابتداء الواحد. ثم عاد إلى الجمع، إمّا لأنه كان وحده، أو كان المُعَظَّم من[6] دونهم، لمّا وصل إلى الحكم الذي هو القيام عمّ، إمّا ليعلم من كان معه أن الحكم عام، أو ليأمر أبو موسى مَنْ يكونُ معه وقت مرور الجنازة به أنْ يفعلوا ذلك.

[١١٦١] حديث: «ثُم أَمَرَ لَنَا بِثَلاثٍ ذَوْدٍ»[7].

قال أبو البقاء[8]: الصواب تنوين (ثلاثٍ)، وأن يكون (ذود) بدلاً من (ثلاث)

---

(١) في أ لا حينئذ.
(٢) في ب، ج بقا.
(٣) عبدالله بن قيس أبو موسى الأشعري، صحابي، من الشجعان الولاة الفاتحين، ولد في زَبِيد باليمن، وقدم مكة عند ظهور الإسلام فأسلم وهاجر إلى الحبشة، ثم استعمله رسول الله ﷺ على زَبِيد وعدن، وولاه عمر البصرة سنة ١٧هـ، فافتتح أصبهان والأهواز، توفي في الكوفة سنة ٤٤هـ - ٦٦٥م.
الأعلام ٤/٢٥٤، وسير أعلام النبلاء ٢/٢٧٣، وتهذيب التهذيب ٥/٣٦٢، وأسد الغابة ٣١٣٥، وابن خياط ١/١٥٦.
(٤) المسند ٤/٣٩١.
(٥) إعراب الحديث ١٢١.
(٦) سقطت من ب، ج.
(٧) المسند ٤/٣٩٨.
(٨) إعراب الحديث ١٢٢.

وكذلك (خمس ذود)، ولو أسقطت التنوين وأضفت لتغير المعنى، لأن العدد المضاف غير المضاف إليه، فيلزم أن يكون: ثلاث ذود تسعة (أبعرة)[1]، لأن أقلّ الذود ثلاثة أبعرة.

[١١٦٢] حديث: «**أعظمُ الناسِ أجراً في الصلاةِ أبعدُهم فأبعدهم ممشى**»[2].

قال الكرماني: الفاء في (فأبعدهم) للاستمرار، نحو: الأمثل فالأمثل. و(ممشى) اسم مكان.

[١١٦٣] حديث: «**قَالَ: واللهِ إنْ قُلْتُهَا**»[3].

قال أبو البقاء[4]: (إن) بكسر الهمزة بمعنى (ما) النافية، أي: ما قلتها. ولا فرق بين أن تكون بعدها إلا أو لا، قال تعالى: ﴿**إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَـٰذَا**﴾[5] [أي: ما عندكم][6].

[١١٦٤] حديث: «**بَعَثَ رسولُ اللهِ ﷺ أَبَا مُوسَى ومعاذاً إلى اليمنِ، فقالَ لَهُمَا: يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا . . . الحديث**»[7].

قال أبو البقاء[8]: إن قيل: المخاطب اثنان، فكيف قال (يسّروا) على الجمع؟ قيل: فيه أجوبة:-

---

(١) في أ بقرة والتصويب من ب، ج وإعراب الحديث ١٢٢.

(٢) البخاري - ١/١٦٦، ومسلم - مساجد ٦٦٢.

(٣) المسند ٤/٤٠٩.

(٤) إعراب الحديث ١٢٢.

(٥) سورة يونس ٦٨.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من أ، والتصويب من إعراب الحديث ١٢٢، ومن ب، ج.

(٧) البخاري - كتاب المغازي ٤٧/٣، ومسلم - الجهاد ٦، ٧، وأبو داود - الأدب ٥٢٠.

(٨) إعراب الحديث ١٢٣.

أحدها: أنه خاطب الاثنين بخطاب الجمع، لأن الاثنين جمع في الحقيقة، إذ الجمع ضم شيء إلى شيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ، قَالُوا: لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾[1] وعلى هذا المعنى حمل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾[2] يريد اثنين.

الثاني: أن الاثنين هنا أميران، والأمير إذا قال شيئاً توبع فيه، فيؤول الأمر إلى الجمع.

الثالث: أنه أراد أمرهما وأمر من يُوَلِّيانه، فلما كان لا بدّ من استعانتهما بغيرهما، نزل ذلك الغير موجوداً معهما، وخاطب الجمع.

[١١٦٥] حديث: «أيُّ الإسلام أفضلُ؟ قَالَ: مَنْ سَلِمَ المسلمونَ مِنْ لسانِهِ ويَدِهِ»[3].

قال أبو البقاء[4]: لا بد في الحديث من تقدير: ولك فيه تقديران: أحدهما: أن يكون التقدير: أي خصال الإسلام أفضل؟ فقال: مَنْ سَلِمَ، أي: خصلةُ مَنْ سَلِم. ولا بدّ من ذلك ليكون الجواب على وفق السؤال.

والثاني: أن يكون التقدير: أيّ ذَوِي الإسلام؟ فيكون قوله: (مَنْ سَلِمَ) غير محتاج إلى تقدير انتهى.

قال ابن حجر: ويؤيد الثاني رواية مسلم: (أي المسلمين أفضل؟) قال: فإن قلت: لِمَ جرّد أفضل ههنا عن العمل؟ أجيب: بأن الحذف عند العِلْم به جائز، والتقدير: أفضل من غيره.

[١١٦٦] حديث: «ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رجلٌ مِنْ أهلِ الكتابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ»[5].

---

(١) سورة ص ٢١، ٢٢.

(٢) سورة النساء ١١.

(٣) صحيح البخاري ـ كتاب الإيمان ١/٦. باب (أي الإسلام أفضل).

(٤) إعراب الحديث ١٢٣.

(٥) البخاري ـ ١/٣٥.

قال الكـرماني : (ثلاثة) مبتدأ، و(لهم أجران) خبره، و(رجل) بدل من (ثلاثة) والجملة صفته، فإن قلت: إذا كان بدلاً، أهو بدل البعض أو بدل الكلّ؟ قلت: بالنظر إلى كل رجل بدل البعض، وبالنظر إلى المجموع بدل الكلّ.

[١١٦٧] حديث: «**لَا أَحَد أصبرُ على أذىً يسمعُه مِنَ اللهِ، يدّعون له ندّاً وولداً وَهُوَ يرزقُهم ويعافِيهم**»[١].

قال الكرماني: (مِن الله) صلة لقوله (أصبر). وإنّما جاز الفصل بينهما لأنه بغير أجنبي.

وقـال الـطيبي: (يسمعـه) صفـة (أذى)، و(من الله) متعلق بقـوله: (أصبر) لا بـ(يسمعه). ويدعون.. إلى أخره بيان للكلام السابق.

قال: وفي الكلام إشكال، وذلك أنك إذا قلت: زيد أجرأ من عمرو، فإنه يلزم منه فضل جرأة زيد على جراة عمرو، فإذا نفيته فقلت: ما زيد بأجرأ من عمرو، لزم منه إمّا نقص (زيد)[٢] أو مساواتها، وكذا ههنا، ولكن القصد إلى أن الله أصبر من كل أحد، فكيف ذلك؟ والجواب: المراد هنا نفي ذات المفضل وقلعه من سنيحه[٣]، فإذا انتفت ذاته انتفت المساواة والنقصان بالطريق الأولى، ألا تراهم يقولون في مثل قولك ما زيد إلا شاعراً، أنّ (ما) دخلت على زيد فنفت الذات. فلمّا لم يكن النزاع فيها توجه النفي إلى ما فيه النزاع من صفاته، والقصد هنا إلى نفي الذات، وليس النزاع إلّا فيه، فلا يلزم [المساواة ولا النقصان، فإن الغرض نفي الموصوف، وإنما ضمّت إليه الصفة ليؤذن الغرض نفي الموصوف، وإنما ضمّت إليه الصفة ليؤذن بأن انتفاء الموصوف أمر محقق لا نزاع فيه، وبلغ من تحققه إلى أنّ هناك كالشاهد على نفي الصفة كما تقول في قوله:

(١) المسند ٤/٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٥، والبخاري ـ أدب ٧١، توحيد ٣، ومسلم ـ منافقين ٤٩، ٥٠.

(٢) سقط من أ.

(٣) السنيح: الخيط الذي ينضم فيه الدرر، لسان العرب (سنح) ٢١١٣/٣.

وَلاَ تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرْ[1]

أي: لا حب هناك، فيكون الانجحار إذ لو وجد لوجد.

وقوله: (يَسْمَعُهُ) تتميمٌ للمبالغة. انتهى][2].

[١١٦٨] حديث: «**مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بِنَبْلٍ فَلْيأخذْ على نِصَالِهَا**»[3].

قال الكرماني: فإن قلت (النبل) ليس مروراً كما في قولك: مررت بزيد، فما معنى الباء؟ قلت: معناه المصاحبة، أي: مرّ مصاحباً للنبل. وأما الذي في (بزيد) فهـو للإلصـاق، فإن قلت الأخذ لا يعدى لـ(على) فما وجهه؟ قلت: ضمن معنى الاستعلاء للمبالغة.

وقوله: (لا يعقر)[4] بالجزم جواب الأمر، وبالرفع استئنافاً.

وقوله: (بكفه)[5] متعلق بقوله: (فليأخذ) انتهى.

[١١٦٩] حديث المواقيت[6]:

قولـه: «**ثُمّ أَمَرَ بِلاَلاً فأقامَ الظّهر، حين زالتِ الشّمسُ، حتّى قال القائل: انتصفَ النّهار، وهو أعلم**».

---

(١) الشاهد لابن أحمر في ديوانه ٦٧، والخزانة ٢٧٣/٤، وأمالي المرتضى ٢٢٩/١. وشرح أدب الكاتب ٢٠٧، وصدره: (لا تفزع الأرنب أهوالها) انظر معجم شواهد النحو رقم (١٤٠١).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٣) البخاري ـ صلاة ٦٧.

(٤) في ب، ج لا يغفر.

(٥) في ـ أ بكفر.

(٦) مسلم ـ مساجد ١٧٨، والنسائي ـ مواقيت ١٥.

قال الشيخ ولي الـدين العراقي: أي: أنه صلى الظهر في وقت يشك فيه هل انتصف النهار أم لا، وأصله: أأنتصف النهار، فحذف الاستفهام، وهو جائز. ويدل لكـونه على سبيل الاستفهام قوله في رواية الدارقطني وأبي عوانة: (والقائل يقول: انتصف النهـار أو لم). وفي رواية للدارقـطني والبيهقي: (والقائل يقول: قد زالت الشمس أو لم تزل).

ويوافقه قوله في هذا الحديث (في الصبح)[1]: فقلنا: أطلعت الشمس؟ فصرح بهمزة الاستفهام. فإن قلت: ينافي ذلك قوله في رواية مسلم: (والقائل يقول: قد انتصف النهار). قلت: لا منافاة، فإنه يصح تقدير الهمزة مع قَدْ، فيقال: أقد انتصف النهار؟ فليست رواية مسلم صريحة في جزم القائل بذلك، فردُّها إلى الرواية المصرّحة بالاستفهام متعينٌ. انتهى.

قلت: الرواية الأولى: أنه حذف منها همزة الاستفهام سهواً. فإن القاعدة: أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على فعل أوله همزة الوصل تقرّ همزة الاستفهام مفتوحة، وتحـذف همـزة الوصل للاستغناء بهمزة الاستفهام عن اجتلابها، ومنه قوله تعالى: ﴿أَصْـطَفَى البَنَـاتِ﴾[2]، ﴿أَفْتَـرَى عَلَى اللهِ كَذِباً﴾[3]، ﴿أَتَّخذتُموهمْ سِخْرِيّاً﴾[4]، ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً﴾[5]، وهذا واضح معروف.

[١١٧٠] حديث: «مَنْ أَحَبَّ دُنْيَاهُ أَضَرَّ بِآخِرَتِهِ»[6].

قال الطيبي: الباء فيه للتعدية، وكذا في القرينة الأخرى.

[١١٧١] حديث: «كَانَ كَثِيراً مِمّا يَرْفَعُ رَأْسَهُ»[7].

---

(١) في أ الصحيح.

(٢) سورة الصافات ١٥٣.

(٣) سورة سبأ ٨.

(٤) سورة ص ٦٣.

(٥) سورة البقرة (٨٠).

(٦) المسند ٤/١٧٥، والبيهقي ٢/٣٧٠، والحاكم ٤/٨، وابن حبان ـ موارد ٢٤٧٣.

(٧) المسند ٤/٣٩٩.

قال الطيبي: (مِمّا) بيان لـ(كثير) وهو خبر (كان)، أي: كثيراً رفعُ رأسِهِ، و(ما) مصدرية، ويجوز أن تكون (مِنْ) مزيدة.

وقوله: (أَنَا أَمَنَةٌ[1] أَصْحَابِي) يحتمل وجهين:

أن يكون مصدراً مبالغة، نحو قولهم: رجل عدل، أو جمعاً فيكون من باب قوله تعالى ﴿شِهَاباً رَصَداً﴾[2]، أي: راصدين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً﴾[3] فجعل ﷺ أمناء لأصحابه بمنزلة الجماعة.

[١١٧٢] حديث: «خُسِفَتْ الشَّمْسُ، فَقَامَ النبيُّ ﷺ فزعاً، فأتى المسجدَ فصلّى بأطولَ قيامٍ وركوعٍ وسجودٍ رأيتُهُ قطّ يفعلُه»[4]ولفظ النسائي: «يَفْعلُه في صلاةٍ قطّ».

قال الكرماني: إنَّ حرف النفي مقدر قبل رأيته كما في قوله تعالى: ﴿تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[5].

وإمّا أَنَّ (أطول) فيه معنى عدم المساواة، أي: ما لم يساو قطّ قياماً رأيته يفعله. (أو (قطّ) بمعنى حَسْب، أي: صلى في ذلك اليوم فحسب بأطول قيام رأيته)[6] أو أنه بمعنى أبداً.

[١١٧٣] حديث: «الخازن الأمينُ يُعْطِي مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلاً مَوْفُوراً طيّبة بِهِ نَفْسُهُ»[7].

---

(١) في ب، ج (أمنته).

(٢) سورة الجن ٩.

(٣) سورة النحل ١٢٠.

(٤) المسند ٦/٤٣٩، ومسلم ـ كسوف ١٤.

(٥) سورة يوسف ٨٥.

(٦) ما بين الهلالين ساقط من ب، ج.

(٧) المسند ٤/٤٠٥، والبخاري ٢/١٤٢، ٣/١١٥، ١٣٥، والنسائي ـ زكاة ٦٦.

قال الزركشي: مرفوعان: مبتدأ وخبر، ويروى: طيباً بها[1] نفسه، بنصب (طيباً) على الحال من ضمير (الخازن) ورفع (نفسه) لأن اسم الفاعل يرفع كالفعل.

وقوله: (أحد المتصدقين) يروى بلفظ المثنى وبلفظ الجمع.

قال الطيبي: هو خبر (الخازن)، وهو نحو قولهم في المبالغة: القلم أحد اللسانين، والخال أحد الأبوين.

[١١٧٤] حديث: «مَثَلُ المسلمينَ واليهود والنَّصارى... إلى قوله: حتّى إذا كان حينَ صلاة العصر»[٢].

قال الزركشي: يجوز في (حين) الرفع والفتح.

قوله: (واستكملوا أجر الفريقين كلاهما).

قال الكرماني: هو بالألف على لغة من يجعل المثنى في الأحوال الثلاثة بها.

[١١٧٥] حديث: «وَلَكُمْ أنتمْ أَهْلَ السفينةِ هِجْرَتَانِ»[٣].

قال الزركشي: بنصب (أهل) على الاختصاص، ويصح الجر على البدل من الضمير.

[١١٧٦] حديث: «مَثَلُ القلبِ كريشةٍ مُلْقَاةٍ بأرضِ فلاةٍ تُقَلِّبُهَا الرياحُ ظَهْراً لِبَطْنٍ»[٤].

قال الطيبي: لفظ (أرض) مقحمة في ذكر (الفلاة) غنية عنها، وهو كقولك: أخذت بيدي، ونظرت بعيني، تقريراً ودفعاً للتجوز، وأنْ يتوهم متوهم خلافه، ولا يسلك إلا في أمر خطير، و(يقلبها) صفة أخرى لـ(ريشة).

---

(١) في ب، ج به.

(٢) البخاري ـ ١/١٤٦، ٣/١٨١.

(٣) البخاري ـ مناقب الأنصار ٣٧، والمغازي ٣٨.

(٤) المسند ٤/ ٤٠٨، ٤١٩، وابن ماجه ٨٨.

وقال المظهري: (ظَهْراً) بدل بعض من الضمير في (تقلبها)، واللام في (البطن) بمعنى إلى، كقوله تعالى: ﴿مُنَادِياً يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾[1].

ويجوز أن يكون (ظَهْراً لبطْن) مفعولاً مطلقاً، أي: يقلبها تقليباً مختلفاً، وأن يكون حالاً أي: تقلبها مختلفة، أي: وهي مختلفة. انتهى.

قال ابن مالك[3]: فيه شاهد على ما ذهب إليه الأخفش من جواز أنه يبدل من الضمير الحاضر بدل كلّ من كلّ، فيما لا يدلّ على إحاطة، وعليه حمل الأخفش: ﴿لَيَجمعنَّكُمْ إِلَى يَوم القِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[4].

ويشهد لصحته قول الشاعر:

وشوهاءَ تَعْدُو بِي إلى صارِخِ الوَغَى ... بِمُسْتَلْئِمٍ مثل الفَنِيقِ المُرَجَّلِ[5]

أما بدل البعض أو الاشتمال وبدل الكل الدال على الإحاطة، فإنه جائز بالإجماع.

قوله: (وإنّي واللهِ إنْ شاءَ اللهُ لا أحلفُ عَلى يمينٍ).

قال الطيبي: (لا أحلف) جواب القسم، و(إنْ شَاءَ اللهُ) معترضة، والقَسَمِيَّة خبر إنّ، و(على يمين) مصدر مؤكد لقوله (أحلف).

[١١٧٨] حديث: «**عَلى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، قالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: فيعملُ بيديه**

---

(١) سورة آل عمران ١٩٣.

(٢) البخاري ـ المغازي ٦٤، ٧٤ باب (قدوم الأشعريين وأهل اليمن) حديث ١٤٧٦.

(٣) شواهد التوضيح ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٤) سورة الأنعام ١٢.

(٥) الشاهد بلا نسبة في العيني ١٩٥/٤، وشواهد التوضيح ٢٠٨، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢٣٣٨.

وينفعُ نفسَه ويتصدقُ»[1].

قال الزركشي: مرفوع في المواضع الثلاثة عن ابن مالك.

قوله: (تَعْين ذَا الحَاجَةِ المَلْهُوفَ).

قال الطيبي: (الملهوف) نصب نعتاً لـ(ذا).

[١١٧٩] حديث: «اشْفَعُوا فلتؤْجروا»[2].

قال الكرماني: فإن قلت: ما هذه الفاء؟ قلت: هي الفاء السببية التي ينتصب بعدها الفعل المضارع، واللام بالكسر بمعنى كي، وجاز اجتماعهما، لأنهما لأمر واحد، أو الجزائية لكونها جواباً للأمر أو زائدة على مذهب الأخفش. أو هي عاطفة على (اشفعوا)، واللام للأمر أو على مقدر، أي: اشفعوا لتؤجروا، نحو: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[3].

فإن قلت: ما فائدة اللام؟

قلت: اشفعوا تؤجروا، في تقدير: إنْ تشفعوا تؤجروا. والشرط متضمن لسببية، فإذا ذكرت اللام (فقد صرّحت)[4] بالسببية.

وقال الطيبي: الفاء واللام مقحمان للتأكيد، لأنه لو قيل: اشفعوا تؤجروا، صحّ جواباً للأمر.

---

(١) المسند ٤/٤٠٠، ٤١٣، والبخاري ٢/١٤٠، ٨/١٤، ١٥، ٩/١٧١. وأبو داود ـ الأدب ١٢٧، والترمذي ٢٦٧٢، والنسائي ـ زكاة ٦٤.

(٢) النسائي زكاة ٦٥.

(٣) سورة البقرة ٤٠.

(٤) في أ (فقدم من).

[١١٨٠] حديث: «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضيقت عليه جهنّم»[١] .

قال في «النهاية»: حمل بعضهم هذا الحديث على ظاهره، وجعله عقوبة لصائم الدّهر. وفيه بعد، لأنه بالجملة قربة، وقد صامه جماعة من الصحابة والتابعين، فما يستحق فاعله تضييق جهنم عليه.

وذهب آخرون إلى أنّ (على) ههنا بمعنى (عن)، أي: ضيقت عنه فلا يدخلها، و(عن) و(على) يتداخلان. ومنه حديث أبي سفيان: (لولا أن يأثروا عليّ الكذب لكذبت)، أي يرووا عني.

ومنه حديث زكاة الفطر: (عَلى كُلّ حُرّ وعبدٍ صَاع). قيل: (على) بمعنى (عن)، لأن العبد لا تجب عليه الفطرة وإنما تجب على سيده، وهو في العربية كثير.

[١١٨١] حديث: «وإنّي النّذيرُ العريان فالنّجاءَ»[٢].

قال الكرماني: بالنصب على أنه مفعول مطلق، أي: الإسراع، وفيه المدّ والقصر.

وقال الطيبي: هو مصدر(نجا) إذا أسرع، ونصب إما على المصدر، أو على الإغراء.

[١١٨٢] حديث: «اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ»[٣].

قال الطيبي: (اثنان) مبتدأ، صفة لموصوف محذوف، ويجوز أن يخفض بالعطف، فإن الفاء للتعقيب، والمعنى: اثنان وما يزيد عليهما على التعاقب، واحداً بعد واحد بعد جماعة، نحو قولك: الأمثل فالأمثل، والأفضل فالأفضل.

---

(١) المسند ٤/٤١٤.

(٢) البخاري ـ رقاق ٢٦، ومسلم ـ فضائل ١٦.

(٣) ابن ماجه ٩٧٢، والبيهقي ٣/٦٩.

وقولك: بعته بدرهم فصاعداً.

[١١٨٣] حديث: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا»[١].

قال الكرماني: (جنّتان) خبر مبتدأ محذوف، أي: هما جنتان، فإنهما إشارة إلى ما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾[٢]، وتفسير له. و(آنيتهما) مبتدأ، و(من فضة) خبره، ويحتمل أن يكون فاعل فضة كما قال ابن مالك في قولهم: (مررت بواد أَثْل كلّه)، أن (كله) فاعل (الأثل) بالمثلثة، أي جنتان مفضَّض آنيتهما.

قوله: (وَمَا بَيْنَ القَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إلى رَبِّهِمْ إلاّ رداءُ الكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْن).

قال النووي: أي: والناظرون في جنّة عدن، فهي ظرف للناظر.

وقال القرطبي: (في جنّة عدن) متعلق بمحذوف في موضع الحال من (القوم)، كأنه قال: كائنين في جنة عدن.

وقال الطيبي: (على وجهه)، حال من (رداء الكبرياء) والعامل معنى لبس.

وقوله: (في الجنة) متعلق بمعنى الاستقرار في الظرف.

[١١٨٤] حديث: «إنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللهِ أَنْ يَلْقَاهُ بِهَا عَبْدٌ بَعْدَ الكَبَائِرِ أَنْ يَمُوتَ رجلٌ وعليهِ دَيْنٌ لَا يَدَعُ لَهُ قَضَاءً»[٣].

قال الطيبي: (أن يلقاه) خبر (إنّ)، و(أن يموت) بدل منه، لأنك إذا قلت: إنّ أعظم الذنوب عند الله موت الرجل وعليه دين، استقام ولأن لقاء العبد ربه إنّما هو بعد الموت، و(رجل) مظهر أقيم مقام العبد.

---

(١) البخاري ١٨١/٦، ١٨٢، ١٦٢/٩، ومسلم ـ الإيمان ٢٩٦ وابن ماجه ـ ١٨٦.

(٢) سورة الرحمن ٦٢.

(٣) البخاري ـ (في الكبير) ٥٣/٩، وأبو داود ـ بيوع ٩.

[١١٨٥] حديث: «قَامَ فِينَا رسولُ اللهِ ﷺ بخمسِ كلماتٍ»[1].

قال الطيبي: فيه ثلاثة أوجه من الإعراب:

أحدها: أن يكون (فينا) وبخمس) حالين مترادفين أو متداخلين، وذلك أن يكون الثاني حالاً من الضمير المستتر في الحال الأول، أي: قام خطيباً فينا مذكّراً بخمس كلمات.

وثانيها: أن يكون (فينا) متعلقاً بـ(قام) بأن تضمن معنى خطب، والثاني حال، أي: خطب قائماً مذكّراً بخمس. وقام في الوجهين بمعنى القيام.

وثالثها: أن يعلق (بخمس) بـ(قام) ويكون (فينا) بياناً كأنه لمّا قيل: قام بخمس، فقيل: في حق مَنْ، أجيب: في حقّنا، وفي جهتنا، فعلى هذا: قام بالأمر، أي: تشمّر له وتجلّد.

قال التُّورِبِشْتِي: وهم يطلقون الكلمة، ويعنون به الجملة المركبة المفيدة ـ ولهذا يسمون القصيدة كلمة.

وإحدى الكلمات: أن الله لا ينام.

والثانية: ولا ينبغي له أن ينام.

والثالثة: يخفض القسط ويرفعه.

والرابعة: يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل.

والخامسة: حجابة النور.

[١١٨٦] حديث: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ قَبَضَهَا»[2].

---

(١) مسلم ـ الإيمان ٢٩٣، وابن ماجه ـ مقدمة ١٠.

(٢) المسند ٤/ ٤٠٠، والترمذي ـ رقم الحديث ٥٥، وأبو داود ـ سنة حديث ١٦.

قال الطيبي: (من) إذا كان متعلقاً بـ(خلق) تكون ابتدائية، أي: ابتداء خلقه من قبضة، وإذا كان حالاً من (آدم) تكون بيانية.

[١١٨٧] حديث: «في ساعةِ الجمعةِ وهي ما بين أَنْ يجلسَ الإمامُ إلى أَنْ تنقضيَ الصلاةُ»[١].

قال الطيبي: أصل الكلام يقتضي أن تقترن لفظة (بين) بظرفي الزمان، فيقال: بين أن يجلس وبين أن ينقضي، إلا أنه أتى بـ(إلى) لتعين أن جميع الزمان المبتدىء من الجلوس إلى انقضـاء الصلاة تلك الشريفة، و(إلى) هذه مقابلة (من) في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[٢] فإنّ (مِنْ) هناك لتحقيق الابتداء، فيلزم منه الانتهاء، كما أن (إلى هنا) لتحقيق الانتهاء فيلزم منه الابتداء.

قال في «الكشـاف»: لو قيل: بيننـا وبينـك حجاب، لكان المعنى أن حجاباً حاصل وسط الجهتين. فأمّا بزيادة (من) فالمعنى أن الحجاب ابتداء منا وابتداء منك، فالمسافة المتوسطة لجهتنا متوسعة بالحجاب لا فراغ فيها.

(وقال ابن مالك في «شرح التسهيل»، وقد تكون (بين) ظرف زمان، كما تكون ظرف مكـان، فمن ذلـك حديث ساعة يوم الجمعة، (هِيَ مَا بَيْنَ خُرُوجِ الإِمامِ، وانقضاءِ الصَّلاةِ).

وقال أبو حيان في «الارتشاف»: زعم ابن مالك أن [بَيْنَ قد تكون ظرف زمان، واستدل على ذلك (بلفظ جاء في الأثر، على عادته في إثبات القواعد النحوية، مما روى من ذلك][٣].

---

(١) مسلم ـ جمعة رقم الحديث ١٦، والترمذي ـ جمعة حديث ٢.

(٢) سورة فصلت ٥.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

مسند أبي هريرة[1]

رضي الله عنه

[١١٨٨] حديث: (والَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِه) لا يسمعُ بِي أحدٌ مِنْ هٰذِه الأُمَّةِ يهوديٌّ ولا نصرانيّ ثُمَّ يموتُ ولَمْ يؤمنْ بالّذِي أُرسلتُ بِهِ إلاّ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»[2]

قال الطيبي: قوله: (والذي نفس محمد بيده) في البيان من أسلوب التجريد، لأنه ﷺ جرّد من نفسه الزكية من يسمى محمداً وهو هو.

وأصـل الكلام: والذي نفسي، ثم التفت من الغيبة إلى التكلّم في قوله: (لا يسمـع) بي. ويقـال: فلان سمع بفلان إذا بلغ إليه خبره، والباء يحتمل أن تكون زائدة، أي: لا يسمعني، فقد جاء: سمعتك وسمعت فلاناً، ويحتمل أن تكون بمعنى (من) [يقال: سمعت من][3] فلان، فتكون الباء كما في قوله تعالى: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾[4].

---

(١) عبـد شمس أبـو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدَّوْسي، صاحبي، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له، نشأ يتيماً ضعيفاً في الجاهلية، وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخيبر، فأسلم سنة ٧هـ، وروى عن النبي ﷺ ٥٣٧٤ حديثاً ولي إمرة المدينة مدة، توفي سنة ٥٩هـ، ٦٧٩م.

وفي اسمه ووفاته خلاف.

ـ الأعلام ٤/ ٨٠، والمعارف ٢٧٧، وابن خياط ١٠/٢٥٢، وأسد الغابة ٣٣٢٨، و٦٣١٩، وتهذيب التهذيب ١٢/٢٦٢.

(٢) مسلم ـ الإيمان رقم الحديث ٢٤٠.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

(٤) سورة الإنسان ٦.

قال المظهري: وفيه نظر، لأن المعنى لا يساعد عليه، فإنّ سمعني وسمع مني يقتضيان كلاماً أو قولاً من جانب الرسول، وليس المعنى عليه.

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾[1]، تقول: سمعت رجلاً يقول كذا، وسمعت زيداً يتكلم، فتوقع الفعل على الرجل، وتحذف المسموع، لأنك وصفته بما يسمع أو جعلته حالاً عنه، فأغناك عن ذكره، ولولا الوصف أو الحال لم يكن منه بدّ، والأظهر أن يضمن (يسمع) معنى أخبر فيعدّى بالباء، كقوله تعالى: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ﴾[2]، أي: ما أخبرنا سماعاً. وهو آكد، لأن الإخبار أعمّ من أن يكون سماعاً أو غير سماع، فالمعنى: ما (أُخبر)[3] برسالتي أو ببعثتي أحد، ولم يؤمن إلا كان من أصحاب النار.

و(أحد) إذا استعمل في النفي يكون لاستغراق جنس العقلاء، ويتناول القليل والكثير، والذكر والأنثى، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[4]، و﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾[5] وتقول: ما في الدار أحد، لا واحد ولا اثنان فصاعداً لا مجتمعين ولا متفرقين.

وقوله: (من هذه الأمة) صفة (أحد) و(يهوديّ) إمّا بيان، أو بدل من (أحد). و(مِنْ) في (مِنْ هذهِ الأُمّة) إمّا للبيان، أو للتبعيض، وعلى التقديرين هو مرفوع المحل، فعلى أن يكون للتبعيض معناه: لا يسمع بي أحد هو بعض هذه الأمة يهودي، والإشارة بهذه إلى ما في الذهن، و(الأمة) بيان له، و(الأمة) حينئذ أمة الدعوة. وعلى أن يكون للبيان: فلفظة (هذه) تكون إشارة إلى أمة اليهود والنّصارى،

(١) سورة آل عمران ١٩٣.

(٢) سورة القصص ٣٦.

(٣) في أ: أخبرنا.

(٤) سورة الحاقة ٤٧.

(٥) سورة الأحزاب ٣٢.

وهم هم كقوله تعالى: ﴿وَلتَكُنْ مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَىٰ الْخَيْرِ﴾[1]. فسره صاحب الكشاف بالوجهين،

فإن قلت: كيف يجعل (مِنْ) التبعيضية اسماً.

قلت: هو مجاز عن متعلق معناه.

قال صاحب الكشاف: في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[2]، حاش: حرف من حروف الجر، وضعت موضع (التنزيه)[3] والبراءة، والدليل عليه قراءة: «حَاشاً لِلَّهِ» بالتنوين، وأنها تدل على بنائه، ولم يعرب مراعاة للأصل الذي هو الحرفية، ألا ترى إلى قولهم[4]: (جلست)[5] عن يمينه، كيف تركوا عن غير معرب على أصله.

فإن قلت: كيف عطف (ولا نصراني) على (يهودي) وهو منتف[6]، والكلام الفصيح بلا أن يكرر لفظة (لا) كقوله تعالى: ﴿فلا صدَّقَ ولا صلَّىٰ﴾[7].

قلت: (يهودي) في حيز النفي لكونه فاعلاً للفعل المنفي كقوله تعالى: ﴿مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ﴾[8].

والأمة هنا أمة الدعوة، بدليل قوله ﷺ: (ولم يؤمن بي)، واللام للاستغراق، أو للجنس أو للعهد، والمراد بها أهل الكتاب.

ويعضد الآخر وصف الأحد باليهودي والنصراني، لأن لفظ (ثم) موضوع حينئذ للتراخي دال على أن الإيمان بما أرسل به نبينا ﷺ مهما صدر من الكافر و(حصل)[9] منه فإنه ينفعه، ويمحو منه ما سلف في كفره، وإن تراخى ذلك الإيمان عن أول سماعه لمبعثه.

---

(١) سورة آل عمران ١٠٤.

(٢) سورة يوسف ٣١.

(٣) في أ التنوين.

(٤) في أ في هذا الموضع لا معنى لها حذفناها.

(٥) في أ (طشت من).

(٦) في ب، جـ: مثبت.

(٧) سورة القيامة ٣١.

(٨) سورة الأحقاف ٩.

(٩) في أ: جعل.

وتقدير الاستثناء: لا يسمع بي أحد من هذه الأمة ثم لم يؤمن بالذي أرسلت به، فيكون له حال من الأحوال إلّا إن كان من أصحاب النار.

قال الطيبي: والوجه أن يقال: إن ثم هذه للاستبعاد، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾[1] يعني: ليس أحد أظلم ممن بينت له آيات الله الظاهرة والباطنة ودلائله الباهرة، فعرفها ثم أنكرها. أي: بَعِيد ذلك عن العاقل، كما تقول: وجدت مثل تلك (الفرصة)[2] ثم لم تنتهزها. فالمعنى: ما أبعد الذي له عقل أن يسمع بي يهودي ونصراني، بعد انتظارهما (بعثتي)[3] واستفتاحهما الكفرة بنصرتي، ثم لما بعثت لم يؤمن بي.

فعلى هذا التقدير يختص الحديث بأهل الكتاب، ولا يحتاج إلى التكلف في نسبته إلى غيرهم، كما عليه كلام الشارحين.

فإن قلت: في الحديث (السماع) و(الإيمان) كلاهما منفيان، فيلزم على هذا من لم يسمع ولم يؤمن من أصحاب النار، وهو على خلاف قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾[4].

فكان من حق الظاهر أن يقول: يسمع بي ولا يؤمن.

قلنا: لما قررنا أن (ثم) للاستبعاد رجع حاصل الاستثناء إلى قولنا: لا يحصل هذا الاستبعاد المذكور في حق يهودي أو نصراني، فيكون له حال من الأحوال، إلا إذا كان من أصحاب النار، فالمنفي السماع الذي لم يترتب عليه الإيمان، لأنه المستبعد، وفهم منه أن السماع الذي لم يترتب عليه الإيمان يكون حكمه بالعكس، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ

---

(١) سورة السجدة ٢٢.
(٢) ساقطة من: أ.
(٣) في أ بشيء.
(٤) سورة الإسراء ١٥.

﴿كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾[1] في أحد وجهيه، وهو أن يكون الفعل المعلل منهياً، إلا أن يكون الفعل المنهي معلّلا (فاعرف)[2]. انتهى ما في شرح المشكاة.

وأقول: قد ورد الحديث في مسند أحمد بلفظ: «لا يَسْمَعُ بي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ ولا يَهُـودِيٌّ وَلا نَصْرَانِيٌّ. . . » فعلم أن في الرواية الأولى حذفاً من الرواة، والمراد (بهذه الأمة) العرب.

وفي مسند أحمد أيضاً من حديث أبي موسى: «من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي لم يدخل الجنة».

وقد ورَد علينا من نحو عشرين سنة سؤال من الإسكندرية صورته:

قد روى في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال:

«وَالّذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لا يَسْمَعُ بي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ أو نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤمِنْ بِالّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إلاّ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ».

قال النووي في شرحه: قوله: (من هذه الأمة)، أي: ممن هو موجود في زمني وبعـدي إلى يوم القيامـة، فكلهم ممن يجب عليه الـدخول في طاعته، وإنما ذكر اليهوديّ والنصرانيّ تنبيهاً على من سواهما، فإذا كان هذا شأنهم (مع)[3] أن لهم كتاباً، فغيرهم ممن لا كتاب له أولى.

قال السـائـل: وقد أشكل هذا الحديث من جهة التنزيل المقصود منه[4] على القواعد النحوية، فإن المقصود من الحديث أنه من سمع بنبيّنا عليه الصلاة والسلام مِمّن شملته بعثته العامة ثم مات غير مؤمن بما أرسل به كان من أصحاب النار.

---

(١) سورة الحجرات ٢.
(٢) في أ: فأعرض.
(٣) في أ: هو.
(٤) سقطت من ب، جـ.

وفي تنـزيل (لفظ)[1] الحديث على هذا المقصود قلق، وهذا الإشكال يعرض كثيراً في غير لفظ الحديث كقولك: ما جاءني زيد إلّا أكرمته، وما أحسنت إلى لئيم إلّا أساء إليّ. وما أنعمت على عمرو إلّا شكر، وأمثال ذلك كثير في الكتاب والسنة وكلام العرب، والغرض في الجميع أن يكون الواقع بعد (إلّا) مرتباً مضمونة على مضمون ما بعد حرف النفي، أي: مهما جاءني زيد أكرمته، ومهما أحسنت إلى لئيم أساء وهكذا في سائر الأمثلة التي بهذه المثابة، وتطبيق اللفظ على هذا الغرض غير متأتٍ[4] بحسب الظاهر، فإنه غاية ما يتخيل في هذا الاستثناء، أن يكون مفرغاً باعتبار الأحوال، فتكون الجملة الواقعة بعد (إلا) في محل نصب على أنّها حال من الفاعل أو من المفعول المتقدم ذكره، أي: ما جاءني زيد إلا في حال كوني مكرماً له. وما أحسنت إلى لئيم إلا في حال كونه مسيئاً. وهذا مشكل، فإن الحال مقيدة لعاملها ومقارنة له، وليس الإكرام مقيداً بمجيء زيد بحسب المقصود، ولا مقارناً (له)[3] في الزمن، وكذا بقية الأمثلة.

فإن قلت: اجعل الحال مقدرة، أي: ما جاءني زيد إلا في حال كوني مريداً لإكرامه، وما أنعمت على عمرو إلا في حال كونه مريداً للشكر.

قلت: هذا وإن كان في نفسه معنى ممكن الاستقامة، فهو غير مفيد للغرض المصوغ لهذا الكلام، إذ المقصود وقوع مضمون ما بعد النفي، ولا يلزم من إنعامك على عمرو في حال إرادته للشكر أن يكون الشكر وقع بالفعل مرتباً على الإنعام عليه، لجواز تخلف متعلق الإرادة الحادثة عنها. وكذا في بقية الأمثلة، فقد ظهر امتناع جعل ما بعد (إلّا) حالا، لا[4] من قبيل الحال المحققة، ولا من قبيل الحال المقدرة، و(لا مساغَ)[5] لغير الحال فيه فيما يظهر.

---

(١) سقطت من أ.

(٢) في أ: مناف. خطأ، والصواب ما أثبت.

(٣) سقطت من أ

(٤) سقطت من ب، جـ.

(٥) في أ: ولامتناع.

وفي الحديث إشكال من جهة أخرى، وهو أنه تقدم الاستثناء الواقع فيه جمل، فإن أعدته إلى[1] الجميع، وبنينا[2] على أن العامل في المستثنى ما قبل (إلا) من فعل أو معناه بواسطتها ـ كما يراه البصريون ـ لزم اجتماع عوامل على معمول واحد، وهو باطل على ما تقرر في علم النحو، وإن أعدته إلى الجملة الأولى فقط، لزم الخَلَف في الخبر وذلك أن التقدير حينئذ: لا يسمع بي[3] أحد من هذه الأمة يهودي أو[4] نصراني إلا إذا[5] كان من أصحاب النار، وكم من يهودي ونصراني يسمع به بعد البعثة، ولا يكون من أصحاب النار، بأن يسلم ويموت على الإسلام، وإن جعلته راجعاً إلى ما بعد الجملة الأولى، فقط على ما فيه صارت الجملة الأولى لا تعرض فيها إلى الاستثناء، فيلزم الخَلَف[6]، إذ كثر من اليهود والنصارى يسمع به بعد البعثة، هذا آخر السؤال.

فكتبت في الجواب ما نصّه: قال ابن مالك في التسهيل في تقرير القاعدة التي من أفرادها هذا الحديث: ويليها ـ أي: (إلّا) ـ في النفي فعل مضارع بلا شرط، وماض مسبوق بفعل أو مقرون بقد.

وقال في شرحه: مثال المضارع: ما كان زيد إلا يفعل كذا، وما خرج زيد إلا يجر ثوبه. وما زيد إلا يفعل كذا.

ومثال الماضي مسبوقاً بفعل: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ

---

(١) في ب، جـ: على.

(٢) في ب: بيننا.

(٣) في أ: في.

(٤) في ب، جـ: ولا.

(٥) سقطت من ب، جـ.

(٦) في ب: الحلف.

يَسْتَهْزِئُونَ﴾[1] ومقروناً بقد قول الشاعر:

وَمَــا الــمَــجْــدُ إلَّا قَدْ تَبَــيَّنَ أَنَّــهُ
بِبَــذْلٍ وحِــلْمٍ لا يزالُ مُؤَثَّــلاً[2]

قال: وإنّما أغنىٰ اقتران الماضي بقَدْ عن تقدم فعل، لأن قد تقربه من الحال فيكون بذلك شبيهاً بالمضارع، وإنما كان المضارع مستغنياً عن شرط، لأنه شبيه بالاسم.

وإنما ساغ تقديم الفعل مقروناً بالنفي لجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا، فكان فيه فعلان، كما كان مع كلما، فلو قلت، ما زيد إلا قام، لم يجز، لأنه ليس مما ذكر، وعليه[3] ذلك أن المستثنى لا يكون إلا اسماً أو مؤولاً باسم، والماضي المجرد من قَدْ: بعيد من شبيه الاسم، وأما قولهم، أنشدك بالله إلّا فعلت، فإنه في معنى النفي كقولهم: شر أهر ذا ناب، أي: ما أسألك إلّا فعلك. انتهى.

وقال أبو البقاء[4]: في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم من رَسُولٍ إلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[5]: إنّ الجملة حال من ضمير المفعول في (يأتيهم)، وهي حال مقدرة، ويجوز أن تكون صفة لـ(رسول) على اللفظ أو الموضع انتهى.

فعلم من ذلك تخريج الحديث على الوجهين، وإلا رجح الحالية لأمرين: أحدهما: أن وقوع ما بعد (إلا) وصفاً لما قبلها، رأي ضعيف في العربية، بل قال ابن

(١) سورة الحجر ١١.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/١٩٥، والهمع ١/٢٣٠ وفي العجز: (بذل وحلم . .). انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢١٥٥.

(٣) في ب، جـ على.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٧٧.

(٥) سورة الحجر: ١١.

مالك: إنه لا يعرف البصري ولا الكوفي، وإن الزمخشري تفرد بذلك، وإن ما أوهم ذلك فمؤول على الحال، وكأن أبا البقاء تابعه في ذلك الزمخشري.

الثاني: أن الحالية تطّرد في جميع الأمثلة، والوصفية لا تطّرد، بل تختص بما إذا كان الاسم السابق نكرة كما[1] في الحديث. أمّا نحو: ما جاءني زيد إلا أكرمته، فلا يمكن فيه الوصفية، كما لا يخفى، فعلم بذلك ترجيح الحالية، وأنها مقدرة كما صرح به أبو البقاء، وما أورده السائل على ذلك من عدم الملازمة، وجواز تخلف متعلق الإرادة الحادثة عنها، فهو وإن كان كلاماً صحيحاً في نفسه إلا أنه لا يقدح في التخريج[2]، ولو روعي هذا المعنى، لم يكد يصح لنا حال مقدرة، وكم من قاعدة نحوية قررت ثم لم (يبال)[3] بمخالفتها للقاعدة العقلية، فإن كلّاً من النحو والفقه معقول من منقول: كما ذكر ذلك ابن جني، (فتارة يلاحظ فيهما الأمر العقلي)[4] وتارة يلاحظ الأمر النقلي. على أن ما ذكر من (الترتيب)[5] وما أورد عليه من عدم الملازمة، إنما يتجه لو كان (الترتيب)[6] المذكور عقلياً لا يتخلف، وليس الأمر كذلك، فإن الترتيب الذي في الحديث شرعي لا عقلي، والذي في الأمثلة أيضاً ليس بعقلي، بل عاديّ خاص، أي: بحسب عادة المتكلم، أو من تعلق به فعله، ومثل ذلك يكتفي به في الحال المقدرة. وأمر آخر وهو أن ما ذكر في وجه الترتيب تفسير معنى، وما ذكر في تقرير الحال تفسير إعراب، وهم يفرقون بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، ولا يلتزمون توافقهما، كما وقع ذلك كثيراً لسيبويه والزَّمَخْشَري وغيرهما.

وأمّا الإشكال الثاني ففي غاية السقوط، لأن الجمل السابقة ليست مستقلة، بل

---

(١) سقطت من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ التجريح.

(٣) في أ بيان.

(٤) ما بين الهلالين ساقط من ب.

(٥، ٦) في أ التقريب.

جملة: (ثم يموت ولا يؤمن) مرتبطة بالجملة الأولى على أنها قيد فيها، و(ثم) هنا واقعة موقع الفاء، فإنها لمجرد الربط، لا التراخي كما في قوله:

. . . . جَرَى فِي الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[1].

وفي بعض طرق الحديث: «**لَا يَسْمَعُ بِي أحدٌ يهوديّ ولا نصراني، فلم يؤمنْ بِي إلّا كانَ مِنْ أهلِ النّار**». فعلم أن جملة: (فلم يؤمن) مرتبطة بالأولى، و(فاء) الربط تُصَيِّر الجملتين في حكم جملة واحدة كما قرره النحاة في باب العطف في مسألة (الذي): الذي يطير فيغضب زيد الذباب، فقوله إن أعدته إلى الجملة الأولى لزم الخَلَف.. إلى آخره، مدفوع بأنه إذا أعيد إليها مقيدة لمضمون ما بعدها لا يلزم ما ذكر، والله أعلم. هذا آخر ما كتبته إذ ذاك.

وقال الرضي: اعلم أنّ أصل (إلا) أن تدخل على الاسم، وقد يليها في المفرغ فعل مضارع، إمّا خبر مبتدأ كقولك، ما زيد إلا يقوم، وما الناس إلا يعبرون، أو حال نحو: ما جاءني زيد إلا يضحك، أو صفة نحو: ما جاءني منكم رجل إلا يقوم ويقعد، ويجوز أن يكون هذا حالاً لعموم ذي الحال، وإنما شرط التفريغ: أن تكون (إلا) ملغاة عن العمل على قول، أو عن التوصيل بها إلى العمل على قول آخر، فيسهل دفعها عما تقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالإلغاء. وشرط كون الفعل[2] مضارعاً لمشابهته الاسم.

وأمـا الماضي فيجوز أن يليها في المفرغ بأحد قيدين: وذلك إمّا اقترانه بقَدْ، نحو: ما الناس إلا قد عبروا، وذلك لتقريبها له من الحال المشبهة للاسم.

---

(١) الشاهد لأبي داود الأيادي في ديوانه ٢٩٢، والدرر ٢/١٧٤، والسيوطي ١٢٤، وشرح التصريح ٢/١٤٠، والعيني ٤/١٣١، وهو بلا نسبة في الهمع ٢/١٣١، والأشموني ٣/٩٤. وصدره: (كهزّ الرديني تحت العجاج) وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٣٨٩.

(٢) في ب، جـ: (لا فعل) وهو تصحيف.

وإمّا تقدم ماض منفي، نحو قولك: ما أنعمت عليه إلاّ شكر، وما أتيته إلاّ أتاني، وعنه عليه السلام: «**مَا أَيِسَ الشَّيْطَانُ مِنْ بَنِي آدَمَ إِلاَّ أَتَاهُمْ مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ**»، وذلك إذا قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد (إلاّ) لمضمون ما قبلها.

وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد، لأن هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الأغلب، نحو: إن جئتني أكرمتك، وإنما قلت: في الأغلب، لأنه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقباً لمضمون الشرط، بل يكون مقارناً له في الزمان، نحو إن كان هناك نار كان احتراق وإن كان هناك احتراق فهناك نار، وإن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق، لكن التعقيب المذكور هو الأغلب، فلما كان تعقب مضمون ما بعد (إلاّ) لمضمون ما قبلها هو المراد، وكان حرف النفي مع (إلاّ) يفيد معنى الشرط والجزاء، (أعني لزوم الثاني للأول جاز أن يعتبر معنى الشرط وللجزاء)[1] مع حرف النفي، وإلا فيصاغ ما قبل (إلا) وما بعدها صوغ الشرط والجزاء، وذلك إمّا بكونهما ماضيين نحو: ما زرتني إلا أكرمتك، أو مضارعيين نحو: ما أزورك إلا تزورني، ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء، أعني كونهما ماضيين أو مضارعيين، فجاز كون الماضي الذي بعد (إلاّ) ههنا مجرداً عن قد والواو مع أنه حال، وذلك لكونه متضمناً معنى الجزاء، فيكون (إلا) على هذا المعنى المذكور إمّا ماضياً أو مضارعاً مجرّداً، وجاز أيضاً أن ينظر إلى كون مثل هذا الفعل حالاً في الحقيقة، وإن كان فيه معنى الجزاء، فيؤتى به ماضياً أو مضارعاً مع الواو، نحو: ما زرته إلا وأكرمني، ولا أزوره إلا ويكرمني، وإنّما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله، كما هو الغالب في الحال، نحو ما جاءني زيد راكباً، ولفظه أيضاً منفصل عن العامل بـ(إلا) فجاز أن يستظهر مطّرداً في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظاً بحرف الربط، أي: الواو فمن ثم اطرد نحو: ما أزوره إلاّ ويكرمني، وندر: قمت وأصكّ عينه.

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

ويجيء في الماضي[1] مع الواو أيضاً نحو: (ما زرته إلا وقد زارني، ولا يجوز الاقتصار على قَدْ، فلا يقال)[2]ما زرته إلا قد زارني، لأنك إن نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال، فالجزاء لا يتجرد عن الفاء، إلا إذا كان مع (قَدْ)، وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله فليس فيه حرف الربط المذكور.

وإنما قلنا: إن الأغلب مقارنة مضمونه بمضمون عامله، لأنه قد يجيء بخلاف ذلك، كقولهم: خرج الأمير معه صقر صائداً به غداً[3]. وهذا أيضاً من حيث التأويل مقارن، إذ المعنى: عازماً على الصيد، وكذا معنى الحديث: (مَا أَيِسَ الشيطانُ مِنْ بَنِي آدمَ مِنْ جهةٍ غيرِ النساءِ إلاّ عازماً على إتيانِهِمْ مِنْ قِبَلِهِنَّ) جعلوا المعزوم عليه المجزوم به، كالواقع الحاصل انتهى.

ومن وقوع المضارع بعد (إلا) حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ (**لا يتوضأُ أحدٌ فيحسنُ وضوءَه، ويُسْبِغُهُ ثُمَّ يأتي بابَ المسجدِ، لا يريدُ إلاّ الصلاةَ إلاّ يستبشرُ اللهُ بِهِ كَمَا يستبشرُ أهلُ الغائبِ بِطَلْعَتِهِ**)[4].

ومن نظائر هذا الحديث، حديث الجمعة: (**في يومِ الجُمُعةِ ساعةٌ لا يسألُ فيها عبدٌ شيئاً إلاّ آتاه اللهُ إيّاه**)[5].

[١١٨٩] وحديث: «**مَا مِنْ أميرِ عَشَرةٍ إلاّ يؤتى بِهِ يومَ القيامةِ مَغْلُولاً لَا يَفُكُّهُ إلاَّ العَدْلُ، وَمَا مِنْ رجلٍ قَرَأَ القُرآنَ ثُمّ نَسِيَهُ إلاّ لقيَ اللَّهَ يومَ القيامةِ وهو أجذمُ**»[6].

[١١٩٠] وحديث: «**لا يَكِيدُ أَهْلَ المَدِينَةِ أَحَدٌ إلاّ انْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ المِلْحُ في الماءِ**»[7].

---

(١) في ب، جـ: المضارع.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٣) في ب، جـ فذا.

(٤) المسند ٢/٣٠٧، ٣٤٠.

(٥) النسائي ـ جمعة ١٤.

(٦) المسند ٢/٤٣١، ٥/٢٨٤، والدارمي ـ سير ٢٨٤.

(٧) البخاري ـ مدينة ٧.

[١١٩١] وحديث: «مَا لَقِيَكَ الشَّيطانُ قَطُّ سالكاً فَجّاً إلاّ سَلَكَ فجّاً غَيْرَ فَجِّكَ»[١].

[١١٩٢] وحديث: «لا يبقَى بابٌ في المسجدِ إلاّ سُدَّ إلاّ باب أبي بكر»[٢].

[١١٩٣] وحديث: «أنّه لَمْ يَكُنْ نبيٌّ إلاّ وقد وَصَفَ الدَّجَّالَ لأُمَّتِهِ»[٣].

[١١٩٤] وحديث: «مَا مِنْكُنّ امرأةٌ لَهَا ثلاثةٌ مِنَ الولدِ إلاّ كَانُوا لَهَا حِجَاباً مِنَ النَّار»[٤].

[١١٩٥] وحديث: «ما يصيبُ المؤمنَ مِنْ وَصَبٍ ولا نَصَبٍ ولا همٍّ ولاَ حَزَنٍ، ولاَ أَذىً ولاَ غـمٍّ، حتّى الشَّوكةُ يُشَاكُهَا إلاّ كَفَّرَ اللّهُ مِنْ خَطَايَاهُ»[٥].

[١١٩٦] وحديث: «ما مِنْ مسلمٍ يدعو اللَّهَ بِدَعْوةٍ ليس فيها إثمٌ، ولا قطيعةُ رَحِمٍ، إلاّ أعطاهُ اللّهُ بها إحدى ثلاثٍ: إمّا أنْ يُعَجِّلَ له دَعْوَتَهُ وإمّا أن يَدْخَرَها له في الآخرة، وإمّا أن يصرفَ عنه من السوءِ مِثْلَها»[٦].

[١١٩٧] وحديث: «لا يصومُ عبدٌ يوماً في سبيلِ اللّهِ إلاّ باعدَ اللّهُ بذلك اليومِ النارَ عَنْ وَجْهِهِ سَبْعِينَ خَرِيفاً»[٧].

[١١٩٨] وحديث: «لا يسمعُ صوت المؤذّنِ جِنٌّ ولا إنسٌ ولا شَيْءٌ إلاّ شهدَ له يومَ القيامةِ»[٨].

[١١٩٩] وحـديث: «مـا بعثَ اللّهُ بنبـيّ ولا استـخلف خليفـةً إلاّ كانت له

---

(١) المسند ١/١٧١، ١٨٢، ١٨٧، والبخاري ـ فضائل الصحابة ٦.

(٢) المسند ٢/٢٦، ٣/١٨، والبخاري ـ صلاة ٨٠.

(٣) المسند ١/١٧٦، ٢/٢٧.

(٤) المسند ٣/٣٤،٧٢،٤/١٥٤، والبخاري ـ علم ٣٦.

(٥) المسند ٢/٣٣، ٣٣٥، والبخاري ـ مرضى ١.

(٦) المسند ٣/١٨.

(٧) المسند ٢/٢٥٥، ٢٥٧، ٣/٢٦، ٥٩، ٨٣.

(٨) المسند ٣/٣٥،٤٣، والبخاري ـ أذان ٥.

بطانَتانِ . . . »[1] الحديث.

[١٢٠٠] وحديث: «مَا جَاءَنِي جبريلُ قطُّ إلاّ أمَرَني بالسِّوَاكِ»[2].

[١٢٠١] وحديث: «إنّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ داءً إلاّ وَضَعَ لَهُ شِفَاءً»[3].

[١٢٠٢] وحديث: «لَيْسَ منكمْ أحدٌ إلاّ وَقَدْ وُكِّلَ بِهِ قَرينٌ مِنَ الشيطانِ»[4].

[١٢٠٣] وحديث عبدالله بن بسر المازني مرفوعاً: «مَا مِنْ أُمَّتِي أَحَدٌ إلاّ وَأَنَا أعرفُه يومَ القيامةِ»[5].

[١٢٠٤] وحديث: «مَا مِنْ عبدٍ (مُؤْمِنٍ)[6] تصدّقَ بصدقةٍ من طيّبٍ إلاّ وَهُوَ يضعُها في كفِّ الرّحمٰنِ».

انتهى الجواب

[١٢٠٥] حديث: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ سَلَّمَ عَلَيَّ إلاَّ رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي، حتّى أردَّ عَلَيْهِ السَّلاَمَ»[7].

استشكل هذا الحديث؛ فإن ظاهرة مفارقة الروح في بعض الأوقات، وهو منافٍ للأحاديث الواردة في حياة الأنبياء، وقد خرجته على أنَّ قوله: (ردَّ اللهُ عليَّ) جملة حالية، وقاعدة العربية أن جملة الحال إذا صدّرت بفعل ماض قدرت فيها قَدْ، كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[8] أي: قَدْ حَصِرت، وكذا هنا تقدر،

---

(١) المسند ٢/٢٣٧، ٢٨٩.

(٢) المسند ٥/٢٦٣.

(٣) المسند ١/٣٧٧، ٤٤٣.

(٤) المسند ١/٣٨٥، ٣٩٧ بلفظ قريب. (٥) المسند ٥/١٩٩ بلفظ فيه اختلاف.

(٦) سقطت من أ. والحديث في المسند ٢/٤١٨، ٤٣١، والموطأ ـ صدقة ١.

(٧) المسند ٢/٥٢٧، وأبو داود ـ المناسك ٩٩، والبيهقي ٥/٢٤٥.

(٨) سورة النساء ٩٠.

والجملة ماضية سابقة على السّلام الواقع من كلّ أحد، و(حتّى) ليست للتعليل بل مجرد حرف عطف بمعنى الواو، فصار تقدير الحديث: **ما من أحد يسلم عليّ إلا وقد ردّ الله عليَّ روحي قبل ذلك فأردّ عليه**. وإنّما جاء الإشكال من ظنِّ أنّ الجملة (ردّ الله) بمعنى الحال أو الاستقبال، وظنِّ أَنّ (حتى) تعليلية، وليست كذلك.

ثم بعد أن خرجت هذا التخريج، رأيت هذا الحديث مخرّجاً في كتاب (حياة الأنبياء) للبيهقي، بلفظ: (وقد ردّ الله عليّ روحي)، فصرح فيه بلفظ: (وقد)، فترى أن رواية إسقاطها محمولة على إضمارها، وأنّ حذفها من تصرف الرواة.

[١٢٠٦] حديث: «**تفتحُ أبوابُ الجَنّةِ يومَ الاثنينِ ويومَ الخميسِ، فيغفرُ لكلِّ عبدٍ لا يشركُ باللّهِ شيئاً، إلاّ رجلٌ كانَتْ بينَهُ وبينَ أخِيهِ شَحْنَاء**»[١].

قال الطيبي: قوله: (لا يشركُ باللّه) صفة (عبد)، وقوله: (إلا رجل) الظاهر فيه النصب إلاّ أنه[٢] استثناء من كلام موجب، ويمكن أن يقال: الكلام (محمول)[٣] على المعنى، أي: لا يبقى ذنب أحد إلا ذنب رجل. ونحوه قول الفرزدق:

... ... لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ[٤]

كأنه قال: لم يبق من المال إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ.

وقوله تعالى: ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ**﴾[٥] أي: فلم يطيعوه إلا قليل.

---

(١) المسند ٢/٢٦٨، ٣٨٩، ومسلم = البر ٣٤، وأبو داود ـ أدب ٤٧، والترمذي ـ بر ٨٦، وفي الموطأ ـ باب حسن الخلق ١٧.

(٢) في ب، جـ: لأنه.

(٣) ساقطة من: أ.

(٤) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٢/٢٦، والخزانة ٢/٣٤٧، واللسان (ودع) ١٠/٢٦١، (جلف) ١٠/٣٧٥، والخصائص ١/٩٩، والموشح ١٦٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١٠٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ١٧٢٤، وصدره: (وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لمْ يَدَعْ).

(٥) سورة البقرة ٢٤٩.

[١٢٠٧] حديث: «لَتُؤَدَّنَّ الحُقُوق إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ القِيَامَةِ»[١].

قال التوربشتي: هو على بناء المجهول، و(الحقوق) مرفوع. وزعم بعضهم ضم الدال. ونصب (الحقوق)، والفعل مسند إلى الجماعة الذين خوطبوا به.

قلت: هذا أظهر، بل متعين، لأنه لو كان مسنداً إلى الحقوق لقيل: لتؤدّين الحقوق، بقلب الألف من (لتؤدى) ياء مفتوحة عند الاتصال بنون التوكيد، كما تقول: أخشينّ.

[١٢٠٨] حديث: «يَقُولُ العَبْدُ: مَالِي، وإن مَا لَه مِنْ مَالِهِ إلاّ ثلاث»[٢].

قال الطيبي: (ما) موصولة، و(مِنْ مَالِهِ) متعلق بالصلة، و(ثلاث) خبر، وإنما أنثه على تأويل المنافع.

[١٢٠٩] حديث: «إنّ الدُّنْيَا ملعونَة ملعونٌ مَا فِيهَا، إلاّ ذكرَ اللَّهِ، وَمَا وَالاَهُ، وعالِمٌ ومتعلّمٌ»[٣].

قال الأشرفي: قوله: (وعالم ومتعلم) مرفوع في النسخ، والقاعدة العربية تقتضي أن يكون عطفاً على (ذكر الله)، فإنّه منصوب من المستثنى الموجب.

وقال الطيبي: في جامع الترمذي بالرفع، وفي سنن ابن ماجه: (عالماً أو متعلماً) بالنصب، وهو الظاهر، والرفع على التأويل، كأنه قيل: الدنيا مذمومة لا يحمد ما فيها إلاّ ذكر الله تعالى وعالم أو متعلم. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾[٤].

---

(١) المسند ٢/٣٥، ومسلم ـ البر ٦٠، والترمذي ٢٤٢٠.

(٢) المسند ٢/٣٦٨، ومسلم ـ المقدمة ٤.

(٣) الترمذي ـ زهد ١٤، وابن ماجة ٤١١٢، والدارمي ـ مقدمة ٣٢.

(٤) سورة المؤمنون ٥،٦.

قال في الكشاف: ضمّن (حافظون) معنى النفي، كما ضُمِّن في قولهم: نشدتك بالله إلا فعلت، معنى ما طلبت منك إلا فعلك.

[١٢١٠] حديث: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمٰنِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيمِ»[١].

---

(١) في أحاشية، هي: قال البخاري: باب فضل التسبيح، قال القسطلاني: عليه، يعني: قول (سبحان الله) وهو اسم مصدر، وهو التسبيح، وقيل: بل (سبحان) مصدر، لأنه سمع له فعل ثلاثي، وهو من الأسماء الملازمة للإضافة، وقد يفرد، وإذا أفرد منه من الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، كقوله:

أقول لمّا جاءني فَخْرُهُ　　سُبْحَان مِنْ علقمةَ الفاخرِ[١]

وجاء منوناً كقوله:

سُبْحَانَه ثمّ سُبْحَاناً يعودُ لَهُ　　وَقَبْلَنَا سبّح الجُودِيُّ والجُمُدُ[٢]

فقيل: صرف ضرورة، وقيل: هو بمنزلة (قبل)، و(بعد) إنْ نوى تعريف بقي على حاله، وإن نكر أعرب منصرفاً، وهذا البيت يساعد على كونه مصدراً لا اسم مصدر، لوُرُوده منصرفاً، ولقائل القول الأول أن يجيب عنه بأن هدا نكرة لا معرفة، وهو من الأسماء اللازمة النصب على المصدرية، فلا يتصرف والناصب له فعل مقدر ولا يجوز إظهاره، وعن الكسائي: أنه منادى، تقديره: يا سبحانك، ومنعه جمهور النحويين، وهو مضاف إلى المفعول، أي: سبحت الله ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل، أي: تفرد الله نفسه، والأول هو المشهور، ومعناه: تنزيه الله عمّا لا يليق به من كلّ نقص وبه قال.

حدثنا عبدالله بن مسلمة القَعْنَبِي، عن مالك الإمام، عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن المخزومي، عن أبي صالح ذكوان عن أبي هريرة - رضي الله عنه -: أن رسول الله ﷺ: من قال: والحديث أورده: الترمذي - دعوات، والنسائي - في اليوم والليلة، وابن ماجة - التسبيح.

(١) الشاهد للأعشى في ديوانه ١٠٦، والخزانة ٢/٤١، وابن يعيش ١/١٢٠ وهو بلا نسبة في الهمع ١/١٩٠، ٢/٥٢، والمقتضب ٣/٢١٨، وشواهد التوضيح ٤٠،

(٢) الشاهد لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٣٠، وسيبويه ١/١٦٤، واللسان (سبح) ٣/٣٠٠، وابن السِّيرافي ١٤١، وهو لورقة بن نوفل في الخزانة ٢/٢٤٧، والدرر ١/١٦٣، وهو بلا نسبة في الهمع ١/١٩٠ والمقتضب ٣/٢١٧، انظر معجم شواهد النحو الشعرية - الشاهد

٥٥٦. شاهد (سبحان الله وبحمد)، الواو للحال، أي: سبحان الله متلبساً بحمدي له من أجل توفيقه لي للتسبيح في يوم مائة مرة متفرقة بعضها أول النهار وبعضها آخره، أو متوالية وهو أفضل خصوصاً في أوله، حطّت عنه خطاياه التي بينه وبين الله وإن كانت مثل زبد البحر.

وهذا وأمثاله، نحو: (ما طلعت عليه الشمس)، كنايات عبر بها عن الكثرة، وقد يشعر هذا بأن التسبيح أفضل من التهليل، من حيث إن عدد زبد البحر أضعاف أضعاف المائة المذكورة في مقابلة التهليل.

وأجيب: بأن ما جعل في مقابلة التهليل من عتق الرقاب، يزيد على فضل التسبيح، وتكفير الخطايا، إذ ورد: إنّ من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من النار، فحصل بهذا العتق تكفير جميع الخطايا عموماً بعدما ذكره خصوصاً مع زيادة مائة درجة، ويؤيده حديث (أفضل الذكر التهليل) وأنه أفضل ما قاله هو النبيون من قبله، ولأن التهليل صريح في التوحيد، والتسبيح متضمن له، ومنطوق (سبحان الله) تنزيه، ومفهومه تنزيه، فيكون أفضل من التسبيح، لأن التوحيد أصل، والتنزيه ينشأ عنه، والحديث أخرجه الترمذي في الدعوات، والنسائي في اليوم والليلة، وانب ماجه في ثواب التسبيح، وبه قال.

حدثنا زهير بن حرب أبو خيثمة النسائي (بالنون والمهملة) الحافظ نزيل بغداد، قال: حدثنا ابن فضيل (تصغير فضل) محمد الضَّبِّي عن عُمارة ـ بضم المهملة وتخفيف الميم ـ ابن القعقاع، عن أبي زُرْعَةَ هَرِمِ بن عمرو بن جرير البَجَلِيِّ الكوفي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنّه قال: (كلمتان خفيفتان) من السهولة على اللسان، ثقيلتان حقيقة في الميزان، لأن الأعمال تجسّم، أو الموزون صحائفهما لحديث البطاقة المشهور، (حبيبتان) أي: محبوبتان إلى الرحمن، أي: يحب قائلها فيجزل له من مكارمه ما يليق بفضله، وخص لفظ (الرحمن)، إشارة إلى بيان سعة رحمته، حيث يجازي على العمل القليل بالثواب الجزيل.

(سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ)

كذا هنا بتقديم (سبحان الله العظيم) على (سبحان الله وبحمده)، وكرر التسبيح طلباً للتأكيد واعتناء بشأنه، ومباحث هذا الحديث من الإعراب والبديع والمعاني وغير ذلك من اللطائف والأسرار الشريفة تأتي إن شاء الله تعالى، بعون الله وتوفيقه في آخر الكتاب.

والحديث أخرجه أيضاً في الإيمان والنذور وآخر الكتاب، ومسلم في الدعوات، والترمذي فيه أيضاً، والنسائي في اليوم والليلة، وابن ماجه في ثواب التسبيح . انتهى، البخاري، والقسطلاني عليه. انتهت الحاشية في أ.

قال الكرماني: (كلمتان)، أي: كلامان، والكلمة تطلق على الكلام كما يقال: كلمة الشهادة، و(الحبيبتان) المحبوبتان بمعنى المفعول، لا بمعنى الفاعل.

فإنْ قلت: الفعيل بمعنى المفعول، لا سيّما إذا كان موصوفه مذكوراً معه، يستوي فيه المذكر والمؤنث فما وجه لحوق علامة التأنيث؟

قلت: التسوية بينهما جائزة لا واجبة، لوجوبها في المفرد لا في المثنى، أو أنثها لمناسبة الخفيفة والثقيلة، لأنهما بمعنى الفاعلة لا المفعولة، وهذه التاء لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية، وقد يقال: هي فيما لم يقع بعد، تقول: خذ ذبيحتك ـ للشاة التي لم تذبح ـ وإذا وقع عليها الفعل فهي ذبيح.

و(سبحان) مصدر لازم النصب بإضمار الفعل وهو للتسبيح، والعلم على نوعين: علم شخص، وعلم جنس الذي للمعنى.

فإن قلت: قالوا لفظ (سبحان) واجب الإضافة، فكيف الجمع بين العلمية والإضافة؟

قلت: ينكر ثم يضاف، كما قال الشاعر:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ[1] . . . .

فإن قلت: (وبحمده) معطوف، فما المعطوف عليه؟

قلت: الواو للحال، وتقديره: سبحت الله متلبِّساً بحمدي له من أجل توفيقه لي للتسبيح، ونحوه.

---

(١) الشاهد لرجل من طيّ في الكامل ٣/١٠٣، والسيوطي ٦٠، وشرح التصريح ١/١٥٣، والأشموني ١/١٨٦د ٢/٢٤٢، واللسان (زيد) ٤/١٨٣، والعيني ٣/٣٧١، والخزانة ١/٣٢٧، وبلا نسبة في شرح المفصل ١/٤٤، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٣٠٨٩، وعجز البيت: (بأبيض مشحوذ الفرار يمان).

ويحتمل أن يكون (الحمد) مضافاً إلى الفاعل، والمراد من الحمد لازمه مجازاً، وهو ما يوجب الحمد من التوفيق ونحوه، أو لعطف الجملة على الجملة، نحو: والتشبث[1] بحمده. انتهى.

وقال الزَّرْكَشِيُّ: (كلمتان) خبر مقدم، و(خفيفتانِ) و(ثقيلتانِ) صفة له، والمبتدأ قوله: (سبحانَ اللَّهِ وبحمدِهِ) وما بعده، وإنما قدم الخبر على المبتدأ لقصد تشويق السامع إلى المبتدأ كقوله:

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا   شَمْسُ الضُّحى وَأَبُو إِسْحٰقَ والقَمَرُ[2]

قال السكاكي: وكون التقديم يفيد التشويق حقه تطويل الكلام في الخبر. وإلا لم يحسن ذلك الحسن، لأنه كلما كثر بذكرِ أَوْصَافِهِ الجارية عليه ازداد شوق السامع إلى المبتدأ. انتهى.

وقال القرطبي: (سبحان الله) علم لمصدر سبح، وقع موقعه فنصب نصبه، وهو لا ينصرف للتعريف، والألف والنون الزائدتين، كعثمان، ومعناه البراءة لله من كل نقص وسوء، وهو في الغالب مما لا ينفصل عن الإضافة، وقد جاء منفصلاً عنها في قول الأعشى شاذاً:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ   سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[3]

وقد أشربه في هذا البيت معنى التعجب، فكأنه قال: تعجباً من علقمة، هذا قول حذاق النحويين وأئمتهم.

---

(١) في ب، جـ التبست، وهو جائز.

(٢) الشاهد لمحمد بن وهيب في معاهد التنصيص للعباسي ٢/٧٤، وزهر الآداب ٦٤٨. وانظر: معجم شواهد النحو العربية ص ١٦٣ (الراء المضمومة).

(٣) سبق ذكره في حديث (١١٩٢).

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ (سبحان) جمع (سباح) من سبّح في الأرض إذا ذهب فيها سبحاً وسبحاناً، وهذا كحساب وحسبان، وقيل جمع سبيح للمبالغة من التسبيح كقضيب وقُضبان. وهذان القولان باطلان، بدليل عدم صرفه، كما ذكرناه من بيت الأعشى.

وقوله: (وبحمده) متعلق بفعل محذوف دلّ عليه التسبيح، أي: بحمده سبحته. أي: بتفضله وهدايته، هذا قولهم، وكأنهم لاحظوا أنّ الحمد هنا بمعنى الشكر.

قال: والذي يظهر لي وجه آخر، وهو إبقاء معنى الحمد على أصله، وتكون الباءُ باءَ السبب، ويكون معناه: إنك موصوف بصفات الكمال والجلال، سبَّحَكَ المُسبِّحون، وعظَّمك المعظِّمون. انتهى.

وقال القاضي عياض: يقال: إن التسبيح مأخوذ من قولهم: سبح الرجل في الأرض، إذا ذهب، ومنه قيل للفرس الجواد سابح. قال تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[1] فكان التسبيح على هذا المعنى بمعنى التعجب من المبالغة في الجلال والعظمة، والبعد عن النقائص. انتهى.

وقد ألف أستاذنا شيخ الإسلام كمال الدين بن الهمام رحمه الله في إعراب هذا الحديث رسالة وهي هذه:

الحمد لله، اللهم صلِّ على سيّدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم.

وبعد: فقد دخلت عليّ امرأةٌ بورقةٍ ذكرت أنَّ رجلاً دفعها إليها، يسأل الجواب عمّا فيها، فإذا فيها:

سؤال عن إعراب قوله ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إلى الرَّحْمٰنِ: سبحانَ اللهِ وبحمدِهِ، سبحانَ اللهِ العَظِيمِ».

---

(١) سورة الأنبياء ٣٣.

هل (كلمتان) مبتدأ، و(سبحان الله) الخبر، أو قلبه؟

وهل قول من عيّن (سبحان الله) للابتداء لتصريفه صحيح أم لا؟

وهل الحديث ممّا تعدد فيه الخبر أم لا؟

فكتب العبد الضعيف على قلة البضاعة، وطول الترك، وعجلة الكتابة في الوقت ما نصه:

الوجه الظاهر أنّ (سبحان الله) . . . إلى آخره، الخبر لأنه مؤخر لفظاً، والأصل عدم مخالفة اللفظ محله، إلاّ لموجب يوجبه، وهو من قبيل الخبر المفرد بلا تعدد، لأن كلًّا من (سبحان الله) مع عامله المحذوف الأول، والثاني مع معموله الثاني، إنّما أريد لفظه، والجمل الكثيرة إذا أريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد، ولذا لا يتحمل ضميراً ولأنه محطّ الفائدة بنفسه بخلاف عكسه، فإنه إنّما يكون محطّاً باعتبار وصفه.

ألا ترى في عكسه يكون الخبر (كلمتان)، ومن البيّن أن ليس متعلق الغرض الإخبار من النبي ﷺ عن (سبحان الله). . إلى آخره، (بأنهما (كلمتان). بل بملاحظة وصفه، أعني: (خفيفتان)، (ثقيلتان)، (حبيبتان)، فكان اعتبار (سبحان الله). . إلى آخره)[1] خبراً أولى. فهو مثال هِجِّيرَىٰ أبي بكر لا إلـه إلاّ الله، ونحوه، ما أوردوه مثالاً للإخبار بالجملة التي أريد لفظها.

وأمّا منع كونه خبراً أو مبتدأ بسبب لزوم نصب (سبحان الله) فإنّما يصدر ممن لم يفهم معنى قولنا: إنّما أريد بالجملة لفظها، وعلامة إعراب الخبر في مثله (ورد)[2]، وهو الرفع في محله.

فالحـاصـل أنّ كلًّا من حيث العربية يجوز، وأمّا من حيث الأولوية بالنظر إلى

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من: ب، جـ.

(٢) سقطت من أ.

المعنى، فـ (كلمتان) مبتدأ موصوف بالأوصاف المختصة، ولفظ (سبحان الله) وما بعده، خبره.

وأما جعل (سبحان الله) معرفة، فإن أراد به حال كونه مراداً به معناه، فصحيح، وتعريفه بالإضافة، وهو ما إذا كان المتكلم ذاكراً مسبحاً، وإن أراد به حال كونه أريد به مجرد لفظه، على معنى أنّ الكلمتين الموصوفتين بتعلق حب الله تعالى بهما، هاتان اللفظتان اللتان هما (سبحان الله) صادرتان من مريد معناهما، وهو تنزيه الله تعالى فلا. فإن أنواع المعارف محصورة وليس هو منها، إذ لم يرد على هذا التقدير معنى الإضافة، ولا خصوص النسبة التي باعتبارها يحصل التعريف، فإن ادعى أنه من قبيل العلم، بناء على أنّ كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره، كما ذكره ابن الحاجب فليسلم[1] أنه على صحة تقرير هذه الدعوى، لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع للدلالة على غيره، ولذا لم يقل أحد بأن كل لفظ مشترك، وهو لازم من جعل كل لفظ وضع ليدل على نفسه، كما وضع ليدل على غيره.

فعُلِم أن إعطاء اسم المعرفة والنكرة والمشترك، وسائر الألقاب الاصطلاحية، باعتبار الوضع للدلالة على غيره، والله سبحانه أعلم، ثم دفعت الرقعة[2] للمرأة، ثم بعـد أن مضى على (هـذا)[3] نحـو خمسة أشهر، سمعت أن بعض الإخوان ذهب بجوابي هذا مقترناً بثلاثة أجوبة لأهل العصر، مخالفة لجوابي وجواب رابع للذاهب، إلى بعض ملوك الدنيا، لما كان من أهل العلم والفهم في الاصطلاحات، ليوقفه على خطأ المخطىء، وإصابة المصيب.

وحاصل ذلك اتفاقهم على أنّ الوجه الذي رجحته جعلوه متعيناً، بناء على أنّ محط الفائدة يتعين أن يكون (سبحان الله)... إلى آخره.

---

(١) في ب، جـ: فليعلم.

(٢) في ب، جـ: الورقة.

(٣) سقطت من: أ.

ومنهم من ذكر أوجهاً لإبطال قلبه، منها: أنّ (سبحان الله) لزم الإضافة إلى مفرد فجرى مجرى الظروف، والظرف لا يقع إلا خبراً، ولأنه ملزوم النصب، ولأنه مركب من معطوف ومعطوف عليه.

وهذه الأوجه الثلاثة يستقل بدفعها على ما في بعضها من التحكم ما ذكرناه، من أنّ الكلام الواقع[1] خبراً إنما أريد به لفظه، ومن أمثلتهم في ابتدائية المتعاطفين إذا أريد مجرد اللفظ: (لا حول ولا قوة إلّا بالله كنز من كنوز الجنة).

ومنها أنّ [(سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم) كلمة، إذ المراد بالكلمة في الحديث اللغوية، فلو جعل مبتدأ لزم المراد اعتبار][2] (سبحان الله وبحمده) كلمة، و(سبحان الله العظيم) كلمّه بالمجموع كما يصحُّ أن يعبر عنه بكلمة، كذ لٰك يصحّ أن أعني: (سبحان الله وبحمده) و(سبحان الله العظيم) مما يستقل ذكراً تامّاً، ويفرد بالقصد إليه، وبقوله، اعتبر كلمة، وعبر عنها بكلمتين، على أن ما ذكره غير[3] لازم على تقدير جعل (سبحان الله) الخبر، كما هو لازم على تقدير جعله مبتدأ، لأنه كما لا يصح أن يخبر عمّا هو كلمة بأنه كلمتان، كذلك لا يخبر عمّا هو كلمتان بما هو كلمة.

فإن الحاصل على تقدير كون (كلمتان) المبتدأ، أنّ الكلمتين (اللتين) هما: كذا وكذا، هما الكلمة التي هي: (سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم)[4]. وبجوابنا اندفع عن الشقين، لا بما قيل في جوابه أن (سبحان الله...) الخ، تضمن عطفاً فيقوم مقام المعدد، ويخبر عنه بكلمتين، وهذا إن أريد به (الكائن في (وبحمده) فهو على تقدير كونه خبراً محضاً، وإلا فإن جعل (سبحان الله) نقل إلى الإنشاء، وإن كان

(١) في: ب: جـ (الرجح).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من: أ.

(٣) سقطت من ب، جـ.

(٤) سقطت من أ.

إخباراً، صيغة كصيغ العقود، كبعث، و(بحمده) مع متعلقة خبراً لم يكن عطفاً عليه، لأنه إنشاء (على تقدير حذف المضاف، أي: العاطف، أي: (وسبحان الله). وهو قليل. ومختلف فيه)[1]، وعلى تقدير صحتهما لا يندفع السؤال، فإن السائل قال: المراد (بالكلمة)[2] اللغوية. فالمجوع من (سبحان الله. . . الخ). آخر لكل كلمة، ومعلوم أن وجود العطف في أثناء الكثير، لا يمنع من إطلاق لفظ كلمة عليه.

أترى قولنا: له كلمة شاعر، يعنون القصيدة، لا يصح إلا أن يكون قصيدة لم يقع في مجموعها عطف؟ أنّى يكون هذا؟!

وحينئذ فالمجموع من المتعاطفين كلمة، فلا يخبر عنه بأنه كلمتان، ويعود السؤال، فلا يفيد إلا أن يعود إلى جواب الفقير إن شاء الله تعالى.

ومنها أنّ جعْل المبتدأ (سبحان الله. . . الخ) يفوت نكتة، وهي إرادة حصر الخبر في المبتدأ، وأنت لا يخفى عنك أن الحصر إمّا أن يكون بالأداة، أو بتقديم الخبر أو المعمول، والتقديم إنّما هو في جعل (سبحان الله وبحمده) المبتدأ، وكلمتان) الخبر، فيصير من قبيل: تميمي أنا، لا في جعل (كلمتان) المبتدأ، و(سبحان الله) الخبر، وهو مراده، إذ لا تقديم فيه، وإذا لم يكن تقديم، فإنّما يجيء الحصر في المعرف بلامّ الجنس للاستغراق لزوماً عقلياً كقولنا: العالم زيد، إذا جعلنا (العالم) مبتدأ، واليمين على المدّعى عليه، فيفيد أنه لا يمين على غيره، بسبب جعل الكل عليه، لأنه ليس وراء الكل شيء.

وكأنه ذهب عليه أنّ المذكور في الحديث: الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان: سبحان الله. . . الخ. وليس بمثله بعجيب على الإنسان، كما ذهب على الذاهب بجوابي ليرى غلطه، وأني جعلت كون الفائدة في جعل (سبحان الله) مبتدأ، باعتبار

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ج، جـ.

(٢) سقطت من أ.

وصف الخبر لا نفسه وجهاً كرد ابتدائية (سبحان الله . . الخ)، ما ورد عليه لزوم عدم صحة، زيد رجل صالح، وأنا لست من هذا، وإنما جعلته، كما هو صريح في كتابي وجه مرجوحيته، وأولوية كونه خبراً فليرجع إلى نظر الكتابة، غير أنَّ النفس إذا ملئت بقصد الرد، يقع لها نحو هذا السهو في الحس.

وإذا كان المذكور في الحديث (كلمتان) بلا تعريف جنس استغراقي لم يكن حصر، بل المراد الإخبار (سبحان الله وبحمده . . الخ). عن الكلمتين الموصوفتين، كما ارتضاه الكاتبون، وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين، أو عن (سبحان الله وبحمده) بأنهما حبيبتان إلى الرحمن، ثقيلتان في الميزان، والمعنى: أنّ اللفظ الذي عهدتموه وتقولونه: وهو (سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم) له من المقدار عند الله أنهما كلمتان ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن.

ولا يخفى أنه لم يرد مطلق ثقل ما ومحبة ما، لأن ذلك معلوم للمؤمنين، غير مجهول لهم في كل ذكر لله، هذا وغيره أنه كذلك، فلو أريد ذلك لم يكف الجملة الخبرية كلها مجددة فائدة عند السامعين، سواء جعلت (سبحان الله) مبتدأ، أو خبراً بل هي حينئذ بمنزلة: النار حارة، ونحوه، ومثله يجب صون كلام البلغاء عنه. فكيف بالنبي ﷺ، سواء جعلت زيادة[1] الفائدة شرطاً لكون الجملة كلاماً، أو لم تجعله، فإن الذي لا يشترطه لا يقول إنه قد حصل فائدة زائدة[2]. إلا أنّه لا يشترطها في مسمى الكلام اصطلاحاً، وحينئذ وجب كون المراد زيادة ثقل وزيادة محبة. مما يلزم علم كل مؤمن يعلم أن للذِكْر ثواباً.

وإذن ظهر أنّ كلًّا من (ثقيلتان حبيبتان) و(سبحان الله وبحمده) يصلح محطّ فائدة تكون بها خبراً، ويزداد جعل (سبحان الله) مبتدأ قُدِّم خبره بنكته بلاغية، لأجلها قدم الخبر، وهي التشويق إلى المبتدأ. وكلما طال الخبر حسن هذا النوع، لأنه كلما أطال

---

(١) في ب، جـ: تجدد.

(٢) في ب، جـ: تامة.

الحديث بذكر الأوصاف، ازداد الشوق إلى المحدث عنه بها، كما هو في الحديث الكريم، حيث قال: (كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن). فإنَّ النفس كثر شوقها بذلك إلى سماع المحدَّث عنه بها، فلم (يجيء)[1]: (سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم)، إلّا والنفس في غاية الشوق إلى سماعه، فهو مثل قوله:

ثلاثــة تشــرقُ الــدُّنــيا ببـهـجـتِـهــا شمسُ الــدُّنَىٰ وأَبـو إسحقَ والقمـرُ[2]

وهذا ما ذكره السلف الذين أعربوا (سبحان الله) مبتدأ، ولم يَرْتَضِ[3] من وجّه سمعَه من أهل عصرنا بمثل ما أسمعتك، وأستغفر الله من شغْلي سمعَك بمثله، ولولا ما فيه من كون محطّ الفائدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما أسلفته في الجواب، لكان أولى من جعل (كلمتان) مبتدأ. وعسى أن يكون رجوعي عنه أولى لأن مراعاة مثل هذه النكتة البلاغية هو الظاهر من تقديم الخبر حينئذ، فلا يعدل عنه بعد ظهور بطلان انحصار محطّ الفائدة في (سبحان الله) [وبهذا تم ما يتعلق بالحديث. بقي أنه وقع لي في نفي كون (سبحان الله)][4] إذا أريد لفظه معرفة، لأن المعارف أنواعها محصورة، وليس هو منها، كما هو مسطور في أصل جوابي، فارجع إليه.

ثم قلت: فإن ادعى أنّه بكون من قبيل العلم بناء على أنّ كل لفظ وضع ليدل على نفسه، كما وضع ليدل على غيره، فليعلم أنه على تقدير صحة هذه الدعوى، لم يعط بهذا الوضع حكم الوضع لغيره. وكذا صرح بأنه لا يصيّر [كل لفظ][5] مشتركاً، وهو لازم من وضع كل لفظ ليدل على نفسه، ووضع ليدل على غيره، فاعترض ذلك الأخ عليه بأنه من قبيل العلم.

---

(١) سقطت من أ.

(٢) قائله محمد بن وهيب، وسبق ذكره.

(٣) في ب، جـ: يرتضيه.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من أ.

قال الرضي: وهو عندهم من قبيل المنقول، لأنه نقل من مدلول هو معنى إلى مدلول اللفظ، ولا يخفى عليك أن حاصل هذا الاعتراض لم يزد على نسبة ما ذكرت أنه مما يقال. وخفي عليه أنني أنقله عن خلق، غير أنَّ لي فيه بحثاً (مكتتباً)[1] من نحو عشرين سنة، مع القائلين به، فبناء عليه ذكرت.

وحاصل ذلك البحث كتبته عند نقل المحققين قول ابن الحاجب في المنتهى: أكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير، وقد يطلق والمراد اللفظ. نحو: زيد مبتدأ، و(زي د) لأنهم لو وضعوا له أدى إلى (سيب التسلسل، ولو سلم فنفسه أولى، يعني لو سلم التسلسل أن لا يلزم)[2] التسلسل لو وضعوا له، فإذا أمكن أن يطلق ويراد به نفسه كان أولى. انتهى.

وذكر هنا أن موضوع فخلق[3] لي فيه هذا، وهو أن الحاجة هنا[4] ليست إلا مجرد التعبير عن اللفظ، وقد حصل بنفسه، فإن أمكن بطريق المجاز كان أولى، لأنه بطريق الوضع يثبت به[5] معنى الإشتراك، والمجاز خير منه.

ويناقش[6] هذا بأنا إذا قلنا: زيد كذا وكذا، فقبل ذلك الخبر يتبادر إرادة معنى غير لفظ، إلى أن يذكر المسند، فيرى غير صالح إلا للفظ فيحكم به حينئذ للقرينة الملازمة للمسند، فتبادر معنى على التعيين من مجرد الإطلاق ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعددة، لأن لازم ذلك بحسب الأصل والغالب التردد والتوقف. وقد أمكن جعله مجازاً علاقة الاشتراك في الصورة، فيكون كإطلاق لفظ الفرس على المثال المنقوش (في الحائط)[7]. فبناء على بحثي هذا معهم، قلت في أصل جوابي:-

---

(١) في أ: مكتسباً.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٣) في ب، جـ: مخلف.

(٤) سقطت من ب، جـ.

(٥) سقطت من ب، جـ.

(٦) في ب، جـ: ويستأنس.

(٧) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

فليعلم أنه على تقدير صحة هذه الدعوى، يعني لو تنزلنا عن هذا وقلنا إنه وضع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع (أي: الدعوى)[1]، بكونه معرفة ولا نكرة، بل الألقاب الإصطلاحية إنما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير، لأن ذلك الوضع هو القصدي، وأمّا هذا الوضع فقد صرح بأنه لا يكون اللفظ به مشتركاً، فلمّا تعدد الوضع للمعاني المحتملة. ولم يكن مشتركاً علم أنه لم يعتبر في إطلاق الألقاب الاصطلاحية، إلا الوضع القصدي.

ثم هذا لا ينفي تعين المعنى والعلم به، لأن المنفي الوصف الاصطلاحيّ، وهو لا يقتضي عدم تعيين المعنى، أرأيت لو لم يسم كل نوع باسم خاص أصلاً، كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح، أمّا ما[2] كان يصح مبتدأ فكان [3]، ولذا جعلنا (سبحان الله) مراداً مجرد لفظه مبتدأ مع نفي الحكم عليه بأنه معرفة ولا نكرة، كما ذكرنا، لأن صحة الابتدائية، والحديث محدث عنه إنما يقتضي تعيين معناه كليّاً، كان ذلك المفهوم أو جزئيّاً لا تسمية.

وكم نكرة يتعين[4]معناها في الإستعمال، فتصير كمعنى المعرفة، لا يتفاوتان إلّا في أصل الوضع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[١٢١١] حديث (**خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ الجِبَالَ يَوْمَ الأَحَدِ ... الحديث**)[5]

قال ابن الحاجب في أماليه: قولهم: (خلق الله السموات)، من قال: إن الخلق هو المخلوق، فواجب أن يكون (السموات) مفعولاً مطلقاً، لبيان النوع. إذْ حقيقة

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ: أن.

(٣) سقطت من ب، جـ.

(٤) في ب، جـ (ولم يكره تعين).

(٥) المسند ٢/٣٢٧، ومسلم ـ منافقين حديث ٢٧.

المصـدر المسمّى بالمفعـول المـطلق: أن يكـون اسمـاً لِمَا دلّ عليه فعل الفاعل المـذكور. وهذا[1] كذلك، لأنه بناءٌ[2] على أن الخلق هو المخلوق، فلا فرق بين قولـك: خلق الله خلقـاً، وبين قولـك: (خلق الله السمـوات) إلّا ما في الأول من الإطـلاق، وفي الثـاني من التخصيص، فهـو مثـل قولك: قعدت قعوداً، وقعدت القـرفصـاء، فإن أحـدهمـا للتـأكيد، والثـاني لبيان النـوع، وإن استويا في حقيقة المصدرية، وهذا أمر مقطوع به، بعد إثبات أنّ المخلوق هو الخلق.

ومن قال: إن المخلوق غير الخلق، وإنّمـا هو متعلق الخلق، وجب أن يقول: إنّ (السموات) مفعول به، مثله في قولك: ضربت زيداً، ولكنه غير مستقيم، لأنه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق، لأنه (لو كان)[3] متعلقاً له، لم يَخْلُ أن يكون المتعلق قديماً أو مخلوقاً، فإن كان مخلوقاً تَسَلْسَلَ وكان باطلاً، وإن (كان)[4] قديماً فباطل لأنه لم[5] يجب أن يكون متعلقة معه، إذ خلق ولا مخلوق محال، فيؤدي إلى أن المخلوقـات أزلية، وهـو باطل، فصار القول بأن الخلق غير المخلوق يلزم (منه)[6] محال، وإذا كان اللازم محالاً فملزومه كذلك، فثبت أن الخلق هو المخلوق.

وإنما جاء الوهم لهذه الطائفة من جهة أنهم لم يعهدوا في الشاهد مصدراً إلا وهو غير جسم، فتـوهموا أنه لا مصدر إلا كذلك، فلما جاءت هذه أجساماً، استبعدوا (مصدريتها لذلك)[7]، ورأوا تعلق الفعل فحملوه على المفعول به.

ولو نظروا حق النظر لعلموا أن الله تعالى يفعل الأجسام، كما يفعل الأعراض،

---

(١) في ب، جـ (وهو).

(٢) في ب، جـ: لأنا بنينا.

(٣) سقط من أ.

(٤) سقط من أ.

(٥) سقط من ب، جـ.

(٦) سقطت من أ.

(٧) في أ (مصدر الا كذلك).

فنسبتها إلى خلقه واحدة، فإذا كان (كذلك)[1] ومعنى المصدر ما ذكرناه، وجب أن تكون مصادر، وليست هذه المسألة وحدها بالتي حملوا فيها أمر الغائب على الشاهد. بل أكثر مسائلهم التي يخالفون فيها، كمسألة الرؤية، وعذاب القبر، وأشباههما. انتهى كلام ابن الحاجب.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام: وقد سبق ابن الحاجب إلى هذا القول الشيخ عبد القاهر، فقال: إنّ انتصاب (الزمان) في قولهم: خلق الله الزمان، على أنه مفعول مطلق، لا على أنه مفعول به، وهذا هو التحقيق، لأن حقيقة المفعول به ما أوقعت به كقولك: ضربت زيداً، فهذا يستدعي أن يكون ذلك الشيء موجوداً أولاً، ثم توقع أنت به الفعل، ولهذا سميته مفعولاً به، أي: فعل به فعل.

وحقيقة المفعول المطلق أنه الشيء الذي أوجده الفاعل كضربت ضرباً، فإن الضرب هو عين ما أوجد بك[2]، ومن ثم سمي مفعولاً مطلقاً، لأنك تطلق عليه قولك مفعولك مفعول ولا يحتاج أن تقول: به، ولا فيه، ولا نحو ذلك من القيود، انتهى.

[١٢١٢] حديث: «إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إلى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْهُ بِدَاخِلَةِ إزَارِهِ، فإنَّه لَا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ عَلَيْهِ»[3].

قال الزمخشري في الفائق: (ما) مبتدأ، و(يدري) معلق عنه لتضمنه معنى الاستفهام.

قوله: (ثم ليقل: بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي).

قال جماعة من المتأخرين: يستدل بهذا على أن متعلق البسملة يقدر فعلاً ماضياً

---

(١) سقطت من أ.

(٢) في ب، جـ (أوجدته).

(٣) المسند ٤/٤٣٢، ٤٣٣، والبخاري ٨/٨٧، ومسلم ـ الذكر ٦٤.

مؤخراً مناسباً، لما جعلت التسمية مبتدأ له، لما جنح[1] إليه صاحب الكشاف، فيقدر في (باسم الله) عند القراءة: أقرأ، وعند السفر: أرتحل، لا كما قال البصريون: إنّه يقدر: ابتدائي كائن باسم الله.

قوله: (وَبِكَ أَرْفَعُهُ).

قال الشيخ تقي الدين السُّبْكِي: فكّرت في ذلك عند الاضطجاع، فأردت أن أقول: إن شاء الله في: (أرفعه)، لقوله تعالى: **﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذٰلِكَ غَداً إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾**[2] ثم قلت في نفسي: إن ذلك لم يرد في الحديث في هذا الذكر المقول عند النوم، ولو كان مشروعاً لذكره النبي ﷺ، الذي أوتِيَ جوامعَ الكَلِمِ.

فتطلبت فرقاً بينه وبين كل ما يخبر به الإنسان من الأمور المستقبلة المستحب فيها ذكر المشيئة، ولا يقال: إنّ (أرفعه) حال، وليس بمستقبل لأمرين:

أحدهما: أن لفظه وإن كان كذلك، لكنّا نعلم أنّ رفع جنب المضطجع ليس (حالَ)[3] اضطجاعِهِ.

والثاني: أن استحباب المشيئة عام فيما ليس بمعلوم الحال أو المعنى.

وظهر لي أنّ الأولى الاقتصار على الوارد في الحديث في الذكر عند النوم بغير زيادة، وأنّ ذلك ينبهِ على قاعدة يفرق بها بين تقدم الفعل على الجار والمجرور، وتأخره عنه، فإنك إذا قلت: أرفع جنبي باسم الله، كان المعنى الإخبار (بالرفع، وهو عمدة الكلام، وجاء الجار والمجرور بعد ذلك تكملة ذلك.

وإذا قلت: باسم الله أرفع جنبي، كان المعنى الإخبار)[4] بأن الرفع كائن باسم

(١) في ب، جـ احتج.

(٢) سورة الكهف ٢٣، ٢٤.

(٣) سقطت من أ.

(٤) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

الله ، وهو عمدة الكلام فافهم هذا السر اللطيف ، وتأمله في جميع موارد كلام العربية ، تجده يظهر لك شرف كلام المصطفى ﷺ ، وملازمة المحافظة على الأذكار المأثورة عنه ، وإياك أن تنظر إلى الإطلاق ، أن الجار والمجرور فضلة في الكلام ، وتأخذه على الإطـــلاق ، بل (تأمل)[1] موارد تقدمه وتأخره في الكتاب والسنة ، وكلام الفصحاء وتفهم هذه القاعدة الجليلة تفهم منها اللفظ والمعنى .

واعلم أنه لا بد من المحافظة على قواعد العربية ، وعلى فهم مبنى كلام العرب ومقاصدها ، وقواعد العربية تقتضي أنّ الجار والمجرور فضلة في الكلام لا عمدة ، وأنّ الفعل (هو المخبر به والاسم هو)[2] المخبر عنه ، فهذا أصل الكلام ووضعه ، ثم قد يكون ذلك مقصود المتكلم ، وقد لا يكون على هذه الصورة ، فإنه قد يكون المخبر عنه والمخبر (به)[3] معلومين أو كالمعلومين ، ويكون محط الفائدة ، وفي كونه على الصفة المستفادة من الجار والمجرور ، كما نحن فيه ، فإن المضطجع ووضع جنبه معلوم ، ورفعه كالمعلوم .

وإنما قلنا كالمعلوم ولم نقل : معلوم ، لأنه قد يموت ، انتهى .

قوله : (فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ الصَّالِحِينَ) .

قال الطيبي : الباء مثلها في : كتبت بالقلم ، و(ما) موصولة مبهمة ، وبيانها ما دل عليه صلتها .

[١٢١٣] حديث : «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُم إِلَىٰ أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ فإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَحدُكم لعلَّ الشيطانَ ينزعُ في يدِهِ فيقع في حفرةٍ مِنَ النَّارِ»[4] .

---

(١) في أ عامل .

(٢) ما بين الهلالين ساقط من ب ، جـ .

(٣) في أ عنه .

(٤) البخاري ٩/٦٢ ، ومسلم ـ البر ١٢٦ .

قال الطيبي: قوله: (لا يشير) خبر في معنى النفي.

وقوله: (لعلّ الشيطان) مفعول (يدري)، ويجوز أن يكون (يدري) نازلاً منزلة اللازم، فنفى الدراية عنه رأساً، ثم استأنف بقوله: (لعل).

وقوله: (في يده) حال من الضمير في (ينزع) معناه: يرمي (به)[1] كائناً في يده. والفاء في قوله: (فيقع) فصيحة[2].

[١٢١٤] حديث: «**صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ البَقَرِ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ**»[3].

قال الطيبي: (صنفان) مبتدأ، و(لم أرهما) خبره.

وقوله: (قوم) و(نساء) بيان (أو بدل)[4] لقوله: (صنفان) وما بعدهما صفات لهما.

وذكر قوله: (لَا يَدْخُلْنَ الجَنَّةَ) صفة للنساء، ولم يذكر للرجال مثلها، اختصاراً وإيجازاً.

وقوله: (كاسيات عاريات) أثبت لهن الكسوة ثم نفاها، لأن حقيقة الاكتساء ستر العورة، فإذا لم يتحقق الستر فكأنه لا اكتساء، ومنه قول الشاعر:

خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا لِمَكْرُمَةٍ ... فَكَأَنَّهُمْ خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا
رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا سَمَاحَ يَدٍ ... فَكَأَنَّهُمْ رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا[5]

[١٢١٥] حديث: «**رَغِمَ أَنْفُ مَنْ أَدْرَكَ أَبَوَيْهِ عِنْدَ الكِبَرِ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، فَلَمْ يَدْخُلِ الجَنَّةَ**»[6].

---

(١) سقطت من أ.

(٢) في ب، جـ بصحة.

(٣) مسلم ـ جنة ٥٣.

(٤) ساقط من أ.

(٥) لم أعثر على قائلهما.

(٦) المسند ٢/٢٥٤، مسلم ـ البر ٢٥٥١، والترمذي ـ دعوات ٣٥٣٩.

قال الطيبي: قوله: (عند الكبر) بالإضافة، و(أحدهما أو كلاهما) مرفوعان، وروى (عنده) بالهاء، و(كليهما) بالنصب، وعلى الرواية الأولى: (عند الكبر) ظرف في موضع الحال، برفع ما بعده، فأحدهما: مرفوع بالظرف، و(كلاهما) معطوف على (أحدهما).

وقال الأشرفي: يجوز أن يكون (أحدهما) خبر المبتدأ المحذوف، أي: مدرك[1] أحدهما. فإن أدرك شيئاً فقد أدركه الشيء، وهذه الجملة بيان لقوله: (من أدرك أبويه).

[١٢١٦] حديث: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ**»[2].

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: هو من باب: أكثرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً، وأخطبُ مَا يكونُ الأَمِيرُ قائماً، ف(أكثر) و(أخطب) مبتدأ، وأفعل التفضيل مضاف إلى ما بعده، وهو في (أكثر) مضاف إلى صريح المصدر، وفي (أخطب) مضاف إلى (ما) بعده. وهو في (أخطب)[3] مضاف إلى مايكون، وهو مؤول بالمصدر، تقديره: كون الأمير، وفي (إضافة)[4] (أخطب إلى الكون، نوع تجوّز، لأن أفعل لا يضاف إلاّ إلى ما هو بعضه، وليس الخطابة بعض[5] الكون، فقدروا لذلك حذف مضاف، أي: أخطب أوقات كون الأمير، وليست الخطابة أيضاً بعض الأوقات، لكن لما كانت لا تقع إلاّ في الأوقات جازت إضافتها إليها، كما في قوله تعالى: ﴿**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾[6] لمّا كان المكر واقعاً فيهما.

---

(١) في ب، جـ مدركة.

(٢) المسند ٢/٤٢١، ومسلم ـ صلاة رقم ٢١٥، وأبو داود ـ استفتاح ٣٧.

(٣) في أ (أكثر) وهو غير صحيح.

(٤) في أ (إضافته إلى).

(٥) في ب، جـ بعد.

(٦) سورة سبأ ٣٣.

ومن النحاة من أعرب (أكثر) و(أخطب) فاعلاً بفعل مضمر تقديره: يقع، أو ثبت.

والـذين قالـوا: بأنه مبتدأ، اختلفوا: هل يحتاج إلى تقدير خبر أم لا؟، فقال بعضهم: ليس ثم تقدير خبر لوقوع المبتدأ هنا موقع الفعل، كما في قولهم: أقائم الزيدان؟.

وقـال الكسـائي وهشـام والفراء وابن كيسان: إنّ (قائماً) و(ملتوتاً) حال، وهي بنفسها خبر لا سادة مسدة.

ثم قال الثلاثة الأولون: إنّما نصب على الحال[1]، وإن كان خبراً لمّا لم يكن المبتدأ. ألا ترى: أن الملتوت هو السَّوِيق لا الشّرْب، والقائم هو الأمير لا الكون. فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف[2]، لأن الخلاف عندهم يوجب النصب.

وقـال ابن كيسـان: إنّما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، والذين قالوا بتقدير خبر اختلفوا في كيفية تقديره، ومكانه، فذهب البصريون في المشهور عنهم إلى تقديره قبل ملتوت وقائم، واختلفوا في كيفيته، فقال الأكثرون: تقديره: إذْ كان قائماً، إن أردت الماضي، وإذا كان قائماً، إن أردت المستقبل.

وقال بعضهم: تقديره بعد قائم، والتقدير: ثابت أو موجود، أو ما أشبه ذلك، و(قائماً) عندهم حال من الأمير سادّة مسدّ الخبر، والعامل فيها المبتدأ.

وقـال ابن خروف: مذهب سيبـويه أنّ الحال لا يسدّ مسدّ الخبر إلّا إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى. وإذا كانت فعلاً، أو بالواو، فلا.

وجوّز الأخفش ما أجازه سيبويه، وإذا كانت فعلاً، وأجاز الفراء ما أجازا، وإذا كانت بالواو.

---

(١) سقطت من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ الحال.

ونقل ابن مالك: أن مذهب الفراء منع وقوع الحال المذكورة فعلاً فراراً من كثرة مخالفة الأصل، لأن سدّ الحال مسدّ الخبر خلاف الأصل، (ووقوع الفعل موقع الحال خلاف الأصل)[1] فتكثر المخالفة، وما ذكره موجود في الجملة الاسمية، وقد جوزه.

وذكر ابن عصفور أن الذي يمنعه الفراء، الفعل المضارع المرفوع، وعلله بأن النصب كالذي في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط، والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط.

قال ابن النحاس: وهذا يقتضي أن يمنع الفراء أيضاً الجملة الإسمية، لأنها لا يظهر في لفظها النصب أيضاً.

وشاهد مجيء الحال جملة اسمية هذا الحديث، وهو قوله ﷺ: (أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربّه وهو ساجد). وقول الشاعر:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رضاً
وَشَرُّ بُعْدِيَ عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ[2]

انتهى.

وقال الرضي: إذا كانت الحال المذكورة جملة اسمية، فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال، نحو: ضربي زيداً وعبدُالله قائمٌ.

قال النبي ﷺ: «**أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربّه وهو ساجدٌ**». إذ الحال فضلة، وقد وقعت موقع العمدة، فيجب معها علامة الحالية، إذ كل واقع غير موقعه ينكّر.

وجوّز الكسائي تجردها عن الواو، لوقوعها موقع خبر المبتدأ، فتقول: ضربي زيداً أبوه قائمٌ. كما في قوله: (كلمته فوه إلى فيّ).

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٢) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٧٧، والهمع ١/١٠٧، والعيني ١/٥٧٩، والأشموني ١/٢١٩، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢٨٥٨.

قال ابن مالـك: قولـه: (وهو ساجد)، جملة حالية سدت مسد خبر المبتدأ، ونظيره: ضربي زيداً قائماً، التزمت العرب حذف خبر هذا المبتدأ، وتنكير (قائماً)، وجعلت المبتـدأ عاملاً في مفسر[1] صاحب الحال، ويشهد بأن تنكير كان المقدرة تامة، و(قائماً) حال من فاعله، التزام العرب تنكير (قائماً)، وإيقاع الجملة الاسمية المقـرونـة بواو الحال، موقعه في هذا الحديث، فالمبتدأ فيه مؤوَّل بمفسر صاحب الحال، يعني بالمصدر المقدر، لأن لفظه ما يكون مؤوَّل بالكون، والتقدير: أقرب الكون كون. انتهى.

وقـال الطيبي: التركيب من الإسناد المجازي، أسند القُرْب إلى الوقت، وهو للعبد، مبالغة.

فإن قلت: أين المفضـل عليه، ومتعلق أفعل في الحديث؟ قلت: محذوف، وتقديره، إنّ للعبد حالتين في العبادة: حالة؛ كونه ساجداً لله تعالى، وحالة كونه ملتبساً بغيرِ السجود، فهو في حالة سجوده أقرب إلى ربه من نفسه في غير تلك الحالة، ويدل عليه التصريح به في قول علي رضي الله عنه: الناس بزمانهم أشبه منهم بأبائهم. أي: الناس في فسادهم واقترافهم رذائل الأخلاق، أشبه بزمانهم من أنفسهم بأبائهم في الصورة والهيئة، أو في اقتباسهم[2] مكارم الأخلاق، انتهى.

[١٢١٧] حديث: «إِيَّاكَ واللَّوَّ فإِنَّ اللَّوَّ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»[3].

قال القاضي عياض: إدخال الألف واللام على (لو) غير جائز عند أهل العربية، إذ (لو) حرف، وهما لا يدخلان على الحروف.

قال الزركشي: وهذا عجيب، فإن الحروف يجوز أن يسمى بها، وتجري الأسماء

---

(١) في ب، جـ: ضمير.

(٢) في ب، جـ اقتنائهم.

(٣) المسند ٢/٢٦٦٠، ومسلم ـ قدر ٣٤، وابن ماجة ـ مقدمة ١٠، وزهد ١٤.

في الإخبار عنها، وقبول علامات الاسم، فأصل (لو) حرف امتناع، فإذا سمّي بها زِيدَ فيها واوٌ أخرى ثم أدغمت وشدّدت.

وقال الكرماني: لمّا أرادوا إعرابها جعلوها اسماً بالتعريف، ليكون علامة لذلك، وبالتشديد ليصير متمكناً، قال الشاعر:

أُلاَمُ عَلَى لَوٍّ ولَـوْ كُنْـتُ عَالِـمـاً
بأذنـابِ لَوٍّ لَمْ تَفُـتْـنِـي أَوَائِـلُهْ[1]

وسئل الشيخ تقي الدين السُّبْكِي عن هذا الحديث، كيف دخل الألف واللام على (لو) وهي حرف؟ فألف فيه تأليفاً سماه: «بين من أقسطوا ومن غلوا: في حكم من يقول: لو».

قال فيه: اعلم أنها لا يدخلها الألف واللام إذا بقيت على الحرفية، أما إذا سمّي بها فقد صارت اسماً.

وقد تكلم النحاة في التسمية بالحروف، في حروف الهجاء، وحروف المعاني، و(لو) هذه من حروف المعاني، فقد يسمّى بها، وقد سمت العرب بها هذه الكلمة أعني (لو) التي هي حرف، فإذا أرادوا ذلك، قالوا: هذه لوٌّ، وكتبت لوّاً، فيضمّون إلى الواو واواً أخرى، ويشدّدون، قال الشاعر:

إنَّ لَيْتـاً وَإِنَّ لَـوّاً عَنَـاءُ[2]

---

(١) الشاهد بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ٢/٣٣، والدرر ١/٢، والهمع ١/٥، وشرح المفصل ٦/٣١، والخزانة ٣/٢٨٢، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٢٠٢٨.

(٢) الشاهد لأبي زيد الطائي في ديوانه ٢٤، وشرح المفصل ٦/٣٠، واللسان (إمّالا) ٢٠/٣٦٠، والخزانة ٣/٢٨٢، وهو بلا نسبة في: سيبويه ٢/٣٢، والمخصص ١٤/٩٦، والمصنف ٢/١٥٣ وانظر معجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ١٣.

وقال آخر: ـ

وَقِـدْمـاً أهْـلَكَـتْ لَوٌّ كَثـيراً
وَقَـبْـلَ الـيَوْمِ عَالَـجَـهـا قُدارُ[1]

فانظر كيف جعلها اسم (ان) في البيت الأول، وفاعلاً في البيت الثاني، وكلاهما شددها، وهي اللغة الفصيحة.

وحكى سيبويه: أن بعض العرب يهمز، يعني يجعل بدل الواو الملحقة همزة، فيقول: لَوْء، مثل نَوْء[2]، على أن جعلها فاعلة والإخبار عنها، نحو ذلك لا يختص بحالة التسمية بها. بل قد تكون وهي مبنية[3] على حرفيتها، كقوله في الحديث الآخر: (**لَا تَقُلْ لَوْ فإنَّ لَو يفتحُ عملَ الشّيطان**)[4]. بدون دخول الألف واللام فيه. فقد جعل (لو) اسم إنّ، لكن ذلك إخبار لفظي يكون في الاسم والفعل والحرف، فتقول: زَيْدٌ ثلاثي، وضَرَبَ فعل ثلاثي، ومِنْ ثنائي، أي: ألفاظها.

فإذا قلت: إيّاك ولو، فإنّ لو. فمقصودك الحرف، وقد حكيته، وأخبرت عن لفظه.

وإذا سمّيْتَ به رجلاً وأخبرت عنه فالإخبار عن معناه، وهو ذات الرجل.

وإذا جعلته اسماً للكلمة التي هي حرف، وأخبرت عنه، فالإخبار عنه، إخبار عن الحرف المسمى بذلك.

فيرجع الإخبار في الحديثين إلى شيءٍ واحد، ولكن في أحدهما عن اللفظ على سبيل الحكاية، وفي الآخر عن المعنى المسمى بذلك اللفظ.

---

(١) بلا نسبة في لسان العرب (إمالا) ٢٠/٣٥٨.

(٢) في أ: فوء.

(٣) في ب، جـ: باقية.

(٤) المسند ٢/٣٦٦، ٣٧٠، ومسلم ـ قدر ٣٤.

والرابع أن ذلك المعنى لفظ، فلا يفترقان إلّا في[1] أنّ الإشارة إلى معهود[2]، حال التسمية إلى معهود. وفي العموم عند دخول الألف واللام.

وعليك أن تفهم الفرق بينهما في ذلك، وعدم الفرق فيما سواه، فإنه قد يخفى، وهذا الحكم الذي قلناه في التسمية بـ(لو)، جاز فيها، وفي (أو)، وليس في الكلام غيرهما في هذا الحكم، لأن أولهما حرف مفتوح، وثانيهما حرف علة.

وقال ابن الأثير في النهاية، في (إيّاك واللوّ) يريد قول المتندم على الغائب، لو كان كذا، لقلت وفعلت. وكذلك قول المتمني، لأن ذلك من الاعتراض على المقادير.

والأصل فيه (لَوْ) ساكنة الواو، وهي حرف من حروف المعاني، يمتنع بها الشيء، لامتناع غيره، فإذا سمي بها زِيدَ فيها واو أخرى، ثم أدغمت وشدّدت حملاً على نظائرها من حروف المعاني، انتهى ما أورده السبكي.

[١٢١٨] حديث: «**لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ عَطَسَ . . . الحديث**»[3].

قوله: (إلى مَلَأٍ مِنْهُمْ جُلُوس).

قال الطيبي: يحتمل أن يكون بدلاً، فيكون من كلام الله تعالى، ويحتمل أن يكون حالاً، فيكون من كلام رسول الله ﷺ بياناً لكلام الله. وهو إلى الحال أقرب منه إلى البدل، يعني: قال الله [تعالى: أولئك][4] مشيراً به إلى ملأ منهم.

---

(١) زاد في أ كلمة (دخول) في هذا الموضوع، ولا معنى لها.

(٢) ساقطة من ب، جـ (معهود).

(٣) الترمذي ـ ٣٣٦٨، وابن حبان ـ موارد ٢٠٨٠، والحاكم ١/ ٦٤، ٢/ ٣٢٥، ٤/ ٢٦٣.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من أ.

قوله: (عُمْرَ أربعين)[1] مفعول «كتبت له أن يعمر»، هذا بالظرف أشبه منه بالمصدر.

قوله: (أَنْتَ وَذٰلِكَ)، نحو قولهم: كلّ رجلٍ وضيعته، أي: أنت مع مطلوبك مقرونان.

[١٢١٩] حديث: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ، وَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ»[2].

قال الطيبي: الضمير في (أمّكم) لعيسى، و(منكم) حال، أي: يؤمكم عيسى حال كونه من دينكم*.

[١٢٢٠] حديث: «لَيْسَ مِنَ الإِنْسَانِ شَيْءٌ لا يَبْلَى إلّا عَظْماً وَاحِداً»[3].

قال الطيبي: قيل هو منصوب، لأنه استثناء من موجب، لأن قومه: ليس شيء من الإنسان لا يبلى، نفي النفي إثبات، فيكون تقديره: كل شيء يبلى إلا عظماً فإنه لا يبلى. ويحتمل أن يكون منصوباً على أنه خبر (ليس) لأن اسمه موصوف، كقولك: ليس زيد إلا قائماً.

[١٢٢١] حديث: «إِنَّ حَوْضِي لأَبْعَدُ مِنْ عَدَنَ مِنْ أَيْلَةَ»[4].

قال الطيبي: (مِنْ) الأولى متعلقة بـ(أبعد)، والثانية متعلقة بـ(بُعْد) مقدر، أي:

---

(١) جزء من الحديث السابق (... قال هذا ابنك داود قد كتب له عمر أربعين سنة ..)

(٢) المسند ٢/٢٧٢، ٣٣٦، والبخاري - أنبياء ٤٩، ومسلم - إيمان ٢٤٤، ٢٤٦.

(٣) البخاري ٦/٢٠٥، ومسلم - الفتن ١٤١.

(٤) مسلم - طهارة ٣٦، وابن ماجه ٤٣٠٢.

* وجه آخر: الضمير في أَمَّكُمْ يعود إلى (رَجُل) المحذوفة والذي يقتضيها المعنى الآخر أي: (وَأَمَّكُمْ رَجُلٌ مِنْكُمْ)، وهو المَهْدِيُّ كما في شروح الحديث ورواياته الأخرى، وقد جاء في المسند: (كَيْفَ بِكُمْ إِذَا نَزَلَ عيسى ابنُ مَرْيَمَ وإِمَامُكُمْ مِنكُمْ).
أقول: وقد ثبت في الصحيح أن المهديَّ سيُصَلِّي خَلْفَهُ عيسى عليه السلام حين نزوله.

أبعد أيلة من عدن.

[١٢٢٢] حديث: «**إِنَّ أَوَّل زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ . . . الحديث**»[٤].

قوله: (عَلَى صُورَةِ أَبِيهِمْ آدَم).

قال الطيبي: ليس بدلاً من قوله: (على خلق رجل واحد)، بل خبر مبتدأ محذوف إن كان (خلق) بالضم، وإن كان بالفتح حسن الإبدال.

[١٢٢٣] حديث: «**إِنَّ أَدْنَى مَقْعَدِ أَحَدِكُمْ مِنَ الجَنَّةِ أَنْ يَقُولَ لَهُ: تَمَنَّ**»[١].

قال الطيبي: (أن يقول) خبر (إنّ)، والمعنى: إنّ أدنى منزلة أحدكم الجنة أن ينال أمانيه كلها بحيث لا يبقى له أمنية.

[١٢٢٤] حديث: «**سَيْحانُ وجيحانُ والفراتُ والنيلُ كلٌّ مِنْ أنهارِ الجَنّة**»[٣].

قال الطيبي: (سَيْحان) مبتدأ، و(كلّ) مبتدأ ثان، والتقدير كل منها. و(من أنهار الجنة) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول، و(من) إمّا ابتدائية، أي: ناشئة منها، أو اتصالية، أو تبعيضية.

[١٢٢٥] حديث: «**سوقِ الجنّة**»[٤].

قوله: (ما يرون أصحاب الجنة الكراسي بأفضل منهم مجلساً).

قال الطيبي: (يرون) من الأراة على بناء المفعول، أو بمعنى يظنون.

قوله: (فيقول: بلى، فسعة مغفرتي بلغت بك منزلتك). (فَسَعَةُ) عطف على

---

(١) البخاري ٤/١٦٠، ومسلم ـ الجنة ـ باب ٦.

(٢) المسند ٢/٣١٥، ٤٢٠، ٥٢٠، ومسلم ـ الإيمان ٣٠١.

(٣) مسلم ـ الجنة ٢٦.

(٤) الترمذي ـ جنّة ١٥.

مقدر، أي: بلى غفرت لك، فبلغت بسعة مغفرتي.

قوله: (فَنَأْتِي سُوقاً قَدْ حفّتْ بِهِ الملائكة فيه ما لَمْ تَنْظُرِ العُيُونُ إلى مِثْلِهِ).

قال المظهري: (ما) موصولة، والموصول مع صلته، يحتمل أن يكون منصوباً بدلاً من الضمير المنصوب المقدر العائد إلى (ما) في قوله: (قُومُوا إلى مَا أعددتُ لكمْ مِنَ الكرامةِ) ويحتمل أن يكون في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: المعدّ لكم ما لم تنظر العيون مثله.

قال الطيبي: (والوجه)[1] أن تكون (ما) موصوفة بدلاً من (سوقاً)، أو إبهامية تريد[2] الشيوع في (سوقاً) المفخم بالتنكير، أو صلة للتأكد، كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾[3] ويكون (قد حفت به الملائكة)، وقوله (لم تنظر العيون) صفة له.

وقوله: (لَيْسَ يُبَاعُ فِيهَا) حال من (ما) في قوله: (فَيُحْمَلُ لَنَا مَا اشتَهَيْنَا)، والضمير في (يباع) عائد إليه.

وقوله: (فَيُقْبِلُ الرَّجُلُ ذُو المَنْزِلَةِ المُرْتَفِعَةِ فَيَلْقَى مَنْ هُوَ دونَهُ).

الضمير المجرور في (عليه) يحتمل أن يرجع إلى (مَنْ) فيكون الروع[4] مجازاً عن الكرامة، لما هو عليه من اللباس، وأن يرجع إلى الرجل ذي المنزلة، فالروع[5] بمعنى الإعجاب، وضمير المفعول فيه عائد إلى (مَنْ).

[١٢٢٦] حديثُ وفاةِ مُوسَى[6]:

---

(١) سقطت من أ.

(٢) في ب، جـ: تؤيد.

(٣) سورة النساء ١٥٥، وسورة المائدة ١٣.

(٤، ٥) في ب، جـ الردع.

(٦) المسند ٣١٥ بلفظه، ومسلم ـ فضائل ١٥٧، ١٥٨، بلفظه أيضاً، وانظر البخاري ـ أنبياء ٣١، وجنائز ٦٨، والنسائي ١٢١، وهو أيضاً بلفظ قريب في المسند ٢/٢٦٩، ٥٣١، ٥٣٣.

قوله: «فَضَعْ يَدَكَ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ فَمَا تَوَارَتْ يَدك مِنْ شَعْرةٍ، فإنَّكَ تَعِيشُ بِهَا سَنَةً».

قال البيضاوي: هكذا في صحيح مسلم، فلعلّ الظاهر: مما وارت يدك، بالرفع وأخطأ بعض الرواة، ويدل عليه قوله في الرواية الأخرى: (فله بما غطت يده بكل شعرة سنة).

قال: ويحتمل أن يكون (يدك) منصوباً بنزع الخافض. وفي (توارت) ضمير، وإنما أنّثه لكونه مفسراً بالشعرة.

وقال الطيبي: قوله: (من شعرة) بيان (ما)، والضمير فيه راجع إلى (متن ثور)، وأما ما وارت يده، وهو قطعة منه، فأنثه باعتبار القطعة التي توارت بيدك، أو تحت يدك.

[١٢٢٧] حديث: «بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ قَرْناً حَتّى كنتُ مِنَ القَرْنِ الّذِي كُنْت فِيهِ»[١].

قال الطيبي: (الفاء) في قوله: (قرناً)[٢] للترتيب في الفضل على سبيل الترقي من الآباء من الأبعد إلى الأقرب فالأقرب، كما في قولك: خذ الأفضل فالأكمل، واعمل الأحسن فالأجمل، وقوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفّاً * فَالزَّجِرَاتِ زَجْراً * فَالتَّالِيَاتِ ذِكْراً﴾[٣] على أنّ الطوائف الصافات ذوات فضل والزّاجرات أفضل.

وقوله: (حتى كنت) غاية (بعثت)، والمراد بالبعث تقليبه في أصلاب الآباء أباً فأباً، قَرْناً فَقَرْناً، حتى ظهر في القرن الذي وجد فيه.

---

(١) المسند ٢/٤١٧، بلفظه، ٢/٣٧٣ باختلاف يسير، وفتح الباري ـ المناقب ـ صفة النبي (ص) ٦/٥٦٦ رقم ٣٥٥٧.

(٢) لعله اعتمد على رواية أخرى غير التي ذكرها هنا وهي: قَرْناً فَقَرْناً انظر رواية البخاري ٤/٢٥٩ لأن الفاء غير موجودة في هذه الرواية.

(٣) سورة الصافات ١، ٢، ٣.

[١٢٢٨] حديث: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ»[1].

قال الطيبي: (بين عينيه) ثاني مفعولي جعل، أي جعل. وبيضاء علامة بين عينيه (ويجوز أن يكون (جعل). بمعنى خلق، وحينئذ يكون (بين عينيه))[2]، ظرفاً له و(كم) مفعول قُدِّم لكونه استفهاماً أي: كم سنة جعلت عمره. . (أربعين) ثاني مفعولي (زد) كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[3]. قال أبو البقاء[4]: (زاد) يستعمل لازماً كقولك: زاد الماء. ومتعدياً إلى مفعولين كقولك: زدته درهماً، قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً﴾[5]. و(من عمري) صفة أربعين تقدم فصار حالاً.

[١٢٢٩] حديث: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ»[6].

قال الطيبي: (أن يضرب) في موضع الرفع، اسم ليوشك، والمسند والمسند إليه أغنيا عن الخبر.

[١٢٣٠] حديث: «إنَّ سورةً فِي القرآن ثَلاثُونَ آية شَفَعَتْ لِرَجُلٍ»[7].

قال الطيبي: (في القرآن) نصب صفة لاسم إنّ، و(ثلاثون) خبر له: و(شفعت) خبر بعد خبر أو استئناف.

---

(١) أخرج الإمام مالك في الموطأ القدر باب النهي عن القول بالقدر من حديث عمر بن الخطاب رقم «٢٥» وكتاب تفسير القرآن ٤٨ب ٨ سورة الأعراف جـ٥ ص٢٧٦ رقم الحديث ٣٠٧٦.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من «أ» والتصويب من ب، جـ.

(٣) سورة طه آية ١١٤.

(٤) البيان في إعراب القرآن ١/٢٦.

(٥) سورة البقرة ١٠.

(٦) المسند ٢/٢٢٩٩. والترمذي ٥/٤٧ في كتاب العلم حديث رقم ٢٦٨٠.

(٧) المسند ٢/٩٩، والترمذي في أبواب فضائل القرآن باب ما في سورة الملك بلفظه حديث رقم ٣٠٥٣. والإمام ابن ماجه من حديث أبي هريرة حديث رقم ٣٧٨٦ كتاب الأدب باب ثواب القرآن بلفظه: إلا أنه زاد شفعت لصاحبها حتى غفر له، تبارك الذي بيده الملك.

[١٢٣١] حديث: «قَالُوا يَا رَسُول اللهِ: مَتَى وجبتْ لَكَ النُّبُوَّةُ؟ قال: وآدمُ بين الرُّوحِ والجَسَد»[١]

قال الطيبي: قوله: (وآدم)، جواب لقولهم، متى وجبت، أي وجبت في هذه الحالة، فعامل الحال وصاحبها محذوفان.

[١٢٣٢] حديث: «بُعِثْتُ (لِأُتِمَّ)[٢] مَكَارِمَ الأَخْلَاقِ»[٣].

قال الطيبي: هو من إضافة الصفة إلى الموصوف كقولهم: برد قطيفةٍ، وأخلاق ثيابٍ.

[١٢٣٣] حديث: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِه فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»[٤].

قال في النهـاية: (في غمّ) ضمير الهلال، ويجوز أن يكون (غمّ) مسنداً إلى الظرف، أي فإن كنتم مغموماً عليكم فأكملوا.

[١٢٣٤] حديث: «إِيَّاكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِكُمْ مَنَابِرَ»[٥].

---

(١) المسند ٤/٦٦، ٥/٥٩ بلفظ عن ميسرة الفجر: «قال: قلت يا رسول متى كنت نبيّاً قال وآدمُ بين الروح والجسد». والترمذي في أبواب المناقب باب ما جاء في فضل النبي ﷺ حديث رقم ٣٦٨٨.

(٢) في ب، جـ لأتمّم.

(٣) المسند ٢/٣٨١، والإمام مالك في الموطأ أن رسول الله ﷺ قال: (يعثت لأتمم حسن الأخلاق) كتاب حسن الخلق باب ما جاء في حسن الخلق حديث رقم ٨.

(٤) المسند ٤/٣٢١، ١/٢٦٦، ٢/٤١٥، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٣٨، ٣/٢٣، ٥/٤٢، والبخاري ٤/١٠٢، والترمذي ـ صوم ٣،٢،٥، والنووي ـ صيام ٨،٩،١٢،١٣،٣٧، وابن ماجه ـ صيام٧.

(٥) المسند ٥/٢٠٤، ١/١٩٥، والترمذي، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ القبر مسجداً حديث رقم (٣٢٠).

قال ابن مالك في شرح الكافية: الشائع في التحذير أن يراد به المخاطب، وقد يكون للمتكلم كقول من قال: إيَّايَ وأَنْ يحذفَ أحدُكم الأرنب، أيْ نَحِّ عنّي حذف الأرنب، ونحّ حذف الأرنب عن حضرتي. وقال في توضيحه في قول عمر: (إياي ونعم ابن عوف) شاهد على تحذير الإنسان نفسه وهو بمنزلة (أن يأمر)[1] نفسه، ونظيره: أيّاي أن يحذف أحدكم الأرنب، وقال ابن النحاس في التعليقة: هذا قول (عمر)[2] رضي الله عنه، قال شيخنا ابن عمرون: هذا وإن كان تقديره: باعدني عن حذفها عني، فإن المراد النهي عن حذفها لا غير لأن الحذف لا يُحِلّ الصيد إذا قتل. والغالب قتل الأرنب بالحذف، ولو قال: لا تحذفوا الأرنب لم يكن فيه من المبالغة في النهي ما في هذا الكلام.

قال: ومما نبّه عليه سيبويه: أنه لا يجوز في هذا المعطوف أن يقال بغير واو نحو: إياك والشر.

قال ابن عمـرون: لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى اثنين فلا بدّ من الواو في الثاني. وقد جاء حذفها في الشعر فإن أبدلت الواو بمِنْ نحو: إيّاكَ من الأسد، وإيايَ من أن يحذف، جاز إن تعدّى الفعل بمن، ويجوز حينئذ في إياكَ: من أن يحذف أحدكم الأرنب حذف مِنْ منها حرف الجر يحذف من أنّ وأَنْ قياساً مطرداً.

قلت: وعلى هذا يخرّج إيّاي أنْ تتخذوا أي: من أن تتخذوا. وقال ابن فلاح في المغني: إنما نهي عمر عن حذف الأرنب بالعصا لأنها إذا ماتت بحذف العصا لم تحل، والتحذير للمخاطبين لا له وفي تقديره وجهان: أحدهما للزجّاج: أن التقدير إيّاي وإيّاكم أن يحذف أحدكم الأرنب فحذف إيّاكم لدلاله أحدكم عليه.

والثاني: أنه لا حاجة إلى تقدير إيّاكم لأنه قد علم أنّ التحذير للمخاطبين من

---

(١) (أن يأمر) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٢) في أ (ابن عمر) والصحيح ما أثبتناه.

قوله: أحدكم. وإنما ذكر نفسه وإن لم يكن داخلاً في التحذير مبالغة في زجرهم عن حذفها كأنه قال: باعدوني عن مشاهدة حذفها.

قال: ولا بدّ مع الاسم الثاني من حرف العطف أو حرف الجر، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «**إيّاك وما يعتذر منه وإيّاك والغيبة**»[1]، ولا يجوز إياك الأسد، لأنه لا يجوز حذف حرف العطف وحرف الجر من مثل هذا، (حذف الجر منه فيقال: إياك أن تحذف ولا يجوز حذفه من المصدر فلا يقال: إيّاك الحذف، لأن الحذف معها قياس مطّرد لطولها بعلتها وأما حذف حرف العطف معها فلا يجوز كغيرها)[2].

(وأمّا إيّاك وأن تحذف الأرنب، وإيّاك من أن تحذف، فإنه يجوز حذف حرف الجر منه. فيقال إيّاك أن تحذف، ولا يجوز حذفه من المصدر فلا يقال: إيّاك الحذف، لأن الحذف معها قياس مطّرد لطولها بصلتها وأما حذف حرف العطف معها فلا يجوز كغيرها)[3].

وقال الفارسي في التذكرة: لا يجوز إيّاك الأسد، بخلاف إيّاك أن تفعل، فإنّ سيبويه أجازه إذا أردت إيّاك أُحذّر مخافة أن تفعل، ثمّ حذف المضاف وصح نيابة الثاني عنه في هذا التركيب ونحوه من حيث هو مصدر، بخلاف إيّاك الأسد.

فأما (إيّاك المراء) فإنه لم يجز مع أنّه مصدر لأن الذي سوّغ هناك الحذف الطول، ألا تراهم قالوا: (هو أهل أن يفعل، فأعملوا فيه ما في أهل من معنى الفعل ولم يجيزوا) [4]هو أهل الفعل.

قال ابن هشام في تذكرته وتقديره: إياك أن تفعل بالمخافة، يقتضي أن نصبه عند

---

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور ١/٣٦١.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من أ.

(٣) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٤) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

سيبويه على أنه مفعول له، والذي وجدناه في كلام النحاة أنه منصوب أو مخفوض على إسقاط (مِنْ). ومن ثمّ لم يجز في (إيّاك المراء) لأن الجار لا يحذف من المصدر الصريح.

[١٢٣٥] حديث: حديثُ المُجَامِعِ[١]:

قوله: فقال يا رسول الله: «مَا أَحَدٌ أَحْوَجَ مِنّي».

قال أبو البقاء[٢]: (أحوج) بالنصب خبر (ما) في لغة الحجاز، وقوله: (فَضَحِكَ وقال: خُذْهَا) كذا وقع في هذه الرواية، فإنْ صحت فهي محمولة على المعنى، لأن العَرَق زنبيل وهو بمعنى القفة.

وقوله في الرواية الأخرى: (تَصَدَّقْ بِهٰذَا، قَالَ: عَلَى أَفْقَرَ مِنَّا).

قال الطيبي: هو محذوف همزة الاستفهام تقديره، أعلى أفقر منّا. وفي لفظ لمسلم فقال: أتصدق بهذا، قال أفقر منّا.

قال القاضي عياض: رويناه بالنصب على إضمار الفعل وتقديره: أتجد أفقر، أو أنعطي أفقر.

قال: وقد يصح رفعه على خبر المبتدأ أي: أحد أفقر منّا، أو من يتصدق عليه أفقر منّا.

وقوله: هل تجد ما تعتق رقبة، قال النووي والقرطبي: رقبة نصب على البدل من (ما) المصوفة وهي مفعول تجد.

---

(١) المسند ٢/٥١٦ برواية: (ما أجد أحوج مني)، والبخاري ـ صيام ـ باب المجامع في رمضان ١/٢١٧ـ٢١٨، والموطأ ١٩٨.

(٢) إعراب الحديث ١٣٠.

[١٢٣٦] حديث: «يأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ كَأَغَذِّ مَا كَانَتْ وأكبرِه وأسمنِه»[١].

قال أبو البقاء[٢]: الجر في (أكبرِ) و(أسمنِ) وما بعده أجود لأنه يعطف على لفظ (أغذّ)، ويجوز نصبه عطفاً على الكاف فإن موضعها نصب على الحال.

وقوله: (حتّى يُبْطَحَ لَهَا) هو بالنصب لا غير، لأن معناه: إلى أن يبطح.

[١٢٣٧] حديث: «كُلُّ عَمَلِ ابنِ آدَمَ يُضَاعَفُ الحسنة عشر أمثالها»[٣].

قال أبو البقاء[٤]: في (عشر) وجهان: أحدهما: النصب على تقدير: تضاعف الحسنة عَشْر أمثالها، أي: تصير، فهو مفعول ثان، والثاني: الرفع على أنّه مبتدأ وخبره هذه الجملة مفسرة بمعنى التضعيف.

وقال البيضاوي: لما أراد بقوله: (كل عمل) الحسنات (من الأعمال)[٥] وضع الحسنة في الخبر موضع الضمير الراجع إلى المبتدأ. قال والاستثناء في قوله: إلاّ الصوم، من كلام غير محكي دلّ عليه ما قبله، والمعنى أنّ الحسنات يضاعف جزاؤها من عشر أمثالها إلى سبعمائة إلاّ الصوم فإنّ ثوابه لا يقدر ولذلك يتولى الله جزاءه بنفسه.

وقال الطيبي: يمكن أن يقال إنّه مستثنى من كل عمل ابن آدم (وهو مروي عن الله)[٦] يدل عليه قول الله تعالى ولما لم يذكر في صدر الكلام أورده في وسطه بياناً.

---

(١) المسند ٢/٤٩٠، ٥/١٥٢، ١٥٨، ١٧٠، والبخاري ـ زكاة ٣/٢٦١، ومسلم ـ زكاة ٢٩، ٢/٦٧٣، والترمذي ـ زكاة ١، وابن ماجه ـ زكاة ٢.

(٢) إعراب الحديث ١٣١.

(٣) المسند ١/٣١٠، ٢/٢٦٦، ٤٤٣، ٤٧٧، ٥١٦، ومسلم ٢/٧٥٨، وابن ماجه ـ ١، أدب ٥٨.

(٤) إعراب الحديث ١٣١.

(٥) (من الأعمال) ساقط من أ.

(٦) في أ، وهو مروي عن عبدالله، والتصويب من ب، جـ.

[١٢٣٨] حديث: **«ويُضْرَبُ جسر على جهنم فأكونُ أولَ من يجيز، وفيها كلاليب»**[١].

قال أبو البقاء[٢]: (كذا في هذه الرواية ويمكن تأويله على أحد شيئين)[٤]:

أحدهما تقديره ويجيزها، يعني جهنم فحذف المضاف واكتفى بالمضاف إليه.

والثاني: أن يكون الجسر محمولاً على البقعة، لأنه بقعة. والجيد أن يحمل على معنى الصراط. والصراط يُذكّر ويؤنث على معنى الطريق وهي تُذكّر وتؤنث.

[١٢٣٩] حديث: **«يَسْتَرِق السمع فيلقيها إلى (ما)[٤] تحته ثمّ يلقيها الآخر إلى ما تحته»**[٥].

قال أبو البقاء[٦]: (ما)[٧] ههنا بمعنى مَنْ.

[١٢٤٠] حديث مجالسِ الذِّكْر: **«قَالُوا لاَ، أَيْ رَبِّ»**[٨].

قال أبو البقاء[٩]: كان الظاهر يعطي أن يقولوا: (أيْ ربّنا) (لأن الألفاظ كلها قالوا

---

(١) المسند ٢/٢٧٥، ٥٣٤، ٣/١٦، ٢٥، ٣٤٥، ٥/١٥٩، ٦/١١٠، ١١٧، والبخاري ١١/٢٢٩، ١٣/٣٤٤، ومسلم ١/٣٦ ـ إيمان ٣٠٢، ٣١٦، وابن ماجه ـ إقامة ٨٨.

(٢) إعراب الحديث ١٣٢.

(٣) (كذا) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٤) في ب، جـ مَنْ والتصويب من أ، ولفظ البخاري والمسند (مَنْ).

(٥) المسند ٢/١٤، ٦/ ٨٧، والبخاري ٦/٢٨٦، ٨/١٥٥، ومسلم ـ سلام ١٢٢-١٢٤، وابن ماجه ١/٧٠.

(٦) إعراب الحديث ١٣٢.

(٧) (ما) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ، وإعراب الحديث ١٣٢.

(٨) المسند ٢/٢٥١، ٢٥٢، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٨٢، ٣/٢٦٥ والبخاري ٢/٧٧، ٢/٦، ٥، ومسلم ـ ذكر ٢٥، وابن ماجه، طهارة ١١، زهد ٣١، والدارمي ـ مناسك ٣٦.

(٩) إعراب الحديث ١٣٣.

ويقولون)[1]، والوجه في الإفراد أن يكون التقدير فيقول كل منهم: أيْ ربِّ، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾[2] ثم قال: ﴿فاجْلِدُوهُم﴾، أي: فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين فحذفت (كل) للعلم به، ويجوز أن يكون الجمع لاتّفاق كلمتهم كالملك الواحد.

[١٢٤١] حديث: «**خيرُ يومٍ طلعتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يومُ الجُمُعَةِ**»[3].

قال القرطبي: (خيرُ وشرُّ) يستعملان للمفاضلة ولغيرها فإذا كانتا للمفاضلة فأصلها أخير وأشرّ، على وزن أَفْعَل، وقد نطق بأصلهما، ففي الحديث: (**تعارفونَ يومَ القيامةِ سبعينَ أمةً. أنتمْ أخْيَرُهُمْ**)[4] ثمّ أفعل إن قرنت بمن كانت نكرة، ويستوي فيها المذكّر والمؤنث، والواحد والاثنان والجمع، وإن لم تقترن بها لزم تعريفها بالإضافة، أو بالألف واللام. وأما إذا لم يكونا للمفاضلة فهما من جملة الأسماء كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ (خَيْراً)﴾[5] ﴿وَيَجْعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾[6]. وهي في هذا الحديث للمفاضلة غير أنها مضافة لنكرة موصوفة.

قوله: «وَفِيهَا ساعةٌ لا يُوافِقُها عَبْدٌ مسلمٌ وهو قائمٌ يصلّي يسألُ اللهَ شيئاً...».

قال الكرماني: الجمل الثلاث حالات متداخلة ومترادفة. وقال الطيبي: كلها صفات لِـ(مسلم) ويجوز أن يكون يصلي: حالاً من مسلم لاتّصافه بقائم ويسأل: حال مترادفة أو متداخلة.

(١) ما بين الهلالين ساقط من أ والتصويب من ب، جـ.

(٢) النور ٢٤.

(٣) المسند ٢/٢٧٢، ٣٢٧، ٤١٨، ٤٥٧، ٥٠٤، ٥١٢، ٥١٩، ٣/٤٣٠، ٤/٨. والبخاري ٢/٣٥٣ ومسلم ٣/٥٧٩، والترمذي ـ جمعة ١/٢، والنسائي ـ جمعة ٤، ٥، ٤٥، وابن ماجه ـ إقامة ٧٩. والدارمي ـ صلاة ١٩، ٢٠٦، والموطأ ـ جمعة ١٦.

(٤) المسند ٣/٥، ٥، والترمذي تفسير سورة ٣، ٩.

(٥) (خيراً) ساقطة من (أ). سورة البقرة ١٨٠.

(٦) سورة النساء ١٩.

[١٢٤٢] حديث: «مَثَلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ ناراً»[1].

قال الطيبي: أي: أوقد، ولكن الأول أبلغ كعفّ واستعفف.

قوله: (فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهَا).

قال الطيبي: يقال أضاءت النّار وأضاءت غيرها، يتعدَّى ولا يتعدَّى فإن جعل متعدياً يكون ما حولها مفعولاً به. وإن جعل لازماً يكون ما حولها فاعلاً على تأويل الأماكن ويجوز أنْ يكون فاعله ضمير النار، وما حولها (ظرف)[2] فيجعل حصول إشراق النار في جوانبها بمنزلة حصولها نفسها منها مبالغة. وفي رواية (مسلم)[3] ما حولها، فيكون الضمير راجعاً إلى النار، وفي رواية البخاري ما حوله الضمير راجع إلى المستوقد.

قولـه: (فَـأَنَا آخُذُ بِحُجَزِكُم)، الفاء فيه فصيحة كما في قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَـدُكُمْ أَنْ يَأْكُـلَ لَحْمَ أَخِيـهِ مَيْتـاً فَكَرِهْتُموه﴾[4]، فإنه تعالى: لما سأل بقوله[5]: ﴿أَيُحِبُّ أَحَـدُكُمْ أَنْ يَأْكُــلَ لَحْمَ أَخِيـهِ مَيْتاً﴾. فأجابوا: لا، قال: فإذا كان كذلك فكرهتموه. وكذلك أنه ﷺ، لما بين مثله ومثل الناس كأنه قيل: إذا صح هذا التمثيل وأنا مثل المستوقد وأنتم كالفراش تقحمون في النار فأنا أخذ بحجزكم.

وقوله: (هَلُمَّ عَلَى النَّارِ)، فحمله النصب على الحال من فاعل آخذ، أي: آخذ بحجزكم قائلاً (هلمّ)[6] عن النار.

---

(١) المسند ٢/٢٤٤، ٣١٢، ٥٤٠، ٣/٣٩٢، ٣٦١، والبخاري ٦/٣٦١، ١١/٢٢٩، ومسلم ـ فضائل ٧/ـ١٩، والترمذي ـ أدب ٨٢.

(٢) (ظرف) ساقطة من أ، والتصويب من ب، جـ.

(٣) (مسلم)ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٤) الحجرات ١٢.

(٥) في أ: (لما يقول) والتصويب من ب، جـ.

(٦) (هلم): ساقطة من أ: والتصويب من ب، جـ.

وقوله: (فتغلبونّي)، النون مشددة منه، لأن أصله فتغلبونني فأدغم إحدى النونين في الأخرى، والفاء سببية على التعكيس، كالسلام في: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً﴾[1]، وتقديره: أنا آخذ بحجزكم لأخلصكم عن النار، فعكستم وجعلتم الغلبة مسببة عن الأخذ.

[١٢٤٣] حديث: «أَحَدُ أَحَدُ»[2].

قال الزمخشري في الفائق: أراد (أحد)[3]و(حد)، فقلبت الواو همزة كما قيل: أحد وإحدى وآحاد.

[١٢٤٤] حديث: «وَلٰكِنَّ الكِبْرَ مَنْ بَطِرَ الحَقَّ وَغَمَطَ النَّاسَ»[4].

قال الخطابي: معناه: ولكنّ الكبرَ كِبْرُ مَنْ بَطِرَ، فأضمر كقوله تعالى: ﴿وَلٰكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾[5]، أي: (ولكنّ البرّ برّ مَنْ آمن بالله)[6].

قلت: ويجوز أن يقدر المضاف في الأول، أي: ولكن ذا الكبر من بطر، كما قال تعالى: وقيل مثله في الآية وقد ذكره ابن الأثير في هذا الحديث مع قول الخطابي.

قال أبـو حيان في البحر: البر معنى من المعاني، فلا يكون خبره الذوات إلّا بمجاز، فإمّا أن يجعل البر هو نفس من آمن على طريق المبالغة والمعنى، ولكن البر أي البار. وإمّا أن يكون على حذفٍ من الأول[7] أي: ولكن ذا البر. قاله الزجاجي، أو من الثاني أي: برّ مَنْ آمنَ.

---

(١) القصص ٨.

(٢) الترمذي ـ دعوات ١٠٤، والنسائي ـ سهو ٣٧، دعاء ٢٣.

(٣) أحد ساقطة من ب، جـ، والتصويب من أ.

(٤) المسند ١/٣٨٥، ٣٢٧، والترمذي ـ البرّ ٦٠، وأبو داود ـ لباس٢٩.

(٥) البقرة ١٣٧ .

(٦) في أ: ولكن البر من أمن.

(٧) (من الأول) ساقطة من ب، جـ والتصويب من أ.

[١٢٤٥] **حديثُ قصّة إبراهيمَ والكافر**[1]: .

قوله: (ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ)، قال أبو البقاء[2]: الجيد فيه فتح الذال لأن مفرده اسم لا صفة، وقوله: (إنْ عَلَى الأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وغيرُك) (إنْ) هنا بمعنى (ما)، وغير يجوز فيها النصب على أصل باب الاستثناء والرفع على الصفة أو البدل.

[١٢٤٦] حديث: (**(قوله: بَيْنَا نحنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إذْ طَلَعَ علينا رَجُلٌ)**[3])[4].

[قال الطيبي في شرح المشكاة وفي اللباب: كان الأصمعي لا يستفصح الاطراح، أي: يطرح إذ وإذا في جواب بينا وبينما وأنشد:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا[5] ....

لأن الظاهر أن العامل في بينا هو الجواب، كما في إذا الزمانية على الصحيح فيلزم تقديم ما في صلة المضاف إليه على المضاف.

قال شارحه: بينا وبينما، ظرفان متضمّنان لمعنى الشرط فلذلك اقتضيا جواباً. والقياس أن لا يكون إذْ في جوابه، فعلى هذا يكون (أتانا) عاملاً في (بينا) مع أنه مضاف إليه لا يتقدم على المضاف، وفيه نظر.

وقال الطيبي: فيقال لا ريب أنّ عمر وأبا هريرة رضي الله عنهما كانا أفصح من الشاعر وقد أتيا بإذْ في الحديث. فحينئذ يكون العامل معنى المفاجأة في إذا كما قدّره صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ**﴾[6]،

---

(١) المسند ١/٢٨١، ٢٩٥، ٢/٤٣٦، ٤٤٣، والبخاري ٦/٣٦١، ٨/١٥٥، ومسلم ١/٣٦، والترمذي - شفاعة ١٠، ١٧، ١٩.

(٢) إعراب الحديث ١٣٣.

(٣) المسند ١/٥١، ومسلم ١/٣٦، والترمذي - إيمان ٤، وابن ماجه - مقدمة٩، وأبو داود- السنة ١٧.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من ب، جـ.

(٥) سبق ذكره في الجزء الأول صفحة ٢١١.

(٦) الزمر ٤٥.

العامل في إذا المفاجأة تقديره: وقت ذكر الذين من دونه فاجئوا وقت الاستبشار، فمعنى الحديث: حضورنا في مجلس رسول الله - ﷺ - فاجأنا وقت طلوع ذلك الرجل، فحينئذ (بينا) ظرف لهذا المقدّر، وإذا: مفعول بمعنى الوقت فلا يلزم إذا تقدم معمول المضاف إليه على المضاف، وقد ساعد هذا قول صاحب اللباب بعد ذلك بقوله: والعامل فيهما الجواب إذا كان مجرداً من كلمتي المفاجأة وإلا فمعنى المفاجأة المتضمنة هما إياه قوله: (هما) أي إذ وإذا، وإياه أي ذلك المعنى، ويدل على تضمنهما معنى الشرط، الإتيان بصريح الفاء في الجواب في قوله بينا رجل يضحكهم فطعنه النبي - ﷺ - رواه أبو داود عن أُسَيْد بن حُضَيْر][1].

قوله: (الإيمانُ أَنْ تؤمنَ باللهِ)[2]، قال الطيبي: هذا يوهم التكرار وليس كذلك، فإن قوله: أنْ تؤمن بالله مضمّن معنى أن تعترف به، ولهذا عدّاه بالباء.

وقوله: (وتصوم رمضان)، قال ابن العربي[3]: تقديره تصوم فيه أو تصوم صومه فهو مفعول فيه أو مفعول مطلق.

وقوله: (وتحجّ البيتَ إنِ استطعتَ إليه) أي: إلى البيت، أو إلى الحج، لدلالة تحجّ عليه وهو متعلق بـ(سبيلًا) لأنه يمعنى موصل ومبلغ و(سبيلًا) مفعول به لا تمييز.

قولـه: (أنْ تعبدَ اللهَ كأنّكَ تَرَاهُ)، قال الكرماني، فإن قلت ما محلّ كأنك من الإعراب، قلت: حال من الفاعل، أي تعبد الله مشبهاً بِمَنْ تراه.

قولـه: (فإنّك إنْ لا تَرَاهُ فإنّه يَرَاكَ)، قال أبو البقاء[4]: كذا وقع في هذه الرواية (إنْ لا تراه) بالألف والوجه حذفها لأن (إن) لا تحتمل هنا من وجوه (إن) المكسورة إلّا

---

(١) ما بين الحاصرتين كله ساقط من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ سؤال جبريل قوله..

(٣) في ب، جـ: قال زين العرب.

(٤) إعراب الحديث ١٣٤.

الشرطية وهي جازمة ويمكن تأويله على أنّه أشبع فتحة الراء فَنَشَأَت الألف وليست من نفس الكلمة، ويجوز أن يكون جعل الألف في الرفع عليها حركة مقدرة فلما دخل الجازم حذف تلك الحركة فبقيت الألف ساذجة من الحركة كما يكون الحرف الصحيح ساكناً في الجزم وعلى هذين الوجهين حمل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِر﴾[1] بإثبات الياء على قراءة ابن كثير، وكذلك قول الشاعر:

إِذَا الـعَـجُوزُ غَضِـبَـتْ فَطَلِّقِ   وَلَا تَرَضَّـاهَـا وَلَا تَمَـلَّـقِ[2]

وقال ابن هشام في تذكرته: جاء في باب الجوازم إمّا أنه حملاً على (إذا) نحو قراءة طلحة: (فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ البَشَرِ (أَحَداً)[3])[4]، حكاها في المحتسب (ومنه الحديث)[5]. .

وقال ابن مالك في توضيحه[6] في حديث البخاري في قول أبي جهل لعنه الله لصفوان: (مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ، وَأَنْتَ سَيِّدُ أَهْلِ الوَادِي تَخَلَّفُوا مَعَكَ). تضمن هذا (الخطاب)[7] ثبوت ألف (يراك) بعد (متى) الشرطية، وكان حقّها أن تحذف فيقال: (مَتَى يَرَكَ) كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ﴾[8] وفي ثبوتها أربعة أوجه: أحدها أنْ يكون مضارع راءَ، بمعنى رَأَىٰ كقوله:

إِذَا رَاءَنِي أَبْـدَى بَشَـاشَـةَ وَجْهِـهِ[9]   ... ...

---

(١) سورة يوسف ٩٠.

(٢) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩، والدرر ٢٨/١، والعيني ٢٣٦/١، والخزانة ٥٣٣/٣، وبلا نسبة في شواهد التوضيح ٣٠، والمفصل ٢١٥، والهمع ٥٢/١.

(٣) (أحداً) ساقطة من ب، جـ.

(٤) سورة مريم ٢٦.

(٥) في ب، جـ (ومن هذا الحديث).

(٦) شواهد التوضيح: ص ١٧.

(٧) في ب، جـ: الكلام.

(٨) سورة الكهف ٣٩.

(٩) شواهد التوضيح ١٨ بلا نسبة برواية: (أبدى بشاشة واصل).

ومضارعه يَرَاءُ فجزم فصار (يَرَأْ) [1]، ثم أبدلت ألفاً فثبتت فيموضع الجزم كما ثبتت الهمزة التي هي بدل منها، ومثله: (أَمْ لَمْ يُنَبَّأ)[2]، في وقف حمزة وهشام.

الثاني: أن يكون متى شبهت بإذا فأهملت، كما شبهت إذا بمتى فأعلمت كقوله ﷺ لعليّ وفاطمة رضي الله عنهما: **«إِذَا اتّخذتُما مَضْجَعَكُما فَكَبِّرا أربعاً وثلاثين، وسبّحا ثلاثاً وثلاثينَ وتحمّدا ثلاثاً وثلاثين»**[3] وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير.

ومن تشبيه متى بإذا وإهمالها قول عائشة رضي الله عنها: (إنَّ أَبَا بَكْرٍ رجلٌ أسِيف وإنّه متى يقومُ مقامَك لا يُسْمِعُ النّاسَ). ونظير حمل متى على إذا وحمل إذا على متى حملهم إنْ على لَوْ في رفع الفعل بعده، وحملهم لَوْ على إنْ في الجزم بها، فَمِنْ رَفْعِ الفعل بعد إنْ حملاً: على لَوْ قراءة طلحة: (فَإِمَّا تَرِيْنَ مِنَ البَشَرِ أَحَداً)[4]، بسكون الياء وتخفيف النون. فأثبت نون الرفع من فعل الشرط بعد إنْ مؤكدة، حملاً لها على لو.

ومن الجزم بلَوْ حملاً على إنْ قوله:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ[5].

وقوله:

---

(١) في ب، جـ (نرء).

(٢) في أ (أو لم ينبأ) والتصويب من ب، جـ وسورة النجم ٣٦.

(٣) البخاري ـ فضائل أصحاب النبي ـ باب ماقب علي.

(٤) سورة مريم ٢٦.

(٥) الشاهد لعلقمة بن عَبَدَةَ في ديوانه ص١٣٤ والعيني ٢/٥٣٩، وهو لامرأة من بني الحارث في المرزوقي، وأمالي ابن الشجري ١/١٨٧، ٣٣٣، والخزانة ٤/٥٢١، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/٨١ والهمع ٢/٦٤. وشواهد التوضيح ص١٩، والحماسة البصرية ١/٢٤٣، وتمامه: لاحق الآطال نهد خصل.

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ[1].

والوجه الثالث: أن يكون أجْرى المعتل مجرى الصحيح فأثبت الألف واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع. ونظيره قول الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي[2] أَسِيراً يَمَانِيَا[3]

وقوله:

وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ[4].

ومن هذا على الأظهر، قوله ـ ﷺ ـ: «مَنْ أَكَلَ (مِنْ)[5] هٰذِهِ الشَّجرةِ فَلاَ يَغْشانَا»، وجعل الكلام بمعنى النهي (جائز)[6] وأكثر من يجري مجرى الصحيح فيما في آخره ياء أو واو كقراءة قنبل: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ)[7]، وقول الشاعر:

---

(١) الشاهد للقيط بن زُرَارَة في اللسان (تيم) ١٤/٣٤٢ وبلا نسبة في السيوطي ٢٢٨، والمغني ١/٢١٤، وشواهد التوضيح ص ٢٠ والأشموني ٤/١٤، ٤٣، وتمامه: إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا.

(٢) في أ (لم تَرَني قبلي).

(٣) الشاهد لعبد يغوث بن وَقّاص الحارثي في السيوطي ٢٣١، وشرح المفضليات ٣١٨، واللسان (شمي) ٧/٤٢١، (قدر) ٦/٣٨٣، وهو بلا نسبة في المفصل ٢١٥،وشواهد التوضيح ٢٠، والأشموني ١/١٠٣، ومعجم شواهد النحو الشعرية الشاهد ٣٢٠٢.

(٤) الشاهد لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩، والدرر ١/٢٨، والعيني ١/٢٣٦ والخزانة ٣/٥٣٣، وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ٤٠٩، واللسان (رضي) ١٩/٣٩ وشواهد التوضيح ٣٠، والمفصل ٢١٥، والهمع ١/٥٢ والإنصاف ١٦، والخصائص ١/٣٠٧، ومعجم شواهد النحو الشعرية ـ الشاهد ٣٤٩٢.

(٥) (من) ساقطة من ب، جـ. والحديث في البخاري ـ ١٠ كتاب الأذان ـ باب١٦.

(٦) (جائز) ساقطة من ب، جـ.

(٧) سورة يوسف ٩٠.

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمي[1].

وقول عائشة رضي الله عنها: (إِنْ يقمْ مَقَامَكَ يَبْكِي).

وقوله ﷺ في إحدى الروايتين: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ (فَلْيُصَلِّي)[2] بِالنَّاسِ).

(وقول الشاعر)[3]:

هَجَوْتُ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ[4]

والوجه الرابع: أن يكون من باب الإشباع فتكون الألف متولدة عن إشباع فتحة الراء بعد سقوط الألف الأصلية جزماً، وهي لغة معروفة، أعني إشباع الحركات الثلاث وتوليده الأحرف الثلاثة (بعدها)[5].

كقراءة أبي جعفر: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ آسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ)[6]، بمدّ الهمزة ورواية أحمد بن صالح عن ورش: (مَالِكِي يوم الدين إياك نَعْبُدُو)[7] بإشباع ضمة الدال(*). وقراءة

---

(١) الشاهد لقيس بن زهير في الشَّنْتَمَري ١/١٥، ٢/٥٩، والأغاني ١٨/٦٤٩١ والخزانة ٣/٥٣٤ والدرر ١/٢٨ والسيوطي ١١٣، ٢٧٣، وشرح شواهد الشافية ٤٠٨ وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/٥٩، والضرورة للقزاز ٦٢ واللسان (قور) ٦/٣٨٤، والهمع ١/٥٢، والإنصاف ص١٧، وشرح المفصل ٨/٢٤، وشواهد التوضيح ٤١، والخزانة ٤/١٦١.

(٢) في أ (فيصلي) بالناس. والحديث في البخاري ـ ١٠ كتاب الأذان ـ باب٦٧.

(٣) في أ والتصويب من ب، جـ وانظر شواهد التوضيح.

(٤) الشاهد لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء ص٢٤، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/٨٧، والدرر ١/٢٨، والهمع ١/٥٢ والمصنف ٢/١١٥، والمفصل ٢١٥، وأمالي ابن الشجري ١/٨٥ والإنصاف ١٦، وشواهد التوضيح ٢١، والأشموني ١/١٠٣، وشرح شواهد الشافية ٤٠٦.

(٥) (بعدها) ساقطة من أ.

(٦) سورة المنافقون ٦.   (٧) سورة الفاتحة ٤.

* واشباع كسرة الكاف لتتولد الياء، شواهد التوضيح رقم ٢٣.

الحسن: (سَأُورِكُمْ دَارَ الفَاسِقِينَ)(١)، بإشباع ضمة الدال وقول الشاعر:

... ... وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ(٢).

وقوله:

فَظَلَّا يَخِيطَانِ الوَرَاقَ عَلَيْهِمَا(٣).

وحكى الفراء عن بعض العرب: أكلت لحماً شاةٍ، يريد لحمَ شاةٍ، فأشبع فتحة الميم وتولدت الألف من إشباع الفتحة.

وقال الكرماني: فإن قلت: (فإنّه يراك)، لا يصح جزاء الشرط لأنه ليس مسبّباً عنه. قلت: إمّا أن يقدر: فإن لم تكن تراه فاعتبر، أو اعتبر أنت، أو أخبرنا بأنه يراك. كما يقال في: أكرمتني فقد أكرمتك أمس. أن المراد: إنْ تعتدّ بإكرامك فاعتدّ بإكرامي، أو فإن تخبر بذلك فأخبر بهذا وهو قول النحويّ، (وإمّا)(٤)أن تقدر: فإن لم تكن تراه فلا تفعل، فإنه يراك فإن رؤيته مستلزمة لأن لا تفعل عنه، يعني أنه مجاز في كونه جزاء والمراد لازمه وهو قول البيانيّ.

(وقال الطيبي: وأمّا تقدير الشرط والجزاء فهو أن يقال: إن لم تعبد الله كأنك تراه فاعبد الله كأنك تراه. وتحرير المعنى: فإن لم تكن تراه كذلك أي مثل تلك الرؤية المعنوية فكن بحيث أنه يراك، وقيل التقدير: فإن لم تكن تراه فلا تفعل فإنه يراك. والأولى أن نضرب عن هذا المجال صفحاً ونأخذ في منهلٍ آخر فنقول: (كأنك)، إمّا مفعول مطلق أو حال من الفاعل، والثاني أوجه لأنه يحصل به للعابد حالات ثلاث،

---

(١) سورة الأعراف ١٤٥.

(٢) قائلة ابن هَرْمَة في ديوانه ٩٢، والمحتسب ١/٣٤٠، والخصائص ٢/٣١٦ واللسان (نزح) ٣/٤٥٤، وصدره: (وأنتَ مِنَ الغوائلِ حينَ تُرمىٰ).

(٣) للفرزدق في ديوانه ٢/٧٧١. وتمامه: (بأيديهما مِنْ أكْلِ شرِّ طعام).

(٤) كلمة (وأما) ساقطة من ب، جـ.

كما إذا قلت: كأن زيداً قائم، وتصور له حالات القعود والانتصاب والقيام فشبه حالة الانتصاب بالقيام لأنك بإدخال كأن توهم أن له حالة غير القيام كما إذا رأى الناظر شخصاً من بعيد متردداً بين قيامه وقعوده ثم حلّ به أنه إلى القيام أقرب فقال: كأنه قائم، أي شبه انتصابه بالقيام. كذلك في الحديث: للعبد بين يدي مولاه حالات ثلاث إحداها حالة اشتغاله بالعبادة على سنن يسقط عنه القضاء من حفظ شرائطها وأركانها وهيئاتها. وحالة تمكنه من الإخلاص في القصد، وأنه بمرأى من مولاه، وهو مراقب لحركاته وسكناته، وحالة مشاهدته واستغراقه في بحار المكاشفة وإليه لمح قوله ﷺ: (وَجُعِلَتْ قرّة عيني في الصلاة)[1] و(أرحنا بها يا بلال)[2]، فشبه الحال الثانية التي هي المراقبة بحال المكاشفة التي هي من خواص سيد المرسلين في الدنيا، ووجه التشبيه حصول الاستلذاذ (بالطاعة والراحة)[3] بالعبادة وانسداد مسالك الالتفات إلى الغير باستيلاء أنوار الكشف عليه. فقوله: فإن لم تكن تنزل من مقام المكاشفة إلى مقام المراقبة فينبغي أن يقدر: فاعلم قولي إنه يراك.

قوله: (مَتَىٰ السَّاعَةُ) مبتدأ وخبر.

قال المظهري: (ما) نافية بمعنى لست أنا أعلم منك يا جبريل بعلم القيامة.

قال الطيبي: فإن قلت: من حق الظاهر أن يقول: فالمسؤول عنه ليرجع الضمير إلى اللام، قلت: كما يقال سألت عن زيد المسألة يقال سألته عن المسألة. فالضمير المرفوعه راجع إلى اللام والمجرور إلى الساعة.

واعلم أن الضمير في عنها راجع إلى الساعة فلا بدّ من تقديرٍ في السؤال والجواب، نحو: وقت، وأيّان.

---

(١) المسند ٣/١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥، والنسائي ـ نساء ١.

(٢) المسند ٥/٣٦٤، ٣٧١، وأبو داود ـ أدب ٧٨.

(٣) (بالطاعة والراحة) مكررة في: أ.

وقوله: (في خمسٍ لا يعلمهن إلّا الله).

قال الطيبي: أي علم وقت الساعة داخل في جملة خمس، وحذف متعلق الجار سائغ كما في قوله تعالى: ﴿في تِسْعِ آياتٍ﴾[1]، أي: اذهب إلى فرعون بهذه الآية في جملة تسع آيات. ويجوز أن يتعلق (بأعلم) يعني: ما المسؤول عنه بأعلم من السائل في خمس أي في علم الخمس.

وقال الكرماني: هو خبر مبتدأ محذوف، أي علم وقت الساعة في جملة خمس أو متعلق (بأعلم).

قال وقوله: ثم تلا ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[2]، الآية بالنصب بفعل محذوف نحو أعني الآية أو أقرأ، وبالرفع مبتدأ وخبره محذوف، أي: الآية مقروءة إلى آخرها (وبالجر)[3] أي: إلى الآية إلى مقطعها وتمامها.

وقال زين العرب: قوله: «في خمس» قيل (في) بمعنى مع، واضطرب في وجه تعلقه بما قبله، فقيل هو جملة مستأنفة أي: الساعة في خمس، أي: حاصلة في خمس. أو من جملة خمس أو هي معدودة في خمس. وقيل التقدير: تجد علم الساعة في خمس، أو ذكر الله ذلك في خمس. والمراد بخمس: (خمس كلمات) أي (جمل). إذ الكلمة قد تطلق على الكلمات. وقوله: (الآية) منصوبة بتقدير أعني وهو قول المؤلف. وأما الرسول عليه السلام فقد قرأ الآية.

وقوله: (فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ)، الفاء جواب شرط مقدر، أي: إذا كنت كذلك، أي غير دار فإنه الخ.

وقوله: (أَتَاكُمْ) جملة مستأنفة، (وَيُعَلِّمُكُمْ) جملة حالية، أي على عزم التعليم،

---

(١) سورة النمل ١٢.

(٢) سورة لقمان ٣٤.

(٣) مكرر في: أ.

أو مفعول له بتقدير اللام.

وقال الطيبي: الفاء في (فإنّه)، جزاء شرط محذوف تقديره: أمّا إذا فوّضتم العلم إلى الله تعالى وإلى رسوله، فإنه جبريل، على تأويل أي: تفويضكم ذلك سبب الإخبار بأنه جبريل، وقرينة الشرط المحذوف قولهم: (الله ورسوله أعلم)(١).

(وقوله: (إِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الإِبِلِ البَهْمُ) قال القاضي عياض والنووي: يُروى برفع البهم وجرّه نعتاً للرعاة، أو الإبل.

[١٢٤٧] حديث: «**آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ**»(٢).

قال الكرماني: فإن قلت: الآية مفردة، فالظاهر أن يقال الآيات ثلاث. قلت إما أن يقال: كل من الثلاث بعضُ(٣) آية حتى إذا اجتمعت تكون آية واحدة.

فعلى الأول، المراد منها جنس الآية، وعلى الثاني. وهو أن يقال كل من الثلاث آية حتى اجتمعت تكون آية واحدة)(٤).

فإن قلت: الجمل الشرطية بيان لثلاث أو بدل(٥)، لكن يصح أن يقال: الآية إذا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٣٥٧ بلفظه، ٢/٣٩٧ زاد على لفظه وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم، ١٨٩، ١٩٨، ٢٠٠، ٥٣٦. والبخاري ١/٤٥، ٥/٢٤٧، ٦/٢٥٧، ١/٤٠٠ بلفظه ٦/٢٥٧ زاد على الرواية: كان منافقاً خالصاً، ٥/٩٥ بلفظ آخر، ومسلم ـ إيمان ١٠٧ بلفظه، ١٠٨ بلفظ (من علامات المنافق ثلاثة)، والترمذي ـ إيمان ١٤ بلفظه، وأبو داود ـ سنة ـ١٦، والنسائي ـ إيمان ٢٠ بلفظ (آية المنافق ثلاث...).

(٣) (بعض) ساقطة من ب، جـ.

(٤) في ب، جـ (وعلى الثاني معناه الآية اجتماع هذه الثلاث).

(٥) في أ: (أوجد).

حدّث كذب فما وجهه؟ قلت: معناه آية المنافق كذبه عند تحدّثه مثل قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً﴾(١)، على أحد التوجيهات (وائتمن) بصيغة المجهول وفي بعض الروايات بتشديد التاء، وهو بقلب الهمزة الثانية منه واواً، وابدال الواو ياء وإدغام الياء في التاء.

[١٢٤٨] حديث: «**خياركم محاسنُكم قَضَاءً**»(٢).

قال النووي: قالوا معناه ذو المحاسن، سمّاهم بالصفة.

قال القاضي عياض: وقيل هو جمع محسن بفتح الميم وأكثر ما يجيء أحاسنكم جمع أحسن.

قال الطيبي: (محاسن)، جمع محسن وهو إمّا مصدر ميمي نُعِت به. ثم جُمِع، أو اسم مكان.

[١٢٤٩] حديث: «**جَاءَكُمْ رَمَضَانُ شَهْرٌ مُبَارَكٌ**»(٣).

قال أبو البقاء(٤): (شهر) بدل من رمضان، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هو شهر مبارك.

---

(١) سورة آل عمران ٩٧.

(٢) المسند ٢/٣٧٧ بلفظ: (فإن خياركم أحاسنكم قضاء)١، ٢/٥٠٩ وأخرجه في أماكن أخرى باختلاف يسير ٦/٣٩٠، ٢/٣٧٧، ٣٩٣، ٤١٦، ٤٣١، ٤٥٦، ٤٧٦، ومسلم ـ مساقاة ١١٨-١٥، ١٢١، ١٢٢.

(٣) المسند ٢/٢٣٠، ٤٢٥، بلفظ: (قد جاءكم رمضان شهر مبارك)، ٣٨٥ بلفظه إلا أنه قال: (جاءكم شهر رمضان شهر مبارك). والنسائي ـ صيام٥، بلفظ (أتاكم، رمضان).

(٤) إعراب الحديث ١٣٩.

[١٢٥٠] حديث: «إِنَّ النَّاسَ مَعَادِنُ خيارُهم في الجاهليةِ خيارُهم فِي الإِسْلامِ إِذَا فَقُهُوا»[1].

قال أبو البقاء[2]: الجيد هنا (ضم القاف) من فَقُه يفقه إذا صار فقيهاً، كظَرُف يظرف فهو ظريف. وهو لازم لا مفعول له. (وأمّا)[3] فقِه بالكسر يفقَه بالفتح فهو بمعنى فهِم الشيء وهو متعدّ.

[١٢٥١] حديث: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وتسعينَ اسماً مائة إلّا واحداً»[4].

قال أبو البقاء[5] (مائة)[6]: يروى بالنصب، وهو بدل من تسعة وتسعين و(بالرفع) على تقدير هي مائة، وأما قوله: (إلّا واحداً)، فنصب على الاستثناء ويرفع على أن يكون (إلا) بمعنى غير فيكون صفة لمائة كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[7].

وقال السهيلي: (اسماً)، بالنصب على التمييز، ويروى بالجرّ على من يجعل الإعراب في النون ويلزم الجمع الياء، كقول الشاعر:

... ... وَقَـدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَـعِـينِ[8]

---

(١) المسند ٤/١٠١، ٢/٢٦٠ بلفظ: (الناس معادن..)، ٣٩١، ٤٣٨، ٤٨٥، ٤٩٨، والبخاري ٦/٢٦١، ٥٢٥، ٨/١٥٥، ومسلم - فضائل الصحابة ١٩٩، فضائل ١٦٨. والدارمي - مقدمة ٢٤، ٥٢٥، ٥٣٩، ٣/٣٦٧، ٣٧٣، ٤/١٠١.

(٢) إعراب الحديث ١٤٠.

(٣) (ما) ساقطة من أ.

(٤) المسند ٢/٤٢٧ والبخاري ١١/٩٤، ومسلم ٤/٢٦١. وابن ماجه دعاء بلفظه وزاد من أحصاها دخل الجنة.

(٥) إعراب الحديث ١٤٠.

(٦) مائة ساقطة أ.

(٧) سورة الأنبياء ٢٢.

(٨) لسُحَيْمِ بن وَثِيل في الخزانة ١/١٢٦، واللسان (دري)، (بع) والهمع ١/٤٩، وابن عقيل ١/٦٨، والمفصل٨٩. وصدره: وماذا تبتغي الشعراءُ مني.

وعلى هذا فإذا قلت تسعين، فعلامة النصب فيه هي فتحة النون وانحذف للإضافة التنوين من تسعين، ومائة منصوب بدلاً من تسعين.

قال: وروي مائة إلا واحدة، فأنّث الاسم لأنه كلمة لأن الاسم[1] بمعنى التسمية كما زعم بعضهم.

قال سيبويه: الكلمة اسم وفعل وحرف، فجعل الاسم كلمة ولا يكون الاسم بمعنى التسمية أبداً.

وقال الطيبي: أنّث واحدة ذهاباً إلى معنى التسمية أو الصفة أو الكلمة.

قال: وقوله: (هو الله) مبتدأ وخبر. (الذي لا إلـه إلاّ هو) صفته، (الرحمن) إلى آخره: خبر بعد خبر، والجملة مستأنفة، والضمير، إمّا للأسماء وذكره نظراً إلى الخبر، وإمّا المسمى الدال عليه قول الله، وإمّا للشأن، فعلى هذا (الله) مبتدأ، و(الذي لا إلـه إلاّ هو)، خبر، والجملة خبر الأول، ويجوز أن يكون الرحمـٰن خبره، والموصول مع الصلة، صفة الله.

[١٢٥٢] حديث: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْراً»[2].

قال أبو البقاء[3]: المعنى: أوصيكم بالرفق بهنّ، فاستوصوا، أي: اقبلوا وصيتي، فعلى هذا في نصب (خيراً)، وجهان أحدهما: هو مفعول استوصوا، لأن المعنى افعلوا بهن خيراً.

والثاني: معناه، اقبلوا وصيتي، وائتوا في ذلك خيراً فهو منصوب بفعل محذوف

---

(١) في ب، جـ (ألا أن الاسم).

(٢) المسند ٣٧/٥، ٢٧٩/٦، ١٥١/٥، ٤٢٨٢، ٤٤٩، ٤٩٧، ٥٣٠. والبخاري: ٣٦١/٦ كتاب الأنبياء حديث رقم ٣٣١. ١٠٣/٩ ـ نكاح حديث رقم ٥١٨٦. ومسلم ـ رضاع حديث رقم ٦٠، وابن ماجه ـ نكاح حديث رقم ١٨٥١، والدارمي ـ مناسك٣٤، نكاح٣٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٤٠.

كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾، أي انتهوا عن ذلك وائْتُوا خيراً لكم[1].

قال: ونظيره قوله في حديث يعلى: استوص به معروفاً كما وصيت: (هو مفعول به على تقدير افعل به معروفاً)[2]، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أي استيصاء معروفاً.

وقال الكرماني: أي تواصوا أيها الرجال في حق النساء بالخير. ويجوز أن تكون (الباء) للتعدية والاستفعال بمعنى الإفعال، نحو الاستجابة.

وقال البيضاوي: الاستيصاء قبول الوصية، والمعنى أوصيكم بهن خيراً، فاقبلوا وصيتي فيهنّ.

(وقال الطيبي: الأظهر أنّ السين للطلب مبالغة، أي اطلبوا الوصية من أنفسكم في حقهّن بخير، ويجوز أن)[3] يكون من خطاب العام، أي: ليستوص[4] بعضكم من بعض في حقهن. قوله: (وإنَّ أعوجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ)، قال الكرماني: فإنْ قلت: العوج من العيوب كيف يصح منه أفعل التفضيل. قلت: إنه أفعل الصفة، أو إنّه شاذ، أو الامتناع عند الالتباس بالصفة، فحيث تميز عنه بالقرينة جاز البناء منه.

[١٢٥٣] حديث: «مَنْزِلُنَا إِذَا فَتَحَ اللَّهُ الخَيْفُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»[5].

---

(١) (لكم) ساقطة من ب، جـ، والآية من سورة النساء رقم ١٧١.

(٢) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٣) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٤) في ب، جـ (ليتوص).

(٥) في ب، جـ (مَنْزِلُنَا لأن شَاءَ اللهُ الخَيْفُ)، المسند ٢/٢٣٧، ٢٦٣، ٣٢٢، ٣٥٣، ٥٤٠، ٥/٢٠٢، ٢٠٣، والبخاري ـ حج باب نزول النبي مكة ٣/٣٧٨، حديث رقم ١٥٨٩ ورقم ١٥٩٠ من نفس الباب، ٦/٣ ـ جهاد ١٨٠ حديث رقم ٣٠٥٨، ١٣/٣٤٤ ـ توحيد ٣١ حديث =

قال القرطبي: (الخيف)، مرفوع على أنّه خبر المبتدأ الذي هو منزلنا، ومفعول (فتح) محذوف تقديره، إذا فتح الله السير إلى مكة.

[١٢٥٤] حديث: «**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَلا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، ولكنِ ائْتُوهَا وأنتمْ تمشون وعليكمْ السَّكِينَة**»[١].

قال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: المشهور في الرواية: رفع السكينة على أن قوله: (وعليكم السكينة) جملة في موضع الحال.

قال صاحب المفهم: إنه نصب على الإغراء أي: الزموا السكينة.

وقال الطيبي: قوله: (وأنتم تسعون)، حال من ضمير الفاعل، وهو أبلغ في النهي من: لا تسعوا.

والفاء في قوله: (فما أدركتم)، جواب شرط محذوف أي: إذا أتيتم ما هو أولى بكم فما أدركتم فصلوا.

[١٢٥٥] حديث: «**إِذَا قَالَ الرّجلُ هَلَكَ النَّاسُ فَهْوَ أَهْلَكُهُمْ**»[٢].

= رقم ٧٤٧٩، وأبو داود ـ مناسك ٨٦، باب التحصيب حديث رق ٢١٠، ٢١١.

(١) المسند ٢/٤٥٢ باختلاف بسيط ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٧٠، ٢٨٢، ٣١٨، ٣٨٢، ٤٢٧، ٥٤٢، ٤٦٠، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥/٣٠٦، ٣١٠، والبخاري ٢/٣٥٣، جمعة ١٨ حديث رقم ٩٨٠، ٢/٧٧، أذان ٢٠، ٢٣، حديث رقم ٦٣٥، ومسلم ١/٣٧٠ ومساجد باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة حديث رقم ١٥١، ١٥٥، والموطأ ـ نداء ـ باب ما جاء في النداء للصلاة: حديث رقم ٤. وابن ماجه ـ مساجد ١٤ باب المشي إلى الصلاة حديث رقم ٧٧٥ والنسائي ـ إقامة ٥٧ باب السعي إلى الصلاة، وأو داود ـ صلاة ٥٤ حديث رقم ٥٧٢.

(٢) المسند ٢/ ٣٤٢ بلفظ: (إذا قالَ الرجلُ قد هَلَكَ الناسُ فهو أَهْلَكَهمْ)، ٢٧٢، ٤٦٥، ٥١٧ ومسلم ٤/١١٧٤ ـ برّ ١٣٩ حديث رقم ١٣٩ بلفظه، والموطأ ـ كلام حديث رقم٢، وأبو داود ـ أدب٧٧.

قال النـووي: روي على وجهين رفـع الكاف وفتحها، والرفع أشهر، ومعناه: أشدّهم هلاكاً.

(وأما رواية الفتح فمعناها: هو جعلهم هالكين)[1] لا أنهم هلكوا في الحقيقة.

[١٢٥٦] حديث: «**واللَّهُ فِي عَوْنِ العَبْدِ مَا كَانَ العَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ**»[2].

قال الشيخ أكمل الدين: (ما)، بمعنى المدة، أي مدة كون العبد في عون أخيه. ووضع المظهر موضع المضمر، إيذاناً بأن كون الرجل في عون أخيه عبودية تعبّد بها الربَّ، فإذا كان في موضع المضمر يجوز أن تكون (ما) موصولة، وتقديره: والله في عون العبد الذي كان في عون أخيه. ويجوز أن تكون زائدة، وتقديره: والله في عون العبد الذي هو في عون أخيه.

[١٢٥٧] حديث: «**نِعْمَ المُنِيحَةُ اللِّقْحَةُ منيحةً**»[3]

قال أبو البقاء[4]: (المنيحة)[5]: واللقحة هي المخصوصة بالمدح (ومنيحة)[4]، منصوب على التمييز توكيداً. ومثله:

---

(١) ما بين الهلالين ساقط من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٢٥٢ بلفظه، ٢٧٤، ٢٩٦، ٥٠٠، ٥١٤، ومسلم ٤/٢٠٦١ ـ ذكر، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر حديث رقم ٣٨ بلفظه، وأبو داود ـ أدب ٦٠ باب في المعونة للمسلم، حديث رقم ٤٩٤٦ بلفظه، وابن ماجه ـ مقدمة ١٧، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، حديث رقم ٢٢٥، والترمذي ـ حدود٣، قرآن ١٠.

(٣) في أ (نعم المستحقة اللقحة منتجة) والتصويب من إعراب الحديث النبوي ١٤١، والبخاري: ٥/١٩٧ ـ هبة ٣٥ باب فضل المنيحة حديث رقم ٢٦٢٩، ١٠/٣٠ أشربة ١٢ باب شرب اللبن وقول الله عز وجل: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَناً خَالِصاً سَائِغاً للشَّارِبِينَ﴾ حديث رقم ٦٥٠٨.

(٣) إعراب الحديث النبوي ١٤١.

(٤) في أ: (المتحقة) والتصويب من ب، جـ، وكتاب إعراب الحديث النبوي ١٤١.

(٥) في أ (منتجة) والتصويب من ب، جـ وكتاب إعراب الحديث النبوي ١٤١.

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[1].

وقولـه: (وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ) معطوف على اللِّقْحَة[2].

وقـال الـطيبي: قولـه: (تغدو)، صفة (لمنيحة)[3]، (إما تمييز أي: مميزة عن الملبنة المطلقة)[4]، أو صفة مدح وهو أرجح الوجهين لقوله نِعْمَ.

وقوله: (بإناء)، إمّا خبر (تغدو) أو حال إذا كانت ناقصة أي: تغدو ملبنة بملء إناء.

وقال الكرماني: لم تدخل التاء على الصّفيّ لأنها إمّا فعيل أو فعول، يستوي فيه المذكر والمؤنث.

وقال ابن مالك[5]: تضمن هذا الحديث وقوع التمييز بعد فاعل نِعْمَ ظاهراً، وهو مما منعه سيبويه، فإنه لا يجيز أن يقع التمييز بعد فاعل نِعْمَ وبِئْسَ إلاّ إذا أضمر الفاعل كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[6].

وأجـاز المبـرّد وقـوعه بعد الفاعل الظاهر، وهو الصحيح، ومن منع وقوعه بعد الفـاعـل الـظاهـر يقول: إن التمييز فائدة المجيء به رفع الإبهام ولا إبهام إلا بعد الإضمار فتعيّن تركه مع الإظهار.

وهذا الكلام تلفيق عارٍ من التحقيق، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لم يرفع

---

(1) الشـاهد لجرير وشرح في الدرر ٢/١١٢، والخصائص ١/٨٣، ٣٩٦، والخزانة ٤/١٠٨، والمفصل ١٤٥، وشرح المفصل ٧/١٣٢، وشواهد التوضيح ١٢٩ وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/١٥٠، والمرتجل ٦٩، وابن عقيل ٢/٢٣٦، والأشموني ٢/٢٠٣.

(2) في ب، جـ: (الفتحة).

(3) في أ صفة (لمنتحه) والتصويب من ب، جـ.

(4) في ب، جـ: إما مميزة لتمييز عن الهبة المطلقة.

(5) شواهد التوضيح ١٠٧.

(6) سورة الكهف ٥٠.

إبهاماً، فإنّ التوكيد به حاصل فيسوغ استعماله، كما ساغ استعمال الحال مؤكدة نحو ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾[1] ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيّاً﴾[2]، مع أن الأصل فيها أن تبين كيفيةً مجهولة. فكذا التمييز، أصله أن يُرفع به إبهام، نحو: له عشرون درهماً. ثمّ يجاء به بعد ارتفاع الإبهام قصداً للتوكيد، نحو: عندي من الدراهم عشرون درهماً. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً﴾[3].

وقول أبي طالب:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ   مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا[4]

فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهاره فاعل نعم وبئس لساغ استعماله قياساً على التوكيد به مع غيرهما، فكيف وقد صحَّ نقله وقرّر فرعه وأصله.

ومنه قول امرأة عبدالله بن عمرو تعنيه:

(نِعْمَ الرّجلُ مِنْ رجلٍ لَمْ يطأْ لَنَا فِرَاشاً ولَمْ يغش لَنَا كَنَفًا).

(ومن شواهد الموافقة للحديثين) المذكورين: قول جرير:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا   فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[5]

---

(١) سورة النمل ١٠.

(٢) سورة مريم ٣٣.

(٣) سورة التوبة ٣٦.

(٤) الشاهد لأبي طالب عم الرسول ﷺ في شرح التصريح ٢/٩٦، والعيني ٤/٨، والسيوطي ٢٣٥، والخزانة ١/٥٧٢، وبلا نسبة في الأشموني ٣/٣٤، وشواهد التوضيح ١٠٩.

(٥) البخاري في ٦٦ ـ كتاب فضائل القرآن، ٣٤ ـ باب في كم يقرأ القرآن.

(٦) الشاهد لجرير في الدرر ٢/١١٢، والخصائص ١/٨٣، ٣٩٦ والخزانة ٤/١٠٨، والمفصل ١٤٥، وشرح المفصل ٧/١٣٧، وشواهد التوضيح ١٢٩، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/١٥٠، والمرتجل ١٦٩، وابن عقيل ٢/٢٣٦، والأشموني ٢/٢٠٣.

وقوله:

والتّغلبيونَ بئس الفحلُ فَحْلُهُمُ   فحلاً وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[1]

وقول الآخر:

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لَوْ بَذَلَتْ   رَدَّ التَّحيةِ نُطْقاً أَوْ بإِيمَاءِ[2]

[١٢٥٨] حديث: «مَا لَقِيتُ مِنْ عَقْربٍ لَدَغَتْني البَارِحَةَ»[3].

قال أبو البقاء[4]: (ما)، هنا استفهام بمعنى التعظيم، وهو في موضع نصب بلقيت، أي: (أيّ)[5] شيء لقيت.

فـ(ما) هنا، مثل قوله تعالى: ﴿مَا أَصْحَابُ اليَمِينِ﴾[6] و﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾[7].

قال الطيبي: يجوز أَنْ تكون للتعجب، أي أمراً عظيماً. وأن تكون موصولة والخبر محذوفة، أي الذي لقيت لم أصفهُ لشدته[8].

[١٢٥٩] حديث: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتّى تخرجَ نارٌ مِنْ أرضِ الحِجَازِ تُضِيءُ أعناقَ

---

(١) الشاهد لجرير في ديوانه ص ١٩٢، والدرر ٢/١١٢، وشرح التصريح ٢/٩٦، وشواهد التوضيح ١٠٩، واللسان (نطق) ١٢/٢٣٣.

(٢) الشاهد بلا نسبة في: العيني ٤/٣٢، والأشموني ٢/٢٠٣، ٣/٣٤، والدرر ٢/١١٢، والهمع ٢/٨٦، والسيوطي ٢٩٢، وشواهد التوضيح ١١٠.

(٣) المسند ٢/٣٧٥، ومسلم ـ ذكر ٥٥ باب التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره حديث رقم ٥٥ بلفظه، والموطأ ـ شعر باب ما يؤمر به من التعوذ حديث رقم ١١.

(٤) إعراب الحديث النبوي ١٤٢.

(٥) (أي) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٦) الواقعة ٢٧.

(٧) سورة القارعة ٢.

(٨) في ب، جـ لشهرته والتصويب من أ.

الإِبلِ بِبُصْرَى»[1].

قال أبو البقاء[2]: (أعناق) بالنصب، (وتضيء) هنا متعدّ والفاعل النار، أي أن تجعل على أعناق الإبل ضوءاً.

قال الشاعر:

أَضَـاءَتْ لَنَـا الـنَّـارُ وَجْـهـاً أَغَـرَّ   مُلْتَـبِـسـاً بِالـفُـؤَادِ الـتِبَـاسـاً[3]

ولو روي بالرفع، لكان له وجه: أي تضيء أعناق الإبل به، كما جاء في الحديث الآخر: (أضاءتْ له قصورُ الشام).

[١٢٦٠] حديث: «يعقدُ الشّيطانُ على قافيةِ[4] أحدِكم ثلاثَ عقدٍ بكلِّ عقدةٍ يضربُ عليكَ ليلاً طويلاً»[5].

قال أبـو البقـاء[6]: (ليلاً)، مفعـول يضرب كأنه قال: يصيّر (وهو)[7] مثل قوله

(١) المسنـد ١٤/٥، والبخاري ٣/١٣ ـ فتن ٢٤ باب خروج النار حديث رقم ٧١١٨، بلفظه، ومسلم ٢٢٠٧/٤ ـ فتن باب لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجار حديث رقم ٤٢، بلفظه.

(٢) إعراب الحديث النبوي ١٤٢.

(٣) قائله النابغة الجعدي، معجم مقاييس اللغة (ضوأ)، واللسان (شوأ)، وشروح سقط الزند ٦٤٦، والأغاني ٦/٥، والتشبيهات لابن أبي عون٩٥.

(٤) في ب، جـ (على قافية رأس أحدكم).

(٥) المسنـد ٢٣/٢ بلفـظه إلا أنـه قال: (على قافية رأسِ أحدكم)، ٢٥٣، ٤٩٧، ٣١٥/٣، ١٥٩/٤، ٢٠١، والبخاري ٣/٣ ـ تهجد ١٢ باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل حديث رقم ١١٤٢، باختلاف يسير، ٢٨٦/٦ ـ بدء الخلق١١، باب صفة إبليس وجنوده حديث رقم ٣٢٦٩ مع اختلاف يسير جدّاً، ومسلم ٤٧٨/١ ـ مسافرين ٢٠٧ باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح حديث رقم ٢٠٧، مع اختلاف يسير بالألفاظ. والموطأ ـ سفر ٩٥ باب جامع الترغيب في الصلاة. وأبو داود ـ تطوع ١٨ باب قيام الليل حديث رقم ١٣٠٦.

(٦) إعراب الحديث النبوي ١٤٣.

(٧) (وهو) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ، وإعراب الحديث ١٤٢.

تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ﴾[1]، أي أنمناهم، ويجوز أن يكون ظرفاً، لأن يضرب بمعنى ينيم، أي ينيمك في ليل طويل.

وقال القاضي عياض: رواية الأكثر عند مسلم بالنصب على الإغراء ومن رفع (عليك ليل[2] طويل)، فعلى الابتداء والخبر أو بإضمار فعل، أي: بقي عليك.

وقال القرطبي: الرفع أولى من جهة المعنى، لأنه أمكن في الغرور من حيث إنه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله فارقد. وحينئذ يكون قوله فارقد سائغاً.

وقال الكرماني: (ليل)، مبتدأ، وعليك: خبره، أي: باق عليك، أو فاعل فعل محذوف، أي: بقي عليك ليل، والجملة مقول القول محذوف، أي: يضرب كل عقدة قائلاً هذا الكلام.

وقال الطيبي: (عليك) إمّا خبر (ليل) أي: ليل طويل باق عليك، أو إغراء، أي: عليك بالنوم أمامك ليل. فالكلام جملتان والثانية كالتعليل للأولى.

[١٢٦١] حديث: «**مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً (مِنْ رَمَضَانَ)[3] فِي غَيْرِ رُخْصَةٍ رَخّصَهَا اللَّهُ لَهُ، فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ الدَّهْرَ كُلَّهُ**»[4].

قال أبو البقاء[5]: يجوز فيه الرفع على تقدير: لن يقبل منه صوم الدهر فحذف

---

(١) سورة الكهف ١١.

(٢) في أ: (ليلا) والتصويب من ب، جـ.

(٣) (من رمضان) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ، وانظر تخريج الحديث.

(٤) المسند ٢/٣٨٦ بلفظ: (من صام يوماً من رمضان . .)، ٤٤٢، ٤٥٨، ٤٧٠ باختلاف يسير، والبخاري ـ ٤/١٠٢ ـ صوم ٢٩ باب إذا جاع في رمضان، وابن ماجة ـ صيام١٤ حديث رقم ١٦٧٢، والترمذي ـ صوم ٢٧، وأبو داود ـ صوم باب التغليظ فيمن أفطر عمداً حديث رقم ٢٣٩٦.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٤٣.

المضاف كقوله تعالى: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾[1] أي: حج أشهر معلومات[2].

والنصب على تقدير فلن يقبل منه الصوم الدهر، فهو منصوب على الظرف.

[١٢٦٢] حديث: «**سَمعَ سَامعٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ بَلاَئِهِ، عَلَيْنَا، رَبَّنَا (صَاحِبْنَا وأَفْضِلْ عَلَيْنَا)**[3] عَائِذاً باللهِ مِنَ النَّارِ رَبَّنَا»[4].

قال أبـو البقاء[5]: أي: ربنا، وهذا القول هو الذي سمعه سامع، (وصاحبنا) سؤال، و(عائذاً بالله)، يجوز أن يكون مصدراً على فاعل كما قالوا: العافية والعقبة، فكأنه قال: أعوذ بالله عياذاً. ويجوز أن يكون اسم فاعل حالاً، أي تقول ذلك عائذاً بالله.

وقال النووي: رُوي بالوجهين، فتح الميم وتشديدها وكسرها مع التخفيف، وهو أمر بلفظ الخبر. وحقيقته ليسمع السامع.

قال الطيبي: إذا روي (سمع)[6] بالتشديد، قالوا وفي (وحسن بلائه)[7] العطف. وإذا روي بالتخفيف تكون بمعنى مع، لأن حسن البلاء، غير مسمع بل هو مبلغ، وكلاهما قريب من خطاب العام.

وقال البيضاوي: (عائذاً) نصب على المصدر أي[8]: (أعوذ عياذاً)[9]، أقيم اسم الفاعل مقام المصدر كما في قولهم: قم قائماً أو على الحال من الضمير المرفوع في يقول أو أستجير ويكون من كلام الراوي.

---

(١) سورة البقرة ١٩٧.

(٢) كلمة (معلومات) ساقطة من أ. والتصويب من ب، جـ وإعراب الحديث، وأبي داود ـ أدب ١٠١ باب ما يقول إذا أصبح: حديث رقم ٥١٦٧.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط ص ب، جـ.

(٤) أبو داود ـ أدب ١٠١.

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٤٣.

(٦) في ب، جـ: (تسمع).

(٧) في ب، جـ: (حسن بلائه).

(٨) (أي) ساقطة من ب، جـ.

(٩) في ب، جـ (أي أعوذ حياة).

قال الطيبي: يريد أن (عائذاً) إذا كان مصدراً، يكون من كلام الرسول ﷺ. وإذا كان حالاً كان من كلام الراوي.

قال: وجوز النووي أن يكون حالاً من كلام الرسول حيث قال: أي أقول هذا في حال استعاذتي واستجارتي من النار.

قال الطيبيُّ: والأرجح هذا لئلا يلزم خَرْم النظم[1]، وذكر ابن الأثير في النهاية: أنه روي بالرفع[2]، أي أنا عائذ.

[١٢٦٣] حديث: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ ـ قوله: وَشَابٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللهِ»[3].

قال النَّوَوِي: أي نشأ ملتبساً بها، ومصاحباً لها أو ملتصقاً بها.

وقال القُرْطبي: هي باء المصاحبة. قال: ويحتمل أن يكون يمعنى «في» كما يكون (في) بمعنى الباء.

(وَرَجُلٌ قلبُه مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ).

قال الكرماني أي: بالمساجد وحروفُ الجر بعضها يقوم مقام البعض.

قوله: (رَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ)، قال الكرماني كلمة (في) قد تجيء للسببية كما ورد في الحديث: (فِي النَّفسِ مِائَةٌ مِنَ الإِبلِ)[4] أي بسبب قتل النفس.

---

(١) في ب، جـ: (لئلا يخرج النظم) والمؤدى واحد.

(٢) في ب، جـ: (أنه أنه وقع بالرفع).

(٣) ٤/١٢٨، ٢/٤٣٩، والبخاري ٢/٧٧ ـ أذان ٣٦ باب من جلس ينتظر الصلاة وفضل المساجد حديث رقم ٦٦٠ باختلاف يسير، ١١/٢٢٩ رقاق ٢٤ باب البكاء من خشية الله عز وجل حديث رقم ٦٨٠٦، ٣/٢٦١، زكاة ١٦ حديث رقم ١٤٢٣، ١٢/٥٨ ـ حدود ١٩ حديث رقم ٦٤٤٩، والترمذي ـ زهد ٥٣ باب ما جاء في الحب في الله حديث رقم ٢٥٠٠، والموطأ ـ شعر ١٤ باب ما جاء في المتحابين في الله حديث رقم ١٤.

(٤) النسائي ـ قسامة ٤٦، والموطأ ـ عقول ١.

قال: وقوله: (اجْتَمَعَا عَلَيْهِ)، أي على حبِّ الله، يعني كأن (سبب)[1] اجتماعهما حبّ الله. واستمرّا عليه حتى تفرقا من مجلسهما، فإن قلت: التفاعل هو الإظهار أنّ أصل الفعل حاصل له وهو منتف ولا يريد حصوله نحو تجاهلت.

قلت: قد تجيء لغير ذلك، نحو باعدته فتباعد.

قوله: (وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى) قال الزركشي: كذا (أخفى) فعل ماض، وضبطه[2] الآمدي (إخفاء) بكسر الهمزة ممدوداً مصدراً وهو نعت لمصدر محذوف. أي صدقة إخفاء أو حال: أي مخفياً.

وقال الكرماني: (أخفى) بلفظ الماضي، وهو جملة حالية بتقدير (قد) وبلفظ المصدر، أي مخفياً.

وقوله: (حتّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ) بالرفع، نحو: مرض حتى لا يرجونه، وبالنصب نحو: سرت حتى تغيبَ الشمس.

[١٢٦٤] حديث: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمُ اليَوْمَ صَائِماً؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَنَا»[3].

قال الشيخ أكمل الدين: اسم أصبح ضمير يعود إلى (مَنْ) وخبره (صائماً)، ويجوز أن تكون تامة فيكون (صائماً) حالاً. أي: مَنْ دخل في الصبح صائماً، و(مَنْ) في كلا الوجهين للبيان و(اليوم) نصب على الظرفية.

[١٢٦٥] حديث: «إنّ العبدَ لَيَتَكَلَّمُ بالكلمة من رضوانِ اللهِ لا يُلْقِي لَهَا بَالاً»[4].

---

(١) (سبب) ساقطة من أ.

(٢) في ب، جـ (أيْلي).

(٣) المسند ٣/١١٨، ٦/٣٥٩، ومسلم ٢/٦٧٣ ـ زكاة باب في جع الصدقة وأعمال البر حديث رقم ، . بلفظه، ٤/١٨٥٤ ـ فضائل الصحابة ١٢ باب فضائل أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ حديث رقم ١٢.

(٤) المسند ٢/٣٣٤، ٢٣٦، ٣٧٩، ٤٠٢، ٥٣٣، ٣/٣٨ والبخاري ١١/٢٢٩ ـ رقاق ٢٣، باب =

قال الشيخ أكمل الدين: اللام في (الكلمة) إمّا لتعريف الجنس، فيكون قوله: (لا يلقي لها بالاً) حال من الضمير في ليتكلم، أي: ليتكلم بالكلمة حال كونها من رضوان الله وحال كونه لا يلقى لها بالاً.

وإمّا زائدة: أي ليتكلم[1] بكلمة، ويكونان صفتين كقوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[2] ....

ويجوز على الوجه الأول أيضاً أن يكونا صفتين.

وقال الطيبي: (من) في (من رضوان الله)، بيانية، حال من الكلمة وكذا قوله: (لا يلقي لها بالاً).

[١٢٦٦] حديث: «نَحْنُ الآخرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكتابَ مِنْ قبلنا»[3].

= حفظ اللسان، (ومن كان يؤمن بالله فليقل خيراً أو ليصمت) حديث رقم ٦٧٧، ومسلم ٢/٢٢٧٢ ـ زهد ٤٩، ٥٠ باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار. حديث رقم ٤٩، ٥٠، والترمذي ـ زهد ١٠ـ١٢ باب ما جاء فيمن تكلم بالكلمة ليضحك بها الناس، حديث رقم ٢٤١٦.

(١) في أ (لا ليتكلم) والتصويب من ب، جـ.

(٢) الشاهد لعُمَيْرَة بن جابر الحَنَفي في حماسة البحتري ١٧١، ولَشِمرِ بن عمر الحنفي في الأصمعيات ١٢٦، وهو لرجل من سَلُول في سيبويه والشنتمري ١/٤١٦، والعيني ٤/٥٨، والخزانة ١/١٧٣، والدرر ١/٤، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/٣٣٠، وابن عقيل ٢/٢٦١ والهمع ١/٩، واللسان (ثم) ١٤/٣٤٨، وتمامه: فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِينِي.

(٣) في أ (نحن السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا من قبلنا)، والتصويب من ب، جـ. وانظر المسند ٢/٣١٢ بلفظه، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٧٤، ٣٤١، ٣٧٤، ٥٠٢، ٥٠٤، والبخاري ١/٢٣٢ ـ وضوء ٦٨ باب البول في الماء الدائم حديث رقم ٢٣٨ بلفظ (نحن الآخرون السابقون)، ومسلم ٢/٥٧٩ ـ جمعة ١٩، ٢١ باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة حديث رقم ١٩، ٢١ باختلاف يسير في الألفاظ والنسائي ـ جمعة ١، وابن ماجه ـ زهد ٣٤.

قال الكرماني: قال أبو عبيد: لفظة (بَيْدَ) تكون بمعنى «غير» وبمعنى «على» وبمعنى «من أجل» وكلّه صحيح هنا.

وقـال في فتـح البـاري: (بَيْدَ) بموحدة، ثم تحتية ساكنة مثل غَيْر وزناً ومعنى وإعراباً، وبه جزم الخليل والكسائي ورجحه ابن سيدة.

وروى ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن الربيع عنه أن معنى (بَيْدَ): من أجل، كذا ذكره ابن حبان والبغوي عن المزني عن الشافعي، وقد استبعده عياض. ولا بعد فيه، بل معناه أنّا سبقنا بالفضل إذ هدينا مع تأخرنا في الزمان، بسبب أنهم ضلّوا عنها مع تقدمهم. ويشهد لهُ: رواية: (لأنهم أُوتوا الكتابَ مِنْ قبلنا).

وقال الداودي: هي بمعنى عَلَى أو مَعَ.

قال القرطبي: إن كانت بمعنى غَيْر، فنصب على الاستثناء، وإن كانت بمعنى مَعَ، فنصب على الظرف الزماني.

وقال الطيبي: هي للاستثناء من باب تأكيد المد بما يشبه الذم والمعنى: نحن السابقون بالفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا. ووجه التأكيد فيه ما أدمج فيه من معنى النسخ، لأن الناسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخراً في الوجود.

وقال ابن مالك في توضيحه[1]: (بَيْدَ) بمعنى غَيْرَ، والمشهور استعمالها متلوة بأَن نحو: بَيْدَ أُوتُوا الكتابَ. ومنه قول الشاعر:

بَيْدَ أَنَّ اللهَ قَدْ فَضَّلَكُمْ فَوْقَ مَنْ أَحْكَأَ صُلْباً بِإِزَارِ[2]

وقول الراجز:

---

(١) شواهد التوضيح ١٥٤.

(٢) الشاهد لعدي بن زيد في ديوانه ٩٤. ومشكل القرآن ١٠٨، واللسان (حكأ) ١/٥١، (أزر) ٥/٧٤ـ٧٥، (أجل) ١٣/١٢، وشواهد التوضيح ١٥٥.

عَمْــداً فَعَــلْتُ (ذَاكِ)[1] بَيْدَ أَنِّــي   أَخَــافُ إنْ هَلَكْــتُ لَمْ تُرنِّــي[2]

وروي في الحديث: (بَيْدَ كلُّ أمّةٍ أُوتوا الكتابَ مِنْ قبلنا)، والأصل في بَيْدَ أنّ كلَّ أمةٍ، فحذف (أَنّ) وبطل عملها وأضيفت (بيد) إلى المبتدأ والخبر اللذين (كانا معمولي (أنّ). وهذا الحديث في (أنّ) نادر، لكنه غير مستبعد في القياس)[3]، على حذف (أَنْ) فإنهما أختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ.

وقد حمل بعض النحويين على حذف (ان) قول الزبير رضي الله عنه:

فَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَطَبْتُهَا   ....

ومما حذف فيه (أنْ) واكتفى بصلتها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ﴾[4]، والأصل أن يريكم. لأن الموضع موضع مبتدأ خبره: (ومن آياته).

ومثله قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لامرأةٍ تؤمنُ باللَّهِ واليومِ الآخرِ تحدّ على ميتٍ فوقَ ثلاثٍ»[5]

وقوله ﷺ: «لا يَحِلُ لامرأةٍ تَسْأَل طلاقَ أُخْتِهَا»[6] ـ أراد: أن تحدّ، وأن تسأل.

والمختار في (بيد) أن تجعل حرف استثناء، ويكون التقدير: (إلّا كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا) على معنى (لكنْ) لأن معنى إلّا مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها.

---

(١) (ذاك) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٢) البيتـان بلا نسبة في الدرر ١٩٦/١، والهمع ٢٣٢/١، وشواهد التوضيح ١٥٥، والسيوطي ١٢٢، وإصلاح المنطق ٢٤، واللسان (بيد) ٦٧/٤، (رنن) ٤٧/١٧.

(٣) ما بين الهلالين ساقط من أ والتصويب من ب، جـ وشواهد التوضيح ١٥٥.

(٤) سورة الروم ٢٤.

(٥) البخاري ـ جنائز ـ ٣٣ ـ باب حد المرأة على غير زوجها.

(٦) البخاري ـ نكاح ـ ٥٣ ـ باب الشروط التي لا تحل في النكاح.

وقال: قوله: فَغَداً اليَهُودُ وبَعْدَ غدٍ النَّصَارَى.

قال ابن مالك[1]: فيه وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ هو من أسماء الجثث، والأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك: غداً التأهبُ وبعدَ غدٍ الرحيل، فلو قيل: غداً زيدٌ وبعدَ غدٍ عمرو لم يجز، فلو كان معه قرينة تدل عليه، أي اسم معنى جاز، أي وهو محذوف كقولك: قدومُ زيدٍ اليوم وعمرو غداً، أي وقدوم عمرو، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لوضوح المعنى.

فكـذلـك يقدر قبل اليهود والنصارى مضافان من أسماء المعاني ليكون ظرف الزمان (خبراً عنهما)[2]، فالمراد ـ والله أعلم ـ[3]: فغداً تَعْيِيدُ اليهودُ وبعدَ غدٍ تعييدُ النَّصارى، وعلى ذلك قول الراجز:

أَكُلُّ عَامٍ نَعَمٌ (تَحْوُونَهُ)[4].

أراد: أَكُلّ[5] عامٍ إحرازُ نَعَمٍ.

وقال القرطبي: (غداً) هنا منصوب على الظرف وهو متعلق بمحذوف تقديره: اليهود يعظمون غداً. وكذا قوله (بعد غد) ولا بدّ من هذا التقدير، لأن ظروف الزمان لا تكون خبراً عن الجثة.

(قال ابن حجر)[6]: وما قاله ابن مالك أوجه.

---

(١) شواهد التوضيح ٩٤، ٩٥.

(٢) في ب، جـ: (خبرهما).

(٣) (أعلم) ساقطة من أ، والتصويب من ب، جـ.

(٤) قاله قيس بن حصين بن يزيد الحارثي في ابن السِّيرافي ٨٩، والخزانة ١/١٩٦ وهو لقيس بن عاصم المِنْقَري في الكامل لابن الأثير ١/٣٨٠ وبلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/٦٥، وشاهد التوضيح ٩٥، والإنصاف ٤٥، والعيني ١/٥٢٩.

(٥) في ب، جـ (كل).

(٦) في ب، جـ: (قاله الحافظ ابن حجر).

وقال الكرماني: (غداً) ظرف متعلق إمّا بالخبر وإمّا بالمبتدأ، أو معناه: الاجتماع في غَدٍ، وللنصارى في بعدِ غَدٍ.

وفي بعض الروايات: (فَغَدٌ) بالرفع، فإن قلت المبتدأ نكرة صرفة، ومعه على الظرف، والقواعد النحوية تأباه.

قلت: هو في حكم المضاف ونحوه، أي: غداً الجمعةُ، وغدٌ بعدِ غدٍ النّصارى.

وقال القرطبي: روي فغدٌ لليهود وبعد (غدٍ)[1] للنصارى بالرفع على المبتدأ وخبرها في المجرورين بعدهما، وروي كذلك بالنصب بناء على أنهما ظرفان غير مكملتين و(الأول) أولى لأنهما قد أخبر عنهما هنا فقد خرجا عن الظرفية.

وقوله: (نحن الآخرون من أهل الدنيا).

قال الطيبي: (ال)[2] في الآخرون موصولة و(من أهل الدنيا)، حال من الضمير في الصلة.

وقوله: (المَقْضِيّ لَهُمْ) صفة (الآخرون)، والضمير في[3] (لهم) راجع إلى اللام، لأن المعنى: الآخرون الذين يقضي لهم قبل الناس.

[١٢٦٧] حديث: «**لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتّى تُؤْمِنُوا ولا تُؤمِنوا حَتّى تَحَابُّوا**»[4].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: وندر حذف النون مفردة في الوضع نظماً ونثراً.

---

(١) (غد) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٢) في ب، جـ (إلا) وهو خطأ.

(٣) (في) ساقطة من ب، جـ.

(٤) المسند ١/١٦٧، ٢/٤٤٢ بلفظه، ٣٩١، ٤٧٧، ٤٩٥، ٥١٢، ومسلم ١/٣٦ ـ إيمان ٩٣، ٩٤ باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون حديث رقم ٩٣، ٩٤ بلفظه، وأبو داود ٥/١٣٢ ـ أدب ١٣١. والترمذي ـ استئذان ١ باب ما جاء في إفشاء السلام حديث رقم ٢٨٢٩ بلفظه، وابن ماجه ـ أدب ١ مقدمة ٩.

قال في الشرح: مثال حذفها في النظم قول الراجز:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[1]

وقال أبو طالب:

فإنْ سَرَّ قَوْماً بعض مَا قَدْ صَنَعْتُمُ سَتَحْتَلِبُوهَا لاَقِحاً غَيْرَ نَاهِلِ[2]

ومثال حذفها نثراً قول النبي - ﷺ - «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا».

وقال ابن هشام في تذكرته: قد تعمل (لا) حملاً على (لم) كما في مثل: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا»، في أحد القولين. (وقال النووي: الرواية (لا تدخلون الجنة) بإثبات النون، ولا تؤمنوا بحذف النون)[3] وهي لغة معروفة صحيحة.

وقال القرطبي: ولا تؤمنوا[4] بإسقاط النون، والصواب إثباتها، لأن (لا) نفي لا نهي.

[١٢٦٨] حديث: «إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ اعْتَزَلَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي يَقُولُ: يَا وَيْلَتَا»[5].

---

(١) في أ (تبثي) والتصويب من ب، جـ. والبيتان بلا نسبة في الدرر ١/٢٧ والهمع ١/٥١ والخزانة ٢٥٣ والخصائص ١/٣٨٨، وشواهد التوضيح ١٧٣.

(٢) هكذا في شواهد التوضيح: ١٧٣، ورواية المخطوطة مضطربة، وهو في السيرة النبوية:

فإن نَكُ قوماً نتَّئِر ما صَنَعتُمُ وتَحْتَلِبوها لِقْحَةً غيرَ بَاهِلِ

وانظر «السيرة النبوية» لابن هشام ١/٢٩٧.

(٣) في أ: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنون) في أحد القولين بحذف النون.

(٤) في ب، جـ: (الرواية ولا تؤمنوا).

(٥) المسند ٢/٤٤٣، ومسلم - إيمان ١٣٣، وابن ماجة - إقامة ٧٠.

قال القرطبي: (الألف) في (يا ويلتا)، للندبة والتفجع.

وقال الطيبي: (يبكي ويقول) حالان من فاعل (اعتزل)، مترادفان أو متداخلان.

وفي النهاية؛ (الويل) الحزن والهلاك، ومعنى النداء فيها: يا حزني ويا هلاكي احضر فهذا أوانك. كأنه ناداه لما عرض له من الأمر الفظيع.

[١٢٦٩] حديث: «**إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يقضى عليه يَوْمَ القِيَامةِ ثلاثة: رجل استشهد (فأتي به)**[١]»[٢].

قال الأشرفي: (يقضى) صفة للناس وهو نكرةٌ معنىً، أي: أول الناس يقضى عليه يوم القيامة رجل.

قوله: (فعرفه نعمه فعرفها، قال فما عملت)[٣].

قال الطيبي: (الفاء) في (فعرفه) للتعقيب، وفي (فعرفها) للتبيين[٤] وفي (فما عملت)[٥]، جزاء شرط محذوف هو مقول القول، أي: إذا كان مقرّراً عندك أن تلك النعمة الموجبة للشكر مني فما عملت في حق تلك النعمة.

[١٢٧٠] حديث: «**طَهُورُ إِنَاءِ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الكَلْبَ أَنْ (يغسله)**[٦] **سَبْعَاً**»[٧].

---

(١) في أ: (فأثنى عليه) والتصويب من ب، جـ.

(٢) المسند ٢/٣٢٢، ومسلم ٣/١٤٥١ ـ إمارة ١٥٢ باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار، بلفظه أعلاه والنسائي ـ جهاد ٢٢ باب من قاتل ليقال جريء.

(٣) في ب، جـ: (فما علمت) والصواب ما أثبتناه من المسند ٢/٣٢٢.

(٤) في ب، جـ: (للسبب).

(٥) في ب، جـ (فما علمت) والصواب ما أثبتناه من المسند ٢/٣٢٢.

(٦) في أ: (أن يغسل).

(٧) المسند ٢/٢٤٥، ٢٥٣، ٢٦٥، ٣١٤، ٣٩٨، ٤/٨٦، ٥/٥٦، والبخاري ١/٢٣٢ ـ وضوء٣٣ باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، ومسلم ١/٢٠٣ ـ طهارة ٩١، ٩٢، باب حكم ولوغ الكلب بلفظه، وأبو داود ١/١ ـ طهارة ٣٧ باب الوضوء بسؤر الكلب حديث رقم ٧١، وابن ماجه ـ طهارة ٣١ باب غسل الإناء من ولوغ الكلب حديث رقم ٣٦٤.

قال الطيبي: (طَهور إناء أحدكم) مبتدأ، و(إذا) ظرف معمول للمصدر، والخبر (أن يغسله) كما أنّ (إذا) في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[1]، ظرف للقسم، وليس بشرط ونحو: آتيك إذا احمرَّ البسر.

[١٢٧١] حديث: «وَرَجُلٌ بَايع رَجُلاً بِسِلْعَة بَعْد العصْرِ»[2].

قال القرطبي: رويناه: (باع سلعته) ـ بغير ياء ـ ورويناه بالياء، فعلى الياء يكون (بـايع) بمعنى ساوم، كما في الرواية الأخرى (ساوم)، فكأنه بايع، وتكون (الباء) بمعنى (عن) كما قال الشاعر:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ[4]

(أي عن النساء)[5]، وعلى إسقاطها يكون معنى (بايع) باع فيتعدى بنفسه، و(سلعة) مفعول.

قولـه: (ورجـل بايع)، إمـا لا يريد إلا الدنيا، فإن أعطاه منها وَفَىٰ، وإن (لم يعطه)[6] لم يَفِ.

قال القرطبي: هكـذا الـرواية، (وفى) مخفف الفـاء. و(يف) محـذوف الواو

(١) سورة النجم ١.

(٢) في أ (ورجل بائع سلعته بعد العصر)، والتصويب من ب، جـ، والمسند ٢/٢٥٣، بلفظه، ٤٨٠، والبخـاري ٥/٢٤٧ ـ شهـادات ٢٢ باب اليمين بعـد العصـر حديث رقم ٢٦٧٢، ١٣/١١١ ـ أحكام ٤٨ باب من بايع لا يبايعه إلا للدنيا حديث رقم ٧٢١٢، بلفظه، ومسلم ١/٣٦ ـ إيمان ١٧٣، ١٧٤ باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار بلفظه، والنسائي ـ بيوع ٦ باب الحلف الواجب للخديعة في البيع، وابن ماجه ٢/٩٢٠ ـ جهاد ٤٢ حديث ٢٨٧٠ بلفظه.

(٣) في ب، جـ (بائع سلعته) وهو غير صحيح هنا.

(٤) قاله علقمة بن عَبَدَة في ديوانه ٣٥، والدرر ٢/١٤، والأزهريّ ٢٩٥، والاقتضاب ٢٤٤، وهو بلا نسبة في الهمع ٢/٢٢.

(٥) ما بين الهلالين ساقط من أ.

(٦) في أ (لم يعط).

مخففاً، وهو الصحيح هنا رواية ومعنى لأنه يقال: وَفَىٰ بعهده يَفِي وفاءًوالوفاء ممدوداً ضد الغدر، وأما: وَفَّى المشدد الفاء فهو بمعنى توفية الحق وإعطائه، يقال: وفّاء يوفّيه توفيةً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ﴾[1]، أي قام[2] بما كلّفه من الأعمال كخصال الفطرة وغيرها.

[١٢٧٢] حديث: «**صلاةُ الرَّجُلِ في الجماعةِ تضعفُ عَلَى صلاتِهِ في بيتِهِ وفِي سُوقِهِ خمس وعشرين ضعفاً**»[3].

قال الزركشي: كذا وقع في الصحيحين بخفض خمس على تقدير الباء، كقول:

إِذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً   أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[4]

أي: أشارت إلى كليب.

قال ابن مالك في التسهيل: وأصله بخمسة وكأنه على تأويل الخبر بالدرجة[5] كما في الرواية الأخرى.

وقال الكرماني فإن قلت: مميزة مذكر وهو الضعف فتجنب التاء فما وجه حذفها؟

---

(١) سورة النجم ٣٧.

(٢) في أ (أقام) والتصويب من ب. جـ.

(٣) المسند ١/٣٧٦، ٣٨٢، ٢/٦٥، ٢٥٢، ٢٦٤، ٣٢٨، ٤٥٤، ٣/٥٥، ٥/١٤١، ٦/٤٩، والبخاري ٢/٧٧ ـ أذان ٢٩، ٣٠ باب ما ذكر في الأسواق، حديث ٢١١٩، ٤/٢٨٧ ـ بيوع ٤٩ باب ما ذكر في الأسواق حديث ٢١١٩، ومسلم ١/٣٧٠ ـ مساجد ٢٤٥د، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٧٢، والموطأ ـ جماعة ١، ٢ باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الغذ.

(٤) الشاهد للفرزدق في ديوانه ١/٤٢٠، والدرر ٢/٣٧، ١٠٦، والهمع ٢/٣٦، ٨١ والخزانة ٣/٦٦٩، وبلا نسبة في ابن عقيل ٢/١٣٩، والأشموني ٢/٩٠، ٢٣٣.

(٥) يعني: بخمس وعشرين درجة.

قاعدة التاء وإسقاطها إنّما هي فيما إذا كان المميز مذكوراً، أمّا لم يكن فيستوي فيه التاء وعدمها. وهنا مميز الجنس غير مذكور فجاز الأمران.

[١٢٧٣] حديث: «**تَفْضُلُ صلاةُ الجمعِ صلاةَ أحدِكم وحدَه بخمسٍ وعشرين جُزْءاً**»(١).

قال الكرماني: الإضافة فيه بمعنى في لا بمعنى اللام.

[١٢٧٤] حديث: «**الشُّهَدَاءُ خَمْسٌ**»(٢).

قال الزركشي: كذا وقع، وأصله (خمسة) ويجوز الوجهان لأنه جمع.

وقال الكرماني: فإن قلت: القياس يقتضي أن يقال خمسة، قلت: المميز إذا كان غير مذكور: جاز في لفظ العدد وجهان.

قوله: «المَطْعُونُ والمَبْطُونُ والغَرِيقُ وصَاحِبُ الهَدْمِ والشَّهِيدُ في سَبيلِ الله»(٣).

قال الطيبي: فإن قلت خمس خبر للمبتدأ والمعدود بعده بيان له، فكيف يصح في الخامس، فإنه حمل الشيء على نفسه فكأنه قال: الشهيد هو الشهيد. قلت: هو من باب:

---

(١) المسند ٢/٢٦٤، ٤٨٦، والبخاري ـ أذان باب فضل صلاة الجماعة حديث ٦٤٦، ومسلم ـ مساجد باب فضل صلاة الجماعة حديث ٢٤٥، والموطأ ـ صلاة الجماعة باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذّ حديث ٢، والترمذي ـ الصلاة باب ما جاء في فضل الجماعة حديث ٢١٦.

(٢) المسند ٢/٥٢٢، ٥/٣١٥، ٣٢٩، والبخاري ١٠/١٣٤ طب ٣٠ باب ما يذكر في الطاعون حديث ٥٧٣٣، ومسلم ٣/١٤٥١ ـ إمارة ١٦٥ باب بيان الشهيد، والموطأ ـ صلاة الجماعة باب ما جاء في العتمة والصبح حديث رقم ٦، وأقربها للفظ المخطوط رواية مسلم والموطأ.

(٣) ما بين الهلالين تتمّة الحديث.

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[1]

وقال الكرماني: الأولى أن يقال: المراد بالشهيد القتيل فكأنه قال: الشهداء كذا وكذا والقتيل في سبيل الله.

قوله: «ومَنْ ماتَ في الطاعونِ فَهُوَ شَهِيد»:

قال الشيخ أكمل الدين: يجوز أن يكون (في الطاعون) حالاً. أي: مات كائناً في مرض الطاعون. ويجوز أن يكون في معنى السبب، أي بسبب الطاعون.

وكذا قوله: «ومَنْ مَاتَ فِي البَطْنِ».

[١٢٧٥] حديث: «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»[2].

قال صاحب النهاية: (إلى) هنا بمعنى اللام، أو ضمن معنى (أُسْنِدَ)[3].

وقال الكرماني: كان حقه أن يقال لغير أهله فأتى بكلمة (إلى) لتدل على تضمن معنى الإسناد.

فإن قلت: (إذا) هنا هل تضمّن معنى المجازاة أم لا؟

قلت: الظاهر لا. والفاء في فانتظر الساعة للتفريغ أو جواب شرط محذوف، أي إذا كان الأمر فانتظر الساعة.

[١٢٧٦] حديث: «**لا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ (فَيَلِج)**[4] **النار**» وفي لفظ:

---

(١) لأبي النجم العجلي في الخصائص ٣/٣٣٧، والمرزوقي ١٦١، والخزانة ١/٢١١ والسيوطي ٣٢١، والدرر ١/٣٥.

(٢) المسند ٢/٣٦١، والبخاري ١/١٤٠ ـ علم ٢ باب من سأل علماً وهو مشتغل في حديثه، بلفظه، ١١/٢٢٩ ـ رقاق ٣٥ باب رفع الأمانة حديث ٦٤٩٦.

(٣) في ب، جـ (أو ضمّن وسدّ بمعنى أسند).

(٤) في ب، جـ (ليلج النار) والتصويب من أ.

«فَتَمَسَّهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ»[1].

قال ابن الحاجب في أماليه: هو محمول على الوجه الثاني في قولك ما تأتينا فتحدثنا، ولا يستقيم على الوجه الأول لأن معنى الأول: أن يكون الفعل الأول سبباً للثاني كقولك: ما تأتينا فتحدثنا أي: لو أتيتنا.

وليس عليه قوله: (لا يموت (لأحد)[2]، لأنه يؤدي إلى عكس معنى المقصود، ويصير المعنى: إن موت الأولاد سبب لمس النار. والمقصود ضد معنى المذكور، وإذا حمل على الوجه (الثاني)[3]، وهو أن الغرض الثاني لا يكون عقب الأول، أفاد الفائدة المقصودة بالحديث: إذْ يصير المعنى: إنَّ مسّ النار لا يكون عقب موت الأولاد، وهو المقصود. فإنه إذا لم يكن المسّ مع موت الأولاد وجب دخول الجنة إذ ليس بين النار والجنة منزلة أخرى في (الآخرة)[4]، فثبت أنَّ الخبر لا يمكن حمله إلا على الوجه الثاني لا على الوجه الأول.

وقال الأشرفي: (الفاء) إنما تنصب المضارع بتقدير أَنْ[5] إذا كان (بين)[6] ما قبلها وما بعدها سببية ولا سببية هنا. إذ لا يجوز أنْ يكون موت الأولاد سباً (لولوج أبيهم)[7] النار، فالفاء بمعنى الواو التي للجمعية وتقديره: لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة

---

(١) المسند ٢/ ٢٣٩ بلفظه، ٢٤٠، ٣٧٨، ٤/ ١٨٣، ٥/ ١٥٣، ١٦٤ والبخاري ٣/ ١٠٩ - جنائز ٦ باب فضل من مات له ولد فاحتسب حديث ١٢٥١ بلفظه، ومسلم ٤/ ١٩٨٤ - برّ ١٥٠، والموطأ - جنائز ٣٨، ٣٩ وابن ماجه - جنائز ٥٧ باب ما جاء في ثواب من أصيب بولده، حديث ١٦٣٠.

(٢) في أ (لا يموت ولا يحيىٰ) والتصويب من ب، جـ.

(٣) (الثاني) ساقطة من أ، والتصويب من ب، جـ.

(٤) في أ (الأخيري) والتصويب من ب، جـ.

(٥) في ب، جـ (بتقدان) والتصويب من أ.

(٦) (بين) ساقطة من أ.

(٧) في أ (لولوجهم) والتصويب من ب، جـ.

من الأولاد وولوجه النار.

ونظيره: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ بِاسْمِ اللهِ الّذِي لا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فَيَضُرَّه»[1] بالنصب.

وتقديره لا يجتمع (لعبد هذه)[2] الكلمات ومضرة شيء إيّاه.

وقال الطيبي: إنْ كانت الرواية بالنصب، فلا محيد عن ذلك، والرفع يدلّ على أنه لا يوجد الولوج عقب الموت للأولاد إلا مقداراً يسيراً.

ومعنى فاء التعقيب ههنا كمعنى المضي في: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الجنّة﴾[3] في أن يكون ما سيكون بمنزلة المعاين.

وقال ابن حجر[4]: وهذا تلقاه جماعة عن الطيبي وأقروه على ذلك وفيه نظر.

لأن السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء، لأن الاستثناء بعد النفي إثبات. وكان المعنى أن تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد، وهو ظاهر من الولوج عام، وتخفيفه يقع بأمور منها موت بشرطه.

قال: وما ادّعاه من أنّ الفاء بمعنى الواو التي للجمع فيه نظر.

قال: ووجدت (في مشارق الأنوار)[5] للشيخ أكمل الدين: المعنى أن الفعل الثاني لم (يحصل)[6] عقب الأول فكأنه نفى وقوعهما بصفة أن يكون الثاني عقب الأول. لأن المقصود نفي الولوج عقب الموت.

قال الإمام بدر الدين في تذكرته:

---

(١) المسند ١/٦٢، ٦٦، ٧٢، وابن ماجه ـ دعاء ١٤.

(٢) في أ(بعد هذه الكلمات) والتصويب من ب، جـ.

(٣) سورة الأعراف ٤٤.

(٤) في ب، جـ (قال الحافظ).

(٥) في ب، جـ (في شرح المشارق).

(٦) في أ (يجعل).

قوله: (فتمسّه النار)، منصوب على معنى نفي اجتماع موت الثلاثة ومسّ النار. وهو كقولك ما تأتينا فتحدثنا وله أربعة معان: معنيان يجب فيهما النصب، وآخران يجب فيهما الرفع.

فالأول من وجهي النصب: نفي الحديث لانتفاء الإتيان الذي هو سببه، ولا يجوز تقدير هذا الوجه هنا وإلّا كان موت الأولاد سبباً لمسّ النار كقوله تعالى: ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1]، لأنّ القضاء عليهم سبب الموت.

الثاني من وجهي النصب: أن لا يجتمع أن يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد وتمسه النار.

فإذا مات له ثلاثة من الولد، لزم أن لا تمسّه النار فوجب أن يدخل الجنة، لأنه لا بد بعد الموت من الجنة أو النار. والأولّ من وجهي الرفع نفي كل واحد من الاثنين، والحديث نفي الأول وإثبات الثاني، أي: فأنت تحدثنا كقوله:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ[2].

أي: فَهُوَ يَنْطِقُ.

إذا عرفت هذا، علمت أن الرفع لا يجوز في الحديث بحال إفساد المعنى على كل من الوجهين، وأن النصب مختص بالمعنى الثاني. وإلا كان ـ ﷺ ـ نافياً لأن يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد وهو باطل.

قال: وقوله: (إلَّا تَحِلَّةَ القَسَمِ) في نصبه وجهان:

---

(١) سورة فاطر ٣٦.

(٢) الشاهد لجميل بثينة في ديوانه ١٤٤، والرد على النحاة ١٤٧، والدرر ٢/٨، ١٧١، والهمع ٢/١١، ١٣١، وشرح التصريح ٢/٢٤٠ واللسان (سملق) ١٢/٣٠، والعيني ٤/٤٠٣، والخزانة ٣/٦٠١ وهو بلا نسبة في سيبويه ١/٤٢٢ والمفصل ١٣٢، وشرح شذور الذهب ٣٠٠.

أحدهما: على المصدر، والثاني: مفعول لأجله، أي لا تمسه (النار)[1] لتعذيب ولغيره من الأشياء، إلّا لتحلة القسم، وهذا أظهر، والمعنى عليه.

وفي هذا الاستثناء وجهان:

أحدهما: أنه متصل على أن كل واحد تمسه النار، فالكافر تمسه النار[2] للعذاب والمؤمن تمسّه تحلّة القسم، وإبراره لا غير.

والثاني: أنه منقطع، لأن المؤمن لا تمسه النار، والمعنى لا تمسه النار لكن تحلة القسم لا بد منها وذلك بورودها.

قال القاضي عياض: قوله: (إلّا تحلّةَ القَسَم) محمول على الاستثناء عند الأكثر، وعبارة عن القلة عند بعضهم. يقال: ما ضربه إلا تحليلاً، إذا لم يبالغ في الضرب قدر أن يصيبه منه مكروه، وقيل (إلّا) بمعنى الواو، أي لا تمسه النار كثيراً ولا قليلاً ولا مقدار تحلّة القَسَم.

وقد جوز الأخفش مجيء إلّا بمعنى الواو. وجعل منه قوله تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾[3].

وقال الكرماني: فإن قلت ما المستثنى منه؟ قلت (تمسّه النار)[4]، لأنه في حكم البدل من (لا يموت) فكأنه قال: لا تمس النار من مات له ثلاثة إلا بقدر الورود.

[١٢٧٧] حديث: «**لا يَمُوتُ لإِحْدَاكُنَّ ثلاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ فَتَحْتَسِبهُ إلّا دخلتْ الجَنَّةَ**»[5]

---

(١) (النار) ساقطة من أ.

(٢) (النار) ساقطة من ب، جـ.

(٣) سورة النمل ١٠.

(٤) في أ (تمسه النار الثانية).

(٥) المسند ٢/٣٧٨ بلفظه، والبخاري -جنائز باب من مات له ولد فاحتسب، حديث ١٥١ بلفظه، وابن ماجه - جنائز باب ما جاء في ثواب من أصيل بولده حديث ١٦٠٥.

قال الطيبي: ليس هذه (الفاء) كما في (فَيَلج) بل للتسبيب للموت، وحرف النفي منصّب على السبب والمسبب بها.

[١٢٧٨] حديث «لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفرَحُهُمَا»[١].

قال الكرماني: أصله يفرح الصائم بهما[٢]، فحذف الجار وأوصل الضمير كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾[٣] أي فليصم فيه، أو هو مفعول مطلق، فأصله يفرح الفرحتين فجعل الضمير بدله، نحو: عبدالله أظنه منطلق.

[١٢٧٩] حديث «جَفَّ القَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ»[٤].

قال الطيبي: لم نجد هذا اللفظ مستعملاً على هذا الوجه فيما انتهى إلينا من كلام العرب، إلا في كلام رسول الله ـ ﷺ ـ فأراها من الألفاظ المستعارة التي لم يهتد إليها البلغاء فاقتضتها الفصاحة النبوية.

قوله: (فاختص على ذلك أو ذر)، قال البيضاوي (أو) للتسوية، ومعناه أن الأمرين سواء فإنّ ما قدر كائن لا محالة.

وقال الطيبي: (على) متعلق بمحذوف هو حال من المستكنّ في (اختص)، والمعنى اختص في حال عرفانك أن القلم جفّ بما هو كائن، فيكون حالك مخالفاً

---

(١) المسند ١/٤٤٦، ٢/٢٣٢، ٢٧٣، ٣٤٥، ٤١٩، ٤٤٣، ٤٧٥، ٤٨٠، والبخاري ٤/١٠٣ ـ صوم ٩ باب هل يقول إني صائم إذا شتم حديث ١٩٠٤ بلفظه ومسلم ٢/٧٥٨ ـ صيام ١٦٤، ١٦٥، وابن ماجه ـ صيام ـ باب ما جاء في فضل الصيام حديث ١٦٣٨.

(٢) في أ (بها) والتصويب من ب، جـ.

(٣) سورة البقرة ١٨٥.

(٤) المسند ٢/ ١٩٨ بلفظه، ١٧٦ والبخاري ٩/١٠٣ ـ نكاح ٨ باب ما يكره من التَّبتُّلِ والخصاء حديث ٥٠٧٦، والترمذي ـ إيمان ١٨ باب افتراق هذه الأمة حديث ٢٧٨٠.

لحال المؤمنين أو ذر الاختصـاء وأذعن (وأسلم لقضاء الله)[1] فعلى هذا يكون الأول للتهديد، وروى (فاختصر) بالراء، فعلى هذا يكون (على) متعلقاً به على تضمين اختصر معنى اقتصر أي اقتصر على ما ذكرت لك واترك الاختصار وارْضَ[2] بقضاء الله أو ذر (مـا)[3] ذكـرته وامض لشأنك واختص، فعلى هذا يكون الثاني للتهديد على عكس السابق، أو على التقديرين للتخيير.

[١٢٨٠] حديث: «**أنّه صلى الله عليه وسلم قال لبلال ٍ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ**[4] **فِي الإِسْلامِ**»[5].

قال البيضـاوي: (أرجى) من أسماء التفضيل التي بنيت للمفعول، نحو قولك: فلان أشهر من فلان (فإن)[6] قياس أفعل أن (لا)[7] يبنى للمفعول وقد بنيت هذه له. فإن العمل مرجوٌ به الثواب وعلو الدرجة، ويجوز أن (يكون)[8] إضافته إلى العمل لأنه هو السبب الداعي للرجاء فيكون المعنى حدثني بما أنت أرجى من نفسك به من أعمالك.

قوله: (مَا عَمِلْتُ عَمَلاً أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتطَهَّرْ طهوراً في ساعةٍ من ليلٍ أو نهارٍ إلّا صليتُ).

---

(١) في ب، جـ (وسم لقضا) ويبدو أنه من غفلة الكاتب.

(٢) في ب، جـ (وأرض) والتصويب من أ.

(٣) (ما) ساقطة من أ.

(٤) في ب، جـ (عليه) والتصويب من أ.

(٥) المسند ٢/٣٣٣، ٤٣٩، والبخاري ٣/٣ ـ تهجد ١٧ باب فضل الطهور بالليل والنهار حديث ١١٤٩ بلفظه، ومسلم ٤/١٨٥٤ ـ فضائل الصحابة باب فضل بلال رضي الله عنه.

(٦) (فإن) ساقطة من أ.

(٧) (لا) ساقطة من أ والتصويب من ب، جـ.

(٨) (يكون) ساقطة من أ.

قال الكرماني: (أنّي) بفتح الهمزة و(مِنْ) مقدّرة قبلها لتكون صلة أفعل التفضيل، وجاز الفصل بين أفعل وصفته بالظرف.

وقوله: فِي سَاعَةٍ. . . .

قال ابن حجر بالتنوين وخفض (ليل) على البدل.

[١٢٨١] حديث: «**أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بثلاثٍ، لَا أَدَعُهُنَّ حتّى أموت: صوْم ثلاثةِ أيّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْر**»(١).

قال الزركشي: (صوم بالجرّ)، بدل من قوله بثلاث وبالرفع خبر لمبتدأ مضمر، وكذا قوله: وصلاة الضحى ونوم على وتر.

[١٢٨٢] حديث: جريج قوله: «**فِي وُجُوهِ الميامين**»(٢).

هو جمع مؤمن(٣) بكسر الميم.

قال ابن الجوزي: إثبات (الياء) فيه غلط والصواب (ميَامِن) بحذفها.

قال ابن حجر: وخرج على إشباع الكسرة، وحكى غيره جوازه، وفي التنقيح يجمع على ميامين. والمحدثون يقولون: ميامين، ولا يصح إلا على إشباع الكسرة فتصير ياء، (كمطفل)(٤) ومطافل ومطافيل.

---

(١) المسند ٢/٢٢٩، ٢٥٤، ٢٦٠، ٤٨٤، ٥/١٦١، ١٧٣، ٦/٤٤٠، ٤٥٠، والبخاري ـ تهجد ٣/٣ باب صلاة الضحى بالحضر حديث ١١٧٨ بلفظه، ومسلم ـ مسافرين ١/٤٧٨ باب استحباب صلاة الضحى حديث ٨٥، ٨٦ وأبو داد ـ وتر ٢/١٢٧ باب في الوتر قبل النوم حديث ١٤٣٢، ١٤٣٣. والنسائي ـ صيام ٨١ باب صوم ثلاثة أيام من الشهر.

(٢) المسند ٢/٣٠٧، ٣٨٥، والبخاري ـ أنبياء ٦/٣٦١، ومسلم ـ بر ٤/١٩٧٤، حديث ٨، والترمذي ـ تفسير سورة ٩٧، ١.

(٣) في ب، جـ: (مؤمنة) والتصويب من أ.

(٤) في ب، جـ: (لمطفل) والتصويب من أ.

[١٢٨٣] حديث: «**لَا تُشَدُّ الرِّحَال**»[1].

قال الكرماني: بلفظ النفي بمعنى النهي، فإن قلت لم عدل عن النهي إليه، قلت لإظهار الرغبة في وقوعه أو بحمل السامع على الترك، أبلغ حمل بألطف وجه.

قوله: «إلّا إلى ثلاثة (مساجد)[2]».

قال الكرماني: الاستثناء مفرغ، فإن قلت: فتقدير الكلام، لا تشد الرحال إلى موضع، فيلزم أن لا يجوز السفر إلى مكان غير المستثنى، حتى لا يجوز السفر لزيارة إبراهيم الخليل عليه السلام ونحوه. لأن المستثنى منه في المفرغ لا بد أن يقدر أعم العام.

قلت: المراد بأعم العام، ما يناسب المستثنى، نوعاً ووضعاً كما إذا قلت: ما رأيت إلا زيداً، كان تقديره: ما رأيت رجلًا أو (واحداً)[3] إلا زيداً، لا ما رأيت شيئاً أو حيواناً إلا زيداً، فهنا تقديره: لاتشدّ الرِّحال إلا إلى ثلاثة.

قال: أي لا تشدّ إلى مسجد إلا إلى ثلاثة.

قال: وقد وقع في هذه المسألة في عصرنا مناظرات كثيرة في البلاد الشامية وصنف فيها رسائل من الطرفين.

قوله: (المسجد الحرام)، قال الكرماني: بالجرّ على البذل من ثلاثة، وبالرفع مبتدأ محذوف.

---

(١) المسند ٢/٢٣٤، ٣٢٨، ١٠٥، ٧/٣، ٣٤، ٩٣، ٧/٦، ٣٩٨، والبخاري ـ مسجد حج ٢/٨٣٤ باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد حديث ٥١١، ٥١٣، وأبو داود ـ مناسك ٢/٣٤٤ باب في إتيان المدينة، حديث ٢٠٣٣، والترمذي ـ صلاة باب في أيّ المساجد أفضل حديث ٣٢٥.

(٢) (مساجد) ساقطة من أ والتصويب م ب، جـ.

(٣) في أ (أوحدا لا زيداً) والتصويب من ب، جـ.



فهرس المسانيد

* مسانيد أصحاب الكنى